

شرح مَفَصِّلِ الزَّمَاعِشَرِيِّ

لِلْعَلَّامِ الْمَحِقِّ أَبِي الْبَعَاءِ ابْنِ يَعْيشَ

- قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أَحَبُّ الْأَعْمَلِ إِلَى اللَّهِ حِفْظُ اللِّسَانِ

الجزء الأول

ذيل التصحيحات

| صحيح | صفحة سطر | غلط | صحيح | صفحة سطر | غلط |
|-------------|----------|--------------|---------------|----------|------------------|
| عجميان | ٧٢ | عجميان | وكلمت | ١٣ | ٣١ وكلمت |
| والسمر | ٧٣ | والسمر | أودع | ١٥ | ٩ أوضع |
| وموحد | ٧٤ | وموحد | ليسهل | ١٩ | ١٤ ليسهل |
| وزنه | ٨٠ | وزنها | العلامات | ٢٩ | ٩ العلامات |
| ما ينصرف | ٨١ | ما لا ينصرف | أخص | ٣٢ | ١ أخص |
| صرف | ٨٢ | منع صرف | وأغلقها | ٣١ | ١٩ وأغلقها |
| جربير | ٨٤ | الجربير | أسماء فاعلين | ٣٣ | ٢٢ أسماء فاعلين |
| خضيرة | ٨٤ | خضيرة | ومعاش | ٣٧ | ١٥ معاش |
| المشاركة | ٨٧ | لمشاركة | غيرها | ٤٠ | ٧ غيره |
| من غيره | ٨٨ | عن غيره | إلى | ٤١ | ٢ إلى |
| منعدبا | ٨٨ | متعد | أسماء | ٤٢ | ٢ أسماء |
| الأولوية | ٩٣ | الأولية | شوى أم الجبين | ٤٢ | ١٢ شوى أم الجبين |
| في الأولى | ٩٥ | في الأولى | ورأس فيل | ٤٩ | ٢٢ ورأس فيل |
| الأولوية | ٩٥ | الأولية | بالعلم | ٤٨ | ٤ بالعلم |
| على جملة لا | ٩٩ | إلى جملة لا | الثريا | ٤٨ | ٤ الثريا |
| تعلق لأحدا | ٩٧ | تعلق لأحدهما | مشتق صفة | ٤٩ | ١٨ مشتق صفة |
| ذهبت | ٩٧ | أذهبت | أسماء | ٥٠ | ١٥ أسماء |
| الحشن | ٩٩ | الحشن | للمراء | ٥٢ | ٩ للمراء |
| يحمل | ١٠٩ | تحمل | كانا | ٥٤ | ٩ كانتا |
| بلغت وعرفت | ١٢٠ | بلغت وعرفت | تنكر | ٥٥ | ١ ينكر |
| آدن | ١٣٣ | آدن و١٩ آدن | تنكرا | ٥٥ | ٧ ينكرا |
| ألب | ١٢٧ | ألب | علم | ٧٠ | ١٩ علم |
| تأملت | ١٧٩ | | أبى الأسد | ٧٢ | ٥ أبى أسود |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

أَحْمَدُ اللَّهِ الَّذِي بَدَأَ بِالْإِحْسَانِ ، وَأَحْسَنَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ ، وَاخْتَصَهُ بِنُطْقِ اللِّسَانِ ، وَقَصِيْلَةَ
الْبَيَانِ ، وَجَعَلَ لَهُ مِنَ الْعِفْلِ الصَّحِيحِ ، وَاللَّامِ الْعَصِيْبِ ، مُنْبِئًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَخَبِيرًا عَمَّا وَرَاءَ شَخْصِهِ ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتِمِ أَنْبِيَائِهِ ، وَمُبَلِّغِ أَنْبِئَاتِهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ ، بَعْدَ فَلَمَّا كَانَ الْكِتَابُ
الْمَوْسُومُ بِالْمَعْصَلِ مِنْ نَالِبِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي الْعَيْسَى مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الرَّحْمَشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَلِيلًا قَدْرُهُ ،
ه نَابَهُا ذِكْرُهُ ، فَدِ جَمَعْتُ أَصُوْلًا هَذَا الْعِلْمِ فَصُوْلُهُ ، وَأَوْجَزَ لِعِظِهِ ، فَتَيَسَّرَ عَلَى الطَّالِبِ تَحْصِيْلُهُ ، أَلَّا أَنَّهُ
مَشْتَمِلٌ عَلَى صُرُوْبٍ مِنْهَا لِعِظٌ أَغْرَبَ عِبَارَتُهُ فَاسْتَكْدَ ، وَلِقَطٌ تَجَاذَبُهُ مَعَانٍ فَهِيَ مُجَمَّلَةٌ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بِإِدٍ
لِلْأَفْهَامِ أَلَّا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيْلِ مَهْمَلٍ ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِمْلَاءِ كِتَابٍ أَشْرَحُ فِيهِ مُشْكَلَهُ ، وَأَوْضِحُ
مُجَمَّلَهُ ، وَأَتَّبِعُ كُلَّ حُكْمٍ مِنْهُ حُجَّاجَةً وَعِلَلَةً ، وَلَا ادَّعِي أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخَلَّ بِذَلِكَ تَعْصِيرًا عَمَّا أَنْبِئْتُ بِهِ فِي
هَذَا الْكِتَابِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ فَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِيْجَازِ كَانَ فَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِطْنَابِ ، قَالَ الْخَلِيْلُ

ابن أحمد رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوى والضعيف لفعَلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدئا، وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنايل ومنها أن الزمان فسد حتى علا ناكله على درجة قيس وانحط قسه عن درجة باقل، فلها شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان ه الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الاسلام والمسلمين، سلطان الأمة، ظهير الخلفاء، محيي العدل في العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان تحاسن سيرته وأخباره، وسرت الركب أن الله خلد الله ملكه أحبي من هذا العلم رميما، وأعاد مائة جماما ونبتته جميما، أمليته حاويا لضرور من فوائد العربية، وأنفذته خدمة خفت الى مقرة الشريف وإن ثقل برجاتها ظهر المطية، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعين من الركل فيما نحوته واعتمدته، إنه وفي ذلك والقادر عليه،

١. قال جاز الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وزمخشري قريته من فرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربع مائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وقيل نه جاز الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله، الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية قال الشارح الشيخ الإمام العالم العلامة جامع الفوائد مؤلف الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الخوي رحمة الله عليه ١٢ الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا بدعى به احد سواه قبض الله الألسن عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعها من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون الى أنه مشتق وسبويه في اشتقاقه فولان احدهما أن أصله الآء على رند فعال من قولهم آء الرجل يآء الآءة اي عبد عبادة قال روبة

* لله در الغانيات المدة * سجن واسترجعن من نأله *

ومعنى الآء المعبود وقول الموحّد لا إله الا الله اي لا معبود الا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للنعظيم ودفع الشيباع الذي ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آءة فصار لفظه آء ثم لزم الالف واللام كالعوض من الهمزة للحذوفا وصارنا كأحد حروف الاسم لا تغاراقانه ولذلك قد يفتعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا آء اغفر لي وقولهم أنا آء

لأفعلن ، وقيل العوضُ الفُ فعَالٌ ، والقول الثاني من قولِي سببِيه أن أصله لآه ومنه قولُ الراجز
* بحَلْفَةٍ من أبي رَاجِح * يَسْمَعُهُ لَاهُهُ اللَّبَارُ *

أى الألهُ فَرَّ أُدخِلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العَلَمِ نحو الحَسَنِ والعَبَّاسِ ونحوهما
مما أصله الصفةُ ووزنُ لاهِ فَعَلٌ واشتقاقه من لآه يَلِيه إذا تَسَتَّرَ كأنه سبحانه يُسَمَّى بذلك لاستتارهِ
واحتجابهِ عن إدراكِ الأبصارِ ، وألفُ لآه منقلبةٌ عن ياءِ يدلُّ على ذلك قولهم لَهَى أبوك ألا ترى كيف
ظهرت الياءُ لما نُقلت الى موضع اللام ، وتُفَحَّمُ اللامُ تعظيماً ألا أن يمنع مانعٌ من كسرةٍ أو ياءٍ قبلها
نحو بِاللَّهِ ورَأَيْتُ عَبْدِي اللَّهِ ، وانتصابُ اسمِ الله هنا لوقوعِ الحمدِ عليه وأما قُدِّم على العاملِ فيه لضرب
من العنايةِ والاهتمامِ بالمحمودِ سبحانه وتعالى والعربُ تُقَدِّمُ ما أَمَّ شَأْنُهُ أعنى نحو قوله نع أَيَاكَ تَعْبُدُ
وَأَيَاكَ تَسْتَعِينُ وأصلُ اللامِ نعبدك ونستعينك فُقَدِّمُ المفعولَ لضربِ من العنايةِ بالمعبودِ سبحانه ، ونو
أنى به على أصله ، وقال أحمدُ اللهَ لِحَاجِزِ ألا أنه يكونُ خبراً سائِجاً بلا تخصيصٍ ولا دلالةٍ على العنايةِ به ،
والْحَمْدُ نوعٌ من المَدْحِ وهو الثناءُ على الرجلِ لما فيه من حَسَنِ يقال حَمَدْتُ الرجلَ أَحْمَدُهُ حَمْدًا وَحَمْدَةً
وَحَمْدَةً وهو يقاربُ الشُّكْرَ فى المعنى والفرقُ بينهما يظهرُ بصدِّها فصدُّ الحمدِ الدَّمُّ وصدُّ الشُّكْرِ
الكُفْرانُ وذلك أن الشُّكْرَ لا يكونُ إلا عن معروفٍ يقال حَمَدْتُهُ على ما فيه وشكْرْتُهُ على ما منه وقد
يوضعُ أحدهما موضعَ الآخرِ لتقاربِ معنِيئِهِما وقيل الحمدُ أعمُّ من الشُّكْرِ فكلُّ شُكْرٍ حمدٌ وليس كلُّ
حمدٍ شُكْرًا ، وقوله على أن جَعَلْتِي من علماءِ العَرَبِيَّةِ أى صَبَّرْتِي عالِماً من علمائِها وجَعَلَ هذه تتعدى الى
مفعولينَ ويكونُ الثاني هو الأولُ فى المعنى ومثله قوله تعالى إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ أَمَامًا ، وجَعَلَ مواضعُ أُخْرٍ
تكونُ بمعنى خَلَقَ وَعَمِلَ فتتعدى الى مفعولٍ واحدٍ نحو قوله تعالى وَجَعَلَ الطُّلُوعَاتِ وَالنُّورَ وتكونُ بمعنى
التَّسْبِيَةِ كقولك جعل حَسَنِي سَيِّئًا وكقوله تعالى وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ كُفِّرُوا عِبَادَ الرَّحْمَنِ أَنَا ، وتكونُ من
أفعالِ المُقَابَرَةِ بمعنى طَفَّفَ تقول من ذلك جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماءُ جمعُ عالٍ على حدِّ شاعِرٍ
٢٠ وشُعْرَاءٌ وعاقِلٌ وعقلَاءٌ ويجوزُ أن يكونَ جمعُ عَلِيمٍ ههنا لأنَّ عليهما بمعنى عالٍ وهو أبلغُ فى الصفةِ وأما
فلنا أنَّه جمعُ عالٍ مع قلَّةِ ما جاء من جمعِ فاعِلٍ على فَعْلَاءَ وذلك من قِبَلِ أنَّ عالِماً وعليهما لُغْنانُ
ويعولُ علماءُ من ليس من لغتهِ عَلِيمٌ فعلمَ بذلك أنه جمعُ عالٍ ، والمرادُ بالعَرَبِيَّةِ اللُّغَةُ وإن كانت
العَرَبِيَّةُ أعمُّ من اللُّغَةِ لأنَّ اللُّغَةَ تفَعُّ على كلِّ مُفْرَدٍ من كلامِ العربِ والعَرَبِيَّةُ تفَعُّ على المفردِ والمرتبِّ ،
وهو له وَجَبَلْتِي على الغَضِّ للعَرَبِ والعَصَبِيَّةِ جبلى أى طبعى يقال جبَل اللهُ الخُلُقَ على كذا أى

طبعهم وهو مأخوذٌ من الجِبَلَّةِ وهي الطَّبِيعَةُ يقال ذلك للرجل يثبُت على أمرٍ ولا ينفصل عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حَيًّا وغضبت به اذا كان مَيِّتًا والعصبية التعصب مأخوذٌ من قولهم عصب القوم بفلان اذا احاطوا به وسببت به العصبَةُ وهي قرابة الرجل لأبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطناب المفاصل لان الأتارب يرتبط بعضهم ببعض كيربط العصب المفاصل ، وقوله وأنى لى أن انفرد ه عن صميم أنصاره وأمتاز وأنصوى الى لغيف الشعوبية وأحاز قوله أنى لى كره لى يقال أنى يأتى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعلٌ نادرٌ ولم يأت منه إلا ما كان عينه او لامه حرفًا حَلَقِيًّا ، يقال انفرد بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشاركي وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذٌ من الفرد وهو الوتر ، والصميم الخالص من كل شىء وصميم الحجر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذى هو قوام العظام ، والأنصار الأعوان الواحد نصير وأنصير والناصر واحدٌ وفَعِيلٌ يُجْمَع على أفعالٍ كشريف وأشرف وأما ١٠ فاعلٌ فبابه أن يُجْمَع على فَعَلٍ كشارب وشرب وناجر ونجر ، وأمتاز أفتعل من مزت الشىء أميزه اذا قرنته يقال امتاز القوم اى تميز بعضهم عن بعض والمراد أنعزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى وأمتازوا اليوم أيها الجاهلون اى انعزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حده ، وأنصوى اى أدخل معهم وأنسب اليهم ، واللغيف ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم ، والشعوبية بضم الشين قومٌ يصغرون شأن العرب وهو منسوبٌ الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والتجيم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناوى فى النسب الى أبناء فارس وقيل سوا بذلك لتعللهم بظاهر قوله تعالى وجعلناكم شعوبًا وقبائل وقال ابن هبيرة فى احكام غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيلٍ من التجم حتى فيل لحتفر أمر العرب شعوبًا وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى ، وأحاز اى أعتزل وقالوا للذى يخاز عن العموم وعتزلتم حوزى ، وقوله وعصمى من مذهبهم الذى لم يجد عليهم إلا الرشوق بالسنة اللاعنين والمنشق بأسنة ٢٠ الطاعنين يقال عصمى من كذا اى منعى ودفع عتى ، والمذهب المأخذ وأصله مكان الذهب كالمطلع لموضع الطلوع ومنه المدخل والخروج ، الذى لم يجد عليهم اى لم نعظهم يقال اجدى عليه اى أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام ، والرشف الاصابة بالمكروه يقال رشعهم باللام اذا نال منهم به وأصله من الرشف بالسهم ، والألسنة جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على السنة كحمار وأجرة ومن أنته ذهب الى الحارحة وجمعه على السنس كذراع واذرع ،

واللاعنون جمع لآعين جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً، والمشف سرعة الطعن، والأسنه جمع سنان، والطاعنون جمع طاعين يقال طعن بالقول يطعن طعننا وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طعان في أعراض الناس وفي الحديث لا يكون المؤمن طعاناً والمراد أن هؤلاء الذين يبغضون العرب ولعنتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلا السقوط من أعين الناس والمدمة وقد أكر بهذا المعنى الحبيص بيض في قوله

- * لا تصع من عظيم قدر وإن كنت مشاراً إليه بالتنعير *
 * فالنبي العظيم يصغر قدرًا * بالتجري على الكبير العظيم *
 * ولع الخمر بالعقول رمى الخمر بتنجيسها والتخريب *

١. وقوله وإلى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلين محمد المحفور من بني عدنان جماجيمها وأرحامها النازل من قريش في سره بطحاتها السابق من الخيل هو الذي يأتي في الحلبنة أولاً والمصلي الذي يتلوه سمي مصلياً لأن رأسه يكون عند صلا السابق والصلا مغز الدنوب وكفى بذلك عن الأولين والآخريين من الثقلين، وقوله أفضل صلوات المصلين أي دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد صلعم، ومحمد اسم عربي وهو مفعول من الحمد والتكبير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو ١٥ مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التفاعل أنه سبكتهم حده وكان كذلك صلعم، روى بعض نقله العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبي صلعم لما ولد أمر عبد المطلب بجزور فحرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود إذا ولد في استعبال الليل كفوا عليه قدرًا حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي صلعم فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص إلى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعوا نالوا لعبد المطلب ما سميت أبنتك هذا قال سميتك محمدًا ٢. قالوا ما هذا من أسماء أبنتك قال أردت أن بحمد في السموات والأرض، يقال رجل محمود ومحمد قال الأعمشى

* البك أبيت اللعن كان كلالها * إلى الواحد الفرد الجواد المحمد *

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على العرق بينهما قول الشاعر

* فلست بمحمود ولا بمحمد * ولتأ أنت الحبط الحياتر *

وقد سميت العرب في الجاهلية رجالا من أبنائهم بذلك منهم محمد بن جرّان الجعفي الشاعر وكان في عصر امرئ القيس وسماه شوبعرا ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيكة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدّة رسول الله صلعم أمّ جدّه ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأبو محمد بن أوس بن زيد شهيد بدرأء، والأحوف المحوط الذي قد أُطيف به يقال ه حَفَّ به أي أضاف قال الله تع وَحَفَفْنَاهَا بِتَخْلِ أَي جعلنا النخل مُطيفا بهما والأحفة الجوانب الواحد حَفَافٌ مثل جِرَابٍ وَأَجْرِيَّةٍ ويقال حَفَّ به القوم أي صاروا في أحقته أي جوانبه ومنه قوله تع وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ، وَعَدْنَانُ جَدُّ الذي صلعم الأعلى انتسب إليه الذي صلعم ثم قال كذب النسابون فيما بعد عدنان، وهو صلوات الله عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم ألا ان الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله، وجماعهم العرب قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت لذي استغيبت أن تنسب الى شيء من بطونه، وأرحاء العرب العبايل التي تستقل بنفسها وتستغى عن غيرها والأرحاء خمسة، وقوله النازل من قريش في سرّة بطحاءها قريش من ولد النضر ومن لم يكن ١٥ من ولد النضر فليس قريشيا وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الإسلام بمحمد صلعم، والبطحاء ما اتسع من الارض وسرّتها وسطها مأخوذ من سرّة الانسان والمراد أنه من صبيح قريش ووسسط دى نى أعدله قال الله عز وجل وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا فال العرجي

* كَأَنِّي لَم أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا * ولم تكن نسبي في آل عمرو *

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أجودها، وبعال فريس الأباطح وقريش ٢٠ البطحاء وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الصياحي وقريش البطحاء هم الأفاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تميم بن مرة وبنو سهم وجماع وبنو عدي ابن كعب وبنو حسيل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أهييب بن صبئة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأبطحيون أيضا قال الجعفي في المتوكل

* ما ابن الأباطح من أرض أباطحها * في نروه المحد أعلى من روابيها

فهؤلاء قريش الأباطح، وبطحاء الوادي مسيل فيه دقائ الحصى، وأما قريش الصواحي فهم الذين لم
تسعهم الأباطح فنزلوا صواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومخارب
والحارث ابنا فهر، وقوله المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العرق المنور يريد المرسل الى جميع الناس
عربهم وعجمهم فالمراد بالأسود العرب لأن الغالب عليهم السمرة والسنود والمراد بالأحمر العجم لأن
الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحمبراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم
وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربهم وعجمهم قال الشاعر

* جَمَعْتُمْ فَأَوْعَيْتُمْ وَجِنْتُمْ مَعْشِرٍ * تَوَاقَتْ بِهِمْ حَمْرَانُ عَبْدٍ وَسُودَهَا *

يريد بعبد عبد بن أتي بكر بن كلاب، وقوله بالكتاب العرق المنور ذو النور أي هو ضياء
يهتدى به، وقوله ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان آله صلعم
أهل بيته والالف في آل منقلبه عن هزة في بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل
فيه الأهل فلا يقال آل الأسكاف ولا آل الحياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وإنما يختص
الآل بالأشراف يقال القراء آل الله والهمم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تع وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم إيمانه، وأدعو الله بالرضوان لهم اللام متعلقة بأدعوا بالرضوان والمعنى أسأل الله
لهم الرضوان عنهم وفي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم، وقوله وأدعوه على أهل
الشقاق لهم والعدوان أي أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم والشقاق المخالفة والعدوان
الظلم الصراح، وقوله ولعل الذين يغصون من العربية وبصعون من مقدارها ويريدون أن يخفصوا ما
رفع الله من منارها يقال غص منه يغص إذا وضع منه ونفس من مقداره والوضوع من الشيء
الانتفاص منه والخط من قدره من فولهم وضعت الشيء إذا حططته يقال وضعت أضعه وضعا وحكى
القراء موضعا وموضوعا ومقدارها قدرها يقال قدر وقدر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء والخفص
صد الرقع وهو الاحتياط والله تع يخفص من يشاء ويرقع من يشاء، والمنار الأعلام توضع على الطرق
ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك لأنه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى
بها الناس، وقوله حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في حجب خلفه ولكن في عربة لا يبعدون عن
الشعوبية منابذة للحق الأبلج وربغا عن سواه المنهج حيث ظرف مكان يتعلق بقوله بصعون
من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله بغصون وتعلقه بالأقرب أولى يعنى حيث لم تبعت النبي صلعم

فى العجم ولا نزل القرآن الحبيد بلسان غير العربى ، وقوله لا يبعدون عن الشعوبية هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعده بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وحده ، وقوله منابذة للحق الأبلج اى مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب اى كاشفه وانتصابه على انه مصدر فى موضع الحال نحو قتلته صبواً وأنتيته ركضاً اى منابذين للحق اى مجاهدين ، والأبلج الأبيض المشرق قال

* حتى بدت أعلام صبح أبلجاً *

ويقال الحق أبلج اى واضح مضى ، والباطل تجلج اى يتدلجلج فلا يعرف ، والزبح الميل يقال قوم زاعة عن الشىء اى زاعون ، وسواء المنهج وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر

* غشيتنه وهو فى جاواه باسلة * عصبا أصاب سواء الرأس فأنقلفا *

١٠ اى وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين ، قال والذى يقضى منه العجب حال هولاء فى قلته انصافهم وقرط جورم واعتسافهم يقضى منه العجب اى يوفى منه العجب حقه يقال وقبت هذا الأمر حقه اذا تناهيت فيه وأدبته وأفيا وهو من قضيت الدين قال كثيبر

* قضى كل ذى دين فوقى غريمه * وعزة مطول معتى غريمها *

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منقبة نحو ما قضيت العجب من هذا لانهم يريدون المبالغة

١٥ فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر

* أنبت أن شبيه الوبر أوعدي * وما قضيت بهذا الموعدى عجباً *

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحق فيه العامة قال يعولون قضيت العجب من لذا والصواب ما كدت أقضى منه العجب ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيماً لسببه ، والانصاف خلاف الحور والظلم ، والقرط تجاوز الحد ، والجور الميل عن القصد ، والعسف الأخذ على غير قصد

٢٠ يقال عسف واعسف اذا مال عن طريقه ، قال وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية ففقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها الا واقتنارها الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتنفع المراد بالعلوم الإسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول صلعم وعلوم الكتاب العزيز وأما اقتصر على الفقه واللام لأن الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احتراز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فإن أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربى فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الجمعية

إلا بمعرفة ألفاظها والوصول إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية، وقوله وذلك بين لا يدقع ومكشوف لا ينتقع أي الافتقار إلى العربية ظاهر لا يمكن تحوُّله وإد لا يسع ستره، قال ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الأعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والقراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ النصوص بأوابيلهم والتشبيث بأهداب قسرم وتأويلهم الاستظهار الاستعانة وهو استفعال من الظهير وهو المعين، والمآخذ جمع مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والمخرج لمكان القتل والخروج، والنصوص جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوص عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها إذا رفعها في السير ونص الحديث إذا رفعه وعزاه إلى صاحبه ونص العروس إذا أقعدتها على المنصة وهو ما ينص من كسي أو دكة أو غير ذلك أي يرفع، والتشبيث التعلق يقال تشبث إذا تعلق به، والأهداب جمع هذب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذباله إذا كان له منه حظاء والفسر الكشف والتفسير تفعيل منه والتأويل تفعيل من آل بأول إذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهرًا في المراد أو غير ظاهر والتأويل إنما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يجتمعه اللفظ فإذا كل تأويل تفسير ولبس كل تفسير تأويل، قال وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم وبه تغطر في القراطيس أقلامهم وبه تسطر الصكوك والسجلات حكاهم المناقلة المحادثة يقال ناقته الكلام إذا حدثته وحدثك، والمحاورة المحاورة وهو مداولة الجواب ومراجعته، والتدريس مصدر درس يُدرّس تدريسًا التضعيف فيه للتعدية كان قبل التضعيف يتعدى إلى مفعول واحد نحو درست القرآن والدرس ودرسته أيها، والمناظرة المجادلة وهو مفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر فيما بفلج به على صاحبه وفيل هو من النظير وهو المثل فعى المناظرة المماثلة فيما عر فيه، قوله وبه تغطر الهاء ترجع إلى علم العربية والنحو وتغطر تسبيل. ٢٠ يقال قَطَرَ الماء وغيره بَعَطْرَ وَقَطَرْتَهُ أَنَا يَكُونُ مَنَعَدًا وَغَيْرَ مَنَعَدٍ كَرَجَعٍ وَرَجَعْتُهُ، والقراطيس جمع قِرطاس وهو ما يُكْتَبُ فِيهِ يَفْعَالُ قِرطَاسٌ وَقِرطَاسٌ بِكسْرِ الكافِ وَضَمِّهَا وَيُقَالُ قِرطَاسٌ أَيْضًا حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ وَتَسَطَّرَ تَكْتَبُ وَأَصْلُهُ الصَّفُّ يَفْعَالُ بَنَى سَطْرًا وَغَرَسَ سَطْرًا وَسُمِّيَتْ الْكِتَابَةُ تَسَطِيرًا لِأَنَّهَا تُعْمَلُ صُفُوفًا قَالَ الرَّاجِزُ * إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُونَ سَطْرًا * وَالصُّكُوكُ جَمْعُ صَكٍّ وَهُوَ الْكِتَابُ، والسجلات جمع سَجَلٍ وَهُوَ الْكِتَابُ أَيْضًا مَأخُودٌ مِنَ السَّجَلِ وَهُوَ الدَّلْوُ الْمَمْلُوءَةُ لِأَنَّهَا تَنْتَضِنُّ أَحْكَامًا، وَالْحِكْمَةُ الْقَضَاءُ قَالَ

فهم ملتبسون بالعربية آيةً سلکوا غیر منفکین منها آیتنا وجہوا کلَّ علیها حبثٌ سیروا ملتبسون بالعربية ای مخالطون ومجازجون لها من قولهم تلبستُ بالأمر والثوب ای خالطته ، وقوله آيةً سلکوا ای آى طریق وأى سبيل لأن السبيل يُذكر ويؤنث قال الله تع قل هذه سبيلي أدعو إلى الله وأى قد تؤنث اذا أضيفت إلى مؤنث وترک التأنيث أكثر فيهما ، وقوله سلکوا ای مضوا ونفذوا يقال سلکتُ الشىء فى الشىء اذا أنفذته فيه وطعنه سلکى اذا واجهته بها ، وقوله غیر منفکین ای غیر زائلين يقال انفکتَ وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله آينما وجَّهوا يقال وجَّهَ وتوجَّهَ بمعنى واحد ومثله نكَّب وتَنكَّب ويَبَّينَ وتَبَيَّنَ وفى المنل آينما أوجه ألقى سَعْدًا ومنه صَوَّحَ النَّبْتُ وتَصَوَّحَ وقَدَّمَ وتَقَدَّمَ ، وقوله كلَّ عليها حيث سَيروا الكلد العيال والتفعل قال الله تع وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، وسيروا معنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم مَوَّتَ الشاهُ وربَّصَ الغنمُ ألا ترى أن الفعل غير متعد كما كان قبل التضعيف ، قل

١٠ ثم انهم فى تضايف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون خصلها وبذهبون عن توفيرها وتعظيمها وينبون

عن تعلمها وتعليمها ويمزقون أديمتها ويضعون لحمها فهم فى ذلك على المنل السائر الشعير يؤذى وبدمء التضايف جمعُ تضايفٍ وهو مصدرُ ضعفته اذا زدته مثله او أكثر يقال أصعفته إضعافاً وضاعفته مضاعفةً وضعفته تضايفاً كلفه معنى واحد وإنما جمع والمصادر لا تُنثى ولا تُجمع لأنه أراد أنواعاً من التضايف مختلفة كما يقال العلوم والأشغال ، ويجحدون ای يُنكرون ولا يكون الجحد إلا مع علم الجاحد فال الله تع وَجَّحُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ، والفضل الزيادة والخير والمعنى أنهم يُنكرون زيادة نعيمها وخيرها ، ويدفعون خصلها الخصل الغلب فى النضال والسبب يقال خاصل القوة اذا تراهنوا فى الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله وبذهبون عن توفيرها وتعظيمها ای يعرضون عن ذينك من أمرها بفال ذهبى اليه اذا فصدته وذهبت عنه اذا عرضت عنه ، والنومر والتعظيم واحد فال الله تع مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا أَي عَظَمَةً وَحُسْنَ عَظْفٍ أَحَدِنَا عَلَى الْآخِرِ .

٢. لاختلاف لفظيها ومنه فوله تع فَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَالْوَهْنُ وَالضُّعْفُ وَاحِدٌ

ومنه قول الشاعر

*أَلَا حَبِذَا هِنْدًا وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ * وهند أتى من دونها النأى والبعد

والنأى والبعد واحد ومنه * وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَبِينًا * والذب والمبين واحد ، وقوله وسيم عن تعلمها وتعليمها التعلّم مصدرُ تعلّم والتعلّم مصدرُ علّم والتكثير فيه للتعدية لأنه معنى المعرفة

وَتَعَلَّمَ مَطَاوِعَ عِلْمٍ يُقَالُ عَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمْتُ، وَقَوْلُهُ وَبِمَزْقُونَ أَدْبِهَا التَّمْزِيقُ التَّخْرِيقُ يُقَالُ مَزَقْتُ الثَّوبَ أَمَزَقْتُهُ مَزَقًا وَمَزَقْتُهُ تَمْزِيقًا إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَالْأَدِيمُ الْجِلْدُ وَجَمْعُهُ أَدَمٌ كَأَفِيقٍ وَأَفَقٌ وَالْأَفِيقُ الْجِلْدُ قَبْلَ دِبَاغَتِهِ وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْجَمْعِ اسْمُ جِنْسٍ وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَذَكَّرَهُ فَتَقُولُ هُوَ الْأَدَمُ وَالْأَفَقُ وَلَوْ كَانَ تَكْسِيرًا لَكَانَ مُؤَنَّثًا كَمَا تَقُولُ هِيَ الثِّيَابُ وَالْجِفَانُ، وَالْأَدَمَةُ بَاطِنُ الْجِلْدِ وَالْبَشْرَةُ ظَاهِرُهُ يُقَالُ رَجُلٌ مُؤَدَّمٌ مُبَشَّرٌ أَيْ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ لَيْسَ الْأَدِيمِ وَخُشُوفَةِ الْبَشْرَةِ، وَقَوْلُهُ وَبِمَضْعُونَ لِحْمِهَا أَيْ بِأَكْلُونِ لِحْمِهَا بِالْغَيْبَةِ وَالْعَيْبِ مِنْ قَوْلِهِ تَعِ أَيْجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا وَالْمَضْعُ إِدَارَةُ الطَّعَامِ فِي الْفَمِ يُقَالُ مَضَعُ يَمْضَعُ وَيَمْضَعُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَالضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَتْحُ لِمَكَانِ حَرْفِ اللَّحْنِ إِلَّا أَنْ الضَّمَّ هُوَ الْأَصْلُ وَأَجْوَدُ هَهُنَا لِقُرْبِ الْعَيْنِ مِنَ الْفَمِ، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ الشَّعِيرُ يُؤَكَّلُ وَبُدَمَةٌ يَضْرَبُ هَذَا الْمَثَلُ لِكُلِّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَبِجَازِي الْقَبِيحِ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّعِيرَ يُؤَكَّلُ فَيُسَمَّى وَيُبْعَثُ عَنِ الْجُوعِ وَهُوَ مَذْمُومٌ، وَقَوْلُهُ وَيَدْعُونَ الْأَسْتِغْنَاءَ ١. عَنْهَا وَأَنْهَمُ لَيْسُوا فِي شَقٍّ مِنْهَا يَدْعُونَ يَزْعُمُونَ وَهُوَ يَفْتَعِلُونَ مِنَ الدَّعْوَى وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ * لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ * وَالشَّقُّ النَّاحِيَةُ وَالْجَانِبُ وَالْمَعْنَى أَنَّهَا يَنْتَبِرُونَ مِنْهَا وَيَدْعُونَ الْأَسْتِغْنَاءَ عَنْهَا، قَالَ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَا بَالُهُمْ لَا يُطَلِّفُونَ اللَّغَةَ رَأْسًا وَالْإِعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمُ الْأَسْبَابَ، فَا بَالُهُمْ فَا حَالُهُمْ وَأَصْلُ الطَّلَاقِ الْإِرْسَالُ وَالتَّخْلِيَةُ يُقَالُ نَاقَةٌ طَالِقٌ وَنَعَجَةٌ طَالِقٌ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً تَرعى حَيْثُ شَاءَتْ وَيُقَالُ طَلَعَتِ الْمَرْأَةُ تَطْلُبِقًا وَطَلَعَتْ فِي طَلَاً وَلَا يُقَالُ طَلَعَتْ بِالضَّمِّ، وَاللَّغَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ ١٥ بِالْكَفِّ الْمَفْرُودَةِ، وَالْإِعْرَابُ عِبَارَةٌ عَنِ اخْتِلَافِ أَوَاخِرِهَا لِإِبَانَةِ مَعَانِيهَا، وَقَوْلُهُ لَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ اللَّغَةِ وَالْإِعْرَابِ وَبَيْنَهُمْ أَيْ بَيْنَ هَوَاءِ الْقَوْمِ أَيْ الشُّعُوبِيَّةِ، وَالْأَسْبَابُ الْوَصُولَاتُ وَاحِدُهَا سَبَبٌ مَثَلُ قَلَمٍ وَأَقْلَامٍ وَأَصْلُ السَّبَبِ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الشَّيْءُ ثُمَّ يَجْعَلُ كُلُّ مَا جَرَّ شَيْئًا سَبَبًا لَهُ، وَقَوْلُهُ فَيَطْمِسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْفَرَّانِ آتَارَهَا وَيَنْفُضُوا مِنْ أَصُولِ الْفَفْهِ عُبَارًا بِمَا يُقَالُ طَمَسَ الطَّرْبُقُ امْتَحَنَى وَدَرَسَ وَطَمَسْتَهُ يُسْتَعْمَلُ مَتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مَتَعَدِّ يَطْمِسُ وَبَطْمَسَ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرُ فِي الْمَتَعَدِّ وَالضَّمُّ فِي اللَّازِمِ هُوَ ٢. الْقِيَاسُ إِلَّا أَنْ اللَّغَاتِ تَدْخُلَتْ، يَرِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّفْسِيرِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ بِدَلَالَةِ أَلْفَاظِهَا إِذَا كَانَ مُنْزَلًا بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ وَالْإِطْلَاقِ عَلَى مَوَاضِعِهَا إِذَا الْإِلْفَاظِ أَدِلَّةُ الْمَعَانِي فَكَذَلِكَ أَصُولُ الْفَفْهِ مَرْتَبِطَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ يُبْتَنَى عَلَى مَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَلَا تُعْرَفُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلِذَلِكَ كَانَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْجَهَادِ، قَالَ وَلَا يَنْكَلِمُوا فِي الْأَسْتِغْنَاءِ فَإِنَّهُ نَحْوُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمَنْكَرِ فَإِنَّهُ نَحْوُ فِي الْمَعْرِفِيِّينَ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ وَتَعْرِيفِ الْعَهْدِ فَاتَّهَمَا نَحْوُ فِي الْحُرُوفِ

كالواو والفاء وَمَرَّ ولام المِلْكِ وَمِنْ التَّبَعِيصِ وَنظَائِرِهَا يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى شِدَّةِ فَاقَةِ الْفَقِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ
أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَقْرَفَ فَقَالَ لِفُلَانٍ عِنْدِي مَائَةٌ غَيْرُ دَرَاهِمٍ بَرَفِعَ غَيْرَ يَكُونُ مَقْرَأًا بِالمَائَةِ كَامِلَةً لِأَنَّ
غَيْرَ هُنَا صِفَةٌ لِلْمَائَةِ وَصَفْتُهَا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا مِنْهَا وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مَائَةٍ إِلَّا دَرَاهِمٌ كَانَ مَقْرَأًا بِالمَائَةِ
كَامِلَةً لِأَنَّ الْأُمَّ تَكُونُ وَصْفًا كَغَيْرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي مَائَةٌ
ه غَيْرُ دَرَاهِمٍ أَوْ إِلَّا دَرَاهِمًا بِالنَّصْبِ لَكَانَ مَقْرَأًا بِتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دَرَاهِمًا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ وَالْاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجٌ مَا بَعْدَ
حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ الْأَوَّلُ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ مَا لَهُ عَلَى مَائَةٍ إِلَّا دَرَاهِمِينَ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ كَمَا لَوْ قَالَ مَا
لَهُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَتِسْعُونَ دَرَاهِمًا وَلَوْ رَفَعَ فَقَالَ مَا لَهُ عِنْدِي مَائَةٌ إِلَّا دَرَاهِمَانِ لَكَانَ مَقْرَأًا بِدَرَاهِمَيْنِ وَالْمَسْأَلُ
فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِدُخُولِ تِلْكَ
الدَّارِ الْمَعْيَنَةِ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتِ دَارًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ أَيِّ دَارٍ دَخَلْتِهَا لِأَنَّهُ عَلَّقَ
١. الطَّلَاقَ بِدُخُولِ دَارٍ مَنْكُورَةٍ وَلِشِبَاعِهَا تَعَمُّ وَفِي الْأَوَّلِ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِدُخُولِ دَارٍ مَعْهُودَةٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ
إِلَّا بِدُخُولِهَا وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ لَامِ الْعَهْدِ وَلامِ الْجِنْسِ فَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَأَمَّا اللَّفْظُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ الرَّجُلَ وَأَرَدْتَ الْعَهْدَ فَأَنَّهُ يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَكُونَ مَعَ انْسَانٍ فِي
حَدِيثٍ ثَالِثٍ غَائِبٍ ثُمَّ يَقْبَلُ الرَّجُلُ فَتَقُولُ وَأَقِي الرَّجُلُ أَيِ الَّذِي كُنَّا فِي حَدِيثِهِ وَذَكَرَهُ فِدَاوِي
وَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ فَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَالكَثْرَةِ وَلَا يَكُونُ مُخَيَّرًا عَنْ إِحْاطَةِ بِجَمِيعِ الْجِنْسِ لِأَنَّ
١٥ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ غَيْرُ مُكْمَلٍ فَإِذَا قُلْتَ الْعَسَلُ حَلْوٌ وَخَلٌّ حَامِضٌ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الْعَسَلُ الشَّائِعُ فِي الدُّنْيَا الْمَعْرُوفُ
بِالْعَقْلِ دُونَ حَاسَّةِ الْمَشَاهِدَةِ حَلْوٌ وَكَذَلِكَ لَخَلٌّ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِذَا أُرِيدَ بَيْنَ
الْجِنْسِ تَعْيَانُ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الْأَنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَصَحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ
الانْسَانِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لِلْجَاعَةِ وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْعَطْفِ نَحْوِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتَمَّ فَإِنَّ الْوَاوَ مَعْنَاهُ
لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبِ وَالْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّسَاءَ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلَا مَهْلَةٍ وَتَمَّ كَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا
٢. تَرَاخِيًا فَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ وَكَلِمَتِكَ فَعِدَّةٌ تَطْلُقُ بِمَوْجِ الْعَعْلِيْنَ
جَمِيعًا بِدُخُولِ الدَّارِ وَالْكَلَامِ لَا تَطْلُقُ بَاحْتِجَابِ دُونَ الْآخَرِ فَإِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ وَلَمْ يُكَلِّمِهَا ثُمَّ تَطْلُقُ
وَإِنْ كَلَّمَهَا وَلَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ وَلَكِنْ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا طَلَعَتْ وَلَا يَبَالِي بِأَيِّهِمَا بَدَأَ بِالْكَلَامِ أَمْ
بِالدُّخُولِ أَيْ ذَلِكَ بَدَأَ بِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ أَنْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِالْوَاوِ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ آخِرُهُ
قَبْلَ أَوَّلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو فِي الرُّبُوبَةِ قَبْلَ زَيْدٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

وَأَسْجَدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّائِعِينَ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَعَبْدِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَكَلَّمْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِوُقُوعِ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا كَيْفَ وَقَعَا وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ وَقُوعِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الثَّانِي وَالثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ فَكَلَّمْتَ عَمْرًا لَا يَفْعُ الْعِتْقُ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مُرْتَبًا الْكَلَامُ بَعْدَ الدَّخُولِ بِلا مُهْلَةٍ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بَشَمَّرَ لَكَانَ فِي التَّرْتِيبِ مِثْلَ الْفَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَمَادٍ وَتَرَاخُجٌ، وَمِنْ ذَلِكَ

○ حُرُوفُ الْجُرِّ نَحْوِ مِنَ وَاللَّامِ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ وَقَالَ وَاللَّهِ لَا آكُلُ مِنْ طَعَامِ زَيْدٍ فَإِنَّهُ بِجَنَّتْ بِأَكْلِ الْبَيْسِيرِ مِنْهُ وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ طَعَامَ زَيْدٍ فَإِنَّهُ لَا بِجَنَّتْ إِلَّا بِأَكْلِ الْبَيْعِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدٌ فَقَالَ هُوَ لَزَيْدٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالرَّفْعِ لَمْ يَلِزْهُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ لَزَيْدٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَالْحَفْصِ لَكَانَ مُفْرَا لَهْ بِهِ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا فَتَحَهَا كَانَتْ تَأْكِيدًا وَكَانَ مُحْبَرًا أَنَّ الْعَبْدَ اسْمُهُ زَيْدٌ وَإِذَا كَسَرَ اللَّامَ كَانَتْ لَامَ الْمَلِكِ الْخَافِضَةَ وَكَانَ مُحْبَرًا أَنَّهُ

مَلِكُهُ، قَالَ وَفِي الْحَذْفِ وَالِاضْمَارِ وَفِي أَبْوَابِ الْاِخْتِصَارِ وَالتَّكْرَارِ وَفِي التَّنْطِيلِ بِالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَفِي الْفَرْقِ

١. بَيْنَ إِنْ وَأَنَّ وَإِذَا وَمَتَى وَكَلَّمَا وَأَشْبَاهِهَا تَمَّا يَطُولُ ذِكْرُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ النُّحُووسِ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلُ

الطَّلَاقِ إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَطَلَّقَتْ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّوْا قِي بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَفْعُ

الطَّلَاقُ إِلَّا بِنَيْتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ أَمَّا هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ إِرَادَةِ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ مَوْجِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَدِّ

مَاءِ غَوْرٍ أَيْ غَائِرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ صَرِيحًا يَفْعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نَيْتٍ كَاسْمِ الْفَاعِلِ لِكثْرَةِ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ

مَوْجِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّلَاقِ حَتَّى صَارَ ظَاهِرًا فِيهِ قَالَ الشَّاعِرُ

* إِنْ تَرَفَّقِي بِأَهْدٍ فَالِرِفْقِ أَيْمَنُ * وَإِنْ تَحْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْحَرْقِ أَلَّامُ *
 * فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَالسُّطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ * ثَلَاثًا وَمِنْ يَحْرُقُ أَعْفُ وَأَظْلَمُ *
 * فَبِنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَبْرَ رَفِيفَةٍ * مَا لِأَمْرٍ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمُ *

فَأَوْجَعِ الطَّلَاقِ مَوْجِعَ طَالِقٍ عَلَى مَا تَرَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مِصْصَافِ أَيْ ذَاتِ طَّلَاقٍ كَمَا يُقَالُ صَلَّى

الْمَسْجِدُ وَالْمِرَادُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَإِسْأَلِ الْقَرْيَةَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرُ إِذَا أُجْرِبَتْ بِجَرِي أَسْمَاءِ

٢. الْفَاعِلِينَ وَوُضِعَتْ مَوْضِعَهَا فَلَمْ فِيهَا وَجْهَانِ أَجُودُهُمَا أَنْ تَتْرَكْهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ

وَالْجَمْعِ وَالْمَوْتِنِ فَتَفْعُولُ أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتُمْ طَالِقٌ وَأَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتُمْ طَالِقٌ وَهَذَا رَجُلٌ عَدَلٌ وَرَجَالٌ عَدَلٌ

وَنِسْوَةٌ عَدَلٌ وَالْآخِرُ أَنْ تَنْتَنِي وَتَجْمَعُ فَتَفْعُولُ عَدْلَانِ وَعُدُولٌ وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ

* طَمِعْتُ بَلِيْلِي أَنْ تَرِيْعَ وَإِنَّمَا * يُفْطَعُ أَعْنَاقُ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ *
 * وَبَايَعْتُ لَبِيْلِي فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ * شُهُودًا عَلَى لَبِيْلِي عُدُولًا مَفَانِعُ *

فجمع عدلاً ومقتعاً كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلثاً برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلث برفعها والطلاق عزيمة ثلث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فاذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً فكأنه قال والطلاق متى جدد غير لغو، وإذا رفعها كانت الثلاث خبراً ثانياً أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثاً ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاثاً كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونوبته عزيمة ثلاث فسر بهذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فيبيّن بها فهذا دليل على إرادة الثلاث والبيّنونة، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكباً أحسن منه ماشياً والمراد إذا كان ماشياً كما تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً، وقوله ومن يحرق أعق وأظلم قد حذف العاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ ابصا والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستعجبة، ومن ذلك الفرع بين أن المكسورة الخفيفة وبين المعتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناه العرض والعلّة ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار لأن معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكانت طالفاً في الحال لأن المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلقها لا شرطاً في وقوع طلقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن بيع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن، ومن ذلك إذا ومتى وكلما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرع بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلّق فعلاً بفعلٍ وإذا وكلما للزمان المعين فاذا قال أنت طالق إن دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار أما إن فشرط لا بيع الطلاق إلا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مسنّب في معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وتفتقران في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور مضمي زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ولو قال إن لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على

التراخي يمتد إلى حين موت أحدهما وذلك لأنَّ إذا ومَنَى اسمان للزمان المستقبل ومعناها آتَى وقتٍ ولهذا تقع جوابا عن السؤال عن الوقت فإذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوها وليست كذلك إنَّ ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يُقصد في جوابه إنَّ شئت وإنما تستعمل إنَّ في الفعل ولهذا يُجاب بها عن سؤالٍ عن الفعل فإذا قيل عدل تأتيني فيقال في الجواب إنَّ شئت، ومتى حالها كحال إذا في أنها للزمان، وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار إلا كلما وذلك أنك إذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالقٌ طلقت بكل دخولٍ إلى أن ينتهي عدد الطلاق لأنَّ ما من كلما مع ما بعده مصدرٌ فإذا قال كلما دخلت ثعناه كل دخولٍ يوجد منك فأنت به طالقٌ وكلُّ معناه الإحاطة والعموم فلذلك يتناول كل دخولٍ، وقوله وهلا سعهوا رأى محمد بن الحسن الشيباني رح فيما أوضع كتاب الأيمان وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف ١. بالجامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائلٌ ففيه ثبتني على أصول العربية لا تضح إلا لمن له قدمٌ راسخٌ في هذا العلم فمن مسأله الغامضة أنه إذا قال أي عبيدي ضربك فهو حرٌّ فصرته للبيع عتقوا ولو قال أي عبيدي ضربته فهو حرٌّ فصره للبيع لم يعنى إلا الأول منهم فكلام هذا الخبر مسوقٌ على كلام النحوي في هذه المسئلة وذلك من قبل أنَّ الفعل في المسئلة الأولى عامٌ وفي المسئلة الثانية خاصٌ وإنما قلنا ذلك لأنَّ الفعل في المسئلة الأولى مسندٌ إلى عامٍ وهو ضميرٌ أي وأي كلمةٌ عمومٌ وفي المسئلة الثانية خاصٌ لأنَّ الفعل ١٥ فيه مسندٌ إلى ضميرٍ المخاطب وهو خاصٌ إذ الرجوع إلى أي ضميرُ المفعول والفعل يصير عامًا بعموم فاعله وذلك أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل وإنما كان كذلك لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحدُ أجزاءه التي لا يستغنى عنها ويبدل على ذلك أمورٌ الأولى منها أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضميرُ الفاعل سكن آخره نحو ضربتُ وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمةٍ أربع حركاتٍ لوازمٍ لو قيل ضربتُ ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضلته فهو كالأجنبي من الفعل، الثاني أنك تقول قامت هندٌ وقعدت ٢. زينبٌ فتوَّجت الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علمُ التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها نحو قائمةٌ وقاعدةٌ وأما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيثٌ غيرها فلا فلولا أنَّ الفعل والفاعل كلمةٌ واحدةٌ كما جاز ذلك، الثالث أنك تقول يضربان وتصربان ويضربون وتصربون وتصربين فالنون في هذه الأفعال علامةُ الرفع وقد تحلَّ بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل وهو الالف والواو والياء في يضربان وتصربون وتصربين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندك كشيء واحدٍ كما حاز الفصل بين الفعل

وإعرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتِي فنسبوا إلى كُنْتِ
قال الشاعر

* فَأَصَحَّتْ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا * وَشَرَّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ *

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزم الواحد لما جازت النسبة إليه ان الجمل لا يتنسب إليها وقد
قالوا لا تُحِبِّدُهُ بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا للاتحادهما فبان مما ذكرناه أن الفعل والفاعل
عندهم تى واحد فلذلك لما كان الفاعل في أى عبيدى ضربك عامًا صار الفعل عامًا ولما كان الفاعل
في أى عبيدى ضربته خاصًا لأنه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصًا، ولنسبًا خوص هذا الإمام في
حجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما ألمَّ بفقّه هذه المسئلة ونظائرها مما أودعه كتابه
فجأحد فضل هذا العلم مكابّر والمنكب عنه خاسر، وقوله وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس
١. وحلق المناظرة ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأبهةً وهل أصبحت الخاصة بالعامّة مشبهةً وهل انقلبوا

هزأةً للساخرين وحكمةً للناظرين هذا التراطن التكلّم بكلام العجم قال الشاعر * أَصَوَانْتُمْ تَرَاتُنِ
الفرس * ومجالس التدريس أماكنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درس يدرس
تدريسًا والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درسًا ودرسته تدريسًا صار بالتضعيف يتعدى
إلى مفعولين وقيل سُمي أدريس إدريس لكثره دراسته كتاب اللدنع وكان اسمه أخنوخ، وحلّس
١٥ المناظرة الجامعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتخلفهم واستدارتهم تشبيهاً بحلقة الخمر
والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس قال الأصمعي
الجمع حلق بكسر الحاء وفتح اللام كبدرية وبدرة وقصعة وقصع وحكى يرنس حلقة في الواحد بفتح الحاء
واللام والجمع حلق بالحريك أيضا قال تَعَلَّبَ كَلِمَ نُجِيزَةً عَلَى ضَعْفِهِ قَالَ أَبُو يُونُسَ سَمِعْتُ أَنَا عَمْرُو
الشَّيْبَانِي يَقُولُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَلَقَةٌ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا جَمْعُ حَالِقٍ الَّذِي يَحْلِقُ الشَّعْرَ عَلَى حَدِّ كَافٍ
٢. وكفره المناظرة مفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر ويعكر فيما يعلج به على صاحبه وقيل حوم
النظير لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر والجمال الحسن يقال فد جمل الرجل بانضم جمالا
وهو جميل وجمال بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن الكسائي وأنشد

* فَهَيَّ جَمَلَاءَ كَبْدَرٍ طَالِعٍ * بَدَّتِ لِخَلْقٍ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ *

والأبهة لللال والخاصة خلاف العامة والهزأة بسكون الواو الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذي يدثر

استهزأه بالناس والهزأ السُّخْرِيَّةُ يقال هَزَأَ بِهِ وَاسْتَهْزَأَ وَمِثْلُهُ الصُّحْكَةُ وَالصَّحْكَةُ فَلِاسْتِهْزَائِهِ لِلْمَفْعُولِ
والتَّحْرِيكِ لِلْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا أَجْدَى أَنْفَعٌ وَهُوَ أَفْعَلٌ مِنَ الْجَسَدِ
وَهُوَ الْعَطِيَّةُ وَأَصْلُ الْجَدَا الْمَطْرُ الْعَالِهُ وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يَكْتُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لِأَنَّ الْعَصَا كُلَّمَا كُسِرَتْ
حَصَلَ مِنْهَا مَنَافِعٌ وَأَصْلُهُ أَنَّ غَنِيَّةَ الْكِلَابِيَّةِ كَانَ لَهَا وَلَدٌ شَاطِرٌ كَانَ يُلَاعِبُ الصِّبْيَانَ فَيَشْجُونَهُ فَتَأْخُذُ
هَ أَرَشَ الشَّجَا حَتَّى اسْتَعْنَتْ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ

* أَحْلَفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّفَا * إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا *

سُئِلَ أَعْرَابِيُّ عَنْ قَوْلِهِمْ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا فَقَالَ إِنَّ الْعَصَا تُقَطَّعُ سَوَاجِيرَ لِلْأَسَارَى وَالْكَلابِ قَرَّ
تُقَطَّعُ السَّوَجِيرُ أَوْتَادًا قَرَّ تَقَطَّعَ الْأَوْتَادُ أَنْشِطَةً فَإِنْ جَعَلُوا رَأْسَ الشَّيْطَانِ كَالْفَلَكَةِ صَارَ مَهَارًا لِلْبُحْتِيِّ فَإِنْ
فَرَّقَ الْمَهَارُ صَارَ مِنْهُ تَوَادٍ وَهِيَ خَشَبَاتٌ تُشَدُّ عَلَى خَلْفِ النَّاقَةِ إِذَا صُرَّتْ فَإِنْ كَانَتْ الْعَصَا فَنَاءً فَكُلُّ
1. شِقَّةٍ مِنْهَا جُلَاعِيْفٌ وَهُوَ قَوْسُ الْبُنْدِيِّ وَإِنْ فُرِّقَتْ الشِّقَّةُ صَارَتْ سِهَامًا وَإِذَا فُرِّقَتْ السِّهَامُ صَارَتْ حِطَاءً
وَالْحِطَاءُ جَمْعُ حَطْوَةٍ وَهُوَ السَّهْمُ الصَّغِيرُ فَإِنْ فُرِّقَتْ الْحِطَاءُ صَارَتْ مَغَازِلَ فَإِنْ فُرِّقَتْ الْمَغَازِلُ شَعَبَ بِهَا
الْمُشْعَبُ أَقْدَاحُهُ الْمَصْدُوعَةُ فَكَيْفَ تَنْشِطَتْ أَلْتِ إِلَى نَفْعٍ فَضْرَبُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا الْمَثَلُ ، وَفِي قَوْلِهِ أَجْدَى
مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا نَظَرٌ وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ مَا أَفْعَلُهُ وَالتَّعَجُّبُ لَا
يَكُونُ مَّا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَالْجَيْدُ أَنَّ بِقَوْلِ أَنْفَعٌ مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا وَجُوزُ أَنْ يَجْمَلَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ بَقُولِ
15 مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ وَأَوْلَاهُ لِلْخَبِيرِ ، وَقَوْلُهُ وَأَنَارُهُ لِلْحَسَنَةِ عَدِيدٌ لِلْحَصَا الْآتَارُ مَا بَقِيَ مِنْ رَسْمِ الشَّيْءِ وَسُنُّهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَارُهُ وَوَاحِدُ الْآتَارِ أَثَرٌ وَأَثَرٌ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّاءُ وَكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّاءِ وَالْمَرَادُ بِهِ
مَنَافِعُ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَدِيدُ وَالْعَدَدُ وَوَاحِدُهُ يُقَالُ عَدَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْصَيْتَهُ يُقَالُ هُوَ عَدِيدٌ لِلْحَصَا وَالتَّرَابِ
مِبَالِغَةً فِي الْكَثْرَةِ ، قَالَ وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فِي تَنْزِيلِهِ فَاجْتَرَأَ عَلَى تَعَاظِي نَأْوِيلَهُ وَهُوَ غَيْرُ مُعَرَّبِ النَّزِيلِ
مَصْدَرُ نَزَلَ يُنَزِّلُ تَنْزِيلًا مَثَلِ كَلِمٍ يَكَلِّمُ تَكْلِيمًا وَالْمَرَادُ بِهِ هَهُنَا الْمَفْعُولُ مَعْنَى مُنَزَّلِهِ وَالْمَصْدَرُ يُسْتَعْمَلُ مَعْنَى
2. الْمَفْعُولِ كَثِيرًا نَحْوَ ضَرَبَ الْأَمِيرِ أَي مَضْرُوبِهِ وَخَلَّفَ اللَّهُ أَي مَخْلُوقَهُ ، وَاجْتَرَأَ أَقْدَمَ وَهُوَ أَفْتَعَلَ مِنَ الْجَرَاعَةِ
وَتَأْوِيلُهُ تَفْسِيرٌ مَا يَبُولُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعَرَّبِ أَي لَيْسَ بِذِي مَعْرِفَةٍ بِالْإِعْرَابِ يُقَالُ رَجُلٌ مُعَرَّبٌ أَي ذُو
حِطِّ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ رَكِبَ عَمِيَاءَ وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ هُوَ مَثَلٌ يَضْرَبُ لِمَنْ يُصِيبُ مَرَّةً وَيُخْطِئُ أُخْرَى
وَالْمَرَادُ بِرُكْبِ عَمِيَاءَ أَي نَاقَةَ عَمِيَاءَ وَالْحَبَطُ الضَّرْبُ يُقَالُ خَبَطَ الْبَعِيرُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ خَبَطًا إِذَا ضَرَبَهَا
وَمِنْهُ فِيلٌ خَبَطَ عَشْوَاءَ وَهِيَ النَّافَةُ الَّتِي فِي بَصَرِهَا ضَعْفٌ فَهِيَ تَخْبَطُ إِذَا مَشَتْ لَا تَسْتَوِقُ شَيْئًا قَالَ

للخليل العشواء هي الناقطة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيدَيها كل شيء وقد يكون ذلك من حدتها فهي ترفع طرفها ولا تتعمد موقع يديها، قال وقال ما هو تقول واقتراء وهراء وكلام الله منه براء والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر ليس منه كقولهم تقيس وتنتز إذا انتمى إلى قيس ونزار وليس منهم، والافتراء الاختلاق افتعالاً من الغيبة والخلق وهو الكذب،
 ٥ والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطقه وقيل الهراء الكثير قال ذو الرمة
 * لها يشر مندل الحير ومنطق * رخيماً الحواشي لا هراء ولا نزر *

والبراء بمعنى البرى يقال براء وبرى مثل طول وطويل، قال وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلق على نكت نظم القرآن المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان القصاحة المراد به حينما علم الكلام المنثور نحو للناس والطباق ونحوهما، والمطلق المظهر قال أطلعتني على الأمر إذا أريتني آياه والمراد أنه
 ١. وصلته إلى فهم معاني كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده، وقوله الكافل بإبراز محاسنه الكافل الكافي من كفل البنين إذا كفاه ومنه قوله تع وكفلها زكرياء أي عالجها وكفاها الموثونة وهو هنا بمعنى النكفل ولذلك عدا بالباء، والإبراز مصدر أبرزه يبرزه إذا أظهره، والحاسن الماتر وهو ضد المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كالمذاكير كأن قياس واحده تحسن، وقوله الموقل بإثارة معادنه الموقل أي المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل موقل والمفعول موقل، والإثارة الإظهار من أثرت الحديد إذا نقلته عن غيرك والمراد أن الحو طريقاً إلى ظهور ما في القرآن من حسن وبديع، والمعادين جمع
 ١٥ معدين بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزة والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله، وقوله فانصأ عنه كالمساك لطرق الحير كَيْلاً تسلك الصاد المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أي أعرض والصد فاعل من صدت الشيء صدداً إذا منعت النفوذ فيه، والطرق جمع طريق والحير ضد الشر، والسلك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الحير ووجه البر أن ينفذ فيها، وقوله والمريد
 ٢. موارد أن تعاف وتترك المرید فاعل من الإرادة وهي المشيئة والموارد الطرق قال الشاعر
 * أمير المؤمنين على صراط * إذا أعوج الموارد مستقيم

أي المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الحير والمريد بطرقه أن تعاف أي تتركه وتتركه، وقوله ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب ندبني دعاني يقال ندبته إلى الحرب أو غيره إذا دعوته إليه، والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين أحدهما أن

الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب والحوثان^٥ يتوصل به الى كلام العرب والأمر الثاني أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام، وقوله وما بي من الشفقة والحذب على اشياى من حفدة الأدب الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرتة والمصدر الإشفاق والشفقة الاسم، والحذب التعطف يقال حذب عليه وتحذب اذا تعطفه والاشياى الأحراب والأعوان، والحفدة الحدم واحدهم حادد على حد كافر وكفرة، وقوله لأنشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الأبواب الإنشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك، وقوله بكافة الأبواب شاد من وجهين أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالاً وهاهنا قد خفصها بالياء على أنه قد ورد منه شىء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغارقى الخطيب والحريوى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه تجوا الى الفياس والاستعمال ما ذكرناه، والوجه الثاني أنه استعمله في

١. غير الأناسى والكافة للجماعة من الناس لغة قال مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى وبهلاً سجالهم بأهون السقى الأمد الغاية والسجال جمع سجل وهو الدلو قال الخليل السجل الدلو الملاء وقوله فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال القسم الثالث في الحروف القسم الرابع فى المشترك قلت إتما قسمة هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك تجرى الأبواب

١٥ فى غيره، قوله وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً معناه مبرزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شىء، وقصلت كل صنف منها تفصيلاً أى جعلته فصلاً، وقوله حتى رجع كل شىء فى نصابه نصاب كل شىء أصله واستقر فى مركزه أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم لأنه موضع ركز الرماح، ولم أدر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة أدر أفتعل من الدخر فأبدل من الدال دالا غير محجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكروا تجاورها مع ما بينهما من التنافى وإبدال الدال دالا لأنها توافقها فى الجهر وتوافق التاء فى المخارج تقريباً لأحدهما من الآخر، والمعنى إتى لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته آياه، ونظمت من الفوائد المتناثرة نظمت أى جمعت من قولهم نظمت للفرز واللؤلؤ فى خيط والخبط النظام، والفوائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر، والمتناثرة المنبذة والمراد إتى جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان منقرفاً فى غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة، وقوله مع الإيجاز غير المخجل الإيجاز

الاقبال يقال كلامٌ وَجِزٌ وَوَجِيزٌ وَوَجِيزٌ وَوَجِيزٌ اذا قَلَّ مع تمام المعنى وما أَحَسَّنَ قولَ ابن الرومى يصف امرأةً تُطِيبُ الحديثَ شعرٌ

* وحديثها السِخْرُ لِلْأَلِّ لَوَّاتُهُ * لم يَجِنِ قَبْلُ الْمُسْلِمِ الْمُخَجِرِ *

* إِنْ طَالَ لَمْ يَمِلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ * وَدَّ لِحَدَّثْتُ أَنسَهَا لَمْ تُوجِزْ *

* شَرَكُ الْفُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا * لِلْمُطْمِئِنِّ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِرِ *

المُخِلُّ المَهْمَلُ يقال أَخَلَّ بِكَذَا اذا أَهْمَهُ وتَرَكَه كَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْخَلِّ وَهُوَ الْفُرْجَةُ بَيْنَ الشَّيْبَيْنِ ٤
وَالنَّلَاخِصُ غَيْرُ الْمِمْلِ مُنَاقِحَةُ النَّدَاخِصِ الشَّرْحُ وَالتَّبْيِينُ يعال لِحَصَتْ لَهُ الْمَعْنَى اذا شَرَحْتَهُ وَبَيَّنْتَهُ
لَهُ ٥ وَالْمَلَلُ السَّامَةُ يقال مَلَلْتُ الشَّيْءَ إِذَا سَمَيْتَهُ وَالْمَعْنَى إِنْتَى أَوْجَزْتَ الْعِبَارَةَ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ سِى
مِنَ الْفَوَائِدِ وَبَيَّنْتَهُ بِشَرْحٍ مِنْ غَيْرِ إِمْلَالٍ بِطُولِ الْعِبَارَةِ ٦ وَالْمُنَاقِحَةُ الْمَفَاعَلَةُ مِنَ الْتَنْصُصِ وَهُوَ خِلَافُ
١٠ الْعَشِّ ٧ وَقَوْلُهُ لِمُعْتَبِسِيهِ اى لِمُسْتَعْبِدِيهِ يُقَالُ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَقَبَسْتُهُ نَارًا وَاقْتَبَسْتُ مِنْهُ عِلْمًا
وَنَارًا فَالْكَسَائِيُّ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَنَارًا سِوَاةً وَقَبَسْتُهُ فِيهِمَا ٨ وَقَوْلُهُ أَرْحَوُ اى أَمَلُ نَعْمَلُ رَحْوَتَهُ
أَرْجُوهُ رَجْوًا وَإِرْتَجِبْتُهُ أَرْجَبِيهِ اِرْتِجَاءً وَتَرَجَّيْتُهُ اِتْرَجَّاهُ تَرَجُّبًا ٩ وَقَوْلُهُ أَنْ اجْتَنَيْتَ مِنْسَبًا نَمَتْنِي دُونَ
يُسْتَجَابُ وَقَنَاءٌ يُسْتَطَابُ يُقَالُ جَنَيْتُ الثَّمَرَ وَاجْتَنَيْتُهَا اِفْتَنَعْتُهَا وَنَمَرٌ جَيْتِي حِينَ يُفْتَعَفُ ١٠ وَالثَّمَرَةُ
وَاحِدُ الثَّمَارِ وَالثَّمَرُ جِنْسٌ وَفَمْرَةٌ كُلُّ شَيْءٍ مَا يُنْجَحُّ ١١ وَالدَّعَاةُ مَصْدَرٌ دَعَا يَدْعُو وَالدَّعْوَةُ الْمَبْدُ الْوَاحِدَةُ ١٢
١٥ وَالْمُسْتَجَابُ الْمَقْبُولُ وَالتَّنَاءُ الْكَلَامُ الْجَمِيلُ وَالْمُسْتَطَابُ الطَّيِّبُ ١٣ وَقَوْلُهُ وَاللَّهِ عَزَّ سَلَفْتُهُ وَتَى الْمَعُونَةَ عَلَى
كُلِّ خَيْرٍ وَالتَّنَائِيدُ وَالْمَلِيٌّ بِالتَّمْيِيزِ فِيهِ وَالتَّسَدِيدُ فَلْتٌ لَمَّا أَصَافَ كَذَا إِلَى خَيْرٍ اسْمِعْمِلِ الْخِنْسُ أَنْ
مَعَى الْكَيْلِ الْإِحَاطَةُ وَالْبُجُومُ فَصَارَ كَمَا لَوْ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْإِلْفَ وَالنَّامَ كَأَنَّهُ ذَلَّ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمَعُونَةِ عَلَى الْخَيْرِ
وَالنَّنَائِيدِ فَيَسْتَعْرِقُ الْجَمِيعَ فَاعْرِفْ ذَلِكَ ١٤

في معنى الكلمة والكلام

فصل ١

قال صاحب الكتاب الكَلِمَةُ هِيَ اللَّعْظَةُ الدَّائِنَةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ وَتَحْسُّنُ تَحْسَنُهُ فَلَمَّا اِصْرَاحَ الْأَسْمَاءِ
وَالفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَالْكَلَامُ هُوَ الْمَرْتَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنَدَتْ إِجْدَاعُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ لَا يَنْبَغُ إِلَّا فِي
أَسْمَاءٍ نَقُولُكَ زَيْدٌ أَخُوكَ وَبَشَرٌ صَاحِبُكَ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوِ فُؤُوكَ صَرَبٌ زَيْدٌ وَإِنَّمَا نَحْوُ وَنَسْمَى
الْحُمْلَةَ ١

قال الشارح وفقه الله مؤقف الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الخوي أعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة نية وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحدٍ يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر وهذه طريقة الحدود أن يوثق بالجنس القريب ثم يقرن به جميع القصول فالجنس يدل على جوهر الحدود دلالة عامة والقريب منه أدل على حقيقة الحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر الحدود دلالة خاصة فاللفظة جنس للكلمة وذلك أنها تشتتمل المَهْمَل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ابتلاؤه من الحروف ولم يصنع الواضع بآراء معني نحوصص وكس ونحوها وهذا وما كان مثله لا يسمى واحداً منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه فكل كلمة لفظاً وليس كل لفظ كلمة ولو قال عوض اللفظة عوضاً أو صوتاً لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنه يتضمنها والأشياء الدالة خمسة ١. الحظ والعقد والإشارة والنسبة واللفظ وحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها ما ذكرنا أنه دال، وقوله الدالة على معنى فصل فصاه من المهمل الذي لا يدل على معنى، وقوله مفرد فصل نان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوها ما هو معرف بالالف واللام فإنه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة التطوى لفظاً واحداً وكلمتان إذ كان مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف وهي كلمة لأنها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا ١٥ يدل جزؤه على نية من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الراء مثلاً لم يدل على معني البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فإنك لو أفردت اللام لدللت على التعريف إذ كانت أداة له كالكاف في كزبد والباء في بزبد، ومن ذلك ضرباً وضربوا ونحوها فإن كل واحد من ذلك لفظاً وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والألف والواو كلمة لأنها تفيدها المسند اليه فلو سميت بضرِباً وضربوا كان كلمة واحداً ٢. لأنك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية، وقوله بالوضع فصل ثالث اخترزبه من أمور منها ما قد يدل بالطبع وذلك أن من الاعاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فإنه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أخ فإنه يفهم منه أداء الصدر فهذه ألقاظ لأنها مركبة من حروف ملعوط بها ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالنواضع والاصطلاح، الأمر الثاني الانعصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن الالظنة

إذا فَحَّفت وفيها مُصَحِّفُه معنًى ما فلا تسمًى كلمةً صِناعِيَّةً لأنَّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يجتزى بذلك من التسمية بالجمل نحو بَرَقَ أَحْرُورٌ وَتَأَبَّطَ شَرًّا فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ جُمِلَتْ خَبَرِيَّةً وبعد التسمية بها كَلِمَةٌ مَفْرُودَةٌ لا يدلُّ جزءُ اللفظ منها على جزءٍ من المعنى فكانت مَفْرُودَةً بالوضع فأعرفه ، وفي الكلمة لغتان كَلِمَةٌ بوزن تَفَنَّةٍ وَبِنِنَةٍ وهي لغةُ اهل الحِجاز وكَلِمَةٌ بوزن كِسْرَةٍ وَسِدْرَةٍ وهي لغةُ بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قَلْبَةٍ لِأَنَّهُ جُمِعَ على منهاج التثنية والكثير كَلِمٌ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا وليس بنكسير وقد تقدّم نحو ذلك ، قال صاحب الكتاب وفي جنسٍ تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف قال الشارح الجنس عند الخويين والفقهاء هو اللفظ العام وكلُّ لفظ عمٌّ شبيهيّين فصاعداً فهو جنسٌ لِمَا تحته سواءً اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتّى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنسٌ للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فانعمَّ جنسٌ ١٠ وما تحته نوعٌ وقد يكون جنساً لأنواعٍ ونوعاً لجنسٍ كالحيوان فإنه نوعٌ بالنسبة الى الجسم وجنسٌ بالنسبة الى الانسان والفرس وان قد فهم معنى للجنس فالكلمة إذا جنسٌ والاسم والفعل والحرف أنواعٌ ولذلك يصدق إطلاقُ اسمِ الكلمة على كلِّ واحدٍ من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرفُ كلمةٌ كما يصدق اسمُ للحيوان على كلِّ واحدٍ من الانسان والفرس والطائر فأعرفه ، قال صاحب الكتاب والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى قال الشارح اعلم ان الكلام عند الخويين عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مُفِيدٍ لمعناه ويسمى الجِلَّةُ نحو زيدٌ أخوك وفام بكرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركّب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى فالمراد بالمركّب اللفظ المركّب فحذف الموصوف لظهور معناه ، وقوله من كلمتين فصلٌ احتترز به عن ما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيدٌ وعمروٌ ونحوهما ، وقوله أسندت احدهما الى الاخرى فصلٌ بان احتترز به عن مثل معدى كَرِبَ وَحَضْرَمَوْتُ وذلك أنّ المركّب على ضربين تركيبُ أفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ الأفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كند بإزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معدى كرب وحضرموت وألبقلا ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يُخْبَرَ عنها بكلمةٍ أخرى نحو معدى كرب مُقْبِلٌ وحضرموت طَيِّبَةٌ وهو اسمٌ بَلَدٍ بِالْيَمَنِ ، وتركيبُ الإسناد أن تتركب كلمة مع كلمة تُنسب احدهما الى الاخرى فعرفك بعوله أسندت احدهما الى الاخرى أنّه لم يردْ مُطْلَقَ التركيب بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة اذا كان

لإحداهما تعلُّفٌ بالآخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتَمَامُ الفائدة ، وإِثْمَا عِبْرٌ بِالْإِسْنَادِ
وَلَمْ يَعْبرَ بِلِفظِ الخَبَرِ وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْإِسْنَادَ أَعْمٌ مِنَ الْخَبَرِ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ يَشْمَلُ الْخَبَرَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ فَكُلُّ خَبَرٍ مُسْنَدٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُسْنَدٍ خَبْرًا وَإِنْ كَانَ مَرْجِعُ الْجِيْعِ إِلَى الْخَبَرِ مِنْ
جِهَةِ الْمَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا قَدْ أَطْلُبُ قِيَامَكَ وَكَذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ وَالنَّهْيُ فَاعْرِضْ ، قَالَ صَاحِبُ

٥ الكتاب وهذا لا يتأتى إلا في اسميين أو في فعل واسم ويسمى الجملة قال الشارح قوله وهذا إشارة إلى
التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسميين نحو زيدٌ أخوك
واللهُ الهنا لأن الاسم كما يكون محبراً عنه فقد يكون خبراً أو من فعلٍ واسمٍ نحو قام زيدٌ وانطلق بكرٌ
فيكون الفعل خبراً والاسم المحبر عنه ولا يتأتى ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبرٌ ولا يفيد حتى
تُسْنِدُهُ إِلَى مُحَدَّثٍ عَنْهُ وَلَا يَتَأْتَى مِنْ فِعْلِ وَحَرْفٍ وَلَا حَرْفٍ وَاسْمٍ لِأَنَّ الْحَرْفَ جَاءَ لِمَعْنَى فِي الْاسْمِ وَالْفِعْلَ
١٠ فَهُوَ كَأَجْزَاءِ مِنْهُمَا وَجِزْءُ الشَّيْءِ لَا يَنْعَقِدُ مَعَ غَيْرِهِ كَلَامًا وَلَمْ يُفِدِ الْحَرْفُ مَعَ الْاسْمِ إِلَّا فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ
وَهُوَ النِّدَاءُ خَاصَّةً وَذَلِكَ لِنِيَابَةِ الْحَرْفِ فِيهِ عَنِ الْفِعْلِ وَذَلِكَ سَاعَتِ فِيهِ الْإِمَالَةُ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ
اِخْتَلَفُوا فِي الْكَلَامِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَفَعْلُهُ كَلَّمَ جَاءَ مَحذُوفِ الزَّوَادِ وَمِثْلُهُ سَلَّمَ سَلَامًا وَأَعْطَى
عَطَاءً قَالُوا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ أَنَّكَ تُعْجِلُهُ فَتَقُولُ عَجِبْتُ مِنْ كَلَامِكَ زَيْدًا فاعمالُك إِيَّاهُ فِي زَيْدٍ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ إِنْ لَوْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَجْزِ إِعْمَالُهُ وَقَدْ أُعْمِلَ قَالَ الشَّاعِرُ * وَيَعْدُ عَطَاكَ الْمَائِدَةَ الرِّتَامَا *
١٥ فَاعْمَلِ الْعَطَاءَ فِي الْمَائِدَةِ وَقَالَ الْآخَرُ

* أَلَا قَدْ إِلَى رَبِّمَا سَبِيْلٌ وَسَاعِيَةٌ * تَكَلِّمْنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا *

* فَاشْفِيْ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيْحٍ مَا بَهَا * فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا *

وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمُصَدَّرِ وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَهُ لِلجَارِ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَّمَ مُصَاعَفَ
الْعَيْنِ مِثْلَ سَلَّمَ أَوْ تَكَلَّمَ فَكَلَّمَ فَعَلٌ يَأْتِي مُصَدَّرٌ عَلَى النَّفْعِ وَتَكَلَّمَ مِثْلُ تَفَعَّلَ يَأْتِي مُصَدَّرٌ عَلَى التَّفَعُّلِ
٢٠ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ اسْمٌ لِلْمُصَدَّرِ وَالْمُصَدَّرُ الْحَقِيقِيُّ التَّكْلِيمُ وَالتَّسْلِيمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا
وَقَالَ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وَالْكَلامُ وَالسَّلَامُ اسْمٌ لِلْمُصَدَّرِ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُفِيدَ اسْمُ الشَّيْءِ مَا يَفِيدُهُ
مِثْمَاهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَقد يُطْلَفُ
الْكَلَامَ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ قَالَ الشَّاعِرُ

* إِنْ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِثْمَا * جُعِلَ اللِّسَانُ عَنِ الْفُؤَادِ دَلِيلًا *

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يُتكلّم به من المعنى وإذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو لفحص المعنى المتكلّم به وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان، ومما يُسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والفعل والكلم والجواب أنّ الكلام عبارة عن الجملة المفيدة وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إحلافه عليها ٥ كما أنّ الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية، وأمّا الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولين وثغنة وثغين فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً كان أو غير مفيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلامٌ لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لأنه ليس بجمع إذ كان من جزئين وأقل للجمع ثلثة ولو قلت إن زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة اذاته وتسمى كلما لأنه جمع، وأمّا القول فهو أعمّ منهما لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان ثم كان ١٠ أو ناقصاً والكلام والكلم أحص منه، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع الا ترى أنّ اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذ في الأنفس كالجرح لأنه إن كان حسناً أثر سروراً في الأنفس وإن كان قبيحاً أثر حزناً مع أنّه في غالب الأمر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر وجرح اللسان كجرح البعد * وقال الآخر

* قوارص تائبني وتحتقرونها * وقد يملأ الفطر الازء فيقعم *

١٥ وغير المفيد لا تأثير له في النفس، وأمّا القول فهو من معنى الاسراع والخفة ولذلك فيل لحد ما مدد به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قولاً ٥

القسم الأول في الأسماء

فصل ٢

قال صاحب الكتاب الاسم ما دلّ على معنَى دَلَالَةٌ مَجْرَدَةٌ عن الاقتران وله خصائص منها جواز الاسناد إليه ودخول حرف التعريف والجّر والنون والإضافة.

قال الشارح قد أكثر الناس في حدّ الاسم فأما سببويه فإنه لم يجدّه بحدّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثلاً اکتفى به عن الحدّ فقال الاسم رجل و فرس وكأته لما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم، وكما أبو العباس قريبا من ذلك فعال فأما الأسماء فما كان واقعا على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد، وقد حدّه أبو بكر محمد بن السرى فقال الاسم ما دلّ على معنَى مفردٍ كأته قصد الانفصال من الفعل ان كان الفعل يدلّ على شيتين الحدّ والزمان، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنةٍ فا الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفردٌ للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانا فقط، فان قيل فابن وكيف ومن أسماء دلت على شيتين الاسمية والاستفهام وهذا قاسم في الحدّ فالجواب أنّ هذا إنما يكون كاسرا للحدّ ان لو كان الاسم على بابيه من الاستعمال فأما وقد نُقل عن بابيه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا وذلك أنّ من بدلّ على معنى الاسمية بمجردها واستفاده الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير هزة الاستفهام معها فكأنتك اذا قلت من عندك أصاه آمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة ان كانت حرف معنَى ومن الدالة على المسمى لكته لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن هزة الاستفهام لثرومها إتاهما وصارت من نائبة عنها ولذلك بُنيت فدلائب على الاسمية دلالة لعظيمة ودلائنها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسمٌ مُعَرَّبٌ نحو زيد وعمرو وعو بدلّ على ما دلّ عليه من غير نيابة لكان فادحا في الحدّ، وقد حدّه السيرافي بحدّ آخر فعال الاسم كل كلمة دلت على معنَى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل ففعله كلمة جنس للاسم بشتريك فيه الأضرب الثلاث الاسم والفعل والحرف وقوله تدلّ على معنَى في نفسها فصل اختزبه من الحرف لأن الحرف يدلّ على معنَى في غيره وقوله من غير اقتران بزمان محصل فصل بان جمع بها المصادر الى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء لأن الأحداث تدلّ على أزمنة مبهمة ان لا يكون حدّ الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماضٍ وإما غير ماضٍ وقد اعترضوا على هذا الحدّ

بمَضْرِبِ الشُّوْلِ وَخُفُوقِ النَّجْمِ وَزَعَمُوا أَنَّ مَضْرِبَ الشُّوْلِ يَدُلُّ عَلَى الصِّرَابِ وَزَمِنَهُ وَذَلِكَ وَقْتُتْ مَعْلُومٌ وَكَذَلِكَ خُفُوقِ النَّجْمِ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَضْرِبَ وَصَّحَّ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الصِّرَابُ دُونَ الصِّرَابِ فَفَوَيْنَا مَضْرِبَ الشُّوْلِ كَقَوْلِنَا مَشْتَى وَمَصِيفٌ وَقَوْلُهُمْ إِنِّي مَضْرِبُ الشُّوْلِ وَانْقَضَى مَضْرِبُ الشُّوْلِ كَقَوْلِهِمْ إِنِّي وَقْتَهُ وَذَهَبَ وَقْتَهُ وَالصِّرَابُ إِنَّمَا فَهْمٌ مِنْ كَوْنِهِ مَشْتَقًّا مِنْ لَفْظِهِ وَالْحُدُودُ يِرَاعَى فِيهَا الْأَوْصَاعُ لَا مَا يُقَيَّمُ مِنْ هـ طَرِيقِ الْأَشْتِغَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا عَوِيَ مِنْ لَوَازِمِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ صَارِيًا يُفْهَمُ مِنْهُ الصِّرَابُ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَفْعُولُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَلَمْ يُوَضَّحْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَلْ وَضَّحَ لِلْفَاعِلِ لَا غَيْرَ وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي حَدِّهِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةٌ مَجْرَدَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَانِ فَقَوْلُهُ مَا دَلَّ تَرْجِمَةً عَنِ الْحَقِيقَةِ إِنِّي يَشْتَرِكُ عَيْبِ الثُّبُلِ الثَّلَاثُ حَوْلَ كَلِمَةٍ وَلَوْ صَرَّحَ بِهَا لَكَانَ أَذَلَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْدِيدِ إِذَا مَا عَمَّرَ بِشَمَلِ دَلَّ مِنْ لَفْظٍ وَغَيْرِهِ وَالْكَلِمَةُ نَفْذٌ وَالْأَسْمُرُ لِحُدُودٍ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْفَاعِ لَكِنَّهُ وَضَعَ الْعَامَّةُ مَوْتَبَعِ الْخُصِّ ، ١٠ وَقَوْلُهُ فِي نَفْسِهِ فَصَلَّ أَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْحَرْفِ إِذَا الْحَرْفُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ دَلَالَةٌ مَجْرَدَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَانِ فَصَلَّ إِنِّي أَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَعْتَرِينَ بِزَمَانٍ وَحَصَلَ هَذَا الْحَدُّ رَاجِعًا إِلَى الْأَوَّلِ وَعَوَمَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَفْرُودٍ وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الْحَدِّ الْمَصَادِرُ وَسَائِرُ الْأَحْدَاثِ لِأَنِّي تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانٍ وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ الْخَوِيِّينَ يَصِيبُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ الْحَصَلَ لِأَنَّ زَمَانَ الْمَصْدَرِ مَبِينٌ وَرَبَّمَا أوردوا نَفْصًا مَقْدَمًا لِلْحَاجِّ وَخُفُوقِ النَّجْمِ وَالْحُجُجُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنَعُّصِ نَفْوَهُ مُحَقَّلٌ لِأَنَّهُ نَرِيدُ بِنِدَالَةِ الدَّلَالَةِ ١٥ الْمَلْعُوبَةِ وَالْمَصَادِرُ لَا تَدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ الْإِنْفَاعِ وَإِنَّمَا الزَّمَانُ مِنْ لَوَازِمِهِ وَصَرُورَاتِهَا وَعَدَّةُ الدَّلَالَةِ لَا اعْتِدَادَ بِهِ فَلَا يَلْتَزِمُ انْحِرَازُ عَنِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ الْاِفْعَالِ لَا يَدُّ مِنْ وَقُوعِهَا فِي مَدْرَنٍ وَلَا تَدَلُّ أَنَّ الْفِعْلَ دَالٌّ عَلَى الْمَكَانِ كَمَا يُقَالُ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الزَّمَانِ ، وَأَمَّا خُفُوقِ النَّجْمِ فَالْمَوَادُّ وَنَتِ خُفُوقِ النَّجْمِ فَالزَّمَانُ مَسْتَعَدٌّ مِنَ الْوَقْتِ لِخُذُوفِ لَا مِنَ الْخُفُوقِ نَعْسَهُ عَلَى آدِ بَعُولِ الْمَضْرِبِ وَالْمَعْدَمُ زَمَانُ الصِّرَابِ وَالْقُدُومُ وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْحَاجِّ وَالشُّوْلِ وَذَلِكَ الزَّمَانُ مَعْلُومٌ بِانْعَرَفَ لَا مَعْبُودَةً مِنَ الْإِنْفَاعِ لَا تَرَى ٢٠ أَتَى لَوْ أَخْلَيْتَهُ مِنَ الْاِصْدَافَةِ فَعَلْتَ أَتَيْتَ مَقْدَمًا لَمْ يُعْهَمُ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ فَعَلْتَ أَنَّ حُدُودَ الْاِنْفَاعِ مَجْرَدَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَانِ انْفُسِيَاءً وَأَمَّا اِشْتِغَالُ الْأَسْمُرِ فَعَدَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَدَعَبَ الْبَصْرِيُّونَ أَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنْ السَّمْوِ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنَ السِّمَةِ وَبِئِ الْعِلْمَانِ ، وَالْفِعْلُ عَلَى الْمَدْعِيِّينَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَامَةً عَلَى اِسْمِيَّيَ يَعْلُوهُ وَيَدُلُّ عَلَى مَا حَمَلَهُ مِنَ الْمَعْنَى كَالنَّضَائِعِ عَلَى النَّدْرِ وَالنَّدِيرِ وَالنَّوَسِمِ عَلَى الْأَمْوَالِ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنَ السَّمْوِ وَحَوْلَ الْعُلُوِّ مِنَ السِّمَةِ الَّتِي فِي الْعِلْمَانِ دَلَّ الرَّجْحِيَّ

جُعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى ألا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أَسَمَيْتَهُ إِذَا دَعَوْتَهُ بِاسْمِهِ أَوْ جَعَلْتَ لَهُ اسْمًا وَالْأَصْلُ أَسَمَوْتَهُ فَعَلِبُوا الْوَاوِ يَاءٌ لَوْ قَوَّعَهَا رَابِعَةً عَلَى حِدِّ أَدْعَيْتُ وَأَغْرَيْتُ وَلَوْ كَانَ مِنَ السِّمَةِ لَقِيلَ أَوْسَمْتَهُ لِأَنَّ لَامَ السُّمُوِّ وَأَوْ تَكُونُ آخِرًا وَفَاءُ السِّمَةِ وَأَوْ تَكُونُ هـ أَوَّلًا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ سَمَى وَأَصْلُهُ سَمِبُو فَعَلِبُوا الْوَاوِ يَاءٌ وَأَدْعَمْتَ عَلَى حِدِّ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْوَسْمِ لَقِيلَ فِيهِ وَسَيْمٌ فَتَفْعُ الْوَاوِ الْأُولَى مَضْمُومَةٌ فَإِنْ شَمَّتْ أَفْرَرْتَهَا وَإِنْ شَمَّتْ فَحَرَّتَهَا عَلَى حِدِّ وَقَنْتُ وَأَقَنْتُ وَفِي عَدَمِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يُقَلِّ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا هـ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَكْسِيرِهِ أَسْمَاءً وَأَصْلُهُ أَسْمَاءٌ فَوَقَعَتْ الْوَاوُ طَرَفًا وَقَبْلَهَا الْفُ زَائِدَةٌ فَفُعِلَتْ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَنْ قُلِبَتْ أَلْفًا وَلَوْ كَانَ مِنَ الْوَسْمِ لَقِيلَ فِيهِ أَوْسَامٌ فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَأَنَّهُ مِنَ السُّمُوِّ فَإِنَّ ادَّعَى الْقَلْبُ فَلَيْسَ ١. ذَلِكَ بِالسَّهْلِ فَلَا بَصَارَ إِلَيْهِ وَعِنْدَهُ مَبْدُوحَةٌ وَفِي الْأَسْمِ لُغَاتٌ إِسْمٌ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَأُسْمٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسِمٌ بِكَسْرِ السِّينِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ وَقَالُوا سُمٌّ بِضَمِّ السِّينِ قَالَ الشَّاعِرُ * بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَةٌ * وقال الآخر

* وَعَامِنَا أَعْجَبْنَا مُقَدَّمَةٌ * بُدِعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابِ سِمَةٌ *

بِروى بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سُمَى بِزَيْتَةِ هُدَى وَعَلَى وَأَنْشَدُوا ١٥ وَاللَّهُ أَتَمَّكَ سَمًا مُبَارَكًا * وَلَا حِجَّةَ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالِ سُمٌ وَنَصْبِهِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَإِنْ فَحَّتْ هَذِهِ اللَّغَةُ مِنْ حِجَّةٍ آخَرَى فَجَازَهَا أَنَّهُ تَمَّ الْأَسْمَ وَلَمْ يَجْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا كَمَا تَمَّ الْآخِرُ فِي غَدَا فَعَالٌ * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَا * قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَهُ خَصَائِصٌ مِنْهَا جَوَازُ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ وَدُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَالْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ وَالْإِضَافَةُ قَالَ الشَّارِحُ خَتَمَ اللَّهُ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالَهُ لِخَصَائِصُ جَسَعِ خَصِيصَةٍ وَهِيَ نَائِبَةٌ لِلْخَصِيصِ مَعْنَى الْخَاصِّ ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ وَبِلَازِمِهِ فَيَكُونُ ٢. دَلِيلًا عَلَيْهِ وَأَمَارَةً عَلَى وَجُودِهِ كَدَلَالَةِ الْحَدِّ أَلَّا أَنْ دَلَالَةَ الْعَلَامَةِ دَلَالَةٌ خَاصَّةٌ وَدَلَالَةُ الْحَدِّ دَلَالَةٌ عَامَّةٌ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ الرَّجُلَ دَلَّتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ عَلَى خُصُوصِ كَوْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ اسْمًا وَالْحَدُّ نَدَى عَلَى ضَرْبِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا وَالْحَدُّ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَطْرَافُ وَالْإِنْعِكَاسُ نَحْوَ قَوْلِكَ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَفْرَدٍ فَهُوَ اسْمٌ وَمَا لَمْ يَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِاسْمٍ وَالْعَلَامَةُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْأَطْرَافُ دُونَ الْإِنْعِكَاسِ نَحْوَ قَوْلِكَ كُلُّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ اسْمٌ فَهَذَا مَطَّرَدٌ فِي كُلِّ مَا تَدْخُلُهُ هَذِهِ الْأَدَاةُ وَلَا يَنْعَكِسُ فَيَفْعَالٌ كُلُّ مَا لَمْ

تدخله الالف واللام فليس باسم لأن المصبرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الاسماء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ لا تدخل الالف واللام شيئا من ذلك وهي مع ذلك أسماء، ومن خواص الاسم جواز الاسناد اليه فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم ان كان ذلك مختصا به لأن الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد وذلك لأن الفعل خبر واذا اسندت الخبر الى د مثله لم تُعد المخاطب شيئا ان الفائدة إما تحصل بإسناد الخبر الى مُخَبَّرٍ عنه معروف نحو م زيدٌ وقد بكر والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستغاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن تبتدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصح أن يسند الى الحرف ايضا سمي لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يُعد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده، ومن خواص الاسم دخول حرف التعريف وإما قل حرف التعريف ولم يغل الالف واللام على عدة الحويين لوجهين احدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلا الى المنصف بالساكن وعند الخليل أن الحرف عند سيبويه اللام والالف واللام جميعا وهما حرف واحد مرتب من حرفين نحو خل وبطل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين، والوجه الثاني أنه احتزبه من اللغة الثانية لأن نغنيهم ابدال لام التعريف ميبا نحو قوله عليه السلام ليس من أَمِيرٍ أَمِينٍ في أَمَسَقَرٍ فَعَبَرٍ حرف التعريف ١٥ ليعم اللغة الطائفة وغيرها وإما كان التعريف محتصا بالاسم لأن الاسم يحدث عنه ولحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح ايضا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزم منها وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف محتصة بالاسم فأما ما رواه ابو زيد من قول اشعر

ويستخرج البربوع من دققائه * ومن تحريه ذو الشبخه انينقعه .

٢٠ فثنائ في العباس والاسنحال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الانف واللام معنى الذي في انصاف فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى، ومن خواص الاسم الجر وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلأنها مبنية لا تدخلها الجر ولا سمي من أنواع الاعراب ولا بنعد منيا لانه مع غيره فاحتم على محلها ياعراب ذلك الموضع وأما الفعل فإنه ما هو معرب وهو المصارع ألا أنه لا بدحاه الجر وستوتيدح علة امتنعه منه في موضع من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، ومن خواص الاسم المنون والمران

بالتنوين ههنا تنوين التمكين نحو رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍ ولا يكون ذلك إلا في الاسماء فهومن خواصها لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصا بها ولم يرد مُطْلَقَ التنوين ألا ترى أنّ من جملة التنوين تنوين التثنية ولا تمتنع الأفعال منه نحو قوله * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي * ونحو قوله * دَائِبَتُ أَرَوَى وَالْدُّيُونُ تَقْضَى * فبيّن بذلك أنه ليس المراد مُطْلَقَ التنوين ٥ ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا اليه وذلك محتص بالاسماء ان الغرض من الاضافة للحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا للحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تع هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتِ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك ٥

١.

ومن اصناف الاسم اسم الجنس

فصل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّف على شيء وعلى كل ما أشبهه وينقسم الى اسم عيّن واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجلٍ وفرسٍ وعلمٍ وجهلٍ والصفة نحو رَأَيْتُ وَجَالَسْتُ وَمَفْهُومٍ وَمُضْمِرٍ ١٥

قال الشارح اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أنّ الاسم المفرد اذا دلّ على اشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابها تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطى كالتحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والأسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحيوة الموجوده في الجميع وكذلك اذا قلت انساناً ووقع على كل انسان باعتبار الانسانية وكذلك اذا قلت رجلاً ووقع على كل رجل باعتبار الرجلية وفي الذكورية والادمية وهذا معنى قوله ما عُلّف على شيء وعلى كل ما أشبهه فإن دلّ الاسم المفرد على اشياء كثيرة ولم يدلّ على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين التركيب ٥ واعلم ان الشمول تارة تكون بالوجود نحو الانسان والعرس والثور

والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فأنهما وإن لم يكن لهما في الوجود مشاركة
 فهما شاملان بالقوة فإننا لو قدرنا خَلَفَ نيرانِ ثَمَانِلِ الشمسِ والقمرِ لَأَطْلَقَ عليها اسم الشمس والقمر
 باعتبار النور، قال وينقسم الى اسم عين واسم معنى قال الشارح المراد باسم العين ما كان شَخْمًا
 يُدْرِكُه البصرُ كرجلٍ وقرسٍ ونحوها من المَرْتَبَاتِ والمعاني عبارة عن المصادر كالعِلْمِ والقُدْرَةِ مصدرى علم
 ٥ وقدر وذلك لما يُدْرِكُ بالعقل دون حاسة البصر، وكلاهما ينقسم الى اسمٍ هو صفة وغير صفة فالاسمُ
 غير الصفة ما كان جنسًا غير مأخوذٍ من فعلٍ نحو رجلٍ وقرسٍ وعِلْمٌ وجَهْلٌ والصفة ما كان مأخوذًا من
 الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروبٍ وما أشبههما من الصفات الفعلية وَأَسْمَرٌ وَأَصْفَرٌ
 وما أشبههما من صفات الخلية وبَصْرَى وَمَعْرَبَى ونحوها من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنسب
 جارية على الموصوفين ومثال جَرِيَانِهَا قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكذلك الباقى، فإن قيل اشتدتم
 ١٠ فى الصفة أن تكون مأخوذةً من فعلٍ فما بالكم حكمت على بصرى ومعربى بأنهما صفتان وليس
 من فعل قيل لما أصفتهما حدثت فيهما معنى الفعل لأنهما صارا فى معنى منسوبٍ أو معزٍ، والفرق
 بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أن الصفة تدل على ذاتٍ وصفة نحو أسودٍ مثلاً فنده
 الكلمة تدل على شبيبين أحدهما الذات والآخر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية
 ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل إلا على معنى
 ١٥ واحدٍ وهو ذات المسمى، ولما قسم الاعيان والمعاني الى صفاتٍ وغير صفاتٍ مثلاً بالأمربين فرحلٍ وقرسٍ
 من أسماء الاعيان غير الصفات وعِلْمٌ وجَهْلٌ من أسماء المعاني وراكبٌ وجالسٌ من صفات الاعيان لا ترى
 أنها تجرى صفات على أسماء الاعيان نحو قولك رحلٌ راكبٌ وغلامٌ جالسٌ ومفهومٌ ومضمرٌ من صفات
 المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهومٌ وحدثت مضمر أى غير باد للاعيان وأمراد أن المعنى توصف له
 توصف الاعيان فأعرفه.

ومن اصناف الاسم العلم

فصل ٤

قال صاحب الكتاب وهو ما علو على سىء بعينه غير متناول ما أشبهه ولا يخلو من ان يكون اسم كريد
 وجعفرٍ أو كنية كأتى عمره وأم كلثوم أو لقباً كبنته وقفة.

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذي لا أحص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيُفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول ماثله في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا معنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا أن الأعلام لا تغيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفة وقوا واحدا نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى الفصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الأجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيدٌ يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال الخويزي العَلْمُ ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك وعبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فإنه لو سميت الرجل فرسا أو الفرس جملا كان ذلك تغييرا للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التنويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لو العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأعنى الأعلام عن ذلك اجمع، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمر وكنية كأي عمرو وأم كُثوم ولقب كبطنة وفقة والكنية لم تكن علما في الأصل وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الانسان باسمه ١٥ وإذا ولد له ولد دُعي باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استنسخوا أن يكنى الانسان نفسه وقد يكنون الوليد بقولون ابو فلان على سبيل التفعال بالسلامة ويُلوغ سن البلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية، والكنية من الأعلام وهي جارية مجرى الأسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر

* ما زلت أفخ أبوانا وأغلغها * حتى أثبت أبا عمرو بن عمار

٢. فحذف التنوين من أي عمرو لأنه لو لم يكن علما لما حذف منزلة حذفه من جعفر بن عمار، وأما اللقب فهو النبر كقولهم فقه وبطة لقبين فقه لقب وبطة لقب والفقه كالبفطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالفقه وقيل للشجر الملية، وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع إلى معنى واحد وهو العلم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه،

قل صاحب الكتاب ومنقسم إلى مفرد وركب ومنقول ومرتل فالمفرد نحو زيد وعمر والمركب إما

جُمْلَةٌ نَحْوُ بَرَقَ تَحْرَهُ وَتَابَطَ شَرًّا وَذَرَى حَبًّا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَيَزِيدُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ
* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ * طُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ *

وَأَمَّا غَيْرُ جُمْلَةٍ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمَا وَاحِدًا نَحْوَ مَعْدِبَكْرَبٍ وَبَعْلَبَكَّ وَعَمْرَوِيَّةٍ وَنِقَطَوِيَّةٍ أَوْ مَصَافٍ وَمَصَافٍ
إِلَيْهِ كَعَبْدٍ مَنَافٍ وَأَمْرِي الْقَيْسِ وَالْكُنَى ء

٥ قَالَ الشَّارِحُ الْأَسْمَرَ الْعَلْمُ يَكُونُ مَقْرُونًا أَوْ مَرْكَبًا فَالْمَقْرُونُ هُوَ الْأَصْلُ لِأَنَّ التَّرْكِيْبَ بَعْدَ الْإِفْرَادِ وَذَلِكَ نَحْوُ
زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَالْمَرَادُ بِالْإِفْرَادِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ النُّقْلِ وَبَعْدَهُ وَالْمَرْكَبُ مِنَ الْأَعْلَامِ هُوَ الَّذِي
يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ النُّقْلِ وَقَبْلَ النُّقْلِ كَانَ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ء وَالْمَرْكَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَصْرِبٍ جُمْلَةٌ وَهُوَ كُلُّ كَلَامٍ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ نَحْوُ ذَرَى حَبًّا مِنْ قَوْلِهِ

* إِنَّ لَهَا مَرْكَبًا أَرْوِيًّا * كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا *

١. وَمِثْلُهُ تَابَطَ شَرًّا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ تَابَطَ حَبِيَّةً فَسَمِيَ بِذَلِكَ وَهِيَ جُمْلَةٌ مِنْ فَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ ء وَمِنْ
الْجُمْلِ الْمَسْمُومِ بِهَا شَابَ قَرْنَاهَا قَالَ الشَّاعِرُ

* كَدَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا * بِنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُّ وَتَحْلُبُ *

وَمِنْهُ بَرَقَ تَحْرَهُ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ وَهُوَ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ وَمِثْلُهُ يَزِيدُ فِي قَوْلِهِ

* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ * طُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ *

١. وَهُوَ فَعَلٌ سَمِيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٍ لِذَلِكَ حِكَاةً مَرْفُوعًا وَلَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ بِالْفِعْلِ وَحِدَةً لَكَانَ مِنْ فَيْبِلٍ
مَا لَا يَنْصَرَفُ نَحْوَ تَغْلَبَ وَبَشَكَرَ ء وَالْقَدِيدُ الصَّوْتُ يُقَالُ قَدَّ الرَّحْلُ يَفِدُّ قَدِيدًا إِذَا صَوَّتَ وَرَحَلَ قَدَادًا
شَدِيدُ الصَّوْتِ ء وَبِنِي يَزِيدُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ أَخْوَالِي ء وَلِهَذَا قَدِيدٌ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي
مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ ء وَلِهَذَا بِنْتَعَلَفُ بِمَحْذُوفٍ وَعَلَيْنَا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ وَلَا يَنْنَعُ تَعْدِيَةً عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ
الْعَامِلُ مَعْنَى كَمَا قَالُوا كُلُّ يَوْمٍ لَكَ نَوْبٌ ء وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ قَدِيدٌ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالنَّهْيِيفِ وَالنَّذْرِ فَلَا يَتَعَدَّمُ
٢ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ ء وَطُلْمًا مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ وَالْعَامِلُ فِيهِ وَعَلَّ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ
لَهُمْ قَدِيدٌ وَالتَّغْدِيرُ سَمَلُوا عَلَيْنَا أَوْ شَدُّوا عَلَيْنَا طُلْمًا ء وَجِوزُ أَنْ يَكُونَ طُلْمًا نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
ثَالِثٌ أَيْ ذُو طُلْمٍ وَيَكُونُ لَهُمْ قَدِيدٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَالنَّعْسِيرِ لَعَوْلُهُ طُلْمًا ء وَفِي نُسَخِ الْمُعْتَصِلِ يَزِيدُ
بِالْيَاءِ وَصَوَابُهُ تَزِيدُ بِالنَّاءِ الْمُعْجَمَةِ بِثَنَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهَا وَهُوَ تَزِيدُ بْنُ حُلْوَانَ أَبُو دَبِيلَةَ مَعْرُوفَةٌ أَيْ تَنْسَبُ
الْبُرُودِ التَّزِيدِيَّةِ قَالَ عَلَمَةٌ

* رَدَّ الْقِيَانُ جِمالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا * فَكُلُّهُمْ بِالْتَزِيدِيَّاتِ مَعَكُومٌ*

وَأَمَّا سَمَّوْا بِالْجَمَلِ لِيُشَبِّهُوا حَالَ الْمَسْمَى بِهَا بِحَالٍ مِنْ بَوْصَفٍ بِالْجَمَلَةِ وَهَذَا يَقْتَضِي لِكَايَةَ لَاتِهِ يَجْرِي
مَجْرَى الْمَثَلِ فَحَكَوْا الْكَلَامَ كَمَا كَانَ فِي أَوَّلِ حَالٍ، الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ اسْمَانِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرَ
حَتَّى صَارَا كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ نَحْوِ حَضْرَمَوْتٍ وَبَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيكِرَبَ وَيُشَبَّهُ بِمَا فِيهِ تَاءُ التَّنَائِيثِ وَلِذَلِكَ لَا
٥ يَنْصَرَفُ وَمِنْ هَذَا النَّوعِ سَبَبَوِيَّةٍ وَنَفْطَوِيَّةٍ وَغَمْرَوِيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ أَعْجَبِيٍّ فَاحْظُ عَنْ
دَرَجَةِ إِسْمَاعِيلَ وَإِبْرَاهِيمَ فَبُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ لِذَلِكَ، الثَّلَاثُ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْمَصَافِ وَهُوَ ضَرْبَانِ اسْمٌ غَيْرُ
كُنْيَةٍ نَحْوِ ذِي النُّونِ وَعَبْدِ اللَّهِ وَإِمْرِي الْقَيْسِ وَكُنْيَةٌ نَحْوِ أُنَى زَيْدٍ وَأُنَى جَعْفَرٍ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ
عَلَيْهِ قَبْلُ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمَنْقُولُ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاجٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمِ عَيْنٍ كَثُورٍ وَأَسَدٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ اسْمِ مَعْنَى
١٠ كَقَصْدٍ وَإِيَّاسٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ صِفَةِ كَحَائِمٍ وَنَائِلَةٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلِ إِمَّا مَاضٍ كَكَشَمَرٍ وَكَعَسَبٍ وَإِمَّا مُضَارِعٍ
كَتَغْلِبَ وَيَشْكُرَ وَإِمَّا أَمْرٍ كَأَصِمْتَ فِي قَوْلِ الرَّاعِي
* أَسَلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا * بَوَحْشٍ إِصِمْتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ
وَأَطْرَقًا فِي قَوْلِ الْهُدَيْتِيِّ

* عَلَى أَطْرَقًا بِالْبِيَّاتِ لِحْيَا * مِ إِلَّا التَّنْمَامَ وَإِلَّا الْعِصَى *

١٥ وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتِ كَبَبَةٍ وَهُوَ تَبْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ مُرَكَّبٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ،
قَالَ الشَّارِحُ اعْلَمْ أَنَّ الْأَعْلَامَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا النِّقْلُ وَمَعْنَى النِّقْلِ أَنْ يَكُونَ
الْاسْمُ بَارِزًا حَقِيقَةً شَامِلَةً فَتَنْفَعُهُ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى خَاصَّةٍ وَليْسَ لَهَا أَنْ يَنْتَسِيَ بِهَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرَبٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلِ وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ النِّقْلُ عَنِ الْأَسْمَاءِ
فَضَرْبَانِ عَيْنٌ وَمَعْنَى فَالْعَيْنُ بِكَوْنِ اسْمٍ وَصِفَةٍ فَالْمَنْقُولُ عَنِ الْاسْمِ غَيْرِ الصِّفَةِ نَحْوُ رَجُلٍ سُمِّيَ بِأَسَدٍ أَوْ
٢٠ تَوْرٍ أَوْ حَجْرٍ فِي الْأَصْلِ اسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ لِأَنَّهَا بَارِزَةٌ حَقِيقَةٌ شَامِلَةٌ وَأَمَّا نَفْلَتُهَا إِلَى الْعِلْمِيَّةِ فَصَارَتْ لِذَلِكَ
تَدَلُّ عَلَى مَخْصُوصٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَدَلُّ عَلَى شَائِعٍ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الصِّفَةِ نَحْوُ مَالِكٍ وَفَاطِمَةَ فَهَذَا مِنَ الْأَسْمَانِ
وَصَفَانِ فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُمَا أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ تَفْعُولُ هَذَا رَجُلٌ مَالِكٌ فَهُوَ فَاعِلٌ مِنَ الْمَلِكِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَالِكِ يَوْمَ
الَّذِينَ وَقَالَ تَعَالَى قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ، وَفَاطِمَةُ فَاعِلَةٌ مِنَ فَطَمَتِ الْأُمَّمَ وَلَدَهَا فَهِيَ فَاطِمَةُ وَكَذَلِكَ
حَائِمٌ وَنَائِلَةٌ فَاعِلٌ مِنْ حَتَمْتُ الْأَمْرَ إِذَا أَحْكَمْتَهُ أَوْ مِنَ الْحَتْمِ وَهُوَ الْقِصَاءُ وَنَائِلَةٌ فَاعِلَةٌ مِنْ نُلْنَهُ تَوَلَّى

وَنَوْتَنَهُ اى اَعْطَيْتَهُ فهذه فى الاصل اوصافٌ لانتها اَسْمَاءُ فاعلين ثم نقلت فصارت اعلاما كما صار اَسَدٌ وَتَوْرٌ كذلك ، وما نُفِلَ عن الصفة وفيه اللامُ المَعْرِفَةُ فانها تنقر فيه بعد النقل نحو الخارث والعباس ، وما نُقِلَ منها مجردا من الالف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سَعِيدٍ وَمُكْرَمٍ وحاتمٍ وثالثة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعارٌ فيه بتبقيته معنى الصفة ولذلك يجرى عليه احكامُ الصفة كما
 ٥ قال الأعشى * اَتَانِي وَعَيْدُ الْخَوِصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حدِّ أَهْمَرٍ وَجُحْرٍ قال الخليل كأنهم جعلوه الشئ بعينه يريد أنهم لحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الاسماء وهو معنى نحو فَضْلٍ وأباس وزيد وعمرو فهذه كلها معانٍ لانها مصادرُ فى الاصل فَفَضَّلَ مصدرُ فَضَّلَ يَفْضُلُ فَضْلاً وَاِبَّاسٌ مصدرُ آسَهُ يَؤُوسُهُ اِبَّاسًا وَأَوْسًا اذا اَعْطاه وَزَيْدٌ مصدرُ زَانَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزَيْدَةٌ فأمَّا قوله

١. * وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ * فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طُرًا فِكَيْدُونِي *

فانه مصدرٌ ووصف به على حدِّ قولك رَجُلٌ عَدْلٌ وَمَاءٌ غَوْرٌ وَأَمَّا التثنية وهو ما نعل عن الفعل فقد نُفِلَ من ثلاثة أفعالٍ الماضى والمضارع والأمر فالماضى نحو شَمَّرَ اسْمٌ رَجُلٍ وهو منقولٌ من شَمَّرَ اِزَارَةً اذا رَمَعَهُ وشَمَّرَ فى الأمر اذا خَفَّ ومنه ناقةٌ شَمِيرٌ اى سريعةٌ ومثله خَضَمٌ بن عمرو بن تميم قال الشاعر
 * لَوْلَا اِلٰهُ مَا سَكَنَّا خَضَمًا * وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَاءِ قِيَمًا *

١٥ اى بِلَادَ خَضَمٍ يعنى بلاد بنى تميم ، ومن المسمين بالماضى كَعَسَبٌ وهو من الكعسبة وهو العَدُو السريعة وهو رُبَاعِيٌّ ومثله تَرَجَّمَ من قولهم تَرَجَّمَ عَنِ الشَّيْءِ ، وَأَمَّا دُئِلٌ فقبيلةٌ اى الأسود فإن سببوه لم يذره فى اُبنية الاسماء وذكر الأخفش أنه قد جاء فى المعارف والمعارف غير معولٍ عليها فى الأبنية لانه يجوز أن يسمى الرجل ما لا نظير له فى الكلام وذكر الأخفش أنه اسمٌ دُوَيْبَةِ تُشْبِهُ ابْنَ عَرَسٍ وأنشد

* جَاؤا بِجَيْشٍ لَوْ فَيْسَ مَعْرَسُهُ * مَا كَانَ إِلاَّ كَمَعْرِسِ الدُّئِلِ *

٢. فعلى ذلك فحتمل قبيلة اى الأسود أن تكون من هذا فنكون كَأَسَدٍ وَتَوْرٍ والآخر أن يكون منعولا من الفعل مثل شَمَّرٍ وَخَضَمٍ من قولك دَأَلٌ يَدَأُلُ وهو مَشَى فيه بَغَى ونشاطٌ كانه قبل دُئِلَ فى هذا المكان كما يقال سِيرَ فِيهِ وَعُدَى فِيهِ ثُمَّ سَمِيَ بِهِ مَفْرَدًا ، وَأَمَّا المضارع فحَوْبَشُكَرٌ وَتَغْلِبٌ وَيَزِيدٌ وهو كثير ، وأما الأمر فحَوْفُولُهُم فى الغلاة اَصْمِتْ وَاصْمِنْتَ قال الشاعر

* أَشَلَى سَلْمُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا * بَوْحَشِ اِصْمِتْ فى اصْلَابِهَا أَوْدٌ *

قوله أَشْلَى أَي دَعَا يُقَالُ أَشْلَى الْكَلْبَ إِذَا دَعَاهُ وَأَسَدَهُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ وَالضَّمِيرُ فِي أَشْلَى يَعُودُ إِلَى الصَّائِدِ
 وَسَلُوقِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى سَلُوقٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ يُنْسَبُ إِلَيْهَا السُّيُوفُ وَالْكَلابُ وَالضَّمِيرُ فِي بَاتَتْ يَعُودُ إِلَى
 سَلُوقِيَّةٍ وَالضَّمِيرُ فِي بَاتَ يَعُودُ إِلَى الصَّائِدِ، وَأَصْبِتُ فَلَاةٌ بَعِينُهَا كَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ فَعَلَ أَمْرٌ مِنْ صَمَتَ يَصْمِتُ
 إِذَا سَكَتَ كَأَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لِصَاحِبِهِ أَصْبِتْ يُسَكِّتُهُ لِيَسْمَعَ حِسًّا أَوْ يَكُونُ فِي فَلَاةٍ يُسَكِّتُ الْمَرْءَ فِيهَا صَاحِبَهُ
 ٥ خَوْفًا فَسُمِّيَ الْمَكَانُ بِالْفِعْلِ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ وَلِذَلِكَ أُعْرِبَهُ وَهُوَ بِصَرْفِهِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّنَاتِيثِ وَالمَسْمُوعُ فِي
 مَصَارِعِ صَمَتَ يَصْمِتُ بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ هُنَا أَمَّا أَنْ يَكُونَ لُغَةً أَوْ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ كَمَا قُطِعَتْ الهمزة فِي
 التَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ أَنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ أَمَّا حَقُّهَا الدَّخُولُ عَلَى الْأَفْعَالِ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ لِلجَارِيَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَفْعَالِ نَحْوِ
 انْطَلَفَ انْطَلَاةً وَانْقَدَرَ انْقِدَارًا فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى أَفْعَالِهَا فَأَلْفُ الوَصْلِ غَيْرُ دَاخِلَةٍ
 عَلَيْهَا أَمَّا دَخَلَتْ عَلَى أَسْمَاءٍ قَلِيلَةٍ نَحْوِ ابْنٍ وَابْنَةٍ وَابْنَتَيْنِ وَابْنَتَيْنِ وَأَمْرًا وَأَمْرًا وَأَسْمٍ وَأَسْمٍ وَلَيْسَ هَذَا
 ١٠ مِنْهَا وَإِذَا نُفِعَ الْفِعْلُ إِلَى الْأِسْمِ لَزِمَتْهُ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ فَقُطِعَتْ الْأَلْفُ لِذَلِكَ، وَرَبَّمَا أَنْتُوا فَقَالُوا أَصْبِتَتْهُ
 إِبْدَانًا بَغْلَبَةً الْأَسْمِيَّةُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ وَشَجَّعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ تَأْنِيثُ الْمَسْمُوعِ وَهُوَ الْمَغَازاةُ، وَالْأَصْلَابُ جَمْعُ صُلْبٍ
 وَهُوَ الظَّهْرُ، وَالْأَوْدُ الْأَعْوَجُاجُ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا ذَاتُ هُبُوطٍ وَصُعُودٍ وَهِيَ مُوحِشَةٌ، فَأَمَّا أَطْرَاقًا فِي ذَوْلِ الْهُدَى

* عَلَى أَطْرَاقًا بِالْبَيَاتِ لِلْجِيَا * مِ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي *

فَإِنَّ الْبَيْتَ لِأَيِّ ذُوْبَيْبِ الْهُدَى مِنْ قَصِيدَةٍ أَوَّلُهَا

* عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرِّمِ الدَّوَى * يَزِيْرُهَا الْكَاتِبُ الْجَمِيْرِي * ١٥

وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ تُرَوَى مَطْلَعَةً مَرْفُوعَةً وَتُرَوَى مَقْبِدَةً سَاكِنَةً وَهِيَ مِنَ الْمُنْتَفَارِ فَمَنْ أَطْلَقَهَا كَانَتْ مِنَ الصَّرْبِ
 الْأَوَّلِ وَوَزْنُهُ فَعُولُنْ عَصِي بُو وَمِنْ قَبْدِهَا كَانَتْ مِنَ الصَّرْبِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْمَحْدُوفُ وَوَزْنُهُ فَعْلُ عِصِي،
 وَأَطْرَاقًا اسْمُ بَلَدٍ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ سُمِّيَ بِقَوْلِهِ أَطْرَاقُ أَي أَسْكُنْتُ كَأَنَّ ثَلَاثَةً قَالَ أَحَدُهُمْ لِصَاحِبِيهِ أَطْرَاقًا أَي
 : أَسْكُنْتُ لِئَسْمَعَ فَسُمِّيَ الْمَكَانُ أَطْرَاقًا وَمَوْضِعٌ عَلَى أَطْرَاقًا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الدَّيَارِ وَكَذَلِكَ نَالِيَاتُ الْجِيَامِ
 ٢٠ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَيْضًا وَالْمُرَادُ عَرَفْتُ الدَّيَارَ عَلَى أَطْرَاقًا أَي فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَقَوْلُهُ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي
 بِرُوحِ الثَّمَامِ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ فَمَنْ نَصَبَ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَوْجِبٍ وَمَنْ رَفَعَ فَبِالْإِبْتِدَاءِ
 وَالْجَبْرِ مَحْدُوفٌ وَالتَّنْفِيدُ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِي لَمْ تَبْدَلْ وَمَنْ نَصَبَ الثَّمَامَ وَرَفَعَ الْعِصِي فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى
 الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ بَلِيَّتٌ إِلَّا الثَّمَامَ كَانَ مَعْنَاهُ بَعَى الثَّمَامَ فَعَطَفَ عَلَى عَذَا الْمَعْنَى وَتَوَقُّمُ اللَّفْظِ
 وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ .

* وَعَصَّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * من المال إِلَّا مُسَكَّنًا أَوْ مُجَلَّفَ *

ألا ترى أنه رفع أو مجلّف على معنَى بَقِيَ من المال مُسَكَّنًا ، وَحَوْمَنهُ قَوْلُهُ

* غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمْرُ *

وذلك أنه رفع للحمر على تَوْجُّمٍ رفع العبيطات لأنه إذا أَحَلَّتْهَا الطعنة فقد حَلَّتْ فِي ، وَمِنْ قَيْدِ الْقَافِيَةِ
 ٥ جاز أن يكون العصى مرفوعاً كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على انضمام إلا أنه
 أسكن للوقف وما فيه الألف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجور ، وفي أطرقاً ضميراً وهو الألف
 السني في ضمير التنبيه فان قيل فإذا سُمِّيَ بِهِ وفيه ضميرٌ فإنه يكون جملةً فينبغي أن يُدْتَرَمَعَ لِلْجَمَلِ
 الْمُحْكِيَّةِ فِي الْمَرْكَبَاتِ نَحْوِ نَابِطٍ شَرًّا وَشَابَ قَرْنَاهَا فَالْجَوَابُ أَنَّ أَطْرُقًا لَهُ جِهَتَانِ جِهَةٌ كَوْنُهُ أَمْرًا وَجِهَةٌ
 كَوْنُهُ جَمَلَةً فَأُورِدَهُ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَمْرٌ وَلَوْ أُورِدَهُ فِي الْمَرْكَبَاتِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَمَلَةٌ لَجَازَ ، وَقَدْ رَوَى
 ١٠ بَعْضُهُمْ عَلًا أَطْرُقًا بِصَرِّ الرَّاءِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ جَمَعَ طَرِيقٍ وَجَعَلَ عَلًا فَعَلًا مِنَ الْعُلُوِّ وَفِيهِ ضَمِيرٌ كَأَنَّهُ نَلَّ
 السَّبِيلَ عَلًا أَطْرُقًا وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ أَنْتَ الطَّرِيفُ لِأَنَّ فَعِيلًا وَفَعَالًا إِنَّمَا يَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلَ إِذَا كَانَ
 مَوْثِقًا نَحْوِ عَنَائِي وَأَعْنَتِي وَعُقَابٍ وَأَعْقَبٍ وَيَكُونُ بِالْبَيَاتِ لِلْيَامِ صِفَةً أَطْرُقِي ، وَقِيلَ أَطْرُقٌ بِانْكَسَرِ جَمَعَ
 طَرِيقٌ فِي لُغَةِ هُدَيْلٍ تَفْوِي هَذِهِ الْمَعَالَةَ رَوِيَتْ مِنْ قَالَ أَطْرُقًا بِالضَّمِّ وَمَجَازٌ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُورًا مِنْ
 أَطْرُقًا كَأَنَّهُ جَمَعَ فَعِيلًا عَلَى أَفْعَلًا كَصَدِيقٍ وَأَصْدِقًا ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ الْأُولَى الَّتِي لِلْمَدِّ فَعَادَتِ الْف
 ١٥ التَّنَائِيثُ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْفَصْرُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُكْتَنَبَ الْأَلْفُ بِالْبَاءِ عَلَى حَدِّ كَتَبْتُهَا فِي حُبَارِي وَسَمَائِي وَلَا
 شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَدْيَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ الصَّوْتِ قَدْ نُقِلَ الصَّوْتُ إِلَى الْعَلَمِ كَمَا نُقِلَ الْاسْمُ وَالْعَمَلُ
 مِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بَيْبَةَ فِيهِ صَوْتٌ كَانَتْ أُمُّهُ تُرْفِضُهُ بِهِ وَهُوَ صَدِيقٌ وَذَلِكَ فَوَيْبُ

* لِأَنَّكَ حَسَنٌ بَيْبَةً * جَارِيَةٌ خِدْبَةٌ *

* مُكْرَمَةٌ مُحَبَّبَةٌ * تَجِبُّ أَعْلَى الْكَعْبَةِ *

٢. فغلب عليه فسُمِّيَ بِهِ ،

قال صاحب الكتاب والمرجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وجران وحمدان وفعيس
 وحنتف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة ،

قال الشارح اعلم ان المرجل في الأعلام ما أُرْجِلُ للتسمية به أي اخترع ولم يُنْقَلْ إليه من غيره من
 قولهم أُرْجِلُ القصيدَةَ وَالْحُطْبَةَ إِذَا أَلَى بِهَا عَنْ غَيْرِ فِكْرَةٍ وَسَابِقَةٍ رَوْبَةٍ وَاشْتِنَاعُهُ مِنَ الرَّجْلِ كَأَنَّ السَّاعِرَ

والخطيب أنشأهما وهو على رجليه في حال الإنشاء، وهو على ضربين كما ذكر قياسي وشاذ والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وعظفان وفقعس وحننّف فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجناس ثم نعلت منه إلى العلمية وإنما بُنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم فحمدان في العلم كسعدان اسم نبت وصقوان للحاجر الأملس وعمران كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان معدرتين وفقعس مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو فقعس بن طريف وحننّف اسم رجل أيضا وهما حننّفان حننّف وأخوه سيف ابنا أوس بن جري البربوعي وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف أو تصحيح معتدل نحو حيوة ومكوزة، ومن المترجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كنه مرتجلة لأنه لا يعدل إلا في حال التعريف، وأما الشاذ فما كان بالصد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك محبب اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقبر ومرد لأنه مفعّل من الحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهذب ملحقا بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ، ومن ذلك موهب في اسم رجل وموظب في اسم مكان وكلاهما شاذ لأن ما فاءه وأو لا يأتي منه مفعّل بفتح العين إنما هو مفعّل بكسرهما نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد، ومن الشاذ مكوزة ومزبد فياسهما مكاره ومراد كفازة معاش تُقلّب الواو والياء فيهما ألعا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومديين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم، ومن الشاذ حيوة اسم رجل وأصله حبة مضاعف الباء لأنه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لأن القياس يقتضى إذا اجتمعت الياء والواو وضد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تُقلّب الواو ياء على حد سبب وميت وأما أن نجتمع الياء فتقلّب الياء واوا فلا

٢٠

فصل ٥

قال صاحب الكتاب وإذا اجتمع للرجل اسم غير مصاف ونقّب أصيب اسمه إلى لعبة فقيل هذا سعيد نرز وقيس فقة وزيد بطه وإذا كان مصافا أو كنية أُجريت اللعبة على الاسم فقيل هذا عبد الله بطه وهذا أبو زيد فقة

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد وأصفته اليه نحو سعيد كُرِّزَ كان اسمه سعيدا ولقبه كُرِّزا فلما جمع بينهما أُضيف العلم الى اللقب وكذلك قَبِسُ فُقَّةٌ وزَيْدٌ بَطَّةٌ، وأما فعلوا ذلك لثلاثا بخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وأمرئ القيس وأنى بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يُستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة فخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فإضافوا العلم الى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفت الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الألقاب معارف لأنها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما آتا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام، فان قيل كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو الاضافة الشىء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أُضيف الى اللقب وأبترزا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله * إِلَيْكُمْ دَوَى آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * والاضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قبس فقة اى المختص بهذا اللقب او كان هذه اللفظة ملكة اللقب، فان كان العلم مضافا أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بطة ليعبر بمنزلة أنى بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأنى بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم،

فصل ٩

قال صاحب الكتاب وقد سموا ما يتخذونه وبألقونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وعبر ذلك بأعلام ٢. كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الأناسى وذلك نحو أعوج ولاحون وشدقم وعليان وحطة وهيلة وضمران وكساب،

قال الشارح اعلم ان الأعلام وضعت على الأشخاص ليطمئن بعضها من بعض والاسخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالأدمية قد تقدم شرحها وغير الأدمية على ضربين منه ما يتخذ ويؤلف كالثيل والإبل والغنم والكلاب فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها اعلاما ليماز كل شخص

باسم ينفرد به كالأُناسي وذلك نحو أَعْوَجَ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب كان في الجاهليّة سابقاً بنسب إليه الخيل الأَعوجيّة قال الشاعر

* نَجَوْتُ ولم تَمَنَّ عَلَيكَ طَلَقَةً * سَوَى جَيِّدِ التَّقْرِيْبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ *

ولاحقٌ وهو فرسٌ كان لمعاوية بن أبي سُفْيَانَ رَحِمَهُ اللهُ مشهوراً واسمُ فَحْلٍ كان لغني أيضاً ، وشَدَقَمَرٌ وهو هُفْلٌ من الإبل كان للنعمان وعليان جملٌ كان لكليب بن وائل قال * وَدُونَ عَلِيَّانَ خَرَطُ الْقِتَادِ * وَخَطَّةٌ وَهَيْلَةٌ وَهِيَ عَنَّا سَوَةٌ وَقَبْلَ هَيْلَةٍ شَاءَةٌ كَانَتْ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهَا دَرَّتْ لَهُ بَلْبَنُهَا وَمِنْ أَحْسَنِ إِلَيْهَا وَعَلَفُهَا نَطَاحَتُهُ فَكَانَتْ الْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهَا الْمَثَلَ فِي الْمَثَلِ لَعَنَ اللهُ مَعْرَى خَيْرِهَا خَطَّةٌ وَقَالَ الْكَمَيْتُ بِخَاطِبِ الْأَبْرَشِ الْكَلْبِيِّ

* فَانْكَ وَالْحَوَلُ عَنْ مَعَدِّ * كَهَيْلَةَ قَبْلَنَا وَالْحَالِبِينَا *

١. وَضُرَانٌ وَهُوَ كَلْبٌ وَكَسَابٌ وَهِيَ كَلْبَةٌ *

فصل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعضٍ فإذا قلت أبو بَرِاقِشَ ١٥ وابن دَانَةَ وَأُسَامَةَ وَتُعَالَةَ وابن قَتْرَةَ وبنيت طَبِيٍّ فَكَانَتْكَ فلت الضرب الذي من شأنه كَبَيْتٌ وَكَبَيْتٌ * ومن هذه الأجناس ما له اسمٌ حنسيٌ واسمٌ علميٌّ كالأسدِ وَأُسَامَةَ وَالتَّعْلَبِ وَتُعَالَةَ وما لا يعرف له اسمٌ غير العلم نحو ابن مِقْرَضٍ وَجَمَارِ قَبَانٍ * وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأُناسي فوضعوا للجنس اسماً وكنيةً فقالوا للأسدِ أُسَامَةَ وَأَبُو الْخَارِثِ وَالتَّعْلَبِ تُعَالَةَ وَأَبُو الْخَصِيْنِ وَالتَّصْبُعِ خَصَاجِرُ وَأُمُّ عَامِرٍ وَالتَّعْرِبِ شَبُوءُ وَأُمُّ عَرِيْطٍ * ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةً له كقولهم قَتْمٌ لِلصَّبْعَانِ وَمَا لَهُ كُنْيَةٌ وَلَا اسْمٌ ٢. له كَأَبِي بَرِاقِشَ وَأَبِي صُبَيْرَةَ وَأُمُّ رِيَّاحٍ وَأُمُّ عَاجِلَانَ *

قال الشارح أعلم أن العلم في هذا الفصل واقعٌ على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فإنه واقعٌ على الأشخاص كريدٍ وعمرو فالعلم فيه يختصُّ بشخصاً بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلمُ الجنس يختصُّ كلَّ شخصٍ من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أُسَامَةَ وَتُعَالَةَ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ يَقَعَانِ عَلَى كُلِّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ مِنَ الْأَسَدِ وَمِنِ التَّعْلَبِ وَإِنَّمَا كَانَ الْعِلْمُ هَهُنَا لِلْجِنْسِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْأُنَاسِيِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ

من الأناسي حلالا مع غيره من معاملة او مباحة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره لِيُخَبَّرَ عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذها الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد منها لقباً يخصه دون غيره نحو أَعْوَجَ ولَا حِجْرِي وذلك أنه قد يختص بزيادة حُسْنِي او فَضْلِي فاحتياج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالألقاب الخاصة لِيُخَبَّرَ عن كل واحد بما فيه من المعنى او يُؤَمَّرَ له بزيادة نَظِيرًا وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت أَسَامَةُ او تُعَالَةُ او ابن قَتْرَةَ فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته او سمعت به من السباع او غيره وهي اعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً فتعريفه بين بتركي صرف ما أضيف اليه نحو ابن قَتْرَةَ و**تَمَارِ قَبَانٍ** وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن تَخَاصِ وابن لُبُونِ وابن مَاءٍ لما كنن نكراتٍ دخلت فيما أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر

* وَأَبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ * لَمْ يَسْتَنْطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْلِ الْقَنَاعِيْسِ *

وقال الاخر

* وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا * كَفَضَلِ ابْنِ الْمُخَاصِ عَلَى الْفَصِيلِ *

١٥ قال الاخر

* مُقَدَّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا * رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْرَعَهَا الرَّعْدُ *

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالاً فعولك هذا أَسَامَةُ مُعْبِلًا ورأيت نعانهُ مُوَلِّبًا ولو كانت نكراتٍ لم يقع للمال بعدها واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا ان تعريفها أمرٌ لفظيٌ وهي من جهة المعنى نكراتٍ لشباعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها بشخصا بعينه دون غيره إلا أن الشباع لم يكن لأنه بإزاء حقيفة شاملة بسبب لأجل أن هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك أَبُو بَرَانِشٍ وهو طائرٌ ذو ألوانٍ من سوادٍ وبياضٍ ينغبر في النهار ألواناً بضرب به المثل في التلون قال الشاعر

* يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلِيْسٍ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا *

* كَأَنِّي بَرَانِشٌ كُلُّ كَوْ * بِنِ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ *

ومن ذلك قولهم ابن دَائِيَةَ الْغُرَابِ قَبِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى دَائِيَةِ الْبَعْبِيرِ فَيَنْقَرُهَا وَالدَّائِيَةُ مِنَ الْبَعْبِيرِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ خَشَبُ الرَّحْلِ فَيَعْقَرُهُ، وَقَالُوا ابْنُ قَتْرَةَ لَصَرْبٍ مِنَ اللَّيَّاتِ أَلَى الصِّغَرِ كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالسَّهْمِ الَّذِي لَا حَدِيدَةَ فِيهِ فَيُقَالُ لَهُ قَتْرَةٌ وَالجَمْعُ قَتَرٌ كَأَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْهُ، وَقَالُوا بَنَتْ طَبَقًا لَصَرْبٍ مِنَ اللَّيَّاتِ وَأَصْلُهُ الدَّاهِيَةُ وَقَبِيلُ بَنَاتِ طَبَقٍ سَلْحَفَاءُ تَزَعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَبْيِضُ تَسْعَا وَتَسْعِينُ بَيْضَةً وَتَبْيِضُ بَيْضَةً تَنْقَفُ عَنْ أَسْوَدٍ، وَقَالُوا ابْنُ مِقْرُصٍ لِدُوَيْبَةَ دُونَ الْفَارِ وَلَوْفُهَا إِلَى الْغُبَرَةِ وَقَبِيلٌ فِي الدَّلَقِ وَاسْمُهَا بِالْفَارَسِيَّةِ ذَلِكَ تَقْتُلُ اللَّحَامَ، وَقَالُوا حِمَارُ قَبَانَ وَهُوَ دُوَيْبَةٌ مَسْتَنْبِلَةٌ ذَاتُ أَرْجُلٍ وَالْمَسْمُوعُ فِيهَا تَرُكُ الصَّرْفَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فَعْلَانٌ مِنْ قَبِّ فِي الْأَرْضِ إِذَا زَهَبَ فِيهَا وَرَبَّمَا صَرَفَهَا بَعْضُهُمْ فَيَجْعَلُهَا فَعْلًا مِنْ قَبْنٍ وَهُوَ مِثْلُ قَبِّ فَيَكُونُ تَحْسَانٌ إِنْ حُجِلَ مِنَ الْحَسَنِ كَانَتْ النُّونُ أَصْلًا وَانصرفت وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْحَسِّ لَمْ يَنْصَرَفْ قَالَ الشَّاعِرُ

* يَا عَاجِبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَاجِبًا * حِمَارَ قَبَانَ يَسُوقُ أَرْنَبًا *

١. فنقول في الجاعة رأيت حُمَرَ قَبَانَ، وَقَالُوا سَامٌ أَبْرَصٌ لَصَرْبٍ مِنَ الْعِظَاءِ فَسَامٌ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ السَّمِّ كَأَنَّهُ ذُو سَمٍّ وَأَبْرَصٌ أَفْعَلٌ مِنَ الْبَرَصِ قَبِيلٌ لَهُ ذَلِكَ لِبَيَاضِ لَوْنِهِ، وَقَالُوا ابْنُ آوَى وَهُوَ دَائِيَةٌ قَرِينَةٌ مِنَ الثَّعْلَبِ وَتَسْمَى بِالْفَارَسِيَّةِ شَغَالٌ وَالجَمْعُ بَنَاتُ آوَى وَآوَى مِنْهُ لَا يَنْصَرَفُ لِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ أَفْعَلٍ مَعْرُوفَةٌ، وَقَالُوا ابْنُ عَرَسٍ لِدَائِيَةَ دُونَ السِّنْوَرِ سَوْدَاءٌ فِي عِنْفِهَا بَيَاضٌ وَالجَمْعُ بَنَاتُ عَرَسٍ وَحِكْيُ الْأَخْفَشِ بِنُوعِ عَرَسٍ أَيْضًا وَعَرَسٌ هُنَا مَعْرُوفَةٌ بَدَلٌ عَلَى ذَلِكَ وَفَوْعُ النُّكْرَةِ بَعْدَهَا حَالًا نَحْوُ قَوْلِهِ هَذَا ابْنُ عَرَسٍ مُقْبِلَاءٌ، وَقَالُوا لِلصَّبْعِ حَصَاجِرٌ وَقَتَامٌ وَجَعَارٌ وَأَمَّ عَامِرٌ فَحَصَاجِرُ جَمْعُ حِصَاجِرٍ وَهُوَ الْعَظِيمُ الْبَطْنِيُّ قَالَ الشَّاعِرُ

* حِصَاجِرٌ كَأَنَّ تَوَعْمِينَ تَوَكَّاتٌ * عَلَى مِرْقَبِيهَا مَسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ *

٢. أَرَادَ أَنَّهُ عَظِيمُ الْبَطْنِ كَأَمْرَأَةٍ مُنْتَمِرٍ تَمَّ لَهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ وَدَخَلَتْ فِي الْعَاشِرِ وَاتَّكَاتٌ عَلَى مِرْقَبِيهَا فَتَنَّا بَطْنُهَا وَعَظُمَ فَكَانَ الصَّبْعُ سَمِيَّتَ بِذَلِكَ لِعَظْمِ بَطْنِهَا فَجَعَلَتْ كَأَنَّهَا ذَاتُ بَطْنٍ وَغَلَبَ عَلَيْهَا فَصَارَ ٢. عِلْمَاءُ وَجَعَارٍ وَقَتَامٍ مَعْدُولَانِ كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ وَقَالُوا لِلذِّكْرِ مِنَ الصَّبْعِ قُتْمٌ كَعَمْرٍ وَزَقْرٌ وَقِيلَ لَهَا جَعَارٌ وَقَتَامٌ لِنَتَلَطُّخِهَا بِجَعْرِهَا وَالجَمْعُ نَجْوُكُلٌ ذَاتُ حِخْلَبٍ مِنَ السَّبَاعِ وَيُقَالُ لِلْأَمَةِ قَتَامٍ لِنَتْنِهَا كَمَا يُقَالُ دَقَارٌ، وَقَالُوا أُمَّ مَحْجَلَانَ لَطَائِرٍ أَسْوَدٍ أَبْيَضٍ أَصْلُ الدَّنْبِ مِنْ تَحْتِ وَرَبَّمَا كَانَ أَحْمَرَ وَاسْمُهُ الْفَتَّاحُ، وَفَدَّ أَجْرُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَجْرَى الْأَنْسَى فَهِيَ مَا لَهُ اسْمٌ جِنْسٍ وَلَقَبٌ وَكُنْيَةٌ كَالْأَسَدِ وَالثَّعْلَبِ فَأَسَدٌ وَثَعْلَبٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَأَسَامَةٌ وَتُعَالَةُ عِلْمَانُ كَطَلْحَةَ وَحَمْرَةَ شَبَّهُوهُمَا بِمَا سُمِّيَ مِنَ الْمَذْكُورِينَ

وفيه تاء التأنيث وأبو الحارث وأبو الحَصِين كأبي القاسم وأبي الحَسِين ومثله ضَمِعٌ وَحَصَاجِرُ وَأُمُّ عَامِرٍ
وكذلك عَقْرَبٌ وَشَبُوءٌ وَأُمُّ عَرِيْطٍ فَضَمِعٌ وَعَقْرَبٌ اسْمَاءُ جِنْسٍ وَحَصَاجِرُ وَشَبُوءٌ عَلِمَانٌ قَالَ الشَّاعِرُ
* فَلَا غَضِبْتَ لِبَيْتِ جَا * رِكَ اِنْ تُجَرِّدُهُ حَصَاجِرُ *

كما قالوا للمرأة دَنَابِرٌ وَمَصَابِيحٌ وَشَبُوءٌ كَمِيَّةٌ وَعَسْرَةٌ وَأُمُّ عَرِيْطٍ وَأُمُّ عَامِرٍ كَنِينَانٌ كَأُمِّ هَانِيٍّ وَأُمِّ سَلِيْمَةَ ٥
ومنهما ما له عَلَمٌ ولا كَنِيَّةٌ له كقولهم لِلصَّبْعَانِ قَتَمٌ فَقَوْلُهُمْ قَتَمٌ بِمَنْزِلَةِ عَمْرٍ وَزُفْرٍ وَحَوِيْهَا مِنَ الْمَعْدُولِ ٥ ومن
ذلك حِمَارٌ قَبَانٌ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَامْرَأَةِ الْقَيْسِ وَحَوِيْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَصَافَةِ ٥ ومنها ما له كَنِيَّةٌ ولا
عَلَمٌ له كقولهم أَبُو بَرَاقِشٍ وَأَبُو صَبِيْرَةَ وَأُمُّ رِبَاحٍ لِلْقُرْدِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَأُمُّ عَجَلَانَ وَهَذِهِ كُلُّهَا كُنِيَّةٌ
ولا عَلَمٌ لَهَا وَابْنُ عَرِيْسٍ يَجْرِي مَجْرَى الْكَنِيَّةِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَا
يُقَالُ ابْنُ الْعَرَسِ ٥ ومن الْكُنِيَّةِ أُمُّ جُبَيْنٍ لِدَابَّةٍ قَدَرِ الْكُفِّ وَرُبَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحُ أُمُّ الْجُبَيْنِ
١. قَالَ الشَّاعِرُ

* تَرَى النَّبِيَّ يَزْحَفُ كَالْقُرْنَى * إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْخَلِيْلِ *

* يَقُولُ الْمُجْتَلُونَ عَرُوسُ قَيْمٍ * سَوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَرَأْسِ فَيْلٍ *

فَأُمُّ جُبَيْنٍ تَجْرِي مَجْرَى أُمِّ زَيْدٍ وَأُمُّ الْجُبَيْنِ تَجْرِي مَجْرَى أُمِّ الْحَارِثِ وَأُمُّ الْهَيْثَمِ ٥

قال صاحب الكتاب وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان فسَمَوْا التَّسْبِيحَ بِسُبْحَانَ وَالْمِنِيَّةَ بِشُعُوبٍ
وَأُمُّ قَشْعَمٍ وَالغَدْرَ بِكَيْسَانَ وَهُوَ فِي لُغَةِ بَنِي فِهْمٍ قَالَ

* إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولَهُمْ * إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ *

ومنهم كانوا الصرية بالرجل على مؤخر الانسان بأُمِّ كَيْسَانَ وَالْمَبْرَةَ بِبِرَّةٍ وَالْقَجْرَةَ بِقَجَارٍ وَالْكَلْبِيَّةَ بِزَوْبَرَ قَالَ
٢. * عَدَّتْ عَلَى بَزْوَبَرَ * وَقَالُوا فِي الْأَوَانِ لَقَبِيْنَهُ غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ وَسَاحِرٌ وَقَبِيْنَةٌ ٥ وَقَالُوا فِي الْأَعْدَادِ سِتَّةٌ صِغْفُ
ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ نِصْفُ ثَمَانِيَّةٍ ٥

قال الشارح اعلم أنهم قد علقوا الاعلام على المعاني ايضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعليفها على
المعاني أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أعدد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان
يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الصرورة

بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين^{١٥}، فن ذلك قولهم سُبْحَانَ هو علمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البراءة والتنويه وليس منه فعلٌ وإنما هو واقعٌ موقعٌ التسبيح الذي هو المصدرُ في الحقيقة جعلَ علماً على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الأعشى

* أقولُ لما جاعني نخرةٌ * سُبحانَ من علقمةَ الفاخرِ *

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فإن أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفةً بالاضافة وأبتز منه تعريف العلمية كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله * سُبحانه نرّ سبحاناً نعوذُ به * وقبلنا سبح الجودي والجمد *

الجمد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورةً كما يصرف ما لا ينصرف ١. في الشعر من نحو أحمد وعمر والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة، وأما قولهم للمنيّة شعوبٌ فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسماً للموت انصرف لأنه مذكّر، قال أهل اللغة سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقبل الشعوبٌ ويجتمل إدخال الالف واللام عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حدّ زيادتها في قوله * باعد أم العمرو من أسيرها * ويجتمل وهو الأمثل أن يكون رويّ مذهب الوصفية فيها كآه صفة في الأصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات ١٥ نحو أكولٍ وضروبٍ فإذا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق ومن قال شعوبٌ بلا لام غلب جانب العلمية وعراها في اللفظ من مذهب الوصفية كما فعل من قال عباسٌ وحسنٌ وإن لم يعر من ذلك في المعنى، وقد كنوا عنها بأمر قشعرٍ على نحو صنيعهم في الاعيان وإنما كنوا عن المنية بأمر قشعرٍ لأن الرجل إذا قتل اجتمعت عليه القشاعمر وهي النسور، ومن ذلك كيسانٌ وهو علم على الغدر معرفةً لإشارتك به الى المعنى المخصوص ٢. فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأمر كيسانٍ لأن ذلك يدل على توليةٍ وغدرٍ مأخوذٌ من الكيس لأن الغدر في الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس لأن الإقدام والشجاعة نوعٌ تهوّر، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله

* إذا ما دعوا كيسانَ كانت كهلهم * الى الغدر أدنى من شباههم المرود *

أورده ابن الأعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للفرير بن تولب في بني سعد

وهم أخواله وكانوا اغاروا على إبله فقال

* إذا كنت في سعد وأمك منهم * غريباً فلا يغررك خالك من سعد *

* إذا ما دعوا كيسان الخ وبعده

* فإن ابن أخت القوم مضغى أناؤه * إذا لم يراحم خاله باب جلد *

ه وقيل في لغسان بن وعلنة فشاهدت على تسمية الغدر بكيسان يهاجروهما وصقهم بأنياب الكبير والصغير في الغدر فالعلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوى الجهل وهم المرء الشباب، ومن الأعلام على المعاني قولهم برة وفجار أما برة فعلمت على المبرة وأنشد سيبويه

* إنا أقتسمنا خطبتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار *

فبرة اسمٌ للخطنة التي هي المبرة وفجار علمٌ على الفاجرة والأصل أن يكون فجار معدولاً عن فجرة أو فاجرة علماً كما أن حذام وقظام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك أنه فرنها بقوله برة فكما أن برة علم بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس يرار كعجار، ومن ذلك زوبن يقال أخذ الشيء بزوبن أي كآله قال الطرمح

* وإن قال غار من تنوخ قصيدة * بها جرب عدت على بزوبن *

والمعنى وإن قال غار من تنوخ أي غير رشيد قصيدة بها جرب أي عيب من هجاء وحوه عدت على ١٥ بزوبن أي نسبت إلى بكمالها وجعل زوبن علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه، ومن الأسماء المتعلقة على المعاني غدوة وبكرة وسكر إذا أردت ذلك من يوم بعينه فهي معارف فغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كاتهما جُعلا علماً على هذا المعنى وهو من قبيل النعريف اللفظي ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى وغداة نكرة وأما سكر فعرفة إذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تعي آل لوط نجيناهم بسكر، ٢. ومثله فينة وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لعينته قبنة بعد فينة أي الحين بعد الحين تهريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة في الأصل ومثله قولهم للشمس الأهة والالاهة في اعتقاب تعريبتين عليه، ومن الأسماء المتعلقة على المعاني أسماء العدن وهي معرفة لأنها عدت معروف القدر ألا ترى أن سدة النر من

خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة وإذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاما على هذه المقادير، وقد يدخلها اللام فيقال الثلثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحدا فتكون مما اعتقب عليه تعريفاً فإذا قلت عندي ستة كان المراد الجنس المحدود لا نفس العدد لأن العدد لا يكون عندي، وأعلم أن هذه الأسماء مبنية على السكون لأنها لم تقع موقع الأسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة والأعراب في أصلها إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما بخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب به الأعراب سكنت وصارت منزلة صوت تصوته نحو صه ومه فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها وذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الأسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث.

فصل ٩

١.

قال صاحب الكتاب ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصيح فعلة وأفعل.

قال الشارح اعلم أن هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المعلّفة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وإن مثلت به الصفة فإن أوقعته موقع نكرة ١٥ كان اسماً منكوراً وإن أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فإن كان فيه في حال التعريف والتذكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثلاً ذلك أتأ نفول كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف أفعل هذا لأن كلاً توجب له التذكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه إلا علة واحدة وفي وزن الفعل فانصرف لذلك وإن كان الممثل به لا ينصرف لأن الذي مثلت به أتم وبابه فيه علنان وزن الفعل والصع ولا يمنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف وتقول أفعل إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لأنه في موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصرفاً نحو أفعل وأيدع لانهما اسمان نكران فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فإنا إذا قلنا فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف فإن المثال في هذين المسئلتين والممثل به لا ينصرفان جميعاً إلا أن المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة

الالف والنون وكذلك قولك أَفَعَلْ صَفَةً فالثال الذي هو أَفَعَلْ هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والمثَلُ به نحو سَكَرَانَ لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أَجْرُ لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والمثَلُ به له حُكْمٌ في الصرف يَخْصُهُ ، وتقول طَلَحَتْ وَأَصْبَحَ فَعَلَةٌ وَأَفَعَلُ ووزن طَلَحَتْ فَعَلَةٌ لا ينصرف للتعريف والتأنيث وَأَفَعَلُ مثالُ أَصْبَحَ لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اَعْلَمْ وَأَسَلَمْ والمثَلُ به الذي هو أَصْبَحَ ينصرف لأنه نكرةٌ ليس فيه إلا وزن الفعل وحده فاعرفه ٥

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعض الاسماء الشائعة على احد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم ١٠ وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رلان غالبية على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الى احد من اخوتهم ، قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفةً بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرًا وزيدًا فجعفر اسم نهر قال الشاعر

١٥ * الى بلد لا بق فيه ولا أدى * ولا تبطبات يفاجرن جعفرًا *

وزيد مصدر زان يزيد زيداً وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لأنه نهر او زائد على غيره وهذه الاسماء أعني ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الأصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالمترادف عليه وجرى مجرى العلم في افادة التعريف وذهب الوهم الى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى بقيد باسمه او ٢٠ صفته فابن عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن عباس غلب على عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابن الزبير غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله العبادلة تكسير عبد الله كأنه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعى نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كصبارفة وصبارفة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبد رقى وعبشمى في

النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عَبْدِ رِ وَعَبْشِمِ فعلى هذا قياس تكسيبه عبادِرةً وَعَبَاشِمَةً وليس ذلك بقياس ٤ وقالوا ابن الصعق والصعق رجل من كلابٍ مُعَاصِرُ النُّعْمَانِ بنِ المُنْدِرِ وأسمه خُوَيْلِدُ بنِ نُقَيْلِ بنِ عمرو بنِ كِلَابٍ كان يطعم الطعامَ بِتِهَامَةَ فَهَبَّتْ رِيحٌ فسفت الترابَ في جفانه فشتَمَهَا فرُمى بصاعقةٍ قتلته فقال بعض أهله

* وَإِنَّ خُوَيْلِدًا فَأَبَى عَلَيْهِ * قَتِيلِ الرِّيحِ فِي البَلَدِ النِّهَامِي * ٥

فُعرف خويلدٌ بالصعق وغلب عليه حتى إذا قيل الصعق لا يُفهم سواه ولا يسبق الوهم الى غيره من أصابته صاعقةٌ وعُرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأعزهم جوداً وأكثرهم حروباً ووثاقع فلذلك إذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه إلا بقيدٍ أو قرينة ٤ وكذلك إذا قالوا ابن رلان هو ابن رلان الطائى السنبسى لا يسبق الوهم الى غيره من إخوته ومن ذلك ابن كراع العكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فحرت هذه الاسماء مجرى الأعلام فى التعريف وإن لم تكنها لما ذكرناه ٤

فصل ١١

قال صاحب الكتاب وبعض الأعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللزام فى ١٥ نحو النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهدته المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نقيل بن عمرو بن كلاب ٤

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام فى الشهرة وإفاده التعريف وهى على ضربين منها ما يلزمه الالف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلزمه بل أنت محبتر فى إنباتها ٢٠ وإسقاطها فالأول نحو قولهم النجم للثريا والصعق لخويلد والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لآي نجم كان بين المخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا للثيرة الاستعمال قال الهذلى

* فَوَرَّانَ وَالْعَبُوفَ مَقْعَدَ رَائِي * الضَّرِيَاءُ خَلْفَ النِّجْمِ لَا بَتَنْتَلَعُ *

فالنجم ههنا الثريا وقال الأصمعى هو الجوزاء وأنكره الرياضى ٤ يصف حمرا وردن الماء بليل ٤ والعبوف كوكب

يطلع بحبال الثريا والرائي الأمين المحافظ يقعد خلف ضارب القداح كلما نهد قدح حفظه كيلا يبذل،
والضرباء جمع ضارب او ضربيب يقول فوردين بعنى الحمر والعيوق من النجم مقعد رائى الضرباء ومقعد
خلفهم وهذا فى زمن الحر لأن العيوق لا يكون من النجم بهذه الحال ألا فى زمن الصيف فالنجم علم على
النرى كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف إلا اليه إلا بفرينة، وأما الثريا فتصغير الثرى فعلى من
الثرة قيل لها ذلك لثرة كواكبها وهى سبعة او نحوها قال الشاعر

* خَلِيلِي إِنِّي لِلثَّرِيَّا لِحَاسِدٌ * وَإِنِّي عَلَى رَبِّبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٌ *

* تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَفِي سِنَّةٍ * وَأَفْعِدُ مَنْ أَحْبَبْتَهُ وَهُوَ وَاحِدٌ *

وأصلها قُربوا فاجتمعت البياء والوار وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت البياء فى
البياء على حد سبيد ومبيت ثم دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه اللواكب
١. دون سائر ما يوصف بالثرة والثرة، وكذلك الصعف أصله صعف من قولهم صعف الرجل فهو صعف
على حد حدر فهو حدر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لل من أصابته صاعفة ثم دخلته الالف واللام
لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعفة على حد دخولها فى النجم والثريا ثم غلب على
خويلد حتى صار علما وإن كان تعريفها فى الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة فى ابن رلان وابن كراع مثلان فى انهما لا تنوعان،

١٥ قال الشارح يشير الى أن التعريف فى ابن عم وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزع الالف
واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذف المضاف اليه من ابن كراع وابن رلان ونحوهما
بطل التعريف لأن تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف فى النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام
فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة فى ابن رلان وابن كراع مثلان بعنى من حيث أن التعريف فى
الموضعين بهما لا بالوضع،

٢. قال صاحب الكتاب وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على اللواكب المختصة من
بين ما يوصف بالدبور والوعوق والسموك والثرة،

قال الشارح وما جرى بالغلبة محرى الأعلام ولرمنه اللام فولهم الدبران والعيوق والسماك تلحوم
المعروفة فانها أوصاف فى الحقيقة مشتقة معنى العاقل ولرمنه اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة بالدبران
مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطبا لها ونظيره من الصفات

الصَّلْتَانُ وهو النشيط مأخوذ من السيف الصَّلْتُ ، والعَيُّوقُ مأخوذ من عَاقَ يَعُوقُ بمعنى العائف
قالوا عَاقَ الدبرانَ عن الوصولِ الى الثريا زعموا أنَّ الدبران جاء خاطباً وساق مَهْرَهَا كواكبَ صغارا معه
تسمى القِلاصَ قال الشاعر

*أما ابنُ طَوْقٍ فقدَ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ * كما وَقَى بِقِلاصِ النَجْمِ حادِيها*

٥ والعَيُّوقُ بينهما في العُرْضِ الى ناحية السماء فكأنه يعوقه عنها ونظيرُ العَيُّوقِ من الصفات السَّقِيُّومُ ،
والسِمَاكُ من سَمَكَ إذا ارتفع والسماءُ سَامِكَةٌ أى مرتفعةٌ ومنه النُجُومُ السِوَامِكُ ومعنى السِمَاكُ السامِكُ
فهذه الأسماءُ وإن كانت بمعنى فاعلٍ فالدبرانُ بمعنى الدابرِ والعَيُّوقُ بمعنى العائفِ والسِمَاكُ بمعنى
السامِكِ فلا يجوز إطلاقه على كلِّ ما يُطْلَفُ عليه فاعلاً فلا يقال الدبرانُ كَلِّ ما يقال فيه الدابرُ وكذلك
العَيُّوقُ والسِمَاكُ وذلك لأنَّ الاسْمَيْنِ قد يكونان مشتقَّين من نىءٍ والمعنى فيهما واحداً وبنائهما مختلفٌ
١٠ فيختصُّ احدُ البناءَيْنِ شيئاً دون شىءٍ للفرقِ ألا ترى انهم قالوا عِدَدٌ لِمَا يعادلُ من المتاعِ وَعَدِيدٌ لِمَا
يعادلُ من الأناسِ والأصلُ واحدٌ وهو ح د ل والمعنى واحدٌ ولكنهم خصَّوا كلَّ بناءٍ بمعنى لا يشاركه فيه
الآخرُ للفرقِ ومثله بِنَاءُ حَصِينٍ وامرأةٌ حَصَانٌ والأصلُ واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحوزُ فالبناءُ يحسُرُ من
يكون فيه وبلدجاً اليه والمرأةُ تحرزُ فرَجَّها فكذلك هذه النجومُ اختصتْ بهذه الأبنية التي هي الدبرانُ
والسِمَاكُ والعَيُّوقُ ولا يُطْلَفُ عليه الدابرُ والعائفُ والسامِكُ وإن كانت بمعناها للفرقِ ، ومما يجرى
١٥ هذا المحرى في لزوم الالف واللام أسماء الأَبامِ نحو الثَلْثاءِ والأرْبَعاءِ بمعنى الثالثِ والرابعِ واختصَّ بهذا
الزمانِ كما اختصَّ العَيُّوقُ وبأبه فلا يقال كَلِّ نالِثٍ ورابعٍ ثلثاءٍ وأربعاءٍ فاعرفه

قال صاحب الكتاب وما لا يُعْرَفُ بالشتعاقِ من هذا النوعِ فلدَحْوٍ بما عُرِفَ

قال الشارح يريد انك لا تجد اسما يغلب على أمته وفيه اللامُ لازمةٌ ألا وهو مشتقٌّ صفةً فإن حاء
اسمٌ عربى قد لزمنه اللامُ ولا يُعْرَفُ أصله الذى اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتقٌّ حملاً على ما ظهر

٢٠ من ذلك لأنَّ عدم اطلاعنا على ذلك جهلٌ بما علم غيرنا

قال صاحب الكتاب وغيرُ اللزومِ في نحو الحارثِ والعباسِ والمظفرِ والفضلِ والعلاءِ وما كان صفةً في أصله
او مصدراً

قال الشارح هذه الاسماءُ أعنى الحارثُ والعباسُ وما كان متلها تداخلها اللامُ ولا تلزم لزومها في نحو
الدبرانِ والعَيُّوقِ والسِمَاكِ والصعيفِ وذلك أنَّ تعريفِ نحو الدبرانِ والصعيفِ وأخواتهما في الحقيقه

باللام فلو نُزعت منها لتَنكَّرتُ ولذلك لم يجوز نزعها منها، وأما الحارث والعباس ونحوهما فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح النونين من عمرو ومحمد وذلك لأنَّ إبتنا مضافاً الى العلم فجرى مجرى أئى عمرو بن بكر ولو كان العلاء معروفاً باللام لوجب إثبات النونين كما يثبت مع ما يُعرف باللام نحو جاعن أبو عمرو ابن العلاء وإذا ثبت أنَّها أعلامٌ فهي غير محتاجة في تعريفها الى اللام إلا أنَّها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مررتُ برجلٍ حارثٍ بمعنى الكاسب كأنه يحترق لدنياه وكذلك عباس والعباس الحارث الذى يعيس في الحرب وكذلك تقول رجلٌ مظفرٌ وهو مُقعدٌ من طفره الله، وأما الفضل والعلاء فهما وإن كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغةً كما قالوا ماءٌ غورٌ ورجلٌ عدلٌ فجرى لذلك عند مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نُقل وفيه الالف واللام ١٠ من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخَرُ ما نُقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لأنَّ العلمية تحظر الزيادة كما تحظر انقصاص وأما ما نُقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما ادخل فيه الالف واللام بعد النقل فإعادةً لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أى لم يجعلها كأنه سُمى بها وأما جعلها أوصافاً مفيدةً معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة فإفراغ اللام للأيذان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال ١٥ حارث وعباس ومظفر خلتها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وإن لم تُعر من رواتج الصعنة على كل حال ألا ترى أنهم سمو الخبز جابراً قالوا لأنه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيبويه سموه بذلك لأنه وَسَطٌ ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة في أصله أو مصدرًا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرًا موصوفًا به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجلٌ فضلٌ وعلاءٌ ولا يريد لَمَ مصدرٌ ألا ترى ٢٠ أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وقد يُنْأولُ العَلَمُ بواحد من الأُمَّة المسمّاه به فلدلك من النأول يجرى مجرى رَجُلٍ وقرس فيجترأ على اضافته وإدخال اللام عليه قالوا مَضْرُ الحُمْراءُ وَرَبِيعَةُ الفَرَسِ وَأَمَّارُ الشَّاهِ قال

* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ * بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ *

وقال أبو التَّجَمِّ

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا * حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا *

وقال الآخر

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا * شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً *

وقال الأَخْطَلُ

* وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ * أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ *

وعن ابني العباس اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قبيل له فابن الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل

١. قال الشارح اعلم ان العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العليمية عن تعريف آخر الا أنه ربما شورى في اسمه او اعتقد ذلك فخرج عن أن يكون معرفة وبصير من أمم كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يجتزأ على اضافته وإدخال الالف واللام عليه كما بفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ *

١٥ فالشاهد فيه أنه اضاف زيدا الى المصغر فجرى في تعريفه بالاضافة مجرى أخيك وصاحبك والنقا الكتيب من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو تقولان ومن قال نقيان كتبه بالياء، يذكرهم بوقع جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم، ومن ذلك قول ابني التَّجَمِّ

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا الخ * الشاهد فيه إدخال اللام على العمرو بيزيد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لعشقه أباهاء، ومن ذلك قول ابن ميادة * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به بيزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس، ومن ذلك قول الأخطل

* وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ الخ * الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي

* يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي * مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرُّكَّابِ *

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

* يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمٍ الْمَالِ وَالْفَتَى * فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرِ مُسَالِمٍ *

فقال يزيدُ سليمٍ فأضافه لِمَا كانَ ثُمَّ شَرِيكَهُ فِي الْأَسْمِ يُؤَوِّمُ تَنْكِيرَهُ وَأَضَافَهُ لِلتَّعْرِيفِ وَقَوْلُهُ سَالِمُ الْمَالِ يَهْجُوهُ بِذَلِكَ وَيُنْسِبُهُ إِلَى الْبُخْلِ، وَمِثْلُهُ فِي الْأَضَافَةِ قَوْلُهُ

* يَا عَمْرُ الْخَبِيرِ جُنِبَتِ الْجَنَّةُ * أَكْسِ بَنِيَّانِي وَأُمَّهِنَّ *

٥ ومن ذلك مصر لخمراء وربيعة الفرس وأعمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوم مات وخلف لهم تُرَانَا ناطفا وصامتا فَأَتَوْا أَفْتَى تَجْرَانَ حَكِيمَ الرِّمَانِ فَجَعَلَ الْفُتْبَةَ لِحَمْرَاءِ وَالذَّهَبَ لِمِصْرٍ وَالْأَفْرَاسَ لِرَبِيعَةَ وَالشَّاةَ لِأَمْوَالِ وَأَضْيَفَ كُلَّ وَاحِدٍ إِلَى مَا حَكَمَ لَهُ بِهِ تَعْرِيفًا لَهُ بِذَلِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْلَامَ مَتَى أَضَفْتَهَا سَلَبَتْهَا مَا كَانَ فِيهَا مِنْ تَعْرِيفِ الْعَلَمِيَّةِ وَكَسَوْتَهَا بَعْدُ تَعْرِيفًا إِضَافِيًّا وَجَرَتْ مَجْرَى أَخِيكَ وَغَلَامِكَ فِي تَعْرِيفِهَا بِالْإِضَافَةِ فَعَلَى هَذَا لَوْ سَأَلْتُمْ عَنْ زَيْدٍ عَمْرٍو فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ رَأَيْتُ زَيْدَ عَمْرٍو وَمَهْرَتُ بَزِيدٍ عَمْرٍو لَقُلْتُمْ مَنْ زَيْدٌ عَمْرٍو بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ وَلَمْ يَجْزِ لِلْحَاكِيَةِ فَلَا تَقُولُ مَنْ زَيْدٌ عَمْرٍو بِالنَّصْبِ وَلَا مَنْ زَيْدٌ عَمْرٍو بِالْجَرِّ ضَمًّا لَوْ سَأَلْتُمْ عَنْ صَاحِبِ عَمْرٍو لَقُلْتُمْ مَنْ صَاحِبُ عَمْرٍو بِالرَّفْعِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ لَا يُضَافُ إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ أَنْ مَا لَا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ نَحْوَ الْأَسْمَاءِ الْمَصْرُومَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ لَا تَعْمَلُ حُرُوكًا بِكِرٍ وَلَا هَوْلًا زَيْدٍ كَمَا تَقُولُ غَلَامٌ زَيْدٍ وَأَصْحَابُ بَكِرٍ لِأَنَّ تَعْرِيفَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا يَفَارِقُنَا وَلَا يُمْكِنُ اعْتِنَادُ التَّنْكِيرِ فِيهَا وَإِذَا قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْعَلْمَ مَتَى أَضَفْتَهُ ابْتِنِزَتَهُ تَعْرِيفَهُ وَكَسَوْتَهُ تَعْرِيفًا إِضَافِيًّا فَتَعْلَمُ ١٥ أَنَّهُ إِذَا أَضْيَفَ إِلَى نَكْرَةٍ فَهُوَ نَكْرَةٌ نَحْوُ مَهْرَتُ بَزِيدٍ رَجُلٍ وَعَمْرٍو أَمْرٌ إِلَّا أَنَّهُ جَدَّتْ فِيهِ نَوْحٌ تَخْصِيصٌ إِذَا جَعَلْتَهُ زَيْدٌ رَجُلٌ وَلَمْ تَجْعَلْهُ زَيْدًا شَائِعًا فِي الزَيْدِيِّينَ كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتُمْ غَلَامٌ رَجُلٌ اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ نَيْسٌ لِمَرْأَةٍ، وَأَمَّا إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ فَفَقِيلَ جَدًّا فِي الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَ الْفَيْلُ لَا بِأَبَدٍ كُلِّ الْأَمَاءِ لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ فِيهِ التَّنْكِيرَ وَأَنَّ لَيْسَ لَهُ مَرْبِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُسَمَّينَ بِهِ جَرَى مَجْرَى رَجُلٍ وَفُوسٍ وَلَا تَسْتَمْتَرُ أَنْ تُدْخَلَ عَلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ وَهِيَ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ وَمَا أَفَادَهُ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَبْيَاتِ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا اعْتَمَدَ ٢٠ فِيهِ التَّنْكِيرَ لِمَشَارِكِهِ لَهُ فِي الْأَسْمِ أَمَّا تَوَقُّفُهَا أَوْ وَجُودُ عَرَفِهِ بِاللَّامِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي أَنْعَبَسٍ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ فَبِعَوْلِ الْمُخْبِتِ مَا بَيْنَ الزَيْدِ الْأَوَّلِ وَالزَيْدِ الْآخِرِ وَهَذَا التَّرْبِيدُ أَشْرَفُ مِنْ ذَلِكَ التَّرْبِيدِ فَمَجَازُهَا مَا ذُكِرْنَا مِنْ اعْتِنَادِ التَّنْكِيرِ مَعَ قَلْبِهِ فِي الْكَلَامِ وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ فَضَرُورَةٌ وَقَدْ اسْتَبْعَدَ بَعْضُهُمْ دُخُولَ اللَّامِ عَلَى الْعَلْمِ فَحَمَلَ مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا زِيْدَةٌ عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِي اللَّاتِ وَالْعَزَى وَالَّذِي وَالَّذِي وَالآنَ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ * بَلَّغِي الظَّلَامَةَ مِنْهُ السَّوْءَ السُّؤْفَرَ

فإن الرمز هنا صفةٌ وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بفر هذا بعد خلعك منه اللام لوجب صرفه لأنه حينئذ كصرد ونعم وجعل وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وثم وجشم، وأما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستنقبوا ذلك فيها استنقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها في انفس الاعلام كثيراً واسعا نحو عبد الله وعبد الصمد وذي الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم يمتناف اللفظان أعنى العلم والضافة والوجه الثاني ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تع هدياً بالغ الكعبة وهذا عارض مبطراً وعمامة اسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب التحسين الوجه وليست اللام كذلك لأنه لا ينوي فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الاعلام كما تعرفها الاضافة، فأما الصعق والدبران فانهما ليست اعلاما في الحقيقة على ما تقدم وأما تعريفها بالسلام وأما الحارث والعباس ونظائرها فإن تعريفهما بالعلمية وأما دخلت اللام لأنها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأفترت بعده أيداناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك.

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وكلّ مثني أو مجموع من الاعلام فنعيّفه باللام إلا نحو آبائين وعمائتين وعرفات ١٥ وأذرعان قال

* وقبلي مات لخالدان بلاهما ١ عميد بن ححون وابن المصلل *

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المصلل، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطقيل وقيس بن عتاب وقيس بن هزيم الكعبان والعامران والعبسان قال * أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه هؤلاء المحدثون بالباب ٢. وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الأسمتان والأسمات ونحو ذلك.

قال الشارح اعلم أنك اذا ثبت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يبع به التسمية في الأصل فيجري مجرى رجل وفرس ففيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدان والعمران مشتركان في التسمية بزيد وعمران والفرسان والفرسان مشتركان في اللفظة وفي الذكورية والأدمية ألا ترى أنك لو سميت امرأة او فرسا بزيد

وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التننية لاشتركا في اللقب مع اختلاف
 للحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاعى زيدان كرهمان ورأيت زيدتين كرهيمين
 ومهرت بزيدتين كرهيمين فكرهمان نكرة لا محالة وقد جرى وصفا عليه فعلمت بذلك أنه نكرة فإذا
 أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التننية
 من غير وجه تعريفه قبل فإذا لا تكون التننية إلا فيما يصح تنكيهه فأما المضمرات من نحو هما وأنتما
 والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هتان وهذان فكلها صبيغ صبيغت للتننية
 ولست بتننية صناعية على ما سنذكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التننية وللجمع
 وذلك إما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضا نحو أبائين وحمائيتين وعرفات
 وأذريات فأبانان جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما
 صاحبه وحال كل واحد منهما في الحُصْب والفاْحَط واحد لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر
 جريا مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويُدبَل فخصا باسم علم كما خص يثرب وبذبل بذلك قال الشاعر
 * لو بأبائين جاء يحطُّبها * رَمَل ما أَنفُ خاطِبِ بَدَمِ *

وحال حمائيتين وهما جبلان متناوحيان حال أبائين قال الشاعر

* لو أنَّ عَصَمَ حَمَائِيَّتَيْنِ وَيُدْبَلُ * سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ *

١٥ ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لأنها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون
 بعض ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركاً فيها فانصباب الحال
 بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغنان الصرف وترنه والصرف أفصح من حيث كان جمع لمواضع
 مجتمعة كان كل موضع منهم عرفه فجعلت مكاناً واحداً ووضع لها اسم خاص ونسبها في العبقة تنوين
 معابلة والناء للجمع لا لمجرد التانيث فال الله تع فإذا أفصنتم من عرفات بالنسب ، وحال أذريات
 ٢٠ كحال عرفات قال امرؤ العيس

* تَنَوَّرْتُهُنَّ مِنْ أَدْرِيَاتٍ وَأَهْلُهَا * بِيَثْرِبِ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرًا عَلِيًّا *

يروى بالصرف وتركه على ما ذكره ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيبع بعده الحال كما تقول عدا
 زيد واقفا ورثما قبل لكل واحد منهما أبان ، وما عدا ما ذكر من التننية وللجمع فتعريفه باللام نحو قولك
 الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشهدت على ما ادعاه

مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا تَنَوَّا الْأَسْمَ أَوْ جَمَعُوهُ يُنَكِّرُ فَإِذَا أَرَادُوا تَعْرِيفَهُ فَبِاللَّامِ فِي ذَلِكَ لِخَالِدَانَ وَأَنْشُدْ

* وَقَبْلِي مَاتَ لِخَالِدَانَ الْحَجَّ * وَالصَّوَابُ قَبْلِي بِالْفَاءِ وَهُوَ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ وَقَبْلَهُ

* فَإِنَّ يَكُ يَوْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالَهُ * كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى ظَمِّهِ مَنَهْلٍ *

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ وَلِخَالِدَانَ وَالْمُرَادُ خَالِدُ بْنُ فَيْسٍ مِنْ بَنِي حُحْوَانَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ
 ٥ نَصْلَةِ بْنِ الْمُصَلَّلِ وَهُوَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي إِصْلَاحِهِ لِخَالِدَانَ خَالِدُ بْنُ نَصْلَةِ
 بْنِ حُحْوَانَ بْنِ فُقَعَسٍ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ الْمُصَلَّلِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْغَرِ بْنِ مُنْقِذِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ عَمْرِ بْنِ
 قُعَيْبٍ وَوَجْهُ الشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا تَنَّى لِخَالِدَانَ يُنَكِّرُهُ وَإِذَا أُرِيدَ تَعْرِيفُهُمَا عَرَّفَهُمَا بِاللَّامِ وَصَارَ تَعْرِيفُهُمَا
 بَعْدَ التَّنْيَةِ تَعْرِيفَ عَهْدٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَعْرِيفَ عِلْمِيَّةٍ يَقُولُ إِنْ كَانَ قَدْ دَنَا يَوْمِي فَلَسْتُ بِأَوَّلِ الْمَوْتَى
 حِينَ مَاتَ قَبْلِي لِخَالِدَانَ وَكَانَا سَيِّدَيْنِ وَإِخَالٌ أَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ وَبَقِيَ مِنْهُ كَمَا بَقِيَ مِنْ مَسِيرِ الْإِبِلِ إِلَى
 ١٠ الْمَاءِ لِلشَّرْبِ وَالْمَنَاهِلِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ الْوَاحِدُ مَنَهْلٌ وَمِثْلُهُ الْكُعْبَانُ وَهِيَ كَعْبُ بْنُ
 كِلَابٍ وَكَعْبُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عُقَيْلِ بْنِ كَعْبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرٍ مِنْ بَنِي صَعْصَعَةَ وَالْعَامِرُونَ عَامِرُ بْنُ
 الطُّفَيْلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ وَعَامِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابِ بْنِ رَبِيعَةَ مِنْ
 بَنِي مُلَاعِبِ الْأَسِنَّةِ وَهُوَ أَبُو بَرَاءٍ وَقَالُوا الْقَيْسَانُ وَهِيَ مِنْ طَيْبِي قَيْسُ بْنُ عَتَابِ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ مِنْ بَنِي
 عَتُودٍ وَفَيْسُ بْنُ قَوْمَةَ بْنِ عَتَابٍ وَقَدْ رُوِيَ عَتَابُ بِالنُّونِ وَعَتَابُ بِالنَّوْءِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ابْنُ أَبِي حَارِثَةَ
 ١٥ وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ وَهُوَ رُوْبَةٌ * أَنَا ابْنُ سَعْدِ الْكِرْمِ السَّعْدِيْنَا * فَالرَّوَايَةُ بِنَصْبِ الْكِرْمِ عَلَى الْفَخْرِ وَالْمَدْحِ
 وَلَوْ خَفَضَتْ عَلَى النَّعْتِ لِحَازِءٍ وَقَالَ السَّعْدِيْنَا لِأَنَّ السُّعُودَ فِي الْعَرَبِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي
 رَبِيعَةَ وَسَعْدُ بْنُ ذُبْيَانَ فِي غَطَفَانَ وَسَعْدُ بْنُ بَكْرِ فِي حَوَارِينَ وَسَعْدُ بْنُ هُدَيْمٍ فِي قُضَاعَةَ وَرُوْبَةٌ مِنْ بَنِي
 سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ نَمِيمٍ وَفِيهِمُ الشَّرْفُ وَالْعَدَدُ وَأَمَّا مُحَمَّدُونَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ فِيهِمْ
 مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي
 ٢٠ طَالِبٍ وَأَمَّا طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ فِيهِمْ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفِ الْحِزَامِيِّ وَفِيهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 فَيْسِ الرُّقَيْيَاتِ

* رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا * بِسَجِسْنَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ *

فِيهِلِ أَمَّا قَبِيلٌ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَجْدَادِهِ جَمَاعَةٌ يَسْمَوْنَ بِطَلْحَةَ فَاصْبِيفَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْرَمَهُمْ
 وَفِيهِلِ كَانَ فِي زَمَانِهِ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَلْحَةَ فَعَلَّاهُمْ بِالْكَرْمِ وَالطَّلْحَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْكَرْمِ هُمْ

طلحة بن عمرو بن عبَّيد الله بن عمرو بن يَعْرَب بن عثمان النَّيْمِي وهو طلحة الجودي وطلحة بن عبد الله بن عوف بن ابي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخبير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر وهو طلحة الدراهم، وأما ابن قيس الرقيات فهو عبَّيد الله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويعم وأما نسب قيس الى الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق اسماءهن كلهن رقية وقال غيره كانت له عدة جدات اسماءهن كلهن رقية وفيل أما اضيف اليهن لانه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سمى رقيات كما يسمى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بنتين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كانه لقب له كقولك عبد الله بطله، واسمته علم للأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الاسمان اذا اريد التعريف والاسمات للجمع كالتلحات كذا ذك معترف باللام حين ا. تذكر تثنيته وجمعه فاعرفه

فصل ١٤

قال صاحب الكتاب وفلان وفلانة وابو فلان وأم فلانة كناية عن اسامي الاناسي وكذا ضم وقد ذكروا أنهم اذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة، وأما قن وخذة فللنداني عن ١٥ اسماء الاجناس

قال الشارح اعلم ان المراد بالكناية التعمير عن المراد بلعظ غير الموضوع له لضرب من الاسحسان والايجاز ومن ذلك قوله تع كانا يأكلان الطعام كنى بذلك عن قضاء الحاجة ان ذكر من سد النعم جتناج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تع قال يا قوم لبيس بي سقاعة وكدي رسول من رب آعشني كنى عن تكذيبهم في قولهم لهود عم انا لتراك في سقاعة وهو مأخوذ من سقوت عن النسي، وندبت بنوا وانبت اذا عبرت عنه بعبارة اخرى توربة والمضمرات كلها نديات مما تقدمها من الضواجره وفلان وفلانة نديات عن اعلام الاناسي خاصة ولا يدخلها اللام ابداً بان المكسبي عنه كذلك قال الشاعر

* في لجة أمسك فلانا عن فلان * أراد فلانا عن فلان وأما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تعبيرات النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الذي نحو ابي محمد وأبي القاسم وأم هاني، واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنعمانين عن

درجة الأناسي في التعريف ان العلمية فيها إما كان على التشبيه بالأناسي ء فأما هُنَّ وهُنَّ فكنايات عن الأجناس فهُنَّ كناية عن المذكور وهُنَّ كناية عن المؤنث تقول عندي هُنوزيد وإذا سُئلت عنه قلت كناية أو توريةً بياناً له وإيضاحاً فإن نكّرت وقلت هُنَّ وهُنَّ كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والأعلام فإن أضعفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يُستعمل في المنكرات ه والشدائد قال الشاعر

* وقد رأيت قولها يا هنا * هُ وَجَّكَ أَتَّحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ *

معنى يا هنا يا رجل وهناه لا يستعمل إلا في النداء وقال الآخر

* رُحِتِ وَفِي رَجُلَيْكَ مَا فِيهِمَا * وقد بدأ هُنَّكَ مِنَ الْمُنْتَرِ *

أراد هُنَّكَ بالرفع أعربه بالحركة في حال الاضافة وفي لغةٍ وسكنه تشبيهاً بعصده وليس بأبعد من قول
١. امرء القيس

* فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْفِيبٍ * ائِمَّا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِيلِ *

لأنه في البيت منفصلٌ وههنا متصلٌ

ومن اصناف الاسم المعرب

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب الكلام في المعرب وإن كان خليفاً من قبيل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع ألا أن اعتراضاً موجِبين صوب إيراده في هذا القسم أحدهما أن حَقَّ الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تَطَقَّل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني أن لا بد من تقدُّم معرفة الإعراب
٢. للخاص في سائر الأبواب ء

قال الشارح اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الإعراب اسماً كان أو فعلاً ألا أن دلالة على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالتة على الإعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق إذ كان من لفظه ء والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراباً أو قابلاً للإعراب وليس المراد منه أن يكون فيه إعراباً لا محالة ألا ترى أنك تقول في زيد ورجل أئهما معربان وإن لم يكن فيهما

في الحال اعراب لأن الاسم اذا كان وحده مفردا من غير ضميمه اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب
انما يوتى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيبا تحصل
به الفائدة نحو قولك زيد منطلق ونام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لخبارك عنه ، وقدم الكلام على
المعرب قبل الاعراب وان كان المعرب مشتقا من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل انه
ما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالحل له والاعراب كالعرض
فيه فكما يلزم تقديم الحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه
اربعة اقسام قسمها في الاسماء وقسمها في الأفعال وقسمها في الحروف وقسمها في المشترك قصت القسمة بإيراد
الكلام على المعرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك
بأمرس احدهما أن اصل الاعراب أن يكون للأسماء دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء
على ما سيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والأمر الثاني
أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لأن إدراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك

فصل ١٩

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تحلا بحركة او حرف
فالخلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرفا اعرابه هجعا او جاريا مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت
الرجل ومررت بالرجل

قال الشارح قوله ما اختلف آخره يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التفسير
لكان اللفظ عاما بشمل الاسم والععل المعريين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز ان يكون
أطلق العام وأراد به الخاص واحترز بذلك من المبني لأن المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة
واحدة من سكون او حركة فحركة آخره حركة اوله وحشوه في اللزوم والثبات والمراد باختلاف الآخر
اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل يحترز مما قد
سحرت من المبيئات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين او لالقاء حركة غيره عليه فالأول نحو
شدّ وشدّ وشدّ ومدّ ومدّ فهذا واشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الصمّ والفتح والكسر فالصمّ للاتباع
والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل ففتح النون لالتقاء

الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من أبنيك فتكسرهما لسكون النون وما بعدها
وأما ما حرك لالقاء حركة غيره عليه فاحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بلك في كم إيلك وكم
ختا لك في كم أختا لك ألفت حركات الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قرئ قد فلتح المؤمنون
وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بأعراب لأنه لم يحدث بعامل
٥ فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يُطلقه ، وقوله لفظا أو محلا احتزبه من الاسماء التي لا
ينبغي فيها الأعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصا ورخي
والمنقوص في حالتي الرفع والجر لأن هذه الاسماء معربة وإن لم يظهر فيها أعراب وإنما لم يظهر فيها
أعراب لنبو حرف الأعراب عن تحمل للحركات ، وجملة الأمر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف
في اللفظ باد للاسماع والآخر باختلاف في التحل يعذر تعديرا من غير أن يلفظ به فالاختلاف في
١٠ اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف إعرابه صحيح أو جار مجرى
الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس
فالأخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والياء ، وقوله
أو ما كان جاريا مجراه يريد أو ما كان جاريا مجرى الصحيح من المعتدل وذلك إذا سكن ما قبل حرف
العلة منه وإنما يتأق ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكون ما قبلها وإذا سكن ما قبل حرف
١٥ العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الأعراب عليه نحو قولك هذا غزوا وظبي ورأيت غزوا
وظبيا ومررت بغزوا وظبي وإنما كان كذلك لأن الواو إذا انصم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها أشبهتا
الالف وصارتا مديتين كما أن الالف كذلك حينئذ تنتقل الضمة والكسرة عليهما كتعلهما على الالف
ألا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع إمكان
الإتيان بهما فيهما فأما إذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقنا الالف بذلك فجرنا لذلك
٢٠ مجرى الصحيح ولم ينقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما
حركات الأعراب من غير نقل تعول هذا عدو وكسبي ورأيت عدوا وكسبيا ومررت بعدو وكسبي وذلك
لأن الحرف المشدد يعد بحرفين الأول منهما ساكن والثاني ماحرك والواو الأولى من عدو والياء الأولى من
كسبي بمنزلة الزاي من غزوا والياء من ظبي وللحاء من تحي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب
الحركات عليهما واحدا ، فان قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف إعرابه صحيحا

فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبتى حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقا حرف اعراب سواء كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من صرَب الباء على معنى انه لو اُعرِب او كان مما يُعَرَّب لكان محل الاعراب، فان قيل وقد كان الاعراب في اخر الكلمة ولم يكن في اولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين احدهما ان الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر الوجه الثاني انه لما احتيج الى الاعراب لم يتخل من ان يكون أولا او وسطا او اخر فلم يجز ان يكون أولا لان الحرف الاول لا يكون الا متحركا فلو جعل الاعراب أولا لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب للجزم الذى هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولا لآمنع منها الجزم ان الاول لا يمكن ان يكون ساكنا، ولم يجعل وسطا لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كقرس او فعل ككتف او على فعل كعصدي مع ان من الاسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط ما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخر فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واختلافه لفظا بحرف في ثلثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاعى آبه وأخوه وحموه وقنوه وفوه وذو مال ورأيت آباء ومررت بأبيه وكذلك الباقيه وفي كلاً مضافا الى منصر نعول جاعى كلاًها ورأيت كلبهما ومررت بكتبيهما وفي التنبيه والجمع على حدها تقول جاعى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين،

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها وانما كان الاعراب بالحركات هو الأصل لوجهين احدهما انما لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت للحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أتعل ولذلك نثرت في بابها ٢. اعنى للحركات دون غيرها مما اُعرِب به وقدّر غيرها بها ولم تُعدّر به، الوجه الثاني انما لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمه مكرّبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالظنار في النوب ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل وأعرّبوا بعض الكامر بالحروف لأمر افتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلاً ومنها التنبيه والجمع السائر فاما الاسماء الستة المعتلة وهي أخوك

وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا اخوك وابوك ورأيت اخاك واباك ومهرت باخيك وايبك وكذلك سائرهما وأما أُعربت هذه الاسماء بالحروف لأنها أسماء حُذفت لاماتها في حال أفرادها وتضمّنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمّنت معنى الاضافة عن مثل يَدٍ وِدَمٍ وِعَدٍ وشبَّهها ممّا حُذفت لامةء فان قيل قولكم تضمّنت معنى الاضافة زيادة وصف لا تأثير له ولخافه بالعلّة يكون حشوا فلا يكون جُزءً للعلّة فالجواب لا نُسلم أنّه لا تأثير له وذلك لانه اذا تضمّن معنى الاضافة صار في معنى التننبة لدلالته على شبيّهين مع أنّا نقول أنّ الخافى الوصف بالعلّة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازا من ورود نقصٍ جاز كما لو كان له تأثير وذلك لانّ الأوصاف في العلّة تفتقر الى شبيّهين احدهما أن يكون لها تأثير والثاني أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ما له تأثير حشوا كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً، وقال قوم أنّها أُعربت هذه الاسماء بالحروف توطئةً لأعراب التننبة والجمع بالحروف وذلك أنّهم لما اعتزموا اعراب التننبة والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يُستوحش من الاعراب في التننبة والجمع السالم بالحروف، ونظير التوطئة ههنا قول أئى إسحاق أنّ اللام الأولى في نحو قولهم والله لئن زرتنى لأكرمئنك أنّها دخلت زائدة مؤدنةً باللام الثانية التى هي جواب القسم ومعتمده، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنّها حروف اعراب والاعراب فيها

١٥ مفدّر كما يقدر في الاسماء المفصورة وأما فُلبت في النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المعصورة لأنهم ارادوا اختلاف اوآخر هذه الاسماء توطئةً للتننبة والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها ممّا كان في معناها، وذهب الأخفش الى مثل مذهب سيبويه في أنّها حروف اعراب وبدل على الاعراب في احد قوليه ألا أنّه لا يقول أنّ فيها اعراباً منوّباء، وذهب الجرّمسى الى ان الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم ان نكون في حال الرفع غير معربة لانّ الواو لام الكلمة في الاصل ولم تنقلب عن غيرها، وذهب المازنى الى أنّها معربة بالحركات وأنّ الباء في أببك حرف الاعراب والخاء في أخبك حرف الاعراب وكذلك الباقيّة وهذه الحروف أعنى الواو والالف والباء اشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتؤيدّه عنده لغة من بُعِبَ بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومهرت بأبك وهو ضعيف ايضا لانّ هذا الاشباع أمّا يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعوا اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فوك وذو مالٍ وذلك معدومٌ ،
 وذهب الزبائدي إلى أنها أنفسها اعرابٌ وذلك فاسد أيضا لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف
 واحد وهو فوك وذو مال ، وكان علي بن عيسى الرباعي يذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات وأن هذه
 الحروف أعني الواو والالف والياء لاماتٌ فإذا قلت هذا أخوك فأصله أَخُوكَ وإنما نُقلت الصمّة من الواو
 ه إلى الخاء لثلاثا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإذا قلت أخيبك فأصله أَخِيبُكَ فنقلت الكسرة من
 الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضا لأن نفل الحركة أمسا
 يكون إلى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكائين بالحروف والحركات التي قبلها فإذا
 قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والصمّة التي قبلها وإذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة
 النصب والفتحة التي قبلها وإذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول
 ١. ضعيف من قبل ان الاعراب امارّة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر
 منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال افرادها لأنك اذا قلت
 أَخٌ فأصله أَخُوٌّ وَأَبٌ فأصله أَبُوٌّ وَحَمٌ فأصله حَمُوٌّ وَهَنْ فأصله هَنْوٌ والذي يدل على ذلك قولهم في التننية
 أَخَوَانٌ وَأَبَوَانٌ وَحَمَوَانٌ وَهَنَوَانٌ وقالوا في الجمع هَنَوَاتٌ قال الشاعر

* أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي * عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ *

١٥ وكان مفتضى العيباس فيها أن تغلب الواو فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ألا انهم حذفوها تخفيفا
 مبالغته في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى انهم لم يحدفوا اللام في مثل عَصَا وَرَحَى وَجَحَى ان
 بَلْحَارِثٍ بَأْتُونَ بِهَا عَلَى الْقِيَاسِ مَفْصُورَةٌ فيقولون هذا أَبَا وَأَخَا ورأيت أَبَا وَأَخَا قال الشاعر

* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَابَا *

وَجَحَى أَنْ مِنْهُمْ مَنْ جَدَفَ لَامَاتِهَا فِي كُلِّ حَالٍ وَبُعْرِبَهَا بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ إِضَافَتِهَا فيقول هذا أَبَا ورأيت
 ٢٠ أَبَاكَ ومررت بِأَبَاكَ ، وَأَمَّا فَمَ فَأصله فَمُوٌّ بزنة فَوَزٍ بدلتك على ذلك فولك في تكسيبه أَفْوَاهُ وفي تصغيره
 فَوْبَةٌ فهذا وحده لأمه هاءٌ والهاء مشبهة بحروف العلة لثقاتها وفربها في المخرج من الالف فحذفت
 كحذف حرف العلة فبعيت الواو إلى هـ عين حرق الاعراب وكان القياس قلبها ألفا لتحركها بحركات
 الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم بدخل التنوين على حد دخوله في نحو عَصَا وَرَحَى فتحذف الالف
 لالتقاء الساكنين فبعض الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدومٌ النظير فلما كان القياس يبدى

الى ما ذكر أبدلوا من الواو مبمبا لان الميم حرف جلدٌ بحمّل للحركات من غير استئصال وهما من الشفتين
 فهما متقاربان وفلت هذا فَمِر ورأيت فَمَا وممرت بَمِير ، وأما ذو مالٍ فاصلٌ ذو فيه ذَوًا مثلُ عَصَا وَقَفَا
 يدلُّ على ذلك قوله تع ذَوَانَا أَفَنَانٍ وَأَنْ تَكُونَ لَامَةً يَاءٌ أَمْثَلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاوًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِصَاصَ
 عَلَيْهَا بِالْوَاوِ يُصَبِّرُهَا مِنْ بَابِ الْقُوَّةِ وَالهُوَّةِ مَّا عَيْنُهُ وَلامُهُ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ وَالْقِصَاصُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ يُصَبِّرُهَا مِنْ
 ه بَابِ شَوَيْتُ وَلَوَيْتُ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاوِ وَالْعَمَلُ أَيْ هُوَ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا ذُو فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مِصَافَةً وَلَا
 تَصَافُ إِلَّا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ نَحْوِ مَالٍ وَعَقْلٍ وَنَحْوِهَا وَلَا تَصَافُ إِلَى صِفَةٍ وَلَا مَضْمَرٍ فَلَا يُقَالُ ذُو صَالِحٍ وَلَا
 ذُو طَالِحٍ وَلَا يَجُوزُ ذُوهُ وَلَا ذُوكَ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَجْنَاسِ كَمَا دَخَلَتْ أَلِذِي
 وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ وَكَمَا أُتِيَ بِأَيِّ وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
 وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وَقَدْ جَاءَ مِصَافًا إِلَى الْمَضْمَرِ قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ

* صَاحِبُنَا لِلْفَزْرِ جَبِيَّةٌ مَرْهَفَاتٍ * أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُووَهَا *

١.

وقال الآخر

* إِمَّا يَعْرِفُ ذَا الْقُضَلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ *

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللَّهُمَّ صَلِّ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ مِنْ فَبَلٍ أَنْ مَضْمَرُهُ لَا يَعُودُ إِلَى جِنْسٍ وَالَّذِي حَسَنَهُ قَلِيلاً أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصِفَةٍ مُوجُودَةٍ
 ه الموصوف فجرت مجرى ما ليس بصفة، فأما قوله تع في فراءة ابن مسعود وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ فَالْأَشْبَهُ
 بِالْفَيْسِ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ هَاهُنَا مُصَدِّراً كَالْفَالِجِ وَالْبَاطِلِ فَكَانَتْ قَالَ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ فَالْعَرَاغَتَانِ
 فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ بَرِيٍّ زِيَادَةً ذِي فَيَكُونُ حَاصِلُهُ وَفَوْقَ كُلِّ عَالَمٍ عَلِيمٌ
 وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْأَسْمِ أَيْ وَفَوْقَ كُلِّ شَخْصٍ بِسْمَى عَالِماً أَوْ بَعَالٍ لَهُ عَالِمٌ عَلِيمٌ وَذَلِكَ
 عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* الْبِكْمُ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَاللَّبُّبُ *

٢.

على ما سندر في موضعه ، والموضع الثاني ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو كلاً أعلم أن كلاً
 اسم مفرد بغير معنى التننينة كما أن كلاً اسم مفرد بعيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ،
 وذهب الكوفيون الى أنه اسمٌ مُتَنَّى لفظاً ومعنى والصوابُ مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر
 عنه مفرداً نحو قولك كلاً أخوتك مُقْبِلٌ قَالَ الشَّاعِرُ

* كَلَا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمِ صَدِّ * وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَا *

وقال الآخر

* أَكْأَشْرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا شَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ *

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صدّ وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظاً ومعنى كما زعموا
 ٥ لَمَا جاز الأيّاماً صدّ وحريصان ألا ترى أنّه لا يجوز بوجه أن تقول الريدان قائمٌ ومّا يدلّ على إفرادها
 من جهة اللفظ جوازُ إضافتها إلى المثنى كقولك جاعني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو
 كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممنوع ألا ترى
 انه لا يقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ، ومّا يدلّ على إفرادها أنك متى أضفناها
 إلى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثنى كذلك ، فان قيل فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية
 ا. نحو قوله

* كِلَاهَا حِينَ جَدَّ لَجْرِي بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْعَيْهِمَا رَأَى *

فعال قد أقلعا وأنت لا تقول زيداً قائماً فالجواب أن هذا محمولٌ على المعنى كما يُحمَلُ على معنى كُلٍّ وَمَنْ
 نحو قوله تع وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْعِبَادَةِ فَرْدًا وقوله تع وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ وقوله تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ
 وفي موضع آخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَأَعَاد الضمير على
 ١٥ اللفظ تارةً بالأفراد وعلى المعنى أُخْرَى بالجمع فكذلك كِلَا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلذلك أن تحمل
 للبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كِلَا لآنه عنده مفرد
 من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لآم وليست زائدة لثلاً يبغى الاسم الظاهر على حرفين
 وليس ذلك في كلامهم أصلاً ، وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن ياء وذلك لآنه رآها قد أميلت دل
 سببوه لو سميت بكلاً وثنيت لفلبت الالف ياء لآنه قد سمع فيها الإمالة ، والأمثل أن تكون منقلبة
 ٢٠ عن وار لآنها قد أبدلت ناء في كلنا وإبدال الناء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعجل أما هو على
 الاكثر وأما أميلت لكسرة الكاف ولآنها تنقلب ياء وذلك اذا اضعفت إلى مضمر في حال النصب ولجّر
 نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وأما قلبوها في هذه الحال تشبيهاً بعلبك وإلياك ولدبّك
 ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للإضافة كما أن تلك كذلك وليس
 لها تصرف غيرها ممّا يُسنجل مفرداً ومضافاً فحرت مجرى الأدوات نحو على وإلى والظروف غير الممكنة

نحو لَدَى فقلبوا أَلْفَهَا لَدَلِك ياء كما قلبوا الأَلْف في عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ وَلَدَيْكَ ولم يقلبوها في الرَفْع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لَأْتَهَا بَعْدَتْ برفعها عن شَبَّهِ عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ وَلَدَيْكَ اذ كُنَّ لا حَظَّ لِهِنَّ في الرَفْع فهذه الألف وإن فُهِمَ من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيفة لأجل الاعراب بل لما ذَكَرْتُ لَكِ ، وحال كَلْتَا كحالِ كَلَا في الإفراد والانقلاب ألا أنها مؤنثة قال الله تَعِ كَلْتَا أُجْتَنَّتَيْنِ آتَتْهُنَّ أَكْلَهُنَّ وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سببويه الى ان الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بِنْتٌ وَأُخْتٌ ووزنها فَعَلَى كَذِكْرَى وَحِقْرَى وهو نبتٌ ، وذهب أبو عمر الجَرْمِيُّ الى ان التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كَلَاءِ وَالْأَوَّجِ الأول وذلك لأمرين احدهما ندرَةُ البناء وأنه ليس في الاسماء فَعَتَلٌ والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة ألا وقبلها مفتوحٌ نحو حَمْرَةٌ وَطَلْحَةٌ وَفَائِمَةٌ وقاعدة وكلنا اسم مفردٌ عندنا وما قبل التاء فيه ساكنٌ فلم ١. تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة فلو سُميت رجلا بـكَلْتَا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سُميت بِذِكْرَى وَسَكْرَى لان الألف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجَرْمِيُّ أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لأنه كعائمة وقاعدة اذا سُمي بهما فأعرفه ، فأما التثنية وجمع السلامة فإتھما يُعْرَبان بالحروف ويختلف أوأخرهما بها فأما التثنية فإن إعرابها بحرفين الألف والياء فالألف للرفع والياء للنصب والجر ألا أنك تفتح ما قبل الياء فتقول جاعى الزبدان والعمران ورأيت الزبديين ١٥ والعريين ومررت بالزبديين والعريين والجمع السائر إعرابه بحرفين أيضا وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاعى الزبدون والمسلمون والجر والنصب بالياء ألا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزبديين والعريين ومررت بالزبديين والعريين وللتثنية والجمع فصلان بسننصي الكلام عليهما فيهما

قال صاحب الكتاب واختلافه محلا في نحو العَصَا وَسَعْدَى والعاصي في حالتي الرفع والجر وهو في

٢. النصب كالضارب

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تعديرا من غير ان يُلْفَظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نائيا عن حمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عَصَا وَحُبَلَى والياء في قاص لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمينة اذ لم يعرض فيها ما يُخْرِجُهَا عن التمكن واستحقاق الاعراب وأما حرف الاعراب في عَصَا وشبَّه الف والألف لا تحرك حركة لأنها مَدَّةٌ في الحَلْف وحريكها يمنعها من الاستطالة

والامتداد ويُفصى بها الى مُخْرَجِ الحُرْكَةِ فَكُونُ الاعْرَابِ لَا يظْهَرُ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ الكَلِمَةَ غَيْرُ مَعْرَبَةٍ بَلْ لِنُبُوِّ فِي مَحَلِّ الحُرْكَةِ بِخِلَافِ مَنْ وَكَمَرُ وَحَوِيْهَا مِنَ المَبْنِيَّاتِ فَإِنَّ الاعْرَابَ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَى حُرُوفِ الاعْرَابِ مِنْهَا لِأَنَّهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهُ فَلَوْ كَانَتْ الكَلِمَةُ فِي نَفْسِهَا مَعْرَبَةً لَظَهَرَ الاعْرَابُ فِيهَا وَأَمَّا الكَلِمَةُ جَمْعًا فِي مَوْضِعِ كَلِمَةٍ مَعْرَبَةٍ وَكَذَلِكَ بَاءُ الفَاضِي وَالدَّاعِي لَا يظْهَرُ فِيهِمَا الرِّفْعُ وَالجَّرُّ لِثِقَلِ الصِّمَّةِ وَالكُسْرَةِ ه عَلَى البَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ تَحْمِيلِ الصِّمَّةِ وَالكُسْرَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ لَمْ يَسْتَفْصِلِ الكَلِمَةَ عَلَى المَقْصُورِ وَالمَنْقُوصِ وَأَمَّا أَشَارُ البِيْهَمَا إِشَارَةً وَلَا بَدَّ مِنَ التَّنْبِيْهِ عَلَى نَكْتِ بَابَيْهِمَا بِمَا فِيهِ مَقْتَعٌ أَنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى المَقْصُورَ اعْلَمْ أَنَّ المَقْصُورَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَفْرُودَةٌ نَحْوُ العَصَا وَالفَتَى وَحُبْلَى وَسَكْرَى وَقَوْلُنَا مَفْرُودَةٌ احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ تَمْرَاءَ وَحِرَاءَ وَبَابَيْهِمَا فَإِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ فِي آخِرِهَا أَلْفَانِ أَلْفُ التَّنَائِيثِ المَنْقَلِبَةُ هِزَّةٌ وَأَلْفٌ أُخْرَى قَبْلَهَا لِلْمَدِّ وَأَمَّا سَمِيٌّ مَقْصُورًا لِأَنَّهُ قُصِرَ عَنِ الاعْرَابِ كَلَّمَهُ أَيْ حُبِسَ عَنْهُ فَلَمْ يَدْخُلْهُ رَفْعٌ وَلَا نَصْبٌ وَلَا جَرٌّ فَتَقُولُ فِي الرِّفْعِ هَذِهِ عَصَا وَرَحَى بَا فَتَى وَفِي الجَّرِّ مَرَرْتُ بِعَصَا وَرَحَى يَا فَتَى وَفِي النِّصْبِ رَأَيْتُ عَصَا وَرَحَى بَا فَتَى وَالفَصْرُ لِلْحَبْسِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الأَحْيَامِ أَيْ مَحْبُوسَاتٌ وَأَمَّا لَمْ يَدْخُلْهُ نِيٌّ مِنْ حَرَكَاتِ الاعْرَابِ لِأَنَّ فِي آخِرِهِ أَلْفًا وَالأَلْفُ لَا تَتَحَرَّكُ بِحُرْكَةٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَكَانَ فِيهَا مَقْدَرًا فَإِذَا قَلَّتْ فِي الرِّفْعِ هَذِهِ عَصَا فَفِي الأَلْفِ صِمَّةٌ مَنْوِيَّةٌ وَإِذَا قَلَّتْ فِي النِّصْبِ رَأَيْتُ عَصَا فَفِي الأَلْفِ فَاتِحَةٌ مَنْوِيَّةٌ وَإِذَا قَلَّتْ فِي الجَّرِّ مَرَرْتُ بِعَصَا هَذَا فِي الأَلْفِ كُسْرَةٌ مَنْوِيَّةٌ وَالمَقْصُورَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَنْصَرَفٌ وَغَيْرُ مَنْصَرَفٍ فَالْمَنْصَرَفُ مَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ وَحَدَّهُ نَحْوُ عَصَا وَرَحَى ثُمَّ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ الأَلْفِ الَّتِي فِي لَامِ الكَلِمَةِ وَالتَّنْوِينُ بَعْدَهَا سَاكِنٌ فَيُحْذَفُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَكَانَتْ الأَلْفُ أَوْلَى بِالحِذْفِ مِنَ التَّنْوِينِ لَوْجُوهٌ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا أَنْ التَّنْوِينُ دَخَلَ لِمَعْنَى وَيَبْرُؤُ بَرَوَالِ ذَلِكَ المَعْنَى وَلَيْسَتْ الأَلْفُ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَامُ الكَلِمَةِ الثَّانِي أَنْ الأَلْفَ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَ قَبْلَهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الأَلْفِ لِالحِذْفِ وَهِيَ الفَاتِحَةُ قَبْلَهَا وَلَيْسَ عَلَى حِذْفِ التَّنْوِينِ دَلِيلٌ الثَّلَاثُ أَنَّ السَّاكِنَ ٢. الأَوَّلُ هُوَ المَانِعُ مِنَ النُّطْقِ بِالثَّانِي فَكَانَ حِذْفُهُ هُوَ الوَجْهَ لِإِزَالَةِ المَانِعِ فَلِذَلِكَ تَقُولُ هَذَا عَصَا وَرَأَيْتُ عَصَا وَمَرَرْتُ بِعَصَا بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَغَيْرِ المَنْصَرَفِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّنَائِيثِ المَفْرُودَةَ نَحْوُ حُبْلَى وَسَكْرَى فَهَذَا لَا يَدْخُلُهُ نِيٌّ مِنَ الاعْرَابِ لِأَنَّ فِي آخِرِهِ الأَلْفَ وَالأَلْفُ لَا تَقْبَلُ الحُرْكَةَ وَلَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِأَجْلِ التَّنَائِيثِ اللَّازِمِ فَتَقُولُ هَذِهِ حُبْلَى وَسَكْرَى وَرَأَيْتُ حُبْلَى وَسَكْرَى وَمَرَرْتُ بِحُبْلَى وَسَكْرَى فَالأَلْفُ نَائِبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا تُحْذَفُ إِلا إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوُ

حُبَلَى الْقَوْمِ وَسَكَرَى أَبْنِكَ فاعرفه ، والمنقوص كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاصي والداي وقاص وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وإنما سمي منقوصا لأنه نقص شيبين حركة وحرفا فالحركة هي الضمة او الكسرة حذفت للنقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين فنقول في الرفع هذا قاص يا قتي وفي الجر مررت بقاص يا قتي وكان الاصل هذا قاصي بضم ه الياء وتنوينها ومررت بقاصي بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لأنها قد صارت ممدّة كالالف لسعة تحرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه في المقصور فلذلك نقول في الرفع هذا قاص وفي الجر مررت بقاص قال الله تع قاص ما أنت قاص وقال على شفا جرفي هاري ونقول في النصب رأيت قاصيا تئبت الفحكة ١. فحقتها قال الله تع ائنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان وقال أجيبوا داي الله فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب على نوعين نوع بسنوني حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل وبسوى المنصرف ونوع بختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل وجره بالفخ في موضع الجر كاحمد ومران الا اذا اضيف او دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن بجمعها وقد يقال للمنصرف الممكن ، ١٥
قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته للحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا او تغديرا فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمرو ورأيت رجلا وفوسا وزيدا وعمرا ومررت برجل وفرس وزيد وعمرو والتقدير نحو قولك هذا عصا ورعى ورأيت عصا ورعى ومررت بعصا ورعى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلها وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب اما كان لنبو حرف الاعراب عن حمل الحركة على ما ذكرناه ، والمتمكن وصف راجع الى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين وحده على ما سذكركم في موضعه وهذا الضرب من الاسماء سمي المتمكن الممكن فالتمكن أعم من الممكن فكل ممكن متمكن وليس كل متمكن ممكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وفولنا اسم متمكن اي راسخ القدم في الاسمية وفولنا اسم متمكن اي هو مكان منها اي لم يخرج الى شبه الحرف فيمنع من الاعراب والممكن على زنة أفعل الي للنفصيل اي هو أمر

تَمَكَّنَا من غيره لم يعرض فيه شَبَهٌ للحرْفِ فَيُجْرَى إِلَى البناء ولم يشابه الفعلَ فَيَنْقُصَ تَمَكَّنَهُ وبِمَنْعٍ مِنْهُ بعضُ حركات الاعراب وهو الجَمْرُ وبِمَنْعٍ مِنْهُ التَّنْوِينُ الَّذِي هُوَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ فَكَانَ بِذَلِكَ أَمَكَّنَ مِنْ غَيْرِهِ أَيْ أَرْسَخَ قَدَمَا فِي مَكَانِهِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَكَانَ مَا خُوِّدُ مِنْ كَانَ يَكُونُ فَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْهُ كَالْمَقَامِ وَالْمَرَاكِحِ وَلَا أَرَاهُ صَحِيحًا لِقَوْلِهِمْ تَمَكَّنَ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْكَوْنِ لَقِيلَ تَكَوَّنَ فَأَمَّا تَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَعَ فَقِيلَ مِنْ فَبِيلِ الْغَلَطِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَقَدْ قَالُوا فِي الْجَمْعِ أَمَكَّنَتْ ، وَهَذَا نَصُّ الصَّرْبِ الثَّلَاثِي وَهُوَ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ وَهُوَ مَا يَشَابَهُ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ جَمْرٌ وَلَا تَنْوِينٌ وَيَكُونُ آخِرُهُ فِي الْجَمْرِ مَفْتُوحًا نَحْوَ هَذَا أَأَمَّدَ وَعَمَّرَ وَرَأَيْتَ أَأَمَّدَ وَعَمَّرَ وَمَهَّرْتَ بِأَمَّدَ وَعَمَّرَ ، وَالْبَغْدَادِيُّونَ يَسْمُونُ بَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ بَابَ مَا لَا يُجْرَى وَالصَّرْفُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِجْرَاءِ لِأَنَّ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ إِجْرَاءٌ عَلَى مَا لَهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ دُخُولِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي فِي عِلْمَاتِ الْأَعْرَابِ وَبَدَخَلَهُ التَّنْوِينُ أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ بِإِطْلَاقِهِ يَسْتَحَقُّ وَجُوهَ الْأَعْرَابِ ١. لِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَى الطَّارِئَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ دَلَالَتِهِ عَلَى مَسْمَاهُ ، وَالْأَسْمَاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ نَكْرَةٌ وَمَعْرُفَةٌ وَالنَّكْرَةُ فِي الْأَصْلِ وَالْأَخْفُ عَلَيْهِمُ وَالْأَمَكُنُ عِنْدَهُمْ وَالْمَعْرُفَةُ فَرَعٌ فَلَمَّا كَانَتِ النَّكْرَةُ أَخْفَ عَلَيْهِمْ أَلْخَفُوهَا التَّنْوِينُ دَلِيلًا عَلَى لُحْقَةِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقْ الْأَفْعَالُ لِثِقَلِهَا ، وَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ نَفْلِ الْأَفْعَالِ فَإِنَّ مَدَارَ هَذَا الْبَابِ عَلَى شَبَهِهِ مَا لَا يَنْصَرَفُ الْفِعْلُ فِي الثَّلَاثِ حَتَّى جَرَى مَجْرَاهُ فِيهِ وَلِذَلِكَ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِمَّا لَا يَنْصَرَفُ لِثِقَلِهِ عَلَى الْفِعْلِ وَأَمَّا قُلْنَا أَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْفَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَكْثَرُ مِنَ الْفِعْلِ ١٥ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا يَدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ أَسْمٍ يَكُونُ مَعَهُ وَقَدْ يَسْتَعْنِي الْأَسْمُ عَنِ الْفِعْلِ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ كَانَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ خَفَّ عَلَى الْأَلْسِنَةِ لِكثَرَةِ تَدَاوُلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَجَمِيَّ إِذَا تَعَاطَى كَلَامَ الْعَرَبِ تَعَلَّى عَلَى لِسَانِهِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ وَكَذَلِكَ الْعَرَبِيُّ إِذَا تَعَاطَى كَلَامَ الْعَجَمِ كَانَ ثَقِيلًا عَلَيْهِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ ، الْوَجْهَ الثَّلَاثِي أَنَّ الْعِلَّ بِقَنْضَى فَاعِلًا وَمَفْعُولًا فَصَارَ كَالْمَرْكَبِ مِنْهُمَا إِذَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُمَا وَالْأَسْمَاءُ لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذْ هِيَ سَمِيَّةٌ عَلَى الْمَسْمَى لَا غَيْرُ فَهُوَ مَعْرُودٌ ٢. وَالْمَعْرُودُ أَخْفُ مِنَ الْمَرْكَبِ فَهَذَا ثَبِتَ بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَنْفَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَفِي مَعِ ثِقَلِهَا فَرُوعٌ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُشْتَقَّةً مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي فِي ضَرْبٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لَا تَقُومُ بِأَنْفُسِهَا ، وَكَانَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ فَرَعٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَائِلٌ لَهُ وَدَخِيلٌ عَلَيْهِ فَحَصَلَ بَيْنَ هَذَا الصَّرْبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الْأَفْعَالِ مَشَارَكَةٌ وَمَشَابَهَةٌ فِي الْفَرَعِيَّةِ وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى حَسَبِ قُوَّةِ الشَّبَهِ وَلَيْسَ كُلُّ شَبَهٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ

يُوجِب لأحدهما حُكْمًا هو في الأصل للاخر ولكن الشبّه اذا قوّى أَوْجَبَ للكمّ واذا ضعف لم يُوجِب
فكلّما كان الشبّه أخصّ كان أقوى وكلّما كان أعمّ كان أضعف فالشبّه الأعمّ كشبّه الفعل بالاسم من
جهةٍ أنّه يدلّ على معنّى فهذا لا يُوجِب له حكمًا لانه عامٌّ في كلّ اسمٍ وفعلٍ وليس كذلك الشبّه من
جهةٍ أنّه نانٍ باجتماع السببَيْن فيه لأنّ هذا يختصّ نوعًا من الاسماء دون سائرهما فهو خاصٌّ مُقَرَّبٌ
٥ الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم عِلْتان قَرَعَيْنان من العِلّك التسع او عِلَّةً واحدةً مكرّرةً على ما
سيوضّح فيما بعد ان شاء الله تع فانه يُشبّه الفعل من وجهَيْن وبسرى عليه نقلُ الفعل فحينئذٍ منع
الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ، واختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قومٌ هو عبارةً عن منع الاسم
الجرّ والتنوين دفعةً واحدةً وليس أحدهما تابعًا للآخر ان كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو قولٌ
بظاهر الحال ، وقال قومٌ ينتمون الى التحقيف أنّ الجرّ في الاسماء نظيرُ الجرّ في الافعال فلا يمتنع الذي لا
١. ينصرف ما في الفعل نظيره وأما المحذوف منه علمُ الحِقّة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة
الفعل ثمّ يتبع الجرّ التنوين في الزوال لأنّ التنوين خاصّةٌ للاسم والجرّ خاصّةٌ له ايضاً فتتبع الخاصّة
لخاصّة ، ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مدخل للجرّ فيه انما يذهب منه التنوين لا غيره ،
قال أبو عليّ لو جرّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذفِ تنوينه فقبل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبيّيات
نحو أمّس وجبّير ثمّ لما منع الجرّ ولا بدّ للجرّ من عملٍ وتأثيرٍ شاركه النصب في حركته لتواخيها كما
٥ شاركه نصبُ الفعل جزمته في مثلٍ لم يفعلاً ولن يفعلاً وأخواتهما على انّ أبا الحسن وأبا العباس رجهما
الله ذهباً الى انّ غير المنصرف مبنى في حالٍ فتحه اذا دخله الجرّ والمحقّقون على خلاف ذلك وهو رأى
سببويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأسمير وأسمركم فالاسم ناي على منع صرفه وإنّ أُجّر
لأنّ الشبّه قائمٌ وعلمُ الصرف الذي هو التنوين معدومٌ ، وعلى القول الأوّل يكون الاسم منصرفاً لانه لما
دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصّةٌ للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسميّة فاندصرف ، وقوله
٢. واسمُ المتمكّن يجمعهما يريد أنّ ما لا ينصرف متمكّنٌ لأنّ التمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكمِ
الاسميّة وما لا ينصرف مُعَرَّبٌ فهو متمكّنٌ لذلك وإن كان غيره أمكّن منه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنتان من أسباب تسعة او تكثر واحدٌ

وهي العَلَمِيَّةُ والتَّائِبِيَّةُ اللّازِمَةُ لفظاً أو معنًى في نحو سَعَادَ وَطَلْحَةَ ووزنُ الفعل الذي يغلبه في نحو أَفْعَلَ فَإِنَّهُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْإِسْمِ أَوْ يَخْصُهُ فِي نَحْوِ ضَرَبَ إِنْ سُمِّيَ بِهِ وَالْوَصْفِيَّةُ فِي نَحْوِ أَحْمَرَ وَالْعَدْلُ عَنِ صِبْغَةٍ إِلَى أُخْرَى فِي نَحْوِ عَمَرَ وَثَلَاثَ وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَيْسَ عَلَى زِنْتِهِ وَاحِدًا كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ إِلَّا مَا اعْتَدَلَ آخِرُهُ نَحْوَ جَوَارٍ فَإِنَّهُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ كَقَاصٍ وَفِي النَّصْبِ كَضَوَارِبَ وَخَصَاجِرُ وَسَرَاوِيلُ فِي التَّقْدِيرِ ٥ جَمْعُ حِصَاةٍ وَسِرْوَالَةٍ وَالتَّرْكِيبُ فِي نَحْوِ مَعْدِيكَرِبَ وَبَعْلَبَكَّ وَالْحُجْمَةُ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمِضَارِعَتَانِ لِأَلْفِي التَّائِبِيَّةِ فِي نَحْوِ سَكْرَانَ وَعَثْمَانَ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَّفَ ٥

قال الشارح الأسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العَلَمِيَّةُ والتَّائِبِيَّةُ ووزنُ الفعل والوصف والعيد والجمع والتركيب والحجمة والألف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون في موضع الجرِّ مفنوحاً ١٠ وذلك قولك هذا أحمدٌ وعمرٌ وأبيت أحمدٌ وعمرٌ ومررت بأحمدٍ وعمرٍ، وأما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببَيْنِ فِيهِ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ فَرَعٌ عَلَى غَيْرِهِ فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْإِسْمِ سَبَبَانِ فَعَدَّ اجْتِمَاعُ فِيهِ فِرْعَانِ فَصَارَ فِرْعًا مِنْ جِهَتَيْنِ أَحَدِيهِمَا أَنَّهُ لَا يَفُومُ بِنَفْسِهِ وَيَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ يَكُونُ مَعَهُ وَالْإِسْمُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى فِعْلٍ فَكَانَ فِرْعًا عَلَيْهِ وَالْآخَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلَمَّا أَشْبَهَهُ فِي الْفِرْعِيَّةِ امْتَنَعَ مِنْهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ كَمَا امْتَنَعَ مِنَ الْفِعْلِ، وَالتَّعْرِيفُ فَرَعٌ عَلَى التَّنْكِيرِ لِأَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ ١٥ أَنْ تَكُونَ نَكَرَاتٍ وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ ذَاتَ عِلْمٍ وَأَفْتَقَارًا إِلَى وَضْعٍ لِنَعْلِهِ عَنِ الْأَصْلِ كَنَعْلِ جَعْفَرٍ عَنِ اسْمِ النَّهْرِ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ شَائِعَةٌ إِلَى وَاحِدٍ بَعِينَهُ فَالتَّعْرِيفُ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ الَّذِي يَنْقَلُ الْإِسْمُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَهُوَ تَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّائِبِيَّةُ فَرَعٌ عَلَى التَّنْكِيرِ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ قَبْلَ الْإِطْلَاعِ عَلَى تَأْنِيثِهَا وَتَنْكِيرِهَا يَعْبُرُ عَنْهَا بِلَفْظِ مَذَكَّرٍ نَحْوِ سَيِّءٍ وَخَيْوَانٍ وَأَنْسَانٍ إِذَا عَلِمَ تَأْنِيثُهَا رُكِبَ عَلَيْهَا الْعِلْمَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَوْثُوثُ، الثَّانِي أَنَّ الْمَوْثُوثَ لَهُ عِلْمَةٌ عَلَى ٢٠ مَا سَبَقَ فَكَانَ فِرْعًا، وَقَوْلُهُ التَّائِبِيَّةُ اللَّازِمَةُ وَصِفٌ احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ تَأْنِيثِ الْعَرَقِ وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُوثِ فِي مِثْلِ قَائِمَةٍ وَفَاعِدَةٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الصِّفَاتِ وَأَمْرِيٍّ وَأَمْرَاءٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ التَّائِبِيَّةِ فَارِقًا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ مِثْلُ تَجَّحَّجٍ وَتَجَّحَّجَةٍ وَسَعِيرٍ وَسَعِيرَةٍ فَهَذَا التَّائِبِيَّةُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ وَأَمَّا الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ التَّائِبِيَّةُ اللَّازِمَةُ فَإِنْ سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ وَفِيهِ نَاءٌ التَّائِبِيَّةُ الْعَارِضَةُ لَزِمَهُ التَّائِبِيَّةُ بِالتَّسْمِيَةِ فَلَمْ يَجْزِ سَفُوطُهَا وَاعْتِدَادُهَا بِهَا سَبَبًا مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ نَحْوَ طَلْحَةَ وَحَمْرَةَ

فَاتَّهَمَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِاجْتِمَاعِ التَّنَائِبِ وَالْتَعْرِيفِ فَإِذَا تَكَرَّرَ انْصَرَفَ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِيهِ إِلَّا التَّنَائِبُ وَحَدَهُ ٤
فَأَمَّا الْفُ التَّنَائِبِ الْمَفْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ نَحْوَ حُبَلِي وَبُشْرِي وَسَكْرِي وَتَهْرَاءَ وَصَفْرَاءَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ بِانْفِرَادِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ فَلَا يَنْوَنُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي النِّكَرَةِ إِذَا لَمْ
يَنْصَرَفْ فِي النِّكَرَةِ فَأَحْرَى أَنْ لَا يَنْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّ الْمَانِعَ بَاقٍ بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفُ مِمَّا يَزِيدُهُ
ثِقَلًا ٥ وَأَمَّا كَانَ هَذَا التَّنَائِبُ وَحَدَهُ كَافِيًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لِأَنَّ الْاَلْفَ لِلتَّنَائِبِ وَهُوَ تَزِيدٌ عَلَى تَاءِ
التَّنَائِبِ قُوَّةً لِأَنَّهَا يُبْنَى مَعَهَا الْأِسْمُ وَتَنْصِيرِ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ وَيَتَغَيَّرُ الْأِسْمُ مَعَهَا عَنْ بِنْيَةِ التَّنْذِيرِ نَحْوَ
سَكْرَانٍ وَسَكْرِيٍّ وَأَهْمَرٍ وَتَهْرَاءَ فَبِنْيَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْثُوتِ غَيْرُ بِنْيَةِ الْمَذْكَرِ وَلَيْسَتْ التَّنَاءُ كَذَلِكَ أَمَّا
تَدْخُلُ الْأِسْمَ الْمَذْكَرَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ بِنْيَتِهِ دَلَالَةً عَلَى التَّنَائِبِ نَحْوَ قَاتِمٍ وَقَائِمَةٍ وَبَوْتِدٍ عِنْدَكَ ذَلِكَ
وَصُوحًا أَنَّ الْفُ التَّنَائِبِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تَثْبُتُ فِي التَّنْكِسِيرِ نَحْوَ حُبَلِي وَحَبَالِي وَسَكْرِيٍّ وَسَكْرَارِيٍّ كَمَا
١. تَثْبُتُ الرَّاءُ فِي حَوَافِرِ وَالْمِيمُ فِي دَرَاهِمٍ وَلَيْسَتْ التَّنَاءُ كَذَلِكَ بَلْ تُحْدَفُ فِي التَّنْكِسِيرِ نَحْوَ طَلْحَةَ وَطِلَاحٍ
وَجَفْنَةَ وَجِفَانٍ فَلَمَّا كَانَتْ الْاَلْفُ مُخْتَلِطَةً بِالْاِسْمِ الْاِخْتِلَاطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَانَتْ لَهَا مَرْبُوعَةٌ عَلَى التَّنَاءِ
فَصَارَتْ مَشَارِكُنْهَا لَهَا فِي التَّنَائِبِ عَلَّةٌ وَمَرْبُوعَتُهَا عَلَيْهَا عَلَّةٌ آخَرَى كَأَنَّهُ تَأْنِيثَانِ فَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ
الْكِتَابِ مَنِ اجْتَمَعَ سَبَبَانِ أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ وَبَعَثَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا عَلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عَلَتَيْنِ وَالْفِقْهُ فِيهَا مَا
ذَكَرْنَاهُ ٦ فَأَمَّا الْاَلْفُ الرَّائِدَةُ لِلْاَلْحَانِ نَحْوَ أَرْطَى وَحَبْنَطَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكَرَةِ الَّتِي فِي
١٥ آخِرِهَا الْاَلْفُ زَائِدَةٌ فَهِيَ تَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ نَحْوَ هَذَا أَرْطَى وَرَأَيْتُ أَرْطَى وَمَرَرْتُ بِأَرْطَى فَتَنْوِنُهُ دَلِيلٌ
عَلَى تَذْكِيرِهِ وَصَرَفِهِ فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهِ رَجُلًا لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَشَبَّهِ الْفِهُ بِالْفُ التَّنَائِبِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا
زَائِدَةٌ وَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا تَاءُ التَّنَائِبِ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيَادَةَ كَمَا تَحْظُرُ النِّقْصَ فَتَقُولُ هَذَا أَرْطَى
مُعْبِلًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ٧ وَقَوْلُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى يَرِيدُ بِاللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَسْمُومًا مَوْثُوتًا كَطَلْحَةَ وَجَمْرَةَ فَاتَّهَمَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِلتَّعْرِيفِ وَلَفْظِ التَّنَائِبِ وَإِنْ كَانَ مَسْمُومًا كُلَّ وَاحِدٍ
٢. مِنْهُمَا مَذْكَرًا ٨ وَيُرِيدُ بِالْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَسْمُومًا مَوْثُوتًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ ظَاهِرَةً وَأَمَّا يَقْدَرُ
فِيهِ عَلَامَةٌ التَّنَائِبِ تَعْدِيرًا نَحْوَ حِنْدٍ وَجَمَلٍ وَسُعَادٍ وَرَبْنَبٍ وَالذِّي بَدَلٌ أَنْ عِلْمَ التَّنَائِبِ مَقْدَرٌ أَنَّهُ
يُظْهِرُ فِي التَّنْصِغِيرِ فَتَعْمَلُ حُنَيْدَةً وَجَمِيلَةً فَتُظْهِرُ التَّنَاءُ فَمَا زَيْنَبُ وَسُعَادُ فَإِنَّ تَاءَ التَّنَائِبِ لَا تَظْهَرُ فِي
تَنْصِغِيرِهَا لِأَنَّ الْحُرُوفَ الرَّائِدَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةً عِلْمُ التَّنَائِبِ وَلَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بِزَيْنَبٍ وَسُعَادُ لَمْ
تَنْصَرَفْهُمَا أَيْضًا لِغَلْبَةِ التَّنَائِبِ عَلَى الْأِسْمِ فَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَهُ بَعْنَانٍ لَكَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ سَعَادٍ فِي عِلْبَةِ

التأنيث فلا ينصرف ، وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل ان كان يَحْضَهُ او يغلب عليه فكان أولى به وجملة الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب ووزن يَحْضَهُ الفعل لا يوجد في الاسماء وضرب يكون في الافعال والاسماء ألا أنه في الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر فالأول نحو ضَرِبَ وضُرِبَ فهذان بناءان يَخْصَان الافعال لأنه بناء ما لم يَسْمُ فاعله فلا يكون مثله في الاسماء وأما جاء دُتِلَ وهو اسم قبيلة أُنَى أَسَوَدَ وقد تقدم الكلام عليها في الاعلام فاذا سُميت بَضْرِبَ او ضُورِبَ لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفِّف هذا الاسم أعني ضَرِبَ ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضُرِبَ على حد قولهم في كَتَبَ كَتَبْتُ بسكون التاء فسبويه رَح يصرفه لزوال لفظِ بناء الفعل ولأن العباس فيه تفصيلاً ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له ومصيريه الى زنة الاسم نحو قُفِّلَ وُبُرِدَ وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف ان الإسكان عارضٌ بدليل جواز استعمال الأصل فالحركة وإن كانت محدوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سُميت بمثل رُدَّ وشُدَّ وقِيلَ وبيِعَ لأنصرف لان هذا اعلال لازم لرفص أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه وألحق رُدَّ وشُدَّ حُجِبَ ودُرِّ وِفِيلَ وبيِعَ بِفِيلَ وِدِيكَ ، ومن ذلك فَعَلَ مثل ضَرَبَ وكَسَرَ بتضعيف العين اذا سُميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال احد ١٥ السببين وهو التعريف لأن هذا ايضا بناء خاص للفعل لا حظ فيه للاسماء وأما وردت الفاعل في الاعلام قالوا خَضَمَ وهو اسم رجل وهو خصم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر

* لولا الإله ما سَكَنَّا خَضَمًا * ولا طَلَلْنَا بالمشاءى فَيَمًا *

يريد بلاد خصم اي بلاد بنى تميم ، قالوا عَثَرُ وِبَدَّرُ فَعَثَرُ اسم مكان وِبَدَّرُ ماء معروف قال الشاعر وهو زُهَيْرٌ

* لَيْثٌ بَعَثَرُ يَصْطَادُ الرِّجَالَ اذا * ما كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَفْرَانِهِ صَدَقًا *

٢. وقال الآخر وهو كُنْبِيرٌ

* سَقَا اللَّهُ أَمْوَالَهَا عَرَفَتْ مَكَانَهَا * جُرَابًا وَمَلَكُوْمًا وِبَدَّرَ وَالغَمْرًا *

وهذه اعلام ولا اعتداد بالاعلام في الأبنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بَقَمَرُ للنبت المصبوغ به وسَلْمَرُ لبين المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الافعال نحو أَفْكَلِ وهو اسم

لِلرَّعْدَةِ وَأَيْدِيٍّ وَهُوَ صَبَعٌ وَأَرْمَلٌ وَأَكْلَبٌ وَأَصْبَعٌ وَيَرْمَعُ وَهِيَ حِجَارَةٌ دُثَّاقٌ تَلْمَعُ وَيَعْمَلُ وَهُوَ جَمْعُ يَعْجَلُ وَيُ
النَّاقَةُ السَّرْبَعَةُ وَيَلْمَقِيٌّ وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْقَبَائِدِ فَهَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ فِي الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً الْعِدَّةِ فَهِيَ فِي
الْأَفْعَالِ أَعْمٌ وَأَغْلَبُ لِأَنَّ فِي أَوَّلِهَا هَذِهِ الزَّوَائِدَ وَهِيَ تَكَثُرُ فِي أَوَائِلِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ فَكَانَ الْبِنَاءُ لِلْفِعْلِ
لِذَلِكَ فَافْكَدْ وَأَيْدِعْ وَأَرْمَلْ بِمَنْزِلَةِ أَذْهَبْ وَأَشْرَبْ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَكْلَبْ بِمَنْزِلَةِ أَقْتُلْ وَأَخْرُجْ وَأَصْبِعْ بِمَنْزِلَةِ اعْلَمْ
وَأَسْمَعْ فِي الْأَمْرِ وَفِي الْمُضَارَعِ فِيْمَنْ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مَا عَدَا الْيَاءَ وَيَرْمَعُ وَيَعْمَلُ وَيَلْمَقُ بِمَنْزِلَةِ
بَدَّهَبْ وَيَرْكَبُ فَإِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزِنَ الْفِعْلُ لِأَنَّهُ لَمَّا غَلَبَ
فِي الْفِعْلِ كَانَ الْبِنَاءُ لَهُ وَالْأَسْمَاءُ دَخِيلَةً عَلَيْهِ، وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثُ وَهُوَ الْبِنَاءُ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ
الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ وَذَلِكَ بَأَنْ يُسَمَّى بِمِثْلِ ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظُرِفَ فَإِنَّهُ مَنْصَرَفٌ مَعْرِفَةٌ كَانَتْ أَوْ نَكْرَةً لِأَنَّهُ يَكْتَرُ فِي
الْأَسْمَاءِ كَثْرَتُهُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ غَلْبَةٍ فَنَظِيرُ ضَرَبَ فِي الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ جَبَلٌ وَقَلَمٌ وَنَظِيرُ عَلِمَ كَتَفٌ
وَرَجُلٌ وَنَظِيرُ ظُرِفَ عَصْدٌ وَبَقِظٌ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَحَدِهِمَا أَغْلَبَ مِنْهُ فِي الْآخِرِ فَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ أَوْلَى بِهِ
فَلَمْ يَكُنْ سَبَبًا وَقَدْ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ إِلَى مَنْعِ صَرْفِ مَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاحُ الثَّنَائِيَا * مَيَّ أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

فَالرُّوَايَةُ جَلَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَهُوَ فِعْلٌ سُمِّيَ بِهِ أَبُوهُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حِجَّةٌ عِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ
يَكُونَ سُمِّيَ بِالْفِعْلِ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ فِيَكُونُ جَمَلَةً وَالْجَمَلُ نَحْوُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا نَحْوُ بَرَقَ نَحْرُهُ وَشَابَ
١٥ قَرَأَهَا أَوْ يَكُونُ جَمَلَةً غَيْرَ مَسْمُومٍ بِهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِحَذَرِ الْوَيْفِ وَالنَّفْدِيرُ أَنَا ابْنُ رَجُلٍ حَلَا كَمَا قَالَ
* كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ * يَقَعُّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَيْءٍ *

وَالْمُرَادُ جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ حِجَّةً، وَأَمَّا الْوَصْفُ فَهُوَ فَرْعٌ عَلَى
الْمَوْصُوفِ وَهُوَ عِلَّةٌ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لِأَنَّ الصِّفَةَ نَحْنُاجُ إِلَى الْمَوْصُوفِ كَاِحْتِجَاجُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ نَالِ الْمَوْصُوفِ
مَنْقَدَّمٌ عَلَى الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسْمَرَ وَثَوْبٍ أَحْمَرَ وَالصِّفَةُ مَشْتَقَّةٌ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ مَشْتَقٌّ فَكَانَ
٢٠ فَرْعًا كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ فَرْعٌ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرَ مَنَعًا الصَّرْفَ نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَعَطَّشَانَ وَسَكَّرَانَ فَأَحْمَرُ
وَشِبْهَةٌ لَا يَنْصَرَفُ لِلصِّفَةِ وَوَزِنَ الْفِعْلُ وَكَذَلِكَ لَوْ صَعَّرْتَهُ لَكَانَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ أَيْضًا لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ صَدَّ
صُعْرُ فِي التَّعَجُّبِ قَالَ الشَّاعِرُ

* يَا مَا أَمِيلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا * مِنْ هُوَلِيَّاتِكُنَّ الصَّالِ وَالسَّمَرِ *

وَأَمَّا الْعَدَلُ فَهُوَ اشْتِغَالُ اسْمٍ عَنِ اسْمٍ عَلَى طَرِيفِ التَّغْيِيرِ لَهُ نَحْوُ اشْتِغَالِ عُمَرَ عَنِ عَامِرٍ وَالْمَشْتَقُّ فَرْعٌ

على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضاربٍ من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى أما يكون في اللفظ فلذلك ه كان سببا لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علم ايضا وكذلك زفر معدول عن زافر علم ايضا وفي الأعلام زافر واليه تنسب الزاقرية والزاقر من زفر الحبل يزفره اذا حملاه، وقتم معدول عن قائم علما وهو منقول من القاير وهو اسم الفاعل من قتم اذا أعطى كثيرا، وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعد هذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس في اصول النكرات، وفعل يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنسا نحو ضرب ونغر وسبد لطائر وجيء صفة ١. كحظم قال الشاعر * قد لقيها الليل بسواقي حطم * وزفر من قوله * يأتي الظلامه منها النوقل الزفر * ويجيء جمعا نحو ثقبة وثقبي ورطبة ورطبي فلو سمي بشيء من ذلك لأنصرف لانه منقول من نكره واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا انه معدول انه ورد في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علما معدولا عن عامر وصفا وهو مصروف على اصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لقطنة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع ١٥ التعريف كونه مغيرا عنه والمعدول بأبه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالِك ملك ولا في حارث حرت كما قالوا عمر وزفر والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يُغَيَّرُ في حال العلمية فلو نكر لأنصرف نحو قولك مررت برحله وزحل آخر وعمر وعمر آخر لبقائه بلا سبب لانه لما زال التعريف بالننكير زال العدل ايضا لانه إنما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مرادا فانصرف، وأما المعدول في حال الننكير فنحو أحاد وثلاث ٢. ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تع أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع مثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة قال الشاعر

* ولكنما أهلي بواد أنيسه * ذئباب تبغى الناس مثنى وموحد *

فأجراه وصفا لذئباب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنتين اثنتين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا

يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلث ورباع ثعناه أنهم تحزبوا وقت الحجة ثلاثه ثلاثه وأربعه أربعه وقالوا موحّد كمثني ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد فقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثنائ وقد سمعا قال الشاعر

* ممت لك أن تلاقيني المدايا * أحاد أحاد في شهر حلال *

ه وأما ما وراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على أنه قد جاء في شعر الكمييت
 * خصالا عشارا * فان سمي رجل بمثني وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا
 مثنى وثلاث بالتنبين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضا لزوال معنى العدد بالتسمية
 وحدث فيه سبب اخر غيرها وهو التعريف فانصرف لبغائه على سبب واحد فان تكرته بعد التسمية
 لم ينصرف على قياس قول سيبويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه
 ١٠ من سبب البتة ، وحكى ان ابن تيسان قال قال أهل الكوفة مثنى وموحّد بمنزلة عمر وإن هذا الاسم
 معرفة فاذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام
 عليها هناك مفصلا إن شاء الله تعالى ، وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفا وبعدها
 حرفان او ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كدوابّ ومخادّ ومساجد ومناير ودناير ومغاتيح فكل ما كان من
 هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قال الله تع فأذكروا اسم الله عليها صواف وقال الله تع لهدمت
 ١٥ صوامع وبيع وصلوات ومساجد وقال تع يعملون له ما يشاء من محاريب ومنايل وجفان كالجواب فهذا
 الجمع وما كان مثله مما فيه شبهة بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن بالثه حرف لين زائد وبعد الثالث
 مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدراهم ودناير كدناير ليس بينهما فرق الا صم
 أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف لونه جمعا لا نظير له
 في الآحاد فصار بعدهم النظير كانه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في
 ٢٠ التفسير والصرف بحكم نظيره فكلاّب منصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد سباب وانان
 كذلك فلو كان كلاّب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقى الجوع
 وهذا الجمع أعنى مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهى اليه الجوع ولا نظير له في الآحاد مكسر على
 حده صار كانه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهط وتُررت العلة وقامت مقامه
 علتين كما قلنا في ألف التائيت وليس في الأسباب ما يمنع الصرف وحده ويفهم معام علتين سوى

ألف التأنيث وهذا الضرب من الجوع فإذا كان هذا الجوع صحيحاً غير معتد فإنه غير منصرف نحو هذه مساجد ودرهم ويكون في موضع الجر مفتوحاً فإن كان معتداً بالياء نحو جوارٍ وغواشٍ فإنه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جوارى وغواشى كما تقول رأيت صوارب وفيه مذهباً أحدهما قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعاً والجُع أثقل من الواحد وهو الجُع الذي ينتهي اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكلب وأراهط وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستثقلتان وذلك لما يزيد ثقلاً فحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لأنه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك إذا صرت إلى النصب لم تحذف الياء لحقة الفتحه ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك ١. هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ كقولك هذا قاصٍ ومررت بقاصٍ أرادوا أن يوافقه في النصب لئلا يختلف حالهما، وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن التنوين في جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدل من الحركة الملقاه عن الياء في الرفع والجر لثقلها ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذفت الياء لالتفاء الساكنين سكنونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاصٍ وغازٍ ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحه وهذا الوجه فيه ضعف لأنه يلزم أن يعوض في نحو يغزرو ويرمى، فان قيل ان الأفعال لا يدخلها ١٥ تنوين فلذلك لم يعوضوا في يغزرو ويرمى فالجواب ان الأفعال إنما يمنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الحقة فإما غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها ألا ترى إلى قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابن * وقوله * ألا أيها الليل الطوبى ألا أجلى * وقول العجاج * من طلل كالأحيمي أنهاجن * وتنوين جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوين تمكين إنما هو عوض فلا يمنع من الأفعال كما لا يمنع تنوين الترتيم، وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكلمة ٢. كان له نظير من الصحاح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم صرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير معتد ويستكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

* ولو كان عبد الله مؤي هاجوته * ولكن عبد الله مؤي موالياً^٤

فتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق وسائر البصريين، فأما قول صاحب الكتاب وخصاجر وسراويل في التقدير جمع حصاجر وسروالة فاشكالاً

أوردته على نفسه لأنه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظيراً له في الآحاد وحصاجراً على زنة دراهم وسواهم الصبغ مفرد قال الشاعر

* فَلَا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا * رِكَ إِذْ نُجِّدَهُ حَصَاجِرًا *

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ثم انفصل عنه بأن قال أما حصاجر فجمع عند سيبويه سميت به الصبغ وهو معرفة والمعروف من أسماء المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المداين لموضع معروف وهو كثير فواحد حصاجر حصاجر وقد تقدّم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أجمعي وقع في كلام العرب فوافق بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل

* يَمْشِي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ * فَتَى فَارِسِيٌّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحُ *

ويروى أني دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد فتى فارسى رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسرواية وهي قطعة خرقه منه كدخايرص وأنشدوا

* عَلَيْهِ مِنَ اللُّومِ سِرْوَالَةٌ * فَلَبَسَ بِيَرِقٍ لِمُسْتَعْطَبِ *

فيكون كعكالة وعشاكيل وهو رأى أي العباس ويضعف من جهة المعنى لأنه لا يريد أن يكون عليه ١٥ من اللوم قطعة وأما هو هاجر والسراويل ثمام اللباس فأراد أنه تلم التردى باللوم، قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أجمعي ولا اعتداد بالأبنية الأجمعية ، وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرما على الواحد وانبيا له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يسحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مران كما لو عطف أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنياً كما بنى كيف وأسن لما تضمننا معنى هرة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهي إن ، وأما العسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشياء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التانيث فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه تاء التانيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حَضَرَمَوْت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لأنه معرفة مركب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث فإن نكته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الأول الصرف لأنه معرفة وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علته واحدة وهو التركيب فأنصرف وفتح الاسم الأول للتركيب وينزل الثاني من الأول منزلة تاء التانيث ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ويجوز فيه إضافة الأول الى الثاني فاذا أضفت أعربت الأول بما يستحقه من الاعراب ونظرت في الثاني فإن كان مما ينصرف صرفته وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه ١٠ فنقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حَضَرَمَوْتِ وَيَعْلُ بَيْكِ وَإِنْ أَضَعْتَ إِلَى مَا لَا يَنْصَرِفُ فَلْتِ هَذَا رَامُ هَرَمَرٍ وَمَارُ سَرَجِسَ وَرَأَيْتِ رَامَ هَرَمَرٍ وَمَارَ سَرَجِسَ وَمَرَرْتَ بِرَامِ هَرَمَرٍ وَمَارِ سَرَجِسَ فَالْجَرِيرُ

* لَقَبْتُمْ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ * فَقُلْتُمْ مَارَ سَرَجِسَ لَا قِتَالًا *

انشد على قول من أضاف فن لم يصف يقول مار سرجس بالصم لأنه يجعله كالاسم الواحد حكما يقول يا مار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فإن ركبتهما جعلتهما اسما واحدا ١٥ وأعربتهما اعراب ما لا ينصرف فنقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعت الصرف اعتقدت فيه التانيث فنقول في المنصرف هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد وتقول في غير المنصرف هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زيتب ورأيت غلام زيتب ومررت بغلام زيتب ، واعلم ان في معديكرب شدوذبن احدهما من جهة البنية لأنهم قالوا معدى بالكسر على زنة مفعيل والقياس مفعل بالفتح نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاءه يجيء المكان منه على مفعيل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكون الياء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى أنك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الياء بإزاء الراء من حَضَرَمَوْتِ وَاللَّامِ مِنْ بَعْلَبَكِ وَكِلَاهُمَا مَفْتُوحٌ وَإِذَا أَضَفْتَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُسَكِّنَ

في موضع الرفع والجر وتفخ في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد ورأيت قاضي زيد ولم يجز الأمر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في دردييس والياء في عيصموزة قال الخليل شبهوها بالالف في مثنى ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها ايضا تشبيها لها بالمرتبة للزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه الا ترى انها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لحوازي اسكانه في ضرورة الشعر جملا على المرفوع والمجرور تشبيها لها بالالف فاعرفه ، وأما العجمة فانها من الأسباب المانعة من الصرف لان العجمة دخيلة على كلام العرب لانها تكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي تانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين احدهما ما عرب من اسماء الأجناس فنقل الى العربي جنسا شائعا واستعمل استعمال الاجناس فجري مجرى العربي فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالأبيسي والديباج والفرد واللبام والاستبري فهذا النوع من الأعجمي جار مجرى العربي يمنع من الصرف ما يمنعه ويوجب له ما يوجب له ، والثاني من المعرب ما نقل علما نحو اسحق ويعقوب ١٥ وفرعون وهامان وختلج وتكين فهذه في لغتها الأعجمية أعلام والأعلام معارف والمعرفة احد الأسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلا ، والاسماء الأعجمية تعرف بعلامات منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسمعيل وجبريل ومنها مقاربة ألفاظ العجم الا انها غيرت الى المعربة نحو أبراهام ان قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربيا لأنصرف ومن زعم انه من ابليس اذا يمس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الأعجمية ، وأما الالف والنون المضارعان ٢٠ لألقى التانيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والرائد فرع على المرسد عليه وهما مع ذلك مضارعان لألقى التانيث نحو ثمراء وحمراء والالف في حمراء وحمراء يمنع الصرف وكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرمان وغضبان واعتباره أن يكون فعلا وموئته فعلى نحو قولك في المذكور عطشان وفي الموث عطشى وسكران وفي الموث سكرى وغرمان وفي الموث غرنى لا نقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرانة في اللغة الفصحى وأما قلنا فعلا وموئته فعلى استمرارا من

فَعَلَانَ آخَرَ لَا فَعَلَى لَهُ فِي الصِّغَاتِ قَالُوا رَجُلٌ سَيِّغَانٌ لِلطَّوِيلِ الْمَشْوِيِّ وَقَالُوا امْرَأَةٌ سَيِّغَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا سَيِّغَى وَقَالُوا رَجُلٌ نَدْمَانٌ وامْرَأَةٌ نَدْمَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا نَدَمَى فَهَذَا وَحَوَهُ مَصْرُوفٌ لَا مَحَالَةَ، وَوَجْهُ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَ الْاَلِفِ وَالنُّونِ فِي سَكْرَانَ وَبَابِهِ وَبَيْنَ الْاَلِفِ التَّنَائِبِثِ فِي حَمْرَاءَ وَقُصْبَاءَ اُنَّهْمَا زَيْدَاتَا زَيْدَاتَا مَعَا كَمَا اُنَّهْمَا فِي حَمْرَاءَ كَذَلِكَ وَأَنَّ الْاَوَّلَ مِنَ التَّنَائِبِثِينَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اَلْفٌ وَأَنَّ صَبِيغَةَ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا مَخَالَفَةٌ لِصَبِيغَةِ الْمُؤَنَّثِ وَأَنَّ الْاٰخِرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْخَاطِئِ تَاءُ التَّنَائِبِثِ فَكَمَا لَا تَقُولُ فِي حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ حَمْرَاءَةً وَصَفْرَاءَةً كَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي عَطْشَانَ عَطْشَانَةً وَلَا فِي غَضْبَانَ غَضْبَانَةً بَلْ تَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَضْبَى وَحَمْرَاءَى، وَقَوْلُنَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى احْتِرَازًا بِمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ بَنِي اَسَدٍ غَضْبَانَةً وَعَطْشَانَةً فَالْحَوْسُ النُّونُ تَاءُ التَّنَائِبِثِ وَفَرَقَ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ بِالْعِلْمَةِ لَا بِالصَّبِيغَةِ وَقِيَاسُ هَذِهِ اللُّغَةِ الصَّرْفُ فِي النُّونِ كِنْدِمَانٍ فَتَقُولُ هَذَا عَطْشَانٌ وَرَأَبَتِ عَطْشَانًا وَمَرَّتْ بِعَطْشَانٍ، وَأَمَّا الْاَعْلَامُ نَحْوُ مَرَّوَانَ وَعَدْنَانَ وَغَيْلَانَ فَهِيَ ١. اَسْمَاءٌ لَا تَنْصَرَفُ لِلتَّعْرِيفِ وَزِيَادَةِ الْاَلِفِ وَالنُّونِ وَاعْلَمُ اَنْ هَذِهِ الْاَلِفُ وَالنُّونُ فِي هَذِهِ الْاَعْلَامِ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا مَحْمُولَاتٌ عَلَى بَابِ عَطْشَانَ وَسَكْرَانَ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا اَلَا تَرَى اُنَّهْمَا زَائِدَتَانِ كَرِيَادَتُهُمَا وَاَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا تَاءُ التَّنَائِبِثِ لَا تَقُولُ مَرَّوَانَةً وَلَا عَدْنَانَةً لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيَادَةَ كَمَا تَحْظُرُ النُّقْصَ وَلَيْسَ الْمُنَاعُ مِنَ الصَّرْفِ كَوْنَهُ عَلَى زَيْدِ فَعَلَانَ اَلَا تَرَى اَنَّ عُمَانَ وَذُبْيَانَ وَسُفْيَانَ حَكَمَهَا حَكْمَ عَدْنَانَ وَغَيْلَانَ، فَاِنْ قِيلَ فَاِنَّتِ تَقُولُ سَلْمَانٌ وَسَلْمَى فَهَلَّا كَانَ كَعَطْشَانَ وَعَطْشَى فَيَلِيسَ سَلْمَانٌ وَسَلْمَى مِنْ قَبِيلِ ١٥ عَطْشَانَ وَعَطْشَى اَمَّا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ تَلَاغِي اللُّغَةِ وَاَمْرٌ حَصَلَ بِحَكْمِ الْاِتِّفَاقِ لَا اَنَّهُ كَانَ مَعْصُودًا، وَفَدِ كَثُرَتْ زِيَادَةُ الْاَلِفِ وَالنُّونِ اٰخِرًا عَلَى هَذَا لِخَدِّ اِنْ جُهِلَ اَمْرُهَا فِي مَوْضِعٍ قُضِيَ بِزِيَادَةِ النُّونِ فِيهِ اِلَى اَنْ تَقُومَ الدَّلَالَةُ بِخِلَافِهِ اِنْ سَمِيَتْ رَجُلًا بِسِرْحَانٍ اَوْ امْرَأَةً مِنْعَتَهُ الصَّرْفَ لِأَنَّهُ صَارَ حَكْمَهُ حَكْمَ عَدْنَانَ وَذُبْيَانَ اِنْ نَكَّرْتَهُ اِنْصَرَفَ لَا مَحَالَةَ اِنْ سَمِيَتْ بِرُومَانَ فِسَبِيوِيَّةً وَالْخَلِيلُ لَا يَصْرَفَانَهُ وَحَكْمَانُ عَلَى الْاَلِفِ وَالنُّونِ بِالزِّيَادَةِ جَمَلًا عَلَى الْاَكْثَرِ وَاَبُو لِحْسَنِ يَصْرَفُهُ وَجَمَلُهَا عَلَى اَنَّهَا اَصْلٌ وَحِجَّتُهُ اَنَّهُ فَدِ نُرٌّ فِي النَّبَاتِ ٢. فَعَالٌ نَحْوُ سَمَائٍ وَجَمَّاصٍ وَعُنَابٍ وَجُمَّارٍ، وَقَوْلُهُ اَلَا اِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصْرَفَ يَعْنِي اَنَّ الْاِسْمَ اِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الْاَسْبَابِ التَّسَعَةِ اَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَلَمْ يَجْزِ صَرْفُهُ اَلَّا فِي صَرُورِهِ الشَّعْرُ اِنْ صَرُورَةُ الشَّعْرِ تُبَيِّحُ كَثِيرًا مِمَّا يَحْظُرُهُ النَّثْرُ وَاسْتِعْمَالُ مَا لَا يَسُوغُ اسْتِعْمَالُهُ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ فَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرَفُ يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي الشَّعْرِ لِاِمَامِ الْقَافِيَةِ وَاِفَامَةِ وَرَنُهَا بِزِيَادَةِ التَّنْوِينِ وَهُوَ مِنْ اَحْسَنِ الصَّرُورَاتِ لِأَنَّهُ رَدٌّ اِلَى الْاَصْلِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ اَلَّا مَا كَانَ فِي اٰخِرِهِ اَلْفٌ التَّنَائِبِثِ الْمَعْصُورَةُ فَاِنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلصَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَا

ينتفع بصرفه لأنه لا يسدُّ ثُلْمَةً في البيت من الشعر وذلك أنك إذا نونت مثل حُبَلِي وَسَكْرِي فقلت حُبَلِي وَسَكْرِي فحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدت التنوين وحذفت الالف فما رحمت ألا كَسَرَ قياس ولم تحظ بغائدة ء واعلم أنك إذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جهرته أيضا لأنك تردّه الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

٥ * اذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب

فخفض عصائب لما ردها الى أصلها ء

قال صاحب الكتاب وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت ء

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش ١٠ وجماعة من المتأخرين البصريين كالأبي عليّ وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكروا المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل بُرِدَ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبيانا صالحاً العدة قال عباس بن مرداس

* فما كان حصص ولا حابس * يغوفان مرداس في جمع *

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ء ومن ذلك قول الأصمعيّ العدوانيّ

* وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض *

١٥ ولم يصرف عامراً وأنشدوا

ومصعب حين جد الأمر أكبرها وأطيبها *

الى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ء وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها على غير ما روه فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة بغوفان شجعي في جمع وشيخه عود مرداس ٢٠ وإن صحّت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ء وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم ردّ الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى ألا ان تموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف بانبا لأنه جعله نفس القبيلة ء وأما قوله مصعب حين جد الأمر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وإن صحّت تلك الرواية جملة على إرادة القبيلة ء وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحّت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما

كان بأبعد من قوله

*فَبَيَّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ تَجِيبُ*

أما هو فبيّننا هو فحذف الواو من هُوَ وهي متحرّكة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادةٌ للضرورة الأولى، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لأن التنوين حرفٌ دخل لمعنى فإذا حذف أُخِلَ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنّه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاصٍ ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف أحدهما حذف لأمّ الكلمة وبقي التنوين لأنّ حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس كذلك حذف الواو من قوله فبيّنناه يشري رحله، وأعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِللِ التسع حتى لو اجتمع معها ١. علّةٌ أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة للضرورة اعتبر مُطْلَقُ الثِقَلِ وفي حال الاختيار اعتبر ثَقُلٌ مخصوصٌ فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببَيْنِ فلو جاء مثل رجل وقرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثر من البصريين وقد ذكرت حجّتهم في ذلك،

١٥ قال صاحب الكتاب وما أحدٌ سببِيّه أو أسبابه العلميّة فحُكِمَ الصرف عند التنكير كقولك رَبُّ سَعَادٍ وَقَطَامٌ لِبَقَاعِهِ بلا سبب أو على سبب واحد،

قال الشارح فد ذكرنا أنّ العلميّة أحد الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلا على ما مضى والعلميّة تجامع ستّة أسباب من موانع الصرف أحدها العُجْمَةُ في مثل إبرهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله نع وَأَنْ تَرْفَعِ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ٢. الثاني وزن الفعل نحو يَبِيدُ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَيَعْمَرُ وَخَصَمَ وَضُرِبَ إذا سُمِّيَ به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، الثالث العدل في مثل عَمْرٍ وَزَفْرٌ وَحَدَامٌ وَقَطَامٌ عُدل من عامرٍ وزافرٍ وخادمّةٍ وفاطمةٍ أعلاماء، الرابع زيادة الألف والنون في نحو عُثْمَانَ وَدُبْيَانَ وَسَلْمَانَ وَعَدْنَانَ فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، الخامس التركيب نحو بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيكِرَبَ وَرَأَمَ فُرُمَزَ وما كان مثلها مما جعل الأسمان فيه أسما واحدا فهذه

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركييب، السادس التأنيث في مثل طَلْحَةَ وَحَمْرَةَ وَسَعَادَ وَقَطَامَ فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمرة بالتاء وفي سعاد بتفدير التاء ألا أنه لا يظهر لكون الحرف الرائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان ألا فيما لا يُعند به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وَرَبِيَّةٌ وَقَدِيدِيَّةٌ وهو قليل، وأما سَقَرٌ وما كان مثله فإن حركة عينه ه قامت مقام الحرف الرابع على ما سندكرو، فهذه الستة إحدى علتنيها التعريف فإذا نُكِرَتْ زالت إحدى العلتين وهو التعريف فبقيت علّة واحدة فينصرف فنقول هذا إِبْرَاهِيمُ وإبراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر، وقوله نحو رَبِّ سَعَادٍ وَقَطَامٍ لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد أن سعادَ وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فإذا نُكِرَ انصرف لزوال التعريف وقطامٍ فيه ثلثُ علل التعريف والتأنيث ١. والعدلُ فإذا نُكِرَ زال التعريف وزال أيضا العدلُ لزوال التعريف لأنه إنما كان معدولا في حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فإن شئت أن تقول بقی بلا سبب لأن السبب الباقي لا أثر له وإن شئت أن تقول بقی على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً ومثله عمر إذا نُكِرَتْ زال التعريف وزال العدلُ بزواله أيضا، وهذا إنما يطرد فيما منتل به من سعادَ وقطامَ ونظائرهما ١٥ لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أَدْرَبَجَانَ قد اجتمع فيه التعريف والتركييب والحمة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الأسباب إلا مع التعريف ولا يقال بقی على سبب واحد لأنه لما زال التعريف بقی فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه

قال صاحب الكتاب ألا نحو أحمَرٍ فإن فيه خلافا بين الأَخْفَشِ وصاحب الكتاب،

٢. قال الشارح لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكه الصرف عند النكبير استثنى أحمَر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سُمي به فم نُكِرَ فإن سببويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه ألا أن المانع من الصرف مختلف في حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال النكبير شبهه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأَخْفَشِ إلى صرفه لأنه بالنسبة فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر إذا نُكِرَ زال التعريف وبقي فيه

عِلَّةٌ واحِدَةٌ وهى الوزنُ وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سَكَرَانَ وَعَطَشَانَ اذا سَمِيَ بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف،

قال صاحب الكتاب وما فيه سببان من الثلاثى الساكن الحَشْوِ كَنُوحٍ وَلُوطٍ منصرف في اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله

* لم تتلفَقْ بِفَضْلِ مِثْرَها * دَعَدٌ ولم تُسَقِّ دَعْدٌ فى العَلْبِ *

قال الشارح اعلم ان ما كان ساكن الوسط من الثلاثى الموثث اذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لحفته بسكون وسطه فكان للحقة فأومت احد السببين فبقى سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول الجريير * لم تتلفَقْ بِفَضْلِ السَّخِ * والشاهد فيه صرف دَعْدٍ وترك صرفها، والتلفق التقنع والتردى والعلب جمع علبه كظلمة وظلم وهو اناء من جلد يشرب به الأعراب، يصفها بأنها حَصِيْرَةٌ رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون، ومثله قول الآخر

* أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ * وهند أتى من دونها النأى والبعد *

فصرف هنداً في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لان مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى أنهم قالوا ذَلِدًا وَجَنِدًا فصرفوه وإن كان المراد ذَلِذًا وَجَنَادًا غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به وبؤيد وضوحا أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها اربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللغز، وكان الرجاء لا يرى صرف نحو هندٍ ودعدٍ وجملٍ ولا صرف نوى من الموثث يسمى باسم على ثلثة أحرف أوسطها ساكن، أما الاسم الأعجمى الثلاثى الساكن الوسط فصروف البتة نحو لُوطٍ وَنُوحٍ فال الله تع امرأة نُوحٍ وَأَمْرَأَةٌ لُوطٍ كَأَنَّما تَحْتِ عِبْدِي مِن عِبَادِنَا، واعلم ان اعتمادهم في نحو هندٍ ودعدٍ وما كان مثلها منصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوحٍ ولوطٍ منصرف البتة مع تساويهما في الحقة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيت أقوى في منع الصرف من النحمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هندٍ وجملٍ وبين لوطٍ ونوحٍ وجعل حكم نوحٍ ولوطٍ في الصرف ومنعه كهندٍ ودعدٍ وهو القياس ألا ان المسموع ما ذكرناه

قال صاحب الكتاب وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فإن فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه ٥

قال الشارح أما ماه وجور إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والحجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولو ط ٥

قال صاحب الكتاب والتكرّر في نحو بُشْرَى وَصَحْرَاءَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ نُزِلَ الْبِنَاءُ عَلَى حَرْفِ تَأْنِيثٍ لَا يَفْعُ مَنْفَصِلًا بِحَالٍ وَالزُّنَّةُ الَّتِي لَا وَاحِدَ عَلَيْهَا مَنْزِلَةٌ تَأْنِيثٌ بِنِ وَجَمْعٌ تَانٍ ٥

قال الشارح لما ذكر في أثناء هذا الفصل أنّ السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتة خاف أن يتوهم متوهم أن نحو حُبَلَى وَبُشْرَى وَصَحْرَاءَ وَمَسَاجِدَ نَافِضٌ لِمَا قَرَّرَهُ فَنَبَّهَ عَلَيْهِ وَعَرَّفَ أَنَّ الْعِلَّةَ هَهُنَا مُتَكَرِّرَةٌ وَذَلِكَ أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةَ وَالْمُدَوَّنَةَ فِي نَحْوِ حُبَلَى وَسَكْرَى وَصَحْرَاءَ فِي الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ وَحَدَّهَا وَأَنَّ الصِّفَةَ لَا أَثَرَ لَهَا بَلْ فِي سَبَبٍ زَائِدٌ عَلَى الْمَانِعِ أَلَّا تَتْرَى أَنَّ نَحْوَ حُبَارَى وَبُهْمَى وَشُكَايَ اسْمَاءَ غَيْرُ صِفَاتٍ وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْأَلْفُ وَحَدَّهَا وَأَنَّ صَحْرَاءَ وَطَرَفَاءَ لَيْسَتْ بِصِفَةٍ وَلَيْسَ مَعَ الْأَلْفِ الْمُدَوَّنَةِ فِيهِمَا سِوَاهَا وَأَمَّا مَنَعَتِ الصَّرْفَ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلتَّأْنِيثِ وَقَدْ بَنِيَتِ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا فَتَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهَا فَلِذَلِكَ تَثَبَّتْ فِي التَّنْكِيسِ نَحْوَ حُبَلَى وَحَبَائَى وَسَكْرَى وَسُكَارَى وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَلَيْسَتْ بِالنَّاءِ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ طَلْحَةَ وَهَمَزَةٌ أَمَّا فِي عِلَامَتِهِ مَنْفَصِلَةٌ مَنْزِلَةٌ اسْمٌ صُمِّمٌ إِلَى اسْمٍ وَلِذَلِكَ تَحْدَفُ فِي التَّنْكِيسِ فِي نَحْوِ قَرْبَةٍ وَفَرَى وَطَلْمَةٍ وَطَلْمٍ وَجَفْنَةٍ وَجِغَانٍ وَطَلْحَةٍ وَطَلْحٍ فَالْأَلْفُ تُشَارِكُ النَّاءَ فِي التَّأْنِيثِ وَتَزِيدُ عَلَيْهِمَا بِالزُّنُومِ فَصَارَ لِرُومِ التَّأْنِيثِ مَنْزِلَةٌ تَأْنِيثٌ بِنِ فَهَذَا مَعْنَى تَكَرُّرِ الْعِلَّةِ وَكَذَلِكَ نَحْوُ مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَحَادِ وَلَيْسَ فِي الْجَمْعِ جَمْعٌ إِلَّا وَهُوَ نَظِيرٌ فِي الْأَحَادِ عَلَى مَا تَعَدَّمَ فَصَارَ هَذَا الْجَمْعُ لِعَدَمِ النَّظِيرِ كَأَنَّهُ جُمِعَ نَائِبًا فَتَكَرَّرَتِ الْعِلَّةُ وَفَدَّ تَقَدَّمَ ذَلِكَ مَبْسُوطًا ٥

القول في وجوه أعراب الاسم

قال صاحب الكتاب في الرفع والتصب والجر وكذا واحد منها علم على معنى الرفع علم الفاعلية والفاعل

واحدٌ ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر أن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فالحققات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة
أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب أن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين
بليس ملحقات بالمفعول، والخبر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخله تحت
أحكام المنبوعات ينصب عمل العامل على الفيولين انصبابة واحدة، وأنا أسوق هذه الأجناس كلها
مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده.

قال الشارح اعلم ان الإعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام الثيب تعرب عن نفسها وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة
١٠ يقال أعرب وتعرب اذا تخلف بخلف العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعدد اذا تكلم بكلام
معد، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت
ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ
المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لصاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتنفيذ والتأخير
ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه
١٥ والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر، فان قيل فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتغتنص
في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعدد ظهور الاجراب فيهما ولو ظهر الاعراب
فيهما او في أحدهما او وجدت فرينة معنوية او لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب
عيسى زيد فظهر الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل
كثيري عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الى ان الكثيري مأكول وكذلك لو نتيتهما
٢٠ او نعتيها او أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم
موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن، واعلم أنهم قد اختلفوا في
الاعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين الى أنه معى قالوا وذلك اختلف أواخر الكلم لاختلاف
العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومهرت بريد والاختلاف معى لا محالة، وذهب قوم من
المنأخرين الى أنه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معى فهو عبارة

كل حركة او سكون يَطْرَى على آخر الكلمة في اللفظ يُحْدَثُ بِعَامِلٍ وَيَبْطُلُ بِبَطْلَانِهِ ، والأظهر المذهب الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس للحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ، وقوله وجوه الاعراب يريد به أنواع اعراب الاسماء التي هي الرفع والنصب والجر لانه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم ان سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرًا وجزمًا وحركات البناء ضمًا وفتحًا وكسرًا ووقفًا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع او منصوب او مجرور علم بهذه الألقاب أن عامل عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية ١. فائدة الإيجاز والاختصار وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجرًا والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزمًا وإنما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جُزِمَتْ لَأَبْطُلَ الْجَاوِزُ لِلْحَرَكَةِ وَإِذَا زَالَتِ الْحَرَكَةُ زَالَ بِزَوَالِهَا التَّنْوِينُ لِأَنَّ التَّنْوِينَ تَابِعٌ لِلْحَرَكَةِ وَلَوْ زَالَا اخْتَلَّتِ الْكَلِمَةُ بِدَهَابِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا لِلْحَرَكَةِ وَهُوَ دَلِيلُ كَوْنِهَا فَاعِلَةٌ أَوْ مَفْعُولَةٌ أَوْ مَضَافًا إِلَيْهَا وَالْآخَرُ التَّنْوِينُ الَّذِي ١٥ هُوَ دَلِيلُ كَوْنِهِ مَنْصَرَفًا ، فإِنْ قِيلَ فَهَلَا أَذْهَبَ لِلْجَاوِزِ لِلْحَرَكَةِ وَحَدَّثَهَا قَبْلَ لَوْ حُذِفَتْ لِلْحَرَكَةِ لِلْجَاوِزِ لَزِمَ تَحْرِيكُ حُرُوفِ الْأَعْرَابِ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهُ وَلَوْ فَعَلْنَا ذَلِكَ لَعَادَ لَفْظُ الْمَجْرُومِ إِلَى لَفْظٍ غَيْرِ الْمَجْرُومِ فَلَمْ يَصِحَّ لِلْجُزْمِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ سُكُونُهُ ، وَجَحَى عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَمْ يَدْخُلِ لِلْجُزْمِ الْأَسْمَاءُ لِأَنَّهُ بِعَوَامِلٍ يَمْتَنَعُ دُخُولُهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى نَحْوَهُ وَلَمَّا وَإِنْ الْمُجَازِيَّةُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا ، وَفَوَلَهُ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَّمَ عَلَى مَعْنَى بَرِيدِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَّمَ عَلَى مَعْنَى مِنَ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ ٢. التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا إرادته جَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى مَعْنَى مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي لَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَى كَثْرَتِهَا وَتَعَدُّدِهَا ، ثُمَّ قَالَ فَالرَّفْعُ عَلَّمَ الْفَاعِلِيَّةَ فَعَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْفَاعِلِ مِنْ بَيْنِ الْمَرْفُوعَاتِ لِأَنَّ سَبَبَ الْمَبْتَدَأِ مُشَارَكَةٌ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُظْهِرُ بَرَفْعَهُ فَائِدَةَ دُخُولِ الْأَعْرَابِ الْكَلَامَ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَكَلَّفُ زِيَادَةَ الْأَعْرَابِ أَمَّا اِحْتِمَالُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَوْلَاهَا وَفَعَلَ كَبَسَ فَالرَّفْعُ أَمَّا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ اللَّذَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَرَفْعُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَمْ يَكُنْ

لأمرٍ يُجشَى التباسه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مُجَبَّرًا عنه واقتنار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رُفِعَ المبتدأ والخبر، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحسان الرفع وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قول سيبويه أعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون مُعْرَى من العوامل اللفظية ويُعْرَى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقتصر به غيره، والذي عليه حدائق أصحابنا اليوم المذهب الأول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر أن وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصى عليها الكلام هناك، وقوله والفاعل واحد ليس إلا يريد أن كل فعلٍ منعّد كان أو غير منعّد لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ والعلة في ذلك أن الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بد له من مُحدّثٍ عنه يُسند ذلك للحديث إليه ويُنسب إليه وإلا عِدِمَتْ فائدته فإذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل إليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وإن جئت بعده باسم آخر وقع فصلاً فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به، وقوله ليس إلا يريد ليس إلا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد إلا سائغ إذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء إن شاء الله تع.

ذكر المرفوعات

الفاعل

٢. فصل

٢. قال صاحب الكتاب هو ما كان المُسند إليه من فعلٍ أو شبيهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضربت زيداً وزيدٌ ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه، وحق الرفع ورافعه ما أسند إليه،

قال الشارح أعلم أنه قدّم الكلام في الاعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملّة والعُدّة فيها والى لا تخلو منها وما عداها فصلاً يستقلّ الكلام دونها ثم قدّم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحسان الرفع وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدم شرحه، وأعلم أن الفاعل في عرف الخويين كل اسم ذكرته

بعد فعلٍ وأُسندتَ ونسبتَ ذلكَ الفعلَ الى ذلكَ الاسمِ ولذلكَ كانَ في الإيجابِ والنفيِ سواءً ، وبعضهم يقول في وصفه كلُّ اسمٍ تقدّمه فعلٌ غيرُ مغَيَّرٍ عن بِنينتهِ وأُسندتَ ونسبتَ ذلكَ الفعلَ الى ذلكَ الاسمِ ويريد بقوله غيرُ مغَيَّرٍ عن بِنينتهِ الانفصالُ من فعلٍ ما لم يُسَمَّرَ فاعلهُ ولا حاجةً الى الاحترازِ من ذلكَ لأنَّ الفعلَ اذا أُسندَ الى المفعولِ حَوَضِرَبَ زَيْدٌ وَأَكْرِمَ بَكْرٌ صارَ ارتفاعُهُ من جهةِ ارتفاعِ الفاعلِ ان ليس من شرطِ الفاعلِ أن يكونَ مُوجِداً للفعلِ او مُؤثِّراً فيه ، وقال بعضهم في وصفه هو الاسمُ الذي يَجِبُ تقديمُ خبره لِمَجْرَدِ كونه خيراً كأنه احترازٌ بقوله لِمَجْرَدِ كونه خيراً من لخبير اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أَيْنَ زَيْدٌ وَكَيْفَ مُحَمَّدٌ وَمَتَى الخُرُوجُ فَإِنَّ هَذِهِ الظُّروفُ التي وقعت أخباراً يَجِبُ تقديمُها لكن لا لِمَجْرَدِ كونه خيراً بل لما تضمنه لخبير من الاستفهام الذي له صَدْرُ الكلامِ ، وهذا الكلامُ عندي ليس بمَرْضِيٍّ لأنَّ خبرَ الفاعلِ الذي هو الفعلُ لم يَتَقَدَّمْ لِمَجْرَدِ كونه خيراً ان لو كان الأمرُ كذلكَ لوجب تقديمُ كلِّ خبرٍ من نحو زَيْدٌ قائمٌ وعبدُ اللهُ ذاهبٌ فلما لم يَجِبْ ذلكَ في كلِّ خبرٍ علمُ انه انما وجب تقديمُ خبرِ الفاعلِ لأمرٍ وراءَ كونه خيراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبةُ العاملِ أن يكونَ قبلَ المفعولِ وكونُهُ عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه كما أن تضمنَ لخبير هِزَّةَ الاستفهامِ في قولك أَيْنَ زَيْدٌ ونظائره سببٌ اوجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجمله الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصنعةِ أمرٌ لفظيٌّ يدلُّ على ذلكَ تسميتُهُم إِيَّاهُ فاعلا في الصُّورِ المختلفةِ من النفيِ والإيجابِ والمستغَبَلِ والاستفهامِ ما دام مقدّما عليه وذلكَ نحو قائمٌ ١٥ زَيْدٌ وَسَيَقُومُ زَيْدٌ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ فَزَيْدٌ في جميعِ هذه الصُّورِ فاعلٌ من حيثَ أنَّ الفعلَ مسندٌ اليه ومقدّمٌ عليه سواءً فَعَلَّ او لم يفعلِ ويؤيدُ إعراضَهُم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمتَ الفاعلَ فقلتَ زَيْدٌ قامَ لم يَبْشُرْ عندك فاعلا وانما يكونُ مبتدأً وخبراً معرّضاً للعواملِ اللفظيةِ ، وقوله وحققه الرفعُ يعنى وحصنته من الحركاتِ الرفعِ ، ورافعه ما أُسندَ اليه من الفعلِ او ما كان في معناه من الاسماءِ مثقالُ الفعلِ قامَ زَيْدٌ رفعتَ زَيْداً بقامَ ومثالُ ما هو في معنى الفعلِ من الاسماءِ نحو اسماءِ الفاعلينِ والمفعولينِ ٢٠ والصفاتِ المشبهةِ بأسماءِ الفاعلينِ نحو قولك زَيْدٌ ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه ومضروبٌ أخوه فهذا في تقديرِ يضربُ غلامه وحسنٌ وجهه ويضربُ أخوه فارتفاعُ كلِّ واحدٍ من الغلامِ والوجهِ والأخِ كارتفاعِ زَيْدٍ بالفعلِ قبله من قولك ضَرَبَ زَيْدٌ ، وربما قال بعضهم في عبارتهِ العاعلُ ما ارتفع بإسنادِ الفعلِ اليه وهو تقريبٌ وهو في اللغيفه غيرُ جائزٍ لأنَّ الإسنادَ معنًى ولا خلافَ أنَّ عاملَ الفاعلِ لفظيٌّ ، فان قيل ولمَ كان حَقُّ الفاعلِ أن يكونَ مرفوعاً فالجوابُ عن ذلكَ من وجوهٍ احدها أنَّ الفاعلَ رُفِعَ للفرقِ بينه وبين

المفعول الذى لولا الاعرابُ لجاز أن يُنوّحَ أنه فاعلٌ وكان الغرضُ اختصاصَ كلِّ واحدٍ منها بعلامةٍ تُميّزه عن صاحبه وكان زمانُ هذا الأمرِ بيّداً الواضحَ ، وثانيها أنّ الفاعلَ إنّما اختصَّ بالرفعِ لقوّتهِ والمفعولُ بالنصبِ لضعفهِ والمعنى بقوّةِ الفاعلِ تمكّنه بلزومه الفعلَ وعدمِ استغناء الفعلِ عنه وليس المفعولُ كذلك بل يجوز سقوطُه وحذفُه ألا ترى أنك تقول ضَرَبَ زيدٌ ويكون الكلامُ مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعلَ ولم تُقِمْ مقامه شيئاً نحو ضَرَبَ زيداً من غيرِ فاعلٍ لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعلُ أقوى والمفعولُ أضعفُ والضمّةُ أقوى من الفتحةِ لأنّ الضمّةَ من الواوِ والفتحةُ من الالفِ والواوُ أقوى من الالفِ لأنّها أَضْيَفُ مَخْرَجاً ولذلك يسوغ تحريكُ الواوِ ولا يمكن ذلك فى الالفِ لسعةِ مخرجها ومخرجُ الحرفِ كلما اتسع ضعفُ الصوتِ الخارجُ منه وإذا ضاق صلبُ الصوتِ وقوى فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والأضعفُ الأضعفَ ، ووجهُ نالتُ أنّ الفاعلَ أقلُّ من المفعولِ إذ الفعلُ لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ نحو ضَرَبَ زيدٌ عمراً وأعطيتُ زيداً درهماً وأعلمتُ زيداً عمراً خبيرَ الناسِ فينتعدى الى مفعولٍ واحدٍ وإلى اثنين وإلى ثلاثةٍ ولك أن تأتى بالمصدرِ بعد ذلك والظرفِ من الزمانِ والظرفِ من المكانِ والمفعولِ له والمفعولِ معه والحالُ والاستثناءُ والضمّةُ أثقلُ من الفتحةِ فأعطوا الفاعلَ الذى هو قليلُ الرفعِ الذى هو ثقيلٌ وأعطوا المفعولَ الذى هو كثيرُ النصبِ الذى هو خفيفٌ وأما فعلوا ذلك لوجهينِ أحدهما ليقلَّ فى كلامهم ما يستعملون وهو الضمّةُ والثانى أنّهم خصّوا الفاعلَ بالرفعِ والمفعولَ بالنصبِ ليكون ذلك عدلاً فى الكلامِ فيكون ثقلُ الرفعِ مؤازراً لقلّةِ الفاعلِ وخِفّةُ النصبِ مؤازرةً لكثرةِ المفعولِ ومثله مثلُ مَنْ نُصِبَ بين يديه حَجْرانِ أحدهما خمسةُ أرطالٍ والاخرُ عشرةُ أرطالٍ ثم قيل له عالجٌ إن شئت الخفيفةُ عشرَ مرّاتٍ وإن شئت عالجٌ الثقيلُ خمسَ مرّاتٍ فنكون كثرةَ ممارسةِ الخفيفِ مؤازرةً لقلّةِ ممارسةِ الثقيلِ فيكون ذلك جارياً على منهجِ الحكمةِ والعدلِ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجُزء منه فإذا قُدّم عليه غيره كان فى النيةِ مؤخراً ومن ثم جاز ضَرَبَ غلامه زيدٌ وأمنع ضرب غلامه زيداً ،

قال الشارح أعلم أن القياس فى الفعل من حيث هو حركةُ الفاعلِ فى الأصل أن يكون بعد الفاعلِ لأن وجوده قبل وجودِ فعله لكنّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملاً فى الفاعلِ والمفعولِ لتعلّقهما به واقنصائهما إيّاهما وكانت مرتبةُ العاملِ قبل المفعولِ فقدم الفعلُ عليهما لذلك وكان العلمُ باسحقاقِ تقدّمِ الفاعلِ على فعله من حيث هو موجوده نائياً فأعنى أنّ اللبسَ فيه عن وضعِ اللفظِ عليه فلذلك قُدّم الفعلُ

وكان الفاعل لازماً له ينتزَل منزلةً للجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعلٍ ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ عَلَى مَا سَنَدَكَ فِي الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ وَاجْتِلَاطِهِ بِهِ. مَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ وَجِبَ أَنْ يَتَرْتَّبَ بَعْدَهُ وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَوَّلِهَا وَوَجِبَ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَضْلَهُ لَا يَتَوَقَّفُ انْعِقَادُ الْكَلَامِ عَلَى وَجُودِهِ فَإِذَا رُتِبَ الْفِعْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا وَرُتِبَ الْفَاعِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ وَرُتِبَ الْمَفْعُولُ أَنْ يَكُونَ آخِرًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالِاهْتِمَامِ بِهِ وَالنِّيَّةِ بِهِ التَّأْخِيرُ وَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يُقَالَ ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدٌ فَالْغَلَامُ مَفْعُولٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَهُوَ بَعْدَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ إِصْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَفْعُولًا كَانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرَ لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرَ إِلَى مَوْضِعِهِ وَيَكُونُ الضَّمِيرُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى وَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَوْ قُلْتَ ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدًا بَرَفَعَ الْغَلَامُ مَعَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ لَكَانَ مُتَمَنِّعًا لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَمَعْنَى لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَقَعَ أَوَّلًا وَهُوَ مُرْتَبِتُهُ وَالشَّيْءُ إِذَا وَقَعَ فِي مُرْتَبِتِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّى بِهَا غَيْرُهَا. وَقَدْ أَقْدَمَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ جِيَّتِي عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ وَجَعَلَهُ قِيَاسًا قَالَ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ حَتَّى صَارَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ كَالْأَصْلِ وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ

١٥ * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَائِرٍ * جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ *

وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ لِجَهْرٍ وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ عَائِدَةً إِلَى الْمَصْدَرِ وَالتَّقْدِيرُ جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ وَصَارَ ذِكْرُ الْفِعْلِ كَتَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ دَلَالًا عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ أَيْ كَانَ الْكِذْبُ شَرًّا لَهُ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الضَّمِيرُ فِي الْبَيْتِ يَعُودُ إِلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَهُ وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الضَّرُورَةِ وَلَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ فَاعْرِفْهُ.

٢٠

فصل ٢١

قال صاحب الكتاب ومضمره في الإسناد اليه كَمُظْهَرَةٍ تَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبُوا وَضَرَبْنَا وَتَقُولُ زَيْدٌ ضَرَبَ فَتَنَوَّى فِي ضَرَبَ فَاعِلًا وَهُوَ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى زَيْدٍ شَبِيهَةٍ بِالتَّاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى أَنَا وَأَنْتَ فِي أَنَا ضَرَبْتُ وَأَنْتَ ضَرَبْتَ.

قال الشارح لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمرة من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمرة كاشتغاله بالظاهر ألا أنك إذا أسندته إلى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الأعراب فيه وإذا أسندته إلى مضمرة لم يظهر الأعراب فيه لأنه مبنيٌّ وإنما يُحْكَم على تحلله بالرفع فإذا قلت صَرَبْتُ كانت التاء في محلِّ مرفوعٍ لأنها الفاعلة، وأعلم أن الفعل الماضي إذا اتصل به ضميرُ الفاعل سكن آخره نحو صَرَبْتُ وَقَبِلْتُ وذلك لثلاثا يتوالى في كلمة أربع متحرّكات لوازم فقولنا لوازم تحرّز من ضمير المفعول لأن الفعل لا يسكن لأنه إذا اتصل به ضميرُ المفعول لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول صَرَبَكَ بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحرّكات إذ لم تكن لوازم لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول صَرَبْنَا يسكون الباء إذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لأنه المفعول وتقول صَرَبْنَا بحركة الباء إذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعاً لأنه الفاعل فقد بان الفرق بين صَرَبْنَا وَصَرَبْنَا وَحَدَّثْنَا وَحَدَّثْنَا إذا أسكنت فالضميرُ فاعلٌ وإذا حرّكت فالضميرُ مفعولٌ، وقوله فهو ضميرٌ يرجع إلى زيد يريد بذلك أنك إذا أخبرت عن أنا وهو ضميرٌ منفصلٌ فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود إلى كل واحد منهما ضميرٌ متصلٌ يظهر في اللفظ له صورةٌ تدركها الحاسة في الحظّ كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورةٌ ولا لفظٌ حملاً لما جهل أمره على ما علم فاعرفه

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولك صَرَبَنِي وَصَرَبْتُ زيدا تُضْمَرُ في الأول اسم من ضربك وصرَبْتَه إضماراً على شريطة التفسير لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين إليه استغنييتَ بِذِكْرِهِ مَرَّةً وَمَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِهِمَا فِيهِ أَعْمَلْتَ الَّذِي أَوْلَيْتَهُ آيَاهُ وَمِنْهُ قَوْلُ طُقَيْلٍ أَنْشَدَهُ سَبِيحِيهِ * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنٌ مُدْهَبٌ *

قال الشارح هذا الفصل من بابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ وَهُوَ بَابُ الْفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ، أَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ فَعْلَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ وَوَجْهَتَهُمَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ نَحْوَ صَرَبَنِي وَصَرَبْتُ زِيدًا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ مَوْجَّهٌ إِلَى زَيْدٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ فَاعِلًا لِلأَوَّلِ وَمَفْعُولًا لِلثَّانِي وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَعْجَلَا جَمِيعًا فِيهِ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ عَلَى أَنَّ الْفَرَاءَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ

قَالَ وَقَعَدَ زَيْدٌ فَكِلَا الْفَعْلَيْنِ عَامِلٌ فِي زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ تَغْيِيرَ أَحَدِ الْعَامِلَيْنِ بِغَيْرِهِ مِنَ
النَّوَاصِبِ وَحِينَئِذٍ يُوَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْوَاحِدَ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ فَاسِدٌ وَإِنْ
لَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْمَلَا مَعًا فِيهِ وَجِبَ أَنْ يَعْمَلَ أَحَدُهُمَا فِيهِ وَتُقَدَّرُ لِلآخِرِ مَعْمُولًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَذَهَبَ
لِلْجَمْعِ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِ أَيُّهُمَا شَتَّتَ وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلِيَّةِ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَوْلَى وَذَهَبَ
الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ أَوْلَى فَإِذَا قُلْتَ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا نَصَبْتُ زَيْدًا لِأَنَّكَ أَعْمَلْتَ فِيهِ ضَرَبْتُ
وَلَمْ تُعْمَلِ الْأَوَّلُ فِيهِ لَفْظًا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَذَهَبَ سَبْيُوبِيَّةٌ إِلَى أَنَّ فِي ضَرَبَنِي فَاعِلًا مَضْمُرًا دَلَّ عَلَيْهِ
الْمَذْكُورُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ امْتِنَاعُ حُلُولِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ فِي الْفِظَةِ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَاعِلَ
مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَكَانَ الْفَرَّاءُ لَا يَرَى الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَثَرُ هَذَا الْخِلَافِ يَظْهَرُ فِي التَّنْثِيَةِ
وَالْجَمْعِ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ سَبْيُوبِيَّةٍ فِي التَّنْثِيَةِ ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ وَفِي الْجَمْعِ ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ
١. فَتُظْهِرُ عِلْمًا التَّنْثِيَةَ وَالْجَمْعَ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا وَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَفِي التَّنْثِيَةِ
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ وَفِي الْجَمْعِ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ فَتُوجِّدُ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ حَالٍ فَحُلُولُهُ مِنْ
الضَّمِيرِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَبْيُوبِيَّةٍ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ وَرَدَ عَنْهُمْ فِي مَوَاضِعَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ
مِنْ ذَلِكَ إِضْمَارُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ فِي بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ قَوْلِهِ نَعِ قُلُّ هُوَ
أَلَّا أَحَدٌ وَهُوَ إِضْمَارُ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ وَفَسَّرَهُ بَعْدَهُ وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ * وَأَخْرَجْتُ مِثْنِي بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ*

١٥

المراد كان الشأن والأمر الناس نصفان، ومن ذلك قولهم نعم رجلاً زيدٌ ففى نعم فاعل مضمرة فسرته
النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلاً زيدٌ أى المضمرة كناية عن رجل، ومثله ربه رجلاً أدخل ربَّ
على مضمرة لم ينتقد له ذكر ظاهر وفسره بما بعده وبسببه الكوفيون المضمرة المجهولة، وأما حذف الفاعل
البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف فى سىء من دلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط
٢. التفسير أوى ان كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة، وقوله تُضْمِرُ فى الأول اسم من ضربك
وضربته يريد مضمرة الاسم المذكور لأنه فاعل ومفعول من جهة المعنى ان كان ضاربا ومضروباً ولذلك
يُترجم ببابِ الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر فاذا
قلت ضربنى وضربتُ زيدا أصبرت في الأول اسم زيد الذى فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به،
فأما البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطقيل الغنوى

* وَكُتِبَتْ مَدْمَاءً كَأَنَّ مَتُونَهَا * جَرَى قَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبٌ *

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمر في جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت وقال واستشعرتة كانه يصف خيلا وأن ألوانها كُتبت مشوبة بحمرة كان عليها شعار ذهب والشعار ما يلي لجسد من الثياب والمذهب ههنا من اسماء الذهب فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعتك لا يلائمك آية الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ، وعلى هذا تُعمل الأقرب أبدا فتقول ضربت وضربني قومك ، قال سيبويه ولو لم تحمّل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ، وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا وَهَؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيهٗ وَالِيهٖ ذَهَبٌ أَحْسَبُنا البصريون ،

١. قال الشارح اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله لا يلائمك آية الرفع يشير بذلك الى قرينه منه وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ولم تُضمره لأن المفعول فضلة فلم تحتاج الى إضماره ، وعلى هذا يُعمل الأقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوة من الضمير ولو أعملت الأول لقلت ضربت وضربوني قومك بنصب القوم وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لأن تقديره ضربت قومك وضربوني ، والوجه المختار ضربت وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تع آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا ان التقدير آتوني قطرا أفرغه عليه ، ومثله قوله تع هَؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيهٗ أعمل الثاني وهو اقروا ولو أعمل الأول لقال هَؤُمُ اقْرؤْه كِتَابِيهٗ ، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لأنه يجوز ان يكون أعمل الأول وحذف مفعول الثاني لأن المفعول فضلة يجوز ان لا يأتي به ، ومثله قول الفرزدق

* وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بَنِي مَنَاةٍ وَهَاشِمٍ *

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سببي ولو أعمل الأول لقال وسببوني لأن التقدير لو سببت بني عبد شمس وسببوني ،

قال صاحب الكتاب وقد يُعمل الأول وهو قليل ومنه قول عمر بن ابي ربيعة * تُنْجَلُ فَاسْنَاكَتْ بِهِ عُوْدُ اسْحَلِ * وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبيين قاتما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ

القبس * كَفَانِي وَرَأَيْتُ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ * من قبيل ما نحن بصدده ان لم يُوجَّه فيه الفعل الثاني الى ما وُجَّه اليه الاول.

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز افعال آتى الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين واما للخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان افعال الفعل الاول اولي وتعلقوا بأبيات
 ٥ أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

* اذا هي لم تستك بعود أراكه * تُخَلَّ فاستناكت به عود اسحل *

الشاهد فيه رفع عود اسحل بالفعل الاول والتقدير تُخَلَّ عود اسحل فاستناكت به ولو اعمل الثاني لعمال تُخَلَّ فاستناكت بعود اسحل، فقوله تخَلَّ اي اختير والاسحل شجر يشبه الاثل يستناك به ينبت بالمجاز. وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه واما ان يدل على الاولوية ١. فلاء وحجة البصريين في ترجيح افعال الثاني انه اقرب الى المعمول وليس في اعماله تغيير المعنى ان لا فرق في المعنى بين افعال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا مُحْرَصٌ حَرِبٌ وماء شَنِ بَارِدٌ فأتبعوا الأوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الصب لا يوصف بالحراب والشن لا يوصف بالبرودة واما هما من صفات الجحر والماء. ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خَشِنْتُ بَصْدْرَهُ وَصَدْرَ زَيْدٍ فَأَجَارُوا فِي ٥ المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختر الخفض ههنا جملاً على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان افعال الثاني فيما نحن بصدده اولي للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحداً، قال وتقول

على المذهبين تاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وُجَّه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيهما جميعا وان كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيهما لفظا ومعنى ويعمل الاخر فيهما من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه تاما وقعد أخواك فتنتمي الفعل الاول ٢. لان فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فنوحد الفعلين جميعا ابضا لخلوهما من الضمير لانهما جميعا عملاً في هذا الاسم الظاهر ورقعاه، فاما بيت امرئ القيس

* فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كَفَانِي وَرَأَيْتُ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ *

فليس من هذا الباب لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لأن الفعل الاول موجّه الى القليل من المال والثاني موجّه الى المالك ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه المالك وتلخيص معنى البيت أنّى لو سعيّت لمنزلةً دنيّةً كفاي قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى أنّه قال في البيت الثاني

* وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِحِجْدٍ مُؤْتَلٍ * وقد يُدْرِكُ الْحِجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي *

ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفاي قليل ولم أطلب قليلاً فيكون هذا عطف جملة الى جملة لا تعلّق لأحدٍ بالآخرى كقولك ضربني زيداً ولم أكرم بكراً وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعدّ لثمنه فيقول لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البلغة من العيش ولم أتحشم ما أتحشم وإنما طلّى معالي الأمور كالمالك ونحوه فاعرفه ،

١٠ قال صاحب الكتاب ومن إضماره قولهم اذا كان غداً فأتني اي اذا كان ما نحن عليه غداً ،

قال الشارح يريد ومن إضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر بطلبه اذا كان غداً فأتني يريد اذا كان ما نحن عليه غداً فأتني ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غداً فأتني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كنفديم الظاهر ، ونحو منه

* فإن كان لا يرضيك حتى تردني * الى قطري لا إخالك راضياً *

١٥ المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها ،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر بقال من فعل فتنقول زيداً بإضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ فِيْمِنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الباء اي يسبح له رجالاً ، ومنه بيت

٢٠ الكتاب * لِيَبْكُ يَبِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ * اي لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ ،

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يُدْكَرُ وفعله الرفع له محذوفٌ لأمرٍ بدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مصروباً او مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب او القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربته او من قتله فيقول المسؤول زيداً او عمرو يريد ضربته زيداً او قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وإن لم ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما

يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ومن ذلك قوله
 تع يسبح له فيها بالعدو والآصال رجالاً بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسم
 فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسّر من يسبح على تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال
 رجالاً أي يسبح له رجالاً فرجع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لأنه لما قال يسبح له
 ٥ دل أن ثم مسبحاً ومثله بيت الكتاب

* لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِجُ الطَّوَائِحُ *

البيت لابن نهيك النهشلي والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع
 لخصومة أي يبكيه ضارع لخصومة، والمختببط الخناج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلقه
 بصع أنه كان مقيماً بحاجة المظلوم ناصرًا له مؤسبًا للفقير الخناج، والصارع الذليل الخاضع وتطج
 ١. تُدْهِبُ وتُهْلِكُ يقال أطاحت السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته، والطوائح جمع مطيحة
 وهي القوافل يقال طوحت الطوائح أي ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لأنه جمع مطيحة
 وإنما جاء على حذف النوائد كما قال الله تع وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ والقياس ملائح لأنه جمع ملقحة
 وإنما جاء محذوف النوائد، ورواه الأصمعي ليبيك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه
 على هذه الرواية، فعلى قياس قوله تعالى يسبح له فيها بالعدو والآصال رجالاً أجاز سببوه ضرب زيد
 ١٥ عمرو لانتك لما قلت ضرب علم أن له ضاربًا والتقدير ضربه عمرو، ومثله قراءة من قرأ زين لكثير من
 المشركين قتل أولادهم شركاؤهم فال أبو العباس المعنى زينة شركاؤهم فرجع الشركاء بفعل مضمر دل
 عليه زين،

قال صاحب الكتاب والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، وكذلك في قوله
 عز وجل وأن أحد من المشركين استجارك وبيت الحماسة * إن ذو لؤفة لانا * وفي مثل للعرب لو
 ٢. ذات سوار لظمتني، وقوله تعالى ولو أنهم صبروا على معتي ولو ثبتت، ومنه المثل ألا حظية فلا ألبية
 أي إن لا تكن لك في النساء حظية تأتي غير ألبية،

قال الشارح اعلم أن الاستفهام يقتضى الفعل وبطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو
 عن الفعل لانتك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فعلم
 عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل

من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلًا فالاختيار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر
 دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان جملة على الاصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفع
 بالابتداء حسنٌ جيدٌ لا قُبْحٌ فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، وأبو الحسن الأخفش
 يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر للجرمي يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء
 لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلفٍ تقديرٍ محذوف، وأما تمثيل
 صاحب الكتاب بقوله هل زيد قام فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق
 بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا وإذا قلت هل
 زيد قام يقع إضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعلٌ وقُبْحٌ رفعه بالابتداء
 ولم يجز تقديم الاسم ههنا إلا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة، وأما قُبْحٌ رفعه بعد هل
 بالابتداء ولم يقبُح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أمُّ الباب وأعمُّ تصرفًا وأقواها في باب الاستفهام
 لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعًا ويختص به وينقل عنه إلى
 غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤالٍ ممن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤالٍ عن
 عددٍ وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم
 عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن
 ١٥ الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر أي قد أتى وقد تكون
 بمعنى النفي نحو قوله تعالى هل جزاء الأحسن إلا الأحسن، وإن كانت الهمزة أعمُّ تصرفًا وأقوى في
 باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستعملوا أن يكون
 بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرفها،
 فان قيل إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أفرتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون
 ٢٠ أزيد قائم وهل زيد قائم فالجواب أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام
 سؤالاً عن تلك الفائدة، وذكر قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأجره فأحد هنا مرتفعٌ
 بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير إن استجارك أحد من المشركين استجارك
 فأجره وذلك أن في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء
 كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتى لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان

أَكُنَّ حَظِيَّةً فَيَكُونُ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ خَبْرُ كَانَ ، يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْطَأَتْهُ لِحُطْوَةٍ فَيُقَالُ إِنَّ أَخْطَأَتْكَ لِحُطْوَةٍ فِيمَا تَطْلُبُ فَلَا تَأَلَّ أَنْ تَتَوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّكَ تُدْرِكُ بَعْضَ مَا تُرِيدُ وَأَصْلُهُ فِي الْمَرْأَةِ تَصَلَّفُ عِنْدَ زَوْجِهَا ، وَحَظِيَّةٌ وَأَلِيَّةٌ فَعِيْلَةٌ مِنَ الْحُطْوَةِ وَالْأَلْوِ وَالْوَتِّ أَيْ قَصَّرَتْ وَالْأَصْلُ حَظِيْوَةٌ وَأَلِيْوَةٌ وَأَمَّا قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَوْفُوعِ الْبِيَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا فَلَأَنَّ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ وَالْخَبْرُ بِنَاءٍ وَمَصْدَرٌ مِنْ لَفْظِ الْخَبْرِ مَصْطَفٍ إِلَى الْأَسْمِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ وَلَوْ ثَبِتَ صَبْرُهُمْ أَوْ وَقَعَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ لَوْ لَا يَلِيْبُهَا إِلَّا الْفِعْلُ ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَاتَمٌ لَأَكْرَمْنَاهُ لَمْ يَجْزِ وَإِذَا قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَأَكْرَمْنَاهُ جَازٌ وَذَلِكَ لَوْفُوعِ الْفِعْلِ فِي خَبْرٍ أَنَّ فَيَكُونُ مَفْسَّرًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الرَّافِعِ كَأَنَّا قُلْنَا لَوْ صَحَّ أَنَّ زَيْدًا قَامَ أَوْ لَوْ ثَبِتَ ، فَإِنَّ قَيْلَ فَكَيْفَ يَكُونُ قَامَ مِنْ قَوْلِكَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ دَأْلًا عَلَى صَحَّ وَتَبَتَ وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ قَيْلٌ لِمَا كَانَا فِي الْمَعْنَى شَيْئًا وَاحِدًا جَازٍ أَنْ يَفْسَّرَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ قَامَ زَيْدٌ وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ صَحَّ قِيَامُ زَيْدٍ أَوْ تَبَتَ قِيَامُ زَيْدٍ فَلَمَّا كَانَ فِي الْمَعْنَى جَازٌ أَنْ يَدُلَّ قَامَ عَلَى صَحَّ لِأَنَّ الصِّحَّةَ لِلْقِيَامِ فَيَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَعْلَانِ مَاضِيَانِ وَأَحَدُهُمَا مُلْتَبَسٌ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَنَّ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ الْمَصْمُومِ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ سَبِيْبِيَّةٌ أَنْ تَكُونَ أَنَّ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا بَعْدَ لَوْ وَأَنَّ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ وَجَازٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ خَبْرُ أَنَّ يُصَدِّحُ لَهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةٌ كَانِ الشَّرْطِيَّةِ فَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ ، وَقَالَ السِّيْرَاقِيُّ لَوْ كَانَتْ أَنَّ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَبْتَدَأٍ لَجَازَ أَنْ يَقَالَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ أَتَيْنَاكَ عَلَى مَعْنَى لَوْ وَقَعَ هَذَا وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ لِاقْتِنَاصِهَا الْفِعْلَ ،

المبتدأ والخبر

فصل ٢٤

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هِيَ الْأَسْمَانُ الْجُرْدَانُ لِلْإِسْنَادِ حَوْقَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّجْرِيدِ إِخْلَاطُهَا مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي هِيَ كَانٌ وَأَنَّ وَحَسِبْتُ وَأَخْوَانُهَا لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ يَخْلُوا مِنْهَا تَلْعَبَتْ بِهِمَا وَغَضِبَتْهُمَا الْقَرَارَ عَلَى الرَّفْعِ ، وَأَمَّا اشْتَرَطَ فِي التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْنَادِ لِأَنَّهَا لَوْ جُرْدَا لَا لِلْإِسْنَادِ لَكِنَّا فِي حِكْمِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي حَقَّقَهَا أَنْ يَنْعَقَ بِهَا غَيْرَ مَعْرَبَةٍ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا يُسَاحِقُونَ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرْكِيبِ

وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتأني بدون طرفين مستند ومسند اليه ، ونظير ذلك ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزئين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه جزؤان من الجملة ،

٥ قال الشارح هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير اننا نذكر نكتنا تختص بهذا الفصل لا بد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فأما الأفعال فتحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما الحجازية ، وأما اشترط ان يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه ان يكون مرفوعا واذا لم يتجرد من العوامل تلبعت به فرفعته تارة ونصبته اخرى نحو كان زيد قائما وان زيدا قائما وما زيدا قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا

معنى قوله غصبتهما القوار على الرفع ، وقوله المجردان للاسناد يريد بذلك أنك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت نصوته لا يستحق الاعراب لان الاعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة أحتجج الى الاعراب ليبدل على ذلك المعنى قائما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت نصوته غير معرب ، وقوله وكونهما

١٥ مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا إشارة الى ان العامل في المبتدأ والخبر تجريدتهما من العوامل اللفظية ، وفي مسئلة قد اختلف فيها العلماء فذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما ينترافعان قالوا وأما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقنضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء ان يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى آيا ما تدعوا قلها الأسماء الخستى فنصب آيا بتدعوا وجزم تدعوا بآي فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى آينما تكونوا يدرككم الموت فآينما منصوب بتكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بآينما وذلك كثير في كلامهم فكذلك ههنا وهو فاسد لانه يودى الى الحال وذلك ان العامل حقه ان يتقدم على المعول واذا قلنا آتهما ينترافعان وجب ان يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم ان يكون الاسم الواحد

أولاً وآخراً في حال واحدة ، ومما يروى فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
كان زيد أخاك وإن زيدا أخوك ووطننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز
أن يدخل عليه عاملٌ غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فإن الجواب عنها من وجهين أحدهما أننا لا نسلم
أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو وإن والنصب في الاسم
بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أننا نسلم أن كل واحد منهما عامل في
الآخر إلا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب في الاسم
بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً
وهو كونه مبتدأً وخبراً ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه
فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرّي وإسناد
الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرّي لا يصح أن يكون
سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً إذ لا بد للموجب
والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، فإن قيل العوامل
في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيماً كالإحراق للنار والبرد والبذل للماء وإنما هي إمارات ودلالات
والإمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز
١٥ أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز منزلة صبغ
الآخر فكذلك هنا قيل هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعرّي عامل أنه معرف للعامل إذ
لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعرّي ، وكان أبو إسحق يجعل العامل في المبتدأ ما
في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث بُجِّدَتْ به عنه صار
هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لئلا كان خبراً
٢٠ عنه والأولى معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه
القوة تُشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أُسند اليه غيره كما أن
المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل
في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله
وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما وأما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون

عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معا ألا ترى أن كَأَنَّ لما اقتضت مشيئها ومشيئها به كانت عاملة في الجزئين كذلك ههنا هذا معنى قوله لانه معني يتناولهما معا تناوُلاً واحداً يعني الابتداء، وذهب اخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر قالوا لا تأ وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال أن الشيين اذا تَرَكَّبَا حدث لهما بالتركيب معني لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فإن النار تسخين الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم وليس احدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه،

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة أما موصوفة كالتى في قوله عز وجل وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ وأما غير موصوفة كالتى في قولهم أرجلٌ في الدار أمر امرأة وما احدٌ خير منك وشراً هراً ذا نابٍ وتحت رأسى سرجٌ وعلى أبيه ذرعٌ، قال الشارح اعلم أن اصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستنكم أن يكون رجلٌ قائماً وعالمًا في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحقت المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانه اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فأنما ينتظر الذى لا يعلمه فاذا

قلت قائمٌ أو حكيمٌ فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يُشاركك في العلم، فلو عكست
وقلت قائمٌ زيدٌ فقامت منكوراً لا يعرفه المخاطبُ لم تجعله خبراً مقدماً يستغيدُه المخاطبُ ولا يصحُّ أن
يكون زيدٌ الخبرَ لأنَّ الأسماء لا تُستغاد ولا يُساوي المتكلمُ المخاطبَ لأنَّ النكرة ما لا يعرفه المخاطبُ
وإن كان المتكلمُ يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجلٌ فيكون منكورا وإن كان المتكلمُ يعرفه فالمعرفةُ
وَالنكرةُ بالنسبة إلى المخاطبِ فلذلك قال المبتدأ على نوعين معرفةً وهو القياسُ، وقد ابتدوا بالنكرة
في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استنهامٍ أو
نفيٍ وإذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها نحو تحت رأسي سرجٌ ولي مألٌ وإذا
كان في تأويلِ النفي نحو قولهم شرٌّ أهرٌ ذا نابٍ، فَمَا النكرة الموصوفة فحوقولك رجلٌ من بني نعيمٍ
جاعني ومثله قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ثُمَّ وَصَفَ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ مِنْ بَنِي نَعِيمٍ وَالْعَبْدُ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ
يُخَصَّصُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ فَتَقَرَّبَ بِهَذَا التَّخْصِيسِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَحَصَلَ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ فَائِدَةٌ
وَأَمَّا يُرْتَجَى فِي هَذَا الْبَابِ الْفَائِدَةُ، وَكَذَلِكَ إِذَا اعْتَمَدَتِ النَّكْرَةُ عَلَى اسْتِنْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ صَارَ
غَيْرَ مُوجِبٍ فَتَضَمَّنَتِ النَّكْرَةُ مَعْنَى الْعُرْمِ فَأَقَادَتِ فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِذَلِكَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ أَرَجُلٌ
عِنْدَكَ أُمٌّ امْرَأَةٌ وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَقَالُوا فِي الْمَثَلِ شَرٌّ أَهْرٌ ذَا نَابٍ فَالابتداءُ بالنكرة فيه حسنٌ لأنَّ
معناه ما أهرٌ ذا نابٍ ألا شَرٌّ فَالابتداءُ ههنا محمولٌ على معنى الفاعل وجرى مثلاً فاحتتمل والأمثالُ تُحتمل
وَأَمَّا تَغْيِيرُ، وَمَعْنَى شَرٌّ أَهْرٌ ذَا نَابٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا هَرِيرَ كَلْبٍ فِي وَقْتٍ لَا يَهْرُ مِثْلُهُ فِيهِ إِلَّا لَسُوهُ ظَنُّوا لَمْ يَكُنْ
غَرَضُهُمُ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّرِّ وَأَمَّا يَرِيدُونَ الْكَلْبُ أَهْرٌ شَرٌّ وَأَمَّا كَانَ مَحْمُولًا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ
بِهِ أَقْوَى لِأَنَّهُ أَوْكَدُ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَوْكَدُ مِنْ قَوْلِكَ فَمَ رَبُّدٌ وَأَمَّا احْتِنِيجُ إِلَى التَّنْوِيدِ
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَمْرًا مُهِمًّا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ نَيْءٌ مَا جَاءَ
بِكَ يَقُولُهُ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ جَاءَهُ وَجِبْتُهُ غَيْرُ مَعهودٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَيَّ مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا سَيءٌ أَيَّ حَادِثٌ
٢٠ لَا يُعْهَدُ مِثْلُهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ وَعَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ وَلَكَ مَالٌ فَالذي سَوَّغَ ذَلِكَ كَوْنُكَ صَدَرْتَ
فِي الْخَبَرِ مَعْرِفَةً فِي الْحَدِيثِ عَنْهَا فِي الْمَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّ السَّرْجَ مِنْ قَوْلِكَ تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ
عَنْهُ فِي اللَّفْظِ فَالرَّأْسُ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الْبِيَاءُ مِنْ رَأْسِي وَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي
الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ أَنَا مُتَوَسِّدٌ سَرْجًا وَكَذَلِكَ عَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ أَبُوهُ مَنْدَرِعٌ وَكَذَلِكَ لَكَ مَالٌ الْمَعْنَى
أَنْتَ ذُو مَالٍ فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مُغْبِداً جَازَ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ عَلَى خِلَافِهِ، وَالَّذِي يُوَيِّدُ عِنْدَكَ مَا قُلْنَا أَنَّهُ

لو قلت تحت رأس سرج^٥ وعلى رجل درع^٦ ولرجل مائل لم يكن كلاماً وأما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين أحدهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفيين للنكرة إذا وقعا بعدها لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقر^٧ وهو فعلٌ وبدلٌ أنه جملة أنه يقع صلةً والصلات لا تكون إلا جُملاً وإذا كان كذلك فلو قلت سرج^٨ تحت رأسى أو درع^٩ على أبيه أو قال درع^{١٠} لي لتوهم مخاطب أنه ه صفةٌ وينتظر الخبر فيقع عنده لبسٌ ، والوجه الثانى أنهم استنجدوا الابتداءً بالنكرة في الواجب فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ آخروا المبتدأً وقدموا الخبر وأما كان تأخيرها أحسن من تقديمها لأنه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظ وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلامٌ عليك وويلٌ له قال الله تع سلامٌ عليك سَأَسْتَعْرِفُكَ رَبِّي وَوَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ومن ذلك أَمَّتْ في حجرٍ لا فيك ، فهذه الاسماء كلها أما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى أما هي دعاةٌ أو مسئلةٌ فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبةً والتقدير لِيَسْلِمَ اللهُ عَلَيْكَ وَلِيَلْتَزِمَهُ الْوَيْلُ ، وقولهم أَمَّتْ في حجرٍ لا فيك معناه ليكن الأَمَّتْ في الحجارة لا فيك والأَمَّتْ اختلاف الخفاص وارتفاع قال الله تع لا ترى فيها عوجاً ولا أَمْتاً ، والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

* ما أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَّرَ * تَنْبُو الْخَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ *

١٥ فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كاتك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عنده واستقر وإذا نصبت كاتك نعت في حال حديثك في اثباتها

فصل ٢٦

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعين مفردٌ وجملةٌ فالمفرد على ضربين خالٍ عن الضمير ومتضمن له ٢. وذلك زيد غلامك وعمرو منطلقٌ ،

قال الشارح اعلم ان خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلقاً فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وأما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدأ على ضربين مفردٌ

وجملةٌ فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلة فالأول نحو قولك زيدٌ منطلقٌ ومحمدٌ نبيُّنا فالمنطلق هو زيدٌ ومحمدٌ هو النبي صلعم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تُفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سُئلت عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فقيل من زيدٌ هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيدٌ فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو، وأما المنزل منزلة ما هو فهو نحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سد مسدّه في العلم وأغنى غناه، ومنه قوله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ أَي هُنَّ كَالْأُمَّهَاتِ فِي حُرْمَةِ التَّنْزِيحِ وَلَيْسَ بِأُمَّهَاتٍ حَقِيقَةً أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ فَبَقِيَ أَنْ لَا تَكُونَ أُمَّهَاتٍ حَقِيقَةً إِلَّا الْوَالِدَاتُ، ثُمَّ الْمَفْرُودُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ يَكُونُ مَحْتَمِلًا لِلضَّمِيرِ وَخَالِيَا مِنْهُ فَالَّذِي يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصَّفَةِ ١. الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو مَضْرُوبٌ وَخَالِدٌ حَسَنٌ وَمُحَمَّدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لَا بَدَّ مِنْهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ فَلَا بَدَّ لَهَا مِنْ اسْمٍ مُسْتَدٍّ إِلَيْهِ وَمَا كَانَتْ مُسْتَدَّةً إِلَى الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْتَدِّ أَسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَحْمُلِهَا الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ أَنَّكَ لَوْ أَوْفَعْتَ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ ظَاهِرًا لَكَانَ مَرْفُوعًا نَحْوَ زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ وَمُكْرَمٌ أَخُوهُ وَحَسَنٌ وَجْهَهُ ١٥ وَإِذَا عَمِلَتْ فِي الظَّاهِرِ لَكُونَهُ فَاعِلًا عَمِلَتْ فِي الْمَضْمَرِ إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَيْهِ لَكُونَهُ فَاعِلًا وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْخَبْرُ فِي حَكْمِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ لَا يَغْرَى الْفِعْلُ مِنْ فَاعِلٍ كَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ، وَتَحْمُلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الضَّمِيرَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْخَبْرُ مَنْسُوبًا إِلَى ذَلِكَ الْمَضْمَرِ وَلَوْ نَسَبْتَهُ إِلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ نَحْوَ زَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامُهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ فَاعِلِينَ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي حُكْمِهِ وَجَارِيًا مَجْرَاهُ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ مَا لَا تَحْمِلُ الضَّمِيرَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ اسْمًا مُحْضًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ ٢. فِعْلِ نَحْوَ زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمْرٌو غَلَامُكَ فَهَذَا لَا يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُحْضٌ عَارٍ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ، وَالَّذِي يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَصَفُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُشْتَقَّةِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَأَمَّا الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْغَلَامِ وَمُخْتَصٌّ بِأَخُوَّةِ زَيْدٍ، وَقَدْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَعَلِيُّ بْنُ عَيْسَى الرَّومِيُّ مِنَ الْمُنْتَأَخِرِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ قَالُوا لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا غَيْرَ صِفَةٍ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى مَا هُوَ صِفَةٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ أَخُوكَ وَجَعَفَرٌ غَلَامُكَ لَمْ تُرِدِ الْإِخْبَارَ عَنِ

الشخص يأتيه مسمى بهذه الاسماء وأما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة اليه وهذه المعاني معاني افعال، والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأن تحمّل الصبير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا، واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فإنه يكون مرفوعاً مثل المبتدأ لأن الابتداء والتعريف كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لأن تناوله آية كناؤه المبتدأ إلا أن تناوله المبتدأ بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدأ فكان المبتدأ شرطاً لا علة وقد تقدم ذلك،

قال صاحب الكتاب والجملة على أربعة أصرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطيه يشكره وخالد في الدار،

١٠ قال الشارح اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعة ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما ١٥ هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد، واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة ألى على وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقير مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل، فتألف الجملة الفعلية زيد فام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه صبير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه وهذا الصبير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الصبير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى نصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة اجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه إلا ترى أنك لو قلت زيد فام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً، وأما الجملة الاسمية فإن يكون الجزء الأول منها اسماً

كما سُميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعلٌ وذلك نحو زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأٌ أولٌ وأبوه مبتدأٌ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدأِ الثاني والمبتدأُ الثاني وخبرُه في موضعٍ رفعٍ لوقوعه موقعَ خبرِ المبتدأِ الأولِ كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الأولى فأخبرت عن المبتدأِ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتج إلى ضميرٍ وأخبرت عن المبتدأِ الأولِ بجملةٍ من مبتدأٍ وخبرٍ وهي أبوه قائمٌ والهاء عائدةٌ إلى المبتدأِ ولولا هي لم يصحَّ الخبرُ كما قلنا في الجملة الفعلية، وأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فاحو قولك زيدٌ إن يقيمَ أقمَ معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواعِ الجملِ الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقلَّ الفعلُ بفاعله نحو قام زيدٌ إلا أنه لما دخل ههنا حرفُ الشرطِ ربط كلَّ جملةٍ من الشرطِ والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأِ والخبرِ فكما أن المبتدأَ لا يستقلُّ إلا بذكرِ الخبرِ كذلك الشرطُ لا يستقلُّ إلا بذكرِ الجِزاءِ ولصيرورة الشرطِ والجزاءِ كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأِ منها عائداً واحداً نحو زيدٌ إن تُكرِمهُ يَشْكُرَكَ عمرو فالهاءُ في تكرمه عائدةٌ إلى زيدٍ ولم يَعُدْ من الجِزاءِ ذِكْرٌ ولو عاد الضميرُ منهما جاز وليس بلازم نحو زيدٌ إن يقيمَ أُكْرِمَهُ ففي يقيمُ ضميرٌ من زيدٍ وكذلك الهاءُ في أُكْرِمَهُ تعود إليه أيضاً، الرابعة الظرفُ والظرفُ على ضربين طرفٌ من الزمانِ وظرفٌ من المكانِ وحقيقةُ الظرفِ ما كان وعاءٌ وسمي الزمانِ والمكانِ ظرفاً لوقوعِ الحوادثِ فيهما وقد يقع الظرفُ خبراً عن المبتدأِ نحو قولك زيدٌ خَلَفَكَ والقِتالُ اليومَ، واعلم أن الظرفَ على ضربين ١٥ طرفُ زمانٍ وظرفُ مكانٍ والمبتدأُ أيضاً على ضربين جُتَّةٌ و حَدَثٌ فَالجُتَّةُ ما كان شخصاً مَرُويّاً والحَدَثُ ما كان معنًى نحو المصادرِ مثلِ العِلْمِ والفُدْرَةِ فإذا كان المبتدأُ جُتَّةً نحو زيدٍ وعمرو وأردتِ الإخبارَ عنه بالظرفِ لم يكن ذلك الظرفُ إلا من طرفِ المكانِ نحو قولك زيدٌ عِنْدَكَ وعمرو خَلَفَكَ وإذا كان المبتدأُ حَدَثاً نحو القِتالِ والخُرُوجِ جاز أن يُخْبَرَ عنه بالمكانِ والزمانِ، والعلةُ في ذلك أن الجُتَّةَ قد تكون في مكانٍ دون مكانٍ فإذا أُخْبِرَتْ باستقرارها في بعضِ الأمكنةِ يثبت اختصاصُها بذلك المكانِ مع جوازِ أن تكون في غيره، وكذلك لحدوثِ يقع في مكانٍ دون مكانٍ مثال ذلك قولك زيدٌ خَلَفَكَ فخلقك خبرٌ عن زيدٍ وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه زيدٌ بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهةٍ أخرى غيرها فإذا خصصته بخلقك استنفادِ المخاطبِ ما لم يكن عنده وكذلك القِتالُ أمامك يجوز أن يقع في مكانٍ غير ذلك، وأما طرفُ الزمانِ فإذا أُخْبِرَتْ به عن الحدَثِ أفاد لأن الأحداثِ ليست أمورا نابتةً موجودةً في كلِّ الأحيان بل هي أعراضٌ منقضيةٌ تحدث في وقتٍ دون وقتٍ فإذا قلت القِتالُ اليومَ

او الخروج بعد تعد استنفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ،
وأما الجئت فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لخلوها بزمان دون زمان ان كانت
موجودة في جميع الأزمنة فاذا أخبرت وقلت زيد اليوم او عمرو الساعة لم تعد المخاطب شيئا ليس
عنده لان التقدير زيد حال او مستقر في اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من
اليوم ان كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، فان قيل فانت تقول الليلة الهلال والهلال جنة
فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب أنه أما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف
المصاف والتقدير الليلة حدوث الهلال او طلوع الهلال فحذف المصاف وأقيم المصاف اليه مقامه لدلالة
قريظة الحال عليه لانه انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم او القمر الليلة لم يجز الا
أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم ان الخبر اذا
وقع طرفا او جارا ومجرورا نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار
ليست من زيد في شيء وأما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك او حدثت
او وقع ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وأما حذفها وأنت الظرف
مقامها إيجازا لما في الظرف من الدلالة عليها ان المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على
ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس او قائم لم يجز للحذف لان الظرف لا يدل عليه
لانه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا او قاعدا ، واعلم ان أصحابنا قد اختلفوا في ذلك
لحذوف هل هو اسم او فعل فذهب الأكثر الى أنه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في
الدار او حل في الدار ويدل على ذلك أمران احدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد
والصلة لا تكون الا جملة ، فان قيل التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قائم لك
شيئا والمراد بالذي هو قائم فكذلك هنا يكون الظرف متعلقا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف
٢٠ قيل أطراد وقوع الظرف خبرا من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسنا وان لم
تأت بها فحسن أيضا ولم يقبح فبح ما أنا بالذي قائم لك ولا هو في قلته فاطران جاعني الذي في الدار
وقلته ما أنا بالذي قائم لك شيئا تدل على ما ذكرناه ، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما
من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وأما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك
أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن

الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلّق بمفرد فتقديره مستقرّ أو كائنٌ ونحوها والخجّة في ذلك أنّ أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدّم وللجملّة واقعةٌ موفّعه ولا شكّ أنّ إضمار الأصل أولى ووجهٌ ثانٍ أنّك إذا قدرت فعلاً كان جملةً وإذا قدرت اسماً كان مفرداً وكلّما قلّ الاضمار والتقدير كان أولى، وأعلم أنّك لما حذف الخبر الذي هو استقرّ أو مستقرّ وأثبت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثمّ حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جنيّ بجواز إظهاره والقول عندى في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً وقلت زيد استقرّ عندك لم يمنع منه مانعٌ، وأعلم أنّك إذا قلت زيد عندك فإنّ عندك ظرفٌ منصوبٌ بالاستقرار المحذوف سواءً كان فعلاً أو اسماً وفيه ضميرٌ مرفوعٌ والظرف وذلك الضمير في موضع رفعٍ بأنّه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصبٍ بالاستقرار على حدّ انتصابٍ عندك إذا قلت زيد عندك ثمّ الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفعٍ بأنّه خبر المبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنّك إذا قلت زيد عندك أو خلّفك لم ينتصب عندك وخلّفك بإضمار فعلٍ ولا بتقديره وأما ينتصب بخلاف الأوّل لأنّك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الآخر فكلٌ واحد منهما رافع الآخر وإذا قلت زيد خلّفك فإنّ خلّفك مخالفٌ لزيد لانه ليس إياه فنصبناه بالخلاف، وهذا قولٌ فاسدٌ لانه لو كان الخلاف يوجب النصب لأنّ نصب الأوّل كما ينتصب الثاني لأنّ الثاني إذا خالف الأوّل فقد خالف الأوّل الثاني أيضاً لأنّ الخلاف عدم المماثلة فكلٌ واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهبهم أنّ المبتدأ مرتفعٌ بعائدٍ يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوعٌ وإذا كان مرفوعاً فلا بدّ له من رافعٍ وإذا كان له رافعٌ في الظرف كان ذلك الرفع هو الرفع الناصب فأعرفه ٢.

فصل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بدّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقرّ فيها، وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البرّ الكرّ بستين والسمن

مَنَوَانٍ بِدَرَمٍ وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبيّة من المبتدأ إذا كانت غير الأولى، وقوله إذا قلت زيد في الدار معناه استقرّ فيها يعني أنه يتعلّق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك هـ وقوله وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المصمر معلوما غير ملتبس كقولهم السمن مَنَوَانٍ بِدَرَمٍ فالسمن مبتدأ ومَنَوَانٍ مبتدأ ثانٍ وبدرم خبر المبتدأ الثاني والمَنَوَانٍ وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منون منه بدرم فوضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنون وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المَنَوَانٍ والثاني الهاء المحرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال السمن كله منون منه بدرم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منون وأنه بدرم والمراد غير ذلك ومثله البر الكرم بستين ألا أن المحذوف ههنا شيان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكرم منه بستين ألا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتا للكرم إن كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المصمر المرفوع فيه وجاز تقدمه عليه وإن كان العامل معني لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب، وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المصمر في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة، والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكرم بستين درهما فنترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم تردّه لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فإنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى وَاللَّيْلِ يَتَسَنَّنَ مِنَ الْخَبِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّيْلِ لَمْ يَجِصْنَ معناه فعدتهن ثلاثة أشهر ألا أنه حذف لدلالة الأول عليه وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى وَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ

إِنَّ ذَلِكَ يَأْتِي عَزْمَ الْأُمُورِ فَنُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَصَبَرَ وَعَقَرَ الصِّلَةَ وَالْعَائِدُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ
 إِنَّ ذَلِكَ يَأْتِي عَزْمَ الْأُمُورِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ تُقَدَّرُ تَقْدِيرَ الْجَمَلِ فَلِذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا افْتَقَرَتْ
 إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى الْمَبْتَدَأِ كَمَا تَفْتَقِرُ لِلْجَمَلِ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا وَلَمْ يَوْجَدْ الْعَائِدُ فِي الْآيَةِ فَكَانَ مِرَادًا
 تَقْدِيرًا وَأَمَّا حُذْفُ لَفْظِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى إِنَّ ذَلِكَ الصَّبْرَ مِنْهُ أَيْ مِنَ الصَّابِرِ

فصل ٢٨

قال صاحب الكتاب ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا ومشنوء من يشنوك وكقوله تعالى
 سَوَاءٌ مَحْيَاتُهُمْ وَمَمَاتُهُمْ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمُ الْمَعْنَى سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنذَارُ وَعَدْمُهُ وَقَدْ
 التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجلٌ

١٠ قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملةً فمثال المفرد قولك قائم زيدٌ وذهب عمرو وقائم
 خبرٌ عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذهب خبرٌ عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائمٌ زيدٌ وأخوه ذهبٌ
 عمرو فأبوه مبتدأٌ وقائمٌ خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذهبٌ
 مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الخبر عن عمرو، وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا إنما
 قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة ألا ترى أنك إذا قلت قائمٌ زيدٌ كان في قائمٍ
 ١٥ ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فنقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خالياً
 عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها وكذلك إذا قلت أبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء في أبوه ضمير زيد
 فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهرة ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهرة، والمذهب
 الأول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا مشنوءٌ من يشنوك وتميمي أنا فن يشنوك مبتدأٌ وقوله مشنوءٌ
 الخبر وهو مقدمٌ وكذلك تميمي أنا أنا مبتدأٌ وتميمي خبرٌ مقدمٌ ألا ترى أن الفائدة للحكوم بها إنما هي
 ٢٠ كونه تميمياً لا أنا المتكلم، وأما قولهم أنه يؤدي إلى تقديم المصمر على الظاهر فنقول أن تقديم المصمر
 على الظاهر إنما يمنع إذا تقدم لفظاً ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا وأما إذا تقدم لفظاً والنسبة به
 التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيدٌ ألا ترى أن الغلام هنا مفعولٌ ومرتبته المفعول أن يكون بعد
 الفاعل فهو وإن تقدم لفظاً فهو مؤخرٌ تفديراً وحكماً ومنه قوله تع فأوجس في نفسه خيفة موسى الهاء
 في نفسه عائدة إلى موسى وإن كان الظاهر متأخراً لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلاً ومثله

قولهم في المثل في أكفانه لَفَّ الميِّتُ وقالوا في بيئته يُوِّقِي الحَكْمُ فقد تقدّم المصمّر على الظاهر فيهما لفظاً لأنّ النّية بهما التّأخير والتّقدير لَفَّ الميِّتُ في أكفانه ويُوِّقِي الحَكْمُ في بيئته وإذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لأنّ النّية فيه التّأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأمّا قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم وسواء عليهم محياهم ومماتهم ه فحياهم مبتدأ وماتهم عطّف عليه وسواء خبر مقدّم وأما وحّد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين احدهما أنّ سواء مصدر في معنَى اسم الفاعل في تأويل مُسْتَوٍ والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يُعَبَّر بلفظة الواحد عن التثنية وللجَمع فيقال هذا عدلٌ وهذا عدلٌ وهؤلاء عدلٌ وكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التّقديم والتّأخير كأنه قال محياهم وسواء ومماتهم كما قال * فإني وقيار بها لغريب * أراد فإني لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار فالإنذار وما عطّف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدّم وسواء مصدر في معنَى اسم الفاعل والتّقدير مستويان على ما تقدّم ألا ترى أنّ موضع الفائدة الخبر والشكّ أنّما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك إذ المعنى على التّعيين والتّحقيق لا على الاستفهام وأما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وأما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنَى التسوية ألا ترى أنّك تقول في الاستفهام أزيدٌ عندك أم عمرو وأزيدٌ أفضلٌ أم خالدٌ والنسيان اللذان يُسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثمّ تقول في التسوية ما أبالي أفعل أم لم يفعل فأنّت غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأنّ معنَى ما أبالي أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التّحقيق من جهة المعنى ، وأمّا إعراب اللفظ فقالوا سواءً مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لأنّ بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكانهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيقته حقّه ، وقوله

٢٠ وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجلٌ قد تقدّم في العصل قبله لم ابتدئ بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن إعادته

قال صاحب الكتاب وأمّا سلامٌ عليك وويّلٌ لك وما أشبههما من الأدعية فتروكة على حالها إذا كانت

منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم آيين زيدٌ وكيف عمرو ومي الغنأل ،

قال الشارح لما تقدّم من كلامه أنّه قد التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً آورد على

نفسه إشكالا وهو قولهم سلامٌ عليك ووييلٌ له فإن المبتدأ نكرةٌ والخبر جارٌ ومجرورٌ ولم يتقدّم على المبتدأ
 ثمّ أجاب بأنّ المبتدأ في قولك لك مالٌ وتحتك بساطٌ إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس
 الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لأنه دُعَاءٌ ومعناه ظاهرٌ ألا ترى أنّك إذا قلت سلامٌ عليك ووييلٌ له بالرفع
 كان معناه كمعناه منصوباً وإذا كان منصوباً كان منزلاً منزلةً الفعل فقولك سلاماً عليك وويلاً لك بمنزلةٍ سلّم
 ٥ الله عليك وعدّ بك الله فلما كان المعنى فيه ينزح الى معنى الفعل لم يُغيّر عن حاله لأنّ مرتبةً الفعل
 أن يكون مقدّماً ، وأمّا قوله وفي قولهم أيّن زيدٌ وكيف عمرو ومتى القتال يريد أنه قد التزم ههنا
 تقديم الخبر أيضاً وإنما قدّم الخبر في هذه المواضع لتضمّنه همزةً الاستفهام وذلك أنّك إذا قلت أيّن
 زيدٌ فأصله أزيدٌ عندك فحذفوا الطرف وأنوا بأيّن مشتبهةً على الأمكنة كلّها وضمنوها معنَى همزة
 الاستفهام فقدموها لتضمّنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك إذا قلت كيف زيدٌ معناه على أيّ
 ١٠ حالٍ زيدٌ وإذا قلت متى القتال فعناه أَلقتالٌ غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأيّن وستوضّح أحوال هذه
 الظروف المستفهم بها في أماكنها ان شاء الله تعالى ٥

فصل ٢٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذف أحدهما من حذف المبتدأ قول المستهمل الهلال والله وقولك وقد
 ١٥ شيمت رجلاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبد الله وربّي ومنه قول المرّش * إن قال الخبيس
 نعم * ومن حذف الخبر قولهم خرجت إذا السبع وقول ذى الرمة
 * فيا طيّبة العساء بين جلاجل * وبين النفا أنّت أم أمّ سالم *
 وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الأمرين أي قامرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ،
 قال الشارح اعلم ان المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمدٌ الفائدة
 ٢٠ والخبر محلّ الفائدة فلا بدّ منهما ألاّ أنّه قد توجد قرينةٌ لفظيةٌ أو حاليةٌ تُغني عن النطق بأحدهما
 فيُحذف لدلالتهما عليه لأنّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز
 أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك تحيياً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرّةً والخبر
 أخرى فما حذف فيه المبتدأ قول المستهمل الهلال والله أي هذا الهلال والله والمستهمل طالب الهلال
 كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله إذا شيمت رجلاً طيّبةً قلت المسك

والله اى هو المسك والله او هذا المسك، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيت بعد قلت عبد الله ورقي كأنك قلت ذاك عبد الله او هذا عبد الله وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجلٍ راحمٍ المساكين بارٍ بوالديه فعرف بتلك الأوصاف فقلت زيدٌ والله اى هو زيدٌ او المذكور زيدٌ، وأما بيتُ المرقش الأكبر

* لا يُبعد الله التلبيب والغارات ان قال الخميس نعم *

فالتلبيب لبس السلاح والخميس للجيش والنعم الإبل قال الفراء هو ذكراً لا يؤنث يقال هذا نعم واردة والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول للجيش نعم اى هذا نعم فأطلبوه ألا أنه حذف للعلم به، وقد حذف الخبر ايضا كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك في الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيدٌ والمعنى زيدٌ عندي ألا أنك تركته للعلم به ان السؤال إنما كان عنه ١. ومن ذلك قولهم خرجت فاذا السبع أعلم ان اذا تكون على ضربين زماناً وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعلٌ مقدر نحو اذا السماء انشقت واذا الأرض مدت والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الأرض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يفترض الفعل، وتكون بمعنى المفاجأة وهي في ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت طرفا من ظروف الأمكنة واذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما ان ان حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيدٌ ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما اخر كان منصوبا على الحال نحو خرجت فاذا السبع واقفا او عاديا والعامل في الحال الظرف وان شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته، فان جعلتها حرفا كان الخبر محذوفا لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر او موجود لان المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهرا فوجب ان يكون مقدرًا، وأما قول ذى الرمة * فيا ظبية الوعاء الخ * فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الظبية أم أم سائر والمراد أنكما التبتنما على لشدة تشابهكما فلم أعرف احداكما من الاخرى، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل، وجلاجل موضع ويروى بالحاء غير المعجمة، والنقا الكثيب من الرمل، وقوله تع فصبر جميل احتمال الامرين وذلك ان يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره او فعندي صبر جميل

وجاز الابتداء بقوله صبرٌ جميلٌ وهو نكرةٌ لأنها قد وصفت والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبرٌ جميلٌ خبراً والمبتدأ محذوفٌ والتقديرُ فأمرى صبرٌ جميلٌ أو صنعي صبرٌ جميلٌ ،

قال صاحب الكتاب وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيدٌ لكان كذا لسدِّ الجواب مسدِّه ، ومما حذف فيه الخبر لسدِّ غيره مسدِّه قولهم أقاتم الزيدان وصبري زيدا قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجلٍ وصيغته ،

قال الشارح اعلم أن لولا حرفٌ يدخل على جملتين إحداها مبتدأٌ وخبرٌ والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فتعلق إحداها بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرفُ الشرط على جملتين فعليتين فيربط إحداها بالأخرى فتصيران كالجملتين الواحدة فنقول قام زيدٌ خرج محمدٌ فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لإحداها بالأخرى فإذا أتيت بان الشرطية فقلت إن قام زيدٌ خرج محمدٌ ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداها بالأخرى حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تُفقد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا نقول زيدٌ قائمٌ خرج محمدٌ فهاتان جملتان متباينتان إحداها مبتدأٌ وخبرٌ والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فإذا أتيت بلولا وقلت لولا زيدٌ قائمٌ خرج محمدٌ ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملتين الواحدة إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رُفص ظهوره ولم يجز استعماله فإذا قلت لولا زيدٌ خرج محمدٌ كان تقديره لولا زيدٌ حاضرٌ أو مانعٌ ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه لا عائدٌ منها إلى زيدٍ والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائدٍ إلى المبتدأ وإنما اللام وما بعدها كلامٌ يتعلق بلولا وجوابٌ لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم أما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقبل له أفعلٌ كذا وكذا إن كنت لا تفعل الجبيع وزادوا على أن ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى أنه لا فرق من جهة المعنى بين زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ قال الجوهري

* قالت أمامةٌ لما جئت زاترها * فلا رميت ببعض الأسهم السودِ *

* لا در دَرِي اِنِّي قد رميتهم * لولا حديدت ولا عذري لحسودِ *

والمراد لولا للحد ، وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير

لولا يمنع زيدٌ وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ منها أنه لو كان الامرُ على ما ادعوه لجاز وقوعُ أحدٍ بعدها لأنَّ
أحداً يجعل فيها النفيَ ولم يسمع عنهم مثل ذلك، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه
لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتهك نحو قوله تعالى وَمَا
يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ فلما
لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زایلها، الوجه الثالث أن الحرف إنما يجعل إذا اختص
بالمعول نحو حروف الجرِّ فإنها مختصةٌ بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال ولولا هذه
غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيدٌ لأكرمتهك وتدخل على الأفعال في نحو ما أنشدناه من
البيتين فاعرفه، قال ومن ذلك قولهم أقاتم الزيدان يعني أنه حذف الخبر لِسَدِّ الفاعل مَسَدَّهُ، وأعلم
أن قولهم أقاتم الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى أيقوم الزيدان فتمم الكلام لآته فعلٌ وفاعلٌ
١. وأقام هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح
اللفظ فقالوا أقاتم مبتدأً والزيدان مرتفعٌ به وقد سد مسدَّ الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن
تم خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، ولو قلت أقاتم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازته
ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتنضمه معنى الفعل وإن كان فيه قبحٌ لأن اسم الفاعل لا يجعل عمل
الفعل حتى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدأٍ نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه أو موصوفٍ نحو مررتُ برجلٍ ضاربٍ
٥ أبوه أو نى حالٍ نحو هذا زيدٌ ضارباً أبوه أو على استفهامٍ أو نفيٍ بخلاف الفعل فإنه يجعل معتمداً وغير
معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل، وأما قولهم ضربني زيدا قائما فهي مسئلةٌ
فبها أدنى إشكالٍ يحتاج إلى كشفٍ وذلك أن المعنى ضربتُ زيدا قائماً أو أصرتُ زيدا قائماً فالكلام تامٌ
باعتبار المعنى إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبرٍ وذلك أن قولك
ضربني مبتدأً وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل وزيدا مفعولٌ به واثماً حالٌ وقد سد مسدَّ خبر المبتدأ ولا
٢. يصح أن يكون خبراً فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس
القائم، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي
هو ضربني لأن العامل في الحال هو العامل في نى الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا
كان من صلته لم يصح أن يسد مسدَّ الخبر لأن الساد مسدَّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن
الخبر كان جزئاً غير الأول فكذلك ما سد مسدَّه ينبغي أن يكون غير الأول، وإذا كان الامر كذلك كان

العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف
الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر والخطف آتيا في موضع نصب
متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر او مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم
ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لانه خبر مبتدأ فالظرف
٥ وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معربا نحو القتال اليوم وعندك ونحو
ذلك والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ فاذا أريد المصطفى قدر باء واذا أريد المستقبل قدر
باء والظرف الذي هو اذا او اد يضاف الى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان
هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقبر الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة
الظرف عليه فان قيل ولم قدر الخبر باءا او اد دون غيرها من ظروف المكان قيل لانها طرفا زمان
١٠ وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الأحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره به أولى
وكانت اد واذا أولى من غيرها من ظروف الزمان لتشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع
المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه فان قيل ولم قلتم ان كان المقدرة
هي التامة دون ان تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربي زيدا
قائما للخبر ولو كان خبرا لجاز ان يقع معرفة لان اخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان
١٥ زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة
فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر، وأما المسئلة الثانية وهي أكثر شرني السوييف ملتونا
فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شرني ليس بمصدر
وأما لما أضيفت أكثر الى شرني الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف
اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت
٢٠ الياقوت أفضل الزجاج لم يجز لانه ليس من الزجاج فكذاك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب
أحسن على المصدر لانه لما أضيفت الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضيفت أكثر الى الشرني
الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز ان يجبر عنه بالزمان كما يجبر عن سائر المصادر، وأما المسئلة
الثالثة وهي أخطب ما يكون الأمير قائما فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الأولى الا ان فيها اتساعا
أكثر من الأولى وذلك ان فيها وجهين من التقدير احدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أخطب ما يكون

الأمير بمعنى أخطب كَوْنِ الأمير لأنَّ ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يَسُرُّ المَرءَ ما
ذَهَبَ اللَّيالي * وكذلك ما يَكُونُ بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الأمير اذا
كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم
يدل على ذلك انه قد حكي عن بعض العرب أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بنصب يوم فدل
ه ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه
الخبر، الوجه الثاني أن يكون قوله اخطب ما يكون بمعنى الزمان لأن ما تكون بمعنى الزمان لانها في
تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كانه قال أخطب أوقات كوني الأمير كما
يقال مقدم الحاج وخفوق النجم اى زمن مقدم للحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على
ما تقدم ألا ان اذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الاول كما تقول وقت الفتنال يوم الجمعة فكانه قال
١٠ أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبا اذا كان قائما، ومثله على سعة الكلام بل مكر اليل
والنهار وما لا يمكن لكن لما كان فيها جعله لهما، ومثله أم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه
والنهار مبصرا والنهار لا يبصر إنما يبصر فيه، والذي أحوج الى تقدير المصدر بالزمان ههنا انه قد
نقل عنهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الاول بالزمان وقضى على اذا التي هي
الخبر بالرفع فاعرفه، وأما قولهم كل رجل وصيغته فالمراد كل رجل وصيغته مقرونان ألا أنك حذف الخبر
١٥ واكتفيت بالعطف لأن معنى الواو هنا بمعنى مع فقولك كل رجل وصيغته بمعنى مع صيغته وهذا
كلام مكتف فالواو ههنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة ألا ان قولنا استوى الماء والخشبة اوله
فعل يجعل فيه وليس ههنا فعل وأما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فعطفت
لفظا والمعنى الملبسة، واعلم ان الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملبسة والواو التي
لطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى أنك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما
٢٠ صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وصيغته لان معناه مع صيغته ولو قلت زيد وعمرو خارجان
لم يجز حذف الخبر لانه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وصيغته لان معناه مع
صيغته ومع تدل على المفارقة فاعرفه

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم * أنا أبو النجم وشعري شعري * ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ.

٥ قال الشارح قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون فكرة بما أغنى عن إعادته ، وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فإذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فإما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراد ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كنت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فنقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعها وذلك الذي استفادته المخاطب في الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعها فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة ، وكذلك إذا قلت زيد المنطلق فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصا انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفردا والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردا غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن جهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزويد وشهر امره عندك من غير أن تراه لكنت عارفا به ١٥ ذكرا وشهرة ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عينا غير أنك لا تتركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم الله ربنا ومحمد نبينا فإما يقال ذلك رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ، وأما قولهم أنت أنت فظاهر اللفظ فاسد لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظاً ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وأما جاز ههنا لأن المراد من التكرير ٢٠ بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد ينتصم ما ليس في الجزء الأول ، وعليه قول أبي النجم * أنا أبو النجم وشعري شعري * معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس الباب ، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً وخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا

يظهر فيهما الاعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضَرَبَ عَيْسَى مُوسَى اللَّهُمَّ آلاَ أَنْ يَكُونَ فِي
اللفظ دليلٌ على المبتدأ منهما نحو قوله * لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ * وقوله
* بَنُونًا بَنُوا أَبْنَاتَنَا وَبَنَاتَنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبْعَدِ *

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه
° وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا
كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليلٌ نحو أكل كُثْرَتِي مُوسَى وَأَبْرَأَ المَرَضَى عَيْسَى ،

فصل ٣١

قال صاحب الكتاب وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه فقولك هذا حُلُو حَامِصٍ وقوله عز وجل
١. وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ،

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعدّدة
فنقول هذا حُلُو حَامِصٍ تريد أنه قد جمع بين الطَّعِينِ كَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا مُرٌّ فَالْخَبْرُ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّدًا
من جهة اللفظ فهو غير متعدّد من جهة المعنى لأن المراد أنه جامعٌ للطَّعِينِ وهو خبرٌ واحدٌ ، ونقول
هذا قائمٌ قاعدٌ على معنَى رَاكِعٍ قال الشاعر

* مَنْ بَكَ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي * مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي * ١٥

* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتِ سِتِّ * سُودِ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ *

ومثله قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ، وأعلم أنك إذا أخبرت بحبرين
فصاعداً كان العائد على الخبر عنه راجعاً من مجموع الجزئين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر
وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد فإليه ضمير يعود إليه لا محالة من
٢. حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عَوَدَ الضمير من الصفة الى الموصوف
والظرف الى المظروف فأما عَوَدَ الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فأما يكون من المجموع سواء
كان الخبران صِدَّتْ أم لم يكونا ،

قال صاحب الكتاب اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقول الله تعالى الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَقوله وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وكقولك كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم فاذا دخلت كبيت او لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلافا بين الأخفش وصاحب الكتاب

قال الشارح اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب ينصن معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمرو وشبههما فا كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره تقول زيد منطلق ولو قلت زيد فنطلق لم يجرء وكان ابو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيرا حتى أخوك فوجد على معنى أخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

* وقائلة خولان فأنكح فئاتهم * وأكرمته لليتين خلوا كما هيا *

والمراد وقائلة خولان أنكح فئاتهم ، وسببويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وما كان متصنا معنى الشرط فالاسماء الموصولة والنكرات الموصوفة فالاسماء الموصولة نحو الذي والى وأخواتهما فهذه الاسماء لا تنتم الا بصلات وحائدا وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدى والكذب وهي للجملة التي تقع أخبارا للمبتدأ فالموصول لا يجبر عنه حتى يتم وصلته فاذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقولك الذي ابوه قائم او الذي نام ابوه بمنزلة زيد او عمرو ويفتقر الى جزء اخر يكون خبرا حتى يتم كلاما كما يفتقر زيد وعمرو فنقول الذي ابوه قائم منطلق فيكون الذي ابوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق فاذا كان الموصول شائعا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل او ظرف او جار

٢. ومجروا وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى للجزاء وذلك قولك الذي يأتيني فله درهم والذي عندي فمكرم قال الله تعالى الذين ينفقون أموالهم الخ وقال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية كل من صلة الذين وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله فلهم أجرهم في موضع الخبر وكذلك قوله وما بكم من نعمة فمن الله فعوله من الله الخبر ، وأما اشتراطنا لدخول الفاء أن يكون شائعا غير مخصوص وأن تكون صلته فعلا او جارا ومجروا لانه

إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحصن وذلك
أنه إذا كان شائعا كان مبهما غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإيهام فإن جعلته لواحد مخصوص
نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول
من يخرج فله درهم فيكون مبهما غير مخصوص فكذلك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم لا بد أن يكون
ه شائعا لا لمخصوص ، فان قيل فأنت تقول إن أتاني زيد فله درهم فيكون الأول مخصوصا فهلا جاز ذلك في
الذي إذا أردت به مخصوصا فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إيهام فأنت إذا قلت من يأتيني فله درهم
فالإيهام واقع في الفعل والفاعل معا ألا ترى أن الفعل مبهم يجتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل
مبهم يعود إلى من وإذا قلت إن أتاني زيد فله كذا فالفاعل وإن كان مخصوصا فالفعل مبهم وأنت إذا
قلت الذي يأتيني وأردت به مخصوصا لم يكن فيه إيهام البتة لأن الموصول مخصوص والفعل مبني على
١. تيقن وجوده فخلا من إيهام البتة فقارق الشرط ، وأما اشتراط وصله بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا
بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط
وأما إذا وصل الموصول بظرف أو جارٍ ومجرور فإنه وإن لم تكن صلته فعلا ملفوظا به فإنه مقدر حكما
فإذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فإذا وجدت هذه
الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه
ه الفاء وبينه إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول
ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه لأن الفاء
للنعيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم
من غير أن يدل على أنه بالإنبيان ، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل
رجل يأتيني أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لتشبهها بالشرط والجزاء
٢. كالموصول لأن النكرة في إيهامها كالموصول إذا لم يرد به محصور والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما
هو في تقدير الفعل من جارٍ ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبره
كدخولها في خبر الموصول ، فان وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك قولك
الذي إن يزرني أزرة له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعين وكذلك كل رجل
إن يزرني أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يجتزأ إلى إعادته ولو قلت

الذى ابوه ابوك فزيد لم يجز لانه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل انسان
 فله درهم لم يجز لانه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان في الامتناع مجرى زيد
 فقائم وعمر وفتلف ، فان دخلت على هذا الموصول او النكرة الموصوفة للحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة
 للخبر وهي ان وان وكان وليت ولعل وليكن فذهب سببويه الى ان كان وليت ولعل وليكن تمنع من
 دخول الغاء في الخبر لانه عوامل تغيير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الافعال العاملة فلما عملت في هذه
 الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الغاء في خبرها كدخولها في خبر
 الموصولات اذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرها ، وأما ان فذهب
 سببويه الى جواز دخول الغاء في خبرها مع هذه الاشياء لانه وان كانت عاملة فانها غير مغيرة معنى
 الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الأخفش لا يجوز دخول
 الغاء مع ان لانها عاملة كأخواتها والاول اقرب الى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى ان الذين
 قالوا ربنا الله ثم استغفموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال ان الذين يكفرون بآيات الله الى ان قال
 فبشرهم بعباب اليميم وقال قل ان الموت الذي تفررون منه فاته ملائكتكم فأدخل الغاء في الخبر فالأخفش
 حمل الغاء في ذلك كله على الزيادة ، والاول أظهر لان الزيادة على خلاف الاصل وسيوضح ذلك في حروف
 العطف ان شاء الله تع ،

١٥

خبر ان وأخواتها

فصل ٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع في نحو فولك ان زيدا اخوك ولعل بشرنا صاحبك ، وارتفاعه عند أصحابنا
 بالحرف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضى منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه
 ٢٠ بالفاعل ونزل فولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك وكان عمرا الأسد منزلة فرس عمرا الأسد ،
 وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتعاً به في قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف فيه ،

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف هي ان وأخواتها وهي ستة ان وان وليكن وليت ولعل وكان من
 العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وأما عملت لتشبهها
 بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء الثاني انها على نفي الافعال

ان كانت على أكثر من حرفين كالافعال الثالث أنها مبنية على الفتح كالافعال الماضية الرابع أنها يتصل بها المصمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو **صَرَبَكَ** و**صَرَبَهُ** و**صَرَبَنِي** فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلية على المبتدأ والخبر وهي مفتضية لهما جميعا ألا ترى أن لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ، وليت في قولك ليت زيدا قائم تمنى لقدوم زيد ولعل ترحى وكان تقتضى مشبها ومشبها به فلما اقتضت لهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدى فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك إن زيدا قائم بمنزلة **صَرَبَ** زيدا رجلا ، وأما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سبب قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ان كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال ان تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل على ما ذكر ، وذهب الكوفيون الى ان هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وأما تعمل في الاسم النصب لا غير وأما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل ان الابتداء قد زال وبه والمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فإننا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه ،

فصل ٣٤

٢. قال صاحب الكتاب وجبوع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه إلا اذا وقع ظرفا كقولك إن في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل **إِنَّ إِلَيْنَا أِيَابَهُمْ** ثُمَّ إِنَّ **عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ** ،

قال الشارح يعنى أن هذه الحروف داخلية على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردا وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد

من الخبر إذا كان جملة ، وقوله من اصنافه يعني أن خبر المبتدأ كما يكون مفردا أو جملة أو ظرفا كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد إن زيدا قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة إن زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وإن زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف إن زيدا عندك وإن محمدا في الدار فموضع الظرف رفع لأنه خبر إن كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه الحروف ، فإن كان اسما إن جئت وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول إن زيدا عندك ولو قلت إن زيدا اليوم لم يجز لأن هذه الأخبار في الحقيقة إنما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر إن وخبر كان فتقريب لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها ، وقوله واحواله يعني أن أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر فتقول إن زيدا قائم وإن زيدا أخوك كما تقول ذلك في المبتدأ ، وأما شرائطه فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدأ والخبر وإذا كان جملة فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ كما كان كذلك في المبتدأ والخبر فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما إلا أن الذي كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بأن وأخواتها ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وتوניה فروعاً على الأفعال في العمل فاتحطت عن درجة الأفعال فيجاز التقديم في الأفعال نحو قائما كان زيداً وكان قائما زيداً ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يجوز أن تقول إن منطلق زيدا ويجوز أن تقول إن في الدار زيدا وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى أنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه في نحو قوله * لله در اليوم من لأمها * والمعنى لله در من لامها اليوم ومثله

٢٠ * كَانْ أَصْوَاتٍ مِنْ إِيغَالِيَهِنَّ بِنَا * أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْغَرَارِيحِ *

والمراد أصوات أو آخر الميس من إيغاليهن بناء ومنه

* كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٌّ يُفَارِبُ أَوْ يُزِيلُ *

والمراد بكف يهودي يوماً ، وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد كان جوازاً في إن وأسمه أسهل إذ هما شيان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف

ليست مما يجعل في الظروف وإنما العامل الاستنقار المحذوف فاعرفه

فصل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حذف في نحو قولهم إن مالا وإن ولدًا وإن عدداً أي إن لهم مالا ويقول
الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم فيقول إن زيدا وإن عمرا أي إن لنا وقال الأعشى
* إن محلاً وإن مرتحلاً * وإن في السفر إن مضوا مهلاً *

ونقول إن غيرها أبلاً وشاء أي إن لنا، وقال * يا لبيت أبيم الصبي راجعاً * أي يا لبيت لنا، ومنه
قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مت إليه بقرابة فإن ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أي فإن ذاك
مصدق ولعل مطلوبك حاصل، وقد التزم حذفه في قولهم لبيت شعري

١٠ قال الشارح اعلم أن أخبار هذه للحروف إذا كانت طرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت

على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها،

وذلك قولهم إن مالا وإن ولدًا وإن عدداً كان ذلك وقع في جواب هل لهم مالا وهل ولد وهل عدد

فقبل في جوابه إن مالا وإن ولدًا وإن عدداً أي إن لهم مالا وإن لهم ولدًا وإن لهم عددًا ولم تحتج

إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه، ولم يأت ذلك ألا فيما كان الخبر طرفاً أو جاراً ومجروراً، قال ويقول الرجل

١٥ للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم أي ألب فيقول إن زيدا وإن عمرا المعنى إن لنا زيدا وإن لنا

عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال، قال الأعشى * إن محلاً الخج * ويروي وإن للسفر إن

مضوا مهلاً ومعناه إن لنا محلاً يعني في الدنيا إذا عشنا وإن لنا مرتحلاً إلى الآخرة وأراد بالسفر

المسافرين من الدنيا إلى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهلاً أي لا يرجع، وقيل إن في

السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظفر والمهل السبف، فهذا كله عند سبويه على حذف الخبر كتحوي

٢٠ ما تقدم تعديره، ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة،

وكان القراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت أن ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند

من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابياً قيل له الزبابة الفارة قال إن الزبابة وإن الفارة ومعناه إن

هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة إن المحل خلاف المرتحل وهو

قول غير مرضى عند اصحابنا فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه والآخر

خبر إن وأخواتها

* خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَصَّلُوا * عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْأَكَاكِمِ نَهَشَلَا *

وقالوا إن غيرها إبلا وشاء فقولهم غيرها اسم إن والخبر مضمرة على النحو الذي ذكرناه كأنه قال إن لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز، ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم إن وغيرهما حالاً، وقد نص سيبويه على أن الإبل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس إذا قلت ما في الناس مثله ه فارساً كأنه يقدره بالمشتق أى ما يشبهه، ولا يحسن أن يكون عطف بيان لأن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، ومنه قول ربيعة * يا ليت أيام الصبي راجعاً * على تقدير يا ليت لنا أيام الصبي راجعاً فيكون أيام الصبي اسم لبيت والخبر الجار والمجرور المقدر وراجعاً حالاً وتنبه ضرورة، وقيل تغديره أقبلت راجعاً فيكون أقبلت الخبر وراجعاً أيضاً حالاً، وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد لبيت تشبيهاً لها بوجدت وتمنيت لأنها في معناها وهى لغة بنى نعيم بقولون ليت زيدا قائماً كما يقولون ظننت زيدا قائماً وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين، فأما ما حكى عن عمر بن عبد العزيز فالخبر محذوف أى فإن ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل قائماً ساغ حذف الخبر هنا وإن لم يكن ظرفاً لدليل الحال عليه كما يجذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أى زيد القائم، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفاً نحو إن لك ذاك أى حاف القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد إلا أنه من جهة اللفظ جارٍ على منهاج الفياس، وقوله مت عليه بقرابة المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل، قال وقد التزم حذفه في قولهم لبيت شعري يجوز في قد الكسر والضم فالكسر أجود لأنه الأصل في التقاء الساكنين والضم للاتباع لتقل الخروج من كسر إلى ضم من نحو وعداب أركض ووعيون أدخلوها، والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شعرت أشعر شعراً وشعرة إذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعراً لأنه فطن لما خفى على غيره، وهو مضاف إلى الفاعل فقولك لبيت شعري بمعنى لبيت علمى والمعنى لبيتى أشعر فأشعر هو الخبر ١٠ وناب شعري الذى هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم لبيت الذى في قولك لبيتى، وأشعر من الأفعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال لبيت شعري أزيد فام أم عمرو ومعنى التعليل إبطال عمله فى اللفظ وإعماله فى الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصباً بالمصدر فهو داخل فى صلته، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهر خبر لبيت هنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لأكرمته فى حذف الخبر لسد جواب لولا مسده، وقالوا

ليت شعري زيدٌ عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يُعملوا فيه المصدر لأنه داخل في الاستفهام ،
وقيل إن الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فأعرفه ،

خبر لا النى لنفي الجنس

فصل ٣٦

قال صاحب الكتاب هو في قول أهل الججاز لا رجل أفضل منك ولا احد خير منك ، وقول حاتم
* ولا كريم من الولدان مصبوح * . يجتمل أمرين احدهما أن يترك فيه طائيته الى اللغة الججازية
والثاني أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف ايضا
لان لا محذو بها حدو ان من حيث أنها نقيضتها ولازمة للأسماء لرومها ،

١٠ قال الشارح إنما خص أهل الججاز دون غيرهم لان أهل الججاز يُظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم
لا يُظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لاء ، واعلم ان لا النافية على صريين عاملة وغير عاملة فالعاملة التي
تنفى على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في
هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى أنه لا يجوز هل من زيد في الدار كما
يجوز هل زيد في الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المعرودة
١٥ ومبنية معها بناء خمسة عشر وأما استحققت أن تكون عاملة لشبهها بأن الناصبة للأسماء ووجه الشبه
بينهما أنها داخلية على المبتدأ والخبر كما ان كذلك وأنها نقيضة ان لان لا للنعي وان للإيجاب
وحق النقيض أن يُخرج على حد نقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت
زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ما ضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أعربت إعرابه من حيث
كان نقيضه يُشعر بمعنى الرفع لاء ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك
٢٠ عاملة في المبتدأ والخبر لانها تفتنصيهما جميعا كما تفتنصيهما ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا في نكرة على
سبيل حرف الحذف الذي في المسئلة لانها كالنائبة عنها الا ان لا بُنيت مع النكرة لانها لما وضعت
في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب ايضا بحرف الاستغراق
الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان فياسه لا من رجل في الدار ليكون النعي عاما كما
كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا ونضمن الكلام معناها فوجب أن يُبنى لتضمنه معنى

الحرف كما بُنى خمسة عشر حين تَضَمَّنَ معنَى حَرْفِ العَطْفِ، فان قيل أَيْكون الحَرْفُ مع الاسمِ اسماً واحداً قيل هذا موجودٌ في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمتُ أن زيداً منطلقٌ فأنَّ حَرْفٌ وهو مع ما عمل فيه اسمٌ واحداً والمعنى علمتُ انطلاقي زيداً، وكذلك أن الحَفِيظَةَ مع الفعل المضارع اذا قلت أريدُ أن تقومَ والمعنى أريدُ قيامَكَ فكذلك لا والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلةِ اسمِ واحدٍ، ونظيره قولك يا ابنَ أمِّ فالاسمُ الثاني في موضعِ خفضٍ بالاضافةِ وجُعلا اسماً واحداً وكذلك لا رجلٌ في الدارِ فَرَجَلٌ في موضعٍ منصوبٍ منوَّنٍ لكتمةِ جُعلَ مع لا اسماً واحداً ولذلك حُذِفَ منه التنوينُ وبُنِيَ على حركةٍ لأنَّ له حالةً تمكِّنُ قبلَ البناءِ فمُبَيَّنٌ بالحركةِ عما بُنى من الاسماءِ ولم يكن له حالةٌ تمكِّنُ نحو مَنْ وَكَمْ وَحُصَّ بالفتحةِ لانها أخفُّ للحركاتِ وليس الغرضُ ألا تحريكه فلم يكن بنا حاجةً الى تكليفِ ما هو أثقلُ منها فلدلك تقول لا رجلٌ عندك ولا غلامٌ لك تريدُ النفيَ العامَّ، قال الله تع لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وقال ١. لا مَلَجًا مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وموضعُ لا وما عملتُ فيه مبتدأً لانها جوابٌ ما حاله كذلك ألا ترى ان قولك هل من رجلٍ في الدارِ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ كذلك لا رجلٌ، فان قدرت دخولها على كلامٍ قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلامُ على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أريدُ في الدارِ أم عمروٌ فتقول لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ وكذلك تقول أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ والجوابُ لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ وكذلك ان جعلتها جواباً كقولك هل رجلٌ في الدارِ قلت لا رجلٌ في الدارِ وهذا قليلٌ ان ١٥ كان التكريرُ والبناءُ أغلبَ عليها وكان هذا في مواضعٍ لا ونَعَمْ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحٰفَ النرجاجُ وجماعةٌ من البصريين الى ان حركةَ لا رجلٌ ولا غلامَ حركةُ اعرابٍ واحتجوا لذلك بقولهم لا رجلٌ وغلاماً عندك بالعطفِ على اللفظِ فلولا أنه معربٌ لم يجز العطفُ عليها لانَّ حركةَ البناءِ لا يُعْطَفُ عليها لانه إنما يُعْطَفُ للاشتراكِ في العاملِ، والقول هو الاولُ لحذفِ التنوينِ منه ان لو كان معرباً لثبت فيه التنوينُ كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدارِ ونحو ذلك من الموصوفاتِ، ٢. وأما قولهم أنه جاز العطفُ على اللفظِ نحو لا رجلٌ وغلاماً فتقول إنما جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللفظِ نحو لا رجلٌ ظريفاً بالتنوينِ وذلك من قبلِ انها وإن كانت حركةً بناءً فهي مشبهةٌ بحركةِ الاعرابِ وذلك لا طرادها في كل نكرةٍ منفيّةٍ بلا من غيرِ اختصاصِ باسمٍ بعينه فحجرتُ لذلك مجرى العاملِ الذي يعمل في كل اسمٍ يباشره ويلاقبه، ومثله الصمّةُ في الاسمِ المفردِ المنادى العَلِمُ نحو يا حَكَمُ لا طرادها في كل منادى مفردٍ علمٍ، واعلم ان أصحابنا قد اختلفوا في رفعِ خبرٍ لا فذهب بعضهم الى انها لا تعمل

فصل ٣٧

في الخبر لضعفها عن العمل في شيين بخلاف ان فائها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وانما تشبه ان المشددة فحرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو ان ولن وهي لا ترفع شيئا كذلك هذه، وذهب ابو الحسن ومن يتبعه الى ان لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلته على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيين وعمل في احدهما عمل في الاخر وليس كذلك نواصب الالفعال لانها لا تقتضى آلا شيئا واحدا وهو المختار، وأما الكوفيين فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها،

فصل ٣٧

قال صاحب الكتاب وحذفه للجازيون كثيرا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى الآ على ولا ١. سيف الآ ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود الآ الله، وينو تيمم لا يثبتونه في كلامهم اصلا،

قال الشارح اعلم انهم يحذفون خبر لا من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله الآ الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود الآ الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فتى في الوجود الآ على ولا سيف في الوجود الآ ذو الفقار فالخبر الجار ١٥ مع المجرور وهو محذوف، ولا يصح ان يكون الخبر الله في قولك لا إله الآ الله وذلك لأمرين احدهما ان معرفة ولا لا تعمل في معرفة الثاني ان اسم لا هنا علم وقولك الآ الله خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام ونظيره الحيوان إنسان فإنه ممتنع لان في الحيوان ما ليس بإنسان وقولك الانسان حيوان جائر لان الانسان حيوان حقيقة وليس في الانسان ما ليس بحيوان، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل افضل منك ولا احد خير منك هذا مذهب اهل الجاز، وأما بنو تيمم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة ٢. ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويناولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل افضل منك ان افضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع، وكان ابو العباس المبرد يجوز ان يكون افضل منك مرفوعا بلا على الخبر ويجوز ان يكون رفعا بخبر الابتداء ان كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من الولدان مصبوح * أنشده لحنه الطائي وما أظنه له نال الجرمي هولاني ذوبت الهدى وقبله

* فَلَا سَأَلْتِ هَدَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي * عند الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ *
* وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْقًا مَصْرَمَةً * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ *

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً، وصف سنةً شديدةً الجذب قد ذهبَت بالمرتفق فالبين عندهم متعديراً لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلاً عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما يخرونه للضيف
٥ ان لا لبين عندهم، والحرف الناقطة المسننة، ومصبوح يجوز ان يكون صفةً للمنقى على الموضوع ويضم الحبر وعليه بنو تميم ويجوز ان يكون خبراً كما قال اهل الحجاز واختاره الجرمي، فان قيل لم جاز اطراؤه في المنقى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملاحاً ولم يطرد في الاثبات نحو ان مالا وان ابلاً فالجواب ان عموم النفي تندي عن معنى الخبر وليس للاثبات عموم كعموم النفي فان اردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه،

اسْمُ لَا وَمَا الْمَشْبَهَتَيْنِ بَلَيْسَ

فصل ٣٨

١٥ قال صاحب الكتاب هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك، وشبهها بلييس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ألا ان ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً ففيل ما زيد منطلقاً وما احد أفضل منك ولم تدخل لا إلا على النكرة فقيل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً واستعمال لا بمعنى ليس قليلاً ومنه بيت الكتاب
* من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح *

٢٠ قال الشارح اعلم ان ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وفياسه ان لا يجعل شيئاً وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد هزه الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليته الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها في نفي من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لا تك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليبها الاسم والفعل غير ان اهل الحجاز يشبهونها بلييس ويرفعون بها الاسم وينصبون

بها الخبر كما يفعل بليّس كذلك تقول ما زيدٌ منطلقا وما اخوك خارجا فاللغة الأولى اقبس والثانية
افصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تع ما هذا بشرًا وقال ما هنّ أمهاتهم ، ويروى عن الأصمعي أنّه
قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليّس ، وما هذه وإن كانت مشبهة
بليّس وتعمل عملها فهي اضعف عملاً منها لأنّ لبيّس فعلٌ وما حرفٌ ولذلك من الضعف اذا تقدّم
٥ خبرها على اسمها او دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء
والخبر نحو قولك ما قائمٌ زيدٌ وما ميسى من أعتب وما زيدٌ ألا قائمٌ قال الله تع وما محمدٌ إلا رسولٌ
وأما لبيّس فإنها تعمل على كلّ حال تقول ليس زيدٌ قائما وليس قائما زيدٌ وليس زيدٌ ألا قائما ، ووجه
الشبه بين لبيّس وما أنّهما جميعا لنفي ما في الحال وأنّ لبيّس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما
على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا فلت
١٠ ما زيدٌ ألا قائمٌ لم يكن لها عملٌ لانتقاص النفي بدخول ألا وكذلك اذا تقدّم الخبر نحو ما قائمٌ زيدٌ
لأنّ نضد الابتداء والخبر قد غيّر ، وذهب الكوفيون الى أنّ خبر ما في قولك ما زيدٌ قائما ليس
منتصبا بما وإنما هو منصوبٌ بإسقاط الحافض وهو الباء كان اصله ما زيدٌ بقائم فلما سقطت الباء انتصب
الاسم وهذا غير مرضي لأنّ الحافض اذا سقطت الباء انتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع
نصب فاذا سقط الحافض وصل الفعل او ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور
١٥ لا بسقوط الحافض ألا ترى أنّك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء
كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيدٌ فاذا
سقط الحافض فلت حسبك زيدٌ بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاعني من احدٍ
وتقول ما جاعني احدٌ فترفع لأنّ موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أنّ خبر ما ليس منصوبا بما ذكره
من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو ميم فإنهم لا يجعلونها
٢٠ ويجرون فيها على الفيلس ويجعلونها بمنزلة هل والهجرة ونحوها مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما
تعدّم ، وأما لا المشبهة بليّس فحكمها حكم ما في الشبه والأعمال ولها شرائط ثلاثٌ أحدها أن تدخل
على نكرة والثاني أن يكون الاسم مقدّما على الخبر والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول
لا رجلٌ منطلقا كما تقول ليس زيدٌ منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما
تدخل في خبر لبيّس وما تقول لا رجلٌ بقائم كما تقول ليس زيدٌ بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال

سعد بن مالك * من صد عن نيرانها الح * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب اذا فر الأقران، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براج بها والخبر محذوف وتقديره لا براج لي، ويجوز ان يكون رفع براج بالابتداء وحذف الخبر وهو رأي ابي العباس المبرد، والاول أجود لانه كان يلزم تكبير لا كقوله تعالى لا يبيع فيه ولا حلة ولا شفاعة هذا رأي سيبويه، ومن ذلك قوله تع ولات حين مناص هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء ثمت وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة وتسابة، والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا ان عملها مختص بالحين فلذات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان لدن مع غدوة حين نصبها نحو لدن غدوة، ولا يكون اسمها الا مضمرًا وقد شبهها سيبويه بلبس ولا يكون في الاستثناء من حيث ان اسمها لا يكون الا مضمرًا من نحو اتاني القوم ليس زيदा ولا يكون زيदा والتقدير ليس بعضهم زيदा ولا يكون بعضهم زيदा وكذلك لات مع الحين، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر، وما أفعد وأوغل في شبه ليس لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلي اي لم يصدق ولم يصدل ومنه قول الشاعر * وأي أمر سي لا فعلة * اي لم يفعله، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بلبس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعمر تصرفًا فعلت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما احد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك، وقال ابو الحسن الأخفش لا ولات لا يعملان شيئًا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص، ونحو قول جرير

* فلا حسبا فخرت به لتبيم * ولا جدًا اذا أزدحم الجدود *

٢. على تقدير فلا ذكرت حسبًا كذلك في لات،

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

فصل ٣٩

٥ قال صاحب الكتاب هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سببويه الحَدَثَ والحَدَثَانِ
وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مُبَهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى مَوْقِف نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتُين ،
قال الشارح اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثُهُ وُجُوحُهُ من العَدَم الى الوجود
وصيغَةُ الفعل تدلُّ عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعدده نحو ضربتُ
زيدا ضَرْبًا وقام زيدٌ قِيَامًا ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قولك ضربتُ زيدا
١. ليس مفعولا لك على الحقيقة وإنما هو مفعولٌ لله سُجَّانُهُ وإنما قيل له مفعولٌ على معنى ان فَعَلَكَ وقع
به ، وإنما سمي مصدرا لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الِابِلُ
بعد البرق مصدرٌ كما قيل مَوْرِدٌ لمكان الرود ، ويسميه سببويه الحَدَثَ والحَدَثَانِ وذلك لانها أحداثُ
الاسماء التي تُحْدِثُهَا والمَرَادُ بالاسماء أصحابُ الاسماء وهم الفاعلون ، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة
الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان اسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك
١٥ قال لأن الفعل صدر عنه ، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما يختلف سائرُ اسماء الأجناس ألا تراك
تقول ضربتُ ضَرْبًا وذهبتُ ذَهَابًا وقعدتُ فُعودًا وكذبتُ كِذَابًا ولم تأتِ على منهاج واحد ولو كانت
مشتقة من الافعال لَجَرَّتْ على سَنَنِ واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين
والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعِلٍ لا يختلف نحو ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ وقتل فهو
قَاتِلٌ ومن الرباعي على مُفْعِلٍ نحو أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ وأكرم فهو مُكْرِمٌ ومن فاعِلٍ على مُفَاعِلٍ نحو ضَارَبَ فهو
٢. مُضَارِبٌ وقاتل فهو مُقَاتِلٌ ، فلما اختلفت المصادر اختلفت اسماء الأجناس نحو رَجُلٍ وقَرَسٍ وغُلَامٍ ولم
نكن على منهاج واحد كاسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر
اصلٌ وأن الافعال مشتقة منها ان الفعل يدل على الحَدَثِ والنزاهة ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال
لدلَّتْ على ما في الافعال من الحَدَثِ والنزاهة وعلى معنى نالته كما دلَّتْ اسماء الفاعلين والمفعولين على
الحَدَثِ وذاتِ الفاعل والمفعول وكذلك كلُّ مشتق يكون فيه الاصلُ وزادُه المعنى الذي اشتق له فلما

لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل
والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتدل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ألا ترى أنك
تقول قام قياماً فاعتدل المصدر اعتلالاً ألفه باعتلال عين الفعل تغليبها ألفاً وتقول لاؤد لاؤداً فيصح المصدر
وإن كان على زنته لصحة فعله وهو لاؤد، وقالوا أيضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبة العامل أن
يكون قبل المعول ومقدماً عليه، وهذا الذي ذكره لا حجة لهم فيه أما قولهم أنه يعتدل باعتلال الفعل
وبصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع لأنه يجوز أن يعتدل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من
الملازمة طلباً للتشاكل ولا يدل على أنه أصل ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتدل باعتلال الآخر ولا
يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ألا ترى أنك قلت أقام وأقال فأعللتها بقلب عينها ألفاً بالحمل
على قام وقال حين اعتدلت لتجري الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك
١٠ قالوا أغزيت وأغزيت فقلبوا الواو باء حملاً على يُغري ويدعى فقد رأيت كيف اعتدل كل واحد من
الأفعال لاعتلال الآخر ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض، وأما قولهم أن الأفعال تكون عاملة في
المصادر فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلاً لها وذلك لأننا قد أجمعنا على أن الأفعال
والمحروف عاملة في الأسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا، وأما قوله وينفسر إلى مبهم نحو
ضربت ضرباً وإلى موقت نحو ضربت ضربةً وضربتني فالعنى به أن المصدر بذكر لتأكيد الفعل نحو ضربت
١٥ قياماً وجلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت
فعله ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دلاً على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كقيته
فإذا قلت ضربت ضرباً كان كذلك فصار منزلة جاعلي العموم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على
ما في العموم، وبذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربةً وضربتني فالمصدر ههنا قد دل
على الكمية لأن بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة
٢٠ ضربته ضرباً شديداً وقت قياماً طويلاً أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل، وقوله موقت يعني أن
له مقداراً معيناً وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة سرت يوماً وليلة فيكون لها مقدار
معين وإن لم يتعين اليوم والليله ومثله في الأمكنة سرت قرسحاً وميلاً فهو موقت لأن له مقداراً معيناً
وإن لم يتعين في أنفسهما فاعرفه.

فصل ٤.

قال صاحب الكتاب وقد يُقرن بالفعل غير مصدره مما هو معناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا وَقَوْلِهِ وَتَبْتَلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا وما لا يلاقى فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا ه من الضرب وأتى ضرب وأبما ضرب ومنه رَجَعَ الْفَهْقَرِيُّ وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ وَقَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ لِأَنَّهَا أَنْوَعٌ مِنَ الرَّجُوعِ وَالِاشْتِمَالِ وَالْفَعْوِدِ وَمِنْهُ ضَرْبُهُ سَوَاطِءُ

قال الشارح قد تقدم أن المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأن الفعل ينتصن كل واحد منهما والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو نمت فيأما وضربت ضربا لقوة دلالته عليه ان كانت دلالته عليه لفظية، وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين أحدهما ان يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله ما يلاقى الفعل في اشتقاقه يريد أن فيه حروف الفعل والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالأول نحو قولك اجتنورا تجاورا وتجاورا اجتنورا لأن معنى اجتنورا وتجاورا واحداً ومثله قوله تعالى وتبتل عليه تبتيلا ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وإنما هو مصدر بتل فهو فعمل مثل كسر ومصدره الجارى عليه التفسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره أما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لأن معناهما يقول الى شيء واحد، ومنه قوله تعالى واللّه أنبتكم من الارض نباتا فنبت في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت وفي قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا ان معنى أنزل ونزل واحداً ومنه بيت الكتاب

* وخير الأمر ما استقبلت منه * وليس بأن تتبعه أتباعاً *

فانه أكد قوله تنبعه بفعله أتباعاً وإتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر أتبع وعباسه أن يعول تنبعا ولكن لما كان معنى تتبّع وإتبع واحداً أكد كل واحد منهما مصدر صاحبه، وقال ربيعة * وقد تطويت أنطواء الحصب * الحصب بالحاء غير المحجمة والضاد المحجمة الحبة لأن تطويت وأنطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد فهذه المصادر انتر الحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى الى العباس المبرد والسيراق وبعضهم يضمير لها فعلاً من لفظها فيقول التقدير اجنورا فاجاوروا وتجاورا فاجتنورا وكذلك قوله تعالى أنبتكم من

الأرض نباتاً أى أنبتكم فنباتاً فتكون هذه المصادر منصوبةً بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأمّا الضرب الثانى وهو ما لا يلاقى الفعل فى الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربا نحو قولك شنته بغضا وأبعضته كراهةً وقعدت جلوساً وحبست منعاً فأكثر الخويين يجيز أن يعمل الفعل فى مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أعجبني الشىء حباً لأنه اذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر

* يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ * وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ *

وقالوا رُضِنَهُ إِذْ لَأَلَاءَ وَذهب الآخرون الى أن الفعل لا يعمل فى شىء من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو قُتُّ قِيَامًا لِأَنَّ لَفْظَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْهُ وَمَا كَانَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ نَحْوَ قَعَدْتُ جُلُوسًا وَحَبَسْتُ مَنَعًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ قَعَدْتُ فَجَلَسْتُ جُلُوسًا وَحَبَسْتُ مَنَعًا وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ رَأَى سَبْبِيَّةً لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا بَعْدَ فِعْلِ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِهِ كَانَ انْتِصَابُهُ بِإِضْرَافِ فِعْلِ مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ ضَرِبْتَهُ أَنْوَاءَ مِنَ الضَّرْبِ وَأَيُّ ضَرْبٍ وَأَيِّمَا ضَرْبٍ فَهَذِهِ تَعْمَلُ فِيهَا الْأَفْعَالُ الَّتِي قَبْلَهَا بِلَا خِلَافٍ وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ وَالْحَقُّ فِيهَا أَنَّهَا صِفَاتٌ قَدْ حُذِفَتْ مَوْصُوفَاتُهَا فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ ضَرِبْتَهُ أَنْوَاءَ مِنَ الضَّرْبِ فَقَدْ قَالَ ضَرِبْتَهُ ضَرْبًا مِثْنِيًّا أَيْ مِثْلِيًّا وَإِذَا قَالَ أَيْ ضَرْبٍ وَأَيِّمَا ضَرْبٍ فَقَدْ قَالَ ضَرِبْتَهُ ضَرْبًا أَيْ ضَرْبٍ وَأَيِّمَا ضَرْبٍ عَلَى الصِّفَةِ ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، وَأَمَّا رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَإِشْتَمَلَ الصَّمَاءُ وَقَعَدَ الْقَرْفِصَاءُ فَقَدْ قَالَ سَبْبِيَّةً أَنَّهَا مَصْدَرٌ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا لِأَنَّ الْقَهْقَرَى نَوْعٌ مِنَ الرَّجُوعِ فَإِذَا تَعَدَّى إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جِنْسٌ عَامٌّ كَانَ مَتَعَدِّيًا إِلَى النَّوْعِ إِذَا كَانَ دَاخِلًا تَحْتَهُ وَكَذَلِكَ الْقَرْفِصَاءُ نَوْعٌ مِنَ الْقُعُودِ وَهِيَ قَعْدَةٌ الْمُحْتَبَى وَالصَّمَاءُ أَنْ يُلْقَى طَرَفَ رِدَائِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هَذِهِ حُلَى وَتَلْقِيَّاتٌ وَصَفَتْ بِهَا الْمَصَادِرُ ثُمَّ حُذِفَتْ مَوْصُوفَاتُهَا فَإِذَا قَالَ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فَكَأَنَّهُ قَالَ الرَّجْعَةَ الْقَهْقَرَى ٢٠ وَإِذَا قَالَ اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ فَكَأَنَّهُ قَالَ اشْتِمَالَةَ الصَّمَاءِ وَإِذَا قَالَ قَعَدَ الْقَرْفِصَاءُ فَكَأَنَّهُ قَالَ الْقَعْدَةَ الْقَرْفِصَاءَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ انْتِصَابِهِ إِذَا كَانَ صِفَةً وَبَيْنَ انْتِصَابِهِ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ الْفِعْلُ فِي كِلَا الْحَالَيْنِ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا عَمِلَ بِمَبَاشَرَةٍ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ وَإِذَا كَانَ صِفَةً عَمِلَ فِيهِ بِوَسِطَةِ الْمَوْصُوفِ الْمَقْدَرِ ، وَأَمَّا ضَرِبْتَهُ سَوَاطًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا فِي الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا هُوَ أَلَّةٌ لِلضَّرْبِ فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ ضَرِبْتَهُ ضَرْبَةً بِالسُّوْطِ فَمَوْضِعُ قَوْلِكَ بِالسُّوْطِ نَصَبُ صِفَةٍ لِضَرْبَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْمَوْصُوفُ وَأَقِمْتَ

الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فاعرفه

فصل ٤١

قال صاحب الكتاب والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلاً وثلاثتها تكون دعاءً وغير دعاءً فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خير مقدم وإن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب والغضببان غضب الخيل على اللجم ومنه قولهم أوفراً خيراً من حُب بعتي أو أوفرك قرأ خيراً من

قال الشارح قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات وقد جُذِفَ فعله لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أصرب منها ضربٌ جُذِفَ فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار ١. إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته وضربٌ لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره وضربٌ ليس له فعل البتة فالضرب الأول نحو قولك لمن لقينته وعليه وعناء السفر ومعه آنته فعلت أنه آتب من سفره فقلت خيراً مقدم أي قدمت خيراً مقدمه فخير منصوب على المصدر لانه أفعل وإنما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعل بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرًا ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعبد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدرٌ منصوبٌ بوعدتني ولكنه ترك لفظه ١٥ استغناءً عنه ما فيه من ذكر الخلف واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد قال الشماخ * وواعدتني ما لا أحاول نفعه * مواعيد عرقوب أخاه ييترب *

ويروى للأشجعي

* وعدت وكان الخلف منك ساجية * مواعيد عرقوب أخاه ييترب *

وهذا عرقوب وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أنه أخ له بسأله شيئاً فقال عرقوب إذا أطلع ٢. تخلى فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزي فلما أزي قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً أنكز أبو عبيد يترب لأن عرقوباً رجلاً من العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول عم وأما في يترب بناءً مُعْجَمَةً ثنننن من فوقها وراء مفتوحة وهي موضع قريب من اليبامة ومن ذلك قولهم غضب الخيل على اللجم وذلك مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب

المصدر بالفعل المحذوف ، ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سقره خيرٌ مقدّمٍ اى قدومك خيرٌ مقدمه فيكون خيرٌ مقدمه خيرٌ مبتدأ محذوف وكذلك مواعيدُ عرقوب اى عداثك مواعيدُ عرقوب ومثله غضبُ الخيل على اللجم اى غضبك غضبُ الخيل على اللجم ، وأما قولهم أفرقاً خيراً من حَبٍ فتكلم بذلك رجلٌ عند الحجّاج وذلك أنّه كان قد صنع عملاً فاستجاده فقال الحجّاج أكلُ هذا حُبّاً فقال الرجلُ مُجيباً أفرقاً خيراً من حَبٍ اى فعلتُ هذا لأنّى أفرقتُ فرقاً خيراً من حَبٍ فهو أنبلُ لك وأجلُّ ولورفع لجاز كأنه قال أوأمسى فرقٌ خيرٌ من حَبٍ ، فهذا النوع أنت محيرٌ فيه بين إظهارِ العامل وحذفه فإن أظهرته فزيادةٌ في البيان وإن حذفته فنقطةٌ بدليلٍ للحال عليه ،

قال صاحب الكتاب والنوع الثانى قولك سَقِيَا وَرَعِيَا وَخَيْبَةً وَجَدًّا وَعَقْرًا وَبُوسًا وَبُعْدًا وَسُحْقًا وَحَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا وَحَجْبًا وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً وَنَعْمَ وَنَعْمَةً عَيْنٍ وَنَعَامَ عَيْنٍ وَلَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا ١. وَلَا هَيًّا وَلَا فَعْلَنَ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا ،

قال الشارح اعلم أنّ هذه المصادر قد وردت منصوبةً بإضمارِ فعلٍ وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك فى الدعاء للانسان سَقِيَا وَرَعِيَا والمراد سفاك الله سقيا وراك الله رعيًا فانتصبا بالفعل المضمّر وجعلوا المصدرَ بدلًا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدرِ عن ذكرِ الفعل كما قالوا الحَدَّرَ الحَدَّرَ والمعنى أَحَدَرَ الحَدَّرَ ولم يذكروا أَحَدَّرَ فلما استغنوا بذكرِ هذه المصادر عن ذكرِ الفعل صار قولك سَقِيَا وَرَعِيَا كقولك سفاك الله وراك الله فلو أظهرت الفعل صار كتنكرارِ الفعل ، ومن ذلك قولك للمدعو عليه خَيْبَةً وَجَدًّا وَعَقْرًا وَبُوسًا وَبُعْدًا وَسُحْقًا فقولك خَيْبَةً بَدَلٌ عَنِ خَيْبِكَ اللهُ وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جَدًّا معناه جَدَعَكَ اللهُ ومثله عَقْرًا وَبُوسًا وَبُعْدًا وَسُحْقًا اى عَقْرَهُ اللهُ عَقْرًا وَأَبَاسَهُ اللهُ بُوسًا وَأَبَعْدَهُ اللهُ بَعْدًا وَأَسْحَقَهُ اللهُ سَحْقًا على حذفِ الروائد ، وكلُّ هذه المصادر دعاءٌ عليه او له وهى منصوبةٌ بفعلٍ مضمّرٍ متروكٍ إظهاره لانتها صارت بدلًا من الفعل ، وبعضهم يُظهر الفعل ٢. تَأْكِيدًا فيقول سفاك الله سَقِيَا وَرَعِيَا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا والمعنى مفهومٌ كما يقال سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وأما يُخْرِجُهُ مُخْرَجٌ ما قد ثبتت قال الشاعر

* أَنَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً * لِأَوَّلِ مَنْ يَلْفَى وَشَرِّ مَيْسِرٍ *

بصف أسداء ، وأما قولهم حَمْدًا وَشُكْرًا الخ فهذه المصادر ليست من المصادر التى قبلها من وجهٍ وهى منها من وجهٍ آخر وذلك أنّ هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمره أخبارٌ يُخبر بها المتكلم عن

نفسه وليست بدعاء لأحدٍ أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبلاً
 أشبهت الدعاء لاستقباله فعناها أحمد الله حمداً وأشكره شكراً وأنجب عجباً وأكرمك كرامةً وأسرك مسرةً،
 وأما قولهم لا كَيْدًا ولا تَمًا فعناه لا أكاد كَيْدًا أن أفعل وهو من كَدْتُ أكاد من أفعال المقاربة وليس من
 الكَيْد الذى هو المَكْر ولا أَمُّ به تَمًا من الهِمة لا من الهم الذى هو الحزن كأنه يُؤكِّد ما ينغى أن يفعل،
 وقوله لأفعلن ذلك ورغما وهوانا أى أرغمتك بفعله رَغْمًا وأهينتك به هوانًا وأصل الرَغْمُ لصوت الأَنف
 بالتراب وهو كناية عن الدلء وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رُوِيَتْ
 *عَجَبٌ لِنَيْلِكَ قِصِيَّةً وَإِقَامَتِي * فيكم على تلك القِصِيَّةِ عَجَبٌ *

حكاه يُؤنَسُ مرفوعاً كأنه قال أمرى عجبٌ، قال سيبويه وسمعا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له
 كيف أصبحت فيقول حمدُ الله وتناءً عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمدُ الله وتناءً عليه، والنصب هو
 الوجه على الفعل المتروك إظهاره،

قال صاحب الكتاب ومنه أنما أنت سَيِّراً سَيِّراً وما أنتِ ألا قَتَلًا قَتَلًا وإلا سَيِّرَ البَرِيدِ وإلا ضَرَبَ الناسِ
 وإلا شَرَبَ الإِبِلِ، ومنه قوله تعالى فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ، ومنه مررتُ فإذا له صَوْتٌ صوتِ حِمَارٍ وإذا له
 صُرَاخٌ صُرَاخِ الثُّكَلَى وإذا له ذَقٌّ ذَقِّكَ بِالْمِحَازِ حَبُّ الغُلْفِ،

قال الشارح إنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل وبوإيابه فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس
 ذلك ممَّا يختص بالمخاطب بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله فى المخاطب فنقول زيدٌ
 سَيِّراً إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى ونقول أنتِ الدَّهْرَ سَيِّراً سَيِّراً وأنتِ هذا اليومَ سَيِّراً سَيِّراً وكان
 عبدُ الله سَيِّراً سَيِّراً إذا أخبرت بشيء متصلٍ بعضه ببعضٍ، وإن رفعتَ وقلت ما أنتِ ألا سَيِّرٌ سَيِّرٌ
 على معنى ما أنتِ ألا صاحبُ سَيِّرٍ وحذفتِ الصاحبَ وأقيمتِ السَيِّرَ مقامه لئلا يدل على كثرةٍ ومواصلةٍ
 كما دلَّ النصبُ إنما أخبرت أنه صاحبُ سَيِّرٍ لا غيرٍ، وأعلم أنك إذا رفعتَ كان على وجهين أحدهما
 أن يكون على حذفٍ مضافٍ وهو صاحبٌ على ما تقدم والثانى أن تجعله نفسَ السَيِّرِ والقنلِ لما كثر
 ذلك منه توسُّعاً ومجازاً كما يقال رجلٌ عدلٌ ورضى إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال
 *تَرْتَعُ ما غَفَلتُ حتى إذا أَذْكَرْتُ * فإِذَا هِىَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ *

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسُّعاً، فالرفع فى ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير
 فعل مضمر لا يظهر إذ قد صار المصدرُ بدلاً منه فقولك إنما أنت سَيِّراً سَيِّراً وما أنتِ ألا قَتَلًا قَتَلًا

معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله ألا سير البريد وألا ضرب الناس وألا شرب الإبل معناه ما أنت ألا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت ألا تشرب شربا مثل شرب الإبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المصاف وهو مثل وأقام المصاف اليه مقامه على حد وأسأل القرية وهذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت ألا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنوين ونصب الناس لأنه مصدر مضاف إلى مفعول ولا يكون مضافا إلى الفاعل لأنه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس ألا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الإبل وسير البريد، وأما قوله تعالى فإما مئا بعد وأما فداء فالمعنى فإما أن تمتوا مئا وإما أن تغادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأما قولهم مررت فإذا له صوت صوت حمار الخ فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذف على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فإذا هو مشبها صوت حمار أو مثلا صوت حمار، والوجه الثاني أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فإذا كان من لفظه فتقديره فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم، وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار ألا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو مبتله صوت حمار، ومثله له صراخ صراخ التكلية وله نقي ذكك بالبخاز حب القليل والمخاز الهاوون والغفل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامنة تقول فلغل بالضم والغاه وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسئلة المتقدمة، والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يريد أن يصفه بذلك أو يبديله منه فأعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا أما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا ولحق لا الباطل وهذا يريد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم عرفا وقول الأحوص

* إني لأمحك الصدود وإنني * قسمًا اليك مع الصدود لأميل*

وقوله تعالى صَنَعَ اللَّهُ ووَعَدَ اللَّهُ وكِتَابَ اللَّهِ وعَلَيْكُمْ وصِبْغَةَ اللَّهِ وقَوْلِهِمُ اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ

قال الشارح اعلم ان حَقًّا والحَقُّ ونحوها مصادرُ والناصبُ لها فعلٌ مقدرٌ قبلها دلٌّ عليه معنى الجلالة فتؤكدُ الجلالة، وذلك الفعل أَحَقُّ وما جرى مجراه وذلك أَتَى إذا قلت هذا عبدُ الله جاز ان يكون إخبارك عن يَقين منك وتحقيق وجاز ان يكون على شَكٍّ فأكدته بقولك حَقًّا كأنك قلت أَحَقُّ ذلك حَقًّا وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرةً نحو حَقًّا ويجوز ان تكون معرفةً نحو الحَقِّ لا الباطل وذلك لان انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التي لا يجوز ان تكون الا نكرةً واذا قلت هذا عبدُ الله للحَقِّ لا الباطل فالحَقُّ منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لما قبله والباطل عطفٌ عليه بلا كما يقال رأيتُ زيداً لا عمراً واذا قال هذا عبدُ الله غيرَ ما تقول فغيرَ منسوبٍ على المصدر وتحقيقه هذا عبدُ الله حَقًّا غيرَ ما تقول اي غيرَ قولك فحذفت الموصوفَ وأثبت الصفةَ مقامه، والمفهوم من هذا الكلام ان المتكلم قد اعتقد ان قولَ المُخاطَب باطلٌ وتلخيصُ معناه هذا عبدُ الله حَقًّا لا باطلاً واذا قال هذا القولُ لا قولك فكانه قال هذا القولُ لا أقول قولك اي مثل قولك يعني اني أقول للحَقِّ ولا أقول باطلاً مثل قولك، ولو أسقطت الاضافةَ وقلت هذا القولُ لا قولاً وهذا القولُ غيرَ قولٍ لم يحسن الحذف لسقوطِ الفائدة لانه لم يكن فيما بقي ما يدلُّ على البطلان، فلو وصفته بما يدلُّ على البطلان نحو هذا القولُ لا قولاً كذِباً او غيرَ قيلٍ ضعيفٍ ونحو ذلك مما يدلُّ على صدقه او صحتِه لجاز لحصولِ الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيدٌ حَقًّا وهذا زيدٌ غيرَ قيل باطل لم يجز تقديم حَقًّا لا تقول حَقًّا هذا زيدٌ فان ذكرت بعضَ هذا الكلامِ فوسطته وقلت زيدٌ حَقًّا اخوك جاز، وأما سيبويه فلم يمنع من جوازِ تقديم حَقًّا بل قال في الاستفهام أَجِدُّكَ لا تفعل كذا وكذا كأنه قال أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا ففي ذلك إشارةً الى جوازه، واعلم ان قولهم في الاستفهام أَجِدُّكَ لا تفعل كذا اصله من الجِدِّ الذي هو نقيضُ الهَزْلِ كأنه قال أَجِدُّكَ ذلك جيداً غيرَ انه لا يُستعمل الا مصافاً حتى يُعلم من صاحبِ الجِدِّ ولا يجوز تركُ الاضافةِ نحو لَبَّيْكَ وَمَعَانَ اللَّهُ على ما سيأتي قال الشاعر * أَجِدُّكَمَا لا تَفْضِيانِ كَرَاكَمَا * وأما ما يكون تأكيداً لنفسه فمخو قولهم له على الفِ درهمٌ عُرْفًا ومثله قوله * إِنِّي لَأَمْحُكُ الصَّدُودَ الخ * وذلك أنه لما قال له على الفِ درهمٌ فعدَّ أقرَّ واعترف فاذا قال عُرْفًا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدَّم من الكلام فكان تأكيداً نحو ضربتُ ضرباً، والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيداً لغيره وجعل هذا تأكيداً لنفسه أنك اذا قلت هذا

عبدُ الله حقًا فقولك من قَبْلِ أن تذكرَ حقًا يجوز أن يُظنَّ أن ما قلته حَقٌّ وأن يظنَّ أن ما قلته باطلٌ فنأتى بحَقًّا فتجعلُ الجِلَّةَ مقصورةً على احدِ الوجهينِ للجانِزِينَ عند السامعِ وقوله له على الفِ درهمٍ هو اعترافٌ حقًا كان أو باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه ان كان الذى ظهر هو الاعترافُ ، وأما قوله في البيت قَسَمًا فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ وذلك أن قوله وأنى البيك مع الصدود لَأَمِيلُ يُفهم منه القَسَمُ فاذا قال ه قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى صُنِعَ اللهُ فهو مصدرٌ من هذا القبيل وذلك أن قبله وترى أجبالاً تحسبها جامدةً وفي تمرُّ مرَّ السحابِ صُنِعَ اللهُ الذى أَتَفَنَ كُلَّ شَيْءٍ فصُنِعَ اللهُ منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّدِ لأن ما قبله صُنِعَ اللهُ فى الحقيقة ، وكذلك وَعَدَ اللهُ لأن قبله ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَ اللهُ لَا يُخْلِفُ اللهُ وَعَدَهُ نصبٌ وعدَ اللهُ لأن ما قبله وَعَدَ من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله كتابَ اللهِ عليكم فقد اختلف الخويون فيه وذهب ١ أصحابنا والفرأء من الكوفيين الى انه نصب على المصدرِ المؤكِّدِ وذلك أنه لما تقدّم من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ الى قوله وَأَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ فقوله كتابَ اللهِ عليكم منزلةٌ فرضَ اللهُ عليكم وتحريمَ اللهُ عليكم لأن الابتناء تحريمُ المذكورات من النساءِ إِلَّا مَنْ سَبَى وَأُخْرِجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَإِذَا حَلَّ مَنْ مَلَكَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ لِأَنَّهُ تَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فِيهِ شَرْعٌ شَرَعَهَا اللهُ وكتابٌ كتبه عليكم فانصب المصدرُ بما دلّ ١٥ عليه سبأقُ الآية كانه فعلٌ تقديره كتب اللهُ عليكم فأضيف المصدرُ الى الفاعل ، وهال الكسائى كتبَ اللهُ منصوبٌ بَعَلِيكُمْ على الإغراء كانه قال عليكم كتابَ اللهُ فعده المنصوبُ فل وذلك جائزٌ قد ورد به السَمَاعُ وهو العيباسُ فالسَمَاعُ قولُ الراجر

* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا * إِلَى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

والمراد دونك دلوى وأما القياس فإن الطرف نائبٌ عن الفعل تقديره أُرْمُوا كِتَابَ اللهِ وتوضهر الععل ٢. لجاز تقديره معوله عليه فكذلك ما ناب عنه ، ولحق المذهب الاول لأن هذه الظروف ليست أفعالا وأما هي نائبةٌ عن الفعل وفي معناه فهي فروعٌ فى العمل على الافعال والفروع أبداً محطّةٌ عن درجاتِ الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسويةٌ بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حُجّة فيه لأننا نقول دلوى رفعٌ بالابتداء والظرفُ للبرُ كما تقول دلوى عندك ، وأما القيس الذى ذكره فليس بصحيح لأنه يؤدى الى المساوية بين الاصل والفرع ، وقد اجاز بعض الخويين ان يكون

دلوى منصوبا بإضمار فعلٍ كأنه قال إماماً دلوى ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المائح دلوى ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم الله أكبر دعوة الخقف لأن قولك الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق وأن يثنى السامع إلى جملة القائلين بالتوحيد وإلى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة ينداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الخقف ، ومثله قوله

* إن نزاراً أصبحت نزاراً * دعوة أبرارٍ دعوا أبراراً *

نصب دعوة على المصدر لأن معنى أصبحت نزاراً أي ينداعون نزاراً وذلك أن نزاراً وهو أبو ربيعة ومضراً لما وقع بين ربيعة ومضراً تبأين وحروباً بالبصرة وصارت ربيعة مع الأزدي في قتال مضراً وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم إن ربيعة صالحت مضراً فصار كأن نزاراً تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزاراً أي أصبحت مجتمعة الأولاد إن دعا بعضهم بعضاً وفي حال النبأين كان يقول المضري بالمضري ويقول الربيعي بالربيعي لأن أحد الفريقين ما كان ينصر الآخر ، فقوله أصبحت نزاراً بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضاً بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه إلى الفاعل لأنه أبين أن لو قال تمرمراً السحاب صنفاً أو كتاباً لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الإضافة ، وفي الجملة هذا الفصل الذي فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيداً حقاً وما أكد نفسه نحوه على الف درهم عرفاً ينتصب على إضمار فعلٍ غير كلامك الأول لأنه ليس بحالٍ ولا مفعولٍ له كأنه قال أحق حقاً وأجد جداً ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتاباً ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقياً لك وتهدأ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومنه ما جاء مثني وهو حنائيك ولبيك وسعديك ودوايك وهذا ذيك ، ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاد الله وعمرك الله وقعدك الله ،

قال الشارح اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التننبة الغرض من التننبة فيها التكثر وأنه متى يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنان فقط كما تقول أدخلوا الأول فالأول والغرض أن يدخل الجميع وجمت بالأول فالأول حتى يعلم أنه متى بعد شيء ، ومنه يقال جاعني القوم رجلاً فرجلاً على هذا المعنى ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير نحن علينا نحننا وثني مبالغة وتكثيراً أي نحننا بعد نحنني ولم يقصد بها فصد التننبة خاصة وإنما يراد بها التكثر فجعلت التننبة علماً لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المنى لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون إلا مصدراً منصوباً ولا يكون منى إلا في حال

الاضافة كما لم يكن سُجَّانَ اللَّهِ وَمَعَادَ اللَّهِ إِلَّا مَصَاقِينَ، وأما لم يتمكن اذا تثبت لآته دخله بالتنبيه لفظا معنى التكنير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه، وربما وحدوا حَنَا قَالَ اللَّهُ تَع وَحَنَا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

* قَالَتْ حَنَا مَا أَتَى بِكَ هُنَا * أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ *

ه فرغ لما أُفْرِدَ لآته لم يدخله معنى غير الذى بوجبه اللفظ كما كان ذلك فى حال التنبيه، فاذا قلت حَنَايَكَ فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديره تَحَنَّنْ تَحَنَّنَّا بعد تَحَنَّنْ لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلًا منه كما كان ذلك فى سَقِيَّا لكَ وَرَعِيَّا قَالَ الشاعر

* أَبَا مُنْذِرٍ أَفَنَيْتَ فَاسْتَبَبَّ بَعْضَنَا * حَنَايَكَ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ *

والتحسُّن الرِّحْمَةُ وَالْخَيْرُ فَعَنَى قَوْلَ الْعَائِلِ حَنَايَكَ تَحَنَّنَّا بعد تَحَنَّنْ اى كَلَّمَا كُنْتَ فى رَحْمَةٍ وَخَيْرٍ فَلَا

١٠ تَقَطَّعَنَّ ذَلِكَ وَلَيْكُنْ مَوْصُولًا بِآخِرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ، وَأَمَّا لَبِيَّكَ وَسَعْدَيْكَ فهما مثنيان ولا يُفْرَدُ مِنْهُمَا نِيءٌ

ولا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَصَاقِينَ لِمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ مِنْ إِرَادَةِ مَعْنَى التَّكْنِيرِ فَلَمَّا تَضَمَّنَ لَفْظُ التَّنْبِيهِ مَا لَيْسَ لَهُ

فِي الْأَصْلِ مِنْ مَعْنَى التَّكْنِيرِ لَمْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً لِيُنَبِّئَ عَنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَلَبِيَّكَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ أَلَبَّ

بِالْمَكَانِ إِذَا أَتَمَّ بِهِ وَأَلَبَّ عَلَى كَذَا إِذَا أَتَمَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُفَارِقْهُ وَسَعْدَيْكَ مَأْخُودٌ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ وَالْمُنَابَعَةِ،

وَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ لَبِيَّكَ فَكَانَتْ قَالٌ دَوَامًا عَلَى طَاعِنِكَ وَإِثَامَةً عَلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةً وَكَذَلِكَ سَعْدَيْكَ اى

١٥ مُسَاعَدَةً بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ وَمُنَابَعَةً بَعْدَ مُنَابَعَةٍ فَهِيَ اسْمَانِ مَثْنِيَانِ وَهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ

تَعْدِيرُهُ مِنْ غَيْرِ لِعِظَةِ بَلٍ مِنْ مَعْنَاهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ فى لَبِيَّكَ دَاوَمْتُ وَأَمْتُ وَفِي سَعْدَيْكَ تَابَعْتُ وَطَاوَعْتُ،

وَلَيْسَا مِنْ فَبِيلٍ سَعِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا تَعْدِيرُهُ سَفَاكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ اللَّهُ إِذْ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَعَالَ أَلَبُّ لَبِيَّكَ وَأَسْعَدُ

سَعْدَيْكَ إِذْ لَيْسَ لِهَذِهِ الْمَصَادِرِ أفعالٌ مُسْتَعْمَلَةٌ تَنْصِبُهَا إِذْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ وَلَا هِيَ مَصَادِرٌ مَعْرُوفَةٌ

لِسَعِيًّا وَرَعِيًّا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَبِيَّ يُلَبِّيُّ فَهُوَ فِعْلٌ مَشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ لَبِيَّكَ كَمَا دَلَّوْا سَجَلًا وَحَمْدَلًا مِنْ سُجَّانَ

٢٠ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَوَدَّ ذَهَبَ يُؤْتَسُّ إِلَى أَنْ لَبِيَّكَ اسْمٌ مَفْرُودٌ غَيْرُ مُتَنَّى وَأَنَّ الْبَاءَ فِيهِ كَالْبَاءِ الَّتِي فِي عَلِيَّكَ

وَلَدُنْكَ وَأَصْلُهُ لَبَّبٌ وَوَزْنُهُ فَعْلَلٌ وَلَا يَكُونُ فَعْلًا لَعْلَةً فَعْلٌ فِي الْكَلَامِ وَكَثْرَتُهُ فَعْلَلٌ فَعْلَلْتُ الْبَاءَ الَّتِي هِيَ

لَا مَرَّةً مِنْ لَبَّبٍ يَاءٌ قَرِيبًا مِنَ التَّضْعِيفِ فَصَارَتْ لَبِيٌّ ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْبَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا فِيهَا فَصَارَتْ

لَبِيًّا ثُمَّ لَمَّا أَضْيِغَتْ إِلَى الْكَافِ فِي لَبِيَّكَ قُلِبَتْ الْأَلْفُ بَاءً كَمَا قُلِبَتْ الْأَلْفُ فِي الْإِلَى وَلَدَى إِذَا وَصَلْتَهُمَا

بِالضَّمِيرِ فَعَلِمْتَ الْبَيْكَ وَعَلَيْكَ وَلَدَيْكَ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا أَنَّ لَبِيَّكَ اسْمٌ لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ غَيْرُهُ مِنْ

الاسماء لانه لا يكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبه المواضع ملازمه
 الاضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديق وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت
 الياء في لبيك بمنزلة ياء لديق والبيك لوجب أنك منى أضفتها الى ظاهرٍ أقرت ألفها بحالها كما أنك
 اذا أضفت لدى وعلى وإلى الى الظاهر أقرت ألفها وكننت تقول هذا لبي زيد ولبي جعفر كما تقول
 ٥ لدى زيد وإلى عمرو وأنشد

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا * فَلَبِيَّ فَلَبِيَّ يَدَى مِسُورٍ *

فجعل لبي يدي مسور بالياء وإن كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على انه تثنية ولو كان
 مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب لب مبنية على الكسر ويجعله صوتا
 معرفة مثل غاقى كانه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم دَوَالِيكَ كانه مأخوذ من المداولة وهى
 ١. المناوبة فدواليك تثنية دوال كما ان حَوَالِيكَ تثنية حَوَالٍ ودَوَالٍ وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا
 نفس التثنية قال الشاعر عبد بن الحساس

* اِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ * دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ *

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شقق برد شقق بالبرد مثله دواليك اى متداولين وذلك
 ان من عادة العرب كانت اذا ارادت عقد ناكيد الموده بين الرجل والمرأه لابس كل واحد منهما برد الاخر
 ١٥ ثم تداولوا على تخريفه هذا مره وهذه مره فهو يصعب تداولهما على شقق البرد حتى لا يبسى فيه
 ملبس ، وقالوا هَذَا ذِيكَ وَالْكَلَامَ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَعَدَّمْ وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ هَدَّ يَهْدُ اِذَا اَسْرَعَ فِى الْعِرَاعِ
 وَالضَّرْبِ نَالِ الْعَجَاجِ * ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصْنَا * كانه بقول هَذَا بعد هَدَّ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ فَضَرْبًا
 منصوب على المصدر اى يضرب صوبًا وهذا ذيك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثنى للتكثير
 كانه يقطع الأعناق بضربه ويبلى الأجواف بطعنه ، والوَخْصُ الطَّعْنُ لِلجَائِفِ ، وَأَمَّا فَوَيْهَمُ سُبْحَانَ اللَّهِ
 ٢. فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوبًا ولا
 ندخله رفع ولا جر ولا الف ولا لام كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقى والرعى وهو من المصادر
 الى لا تستعمل أفعالها كانه قال سَبَحَ سُبْحَانًا بِخَفِيفِ الباء كقولك كَفَرَّ كُفْرَانًا وَشَكَرَ شُكْرَانًا ومعناه
 التَّنْزِيهُ وَالْبِرَاعُ ، وقد استعمل مضافًا وغير مضاف واذا لم يُصَفْ تُرِكَ صَرْفُهُ فَعِيلٌ سُبْحَانَ مَنْ زِيدَ كانه
 جعل علمًا على معنى البراعة وفيه الالف والنون زائدان نحو قول الأعشى

* أقول لما جاءني فخريه * سبحان من علقمة الفاخريه *

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون، فأما سبج يسبج فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبج زيد أي قال سبحان الله كما تقول بسم الله إذا قال بسم الله، وقد يجيء سبحان منونا في الشعر قال الشاعر

* سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبج الجودي والجدي *

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة، ويروى نعوذ به بالبدال غير المحجمة أي نعوذه مرة بعد مرة، وقالوا معاذ الله وعباد الله وكلاهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله أي ألتجأ إلى الله عوذا وعبادا فهذا مصدران منصرفان تقول العوذ بالله والعباد بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر، وأما قولهم عمرك الله فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تعدس فعل وفي تفدير ذلك الفعل وجهان منهم من يُقدّر أسألك بعمرك الله وبتعبيرك الله أي وصغك الله بالبقاء والعمر والبقاء تقول بعمرك الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

* إذا رصيت علي بنو قشير * بعمرك الله أعجبتني رضاها *

ومنهم من يقدر أنشدك بعمرك الله فيكون الناصب أنشدك وم يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيرا ١٥ ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء، وقد أجاز الأخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال بذكر الله إياك بالبقاء، وقالوا فعدك الله معني عمرك الله وفيه لغتان وعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بفعلك أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله، والاصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم،

٢٠ قال صاحب الكتاب والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وأفة وتفة ووجحك ووبسك ووبدك ووببك،

قال الشارح وأما القسم الثالث وهو نحو دفرا وبهرا وأفة وتفة فهذه أيضا من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير منصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعجلة إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فإذا سئلت عنها مثلت بقولك نتنا لقرب معناها وليس من أفة وتفة وبهرا ودفرا فعل وأما ترددها إلى نتنا

لآته مصدرٌ لفعل معروف وهو تَنَنَ تَنَنًا وقد قالوا بَهَرَ الْقَمَرَ الكواكب إذا غَطَّاهَا ومنه قولُ ذِي الرِّمَّةِ

* حَتَّى بَهَرْتَ مَا تَحْفَى عَلَى أَحَدٍ * أَلَا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَ *

ويقال بَهَرًا فِي مَعْنَى عَجَبًا ومنه قولُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ

* كَرَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بَهَرًا * عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالتُّرَابِ *

ويقال بَهَرًا لِفُلَانٍ إِذَا دُعِيَ عَلَيْهِ بِسُوءِ كَاتِهِ قَالَ تَعَسَّأَ لَهُ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَعَرَّضَ لِتَفْسِيرِ ذَلِكَ إِلَّا سَبِيبِيَّةٌ، وَتَفْسِيرُ دَفَرًا نَتْنَا أَيْضًا وَالدَّفَرُ النَّتْنُ وَلِذَلِكَ سَمَّيْتَ الدُّنْيَا أُمَّ دَفَارٍ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ فِعْلًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَجَّحَكَ وَوَبَّسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَتَبَّكَ فَهِيَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا أفعالَ لَهَا كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَبِينُوا مِنْهَا فِعْلًا لِاعْتِدَالِ عَيْنِهَا وَفَاتِهَا لِمَا يَلْتَزِمُ مِنَ الثَّقَلِ فِي تَصْرِيفِ فِعْلِهَا لَوْ اسْتَعْمِلَ فَاطَّرَحَ لِذَلِكَ وَأَجْرُهَا مُجْرَى الْمَصَادِرِ الْمَفْرُودَةِ الْمَدْعُورِ بِهَا وَجَعَلُوا الْإِضَافَةَ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ سَقِيًا لَكَ لِأَنَّهُ لَوْلَا اللَّامُ فِي سَقِيًا لَكَ لَمَا عَلِمَ مَنْ يُعْنَى ١٠ وَكَذَلِكَ لَوْلَا الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ لَمْ يَعْلَمْ الْمَكْتُمُ مَنْ يُعْنَى وَالْإِضَافَةُ فِيهَا مَسْمُوعَةٌ وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ سَقِيكَ قِيَاسًا عَلَى وَجَّحَكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَدْعُ بِهِ وَأَمَّا وَجِبَ اتِّبَاعُ الْعَرَبِ فِيهَا اسْتَعْمَلُوهُ هَهُنَا وَلَمْ يُجَاوِزُوهُ لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا الْفِعْلُ وَجُعِلَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَرَادُوهُ مِنَ الدُّعَاءِ فَلَا يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ وَالْحُذْفَ اللَّازِمَ وَإِثَامَةَ الْمَصَادِرِ مُغَامَرَةَ الْأفعالِ حَتَّى لَا تَظْهَرَ الْأفعالُ مَعَهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ مُسْتَمِرٍّ فَتُجَاوِزُ فِيهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَزِمُوهُ، فَفَدَّ شَبَّهَ سَبِيبِيَّةَ هَذَا الْمَوْضِعِ ١٥ بِقَوْلِهِمْ عَدَدْتُكَ وَعَدَدْتُ لَكَ وَوزَنْتُكَ وَوزَنْتُ لَكَ وَكَلَنْتُكَ وَكَلَنْتُ لَكَ لَا تُتْجَاوِزُ هَذِهِ الْأفعالُ فَلَا يُقَالُ وَهَبْتُكَ فِي مَعْنَى وَهَبْتُ لَكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ سَبِيبِيَّةِ وَالْبَصْرِيِّينَ أَجْمَعِينَ أَنَّ أَصْلَهَا وَبَّحٌ وَوَبَّلٌ وَوَبَّسٌ وَوَبَّبٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافُ الْحِطَابِ، وَفَالِ الْفَرَّاءِ أَصْلُهَا كَلِّهَا وَوَيَّ فَاثَمًا وَبَلَّكَ فِيهَا وَوَيَّ عِنْدَهُ زِيدَتْ عَلَيْهَا لَامٌ لِلْجَرِّ فَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَصْرُورٌ كَانَتْ اللَّامُ مَفْتُوحَةً كَعَوْلِكَ وَبَلَّكَ وَوَبَّلَهُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا طَاهِرٌ جَازَ فَنُحِ الْلامُ وَكَسَرُهَا فَفَنُحِ الْلامُ مَعَ الظَّاهِرِ لَعْنَةً وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا وَالْكَسْرُ عَلَى قِيَاسِ اسْتِعْمَالِ وَأَنْشُدْ

* يَا زَيْرِفَانُ أَخَا بَنِي حَلَفٍ * مَا أَنْتَ وَبَيْلُ أَبِيكَ وَالْعَاخِرُ *

أَنْشُدْهُ بِفَنُحِ الْلامُ وَكَسَرُهَا فَالَّذِينَ كَسَرُوا اللَّامَ تَرَكَوْهَا عَلَى أَصْلِهَا وَالَّذِينَ فَتَحَوْهَا خَلَطَوْهَا بِوَيَّ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ يَالَ تَيْمِرٌ تَرَّ أَفْرَدَتْ هَذِهِ اللَّامُ فَخَلَطَتْ بِيَأْتِيهَا كَأَنَّهَا مِنْهَا تَرَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فَادْخَلُوا عَلَيْهَا لَامًا أُخْرَى فَقَالُوا وَيَّلٌ لَكَ، وَأَمَّا وَبَّحٌ وَوَبَّسٌ وَوَبَّبٌ فَكُنَادَاتٌ عَنِ الْوَيْلِ فَوَبَّلٌ كَلِمَةٌ تَعَالَى عِنْدَ الشُّنَمِ وَالنَّبَوِيِّينَ مَعْرُوفَةٌ وَكَثُرَتْ حَتَّى صَارَتْ لِلنَّعْتِ بِعَوْلِهَا أَحَدٌ لِمَنْ نُحِبُّ وَبِمَنْ يُبْعَصِرُ، وَكُنُوا بِالْوَيْسِ

عنها ولذلك قال بعض العلماء وَيَسُّ تَرْحُمٌ كما كانوا عن غيرها فقالوا قَاتَلَهُ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَظَعُوا ذَلِكَ فقالوا قَاتَعَهُ اللَّهُ وَكَاتَعَهُ وَهَذَا نِظَائِرٌ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الأمر على ما قال الفراء لَمَا قِيلَ وَيَلُّ لِرَيْدٍ بِصَمِّ اللّامِ وَالتَّنْوِينِ ، وأعلم أنّ هذه المصادر إذا أُضِيغَتْ لَمْ تَنْتَصِرْفْ وَلَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبَةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَا تَكُنْ لَوْ رَفَعْتَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهَا خَبَرٌ فَإِنْ أُفْرِدْتَهَا وَجِئْتَ بِاللّامِ جازِ الرُّفْعِ فَتَقُولُ وَيَلُّ لَكَ هـ وَوَيَجُّ لَكَ فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الْخَبَرَ ، ويجوز النصب مع اللام فتقول وَجَّأَ لَكَ وَوَيْلًا لَكَ قَالَ جَرِيرٌ

* كَسَا اللّوْمُ تَيْمًا خُصْرَةً فِي جُلُودِهَا * فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُصْرِ *

والفرق بين النصب والرفع أنّك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عنده واستقرّ وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما أنّ حَسْبُكَ فِيهِ مَعْنَى النِّهْيِ وَإِذَا نَصَبْتَ كُنْتَ تَرْجَاهُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ وَتَعْمَلُ فِي إِثْبَاتِهِ فَاعْرِفْ هـ

١٠

فصل ٤٢

قال صاحب الكتاب وقد تجرّى أسماء غير مصادر ذلك التجرّي وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تَرَبًّا وَجَنْدَلًا وَأَهَا لِيَيْكُ وَصَفَاتٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ هَنِيبًا مَرِيًّا وَعَائِدًا بِكَ وَأَقَائِمًا وَفَدَّ قَعَدَ النَّاسُ وَأَقَاعِدًا وَفَدَّ سَارَ الرُّكْبُ هـ

١٥ قال الشارح أعلم أنّ الأسماء على ضربين جواهر ومعانٍ والمراد بالجواهر في عرف الخويين الشائخوص والأجسام المنتشخصّة والمعاني هي المصادر كالعلم والعُدْرَة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعلٍ منزوكٍ إظهاره نحو ما تقدّم من نحو سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَحَنَاتِيكَ وَتَبِيكَ وَوَيْلًا وَوَجَّهَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا دُعِيَ بِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ فَكَذَلِكَ أُجْرُوا أَشْيَاءَ مِنَ الْجَوَاهِرِ غَيْرِ الْمَصَادِرِ نُجْرَاهَا فَنَصَبُوهَا نَصْبَهَا عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ تَرَبًّا لَكَ وَجَنْدَلًا وَمَعْنَاهُ أَلْزَمَكَ اللَّهُ أَوْ أَطْعَمَكَ اللَّهُ تَرَبًّا أَيْ تَرَبًّا وَجَنْدَلًا أَيْ صَاخِرًا وَاخْتَزَلَ ٢. الْفِعْلُ هَهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ تَرَبَّتْ بَدَاكَ وَجَنْدَلَتْ فَإِنْ أَدَخَلْتَ لَكَ هَهُنَا وَفَلْتَ تَرَبًّا لَكَ وَجَنْدَلًا لَكَ كَانَ دَخُولُهَا كَدَخُولِهَا فِي سَقَبًا لَكَ لِإِبْيَانِ مَنْ تَعَبَى بِالْدُّعَاءِ فَإِنَّ عِلْمَ الدُّعَاءِ أَنَّهُ فِدَّ عُلْمٌ مِنْ يَعْنِي جازٍ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهِ لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيداً وإن لم نعلم المعنى بالدعاء فلا بدّ من الإتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا تَرَبُّ لَكَ فَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ قَالَ الشَّاعِرُ

* لَغْدَ أَلْبِ الْوَأَشُونِ أَلْبًا لِيَبِينَهُمْ * فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاهِ وَجَنْدَلًا *

وَتَرَبَّ مَبْتَدَأٌ وَالْخَبْرُ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَفِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ فِي الدُّعَاءِ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ سَلَامٌ عَلَيْكَ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فَأَهَا لِفَيْكَ فَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ فَأَهَا لِفَيْكَ بِمَعْنَى الْحَيِّبَةِ لَكَ وَأَنْشَدَ لِرَجُلٍ مِنْ بَلْهَجِيمٍ وَهُوَ أَبُو سِدْرَةَ الْأَسَدِيِّ

* فَقُلْتُ لَهُ فَأَهَا لِفَيْكَ فَأَتَاهَا * قَلُوصُ أَمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرَةٌ *

٥ وَأَمَّا يَعْنُونَ بِهِ فَمِنْ الدَّاهِيَةِ فَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الدَّاهِيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ

* وَدَاهِيَةٌ مِنْ دَوَائِي الْمُنُو * نِ جَسَبُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا *

وَأَهَا مَنْصُوبٌ بِمَنْزِلَةِ تَرَبًّا وَجَنْدَلًا كَأَنَّكَ فُلْتِ تَرَبًّا لِفَيْكَ وَأَمَّا يُخْصَوْنَ الْقَمَّ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمَتَالِفِ فِيهَا بِأَكْثَرِ الْإِنْسَانِ وَيَشْرِبُهُ وَصَارَ فَأَهَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ ذَهَكَ اللَّهُ وَأَمَّا فَلْنَا بَدَلًا مِنْ هَذَا اللَّفْظِ تَقْرِيْبًا لِأَنَّهُ فَمِنْ الدَّاهِيَةِ فِي التَّفْدِيرِ فَقَدَّرَ الْفِعْلُ الْمَنْصَرِفَ مِنَ الدَّاهِيَةِ وَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَّا تَفْدِيرَ فِعْلٍ نَا لَيْسَ شَيْئًا مَعِيْنَا لَا يُتَجَاوَزُ وَأَمَّا يُقْصَدُ مَا بُلَاثَمَ الْمَعْنَى وَبُقَارِبِ اللَّفْظِ ، وَقَالُوا هَنِبًا مَرِيًّا وَهِيَ صِفَتَانِ ١. تَقُولُ هَذَا نَيْءٌ هَنِبٌ مَرِيٌّ كَمَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ جَمِيْلٌ صَبِيحٌ وَنَحْوَهَا مِمَّا هُوَ عَلَى فِعْيَلٍ مِنَ الصِّفَاتِ ، وَهِيَ بَيِّنَاتٌ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يُدْعَى بِهِ إِلَّا هَذَانِ الْخَرَفَانِ وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ أَمَّا هُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَوَاهِرِ كَالْتَرَابِ وَالْجَنْدَلِ وَانْتِصَابُهُمَا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ تَفْدِيرُهُ تَبَّتْ لَكَ ذَلِكَ هَنِبًا مَرِيًّا فَتَكُونُ حَفِيْعَةً تُصْبَهُ عَلَى الْحَالِ وَذَلِكَ تَقَوْلُهُ لَشَيْءٍ تَرَاهُ عِنْدَهُ مِمَّا يَأْكُلُ أَوْ يَسْتَمْتِعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْخَبْرِ كَمَا تَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّ حَذَفَ الْفِعْلُ وَجُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِهِمْ يَهَنَّأُكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ يَهَنَّأُكَ فِي الشَّعْرِ عَلَى ١٥ سَبِيلِ الدُّعَاءِ قَالَ الْأَخْطَلُ

* إِلَى إِمَامٍ نَعَادِينَا قَوَاصِلُهُ * أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلْيَهَيْئِ لَهُ الظَّفْرُ *

دُعَاءٌ لَهُ بَهَيْئٌ وَالظَّفْرُ فَاعِلُهُ فَصَارَ يَهَيْئُ لَهُ الظَّفْرُ بِمَنْزِلَةِ هَنِبًا لَهُ الظَّفْرُ وَصَارَ اخْتِرَالُ الْفِعْلِ وَحَذْفُهُ فِي هَنِبًا لَهُ كَحَذْفِهِ فِي قَوْلِهِمْ الْحَدَّرَ وَتَعْدِيرُهُ إِحْدَرِ الْحَدَّرَ ، وَقَالُوا عَتَدًا بِكَ قَالَ الشَّاعِرُ

* أَفْحَقَّ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَفُوا * وَعَاتَدًا بِكَ أَنْ يَعْطُوا فَيَطْغَوْا *

٢. وَقَالُوا أَنَاثِمًا وَفَدَّ عَدَّ النَّاسُ وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ فَإِنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ وَفَدَّ قَدَّرَ سَبَبِيَّةً الْعَامِلَ فِيهَا بِأَفْعَالٍ مِنَ أَلْفَاظِهَا عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ أَقْبَامًا وَالنَّاسُ فُعُودٌ * وَأَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ * فَكَأَنَّهُ قَالَ أَعُوذُ عَاتِدًا بِكَ وَأَنْتَعِدُ قَاعِدًا وَحَذْفُهُ اسْتِغْنَاءٌ ، وَفَدَّ أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْخَوَاتِمِينَ وَقَالَ الْعَمَلُ لَا يَجْعَلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ حَالًا مِنْ لِعْظِ الْعَمَلِ لِعَدَمِ انْفِائِدِهِ إِذَا فَدَّ عَلِمَ

أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً لأن الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد نوى من ذلك فنأوله بالمصدر فيكون تقدير عائداً وقائماً وقاعداً إذا جعلت العامل أعوذُ ونقومُ وتقعُدُ بتقدير عيانٍ وقيامٍ وقعودٍ وهو رأى أئى العباس ، والذي قدره سببويه لا يمتنع لأن الحال قد يبرُد مؤكداً كما يبرد المصدر مؤكداً وإن كان الفعل قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فذكر رسولاً وإن كان الفعل قد دلّ عليه على سبيل التأكيد ، واعلم أنه لا يجوز إضمار الفعل الدالّ على الحال إلا أن تكون الحال مشاهدةً تدلّ عليه لو قلت مبتدئاً من غير حال تدلّ عليه قائماً أو قاعداً كما تقول في المصدر قِياماً يا زيدُ لم يجز لأن المصدر مأخوذٌ من لفظِ الفعل فهو دالٌّ على فعلٍ معيّنٍ وليس كذلك الحال لأنه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ لأنه يجوز أن تقول قَبَتَ قائماً أو جاءَ قائماً أو ضحكَ قائماً وأما جاز أن تقول أقاتماً وقد قعد الناس لما شُهد منه من أماراتِ القيامِ والتأهبِ له حتى صار منزلةً الذي رآه في حال قِيامٍ وقعودٍ وكذلك عائداً بك كانه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال عائداً بك كانه قال أعوذُ عائداً بك وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصلٌ في حالِ ذِكْرِكِ أيّاه فانتَ تعمل في تشبيته فاعرفه ،

فصل ٤٣

١٥ قال صاحب الكتاب ومن إضمارِ المصدر قولك عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ تجعل الهاء ضميرَ الظنِّ كأنك قلت عبدُ الله أَظُنُّ ظَنِّي منطلقٌ ، وما جاء في الدعوة المرفوعة وأَجْعَلُهُ الوارثَ مِنَّا محتملٌ عندي أن نُوجِّه على هذا ،

قال الشارح قوله ومن إضمارِ المصدر يُوقمُ أنه قد تقدّم إضمارُ مصدرٍ حتى عطف عليه والذي تقدّم إضمارُ فعلٍ عامِلٍ في المصدر ، وقوله عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ فعبدُ الله مبتدأٌ ومنطلقٌ الخبرُ والظنُّ ٢. مُلغى والهاء ضميرُ المصدرِ أَضْمِرَ لتقدّمِ ذِكْرِ الفعلِ والفعلُ دالٌّ على مصدره إذ كان من لفظه ومشتقاً منه فصار تقدّمه كتقدّم المصدر فكما بُكِنِي عن المصدر إذا تقدّم فكذلك يُكِنِي عنه إذا تقدّم الفعل وذلك قولهم من كَدَبَ كان شَرًّا له أي كان الكدْبُ شَرًّا له فكذلك تقول عبدُ الله ظننته منطلقٌ فنكون الهاء عائدةً الى الظنِّ قال الشاعر العبدى

* فَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ وَتَخَالَه * على ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَهَانِيَا *

فالهاء في تخالته عائدة على المصدر كأنه قال فتحال للحال ألا ترى أنه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو على ظهره وسبباً فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق إلا أن يكون ضمير المصدر، وأعلم أنك إذا أنبت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق فبح الغاء الفعل لأن الإتيان بضمير المصدر كالاتيان به إن كان كنايةً عنه والمصدر مؤكّد للفعل وقبح الغاءه بعد تأكيده، وأقبح من ذلك أن تصرّح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظناً منطلقاً لأن التصريح بالمصدر كتكثير الفعل فلذلك كان أقبح، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقاً لم يجز الالغاء البتة لأنك إذا قدمت الفعل على مفعوليته لم يجز الالغاء فإذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الغاءه أجدراً بالامتناع، قال وما جاء في الدعوة المرفوعة وأجعلته الوارث متناً يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدم لأن من جملة الدعاء وأمتنعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحبيبتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور كأنه قال واجعل الامتناع الوارث متناً قال ويمكن أن يوجه على إضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث متناً أي أعضاءنا إشارة إلى السمع والبصر جعلاً ثم كنى عن الجعل،

المفعول به

فصل ٤٤

١٥ قال صاحب الكتاب هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضربت زيداً عمراً وبلغت البلد وهو الفارق بين المنعدي من الافعال وغير المنعدي ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيناك بيانه في مكانه إن شاء الله، وجيء منصوباً بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره، قال الشارح قد تقدم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيداً وقعل زيداً فيبأنه كانا في المعنى سواءً ألا ترى أن الفاعل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيداً فعلاً، والمفعول به ليس كذلك ٢٠ ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيداً لأن زيداً ليس مما تفعله أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضربت زيداً عمراً وأكرم محمد خالداً وقوله هو الفارق بين المنعدي من الافعال وغير المنعدي يعني أن اعتبار المنعدي إنما هو بالمفعول به لأن جميع الافعال لازماً ومتعدياً إليها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل

اليه ألا ما كان متعدّياً ومعنى التعدّي أنّ المصدر الذي هو مدلولُ الفعل وهو فعلُ الفاعل على ضربين ضربٌ منهما يُلاقى شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدّياً وضربٌ منهما لا يلاقى شيئاً فيسمى غير متعدّ فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقيّةً لغيره سميت متعدّيةً وكلُّ حركة له لم تكن ملاقيّةً لغيره كانت لازمةً إى هي لازمةٌ للفاعل لا تتجاوزهُ نحو قامَ وقعدَ وسيوضّح ذلك في قسم الأفعال ويكون واحداً فصاعداً ه إلى الثلاثة يعنى أنّ الفعل قد يتعدّى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمراً وقد يتعدّى إلى مفعولين نحو أعطى وظنّ وقد يتعدّى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضّح امرٌ ذلك في فصل الأفعال وقد جُذِف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز إظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يُستعمل إلا محذوف العامل وسيوضّح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه ٤

المنصوب بالمستعمل إظهاره

فصل ٤٥

١.

قال صاحب الكتاب هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شرّ الناس زيدا بإضمارِ أضربَ ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيلُ الخلاء أكل هذا جُحلاً بإضمارِ هاتِ وتفعّل ١٥ قال الشارح قد تقدّم قولنا أنّ قرائن الأحوال قد تُغنى عن اللفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بعريضةٍ حاليةٍ أو غيرها لم يَحْتَج إلى اللفظ المطابق فإن أُنِيَ باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يوت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل وهو فى ذلك على ثلاثة أضربٍ ضربٌ لا يجوز حذف العامل وضربٌ يجوز حذفه وإثباته وضربٌ جُذِف ولا يجوز إثباته ٢ فالأول أن تقول زيدا مثلاً وتريد أضرب زيدا وليس قرينةٌ تدلّ عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد أضرب زيدا أو أكثره زيدا أو اشتتم زيدا أو غير ذلك مما لا يَحصى فهذا يكون الباساً فلذلك لا يجوز مثله ٣ والضرب الثانى وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت تخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول زيدا تريب اضرب زيدا ويجوز إظهاره فتقول اضرب زيدا أو قال أضرب شرّ الناس فقال بعض السامعين زيدا إى اضرب زيدا فانه شرّ الناس ٤ وكذلك إذا كان رجلاً فى حديث ثم حصر من قطع الحديث من أجله فتقول حديثك معناه هات حديثك أو أمّر حديثك ٥ وكذلك إذا صدرت من إنسانٍ أفاعيلُ الخلاء مثل أن يُطلب منه ما جرت العادة أن لا يبرّد من مثله أو يُجبر عنه

يمثل ذلك فنقول أَكَلَّ هَذَا بَحْلًا معناه أَنْفَعَلُ كُلَّ هَذَا بَحْلًا وهذه الأشياء كلها منصوبةً بالعامِلِ المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لِحَازٍ

فصل ٤٩

٥ قال صاحب الكتاب ومنه قولك لَمَنْ زَكِنْتَ أَنَّهُ يُرِيدُ مَكَّةَ مَكَّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ ولَمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا القِرْطَاسِ وَاللَّهِ وللمستهلِّين إذا كَبَرُوا الهِلَالَ وَاللَّهِ تُضْمِرُ يُرِيدُ وَيُصِيبُ وَأَبْصَرُوا وَلِرَأْيِي الرَّوْيَا خَيْرًا وَمَا سَرَّ وَخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُوْنَا أَي رَأَيْتَ خَيْرًا وَلَمَنْ يَذْكَرُ رَجُلًا أَهْلَ ذَاكَ وَأَهْلَهُ أَي ذَكَرْتَ أَهْلَهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ

* لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ نَأْمَلْتِ إِلَّا * وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا *

أَي وَتَرَى لَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ كَالْيَوْمِ رَجُلًا بِاضْمَارِ لَمْ أَرَّ قَالَ أَوْسٌ * كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا *

١. قال الشارح قوله ومنه يريد مما حُذِفَ مِنْهُ الفِعْلُ ويجوز إظهاره فإن حذفته فلاستغناء عنه وإن

أظهرته فلتنأكيد البيان، فمن ذلك إذا رَأَيْتَ رَجُلًا مَتَوَجِّهًا وَجْهًا لِلحَاجِّ قاصدًا فِي هَيْئَةٍ لِلحَاجِّ قَلْتِ

مَكَّةَ وَاللَّهِ كَأَنَّكَ قَلْتِ يَرِيدُ مَكَّةَ وَاللَّهِ وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ لَفْظَ المَاضِي كَأَنَّكَ قَلْتِ أَرَادَ مَكَّةَ كَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ

بهذه الصيغة أنه كان فيها أَمْسٍ وَلَوْ أَظْهَرْتَ مَا أَضْمَرْتَ لِحَازٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ أَنَّ رَجُلًا قَدْ سَدَّدَ

سَهْمًا قَبْلَ القِرْطَاسِ قَلْتِ القِرْطَاسِ وَاللَّهِ أَي يُصِيبُ القِرْطَاسَ كَأَنَّكَ لَمَّا شَاهَدْتَ إِجَادَةَ التَّسْدِيدِ

١٥ حُدِسْتَ الإِصَابَةَ وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمُ فِي القِرْطَاسِ قَلْتِ القِرْطَاسِ وَاللَّهِ أَي أَصَابَ القِرْطَاسَ،

وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ رَأَيْتَ نَاسًا يَرْتَفِبُونَ الهِلَالَ وَأَنْتَ مَتَبَاعِدٌ مِنْهُمْ فَكَبَرُوا لَقَلْتِ الهِلَالَ وَاللَّهِ أَي أَبْصَرُوا الهِلَالَ

وَاللَّهِ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا قَصَّ انْسَانٌ عَلَيْكَ رُويًا رَأَاهَا فَعَبَّرْتَهَا لَهُ قَلْتِ خَيْرًا لَنَا وَمَا سَرَّ وَخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا

لَعَدُوْنَا تَقُولُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْفِؤْلِ كَأَنَّكَ قَلْتِ رَأَيْتَ خَيْرًا وَأَبْصَرْتَ خَيْرًا وَرَأَيْتَ مَا سَرَّ أَي السَّذَى

سَرَّ وَرَأَيْتَ خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُوْنَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا ذَكَرَ رَجُلٌ فَأَنْبَى عَلَيْهِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا فَعَلْتِ

٢٠ أَهْلَ ذَاكَ أَوْ أَهْلَهُ مَعْنَاهُ ذَكَرْتَ أَهْلَ ذَاكَ أَوْ أَهْلَهُ وَالتَّهَاءُ تَعُودُ إِلَى الذِّكْرِ أَوْ التَّنْثَاءُ كَأَنَّكَ قَلْتِ ذَكَرْتَ أَهْلًا

لِذَاكَ الذِّكْرَ أَوْ التَّنْثَاءَ لِأَنَّهُ فِي ذِكْرِهِ فَحَمَلَهُ عَلَى المَعْنَى، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَنْ تَرَاهَا لِحَازٍ * فَغَدَّ ذَهَبَ

سَبَبِيَّةً إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى المَعْنَى لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَنْ تَرَاهَا إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا دَلَّ عَلَى أَنَّ

الطَّيِّبَ دَاخِلٌ فِي الرُّويَةِ فَتَنْصَبُهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

* تَدَدَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا * أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا *

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكّر، وقد ردّ هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر أن مثل هذا لا يجوز لأنه لا يُجْمَل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول لأنه حمل على التاويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، وأما التقدير لن تراها وإن تأملت إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيبا فهو منصوب باضمار فعل وإليه ذهب صاحب هذا الكتاب.

فصل ٤٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب يقولون اللَّهُمَّ صَبِّعًا وَذَيْبًا وإذا سألتهم ما تعنون قالوا اللَّهُمَّ أَجْمَعُ فيها صبعا وذيبا، وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصَّبِيَّانَ بَأَيِّ أَى لِمَ الصَّبِيَّانَ، وقيل لبعضهم أَمَا يَكُنْ كَذَا وَجَدُّ فَقَالَ بَلَى وَجَاذًا أَى ١٠ أعرف به وجازا.

قال الشارح قوله وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب يعنى شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم في مثل من أمثالهم اللَّهُمَّ صَبِّعًا وَذَيْبًا كأن قائله يدعو على غنم غيره فإذا قيل ما تعنون قالوا اللَّهُمَّ أَجْمَعُ فيها صبعا وذيبا فأضمر العامل، قال سيبويه كلهم يُفَسِّرُ ما يَنْوِي يعنى يُقَدِّرُ المحذوف على هذا الوجه، قال أبو العباس سمعنا أن هذا دعا لها لا دعا عليها لأن الصبغ والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأقلنت الغنم، قال وأما ما وضعه سيبويه عليه فإنه يريد ذئبا من ههنا وصبعا من ههنا فلا يصل كل واحد منهما إلى الآخر وإن اجتمعا في الغنم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أئى لخطاب الأخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصَّبِيَّانَ بَأَيِّ كَأَنَّهُ خَافَ أَنْ يُلَامَ فَقَالَ لِمَ الصَّبِيَّانَ فَأَضْمَرَ ما بِنَصْبٍ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وَحَدَّثَنِي مَنْ يُوثَقُ بِهِ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ أَمَا يَكُنْ كَذَا وَجَدُّ بِالْجِيمِ الْمُحْمَمَةِ وَالذَّالِ الْمُحْمَمَةِ وَهُوَ نُقْرَةٌ فِي ١١ الجبل تُمسِكُ الماءَ فَقَالَ بَلَى وَجَاذًا أَى أعرف به وجازا فأضمر العامل،

المنصوب باللائم اضمارة

المنادى

فصل ٤٨

٥ قال صاحب الكتاب منه المنادى لأنك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ، ولا يخلو من ان ينتصب لفظا او محلا فانتصابه لفظا اذا كان مصافا كعبد الله او مضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مصروبا غلامه ويا حسنا وجه الأخ ويا ثلثنة وثلثين او نكرة كعوله * قبا ركبنا اما عرضت فبلغن *

قال الشارح اعلم ان المنادى عند البصريين احد المفعولات والاصل في كل منادى ان يكون منصوبا وانما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلته نذكرها والذي يدل على ان الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا اياك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه اتوا بصمير المنصوب هذا استدلال سيبويه ، وقد قالوا يا أنت ايضا فكنا منه بصمير المرفوع نظرا الى اللفظ كما قالوا يا زيدا الطريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر

* يا مري ابن واقع يا أنتنا * أنت الذى طلقت اما جعتنا *

١٥ فاذا قلت يا اباك كان تقديره يا اياك أعني ، ومن قال ان اباك مصاف على ما سيشرح فى موضعه قال لم ينتصب أنت لانه مفرد ونصب اياك لانه مصاف ، وما يدل على ان اصل المنادى النصب نصبهم المصاف فى قولهم يا عبد الله والمشابهة له من نحو يا خيرا من زيد والمنكور من نحو يا رجلا ويا ركبنا والناصب له فعلا مصير تقديره انادى زيدا او اريد او ادعوا او نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه ولأنك اذا صرحت بالفعل وقلت انادى او اريد كان اخبارا عن نفسك ٢٠ والنداء ليس باخبار وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدا ، وكان ابو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لتبينتها عن الفعل قال ولذلك جازت املئها ، وكان ابو علي يذهب فى بعض كلامه الى ان يا ليس بحرف وانما هو اسم من اسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربين منصوب فى اللفظ ومنصوب فى المحل فالمنصوب فى اللفظ على ثلثة اصرب مصاف ومشابهة للمصاف ونكره فاما المصاف فهو منصوب على اصل

النداء الذى يجب فيه النصب كما بيّنا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فنقول في المعرفة يا عبد الله أقبل يا غلام زيد أفعل وتفول في النكرة يا عبد امرأة تعال يا رجل سوء تبء وأما المصارع للمصاف فحكمه النصب أيضا كما كان المصاف كذلك وذلك قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مصروبا غلامه ويا حسنا وجه الأخر ويا ثلثة وثلثين كلّه منصوب لما ذكرناه من شبه المصاف ووجه الشبه بينهما من ثلثة أوجه أحدها أنّ الأول عامل في الثانى كما كان المصاف عاملا في المصاف اليه، فان قيل المصاف عامل في المصاف اليه لجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشىء اذا أشبه الشىء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات اخرى ولولا تلك المفارقة لكان آياه فلم تكن المفارقة قاححة في الشبه، الوجه الثانى من المشابهة أنّ الاسم الأول مختص بالثانى كما أنّ المصاف يخصص بالمصاف اليه ألا ترى أنّ قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضاربا، الثالث أنّ الاسم الثانى من تمام الأول كما أنّ المصاف اليه من تمام المصاف ألا ترى أنّ الجار والمجرور في قولك يا خيرا من زيد من صلة خيرا واذا كان من صلته ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا مصروبا غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذى هو مصروب وكذلك يا حسنا وجه الأخر نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه بفتقر الى عائد، فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاما او لم تجعلها فان جعلتها أعلاما نصبتها لشبهها بالمصاف وإن جعلتها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وإن كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات، والتنوين في جميع ذلك كحرف من وسط الاسم ان كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من الذى، وأما قوله يا ثلثة وثلثين فان سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهم كما لو سميت بزيدا وعمرو لانك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الأول وتابعا له في اعرابه بإشراك الواو فصار كان الأول عامل في الثانى فانصب كما ينتصب يا خيرا من زيد فحرف النداء نصب الاسم الأول والثانى يتبعه في الاعراب لزوما لطبيعته التى كان عليها قبل التسمية وهى متابعه المعطوف المعطوف عليه فى الاعراب، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلثة وثلثون وإن شئت نصبت الثانى فقلت يا ثلثة وثلثين كما تقول يا زيد والحرف والحرف فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة، الثالث النكرة وهى منصوبة أيضا في النداء وذلك قولك يا رجلا ويا غلاما فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به

الشائع لانه لم يُوجَّهِ للخطاب نحوها مختصاً بالنداء ، ومثلاً ذلك الأعمى يقول يا رجلاً خُذْ بيدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبدُ يَعُوثَ

* فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنِ * نَدَامَايَ مِنْ تَجْرَانِ أَنْ لَا تَلْقِيَا *

ه فالشاهد فيه نصب ركب لانه منادى منكورٌ إذ لم يقصد قصد ركب بعينه إنما أراد ركباً من الركبان يُبلِّغُ خبره ولو أراد ركبا بعينه لبناه على الضم ، وإنما قال هذا لانه كان أسيراً ، قال صاحب الكتاب وانتصابه محلاً اذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيدُ ويا غلامُ ويا أيُّها الرجلُ او داخلةً عليه لامُ الاستغاثة او التنجيب كقوله * يا لعطافينا ويا لرباح * وقولهم يا للماء ويا للدَّواهي او مندوباً كقولك يا زيداً .

١. قال الشارح وأما انتصابه محلاً فاذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبتى على الضم ويكون موضعه نصبا وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرباً في النداء ولم يكن قبل كذلك وذلك نحو يا زيدُ ويا رجلُ فرجلاً نكرةً في الاصل وإنما صار معرفةً في النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفةً باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره قال الأعشى

* قَالَتْ هُرَيْرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَأْتَرَهَا * وَيَلِي عَلَيْكَ وَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ *

٥ لما أرادت رجلاً بعينه بناه على الضم وأما يا زيدُ ويا حَكَمُ فهي معارف ايضاً ، فان قيل هل التعريف الذي في يا زيدُ ويا حَكَمُ في النداء تعريفُ العلميّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريفٌ حَدَثٌ فيه غير تعريفِ العلميّة فالجواب ان المعارف كلها اذا نُودِيَتْ تنكرتْ ثم تكون معارف بالنداء هذا قولُ ابى العباس المبرد ، وقد خالفه ابو بكر بن السراج اى خلاف الصواب وزعم ان قول ابى العباس باسداً قال وذلك انه قد وقع في الاسماء المفردة ما لا يشار به فيه غيره نحو فرزدقٍ وزعم ان معنى تنكير اللفظ أن نجعله من أمةٍ كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله ابو العباس وما أورده ابو بكرٍ فغير لازم لانه ليس ممنوعاً أن يسمى الرجلُ ابنه او عبده الساعةً فرزداً فانحصل الشركة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أن الشمس والعمر من أسماء الأجناس فتعربهما بالالف والسلام واذا نرعناهما منهما صاراً نكرتين وإن لم يكن لهما شريك في الوجود فإما ذلك بالاستعداد لانه ليس مسخياً أن يخلف الله مثلها واذا جاز ذلك في أسماء الاجناس كان في الاعلام أسوغ فصح ما ذكرناه أنك اذا

ناديت العلم تنكره جعل فيه تعريف آخر قصدى غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كإضافة
 الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتزرتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاضافة وذلك نحو
 زيدكم وعركم وكذلك ههنا فى النداء، وإن قيل اذا قلت يا زيد ويا خالد أمبئى هو امر معرب وهل
 الضمة فيه حركة بناء او حركة إعراب فالجواب أنه مبئى على الضم والذى يدل على ذلك حذفهم
 التنوين منه ولو كان معربا لما حذف التنوين منه كما لم يُحذف من النكرة نحو * فيا راكبيا أما عرضت *
 ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى أن المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوبا نحو يا
 عبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يا زيد الظريف
 والظريف ويا زيد ولكرت ولكرت قال الشاعر

* ألا يا قيس والضحاك سيرا * وقد جاورهما خمير الطريف *

١. بربى يرفع الضحاك ونصبه ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب فى نعته وما عطف عليه وذلك أن
 العامل اذا عمل عمله من رفع او نصب او جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى أن
 المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبئى
 مضموم، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبئى والمذهب الاول إلا أن حركته وإن كانت حركة بناء
 ألا أنها مشبهة بحركة الاعراب من أجل أن كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل
 ١٥ ذلك المرفوع بعام ونحوه من الافعال لأن كل اسم متمكن بسند اليه الععل فهو مرفوع ولذلك حسن
 أن يتبعه النعت على اللفظ فتعول با زيد الطوبى كما تقول فام زيد الطوبى، فان قيل فلم بئى وحرف
 الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه أما بئى لوقوعه موقع غير الممكن ألا ترى أنه وقع موقع المصدر
 والممكنة من الاسماء أما جعلت للعبية فلا تعول فام زيد وأنت حذنه عن نفسه اما اذا أردت أن
 حذنه عن نفسه فتألى بصميره فتعول فمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالعباس فى قولك
 ٢. يا زيد أن تعول با أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى صاحبه اذا كان مقبلا عليه ومما
 لا يلتبس نداءه بالكنى فبناديه بالكنى على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

* يا مر يا ابن وافع يا أننا * أنت الذى طلفت عامما جعتنا *

غير أن المنادى قد يكون بعبداء منك او غافلا فاذا ناديتك بأنت او أباك لم يعلم أنك تخاطبه او تخاطب
 غيره مجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع الكنى فنبيه لما صار اليه

شرح مَقْصِدِ الزَّمَخْشَرِيِّ

للعلامة المحقق أبي البقاء ابن يعيش

القسم الثاني

ذيل التصحيحات

| صفحة | سطر | مغلط | صحيح |
|------|-----|-------------|-------------|
| ١٩٣ | ١٩ | في أنه | فانه |
| ١٧٣ | ٩ | تَأْتِيرُ | تَأْتِيرُ |
| ١٧٤ | ٤ | يكون | تكون |
| ١٧٥ | ١٣ | طَلَحَةٌ | طَلَحَةٌ |
| ١٧٩ | ٨ | يَتَّصِلُ | تتصل |
| ١٧٧ | ٢٤ | يَلْبَسُ | يَلْبَسُ |
| ١٧٨ | ١٥ | الظريغاة و | الظريغاة |
| ١٨٠ | ١٧ | يَمِيلُ | يَمِيلُ |
| ١٨١ | ١٩ | اللَّهُمَّ | اللَّهُمَّ |
| ١٨١ | ٢٣ | يَنْعَتُ | يَنْعَتُ |
| ١٨٢ | ٩ | انفسمهم وما | انفسمهم وما |
| ١٧٤ | ٤ | يُقْصِدُ | تَقْصِدُ |
| ١٨٧ | ١٧ | اسم | اسم |
| ١٨٨ | ٢٤ | اسم | اسم |
| ١٨٨ | ٢٤ | يا | يَاي |
| ١٨٩ | ٤ | اسم | اسم |
| ١٨٩ | ١١ | يا | يَا |
| ١٩٧ | ٣ | بعينه | يُعْنِيهِ |
| ١٩٧ | ٥ | وأهلا | أهلا |
| ٢٠٠ | ٩ | رَأْيَةٌ | رَأْيَةٌ |
| ٢٠٠ | ١٧ | الأكرام | الأكرام |
| ٢٠٣ | ١٩ | وَأَهْنَتَ | وَأَهْنَتَ |
| ٢١٢ | ٢ | لله | لله |
| ٢١٢ | ١٣ | للازمنة | للازمنة |
| ٢٧٩ | ١٤ | الجِرُّ | الجِرُّ |

من مشاركة المكنى الذى يجيب بناؤه ، فان قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقَّع الذى ذكرته من حيث أنهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين احدهما أن المنادى المفرد المعرفة أما بنى مع وقوعه الموقَّع الذى وصفناه لانه فى التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور ان كان مخالفاً لأنت من جهة التنكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمكنه بالاضافة ،
٥ والوجه الثانى ان المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر فى المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه فى حال انداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء فى معناه لم يؤثر فى بنائه ، فان قيل فلم بنى على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلان له اصلاً فى التمكن فوجب أن يميز عن ما بنى ولا اصل له فى التمكن فبنى على حركة غميراً له عن مثل من وسم وغيرها مما لم يكن له سابقة اعراب ، وخص بصم لوجهين احدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى اذا اضيف او نكر أعرب واذا أقر ببنى كما ان قبل وبعد تُعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان فى غير ذلك فكما بنى قبل وبعد على الصم كذلك المنادى المفرد يبنى على الصم ،
والثانى أن المنادى اذا كان مضافا الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافا الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر فى غير حال البناء وبنى جعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غير حال بنائه وهو الضم فذلك علته بنائه
١٥ على الصم ، وانتصابه محلاً قولهم يا أيها الرجل فأى منادى مبهم مبنى على الصم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يا رجل وهما تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل وأما كرهوا ايلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأتوا بآي وصلته الى نداء ما فيه الالف واللام فصار آي وهما وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الأخفش يذهب الى ان آيا من فولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلته لانه لا يكون اسماً فى غير الاستفهام والجزء الا بصلته وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكرنا لما جاز ضمّه لانه لا يبنى فى النداء ما كان موصولاً الا ترى انه لا يقال يا خير من زيد بالضم
أما تقول يا خيراً من زيد بالنصب لان من زيد من مام خير فكذلك الرجل من تمام آي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله فى نحو هذا الرجل إنما هو عطف بيان وقول الحوتين انه نعت تقريب وذلك لان النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه او فى سىء من سببه وهذه أجناس فهى تشرح

وبياناً للآول كالبَدَلِ والتأكيدِ فلذلك كان عطفُ بيانٍ ولم يكن نعتاً، ومما هو منصوبٌ في التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه لامٌ الاستغاثية نحو يا لزيد إذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحقق هذه اللام أن تكون مكسورةً لأنها لامٌ الاضافة ولازم الاضافة تكون مكسورةً مع الظاهر نحو قولك المال لزيد غير أنه وقعت هذه اللامُ لمعنيين أحدهما المستغاثُ به والآخرُ المستغاثُ من اجله فلم يكن بُدٌّ من التفرقة بينهما ففتحت لامٌ المستغاثُ به وتُركت لامٌ المستغاثُ من اجله مكسورةً بحالها للفري فاذا قلت يا لزيد بالفتح علم أنه مستغاثٌ به واذا قلت يا لزيد بالكسر علم أنه مستغاثٌ من اجله قال الشاعر

* تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَازْجُجُونِي * فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْسِيِّ الْمَطَاعِ *

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاثٌ بهم وكسر الثانية لأنه مستغاثٌ من اجله، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضربه العُلُجُّ قال يا لله للمسلمين، وموضع هذه اللام المفتوحة نصبٌ والعاملُ فيها العاملُ في المنادى المضافِ النصب وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل فاذا قال يا لزيد فكأنه قال أدعوكم لزيد وكان اللامُ المكسورة مفعولاً نائباً، وأما قوله * يا لِعَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ * فهو إشارةٌ الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

* يَا لِقَوْمِي مِنَ الْعُلَى وَالْمَسَاعِي * يَا لِقَوْمِي مِنَ اللَّعْدَى وَالسَّمَاحِ *

* يَا لِعَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ * وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ *

يترثي رجلاً من قومه هذه أسماءٌ بعول لم يبق للعلى والمساعي من يفوم بهما بعدهم، والنفاح الكندر العطاء، ويروى الوصاح من الوصح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه، وأما دخول اللام للتعجب فحوقولهم يا لئلاء كأنهم رأوا عجبا وما كثيراً فقالوا تعال يا عجب وبأ ما فأنه من أبانك ووفنك، وقالوا يا للدواهي أي تعالين فأنه لا نستنكر لكن لأنه من أحيانك وكل قولهم هذا في معنى التعجب والاستغاثية ومثله قول الشاعر

* لِحَطَّابِ لَيْلِي يَا لِبِرْتَنِ مِنْكُمْ ٢ أَدُلُّ وَأَمَّصِي مِنْ سُلَيْكِ الْمَفَانِبِ *

كأنه رأى عجبا من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يا لبرتت على سبيل التعجب أي مثلكم من يدعى للعظيم، وقال الحليل هذه اللام بدلٌ من الربادة اللاحقية في الندبة آخر الاسم من نحو يا زبدها ولذلك تتعافيان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجرأهما واحداً لأنك لا تدعو احداً منهم

ليستجيب في الحال كما في النداء، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خُفِّفَ بالحذف وهو ضعيف لأن الآل والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره تجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه، ومن ذلك قولهم في الندبة وا زيداة ووا عمراه موضعه نصب وهو في تقدير مصوم حيث كان معرفة مفردا وإنما فتح آخره لجأورة العب الندبة كما يكسر لجأورة بيا الأصادف في قولك يا زيداة وسيوضح ذلك في موضعه،

توابع المنادى

فصل ٤٩

قال صاحب الكتاب توابع المنادى المصوم غير المبتهم إذا أفردت جُمِلت على لفظه ومحلّه كقولك يا زيد ١. الطويل والطويل يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وفري وأظير رفعا ونصبا إلا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمتها حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالصم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو، قال الشارح اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة وتوكلده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان، وأما الوصف فقولك يا زيد الضوب لك أن ترفع الصفة جملا على اللفظ ١٥ وتنصبه جملا على الموضع، فإن قيل فهذا المصوم في موضع منصوب فلم لا يكون منزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن صمّة النداء في يا زيد صمّة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لأنه لما أفرد البناء في كل اسم منادى معد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فإن حركته متوعلّة في البناء ألا ترى أن كل اسم معد معرفة يقع منادى في أنه يكون مضموما وليس كل طرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراكم تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما يجب في أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف، ومنه قوله يا حاكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الأكثر في الكلام، وتقول في التأكيد بالمرء يا تميم اجمعين وأجمعين إن شئت رفعت على اللفظ وإن شئت نصبت على الموضع فحكم التأنيد كحكم الصفة ألا أن الصفة يجوز فيها النصب على إصبار أعني ولا

يجوز مثل ذلك في اجمعين ء وأما عطف البيان فإنه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فنقول يا غلام بَشْرٌ وبَشْرٌ فبشْرُ الأول محمولٌ على اللفظ والثاني محمولٌ على الموضوع وقد أنشدوا بيتَ رُبَّةَ

* إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا * لِقَاتِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا *

٥ فنصرُ الثاني محمولٌ على لفظِ الأول والثالثُ محمولٌ على الموضوع كما تقول يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ لأنَّ مجرى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ، وقد أنشدوا البيتَ على ثلاثة أوجهٍ يا نصرُ نصرٌ نصرًا وهو اختيارُ ابْنِ عَمْرٍو وبأ نصرُ نصرًا نصرًا لِمَجْرَى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلةٍ يا زيدُ العاقلُ اللَّيِّبُ وكان المازنيُّ يقولُ بأ نصرُ نصرًا نصرًا ينصبهما على الإغراء لأنَّ هذا نصرٌ حاجبٌ نصرٍ بن سيارٍ كان حَجَبَ رُبَّةَ ومنعه من الدخولِ فقالَ إِضْرِبْ نصرًا أوْ مَهْءُ، ويُروى يا نصرُ نصرٌ نصرًا يجعلُ الثاني بدلًا من الأولِ ولذلك لم يَتَوَيَّرْهُ والثالثُ منصوبٌ على المصدرِ كآته قال أنصرتني نصرًا وسيوضح أمرُ البدلِ وعطفِ

البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع، وأما العطف بحرفٍ فحُو يا عمرو والحُرثُ والحُرثُ إذا عطفتَ اسمًا فيه الألفُ واللامُ على مفردٍ جازٍ فيه وجهانِ الرفعُ والنصبُ تقول في الرفعِ يا زيدُ والحُرثُ وهو اختيارُ الخليلِ وسيبويه والمازنيُّ وقراءُ الأعرجِ يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ، وتقول في النصبِ يا زيدُ والحُرثُ وهو اختيارُ ابْنِ عَمْرٍو وَبُونَسٍ وَعَيْسَى بنِ عَمْرٍو وَأَبَى عَمْرِو الجَرْمِيِّ وقراءةُ العائِمةِ يا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ بالنصبِ، وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت يا زيدُ والحُرثُ فالرفعُ هو الاختيارُ

عنده وإذا قلت يا زيدُ والرجلُ فالنصبُ هو المختارُ وذلك أن الحُرثُ وحرثًا علمانٌ وليس في الألفِ واللامِ معنَى سِوَى ما كان قبلَ دخولِهما والألفُ واللامُ في الرجلِ قد أفادنا معنَى وهو معاقبةُ الاضافةِ فلما كان الواجبُ في الاضافةِ النصبُ كان المختارُ والوجهُ مع الألفِ واللامِ النصبُ أيضا لأنهما بمنزلةِ الاضافةِ، فإن عطفتَ اسمًا مفردًا علمًا على مثله نحو يا زيدُ وعمرو لم يكن فيه إلا البناءُ لأنَّ العلةَ

٢. المُوجِبَةَ لِبِنَاءِ الاسمِ الأولِ موجودةٌ في الثاني لأنَّ حرفَ العطفِ أَشْرَكَ الثاني في حكمِ الأولِ ولذلك لو أبدلتَ الثاني من الأولِ وهو مفردٌ لم يكن فيه إلا البناءُ والضمُّ نحو يا زيدُ زيدُ وبأ أخانا خالدُ لأنَّ عِبْرَةَ البدلِ أنْ يُجَلَّ حَلَّ الأولِ ولو أحللتَه حَلَّ الأولِ لم يكن فيه إلا البناءُ ولذلك استثناه فقال

ألا البدلُ، وقوله ونحو زيد وعمرو يعنى في العطف بالحرفِ ويُجْتَلِهُ بقوله يا زيدُ وعمرو وبأ زيدُ او عمرو وبأ زيدُ لا عمرو بُشِيرٌ إلى أن جميعَ حروفِ العطفِ في ذلك سواءً وإن اختلفتَ معانيها، وإن كان المنادى

مَبْهُمَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُوصَفُ بِالرَّجُلِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ
فِيَكُونُ أَيُّ وَالرَّجُلُ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ فَأَيُّ مَدْعُوٌّ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَهُ النِّعْتُ لِأَنَّ أَيُّ اسْمٌ مَبْهُمٌ
لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِصِلَةِ إِلَّا فِي الْأَسْتَفْهَامِ وَالْجَزَاءِ فَلَمَّا لَمْ يُوصَلِ أَلِزَمَ الصِّغَةَ لِتَبْيِينِهِ كَمَا تُبَيِّنُهُ الصِّلَةُ وَقَدْ
أَجَازَ الْمَازِيَّ نَصَبَ ذَلِكَ تَمَّلاً عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْمَبْهُمِ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَا لِلْمَنَاعِ الْمَذْكُورِ

٥ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَإِذَا أُضِيفَتْ فَالنَّصَبُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ ذَا الْجِيَّةِ وَقَوْلِهِ * أَرْيَدُ أَخَا وَرَقَاءَ * وَيَا
خَالِدُ نَفْسِهِ وَيَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ أَوْ كُلَّهُمْ وَيَا بَشْرُ صَاحِبِ عَمْرٍو وَيَا غَلَامُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَيَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ
قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مِثَالًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ صِفَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ صِفَةٍ مِثَالُ الصِّفَةِ يَا زَيْدُ
ذَا الْجِيَّةِ وَيَا زَيْدُ أَخَانَا قَالَ الشَّاعِرُ

* أَرْيَدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا * فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقِّ فُخَايِمِ *

١٠ الشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ الصِّغَةِ لِأَنَّهَا مِثَالُ وَرَقَاءَ حَتَّى مِنْ قَيْسٍ وَالتَّائِرُ طَالِبُ الدَّمِ يَقُولُ إِنْ كُنْتَ طَالِبًا
لِثَأْرِكَ فَقَدْ أَمَكَّنَكَ ذَلِكَ فَاطْلُبْهُ وَخَاصِمٌ فِيهِ وَالْأَحْنَاءُ لِلْجَوَانِبِ وَهِيَ جَمْعُ حِنْوٍ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ هَذِهِ
الصِّغَةِ بِحَالٍ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالْمِثَالِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصِّغَةُ مِنْ تَمَامِ
الْمَوْصُوفِ لِأَنَّهَا مَخْصِيصَةٌ لِلْمَوْصُوفِ مَوْضُوحَةٌ لَهُ كَتَخْصِيصِ الْاَلِفِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ الرَّجُلِ وَالغَلَامِ وَلِذَلِكَ لَا
يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُ عِنْدَكَ أَنَّ الصِّغَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي
١٥ تَتَفَرَّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَافِيكُمْ فَدُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْتِ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الصِّغَةِ وَالْمَوْصُوفِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ إِنْ الرَّجُلُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكَ لَمْ يَجْزِ وَأَمَّا جَازٌ فِي آيَةِ لَاتُكَ وَصِفَتُهُ بِقَوْلِكَ الَّذِي تَتَفَرَّقُونَ مِنْهُ وَالْفَاءُ
تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ بِالْفِعْلِ فَلَمَّا وَصَفُوا الْمَوْتَ بِمَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ جَازَ دُخُولُهَا فِي خَبَرِ
مَوْصُوفِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَنزِلَتُهَا مِنَ الْمَوْصُوفِ هَذِهِ الْمَنزِلَةُ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ فَكَمَا
لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مِثَالًا إِلَّا النَّصَبُ نَحْوِ غَلَامٍ زَيْدٍ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى إِذَا

٢٠ كَانَتْ مِثَالًا غَيْرُهُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ أَخَانَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا زَيْدُ أَخُونَا وَيَا بَكْرُ صَاحِبِ بَشِيرٍ فَتَرْفَعُ جَمَلًا
عَلَى اللَّعْظِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَفْرُودِ حَيْثُ قُلْتَ يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَكَّدْتَ قُلْتَ يَا زَيْدُ نَفْسَهُ
وَيَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ وَيَا قَيْسُ كُلُّكُمْ فَالنَّصَبُ لِأَنَّ مَجْرَى التَّأَكِيدِ مَجْرَى النِّعْتِ فَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي الْحُكْمِ وَجَازَ
أَنْ تَقُولَ كُلُّكُمْ بِلَفْظِ الْخُطَابِ لِأَنَّ الْمُنَادَى بِمَحَاطَبٍ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ كُلُّهُمْ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ
كَانَ مَحَاطِبًا إِلَّا أَنْ لَفْظَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مَوْضُوعٌ لِلْغَيْبَةِ إِلَّا تَرَكَ تَقُولَ زَيْدٌ فَعَلٌ وَلَا تَقُولَ فَعَلْتَ وَإِنْ

كُنْتُ تَخاطِبَ زَيْدًا الْمَذْكُورَ ، وَتَقُولُ يَا بَشْرُ صَاحِبِ عَمْرٍو وَبَا غِلامُ أبا عَبْدِ اللَّهِ تَنْصَبُ الثَّانِيَ لَا غَيْرَ سِوَاهُ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلًا لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ حَكْمُهُ حَكْمُ الصِّفَةِ وَالصِّفَةُ إِذَا كَانَتْ بِمُضَافٍ لَمْ يَكُنِ إِلَّا مَنْصُوبًا فَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَالْبَدَلُ عِمْرَانُهُ أَنْ يُجَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَأَنْتَ لَوْ أَحْلَلْتَهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَأَوَّلِيَّتَهُ حَرْفَ النِّدَاءِ وَهُوَ مُضَافٌ لَمْ يَكُنِ إِلَّا نَصْبًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَعْرُودِ مُضَافًا لَمْ يَكُنِ إِلَّا نَصْبًا نَحْوَ يَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ شَرِيكَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَكَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا كَانَ مُضَافًا لَمْ يَكُنِ إِلَّا مَنْصُوبًا فَكَذَلِكَ الثَّانِي لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الْعَامِلِ ،

فصل ٥٠

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْوَصْفُ بِإِنِّ وَأَبْنَةٍ كَالْوَصْفِ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَلْحَقْ بَيْنَ عِلْمَيْنِ فَإِنْ وَقَعَا أُتْبِعَتْ ١٠ حَرَكَةُ الْأَوَّلِ حَرَكَةُ الثَّانِي كَمَا فَعَلُوا فِي ابْنِمْ وَإِمْرِي تَقُولُ يَا زَيْدَ ابْنَ أَخِينَا وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ عَاصِمٍ ،

قَالَ الشَّارِحُ إِذَا وَصَفَ الْأِسْمَ الْمُنَادَى الْمَعْرُودَ الْعَلَمَ بِإِنِّ أَوْ ابْنَةٍ كَانَ حَكْمُهُمَا كَحَكْمِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِذَا وَصَفَ بِهَا مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْأَعْرَابِ بِالنَّصْبِ نَحْوِ يَا زَيْدَ ابْنَ أَخِينَا بِصَمِّ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَعْرُودٌ عَلِمَ وَنُصِبَ الصِّفَةُ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ كَمَا قُلْتَ يَا زَيْدُ ذَا الْجُمَّةِ ، وَإِنْ وَصَفْتَ بِهِمَا عَلَمًا مُضَافِينَ إِلَى عِلْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ أَوْ لِقَبٍ نَحْوِ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو وَيَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ وَبَا زَيْدَ بْنَ بَطْنَةَ كَانَتْ الصِّفَةُ مَنْصُوبَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ وَجَازٍ فِي الْمُنَادَى وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا الْإِتِّبَاعُ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَتَتَّبِعَ حَرَكَةُ الدَّالِّ فَحَاةَ النُّونِ وَحَقَّقْهَا الضَّمُّ وَهُوَ غَرِيبٌ لِأَنَّ حَقْفَ الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبِعَ الْمَوْصُوفَ فِي الْأَعْرَابِ وَهِيَ نَادِيَةٌ تَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ الصِّفَةَ ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُمَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ كَالأِسْمِ الْوَاحِدِ إِذْ كُلُّ إِنْسَانٍ مَعْرُودٌ إِلَى أَبِيهِ عَلَمًا كَانَ أَوْ كُنْيَةً أَوْ لِقَبًا فَيُوصَفُ بِذَلِكَ فَجَعَلَا كَالأَسْمَاءِ اللَّذَيْنِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرَ قَالَ الشَّاعِرُ

* يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ * فَفَجَّحَ مَيْمَ حَكَمٍ مَعَ أَنَّهُ مُنَادَى مَعْرُودٌ مَعْرِفَةٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا

٢. كَالأِسْمِ الْوَاحِدِ فَلَمَّا فَتَحُوا نُونَ ابْنٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَصْدَفًا فَتَحُوا ابْنًا مَيْمَ حَكَمٍ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوا ابْنًا كَانَهُمْ قَدْ أَضَافُوا مَا قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ انْعِقَادِهَا شَبَّهَ سَبَبُوهَ حَرَكَةَ الدَّالِّ مِنْ زَيْدٍ بِحَرَكَةِ الرَّاءِ مِنْ إِمْرِيٍّ وَحَرَكَةَ النُّونِ مِنْ ابْنِمْ فَكَمَا أَنَّ الرَّاءَ مِنْ إِمْرِيٍّ نَبَعَةٌ لِلْهَمْزَةِ وَالنُّونَ فِي ابْنِمْ تَابِعَةٌ لِلْمَيْمِ فَكَذَلِكَ أَتْبَعُوا الدَّالَّ مِنْ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو النَّونَ مِنْ ابْنٍ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالصِّلَةِ وَالْمَوْصُولَ وَأَنْصَدَفَ إِلَى ذَلِكَ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ الْفَتْحِ وَاللِّحَادِ وَلِذَلِكَ لَا جَسْنَ الْوَقْفِ عَلَى الْأِسْمِ الْأَوَّلِ وَيَبْتَدَأُ بِالثَّانِي فِيغْفَالُ ابْنُ فُلَانٍ ،

والوجه الثاني أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعتها فتحة النون من ابن عمرو وهي لغة فاشبية فعلى هذا يكون الالف من عيسى في قوله اذ قال الله يا عيسى ابن مريم على القول الاول في تقدير مفتوح وعلى القول الثاني في تقدير مصموم فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقالوا في غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيد ابن اخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله * جارية من قبس ابن ثعلبة *

قال الشارح قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء ايضا لا فرق بين النداء وغير النداء في هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى والألقاب نحو زيد بن عمرو وأبي بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبد الله بن الدمينة ١٠ فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى أب او أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله ان كانت الصفة والموصوف عندهم كالشياء الواحد وهي مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر في موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وأبني في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابني ١٥ تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمته زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول ، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتح النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين اما سقط ٢٠ للتنقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك ان حذف التنوين اما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم نضيف ابنا الى علم نحو هذا زيد ابن اخينا وهذه هند ابنة عمنا لم تحذف التنوين وأثبتت الهمزة خطأ لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابني عمرو الخبر ،

ومثله إن بكرا ابن جعفر ووطننت محمدا ابن علي ، وكذلك إن ثنيت فقلت ضربت الربديين ابني جعفر أثبت الالف والنون لوجهين احدهما أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل واللام ، فأما قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين فن تون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر وابن الله صفة ، وهذا فيه ضعف لان عزيرا لم يتقدم له ذكر فيكفي عنه ، والأشبه أن يكون ايضا خبرا الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه ابو العباس عن عمار بن عقيل أنه قرأ ولا اليل سابغ النهار ينصب النهار على إرادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

* فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ * ولا ذاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا *

أراد ولا ذاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ * كأنها حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُدْقَبَةٍ *

٥ البيت للأعلب الجلي ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الحطيئة

* فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ * سَيَأْتِيَنَّائِي زَيْدًا ابْنَ مُهْلَهْلٍ *

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة ،

المنادى المبهم

٢.

فصل اد

قال صاحب الكتاب والمنادى المبهم شيان أي واسم الإشارة تأتي يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مُقْحَمَةً بينهما كلمة التنبيه واسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل وبأب هذا قال ذو الرمة * ألا أبهذا الباخع الوجد نفسه * واسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل وبأهؤلاء الرجال

وأُشِدَّ سببويه فُحَزَزِ بْنِ لُؤْدَانَ * يا صاح يا ذا الصامِرِ العَنَسِ * ولعبيد * يا ذا الحَوَفِنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ *
 قال الشارح المَبْهَم في النداء شيان احدهما أَيْ والثاني اسْمُ الاشارة فَمَا أَيْ فحَوْ قَوْلِكَ يا أَيُّها الرجلُ
 وهي أَشَدُّ ابهاً من اسماء الاشارة ألا ترى أنها لا تُتَتَّى ولا تُجْمَع فتقول يا أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّها الرجلان
 ويا أَيُّها الرجالُ ولذلك لزمها النعتُ فبِأداة النداء وأَيْ المنادى وَها تَنْبِيهُ والرجلُ نعتُهُ ، والاصل
 ه فيه أَتَمُّ أرادوا نداء الرجل وهو قَرِيبٌ من المنادى وفيه الالف واللام فلَمَّا لم يُمْكِن نداءه والحالَةُ هذه
 كرهوا نَزَعَهَا وتَغْيِيرَ اللفظ عند النداء ان الغرضُ أَنها هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بِأَيِّ وَصَلَةٌ الى نداء
 الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتَهُ ولزم النعتُ حيث كان هو المقصودُ
 وأدخلوا عليه هاء التنبية لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وَعِوَضًا مِمَّا حُذِفَ منها ،
 والذي حُذِفَ منها الاضافةُ في قولك أَيْ الرجلينِ وأَيْ الغلامينِ والصلةُ في نظيرتها وهي مَنْ أَلَا ترى
 ١. أتكَ اذا ناديت مَنْ قلتَ يا مَنْ أبوه قائمٌ ويا مَنْ في الدارِ ، وتوصفُ أَيْ في النداء بشيئينِ احدهما
 الالف واللام وقد ذُكِرَ والثاني اسْمُ الاشارة نحو يا أَيُّها الرجلُ فذا صفةٌ لِأَيِّ كما وَصفتُ بما فيه
 الالف واللامُ وجاز الوصفُ به لانه مبهمٌ مثله كما تصفُ ما فيه الالف واللامُ بما فيه الالف واللامُ ،
 والنكته في ذلك أَنَّ ذَا يوصفُ بما يوصفُ به أَيْ من الجنس نحو الرجل والغلام فوصفوا به أَبًا في النداء
 تَأْكِيدًا لمعنى الاشارة ان النداء حَالُ اشارة والغرضُ نعتُهُ الا ترى ان المقصود بالنداء من قولك ب
 ه أَيُّها الرجلُ أَنها هو الرجلُ وَذَا وَصَلَةٌ كَأَيِّ قال الشاعر

* أَلَا أَيُّها المَنْزِلُ الدارسُ الذي * كأنك لم يَعْهَدْ بك الحَيِّ عَاهِدُ *

وقال الآخر

* أَلَا أَيُّها اللاتِمِي أَحْضَرَ الوَعِي * وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّدَاتِ هل أَنْتَ مُحَلِّدِي *

وقال ذو الرِّمَّة

* أَلَا أَيُّها الباخعُ الرَّجْدُ نَفْسَهُ * لِشَيْءٍ نَحْنَهُ عن يَدَيْهِ المَعَادِرِ *

٢. وقد بسنغنون باسم الاشارة عن أَيْ فيوقعونها موقعها فيقولون يا ذا الرجلُ ويا هذا الرجلُ فيكون ذَا
 وَصَلَةٌ كما كانت أَيْ وتلزمها الصفةُ كما تلزم أَيْبًا ولا يجوز في صفتها أَلَا الرفعُ كما كانت أَيْ كذلك لانه
 لا يَنْتَمِ بِيَا ذَا النداء ههنا لانه في معنى يا أَيُّها ولا بد من الرجل ان هو المنادى في الحكم والتقدير
 ولا يلزمها هاء التنبية كما لزم أَبًا لانه لم يُجْدَفْ من اسم المشار اليه نبيٌ كما حُذِفَ من أَيْ ، فَمَا

هَذَا فَلَهَا مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ وَصَلَةً لِنِدَاءِ الرَّجُلِ فَيَكُونُ حَكْمُهَا حَكْمَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ مَكْتَفِيَةً لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا أَوْ قَبْلَ وَلَا تَصِفَ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا الرَّجُلُ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَيَا هَذَا الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ وَأَجَازَ الْمَازِنُ بِأَيُّهَا الرَّجُلُ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ

* يَا صَاحِ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ * وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحَلِيسِ *

فَالشَّاهِدُ فِيهِ وَصْفٌ ذَا بِمَا فِيهِ الْاَلْفُ وَاللَّامُ وَالصَّامِرُ رَفْعٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْعَنَسِ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ أَوْ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الَّذِي ضَمَرْتَ عَنَسَهُ ، وَالْعَنَسُ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ وَأَصْلُ الْعَنَسِ الصَّخْرَةُ فِي الْمَاءِ قَبْلَ لَهَا ذَلِكَ لِصَلَابَتِهَا ، وَمِثْلُهُ يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهَ تَقْدِيرُهُ يَا هَذَا الْحَسَنُ وَجْهَهُ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ يَا صَاحِ يَا ذَا صَامِرِ الْعَنَسِ بِخَفْصِ الصَّامِرِ وَيُضَيِّفُونَ ذَا إِلَى الصَّامِرِ وَيَجْعَلُونَهُ أَمْثَلُ يَا ذَا الْجُمَّةِ وَتَكُونُ ذُو مَعْنَى صَاحِبٍ وَهِيَ الَّتِي تَتَغَيَّرُ فَتَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ وَفِي النَّصْبِ بِالْاَلْفِ وَفِي الْجَرِّ بِالْبَاءِ قَالُوا أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحَلِيسِ بِالْخَفْصِ وَلَوْ كَانَ الصَّامِرُ مَرْفُوعًا عَلَى مَا أَنْشَدَهُ سَبَبِيَّةً لَكَانَ الرَّحْلُ مَحْفُوضًا بِالْعَطْفِ عَلَى الْعَنَسِ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ يَا الَّذِي ضَمَرْتَ عَنَسَهُ وَرَحْلُهُ وَهَذَا فَاسِدٌ ، وَسَبَبِيَّةً بِجَمَلِ ذَلِكَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِ الْآخَرِ * عَلَّقْتُهَا نَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ وَالْمَتَغَيَّرِ الرَّحْلِ لِأَنَّ الصُّمُورَ يَدُلُّ عَلَى تَغْيِيرِهِ ،

هَذَا قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَقُولُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا وَيَا هَذَا زَيْدٌ وَعَمْرُو زَيْدًا وَعَمْرًا وَتَقُولُ يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ عَلَى الْبَدَلِ ،

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ بَعْنَى عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ فَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَخَوُ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا تَرْفَعُ عَلَى اللَّفْظِ وَتَنْصَبُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَهِيَ كَالنَّعْتِ يَجْعَلُ فِيهِ الْعَامِلُ وَهُوَ يَا لَا عَلَى تَعْدِيرٍ مَبَاشَرَةٍ حَرَفِ النِّدَاءِ بِخِلَافِ الْبَدَلِ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَجْعَلُ فِيهِ عَلَى تَعْدِيرٍ أَنْ يَجُودَ مَحَلُّ الْأَوَّلِ وَبِمَبَاشَرَةِ حَرَفِ النِّدَاءِ فَلِذَلِكَ تَقُولُ يَا هَذَا زَيْدٌ بِالضَّمِّ لَا غَيْرُ لِأَنَّ تَعْدِيرَهُ يَا زَيْدًا وَتَقُولُ فِي الْمُضَافِ يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ تَنْصَبُ لَا غَيْرُ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ فَاعْرِفْهُ ،

التَّجَمَّعَ مَعَ أَتَمَّهَا خَلَّفَ عَنِ هَمْزَةِ اللَّهِ وَقَالَ

* مَنِ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّبَتِ قَلْبِي * وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي *

شَبَّهَهُ بِيَا اللَّهَ وَهُوَ شَادٌّ

قال الشارح قد تقدم قولنا ان حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام واذا اريد ذلك تُوصَل اليه بآيٍ وهذا ، والعلّة في ذلك أمران احدهما ان الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يُفيد تخصيصا واذا قصدت واحدا بعينه صار معرفةً كأنك أشرت اليه والتخصيص ضربٌ من التعريف فلم يُجمَع بينهما لذلك لان احدهما كافٍ وصار حرفُ النداء بدلًا من الالف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالاسماء التي هي للاشارة نحو هذا وشبهه ، الثاني ان الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة وذلك ان العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطابٌ لحاضر فلم يُجمَع بينهما لتناقى التعريفين ، فان قيل فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفةً بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلمَ جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة إيهاء وقصدٌ الى حاضرٍ لتعريفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطابٌ لحاضر وفصدٌ لواحد بعينه فلتنفراب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين فصدٌ وإيهاء الى حاضرٍ ، والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا ان يُشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة الى كانت فيه وألومته اشارة النداء فصارت يا عوضًا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا أفيدل بأسفاطِ حرف النداء ، فأما فونهم يا الله فاتها جاز نداءه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تُعارِضه وتنزِلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم الله ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الإله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تُلدّن وتُلقي حركتها على الساكن قبلها وعود لام التعريف فصارت تعديره أَلِلَّاهُ بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فأدغموا اللام الاولى في الثانية بعد إسكانها وقدموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفًا على غير وجه التلبيين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فأما فولهم

* إِنَّ الْمَنَايَا بَطَّلِعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ *

فمردودٌ لا يُعَرَّفُ قائله ويجوز أن يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه ضرورةً، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا تحريف من حروفه وجزاز نداءً وإن كانتا فيه، وتشبيهُه لزوم الالف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما الحجم فذلك أنك إذا قلت نَجْمٌ كان لواحد من النجوم فإذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى إذا أُطلق لا ينصرف الى غيره وصار علمياً بالغلبة كالدبران والعيوق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لأنها هي المعرفة في الحقيقة، فهما سيان من جهة اللزوم والغلبة إلا أن الفرق بينهما أنه إذا نزع الالف واللام من النجم تنكّر والتنكير في اسم الله تعالى نحال، وأمّا بيت الكتاب * من اجلك الحج * فشاذٌ قياساً واستعمالاً فأما القياس فلما في نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأمّا الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهِه ببيتاً الله من جهة لزوم الالف واللام وإن لم يكن ١. مثله والفرق بينهما أن الذي والذي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما ويُنوى بهما صفتين كقولك يا زيد الذي في الدار ويا هند التي أكرمتني ويقع صفةً لأبيها نحو قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ الدُّكْرُ وليستنا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسمٌ غالبٌ جرى مجرى الاعلام كزيد وعمرو، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده ابو العلاء

* فَيَا الْعُلَّامَانَ الَّذِينَ قَرَأَ * أَيَاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا *

١٥ وكان الذي حسنه قليلاً وصفه بالذنان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه بآشَرَ اللذنان، ومثله قوله تعالى قُلْ إِنْ أَلَمْتُمْ أَلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فَعَامَلْ موصوف الذي معاملةً الذي في دخول الفاء في الخبر وقد تقدّم بيان ذلك فاعرفه،

فصل ٣٥

٢. قال صاحب الكتاب وإذا كُرّر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان احدهما أن يُنصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تَيْمَرَ تَيْمَرَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ * وقول بعض ولده * يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْلَلَاتِ الدُّبَلِ * والثاني أن يُضَمَّ الأوّل

قال الشارح إذا كان المنادى مضافاً وكُرّر المضاف دون المضاف اليه وذلك نحو يا زَيْدَ زَيْدَ عمرو فإنه يجوز فيه وجهان احدهما نصب الأوّل والثاني والوجه الآخر ضمُّ الأوّل ونصب الثاني قال الخليل ويونس

هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، فاذا نصبتهما جميعا فسيبويه يزعم انّ الاول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لصرب من التأكيد ولا تأثير له في خفص المضاف اليه قال لانا قد علمنا انك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن الا منصوبا فلما كررته بقى على حاله ، وذهب ابو العباس محمد بن يزيد الى انّ الاول مضاف الى اسم محذوف وانّ الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكنفاء بالثاني ، وقد شبه الخليل يا تيم تيم عدي بقولهم لا ابا لك وذلك انّ الالف مضاف الى الكاف غير نى شك بدليل نصب الالف والالف لا يكون اعرابه بالحروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم اقصت اللام فلم يكن لها تأثير في خفص الكاف الا تأكيد معنى الاضافة ، ومثله * يا بوس للحرب * البوس مضاف الى الحرب واقصت اللام فلم يكن لها تأثير ، والوجه الثاني ان يصمّر الاول وينصب الثاني وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف اما بدلا واما عطف بيان ، واما البيتان اللذان انشدهما فالاول لجريير وهو

* يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوعة هم *

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم امر بن نجاة وعدي اخوهم ، يقول تنبها حتى لا يلقبكم عمر في مكروه اى يوقعكم في هجاء فاحش من اجل تعرضه كانه بينهما عن اناه ويامرهم بالاقرار بفضله ، واما البيت الاخر وهو

* يا زيد زيد اليعلات الدبل * تطاول الليل هديت فانزل *

البيت لبعض ولد جريير وهو من ابيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الاول وهو زيد بن ارقم واصله الى اليعلات لانه كان يجذو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل اى انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه ،

نداء المضاف الى ياء المتكلم

فصل ٥٤

قال صاحب الكتاب وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل يا عبان فأتقون وقرى يا عبدي ويقال يا ربنا تجاوز عتي وفي الوقف يا رباه ويا غلاماه ، والنساء في يا ابت ويا اومت ناه نانيت عوضت عن اليباء الا نراهم يبدلونها هاء في الوقف ،

قال الشارح منى أضافوا اثنادى الى بياء النفس ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا فوم لا ياَس ويا غلام أَقْبِلْ وقال تعالى يا عبادِ فاتقون لرَّ يُثْبِتُوا الياء ههنا كما لرَّ يثبتوا التنوين في المفرد نحو يا زيد لأنها منزلته ان كانت بدلاً منه وذلك ان الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن يكون في الاسم المضاف اليها كما ان التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلاً منه حذفوها في الموضع الذي يُحذف فيه التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال والنداء ولم يُحذف حذفها بالمقصود ان كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى انه لو لم يكن قبلها كسرة لرَّ تُحذف نحو مُصْطَفَى ومَعْلَى اذا اضمتهما قلت مصطفى ومَعْلَى فلا يجوز إسقاط الياء منها لأنه لا دليل عليها بعد حذفها، وان كانوا قد حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغيير أولي وأجدر بالجزاز الا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يا زيد وتُسَوِّغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه، اللغة الثانية اثبات الياء نحو يا غلامى وكان ابوعمر يقرأ يا عبادى فاتقون وقال عبد الله بن عبد الأعلى القُرَشِيّ

* وكنت ان كنت الابهى وحدا * لر يدك شىء يا الابهى قبلكما *

فأثبت الياء لأنها اسم منزلة زيد اذا اصبحت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالاختيار، اللغة الثالثة أن تقول يا غلامى بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والإسكان فيها ضرب من التخفيف، اللغة الرابعة أن تُبدل من الياء ألفاً لأنها أخف وذلك أنهم استنقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحةً وكانت الياء متحركةً فانقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فغالوا يا غلاماً ويا زيدا في يا غلامى ويا زيدى واذا وقفوا أخلصوه الهاء للسكوت فعالوا يا غلاماه ويا زيداه فحفاء الالف، ومن يقول يا غلاماه ويا زيداه قليل لأن الالف بدل من الياء، وليس الاختيار يا غلامى حتى تُبدل منها الالف على أن في لغة طيبي يُبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقولون يا غلامى فبى بعى بقا قال الشاعر * وما الدنيا ببقاه علينا * يريد بباقية وفي جارية جاراة وهو كثير واذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا رب ويا فوم بالضم يريدون يا رب ويا فوم وأما يفعلون ذلك في الاسماء الغالب عليها الاضافة لأنهم اذا لم يصيغوها الى طاهر او الى مضمر

غير المتكلم علم أنها مضافة إلى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لأن ضميره الذي هو الياء قد جُذِفَ فاعرفه، فأما الناء في يا أبتِ ويا أمتِ فتاء التانيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن الناء في يا أبتِ لا تفعلْ ويا أمتِ فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في خالة وعمّة يعني أنها للتانيث والذي يدل على أنها للتانيث أنك تقول في الوقف يا أبة ويا أمة فتبديلها هاء في الوقف كقاعِدْ ه وقاعِدْه على حدّ خالٍ وخاله وعمر وعمّة ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمتي فحذفت الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضاً منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبتى ولا يا أمتى لثلاً يُجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو قلت في يا خالي ويا حمي يا خالتِ ويا حميتِ لم تجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول الناء على الأمّ فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ١ وفيه لغات قالوا يا أبتِ بالكسر ويا أبتِ بالفخ ويا أبتنا بالالف وإذا وقفت قلت يا أبتاه ويا أمتاه وحكى يونس عن العرب يا أبّ ويا أمّ، فن قال يا أبتِ بالكسر فإنه أراد يا أبتى بالاضافة إلى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلاً عليها مؤنثة بأنها مُرادّة، ومن قال يا أبتِ بالفخ فيجتمعت امرئس احدهما أن يكون مثل يا طَلَحَه أفبِلْ ووجهه أن أكثر ما بُدئَ هذا النحو مما فيه تاء التانيث مرخماً فلما كان كذلك وردّ المحذوف ترك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الرخيم من الفخ ١٥ ولم يعتد بالهاء وأفحموها كما أنه لما كان أكثر ما يعول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فإذا ردوا الأهل جروا على ما كانوا عليه من التانيث فعالموا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المُفَحِّم على حدّ قوله - كِلِينِي لِيَهْمِ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ * والوجه الثاني أن يكون أراد يا أبتنا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتح قبلها تدل على الالف كما أن الكسرة تبقى دليلاً على الياء، وأما من قال يا أبتنا ويا أمتنا فإنه أراد الياء ألا أنه استعملها فبَدَل من الكسرة فتحاً ثم قلبها ألفاً لأنها محرّكة مفتوح ما قبلها قال الشاعر * يا أبتنا علمك أو عساكاً . وقال

* يا أبتنا ويا أبة * حسنت ألا الرقبة ١

وقد كثر إبدال هذه الياء ألعاً قال الشاعر

* وقد رعموا ألى جرعت عليهم . وحل جرع أن قلت وأباً لهما .

وقال رُوَيْبَةُ * فهِى تُرْتَى بِأَبَا وَأَبْنَيْبَا * وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال يا أبت بالفخ أنه أراد يا أبتا بالالف قوة.

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي ويا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ ويا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ وقال أبو التَّجَمِّم * يا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلْمِي وَأَهَّجِعِي * جعلوا الاسمين كاسم واحد.

قال الشارح إذا قلت يا ابن أخى ويا غلام غلامى فالقياس فى هذه البيئات أن لا تُحذف لأن النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرها فى غير النداء ألا تراكم تقول فى الخبر جاء غلام أخى فكما أن الاخ ليس له حظ فى المحبىء فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حظ فى النداء والياء إنما تُحذف اذا وقعت موقعا يُحذف فيه التنوين وهو أن يتصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس ألا أنه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي على الخصوص اربعة أوجه مسموعة من العرب

١. حكاها الخليل ويونس فالوجه الأول يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بإنبات الياء قال الشاعر

* يا ابن أُمِّي ويا شَقِيْبَ نَفْسِي * أنتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدِ *

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتتها كما أثبتتها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتها فى المنادى

كان ثبوتها فى المصاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن تثبتتها كما أثبتتها فى يا ابن أخى

وفى يا غلام غلامى، والوجه الثانى من الأوجه الاربعة أن تقول يا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ بالفخ وقد قرأ به

١٥ ابن كَتِيْبٍ ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك امرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أُمَّا بالالف ثم حذفت

الالف تخفيفا وساغ ذلك لآتها بدل من الياء فحذفت كما تُحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلام

وحذفت الياء من المصاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المصاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما

تُحذف من المصاف اذا قلت يا غلام لان هذا الاسم أعبى يا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ قد كثر استعماله

فجاز فيه ما لم يجوز فى نظائره، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما أنها فى يا غلام غلامى

٢. كذلك، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فنبنى الاسم الآخر على الفخ وتبنى الاسم

الذى هو الصدر لانه كالبعض للثنائى فالفتحة فى الاول ليست نصبة كما كانت فى الوجه الاول وأما هى

منزلة الفتحة من خمسة عشر وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة

وهو مفصود، ويجوز أن يكون فتح الثانى ابتداءً لفتحة النون فى ابن وموضع أم وعمر خفض بالاضافة،

والوجه الثالث الكسر فتقول يا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى يا ابن أُمِّ بالكسر

ويحتمل امرئين احدهما ان يكون أضاف ابناً الى أم وحذف الياء من الثاني وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامى ، والوجه الثاني انها لما جعلت كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يُفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا احد عشر أقبليوا، الوجه الرابع ان تقول يا ابن أمّ ويا ابن عمّ فاجعل مكان الياء ألفاً كما قال * يا بنت عمّا لا تلوّمى وأهّجعى * كما تقول يا غلاماً فتفتح ما قبل الياء تخفيفاً وفي متحرّكة فتقلب ألفاً فاعرفه ،

المددوب

فصل ٥٥

قال صاحب الكتاب ولا بدّ لك في المددوب من ان تُلحِقَ قبله ياء أو وا وأنت في الحاق الالف في آخره ١. مخير فتقول وا زيدا أو وا زيداً والهاء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصة دون الدرّج ويلتحق ذلك المضاف اليه فيقال وا امير المؤمنين ولا يلحق الصفة عند التحليل فلا يقال وا زيد الطريفاً ويلحقها عند يونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاً ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماً لانه بمنزلة يا عبد المطلباء ،

قال الشارح اعلم ان المددوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكانه على سبيل التفتيح فانت ٥ تدعوه وان كنت تعلم انه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كانه تعدّه حاضراً وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتماليهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في اوله ييا او وا لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخراً للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة وخصوها بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمّة كانت او كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً اللهم الا ان يخاف لبس فحينئذ لا تُغيّر الحركة فتقول وا زيدا واذا وقفت على الالف ألحقت الهاء في الوقف محافظةً عليها لحفائها فتقول وا زيدا ويا عمراً فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا ويا عمراً تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز ان لا تأتي بالالف الندبة وتجرى لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى ان قرينة الحال تدلّ عليه ، وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا امير

المؤمنيناً ووا غلامَ زيدا لأن المضاف والمضاف إليه كالأسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فإن كان المضاف إليه اسماً ظاهراً فتحت آخره لأجل الف الندبة وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة لأنه لا يجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضيّة فعاقبوا بينهما لذلك هذا إذا كان المضاف إليه ظاهراً فإن كان مضمراً فإن كان المضمراً منكباً فلا تخلو ياءه من أن تكون محذوفة وقد اجتزى بالكسرة منها نحوياً غلاماً أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فإن كانت الأولى فأتى تبدل من الكسرة فتحة لأجل الالف بعدها وتقول وا غلاماً وإن كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لا تحذفها بل تفتحها لأجل الالف بعدها وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى، وإن كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامى فليس فيه إلا وجه واحد وهو إثباتها وتحريكها، وإن كان المضاف إليه مضمراً غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها إذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف إلى مخاطب وا غلامكاه فإن كان مما يلتبس قلبت الالف إلى جنس الحركة قبلها نحوياً غلامكاه إذا كان المخاطب مؤنثاً إذ لو قلت وا غلامكاه لالتبس بالذكور، وكذلك تقول وا غلامهوه إذا كان المضمراً غائباً إذ لو قلت وا غلامهاه لالتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه، ولا تلحق الف الندبة الصفة لا تقول وا زيد الطريغاه

عند سيبويه والتخيل لأن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المنسوب الموصوف، وذهب الكوفيون ويونس من البصريين إلى جوازها وقالوا أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الأول أن ليست الصفة كالمضاف إليه لأن المضاف إليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار إن شئت تصف وإن شئت لا تصف، وأعلم أن الندبة لما كانت بكاءً ونوحاً بتعداد مآثر المنسوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن

وجب أن لا يُندب إلا بأشهر أسماء المنسوب وأعرفها لكى يعرفه السامعون فيكون عذراً له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله، فهذا المعنى لا تُندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذاه لابهامهما ويستفحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وإبهامه ولا يستفحون وا من حفر بئر زمراه لأنه منقبة فضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام

نحو وا عبد المطلبه وذلك ان عبد المطلب هو الذي اظهر زمزمه بعد ثورها من عهد اسمعيل عليه السلام بان اتي في المنام فامر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لا تنزف ولا تهدم، وتسقى الحجيج الاعظم، وفي بين القرث والدمر، فعدا عبد المطلب ومعه لحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين اساف وثالثة فحفر فلما بدا الطوي كبر وقصته معروفة، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب ه منادى وليس كل منادى مندوبا ان ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه،

حذف حرف النداء

١. قال صاحب الكتاب ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي قال الله تعالى يوسف اعرض عن هذا وقال رب ارنى انظر اليك وتقول ايها الرجل وايتهها المرأة ومن لا يزال محسنا احسن اليه ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا

قال الشارح قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليُقْبَل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبية المدعو فاذا كان المنادى متراخيا عن المنادى او معرضا عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد او نائبا قد استنقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وفي يا ويا وهيا وأي يمتد الصوت بها ويرتفع، فان كان قريبا نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * اريد اخا ورفاه ان كنت نائرا * لانها تغيد تنبيه المدعو وله يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد

بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيذا، وقد يجوز حذف حرف النداء من القريب نحو قوله * حار بن كعب الا احلام تترجركم * ونحو قوله تعالى يوسف اعرض

٢. عن هذا وقد كثر حذف حرف النداء في المصنف نحو قوله تعالى رب قد آتيتني من الملك وقال تعالى فاطر السموات والارض وال ربنا انزل علينا مائدة من السماء وقال رب ارنى كيف نحبي الموتى وهو كثير في الكتاب العزيز، وفي الجملة حذف الحروف مما يباه القياس لان الحروف انما جيء بها اختصارا ونائبة عن الافعال فا النافية نائبة عن انفي وهزة الاستفهام نائبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن انادي فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو احماف الا انه قد ورد

فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلغظ به، وقوله يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أى جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة، ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز ان يكون وصفاً لأتى ودعوتة فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إحكاماً فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لأن هذه الأشياء يجوز ان تكون نعوته لأتى نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام ويا أيها لأن أياً مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام او بما كان مبهما مثله قال الله تعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى قال الشاعر

* يا أيها الرجل المعلم غيره * هلاً لنفسك كان ذا التعليم *

١٠ وقال الآخر * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * فوصف أياً باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام ان كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام واحتج سيبويه بأن اصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فنقول يا أيها الرجل فلم يجر حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض، وكذلك المبهم يكون وصفاً على ما تقدم لأتى فاذا حذف أياً صار يا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل، وقال المازني في نحو هذا أقبل ان هذا اسم تشير به الى غير المخاطب ١٥ فلما ناديته ذهب منه تلك الإشارة ف عوض منها التنبيه بحرف النداء، وقد اجاز قوم من الكوفيين هذا قبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم قالوا والمراد يا هؤلاء، وقد عمل به المنتبى في قوله * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * وكان يميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجة فى الآية لاحتمال ان يكون هؤلاء منصوبا بإضمار أعني بمعنى الاختصاص ويكون انتم مبتدأ وتقتلون الخبر، وقيل انتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون انفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون ٢٠ اسم الإشارة موصولا نحو قوله

* عدس ما لعباد عليك امارة * أمنت وهذا تحمليين طليق *

أى والذى تحمليه طليق، وجعل قول المنتبى على ان يكون إشارة الى المصدر أى هذه البرزة او الى الطرف على ارادة البرة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شد قولهم أصبح ليل وإتد محنوق وأطرق كرا و * جارى لا تستنكرى

عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه،

قال الشارح قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أصبح ليلاً واقتد محنوق وأطرق كراً يريد ترخيم كروان على قول من قال يا حار بالصم وذلك ان هذه امثالاً معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها، وقال ابو العباس المبرد الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر
٥ لكثرة الاستعمال لها، فأما قول الخجاج * جارِي لا تستنكرى عذيري * فإنه يريد يا جارِيه فأما رَحِمَ فحذف تاء التانيث وحذف أداة النداء ضرورة، ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لأن المستغاث يبالي في رفع صوته وامتداد له لتوقفه في المستغاث به الغفلة والتراخي، وكذلك المندوب قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولاتهم يريدون به مذهب الترتم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة في الترتم، فأما قولهم اللهم فهو نداء والضمه فيه بناء بمنزلتها في يا زيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

* اني اذا ما حدثت ألتما * نعوث يا اللهم يا اللهم *

فجمع لضرورة بين يا والميم، وذهب الفراء من الكوفيين الى ان اصله يا الله أمنا بحير الا انه لما كثرت في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا قلتم والاصل ها ألمم فحذفوا الهمزة تخفيفاً وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويأليه والاصل ويئل لأنه وإنما حذفوا وخففوا، وهو قول واه جداً لوجوه منها انه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن ان يقال اللهم أمنا بحير لأنه يكون تكراراً فلما حسن من غير فبح دل على فساد ما ذهب اليه، وايضا فإنه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم أهلكهم ولا تهلكننا لأنه يكون تناقضاً قال الله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو آتتنا بعذاب أليم مع انه لو كانت الميم اصلاً من الفعل لم يجتج الشرط الى جواب في الآية وأسدت مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيببت بالفاء دلت على انها زائدة وليست من الفعل، واعلم ان سيبويه لا يرى نعت اللهم لأنه لفظ لا يقع الا في النداء فهو في منزلة يا هناه ويا ملكعان وقد وليس نبي من هذا بنعت، وخالفه ابو العباس في ذلك وقال اذا كانت الميم عوضاً من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى

اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فسيبويه يجعل فاطر السموات على أنه نداءً بانٍ لا أنه نعتٌ ٥

الاختصاص

فصل ٥٧

٥ قال صاحب الكتاب وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم
أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا آيتها العصابة جعلوا آيا مع
صفتها دليلاً على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا انفسهم ٥ وما كانوا عنه
باناً ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل مخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل مخصصين
من بين الأقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب ٥

١٠ قال الشارح اعلم أن كل منادى يختص تختصه فتناديه من بين من حضرتك لأمرك ونهيبك أو خبرك
ومعنى اختصاصك آياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره ٥ وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على
طريقة النداء لاشتراكها في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص
كما أجروا التسمية مجرى الاستفهام إذ كانت النسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك
أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشبان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالي
١٥ أمت أم فعدت وسواء عليهما أنذرتهم أم لم تُنذِرهم فانت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام
لتشاركهما في معنى النسوية لأن معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي فكما
جاءت النسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى النسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء
لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى ٥ والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز
دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيها الرجل إذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا
٢٠ يا أيها القوم إذا عنيتم أنفسكم لأنك لا تُنَبِّه غيرك ٥ وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل
أيها العصابة وتعني بالعصابة أنفسكم وللمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا
تقول إنهم فعلوا كذا أيها العصابة ٥ وقولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها العصابة
فأي وصفتها مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوفٌ أو خبرٌ محذوفٌ المبتدأ فإذا كان مبتدأً فكأنه قال الرجل
المذكور أو العصابة المذكورة من أريد وإذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة

المذكورة ان لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال لان الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله انا افعل كذا متخصّصا من بين الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الافواه وذكر ابي هنا وصفته توضيحا وتأكيذا ان الاختصاص حاصل من انا ونحن فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومما يجرى هذا المجرى قولهم انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء
 ٥ وانا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المرأة الا انهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب اقربى
 الناس للضيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميد والملك لله
 اهل الملك واتاني زيد الفاسق للبيت وقرئ حمالة الخطب ومررت به المسكين والباتس ، وقد جاء
 نكرة في قول الهدى

* وبأوى الى نسوة عطل * وشعنا مراضيع مثل السعالي *

١. وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم ،

قال الشارح اعلم ان هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضر
 غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل ان الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم
 كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يا زيد ويا بكر ولم يقولوا في * بنا تميمًا يكشف

الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولاته ايضا يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب

٥ اقربى الناس للضيف وما فيه الالف واللام لا يباشرة حرف النداء واذا ارادوا ذلك توصلوا اليه بأبي
 ونحوها كقولك يا ايها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل انه غير منادى ، وقوله ما

يجرى هذا المجرى يريد مجرى الاول في الاختصاص وانما فصله من الاول وان كانا جميعا اختصاصا
 لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك ان الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا اينها العصابة وانا

افعل كذا ايها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * انا بني منقر * وقول الاخر * بنا تميمًا

٢. يكشف الضباب * وذلك الفصل مختص بأبي دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء

نحو بني فلان وآل فلان وغيرها من الاسماء ، واعلم ان هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على

لحقيقة وان كان جارياً مجراه وذلك من قبل انه منصوب بفعل مضر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا

للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما ان النداء كذلك والذي يدل على انه ليس

بنداء ان الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم

نحو يا زيدُ ويا حَكَمُ ولم يقولوا في قول الشاعر بنا تميمٌ بالصمِّر كما فعلوا في النداء ولاقه ايضا يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العربُ أقرى الناس للضيِّفُ ولا يجوز ذلك في النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحدا من جماعة ليعطف عليك عند توهيم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعلٍ يعمل فيه النصب يقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفصيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

* أَيْ اللَّهُ إِلَّا أَنَا آلَ خِنْدِفٍ * بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأَنَامُ وَيُبْصِرُ*

قال خندف في النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العربُ أقرى الناس للضيِّفِ فالعربُ في نحن، ونصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتيم باضمارٍ أريد أو أعني أو أختص فالاختصاص نوع من التعظيم والشتيم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتيم يكون للحاضر والغائب وهذا الصرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتيم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم، فن ذلك للحمد لله الحميد والمُلك لله أهل المُلك وكل ذلك نصب على المدح ولم تُرد أن تفصله من غيره وتقول أتلى زيدٌ الحبيثَ الفاسقَ ومنه قراءة من قرأ وأمرأته سائلة ١٥ للخطب بالنصب على الذم والشتيم، ومن ذلك مررت به البائس المسكينَ فجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتاً لأن المضمرة لا تُنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمارٍ أعني وهو من قبيل المدح والذم فأعرفه،

الترخيم

فصل ٥٨

٢٠

قال صاحب الكتاب ومن خصائص النداء الترخيمُ ألا إذا اضطر الشاعر فرحم في غير النداء، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علماً والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوباً ولا مستغناً والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف ألا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا عادلٌ ويا جاري لا تستنكري ويا ثبَّ أقبلي ويا شا أرجبي،

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ يَا صَاحٍ وَأَطْرُقَ كَرًا فَمِنَ الشَّوَادِءِ

قال الشارح إنما قال ومن خصائص النداء الترخيم لأن الترخيم المطرد إنما يكون في النداء وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتى بيانه ولذلك قال ألا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء جعله خاصة للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم إذا كان ه ليينا ضعيفا والترخيم صُعْفٌ في الاسم ونَقَصٌ له عن تمام الصوت قال الشاعر

* لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ * رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاةٌ وَلَا نَزْرٌ*

يصف امرأةً بعدوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب في النساء، والترخيم له شروط منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في يا قوم على ما سبق، ومنها أن يكون علما لأن الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحَبب وقد تقدم علته ذلك في فصل الاعلام، ومنها أن يكون مفردا غير مضاف لأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالفاً حكمه في غير النداء وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريتين على الاعراب في النداء تجرّيهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حاريا عام، وذهب الكسائي والقراء الى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الخذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتا لم يعرف قائله

* أبا عرو لا تُبْعِدْ فُكُلَ ابْنِ حُرَّةٍ * سَيَدْعُوهُ دَائِي مَبْتَدَأٌ فَبَجِيبٌ*

٢. وقال زهير

* حُدُوا حِدْرَكُمْ يَا آلَ عَكْرِمَ وَأَنْكُرُوا * أَوَامِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ يُدَكِّرُ*

فرخم المضاف إليه فيهما وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لأن المضاف إليه غير منادى، ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة احرف وذلك لأن أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالأربعة وقربته من الثلاثة تخفيفا له بقربه من

الثلاثة الذي هو أقل الأبنية وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجوز أن تحذف منه شيئاً لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هي الغاية، فأما ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرف لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ورامهمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معتلاً كيد ودم لأنه كان كذلك هـ والهاء فيه إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العكسية بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاص، وأما سماع الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو يا ثب يا عص في ثبنة وعصنة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فإنه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم إلى اسم ولأن تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيداً ١. ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك سماع حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحدفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائعاً كان أو خاصاً تقول في الخاص يا سلمر أقبل وفي مرجانة يا مرجان أقبل وفي النكرة قالوا يا عادل أقبل يريدون عادلته وقالوا يا جاري يريدون يا جارية قال العجاج * جاري لا تستنكري عذيري * ١٥ أراد يا جارية وقالوا يا ثب في يا ثبنة وهي الجماعة وقالوا يا شا أرجني وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقبى في البيت، وقولهم هنا يا شا أما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حار بالضمة فعباسه يا شاه برد الهاء التي هي لام بعد حذف تاء التأنيث ثلاً يبغي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عديم النظير، وأعلم أنهم قد قالوا يا صاح وهم يريدون يا صاحباً وقالوا أطرق كراً وهم يريدون كروانا فرخم على لغة من قال يا حار بالضمة كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحققها ٢. الضمة فقلت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لأن المحذوف مراد، وفي الجملة ترخيم هاتين الهمتين شأناً قياساً واستعمالاً فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بأبه الأعلام وأما الاستعمال فظاهر لفظة المستعملين له ففي قولهم يا صاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كراً شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحوياً أيها الكروان والوجه الثاني أنه رخمه وهو نكرة

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فحرفه ٤

قال صاحب الكتاب والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يُجْعَل ما بقى كأنه اسم برأسه فيُعَامَل بما يُعَامَل به سائر الاسماء فيقال على الأول يا حار يا هرق يا ثمو ويا بنو في المسمى ببنون وعلى الثاني يا حار يا هرق ويا ثمي ٥ ويا بني ٥

قال الشارح اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وحمراء حبير وخبير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد فسره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء ٤ وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير علة موجبة وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير إذا مات من غير علة قال أمية ١٠
* من لم يمت طرياً يمت لعلة الكبر والهزم لا بد من ذلك ٤ ثم هذا الترخيم على وجهين

أحدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكوته إيداناً وإشعاراً بإرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى ١٥ الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الصم فيقال على الوجه الأول في حارث يا حارث وفي أمية يا أمية وفي برثن يا برثن وفي هرقل يا هرق وفي ثمود يا ثمود وفي بنون اسم رجل يا بنو لا يُغيّر الاسم بعد الحذف وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن فرعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلهما بحذف حرفين نحوياً هراً ويا سب قال وإنما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات يعنى الحروف نحو نعر وأجل والأسماء غير المتمكنة نحو كم ومن وهو قول واه لانا ٢٠ أتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وأما فعلنا ذلك لأننا قدرنا ثبوت المحذوف وكما أن الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يجدتها النداء مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك هنا ولولا ذلك لحرّك المرخم بحركة واحدة كله وإذا كان ذلك كذلك فينبغى أن

يبقى السكون ايضا كما لو كان للحدوف باقيا لأن الثابت حُكِمَا كالثابت لفظا ولو اعتبر الباسه بالأدوات في حال سكونه لوجب ان يُعتبر الباسه بالمصاف في حال كسره وهذا واضح، ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث كنه بالصمّر إلا ان الصمّة في برث غير الصمّة الأصلية إنما هي صمّة النداء وقد اُحذفت الصمّة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالصمّة وتقول في ترخيم ثمود وثنون علما يا ثمي ويا بني لثلا يبقى الاسم آخره وأقبلها صمّة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة فأبدل من الصمّة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخمته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل للحدوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد ودم فصم كسائر الاسماء المناداة المفردة فأعرفه ٤

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المرخم من ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فهو على وجهين ١. احدها ان يُحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني ان يُحذف منه حرفان وهما على نوعين أما زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في أعجاز أسماء مروان وعثمان وطائفي وأما حرف صحيح ومدّة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركبا حُذف آخر الاسمين بكماله ففيل يا بُحْت ويا عمر ويا سيب ويا خمسة في بُحْت نصر وعمرويه وسبيويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تآبط شرا وتمرّ آخرة فلا يرخم ٤

١٥ قال الشارح اعلم ان المرخم يكون مفردا او مركبا والمفرد على ضربين احدهما ما لا يُحذف منه في النداء ألا حرف واحد نحو قولك في عامر وحارث وشبههما يا عام ويا حار ويجوز فيه الصمّر والكسر قال مهلهل * يا حار لا تجهل على أشياخنا * انا ذوو السورات والأحلام *

وفال زهير

* يا حار لا أرمين منكم بدهية * لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك *

٢. بنشدان بكسر الراء وضمتها، وسمع بعضهم قارما يقرأ ونادوا يا مال ليقتص علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لاتهم لا يقدرّون على التلقظ بتمام الكلمة لضعف قواهم، والثاني ما يُحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيان احدهما ما كان في آخره زائدتان زيادا معا فن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التانيث نحو حمراء وقرآء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياء النسب نحو بصري وطائفي اذا

سميت بهما، وتقول في ترخيم ما في آخره ألف ونون يا مَرَوَّ ويا سَعَدَ ويا مُسَلِّمَ قال الشاعر
 * يا مَرَوَّ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ * تَرْجُو لِجَبَاءِ وَرَبِّهَا لَرَّ يَبِئْسَ *

وتقول فيما كان في آخره ألفا التانيث يا حَمَرُ أَقْبَلِي ويا فَحَرُ فَي حَمْرَاءَ وَحَمْرَاءَ عَلَمَيْنِ ويا أَسْمَرَ فَي أَسْمَاءَ
 اسم امرأة قال الشاعر

* قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي * أَهَذَا الْمُغَيَّرِيُّ الَّذِي كَانَ يُدْكَرُ *

فَأَسْمَاءُ اسْمُ امْرَأَةٍ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَمْرَاءَ وَحَمْرَاءَ وَيَكُونُ وَزْنُهُ فَعْلَاءَ وَأَصْلُهُ وَسْمَاءُ مِنَ الْوَسَامَةِ وَهِيَ
 الْمَلَاخَةُ فَفَلَبُوا الْوَاوَ الْمَفْتُوحَةَ هَمْزَةً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ أَحَدًا وَأَصْلُهُ وَحَدُّ وَامْرَأَةٌ أَنَاةٌ وَهِيَ وَنَاةٌ وَيَحْتَمَلُ أَنْ
 يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ وَهُوَ أَفْعَالٌ جَمْعُ إِسْمِرٍ وَأَصْلُهُ أَسْمَاءُ فَفَلَبْتَ الْوَاوَ الْأَخِيرَةَ هَمْزَةً بَعْدَ قَلْبِهَا
 أَلْفًا عَلَى حَدِّ كِسَاءٍ وَشَقَاءٍ وَسُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثًا فَاغْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّانِيثِ وَالنَّعْرِيفِ وَرُخِمَ فَحُذِفَ الْحَرْفُ
 ١. الْآخِرُ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا فُعِلَ فِي مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ إِذَا رُخِمَا، وَتَقُولُ فِيمَا كَانَ فِي
 آخِرِهِ يَاءُ النَّسْبَةِ يَا طَائِفٍ وَيَا بَصْرٍ تَرْخِيمٍ طَائِفِي وَبَصْرِي عَلَمَيْنِ تَحُذِفُ الْحَرْفَيْنِ مَعًا لِأَنَّهُمَا زَائِدَانِ
 زَيْدًا مَعًا لِمَعْنَى وَاحِدٍ فَتَزُولُ مَنزِلَةُ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ فَلَمَّا زِيدَا مَعًا حُذِفَا مَعًا، وَأَمَّا الثَّانِي مِمَّا يُحُذَفُ
 مِنْهُ حُرْفَانِ فِي التَّرخِيمِ وَذَلِكَ مَا كَانَ آخِرَ الْاسْمِ مِنْهُ حَرْفًا أَصْلِيًّا وَقَبْلَهُ حَرْفٌ مَدِّي زَائِدٌ فَانْكَرَ تَحُذِفُ
 الْأَصْلَ وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الزَّائِدِ مَعًا وَتُجْرِيهِمَا مَعًا مُجْرَى الزَّائِدَيْنِ إِذَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ
 ٢. نَحْوَ عَمَّارٍ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ وَتَقُولُ يَا مَنْصُورٍ وَيَا عَمَّارٍ وَيَا مِسْكِينٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا جَرِيَا مُجْرَى الزَّائِدَيْنِ وَذَلِكَ
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأَصْلَ يُحُذَفُ لِلتَّرخِيمِ لِأَنَّهُ طَرَفٌ كَمَا يُحُذَفُ الزَّائِدُ الثَّانِي مِنْ مَرَوَّانٍ وَنَحْوِهِ وَقَبْلَهُ حَرْفٌ
 مَدِّي كَمَا كَانَ قَبْلَ النُّونِ فِي مَرَوَّانٍ كَذَلِكَ فَقَدْ سَاوَى الْأَصْلُ وَالزَّائِدُ قَبْلَهُ الزَّائِدَيْنِ مِنَ الْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ
 فَجَرِيَا فِي الْحَذْفِ مَجْرَاهُمَا، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ زَائِدٌ غَيْرُ مَدِّي لَرَّ يُحُذَفُ لِمَعَارَفَتِهِ الزَّائِدَ الْأَوَّلَ فِي
 مَرَوَّانٍ وَحَمْرَاءَ وَذَلِكَ لَوْ سَمِيَتْ بِسِنُورٍ وَيَرْدُونٍ لَقَلَّتْ فِيهِمْ قَالِ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ يَا سِنُورَ أَقْبَلُ وَيَا يَرْدُونَ
 ٣. أَقْبَلُ وَعَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالِ يَا حَارٍ بِالضَّمِّ يَا سِنَا وَيَا يَرْدَا فَفَلَبْتَ الْوَاوَ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلِهَا، وَأَمَّا
 الْمُرْتَبِ فِ الْأَمْرَةِ فِي التَّرخِيمِ كَأَمْرِ تَاءِ التَّانِيثِ تَحُذِفُ الْكَلِمَةَ الَّتِي ضَمَّتْ إِلَى الصَّدْرِ رَأْسًا كَمَا تَحُذِفُ تَاءُ
 التَّانِيثِ فَتَقُولُ فِي بَحْتٍ نَصَرَ اسْمِ رَجُلٍ يَا بَحْتٌ بِحَذْفِ الْاسْمِ الْآخِرِ لَا غَيْرُ كَمَا تَقُولُ فِي مَرَّجَانَةَ
 اسْمِ امْرَأَةٍ يَا مَرَّجَانُ فَلَا تَزِيدُ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ وَفِي حَضْرَمَوْتٍ يَا حَضْرَمَوْتُ وَفِي مَارَ سَرَجِسَ يَا مَارَ وَفِي
 عَمْرَوِيَّةٍ يَا عَمْرُ وَفِي سَبِيئَوِيَّةٍ يَا سَبِيئَ وَفِي الْمَسْمِيِّ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَا خَمْسَةَ جَعَلُوا الْاسْمَ الْآخِرَ مَنزِلَةَ الْهَاءِ

في نحو تَمَرَةٌ اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فإنه اذا
 جُعِلَ الاسمان اسما واحداً وحِقَقَهُ التصغيرُ فإنه اَما يصغَّرُ الصدرَ مِنْهُمَا ثمَّ يُوْتَى بِالاسْمِ الثَّانِي بَعْدَ تَصْغِيرِ
 الصِّدْرِ كَمَا يَصْغُرُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فَتَقُولُ حَضِيرَمَوْتُ وَبَعِيلَبُكُ وَعَمِيرَوِيَهْ كَمَا تَقُولُ تَمِيرَةٌ وَطَرِيفَةٌ ،
 ومن ذلك النَّسَبُ فَانْكَ تَقُولُ فِي النَّسَبِ اِلَى حَضْرَمَوْتِ حَضْرِيٌّ وَاِلَى مَعْدِي كَرِبَ مَعْدِي كَمَا تَقُولُ فِي
 ٥ النَّسَبِ اِلَى الْبَصْرَةِ بَصْرِيٌّ وَاِلَى مَكَّةَ مَكِّيٌّ فَيَقَعُ النَّسَبُ اِلَى الصِّدْرِ لَا غَيْرُ كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِيهَا فِيهِ
 الْهَاءُ ، وَمِمَّا يُوْتَدُّ عِنْدَكَ مَا ذَكَرْنَاهُ اَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تُلْحَقُ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِالْأَرْبَعَةِ وَلَا بِنَاتِ الْارْبَعَةِ
 بِالْخَمْسَةِ كَمَا اَنَّ الْاسْمَ الثَّانِي لَا يُلْحَقُ الْاسْمَ الْاَوَّلَ بِشَيْءٍ مِنَ الْاَبْنِيَةِ ، وَايْضًا اِنَّ الْاسْمَ الثَّانِي اِذَا
 دَخَلَ عَلَى الْاَوَّلِ وَرُكِبَ مَعَهُ لَمْ يُغَيِّرْ بِنِيَّتِهِ كَمَا اَنَّ النَّاءَ كَذَلِكَ اِذَا دَخَلَ الْاسْمَ الْمُوْتَدَّ لَمْ تُغَيِّرْ بِنَاءَهُ
 كَتَمَّرٍ وَتَمَّرَةٍ وَقَائِمٍ وَقَائِمَةٍ فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَذَفُوا الْآخِرَ مِنَ الْمُرْكَبِ فِي التَّرْخِيمِ
 ١٠ كَمَا يَحْذَرُونَ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَكَانَ لِلْحَذْفِ فِي التَّرْخِيمِ اُجْدَرُ اِذَا كَانَ يُحْذَفُ فِي التَّرْخِيمِ مَا لَا يُحْذَفُ
 فِي الْاِضَافَةِ اَلَا تَرَى اَنَّكَ تَقُولُ فِي جَعْفَرٍ يَا جَعْفَرُ فَتَحْذَفُ الرَّاءُ فِي التَّرْخِيمِ وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ جَعْفَرِيٌّ
 فَتُثَبِّتُهَا وَاِذَا سَأَلَ حَذْفُ مَا يَثْبُتُ فِي الْاِضَافَةِ فِي التَّرْخِيمِ كَانَ حَذْفُ مَا لَا يَثْبُتُ فِيهَا اَوَّلِيٌّ ، وَلَوْ
 رَحِمْتَ اِثْنَا عَشَرَ عَلَمًا لَقُلْتَ يَا اِثْنَيْ فَتَفْعُجُ النُّونَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ يَا حَارِ بِالْكَسْرِ وَمَنْ يَقُولُ يَا حَارُ
 بِالضَّمِّ قَالَ يَا اِثْنُ لِاَنَّ عَشْرَ هِهْنًا بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنْ اِثْنَيْنِ وَاَنْتَ لَوْ رَحِمْتَ اِثْنَانِ لَقُلْتَ يَا اِثْنُ ، وَاَمَّا
 ١٥ مَا يُحْكَى مِنْ نَحْوِ تَأْتَبَطُ شَرًّا وَيَرْقُ تَحْرَهُ وَنَحْوِهَا فَانَّهُ لَا يَرْحَمُ لِاَنَّ النَّدَاءَ لَمْ يُوْتَرِ فِيهِ وَاَمَّا فِي جُمْلٍ
 مُحْكِيَّةٍ وَالتَّرْخِيمِ اَمَّا يَكُونُ فِيهَا اَثَرُ فِيهِ النَّدَاءُ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ سَبِيوِيَهْ وَلَوْ رَحِمْتَ هَذَا لَرَحِمْتَ رَجُلًا
 يَسْمَى يَقُولُ عَنْتَرَةٌ يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكْلَبِيٌّ وَمَعَ ذَلِكَ فَانَّهُ لَا يَجُوزُ لِاَنَّهَا جُمْلٌ مُحْكِيَّةٌ الْاَعْرَابُ
 لَا حَظَّ لِلْبِنَاءِ فِيهَا فَاعْرِفْ ،

حذف المنادى

٢٠

فصل ٥٩

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب
 ٢ يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على سمعان من جار *

وفي التنزيل اَلَا يَا اَسْجُدُوا ،

قال الشارح اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فن ذلك قولهم يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساخ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم يا ويئل لزيد ويا ويح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لأنه هناك مدعو ٥ ولذلك نصبه ان كان مضافا والمراد يا بؤس للحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حد زيادتها في لا أبا لك ولا تُزاد هذه اللام ألا في هذين الموضعين ، ويجوز ان يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأتك قلت بؤس لزيد وويل له وويح له ، وأما بيت الكتاب الذي أنشده فيجتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراد يا قوم او يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر ان يكون يا لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لُنصبها لاتها مضافة ، قال سيبويه فبا لغير اللعنة يُشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللعنة ، ويروى والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفص امره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله فخص المعطوف الثاني كما خفص المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين احدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى ان كان فاعلا في المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ * يرفع المظلوم على الصفة ١٥ للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر ان يكون معطوفا على المبتدأ الذي هو لعنة الله اى ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حدِ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ اى اهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح اكثر وكلاهما قياس فن كسر كان كعمران وحيطان ومن فتح كان كقحطان ومروان ، وقوله تعالى أَلَا يَا أَسْجُدُوا فقد قرأها الكسائي أَلَا خفيفةً وقرأها الباقون بالتنشيد فمن خفف جعلها تنبيها ويا نداء والتقدير أَلَا يَا هَؤُلَاءِ أَسْجُدُوا لله ويجوز ان يكون يا تنبيها ولا ٢. منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيدا لان الامر قد يحتاج الى استعطف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

* أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ * وَإِنْ كَانَ حَتَّى تَاعِدَا آخِرَ الدَّهْرِ *

وأما قراءة الجماعة فعلى ان أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبنى فاعرفه ،

التحذير

فصل ٩٠

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللامر اضمارة قولك في التحذير اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض للأسد والاسد ان يهلكك ونحوه رأسك والحائط وماز رأسك والسيف ويقال اياى والشر واياى ه وأن يحذف احدكم الأرنب اى تحنى عن الشر ونج الشر عنى وتحنى عن مشاهدة حذف الارنب ونج حذفها عن حصرنى ومبشاهدنى والمعنى النهى عن حذف الارنب.

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله ان تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد او اياك نج واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى باياك عنه وكذلك نفسك لدلالة اللام عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف ١٠ وصار ظهور العامل فيه من الاصول المفروضة فمن ذلك قولهم اياك والاسد فاياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نج وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيداً ضربت وعمراً فان قيل كيف جاز ان يكون الاسد معطوفاً على اياك والعطف بالسواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تترك تقول ضربت زيداً وعمراً فالضرب واقع بهما جميعاً وأنت ههنا لا تأمر بماعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بماعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب ١٥ محذوراً محوفاً كما كان الاسد محذوراً محوفاً فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشىء بعيداً بالاضافة الى شىء وقريباً بالاضافة الى شىء آخر غيرة وههنا اذا تباعدت عن الاسد فقد تباعدت عنه فاشتركا فى البعد واما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وإن اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيداً درهما فيتعدى الفعل اليهما تعدياً واحداً وإن كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذاً فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وإن كان الفعل قد تعدى اليهما ألا ان تعدية الى الاول بنفسه والى الثانى بحرف فان قيل هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدى الى معمولين فلم يكن بد من حرف العطف او حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عديته الى الاول بنفسه ثم عديته الى الثانى بحرف جر فان قيل فهلا حاز حذف حرف الجر فقلت

أيك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر نحو قوله

* فأيك أيك المرء فأنه * الى الشر دعه وللشر جالب *

والمراد والمرء بحرف العطف او من المرء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المرء بفعل غير الفعل الذي
 ه نصب أيك كأنه لما قال أيك أيك اكتفى ثم قال اتق المرء او جانب المرء ، وقوله اي اتق نفسك أن
 تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته ، ومن ذلك قولهم رأسك
 والحائط فينصب الرأس ههنا بفعل مصدر والحائط مفعول معه والتقدير نع رأسك والحائط اي مع
 الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز ان يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه
 على تقديرين اي اتق رأسك أن يذق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينصب كل واحد
 ١٠ منها بفعل مقدر ، فاذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل فحجا لأن احد الاسمين كالعوض من
 الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم ماز رأسك والسيف فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير
 والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازنا ولكنه من بنى مازن بن العنبر
 ابن عمرو بن تميم وكان اسمه كراما أسر بجيرا القشيري فجاءه قنعب اليربوعي ليقتله فمنعه المازني منه
 فقال للمازني ماز رأسك والسيف سماه مازنا ان كان من بنى مازن ويحتمل ان يكون اراد مازني وما غلبت
 ١٥ عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف ياعي النسبة كما تقول يا طائف في يا طائفى فبقى
 مازن ثم رخمه نائيا ومثله في الترخيم كثير ، وقالوا آيى والشر وليس للخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما
 يخاطب رجلا يقول له آيى باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيجىء بالواو لجمع بينهما في عمل
 الفعل ان كان الفعل عاملا في الاول ، ومثله آيى وأن يحذف احدكم الأرنب يعنى يرمييه بسيف او ما
 أشبهه فان في موضع نصب كأنه قال آيى وحذف احدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه آيى وآياكم
 ٢٠ ودل عليه قوله وان يحذف احدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف احدكم
 الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما
 يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح فاعرفه ،
 قال صاحب الكتاب ومنه شأنك والحق اي عليك شأنك مع الحج وإمرأ ونفسه اي دعه مع نفسه
 وأهلك والليل اي بادركم قبل الليل ومنه عذيرك اي أحضر عذرك او عذرك ومنه هذا ولا زعماتك اي

ولا أَتَوْكُم زَعَمَاتِكُمْ وَقَوْلُهُمْ كَلَيْبِهَا وَتَمْرًا أَيْ أُعْطِنِي وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيبَةً حُرًّا أَيْ أَيْتِ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبُ شَتِيبَةً حُرًّا .

قال الشارح اعلم ان قولهم شَأْنُكَ وَالْحَجَّجُ هُوَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِكَ وَالْحَائِطُ فِي تَقْدِيرِ الْعَامِلِ أَيْ خَلَّ رَأْسَكَ مَعَ الْحَائِطِ وَدَعَّ شَأْنُكَ مَعَ الْحَجَّجِ وَكَذَلِكَ إِمْرًا وَنَفْسَهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ دَعَّ امْرَأً وَنَفْسَهُ فَيَكُونُ انْتِصَابُهُ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى حَدِّ مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ فَعِنَاهُ بَادِرُ أَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْأَعْرَابِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بَادِرُ أَهْلِكَ وَسَابِقُ اللَّيْلِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَقَدْ عَطَفَ جَمَلَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ ، وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ بَادِرُ أَهْلِكَ وَاللَّيْلُ فَيَكُونُ اللَّيْلُ مَعْطُوفًا عَلَى الْأَهْلِ عَطْفَ مَفْرُودٍ عَلَى مَفْرُودٍ وَجَعَلَهُمَا مَبَادِرَيْنِ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَبَادِرَةِ مَسَابَقَتَكَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ فَكَأَنَّهُ أَمْرُ الْمُخَاطَبِ أَنْ يَسَابِقَ اللَّيْلَ إِلَى أَهْلِهِ لِيَكُونَ عِنْدَهُ قَبْلَ اللَّيْلِ وَمَعْنَاهُ تَحْذِيرُهُ أَنْ يُدْرِكَهُ كَتَحْذِيرِهِ مِنَ الْأَسَدِ ، ١. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَذِيرَكَ فَهُوَ مُصَدَّرٌ كَالْعُدْرِ يُقَالُ لِمَنْ جَنَى جِنَايَةً وَأَحْتَمَلَتْ مِنْهُ عَذِيرَكَ مِنْ فُلَانٍ قَالَ الشَّاعِرُ *أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي * عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ *

وهو مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْعُدْرِ وَقَدْ وَرَدَ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا فَالْمَنْصُوبُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ عَذِيرَكَ أَوْ أَحْصِرْهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَوَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فَصَارَ كَالْعَوْضِ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ وَلِذَلِكَ فَجَّحَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَقْبَرُ مَقَامَ الْفِعْلِ وَدُخُولُ فِعْلِ عَلَى فِعْلٍ مُحَالٌ ، وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَا فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ وَمَعْنَاهُ مَنْ يَعْذِرُنِي ٥ هِ فِي أَحْتَمَلْتِ أَيَّاهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ الْعَذِيرُ مُصَدَّرًا وَأَمَّا هُوَ بِمَعْنَى عَادِرٍ يُقَالُ عَادِرٌ وَعَذِيرٌ كَشَاهِدٌ وَشَهِيدٌ وَقَادِرٌ وَقَدِيرٌ وَضَعْفٌ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْعُدْرِ قَالَ لِأَنَّ فَعِيلًا لَمْ يَأْتِ فِي الْمَصَادِرِ إِلَّا فِي الْأَصْوَاتِ نَحْوِ الصَّهِيلِ وَالنَّصِيرِ فَإِذَا قَالَ عَذِيرَكَ عَلَى مَعْنَى عَادِرَكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ عَادِرَكَ أَوْ أَحْصِرْ عَادِرَكَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيحِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ وَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ وَالْمَصَدَّرُ يَطْرُدُ وَضَعَهُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ رُوَيْدَكَ وَحَدْرَكَ وَلَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا وَجَبَ الْقَلْبُ وَجِيبًا فَجَاءَ الْمَصَدَّرُ عَلَى فَعِيلٍ فِي غَيْرِ الْأَصْوَاتِ

٢. فَجَازَ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

* لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ وَلَا زَعَمَاتِهِ * لَعْتَبَةً خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ *

فهذا مَثَلٌ يُقَالُ مَنْ يَزَعُمُ زَعَمَاتٍ وَيَصِيحُ غَيْرَهَا فَلَمَّا صَحَّ خِلَافُ قَوْلِهِ قِيلَ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ أَيْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَلَا أَتَوْكُم زَعَمَاتِكَ أَيْ مَا زَعَمْتَهُ وَانزَعَمَ فَوَلَّى عَنْ اعْتِفَادٍ وَلَا يَجُوزُ ظُهُورُ هَذَا الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَتَوْكُم وَشَبَّهَهُ لِأَنَّهُ جَرَى مَثَلًا وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ وَظُهُورُ عَامِلِهِ صَرْبٌ مِنَ النَّغْبِيِّرِ وَقَالُوا كَلَيْبِهَا وَتَمْرًا وَيُرْوَى كَلَانِمًا

ومرأ وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله أن إنساناً خبير بين شبيبين فطلبهما الخبير جميعاً وزيادةً عليهما فمن نصب فياضمار فعل كأنه قال أعطى كليهما ومرأ ومن رفع كليهما فيالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما لي نابت وزدني مرأ والنصب أكثر، وقالوا في مثل كل شيء ولا شتيمة حر ويروى بنصبهما جميعاً ورفع الأول ونصب الثاني فمن نصبهما فياضمار فعليين كأنه قال آيت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الأول فيالابتداء كأنه قال كل شيء أمر ولا تشتمن حرأ اي كل شيء محتمل ولا تشتمن حرأ ومثله كل شيء ولا هذا اي آيت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانتها أمثالاً

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم أنته امرأ قاصداً لانه لما قال أنته علم انه محمول على امرٍ يخالف المنهى عنه قال الله تعالى أنتهوا خيراً لكم ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيدا اي تذكر زيدا او ذكراً زيدا

قال الشارح أما قولهم أنته امرأ قاصداً فان امرأ منصوب بفعل مضمر تقديره أنته وأنت امرأ قاصداً فلما قال أنته علم انه محمول على امرٍ يخالف المنهى عنه لان النهى عن الشيء أمر بصدده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكثر استعماله كثرة الاول، فاما قوله تعالى أنتهوا خيراً لكم وما كان مثله نحو قوله تعالى فآمنوا خيراً لكم فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه احدها أن يكون كالمسئلة التي قبلها فيكون التقدير والله أعلم أنتهوا وأنتوا خيراً لكم وآمنوا وأتنتوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لانتك حين قلت أنته فانت تريد ان تُخرجه من امر وتدخله في امر آخر فكأنه أمر ان يكف عن الشر والباطل وبأني للخير، الثاني وهو مذهب الكسائي انه منصوب لانه خبر كان محذوفاً والتقدير أنتهوا يكن الانتهاه خيراً لكم، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيراً متصلاً بالاول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال أنتهوا انتهاه خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم، ومن ذلك حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك فهذان المثالان من قبيل الاول فعولك حسبك امر كأنك قلت أكفف عن هذا الامر وأقطع وأنت خيراً لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خَل هذا المكان الذي هو وراءك وأنت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على امرٍ غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضاً من اللفظ بالفعل، ومما جاء منصوباً باضمار فعلٍ لم يستعمل اظهاره قولهم من أنت زيدا وأصله ان

رجلا غير معروف بفضل تسمى بريد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك فقيل له من انت زيدا على جهة الانكار كانه قال من انت تذكر زيدا او ذاكرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتى صار مثلا ولانه قد علم ان زيدا ليس خبرا فلم يكن بُد من تحمله على فعل ولا يقال ذلك الا جوابا كانه لما قال انا زيد قيل من انت تذكر زيدا او ذاكرا زيدا، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيد فيكون خبرا عن مصدر محذوف كانه قال من انت كلامك زيد فان قيل كيف يجوز ان يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفردا يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من انت كلامك كلام زيد او ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعا على حد وأسأل القرية والنصب أجود لانه أقل اضمارا وتجوزا لانك تضمنه فعلا لا غير وفي الرفع تضمنه مبتدأ وتحذف مضافا فان مرجوحا لذلك، ويجوز ان تقول من انت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل اي انت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا أطري فإتك ناعلة والصيف صبغت اللبن فخطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للموتة وإنما يقال للرجل ذلك على معنى انت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا وربما صرح باسمه فقيل من انت عمرا على التشبيه بالمثل،

قال صاحب الكتاب ومنه مرحبا وأهلا وسهلا اي أصبت رُحبا لا ضيفا وأتيت أهلا لا أجانب ١٥ ووطئت سهلا من البلاد لا حونا وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار اي فإتك تأتي أهلا لك بالليل والنهار قال الشارح وقالوا مرحبا وأهلا وسهلا فاننصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سببويه فقال تقديرها رُحبت بلادك وأهلت وأهلت وأهلت وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فرده الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون تروبا وجندلا بتربت يداك وجندلت وانما الناصب له أصبت تروبا وجندلا على حسب المعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا بحسن الا في موضع الدعاء به ألا ترى ان الانسان الزائر اذا قال له المنزور مرحبا وأهلا فليس يريد رحبت بلادك وأهلت وانما يريد أصبت رُحبا وسعة وأنسا عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلا كانه قال أصبت سهلا اي مكانا سهلا لا حونا وحشونة ونظير ذلك انك اذا رأيت رجلا يسد سهما فنقول القرطاس والله اي أصبت القرطاس على طريق التفاؤل والحسد لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا وأهلا وسهلا اي أدركت ذلك وأصبتة فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالته للحال

عليه، ويقول الرائد وبك وأهلاً وسهلاً فإذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لفظ مرحباً بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا قال وبك. أهلاً فأنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كأن الرُحْب والسعة قد استقرّا استقراراً بعينه عن الدعاء فإذا رددت فأنما تعنى أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا إن لا بحسن إن يقول الزائر للمزور أهلاً لأن الحال لا تقتضي من الزائر أن بصادف عنده المزور ذلك وإنما جئت بك في قولك وبك وأهلاً ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك سقياً لك كذلك وتقديره سقاك الله سقياً ولك أنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله، ومن العرب من يرفع فيقول مرحبٌ وأهلاً أي هذا مرحبٌ فيكون هَذَا مبتدأً محذوفاً ومرحبٌ للخبير قال طَقِيلُ الغَنَوِيُّ

* وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ * لَمُنْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ *

١. قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضَمَّرُ هو ما يُظْهَرُ يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأً فيكون ذلك المبتدأً هو للخبير المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لأنك في حال النصب تُضَمَّرُ فعلاً والفعل ليس بالاسم الظاهر، وقالوا إن تَأْتِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ عَلَى مَعْنَى فَأَنْتَ تَأْتِي أَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ أَي تَأْتِي مِنْ يَكُونُ لَكَ كَالْأَهْلِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَاعْرِفْهُ ٥

قال صاحب الكتاب ويقولون الأسدُ لِجِدَارِ الجِدَارِ والصَّبِيُّ الصَّبِيُّ إِذَا حُدِرَتْهُ الأَسَدُ وَالجِدَارُ المَتَدَاعِي وَإِيطَاءُ الصَّبِيِّ وَمِنْهُ أَخَاكَ إِخَاكَ أَي الزَّمَمُ وَالتَّطْرِيقُ الطَّرِيقُ أَي خَلَهُ، وَهَذَا إِذَا تَتَى لِرِمِّ اضْمَارُ عامِلُهُ وَإِنْ أُفْرِدَ لَمْ يَلْزَمُ ٥

قال الشارح اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك في التحذير ٢. الأسدُ لِجِدَارِ الجِدَارِ والصَّبِيُّ الصَّبِيُّ وَالتَّطْرِيقُ الطَّرِيقُ إِذَا كُنْتَ تُحْدِرُهُ مِنَ الأَسَدِ أَنْ يُصَادِفَهُ وَمِنْ الجِدَارِ المَتَدَاعِي أَنْ يَقْرُبَ مِنْهُ لَثَلًا يَقَعُ عَلَيْهِ أَوْ يِنَالُهُ وَمِنْ الصَّبِيِّ أَنْ يَطَّأَهُ إِذَا كَانَ فِي طَرِيقِهِ وَهُوَ غَافِلٌ عَنْهُ وَمِنْ الطَّرِيقِ الخوفُ أَنْ يَمُرَّ فِيهِ ٥ وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي الإِغْرَاءِ إِخَاكَ إِخَاكَ وَانْتِصَابُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ بِفِعْلِ مَصْرُ تَقْدِيرِهِ أَتَقَّ الأَسَدُ أَنْ يَصَادِفَكَ وَاتَّقَ الجِدَارُ أَنْ يِنَالَكَ وَجَانِبِ الصَّبِيِّ لَثَلًا تَطَّأَهُ وَخَلَّ الطَّرِيقَ وَالتَّزَمَ إِخَاكَ فَحُدِثَتْ هَذِهِ الأَفْعَالُ لِكثَرَتِهَا فِي كَلَامِهِمْ وَدَلَالَةِ الحَالِ وَمَا جَرَى مِنَ الذِّكْرِ عَلَيْهَا

فإذا كرروا هذه الاسماء لم يجز ظهور هذه الافعال العوامل فيها لأنّ المفعول الاول لما كرر شبهه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة أيك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم التحدر التحدر والتجاء التجاء جعلوا الاول بمنزلة التزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل، فلو أفردت جاز ظهور العامل إذا قلت الاسد الاسد لم يجز أن تقول اتق الاسد أو جانب ولو أفردت
 ه فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فنقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك إذا قالوا الصبي الصبي لم يجز أن تقول باعد الصبي أو جانب الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خذ الطريق الطريق وإذا قلته مفردا حسن أن تقول خذ الطريق قال الشاعر

* خذ الطريق لمن يبني المنار به * وأبرز ببرزة حيث أضطرك القدر*

وأعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على اضمار الفعل إن كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الأفراد وإن كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقياً ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعياً وهو وإن كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وقراك لأن هذه الاشياء تجرى مجرى الجملة لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقيا ورعيا معرفة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل وآله الله في أمرى ونحو ذلك نصب ان شاء الله

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

فصل ٦٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللام اضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كأنك قلت ضربت زيدا ضربته ألا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة
 * إذا ابن ألى موسى بلالاً بلغنه * فقام بغاس بين وصليك جازر*
 ومنه زيدا مررت به وعمرا لقبين اخاه وبشرا ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقى ولا بسنت وأهدت
 قال سيبويه النصب عربى كثير والرفع اجود

قال الشارح أعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت زيدا ضربته فانه

يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفت الهاء وأنت تريدتها فقلت زيداً ضربتُ جاز عند البصريين على ضعفٍ لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

* قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنباً كله لم أصنع *

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربتُ زيداً ضربته وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدى فلم يجوز أن يتعدى الى زيد لأن هذا الفعل إنما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أضمر له فعلاً من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسره هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع بينهما لأن أحدهما كافٍ فلذلك لزم اضمارُ عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلاً زيداً أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيرا له ولم يجوز اظهار ذلك المضمرة اكتفاءً بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى الى ضميره كان متعديا اليه وهو قول فاسد لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه فاسدٌ من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمرة ههنا غيران من جهة اللفظ وهذه صناعةٌ لفظيةٌ وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديبه الى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى الى آخره والذي يدل أنه منتصبٌ بفعل مضمرة غير هذا الظاهر أنك قد تقول زيداً مرتٌ به فننصب زيداً ولو لم يكن ثم فعلٌ مضمرةٌ يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مرت لا يتعدى الا بحرفٍ جرٍّ فأما قوله * اذا ابن ابي موسى بلالا الخ * فالبيت لذي

٢. الرمة وقبله

* أقول لها ان شمر الليل وأستوت * بها البيد وأشدت عليها الحراتر *

وبلالت هذا ابن ابي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جدّه واسم ابي بردة عامرٌ واسم ابي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، والشاهد فيه نصب ابن ابي موسى بفعل مضمرة تفسيره بلغته كأنه قال اذا بلغت ابن ابي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال اذا بلغ ابن ابي موسى لأن اذا

فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول إذا أوصلتني إلى بلال استغنيتُ عنك لآتي أستغني به عن الرحيل إلى غيره، وقوله فقام بفأس بين وصليك جازرٌ دعاك ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيدٌ أتيتُه ولا يجوز فأتيتُه وتقول إن أتاني زيدٌ فأحسن الله جزاءه لأن فيه دعاءً، والوصل بالكسر واحد الأوصال، وقد عيب عليه ذلك قالوا هـ كان سبيله إذا أوصلته إلى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر إليها لا أن يخرها فهو إذا إلى الهجاء أقرب وللحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنيّة عنك، ومثله قول الشاعر

* إذا بلغتني وحملت رحلي * عرابة فأشركي بدم الوتين *

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

* إذا ما رأيتُ رفعتُ لجدٍ * تلقاها عرابة باليمين *

١٠. فأما قولهم زيدا مررتُ به فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ألا أن النصب ههنا أضعف منه في قولك زيدا ضربته لأنك إذا قلت زيدا مررتُ به أضمّرتُ فعلاً على غير لفظ الأول كأنك قلت لقيتُ زيدا أو جرتُ زيدا أو جعلتُ زيدا على طريقى لأنك إذا جرتُ وجعلتُه على طريقك فقد مررتُ به وإذا قلت زيدا ضربته أضمّرتُ فعلاً من لفظه فكأنك قلت ضربتُ زيدا ضربته فيكون الظاهر دالاً على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررتُ به يكون الظاهر دالاً على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع ١٥ فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع، ومثله قولك عمراً لقيتُ أخاه وبشراً ضربتُ غلامه في جواز النصب لأن الفعل إذا وقع بشيء من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنتُ زيدا بإهانتك أخاه وأكرمتُ عمراً إذا أوصلتُ الأكرام إلى غيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربتُ أخاه فنصبتُ الآخر جاز أن تُضمّر فعلاً ينصب زيدا تقديراً لابسستُ زيدا ضربتُ أخاه أو أهنتُ زيدا ضربتُ أخاه ولا تُضمّر ضربتُ لأن ضربتُ الثاني ليس واقعاً على ضميره ٢٠. وأما هو واقعٌ على الآخر والنصب ههنا أضعف منه في مررتُ بزيدا وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيدٌ لقيتُ أخاه أقوى من الرفع في قولك زيدٌ مررتُ به والرفع في قولك زيدٌ مررتُ به أقوى من الرفع في قولك زيدٌ ضربته، قل سببوه النصب عربياً جيداً والرفع أجود منه يعنى أن النصب في زيدا ضربته عربياً فصيحاً في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر إلى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر إلى اضمارٍ فعلٍ وفاعلٍ فاعرفه

قال صاحب الكتاب ثم إنك ترى النصب مختاراً ولازماً فاختار في موضعين أحدهما ان تُعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل يُدخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ومثله فريفاً هدى وفريفاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ

٥ قال الشارح يريد ان المسائل التي تقدمت وفي زيداً ضربته وعمرو مررت به وزيداً ضربت اخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره قال فاختار في موضعين أحدهما ان تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ وذلك لان العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسد عليهم المعاني فاذا جئت جملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الاولى منصوباً او لم تذكره نحو قاله زيداً وعمراً كألتمنه ان الغرض توافُق الجمل وتطابقها لا تختلف وليس الغرض ان يكون فيها منصوباً قال الله تعالى وَالْقَمَرُ قَدَرْنَا مَنَازِلَ فَرَعَ الْقَمَرُ ههنا لان قبله وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى وَكُلُّ انْسَانٍ لِّرَمَانِهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ فنصب كلاً لان قبله فعلاً وهو وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتِينَ وأضمر له فعلاً نَصَبَهُ به ثم عطفها على الاولى لتشاكلهما في الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً ان فيه

١٥ تشاكل للجمليتين من غير نقص للمعنى قال الله تعالى يُدخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمار يُعَذِّبُ الظالمين او يُهَيِّئُ وقال تعالى فريفاً هدى وفريفاً حَقَّ عليهم الضلالة نصب فريفاً لان قبله فريفاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة ويجوز الرفع في الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية جملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمداً أكرمته لم نحفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا ان كانت جملة قائمة بنفسها فصار كقولك فات محمداً أكرمته ابتداءً فعطفت جملة على جملة كقولك فام زيداً ومحمداً افضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع

قال صاحب الكتاب فاما اذا قلت زيداً لقيت أباه وعمراً مررت به ذهب النعاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين

قال الشارح قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعطفت عليه جملة في اولها اسم

وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيارُ رفعَ الاسمِ الثاني بالابتداء نحو قولك زيدٌ أخوك وعمرو كلمته لأنه لم يتقدم للجملة الثانية ما يصرِّفه إلى النصب فجري بحاله لو لم تتقدمه جملةٌ أصلاءً فالأمر إذا كان الكلام مصدراً بفعلٍ كان الاختيارُ في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على أضرار فعلٍ على ما أصلناه، فإذا قلت زيدٌ لقيته ففيه جملتان أحدهما اسميةٌ وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر ه وهي زيدٌ لقيته بكمالها والثانية فعليةٌ وهي الخبر الذي هو لقيته وهي الجملة الصغرى فالجملة الأولى لا موضع لها من الأعراب لأنها لم تقع موقعَ المفرد والجملة الثانية لها موضعٌ من الأعراب لأنها وقعت موقعَ المفرد الذي هو الخبر في زيدٌ قائمٌ وشبيهه وإن قد تقرَّر ذلك فأنت إذا قلت زيدٌ لقيته وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه لأنه قد تقدمه جملتان أحدهما اسميةٌ وهي قولك زيدٌ لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعتَ عمراً لأن صدرَ الجملة اسمٌ وإن عطفت على الجملة التي هي لقيته نصبتَ لأن صدرَ الجملة فعلٌ وليس أحدهما أولى من الأخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه يعنى نيبس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب، قال لأن الجملة الأولى ذاتٌ وجهين يعنى أنها مشتملةٌ على جملة اسميةٍ وجملة فعليةٍ فهي ذاتٌ وجهين لذلك، وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ وذلك أنك إذا قلت زيدٌ لقيته وعمرو كلمته لم يجز حملُ عمرو كلمته على لقيته وذلك لأن لقيته جملةٌ لها موضعٌ من الأعراب ألا ترى أنك تقول ١٥ زيدٌ قائمٌ فيقع موقعها اسمٌ واحدٌ وهو خبرٌ زيدٌ فكلُّ سىء عطف عليها صار في حكمها خبراً لزيدٍ وأنت نوجعلت عمراً ضربته خبراً عن زيدٍ لم يجز خلوه من العائد إلى زيدٍ إذ الهاء في ضربته إنما تعود إلى عمرو فإن جئت بعائدٍ فيها فقلت زيدٌ عمراً ضربته عنده جازت المسألة فالهاء في ضربته تعود إلى عمرو والهاء في عنده تعود إلى زيدٍ ولا شك أنه إنما لم يذر ذلك لأنه معلوم فلم يحتج إلى التعرض له فأجاز الوجهين بشرطٍ وجودِ شرائطه من الضمير وغيره فالعرفه،

٢. قال صاحب الكتاب فإن اعترض بعد الواو ما يصرِّف الكلام إلى الابتداء تقولك لقيتُ زيداً وأمّا عمرو فقد مررت به ونفيتُ زيداً وإذا عبدُ الله بضره عمرو عادت الحال الأولى جدعةً وفي التنزيل وأمّا ثمودٌ فهديناهم وقرى بالانصب،

قال الشارح يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تعدم جملة فعلية أو غير ذلك إذا وحده في الجملة المعنوفة ما يصرِّف الكلام إلى الابتداء صار الاختيار فيه الرفع ونصير المعترض من قبيل المانع

وذلك فولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ورأيت زيدا وإذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدمت جملة فعلية لأنَّ أمَّا وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الأول وأما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدها عما قبلهما فيكون ما بعدها بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما أنك إذا قلت زيد ضربته ابتداءً وليس قبله كلامٌ كان المختارُ الرفعُ فكذلك بعد أمَّا وإذا التي للمفاجأة لآتئها بمنزلة كلام مبتدأ ومن قال زيداً ضربته وإن لم ينقدمه كلاماً فينصب وإن كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمراً فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت الحال الأولى جذعة أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلاماً فأمَّا قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله قارسلنا عليهم رجاً صرصراً لما ذكرناه من حال أمَّا وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيداً ضربته لأن ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز يختار له والذي حسنه عند هذا الفارق ما في أمَّا من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه

قال صاحب الكتاب والثاني أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثله السوط ضرب به زيداً والخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوبس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به

قال الشارح والموضع الآخر الذى يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعلٍ وذلك إذا وى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم باضمار فعلٍ وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك أعبد الله ضربته وأعمراً مررت به وأزيدا ضربت أخاه بالنصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعلٍ يكون الظاهر تفسيره وتفديره أصريت عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأهنت زيداً ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذى بغدر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء مختاراً وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء وما بعده الخبر ألا أنه مرجوح وأما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام فى الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع التشكك فيه وأنت إنما تشكك فى الفعل لا فى الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أزيداً ضربته فأمَّا تشكك فى الضرب الواقع بزيد ولست تشكك فى ذاته فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل

الذي دخل من أجله، وأما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجب فائدة فإذا استفهمت فأما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه، وأما السوط ضرب به زيد وأخوان أكل عليه اللحم وأزيدا سُميت به فإن الاختيار في السوط وأخوان وأزيدا نصب وذلك أنك إذا قلت ضرب زيد بالسوط وأكل اللحم على أخوان وسُميت بزید فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من أجزورات في موضع نصب وذلك أنك أتت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مرّ زيد بعرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب ان تنصبها لأن الحروف التي اتصلت بكنائياتها في موضع نصب فصار بمنزلة ازيدا مررت به، والذي يدل على ان موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الأولى إلا منصوبةً وذلك نحو السوط ضرب وأخوان أكل وأزيدا سُميت لو كان يُتكلم به لم يكن إلا كذلك لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين فإذا رفعت احدهما فلا بد من نصب الاخرى وأما قولهم أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه فيختار فيهما النصب لمكانية الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول جريان مجرى الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة ازيدا أنت تُضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك ازيدا أنت ضاربه لانه في معناه والنية التنوين والانفصال فالضمير وإن كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان ازيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى ان الضمير في موضع منصوب البتة، وكذلك اذا قلت ازيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه فحُبوس ومكابر من اسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فحُبوس في معنى تُحبس ومكابر في معنى تُكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعلٍ بفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أنتتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب مكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع الى أنت

٢٠ يقوم مقام الفاعل ان كان في معنى تُكابر وتُحبس، فإن لم يجز اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كاذ كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيدا أنت ضاربه وأزيدا أنت محبوس به وأزيدا أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيدا أنت اخوه او غلامه وما أشبههما من الاسماء،

قال صاحب الكتاب ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يُحبّه لأن الآخر ملتبس بالاول

بالعطف أو الصفة

قال الشارح ومن ذلك ازيدا ضربت عمرا وأخاه وزيدا ضربت رجلا بجبته فاختار فيه النصب أيضا لأن الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك ازيدا ضربت اخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالى في أي موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت ازيدا ضربت عمرا واخاه فعرو والأخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة ازيدا ضربت اخاه لا اتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربت زيدا في دارة لكان الوجه أيضا النصب لأن قولك في دارة ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت ازيدا ضربت رجلا بجبته فجبته نعت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان بجبته من جملة ضربت ١. فصار الاسم المنصوب بـضربت من سبب الاسم الأول ان كان في جملته عائدا اليه، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة اخرى فعطفتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك ازيدا ضربت عمرا وضربت اباه لأن قولك وضربت اباه جملة اخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها.

قال صاحب الكتاب فان قلت أزيد ذهب به فليس ألا الرفع.

١٥ قال الشارح وأما قوله أزيد ذهب به فليس فيه ألا الرفع لأنك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لأنه لا بد للفعل من فاعل او ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل إلا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب ان يكون الاسم مرفوعا لأن الذي اتصلت به كنيته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب اخوه لأن كنيته قد اتصلت مرفوع وهو الأخر، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين احدهما بالابتداء والآخر ٢. بأنه فاعل فعل محذوف، وإن أسندت الفعل في قولك ازيدا ذهب به الى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لأن ضميره في محل نصب وهذا لاختلاف فيه بين أصحابنا.

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعد اذا وحيت كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده

فأكرمه

قال الشارح ومن ذلك إذا الزمانية وحيث إذا وقع بعدها اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك إذا زيدا تلقاه فأكرمهُ وحيث زيدا تجده فأعطه لأن فيهما معنى المجازاة والمجازاة إنما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فإذا قلت إذا زيدا تلقاه فتقديره إذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمهُ وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمهُ لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لأن قولنا إذا عبد الله تلقاه يوجب الأوقات المستقبلية كلها ولا يخص وقتاً من وقت فهي بمنزلة متى وحيث توجب الأماكن كلها ولا تخص مكاناً دون مكان فهي بمنزلة أين غير أن متى وأين تجزمان وإذا وحيث لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعراء وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لاتها قد تخرج من معنى الجزاء إذ أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول نعيته حيث زيدٌ جالسٌ فتكون نظيرة إذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لغيته ان زيدٌ جالسٌ، وأما إذا فلا تنفك من معنى المجازاة لاتها لا تقع إلا للمستقبل فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرًا مرفوعاً كان أو منصوباً تقول إذا زيدٌ جلسٌ أجلسٌ تقديره إذا جلس زيدٌ جلس ويبدل على ذلك أنه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس إذا زيدٌ جالسٌ له يجوز ذلك مع حيث،

قال صاحب الكتاب وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير

* فلا حسبا فخرت به لتيمم * ولا جدًا إذا أرتحم الجندود *

قال الشارح ومن ذلك النفي إذا وقع الاسم بعد حرف نفي وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره أو على ما هو متصلٌ بضميره فالاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمراً مهرت به وإنما صار النصب هنا مختاراً لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الأمر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما أن ما بعد كل واحد من هذه الأشياء كذلك، فأحال بين النصب والرفع متعارباً فعولك ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيدٌ ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيدٌ ضربته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فروعاً ومحمولاً على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه نفيض المبتدأ ونفى له والنفي يجري مجرى الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت قام زيدٌ فنفي هذا أن

تقول ما قام زيد فترو الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر
 * فلا حسبا فخرت به الخ * فتصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وأجاز يونس
 أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لا رجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت تجرير
 بهجوم بن نجبا وهو من تيم عدي بقول له تكتسب لهم حسبا يفتخرون به ولا لك جد تعول عليه
 ه عند ازدحام الناس للمفاخرة أي ليس لك قديم ولا حديث ومثله

* فلا ذا جلال هبته لجلاله * ولا ذا صباغ هن يتركن للفقر *

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبته فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبته ،

قال صاحب الكتاب وأن تقع في الأمر والنهي كقولك زيدا أضربه وخالدا أضرب أباه وبشرا لا تشتم
 أخاه وزيدا لبصره عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيدا فأقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ،

١. قال الشارح ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فإنه

مختار فيه النصب نحو قولك زيدا أضربه وخالدا أضرب أباه وزيدا لبصره عمرو وبشرا لبصره أخاه
 جعفر وزيدا لا تشتمه وخالدا لا تضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وأما كان

النصب مختارا لأجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالافعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه
 عن إيقاع فعل وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيتَه فأنت تمنعه

١٥ من الإتيان به ، فأما الدوات فإنها موجودة بابتداء لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها وإذا كان الأمر كذلك

فإنه أنيبت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره نصبت باضمار فعل على نحو ما ذكرناه في
 الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا

بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك ، وأما قال في التنزيل
 زيدا أضربه وزيدا لبصره عمرو لبصرك أنه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فعوله زيدا

٢. أضربه أمر للحاضر وزيدا لبصره عمرو أمر للغائب فنقل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده

سدت مسد الخبر وأما فلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لأن حقيفة الخبر ما احتدل الصدق والكذب
 وذلك معدوم في الأمر والنهي ، ومثله أما في قولك أما زيدا فأقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه في اختيار

النصب وذلك من قبل أن أما تقطع ما بعدها عما قبلها وبصير ما بعدها كاللام المستأنف فنصب
 لما ذكرناه في الأمر والنهي غير أنك لا تعد الفعل بعد أما لأن أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل

ولكن تغدّر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعدّيه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتي بالفعل المفسّر وتقديره أمّا زيدا فأقتل فأقتله وأمّا خالدًا فلا تُهِنّ فلا تشتم أباه ولا بدّ من الفاء بعد أمّا لأنها جوابٌ لما تضمنته من معنى الشرط،

قال صاحب الكتاب والدعاء بمنزلة الامر والنهي تقول اللهم زيدا فأغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه انغيش قال ابو الأسود * فكلًا جزاه الله عني بما فعل * وأمّا زيدا فجدًا له وأمّا عمرا فسقيًا له،

قال الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهي في اختيار النصب لأن سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الامر وذلك ان الداعي ملتئم من المدعو ايقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يستعملون مسألة من هو فوقك امرًا وربما سماه بعضهم امرًا واحتج عليه بقول الشاعر

* أمرتك امرًا جازمًا فعصيتني * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم *

١٠ البيت نعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوفه والأعمر الأكثر ما قدمناه ويجوز ان يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوفه فسمى سؤاله امرًا لذلك، وقال ابو الأسود

* أميران كانا صاحبي كلاهما * فكلًا جزاه الله عني بما فعل *

فان نصب كلاً باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلاً جزاه الله، ومن الدعاء أمّا زيدا فجدًا له وأمّا عمرا فسقيًا له فالاختيار النصب لانه تريد جدعة الله جدًا وسفاه الله سقيًا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أمّا زيدًا فسلامة عليه وأمّا الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل،

قال صاحب الكتاب واللازم ان تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل تقولك ان زيدا ترة تضربه ول لا تجزي ان منفسًا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهن يطلبن الفعل ولا تبندأ

٢٠ بعدا الاسماء

ول انشراح اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبته باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازمًا وفي الاستفهام مختارًا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلًا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيدًا قائم أقم وقد يجوز في الاستفهام ان تقول زيدًا قائم فقد علمت ان حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب

الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختاراً مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازماً ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من ان الشرط لا يكون الا فعلاً فاذا قلت ان زيدا ترة تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لاتك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره ان ترة زيدا ترة ومنه قول الشاعر

* لا تجزعي ان منفساً أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فأجزعي *

البيت للنمر بن تولب والشاهد فيه نصب منفسا بفعل مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي ان أهلكت منفساً أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفساً لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كانه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصغى الى من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامنته على ائلاف ماله جزعاً من الفقر فقال لها لا تجزعي لاتلاقي نفيس المال فاتي قادر على إخلافه وأما اذا هلكت فأجزعي فانه لا خلف لك ا عني، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا ان ترة تضربه لم يجز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجز ان يفسراه ومن ذلك هلاً ولولاً وآلاً ولوماً اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بُد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمرة يفسره الظاهر فكيف حكم ان الشرطية وذلك من قبل ان معاني هذه الحروف التخصيص والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تخصيصاً واذا وليها الماضي كن توبيخاً وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للأسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

* تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بني صوطرى لولا الكمي المقنعا *

فعناه لولا تعدون الكمي المقنعا فنصب الكمي المقنعا باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معني فنها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو ان وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجر وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو حروف النفي وحروف الاستفهام فاما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدد ذلك ضربان ضرب بجسن ان ي حذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو ان وحروف التخصيص المذكورة وهي هلاً وأخواتها وضرب لا يجسن حذف الفعل منه وإيلاءه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يجسن حذف افعالها ولا الفصل بينها وبين افعالها بمجولها فلا

تقول سوف زيداً أضربه ولا سوف زيداً أضرباً وذلك لأن هذه الحروف تننزل منزلة المجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد ان كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه ولذلك قد تُقرب الماضي من الحال وهو نوعٌ تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز اضمارُ الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمجوليه من قبل أن معانيها المحص في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز ان يليها الاسم كما يلي الفعل،

حذف المفعول به

فصل ١٣

١٠

دل صاحب الكتب وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين احدهما ان يُحذف لفظاً ويُراد معنى وتقديراً والثاني ان يجعل بعد الحذف نسيباً منسياً كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الاول قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وقوله لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لانه لا بد لهذا الموصول من ان يرجع اليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى الَّذِي يَخْبِطُ الشَّيْطَانَ وَقُرَى قوله تعالى وَمَا عَلَّمْتَهُ أَيَدِيهِمْ وَمَا عَلَّمْتَهُ ومن الثاني قولهم فلان يُعْطَى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي وَقَوْلِي نِي الرِّمَّةُ * وَإِنْ تَعَنَّدُوا بِأَفْعَالٍ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا - الى الضيف يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَصْلِي *

دل الشرح اعلم ان المفعول لما كان فصلة تستقل الجملة دونه ويبعد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسعوضه وان كان الفعل يعنضيه ، وحذفه على ضربين احدهما ان يُحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سعوضه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني ان تحذفه معوضاً عنه انبئة وذلك ان يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الافعال اللازمة نحو ضُرفَ وشُرفَ وذم وقعد، فالاول نحو قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ويقدر وقوله أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ وَأَيُّنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ نُنْتَمِ تَرَعْمُونَ فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها

تخفيفاً لظول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة ان كان العائد ومنه قوله تعالى وما عملت أيديهم قرأ عاصم في رواية ابى بكر وحمزة والكسائي وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فن أثبتتها فهو الاصل ومن حذفها فلطول الامر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً ٥ ويكون التقدير ليأكلوا من ثمرة وما عملته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمرة ويجوز ان تكون ما نافية ويكون المعنى ليأكلوا من ثمرة ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوي ذلك قوله تعالى أفرايتم ما تحركون أنتم تزرعونه أم تحسن الرارعون وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة، والثاني قولهم فلان يعطى ويمنع ويصتر وينفع ويصل ويقطع والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الأوداء ويصتر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبهه بالفعل اذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيباً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشويق الى سواه فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول، فأما قول ذى الرمة * وأن تعتذر بالمحل الخ * فاشهد فيه ٥ قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الصبف والتاء للتأنيث والضمير يعود الى النوق بعول إن اعتذرت النوق بغلة اللبن لأجل المحل عقرتها للأضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطنونها والمراد الولد،

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعول به حذف المنادى وقد تقدم الكلام عليه،

قال الشارح اعلم أن المنادى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف ٢. المفعول فيما تقدم وذلك لأن الفعل انعام فيه وفاعله قد حذفاً وناب حرف النداء عنهما وبغى المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فاذا حذفته لم يبغ من الجملة المحذوفة نية ولا يعرف المدعو ان حرف النداء إنما يدل على الداء ولا يدل على مدعوٍ مخصوص لأن حرف النداء إنما ناب مناب الفعل والفاعل نحو ادعوا وأنادى ولم ينب عن المفعول، فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو امر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم يا بؤس لبؤس والمراد يا قوم بؤس لبؤس ومنه بيت الكتاب

* يَا نَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ * وَالصالحين على سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ*

ويروى والصلحون وكذلك قوله تعالى أَلَا يَا أَهْبَدُوا لِلَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ،

المفعول فيه

فصل ٦٤

قال صاحب الكتاب هو ظرفاً الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل اسماً وظرفاً ومستعمل ظرفاً لا غير فالبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسماً وظرفاً ما جاز ان تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وساحيراً وطحى وعشاء وعشبية وعممة ومساء اذا اردت سحراً بعينه وصحى يومك وعشيتك وعشاءه وعممة ليلتك ومساءها ومثلها عند وسوى وسواء، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً،

قال الشارح اعلم ان الظرف ما كان وراء لشيء وتسمى الأواني ظرفاً لأنها أوعية لها يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والآيام قال الشاعر

* هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا * وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ قُرَّ غِيَارُهَا * ١٥

وذلك نحو وقت يوماً وساعةً وليلةً وعشاءً وعشبيةً ومساءً وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر، واعلم ان الظرف في عرف اهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير في واعتبارها بجواز ظهورها معه فتقول قلت في اليوم وقت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك اذا قلت إني عن اليوم قيل قلت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمناً معنى في فيجب بناءه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وأما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال آمن ولا أكر وذلك من قبل أن من وكم لما تضمننا معنى الهمزة صاروا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فأعرف الفرق

بين المنتصين للحرف وغير المنتصين له بما ذكرته، والظرف ينقسم الى مبهم وموقت والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فالاول كل متمكن من الظروف من اسماء السنين والشهور والايام والليالي مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز ان تستعمله اسما غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة والعجني اليوم وعجت من يومك فنجريها مجرى سائر الاسماء ويجوز ان تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بغى والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من اسماء الزمان لك ان تجعله اسما وظرفا الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يوخذ سماها عنهم،

١. والقسم الثاني هو ما لا يستعمل الا ظرفا وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بنصه ما ليس له في الاصل من ذلك سآكر وسآكيرا اذا اردت به سآكر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف انه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك انه اذا اردت به سآكر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك،

١٥ فان قيل العدل انما هو ان تلفظ ببناء وانت تريد بناء آخر لصرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن امر وجمع عن جمع ساكن الحشو وانت تدعي ان سآكر معدول عن السآكر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان سآكر وان كان فعلا كما ان السآكر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتنزاجها بما عرفته كانتا جزء منه فجرت اللام في السآكر مجرى هزة أحمَرٍ واجفيلٍ واخريطٍ وتاء تجفافٍ وياه يرمع فلما عدلت سآكر صار كانه عدلت مثلا من هذه الأمثلة الى فعل فان نكر انصرف

٢. نحو قوله تعالى الا آل لوط نجينا بمسآكر لانه قد زال السببان معا بالتنكير لانه انما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا ادخلته الالف واللام صرفته نحو السآكر لانك قد رددته الى الاصل فرال العدل، ومعنى قولنا غير متصرف انه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوبا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سآكر من التصرف انه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلمية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف

الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سَاحَرَ واحدا منها فلما تعرّف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فَمُنِعَ التصرف لذلك ، فان صغرته وأنت تريد سَاحَرَ يومٍ بعينه انصرف ودخله التنوين ولم ينصرف فلا يدخله الرفع والجرح ولا يكون الا منصوبا أما التنوين فلتنكيره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغّر مكان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وأما هونكرة كضَحْوَةٍ وَغُدْوَةٍ وَعَشَاءٍ وَعَشَاءٍ الا أنه فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك ضَحَى وَضَحْوَةٌ وَعِشَاءٌ وَعِشِيَّةٌ وَمَسَاءٌ اذا اردت ذلك من يومك لم تكن الا ظروفا وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب اللفظ الا الى عشاء يومك وكذلك عَتَمَةٌ فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حَصْرٍ وقت بعينه لم تتسكن عندهم فترفع وتجر لا تقول غَدَاءٌ ضَحَى ولا مَوْعِدُكَ مَسَاءً ، ومن ذلك ذات مرةٍ تقول سير عليه ذات مرةٍ فنقيم الجار والجرور مقام الفاعل ولا نقيم الظرف لانه غير متصرف ١. فلا يكون الا نصبا وأما امتنع من التصرف لانه قد استعملت في ظروف الزمان وليست من اسماء الدهر ولا من اسماء ساعاته وأما المرة في الاصل مصدر الا ترى أنك تقول ضربت مرةً ومرةً والمراد بذنك ضربةً وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس من اسماء ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن اسماء نحو اليوم واللييلة ، فان فيل فأنتم تقولون سبر عليه مَقْدَمٌ لِلْحَاجِّ وَخُفُوقٌ الْجَمْرِ فترفعونه وهي مصادر استعيرت للزمان فما الفرق بينها وبين ذات مرة فيل أن مقدم الحاج وخفوق الجمر وخلافه ١٥ فلان وما أشبهها استعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف كانه قال وقت خفوق الجمر ووقت خلافة فلان لم حذف المضاف وعود مراد فنصرفت بالرفع والجرح حسب تصرف المضاف الحذوف وليس كذلك ذات مرةٍ فانه استعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كانه اسم من اسماء الزمان الا ترى أنه لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرةٍ ولا وقت مرةٍ فافترفاء ، ومثله في منع التصرف ذات يوم وذات ليلة لا تقول سير عليه ذات يوم او ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لان نعس ٢. ذات ليست من اسماء الزمان فجرى مجرى ذات مرةٍ ، ومن ذلك بعيدات يبين فهو جمع بعد مصغرا وبعد وقبل لا يمتنان فلا يجوز ان يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعها من التصرف وانتمكن آتية ليسا اسمين لشىء من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وأما استعلا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن اسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك بكر فهو كضَحْوَةٍ وَعَتَمَةٌ اذا اردتهم من يوم بعينه فلا ينصرف لانه نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف خرج

عن اصابه فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن اسماء الزمان صفات الأحيان نحو طويل وقليل وحديث تقول سير عليه طويلا وسير عليه حدينا وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانه اذا جئت بالنعته ولم تجس بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه ان لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا اردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا ان ينقدما موصوف حينئذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث وبتد عندك ضعف الصفة انه لا يحسن ان تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرم جيد وتقول أتيتك به جيدا لما لم تقع الصفة الا ان يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهما كان او مختصا كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالة عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعدييه اليهما فتقول تمت اليوم وقت يوما كما تقول ضربت ضربا وضربت الضرب الذي تعلم ، وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من اسماء الأرضين وهي على ضربين مبهم ومختص فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار حصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت وجمعة وبسرة ووراء ومكان ومختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالآزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على المبهم انعم لان الخاص يدل على انعام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهما كان او مختصا وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة ان الحدت لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك المكان للجامع او مكة او السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلست مجلسا ومكانا حسنا ووفقت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، فان قيل فأنت تزعم ان الفعل إنما يعمل بحسب دلالاته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على وراء الخواب ان الفعل غير المتعدى إنما يتعدى الى

المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قلت مكانا حسنا لم يحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قلت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الطرف بلا خلاف، وقال ابو العباس اذا قلت جلست مكانا حسنا وقت خلف زيد فالفعل إنما تعدى الى مكان مبهم وإنما نعتته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لأن خلفا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وإنما أضافه بعد أن كان مطلقا وعمل فيه الفعل فإن كان المكان مخصوصا لم ينتعد اليه إلا كما ينتعدى الى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا ينتعدى الى مفعول به إلا بحرف جر كذلك لا ينتعدى الى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقت في المسجد وجلست في مكة لأن الفعل لا يدل على أنه في الدار او المسجد او مكة فلم يجز أن ينتعدى اليه بنفسه، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شأن وجواز على ارادة حرف الجر نحو قوله امرتك الخبير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخبر إلا ان دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه او غير متعد فقال قومه هو غير متعد لأمر منها أن مصدره على فعمل نحو الدخول وفعل غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بالضرورة لذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على ١٥ تغدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال، وقال ابو العباس هو من الافعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لأختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب ابى العباس وأما ذهبت فتفقت على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر، وأعلم أن ٢. ظرف المكان على صريين ايضا متصرف وغير متصرف فالتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدم وقوي وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشعر

* قَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْلَى الْخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا *

فرع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى الخافاة، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير فهذه

لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها قَما عِنْدَ فلا يدخلها من حروف الجر سوى مِنْ وحدها وذلك لكثرة تَوَرُّقٍ مِنْ وَسَعَةٍ مواضعها وعموم تصرفها فنقول جئْتُ من عِنْدِهِ ولا نقول جئْتُ الى عِنْدِهِ لَعَدَمِ تصرفِ إِلَى، وأما سِوَى فلا يجوز فيها إلا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول فنقول جاعني مَنْ سِوَاكَ ولا يحسن جاعني مَنْ غَيْرِكَ، وايضا فإن العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله * إِنْ سِوَاءِهَا * دَقًّا وَجُودًا * وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف وقد دخلها حرف الجر شاذًا قال * وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاتِكَا * كأنه حملها للضرورة على غَيْرٍ ومعناها المكان فاعرفه.

فصل ٤٥

١٠ قال صاحب الكتاب وقد يجعل المصدر حينًا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مَقْدَمَ الحَاجِّ وَخُفُوقِ النَجْمِ وَخِلَافَةَ فُلَانٍ وَصَلُوةَ العَصْرِ ومنه سِيرَ عَلَيْهِ تَرَوِّجَتَيْنِ وَأَنْتَظِرَ بِهِ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَدْبَارَ الْأُنْجُومِ،

قال الشارح اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانًا وأوقاتًا توسعًا وذلك نحو خُفُوقِ النَجْمِ بمعنى مَغِيبِهِ وَخِلَافَةَ فُلَانٍ وَصَلُوةَ العَصْرِ فَالْخِلَافَةُ وَالصَّلُوةُ مصدران في الحقيقة جُعِلَا حينًا توسعًا وإيجازًا فَالتَّوسُّعُ ١٥ جَعَلَ المصدر حينًا وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف إذ التقدير في قولك فعلته خُفُوقِ النَجْمِ وَصَلُوةَ العَصْرِ وَقَتِ خُفُوقِ النَجْمِ وَوَقَتِ صَلُوةَ العَصْرِ فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مَقَامَهُ واختص هذا التوسُّعُ بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة وليست نابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتًا للأفعال وظروفًا لها كاسماء الزمان، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا يعني أن حذف الوقت من مقدم الحَاجِّ وَخُفُوقِ النَجْمِ وإقامة المضاف إليه مَقَامَهُ ليس ٢٠ بأبعد من قولهم وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا إذ التقدير وُلِدَ لَهُ الْأَوْلَادُ فِي سِتِّينَ عَامًا فَحُذِفَتِ الْأَوْلَادُ وَفِي فَالْحَذُوفِ شِبْهَانٍ وَالحَذُوفِ فِي قولك خُفُوقِ النَجْمِ سِتُّونَ عَامًا وَهُوَ زَمَانٌ أَوْ وَقْتٌ إِلَّا أَنَّ الصَّبِيغَةَ تَقْتَضِي فِي وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ وُلِدَ لَهُ أَوْلَادٌ سِتِّينَ عَامًا ثُمَّ حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مَقَامَهُ وَجُعِلَ الْأَوْلَادُ لِلْأَعْوَامِ مجازًا إذ كانت فيها كما يقال لَيْلٌ نَأْتُمُ وَنَهَارٌ صَاتِمٌ لِأَنَّ النَوْمَ فِي اللَّيْلِ وَالصَّوْمَ فِي النَّهَارِ ومن ذلك سِيرَ عَلَيْهِ تَرَوِّجَتَيْنِ وَأَنْتَظِرَ بِهِ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ يَرِيدُ زَمَانَ تَرَوِّجَتَيْنِ وَزَمَانَ تَحَرَّ جَزُورَيْنِ

والمراد مُدَّةُ هذا الزمن، والترويحون تنبيهُ الترويجةِ واحدةِ التروايحِ في الصلوةِ يقال صلى ترويحَتين وصلّى حَسَسَ ترويحَاتٍ. وهي أزمانَةٌ مُوقَّتَةٌ تقع في جوابِ متى من حيثُ هي موقَّتَةٌ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خفوقَ النجمِ ومقدمَ الحَاجِّ وصلوةَ العصرِ وتقع في جوابِ كم من حيثُ كانت مُدَّةٌ معلومةٌ فإذا قيل كم سِيرَ عليه جاز أن يكون جوابُه مقدمَ الحَاجِّ وخلافةً فلان إن شئتَ رفعتَه بفعلٍ ما لم يسمَّ فاعله وإن شئتَ نصبتَه على الظرفِ كلُّ ذلك عرَبِيٌّ جَيِّدٌ وقد تقدّمَ علتهُ ذلك، فأما قوله تعالى وإدبارَ النجومِ فُرى بكسر الهمزةِ وفتحِها فن كسر كانت مصدراً جعل حيناً توسعاً فهو من بابِ خفوقِ النجمِ ومقدمَ الحَاجِّ ومن فتح الهمزةِ كان جمعَ دُبُرٍ على حدِّ قُفُلٍ وأقفالٍ أو دُبُرٍ على حدِّ طُنُبٍ وأطنابٍ وقد استعمل ذلك طرفاً كقولك جئتُك في دُبُرٍ كلِّ صلوةٍ وفي أدبارِ الصلواتِ قال الشاعر

* على دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بَارِضِنَا * وما حَوَّلَهَا جَدَّتْ سِنُونَ تَلَمَّعَ *

١. ففراةٌ من كسر الهمزةِ أدخل في الظرفيةِ من قراءةٍ من فتح ولذلك يُقَدَّرُ ظهورُ في مع المكسورةِ بخلافٍ من فتح،

فصل ٤٩

قال صاحب الكتاب وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول ١٥ به فيقال الذي سرتُه يومَ الجمعةِ وقال * ويومِ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَآمِرًا * وبصاف اليه كقولك * يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ * وقوله تعالى بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَلَوْلَا الاتِّسَاعُ لَقِيلَ سَرْتُ فِيهِ وشهدنا فيه، قال الشارح قد تقدّم قولنا أن الظرف ما كان منتصباً على تقديرٍ في وذلك لأن الظرفيةَ معنى زائدٌ على الاسمِ فعلم أن ثمرَ حرفاً أفاده وليس ثمرَ حرفٍ هذا معناه سوى في فلذلك قيل أنها مقدرةٌ مرادةٌ فإذا قلت صممتُ اليومَ وجلستُ خَلْفَكَ جاز أن يكون انتصابُه على الظرفِ على تقديرٍ في وجاز أن يكون مفعولاً على السعةِ فإذا جعلته طرفاً على تقديرٍ صممتُ في اليومِ وجلستُ في خَلْفِكَ فتقديرُ وصولِ الفعلِ إلى الاسمِ بتوسطِ الحرفِ الذي هو في فأنت تنبئها وإن لم تُلغِظْ بها وإذا جعلته مفعولاً به على السعةِ فأنت غيرُ نايٍ لغي بل تقدّر الفعلَ وقع باليومِ كما يقع ضربتُ بزبدٍ إذا قلت ضربتُ زيدا وهو محزٌ لأن الصومَ لا يُؤثّرُ في اليومِ كما يُؤثّرُ الضربُ في زيدٍ فاللغظُ على ضربتُ زيدا والمعنى أنّها هوفى اليومِ وفي خَلْفِكَ ولا يخرج عن معنى الظرفيةِ ولذلك يتعدى اليه الفعلُ اللازمُ نحو قامَ زيدٌ اليومَ

والمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا السَّاعَةَ أَلَا تَرَى أَنَّ ضَرَبْتُ أَمَّا
يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَأَعْطَيْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا غَيْرَ فَلَوْلَا بَقَاءُ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ مَا جَازَ تَعَدَّى
اللازمَ والمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى لِأَنَّ المُنْتَهَى كَاللازِمِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الاتِّسَاعُ إِلَّا فِي الظَّرُوفِ المُنْتَكِنَةِ وَهِيَ
مَا جَازَ رَفْعُهَا نَحْوَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَزْمَنَةِ وَخَلْفِ وَقُدَامِ وَشِبْهَيْهِمَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَأَمَّا غَيْرُ المُنْتَكِنَةِ
نَحْوَ سَاكِرٍ وَبُكَرَةٍ إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا مِنْ يَوْمٍ بَعِينَةٍ وَعِنْدَ وَسَوَى وَنَحْوِهَا مِمَّا تَقَدَّمَ وَصَفَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا
الاتِّسَاعُ إِذَا قُلْتَ تَمَّتْ سَاكِرٌ وَصَلِيَّتُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَكُنْ فِي نَصْبِهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ،
وَفَائِدَةُ هَذَا الاتِّسَاعِ تَظْهَرُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّكَ إِذَا كَتَبْتَ عَنْهُ وَهُوَ ظَرْفٌ لَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنْ ظَهْوَرٍ فِي
مَعْمُورَةٍ تَقُولُ الْيَوْمَ قَمْتُ فِيهِ لِأَنَّ الاِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا وَإِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى
السَّعَةِ لَمْ تَظْهَرِ فِي مَعَهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَنَوِيَّةً مَعَ الظَّاهِرِ فَتَقُولُ الْيَوْمَ قَمْتُ وَالَّذِي سَرْتَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَمَّا
١. قول الشاعر وهو رجلٌ من بني عامرٍ

* وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا * قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ *

فالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ فِي حِينِ أَضْمَرَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ تَجَاوَزًا وَلَوْ جَعَلَهُ ظَرْفًا عَلَى أَصْلِهِ لَفَعَلَ
شَهِدْنَا فِيهِ وَسُلَيْمٌ وَعَامِرٌ قَبِيلَتَانِ مِنْ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ وَالنَّوَافِلُ هُنَا الغَنَائِمُ يَقُولُ لَمْ نَعْنَمْ إِلَّا النِّفُوسَ
بِمَا أَوْلَيْنَاهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الطَّعْنِ وَالنِّهَالِ المُرْتَوِيَّةُ بِالدَّمِ وَأَصْلُ النِّهَالِ أَوَّلُ الشُّرْبِ، وَالثَّانِي أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهُ

١٥ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ جَازَتْ الاِضَافَةُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ * يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ * أَضَافُوا اسْمَ

الْفَاعِلِ إِلَى اللَّيْلَةِ كَمَا تَقُولُ يَا ضَارِبَ زَيْدٍ إِذَا أَصَفْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَإِذَا قُلْتَ سَرَقَ
عَبْدُ اللَّهِ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ جَازَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَع مَالِكِ
يَوْمَ الدِّينِ فِيَوْمِ الدِّينِ ظَرْفٌ جُعِلَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَلِذَلِكَ أُصِيبَ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* رَبِّ ابْنِ عَمِّ لِسُلَيْمِي مُشْمَعِلٌ * طَبَّاحِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِيلُ *

٢. جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ حِينَ أَضَافَ إِلَيْهِ وَرَبَّمَا نَصَبُوا هُنَا الظَّرْفَ وَخَفَضُوا الزَّادَ وَيَفْصِلُونَ بَيْنَ المَصَافِ وَالْمَصَافِ

إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ * لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا * وَهَذَا الفَصْلُ أَمَّا يَجْسُنُ فِي الشَّعْرِ وَهُوَ قَبِيحٌ

فِي الكَلَامِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَع بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنَّهُ أَضَافَ المَصْدَرَ إِلَيْهِمَا وَجَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ

يَكُونُ عَلَى إِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلَى المَفْعُولِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْنِكَ وَالمَعْنَى بِسُؤَالِهِ

نَجْنِكَ فَيَكُونُ التَّنْقِيرُ بَلْ مَكْرُكُمُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ جَعَلَهُمَا مَفْعُولَيْنِ عَلَى السَّعَةِ لَمْ أَضَافِ إِلَيْهِمَا، وَالأَمْرُ

الثاني أن يكون جعل المكر لهما لأنه يكون فيهما كما يقال لَيْلٌ نَائِمٌ وَنَهَارٌ صَائِمٌ جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذٍ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ وَنَحْوِ قَوْلِهِ * طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ * وأما امتنعنا الاضافة الى الطرف لأن معنى الطرف ما كانت فيه في مقدرة محدوفة فاذا صرحنا بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون طرفاً فاعرفه،

فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب ويُنصَبُ بعامِلِ مضمَرِ كقولك في جوابٍ مَنْ يقولُ لك متى سرت يومَ الجمعة وفي المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظُّهرُ * ومنه قولهم مَنْ ذكر امرأً قد تقادَمَ زمانُه حينئذٍ الآن اى كان ذلك حينئذٍ وأسمع الآن، ويضمَرُ عامِلُه على شريطةِ التفسير كما صنع في المفعول به تفول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله مقدرًا سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة،

قال الشارح لما كان الطرف احدَ المفعولات كان حُكْمُه حكمَ المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامِلِ مضمَرٍ لدلالة قريظةٍ او لفضيئةٍ على ما مضى شَرَحُه فكذلك الطرف قد يضمَرُ عامِلُه اذا دلَّ الدليل عليه فمن ذلك قولك في جوابٍ من قال لك متى سرت فتقول يومَ الجمعة وذلك أن متى طرفٌ في موضع نصب بسرت فوجب ان يكون للجواب منصوباً ان اختيار أن يكون للجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لانها قد اشتغلت بمتى ولا يكون للفعل الواحد طرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى منبوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يومَ الجمعة ولو أظهر لكان عربياً جيداً وحذفه حسنٌ لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيداً ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وان شئت أتيت به وقلت زيداً عندي فكذلك ههنا،

٢. ومن ذلك قولهم في امثل السائر ٢ أسائر اليوم وقد زال الظُّهرُ * هذا المثل يضرب لمن يَرْجُو تَجَاحَ صَلْبِنِه وتبين له اليأس منها والمراد أنك تسيّر سائر اليوم اى باقى اليوم مأخوذاً من السور وهو البقيّة ومنه الحديث اذا شربتم فسئروا اى آتروا في الاناء بقيّة هكذا ذكره الفارسي، ومن ذلك قولهم حينئذٍ الآن يحين طرفٌ اذ فيه لغتان منهم من يبينه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عوضٍ من الجملة الى حرف اذ ان تصاف اليها والآن طرفٌ

ايضا ولا بد لكل واحد منهما من عاملٍ ولا عاملٍ في اللفظ فكانا مقدَّرتين في النية والتقدير كان هذا حينئذٍ وأسمع الآن إلى كان رجلا سمع آخر يذكر شيئا في زمن ماضٍ لا يُهمُّ ولا يعنى فأراد ان يصرفه عن ذلك وبخاطبه على ما يعنیه فقال حينئذٍ الآن كأنه قال الذي تذكر كان حينئذٍ وأسمع إلى الآن فكان تامَّةً وهي عاملة في حينئذٍ وسمع عامل في الآن ولا تكون كأن عاملة فيهما لأن الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمانيا ، وقد شبهه سيبويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرثى إلى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، ومما حذف فيه عامل الظرف إذا شغلت الفعل عنه بصميره نحو قولهم اليوم سرت فيه وأيسوم للجمعة ينطلق فيه عبد الله والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بصميره لم يصل إلى هذا الظاهر فأضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيرا له كما تقول زيدا ضربته ، فإذا كان الظرف متمكنا وقد تقدم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوي في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوي في وهذا هو المفعول على سعة الكلام وإذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قتت فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت قنته من غير في ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع وهنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب وهنا فاعرفه ،

المفعول معه

فصل ٤٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب
 ١ * وكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ * مكان الكليتين من الطحال *
 ومنه قوله عز وجل فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ أو ما هو بمعناه نحو قولك ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكعبك مثله لأنها بمعنى كفاك هل * فما لك والتلدد حول تجدد * وقال * فحسبك والصاحك سيف مهتد .

قال الشارح اعلم ان المفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم او منته في التعدي نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ولو تركت الناقة وقصيلها لرصعها وأما افتقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها ايها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفاً واستعمالاً فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيبالسة فالاصل استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيبالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك ان معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه انبه فأقوما الواو مقامه مع لاقها أخف لفظاً وتعتلى معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى أنك اذا استثنيت اسماً أثر فيه العمل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيراً بالفعل قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بالأ وقلت قام القوم ألا زيدا انتقل العمل الى ما بعد إلا لأن إلا حرف لا يعمل فيه العامل فان قيل هلا خفضتم ما بعد الواو ان الدليل يقتضى ذلك لوجهين احدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصل حروف الجر التالى أنها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة ايضاً فالجواب ان الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك ان الواو في المفعول معه من نحوفت وزيدا جارية هنا مجرى حروف العطف والذى يدل على ذلك ان العرب لم تستعملها قط بمعنى مع ألا في الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لحاز ألا ترى أنك اذا قلت قت وزيدا لم يمنع أن تقول قت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقة وقصيلها لرصعها لو رفعت القصيل بالعطف على الناقة لحاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس لم يجز عند احد من النحويين والعرب وأما لم يجز ذلك عندهم لأنك لو رمت أن تجعلها عاطفة على البناء لم يجز لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار احد كما يسوغ في قت وزيدا قت وزيد فتعطف زيدا على البناء لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وإن كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أتيت بهاء واذا كنت في مذهب العاطفة لم يجز ان تعمل جرأ ولا غيره لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التى تباشر الاسماء والافعال لم يجز

أن تكون عاملةً أن العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيبويه ، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ انتصابَ الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا واقعةٌ موقعٌ معَ فكانت فلت قمت مع زيد فلما حذفَت معَ وقد كانت منصوبةً على الظرف ثم أتت الواو مقامها انتصب زيدٌ بعدها على حدِّ انتصابِ معَ الواقعةِ الواو موقعها وقد كانت معَ منصوبةً بنفسِ قمتُ بلا واسطةٍ فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصابِ الظروف والظروف مما تتناولها الأفعال بلا واسطةٍ حرفٍ لانتها مقدرةً بحرفٍ لجرِّ فاذا الواو ليست موصلةً للفعل إلى زيد على مذهبه كما يفول سيبويه وأصحابنا وإنما هي مُصلحةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول أنك إذا فلت ما صنعتَ وزيدا إنما تنصب زيداً باضمارِ فعلٍ كأنه قال ما صنعتَ ولا بستَ زيدا قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعولٍ وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ على الخلاف قالوا وذلك أنا إذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكريرُ الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لا تكون معوجةً فتستوي فلما خالفه ولم يُشاركه في الفعل نُصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيدٌ عندك ، والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوّى بالواو النائية عن معَ فتعدى كما تعدى الفعل المفعول ١٥ بحرفٍ لجرِّ نحو مررتُ بزيد إلا إن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لأنها في الأصل عاطفةٌ والعاطفةُ فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعتُ موضعَ معَ خلعتُ عنها دلالةُ العطف وبقيت دلالةُ الجمع فيها كما أن فاءَ العطف فيها معنى العطف والإتياع فإذا وقعت في جوابِ الشرط خلعت عنها دلالةُ العطف وبقي معنى الإتياع ، وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منصوبٌ على الظرف فضعيفٌ لأن قولك استوى الماء والخشبة وسرتُ والنيلَ وكننتُ وزيدا كالأخوين لبست ٢٠ الأسماء فيها ظروفاً فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوبٌ باضمارِ فعلٍ فهو ضعيفٌ لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحةٌ وقوله الفعل لا يعمل في مفعولٍ وبينهما الواو فهو فاسدٌ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به فإن كان يفتقر إلى توسطِ حرفٍ مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه وقد بينّا أن المفعول معه قد تعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسطِ الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا ترى أنك تقول ضربتُ زيدا وعمراً فيعمل الفعل في

عمره بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فصعيف جداً لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني لأن الثاني اذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك قام زيدٌ لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان ما ذكره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف الا منصوباً ، فان قيل نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الأول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فليمت اختصاصهم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف تُوجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فاذا عطف بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا تُوجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسةً ومقارنةً كقولك قام زيدٌ وعمرو فليس احدهما مُلابساً للآخر ولا مُصاحباً له واذا قلت ما صنعت وأباك فلما تبرد ما صنعت مع أبيك وأبين بلغت فيما فعلته وفعل بك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فاما قول الشاعر * وكونوا أنتم وبني أبيكم الخ * البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يجتهد على الائتلاف والتغارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلبيين من الطححال اي لتكن نسبتكم الى بني أبيكم ونسبة بني ابيكم اليكم نسبة الكلبيين الى الطححال ، وأما قوله تعالى فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ فَإِنَّ الْفِرَاءَ السَّبْعَةَ أَجْمَعُوا على قطع الهيمزة وكسر الميم يقال أَجْمَعْتُ على الأمر وأجمعتُه فذهب قومٌ الى أنه من هذا الباب مفعولٌ معه وذلك لأنه لا يجوز ان يُعطف على ما قبله لأنه لا يقال أَجْمَعْتُ شركائى إنما يقال جمعتُ شركائى وأجمعتُ امرى فلما لم يجز فى الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرن والطيبالسنة وجوز ان نُضمير للشركاء فعلا يصح ان يُحمل عليه الشركاء ويكون تغديره فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ

٢. كما دل

* يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا * مِنْقَلِدًا سَبِيحًا وَرُحًا *

يريد منقلاً سبيحاً ومعنعلاً ربحاً لتعدّر حمّاه على ما قبله لأنه لا يقلد تغلّدت الرمح كما لا يقال أَجْمَعْتُ الشركاء ، وروى الأصمعي عن نافع فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ بوضّل الهيمزة وفتح الميم فعلى هذه الفِراءة يجوز ان يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم ما لك وزيداً وما

شأنك وعمراً فهو نصبٌ أيضاً وإنما نصبوا ههنا لأنه شريكُ الكاف في المعنى ولا يصحّ عطفه عليها لأن الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطف على الضمير المخفوض لا يصحّ إلا بإعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان مُلغزاً يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به مُلغزاً فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك وما لك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار هنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الاضمار والحمل على المعنى فيه ضعفٌ مع جواز العطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو * لَيْتَةَ مَوْحِشًا طَلًّا * لأن الحال من النكرة اضعفٌ وتقدّم الصفة على الموصوف ممتنعٌ فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا، وأما قول الشاعر

* فَمَا لَكَ وَالتَّلْدَدَ حَوْلَ تَجْدٍ * وقد غصت تهامة بالرجال

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصبُ التلدد باضمار فعل تغديره ما تصنع وتلبس التلدد والمعنى ما لك تُقيم بجدي تتردد فيها مع جديها وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها والتلدد هـ الدهاب والنجى حبرة، ومنه قولهم حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك في معنى حسبك كله منصوب لأنه يقبض حملاً على الكاف لأنها ضميرٌ مجرورٌ فحمل على المعنى إذ المعنى كفاك فكانه قال كفاك وزيدا درهمٌ وحسبك وزيدا درهمٌ قال الشاعر

* إذا كانت الهيجاء وأنشقت العصى * فحسبك والصحاك سيفٌ مهتدٌ

فنصب الصحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفى الصحاك،

قال صاحب الكتاب وليس لك أن تجره حملاً على المكى فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائزٌ قال الشارح قد تقدم قولنا أن الجر لا يجوز حملاً على المضمر المجرور نحو قولك ما لك وزيد وما شأنك

وعبروا لأن العطف على المضمر المجزور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة وأنقوا الله
الذي تساءلون به والأرحام فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء وهو يريد بها
على حد ما روى عن ربيعة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وجمها قوم على
القسم كأنه أقسم بالأرحام لأنهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجزور، فإن جئت
ه باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعبروا جاز للجر والنصب والجر أجود لأنه حمل
على الظاهر وليس فيه تكلف اضمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره والنصب جائز وإن كان مرجوحا
لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فأعرفه موثقاً،

فصل ٧٠

١٠ قال صاحب الكتاب وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من تريد فالرفع قال * ما أنت
ويب أبيك والفخر * وقال * وما القيسى بعدك والفخر * إلا عند ناس من العرب ينصبونه على
تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة من تريد قال سيبويه لأن كنت وتكون
تقعان ههنا كثيراً وهو قليل ومنه * فإنا والسبير في متلف * وهذا الباب قياس عند بعضهم
وعند الآخرين مقصور على السماع،

١٥ قال الشارح أما قولك ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من تريد فالرفع ههنا هو الوجه لأنه ليس
معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل
يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله
* يا زيرقان أخا بني خلف * ما أنت ويب أبيك والفخر *
البيت للمخبل السعدي وبعده

* هل أنت إلا في بني خلف * كالأسكتين علاما البطر *

٢٠

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معى مع وأمناع النصب منه إذ ليس
قباه فعل يتعدى إليه فينصبه كما كان في الذي قبله، ومعنى ويب أبيك التصغير له والتحقير وبنو
خلف رهط الزيرقان بن بدر والأذى إليه من تميم ويقول من ساد مثل فومك فلا فخر له في سيادتهم
وشبههم إذا اجتمعوا حوله بالبطر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمة جانباً الفرج وما فدتاه،

وقول الآخر

* وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٌ * فَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخْرُ *

الشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على القيسى يرثى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمدا فخرها فلم يبق بعدك فخر، وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب باضمار كُنتَ وَتَكُونُ فيكون ^٥ التقدير كيف تكون أنت وقصعة من تريد وما كنت أنت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لأنه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه، فنظير ذلك قول زهير

* بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِبًا *

وقول الآخر

* مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا *

١. لما كثر استعمال الباء في خبر ليس نُومٌ وجودها فُخِص بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة وإذا جاز اضمار حرف الجر مع ضغفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود لأنه لا اضمار فيه، قال وهو قليل يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي

* فَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ * يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الصَّابِطِ *

٥ الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كآته فال فَا كُنْتُ أَنَا وَالسَّيْرُ أَوْ فَا أَكُونُ أَنَا وَالسَّيْرُ ولورفع لكان أجود يقول ما لي أنجشم المشاق بالسير في الغلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لأن الذكر أقوى من الناقة والصابط القوي والتبريح المشقة، قال أبو الحسن الأخفش قوم من الخويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي وقوم يقصرونه على السماع لأنه نبي، وقع موقع غيره فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب ويوقف عنده،

المفعول له

فصل ٧١

قال صاحب الكتاب هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب تمة وذلك قولك فعلت كذا تخافة الشر وإدخار فلان وضربته تأديبا له وقعدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك أجل كذا وفي التنزيل حذر الموت

قال الشارح اعلم ان المفعول له لا يكون الا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذى قبله واما يذكر علة وعُدرا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام واما وجب ان يكون مصدرا لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى اما يكون حدتا لا عينا وذلك من قبل ان الفعل اما أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لاينغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب ٥ بالاحتمال وابتغاه الرزق معنى يجذب بالزيارة واما أن يدقع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شريك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصدر معنى تحدث وتنقصى فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة ، واما وجب ان يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في برك وقصدتك رجاء خبيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا نقول قصدتك لا قصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشىء لا يكون علة لنفسه ١٠ واما يتوصل به الى غيره ، واما قلنا انه علة وعُدرا لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لى فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت واما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتكم لذكر منى وسرت لادخل المدينة اى الغرض من مجيئى الاكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازما او منتهيا في التعدى فعدى باللام وقد تحذف هذه اللام فية ال فعلت ذاك حذار الشر وانبتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ومخافة فلان فلما حذفت اللام ١٥ وكان موضعها نصبا تعدى الفعل بنفسه فنصب كما يقال واختر موسى قومه سبعين رجلا واستغفرت الله ذنبا ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه لا يسوغ حذفها لا نقول استنوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته او لم تذكره ان العاقل لا يفعل فعلا الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئا يلزمه أن يكون له شريك او مصاحب ، وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزبد وقصدتك لعبر ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول في قصدتك لكرام زيد قصدتك زيدا وازت تزي لزيد لزوال معنى العلة وربما وقع في بعض الاماكن لبسا بالمفعول به الا ترى انك اذا قلت جئت زيدا وانت تريد لزيد التمس بالمفعول به ، وقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له اى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من اجل زيد ومن

أَجَلِ ابْتِغَاءِ الْخَيْرِ وَاحْتِمَلْتُ مِنْ خَوْفِ الشَّرِّ قَالَ الشَّاعِرُ

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ * فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

فَقَوْلُهُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَاسْمٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ وَلَا يَكُونُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِثَلَاثِ تَرْوِيلِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَلَّةِ فَاعْرِفْهُ ٤

فصل ٧٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَفِيهِ ثَلَاثُ شُرَائِطٍ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَفِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْهَا فَالْإِلَامُ كَقَوْلِكَ جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ وَاللَّبَنِ وَلَا إِكْرَامَكَ الرَّائِرَ وَخَرَجْتَ الْيَوْمَ لِمَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ ٥

١. قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بَدَّ لِكَلِّ مَفْعُولٍ لَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ أَمَّا كَوْنُهُ مَصْدَرًا فَعَدَّ تَقَدَّمَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ لِمَا كَانَ مَصْدَرًا وَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ فَلِأَنَّهُ عِلَّةٌ وَعُدَّةٌ لَوُجُودِ الْفِعْلِ وَالْعِلَّةُ مَعْنَى يَنْتَضِمُنُهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَإِذَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ يَقْتَضِي وَجُودَهُ وَجُودَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِذَا فَعَلَ الْفَاعِلُ هَذَا فَعَدَّ فَعَلَ ذَلِكَ نَحْوَ ضَرِبْتُهُ تَقْوِيمًا لَهُ وَتَأْدِيبًا فَكَمَا أَنَّ الصَّرْبَ لَكَ فَكَذَلِكَ التَّقْوِيمُ وَالتَّأْدِيبُ لَكَ إِذَا هُوَ مَعْنَى دَاخِلٌ تَحْتَهُ وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ لِغَيْرِ فَاعِلٍ ٥ الْفِعْلُ تَحْتَ الْفِعْلِ عَنْ عِلَّةٍ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَفْعَلُ فِعْلًا إِلَّا لِعِلَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا ٥ وَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ فَلِأَنَّهُ عِلَّةُ الْفِعْلِ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَخَالَفَهُ فِي الزَّمَانِ فَلَوْ قُلْتَ جِئْتُكَ إِكْرَامَكَ الرَّائِرَ أَمْسٍ كَانَ مُحَالًا لِأَنَّ فِعْلَكَ لَا يَنْتَضِمُنُ فِعْلَ غَيْرِكَ ٥ وَإِذَا قُلْتَ ضَرِبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ وَقَصْدْتُهُ ابْتِغَاءً مَعْرُوفَةً فَعَدَّ جُمِعَ هَذِهِ الشَّرَائِطُ الثَّلَاثُ فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَائِطِ لَمْ يَجْسُنْ انْتِصَابُهُ وَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ الْإِلَامِ فَلَا تَقُولُ جِئْتُكَ زَيْدًا وَلَا إِكْرَامَكَ الرَّائِرَ وَلَا خَرَجْتَ الْيَوْمَ مَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ ٥ وَأَمَّا تَقُولُ جِئْتُكَ لَزَيْدٍ وَلَا إِكْرَامَكَ الرَّائِرَ وَمَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ ٥ وَأَمَّا وَجِبَ النَّصْبُ فِيمَا اجْتَمَعَ الشَّرَائِطُ الثَّلَاثُ الْمَذْكُورَةُ وَأَمْتَنَعَ فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلَ لِمَا تَضَمَّنَ الْمَفْعُولُ لَهُ وَدَلَّ عَلَيْهِ وَكَانَ مَوْجُودًا بِوُجُودِهِ أَشْبَهَ الْمَصْدَرَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوَ ضَرِبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبًا فَكَمَا نَصَبْتَ ضَرْبَةً وَضَرْبًا بِضَرْبَتِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ مُتَضَمِّنًا ضَرْبَ الْمَصَادِرِ وَدَلَّ عَلَيْهَا فَكَذَلِكَ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرَائِطُ الْمَذْكُورَةُ نَحْوَ ضَرِبْتُهُ تَأْدِيبًا وَصَارَ فِي حَكْمِ آدَبْتُهُ تَأْدِيبًا وَجَرَى مَجْرَى مَا يَنْتَضِبُ

به من المصادر اذا كان نَوْأً من الاول وان لم يكن من لفظه نَحَوْرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَعَدَا الْجَمْرَى ، فَمَا اذا فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شَبَه المصدر وجرى مجرى سائر الاسماء الأَجْنَبِيَّة فلم يتعدَّ اليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدى الا بحرف جرٍ وُحْصَّ باللام لانها تدلُّ على الغرض والعلَّة فاعرفه،

فصل ٧٣

دل صاحب الكتاب ويكون معرفةً ونكرةً وقد جَمَعَهُمَا العَجَّاجُ في قوله

*يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُنْهُورٍ * مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُخْبُورِ * وَالهُوْلَ مِنْ تَهَوَّلِ الْهُبُورِ *

قال الشارح انما قال ذلك رَدًّا على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صَبْرًا وأتيتَه رَكْضًا اى صابراً وراكضاً حتى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب ابي عمر الجرمي والرياسي فهو عندهم نكرةٌ ومخافةُ الشرِّ ونحوها مما هو مضافٌ من قبيلٍ مثلك وغيرك وضاربٌ زيدٌ غداً في نيَّة الانفصال قال أبو العباس أَخْطَأَ الرِيَّاسِيُّ أَفْجَحَ الْخَطَا لِأَنَّ بَابَنَا هَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، قَالَ سَبِيْبُوهُ وَحَسُنَ فِي ذَلِكَ الْاَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ ، فَمَا جَاءَ فِيهِ نَكْرَةً قَوْلُ النَّابِغَةِ

* وَحَلَّتْ بِيُوْقِي فِي يَفَاعٍ مَمْتَعٍ * تَخَالَ بِه رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا *

* حِدَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِنِي * وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَاتِرًا *

وفال الحرث بن هشام

* فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمْ * طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُغْسِدٍ *

ومما جاء فيه معرفةً قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت منصوبٌ لآته مفعولٌ له وهو معرفةٌ بالاضافة ومثله قولُ حاتم

* وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ آدِخَارَهُ * وَأُعْرِضُ عَنْ سِتْمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا *

فأنى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فَمَا قول العجَّاج الذي أنشده فشاهدٌ لصحة ما ادعاه من ان المفعول له يكون معرفةً ونكرةً فالنكرةُ قوله مخافةً والمعرفةُ قوله وزَعَلَ الْمُخْبُورِ تُعْرَفُ بِالْاِضَافَةِ وَالهُوْلُ مَعْطُوفٌ عَلَى كُلِّ عَاقِرٍ وَلِذَلِكَ نُصِبَ ، يَصِفُ نَوْرًا وَحَشِييَا يَقُولُ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ لِنَشَاطِهِ وَالْعَاقِرُ مِنَ الرَّمْلِ الَّذِي لَا يُنْبِتُ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ مِنَ الصَّائِدِ أَوْ مِنْ سَبْعٍ أَوْ لِنَعْلِهِ وَسُرُورِهِ وَالزَّعْلُ الْمَسْرُورُ الْمُخْبُورُ ، وَالْهُبُورُ جَمْعُ

هَبْرٌ وَهُوَ الْمُظْمِئُ مِنَ الْأَرْضِ لِأَنَّهَا مَكْمَنُ الصَّائِدِ فَهُوَ يَخَافُهَا فَيَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى كُلِّ عَاقِرٍ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ
الْهَوَلُ أَيْضًا مَفْعُولًا لَهُ أَيْ يَرْكَبُ ذَلِكَ لِهَوَلِ يَهْوِلُ كَهَوَلِ الْقَبْرِ عَلَى مَنْ رَوَى الْقُبُورَ

للحال

فصل ٧٤

٥

قال صاحب الكتاب شَبَّهَ لِحَالِ الْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا فَصْلَةٌ مِثْلُهُ جَاءَتْ بَعْدَ مُضِيِّ الْجِلْدَةِ وَلِهَا بِالظَّرْفِ
شَبَّهَ خَاصًّا مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا وَتَجِبُهَا لِتَبْيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ ضَرَبْتُ
زَيْدًا فَأَتَمًّا تَجْعَلُهُ حَالًا مِنْ أَيَّهِمَا شَتَّتَ وَقَدْ تَكُونُ ٥ نَهْمَا ضَرْبَةً عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ كَقَوْلِكَ لَقَيْتَهُ رَاكِبِينَ
قال عَنَنْزَةَ

*مَتَيْبًا تَلْقَى قَرْدَيْنِ تَرَجُفُ * رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارًا*

١٠

ولقبيته مُصْعِدًا وَمُنْحَدِرًا ٥

قال الشارح اعلم انَّ لِحَالِ وَصْفِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَذَلِكَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا وَأَقْبَلَ مُحَمَّدٌ
مُسْرِعًا وَضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِأَكْبَاً وَلَقَيْتُ الْأَمِيرَ عَادِلًا وَالْمَعْنَى جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ لِحَالِ وَلَقَيْتُ الْأَمِيرَ فِي
عِذِهِ لِحَالِ ٥ وَاعْتِبَارُهُ بِأَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ كَيْفٍ إِذَا قُلْتَ أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا فَكُلٌّ سَائِلًا سَأَلَ كَيْفَ
١٥ أَقْبَلَ فَقُلْتَ أَقْبَلَ ضَاحِكًا كَمَا يَفْعُ الْمَفْعُولُ لَهُ فِي جَوَابِ لِمَ فَعَلْتَ ٥ وَأَتَمًّا سُمِّيَ حَالًا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا إِلَّا لِمَا أَنْتَ فِيهِ تَطَاوُلُ الْوَقْتِ أَمْ قَصَرَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَا مَضَى وَانْفِطَعَ
وَلَا لِمَا لَمْ يَأْتِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِذْ لِحَالُ أَتَمًّا فِي هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَصِفَتُهُ فِي وَقْتِ ذَلِكَ الْفِعْلِ ٥ وَلِحَالِ
تَشْبِيهِ الْمَفْعُولِ وَلَيْسَتْ بِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلَ اللَّازِمَ غَيْرَ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَأَقْبَلَ
عَبْدُ اللَّهِ مُسْرِعًا فَأَقْبَلَ وَجَاءَ فَعْلَانِ لِأَزْمَانِ غَيْرِ مُتَعَدِّيَيْنِ وَقَدْ عَمِلَا فِي لِحَالِ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ
٢٠ مَفْعُولَةٌ كَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ٥ وَمَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَفْعُولَةٌ أَنَّهَا فِي الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَتْ غَيْرَهُ
فَالرَّابِعُ فِي جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا هُوَ زَيْدٌ وَلَيْسَ الْمَفْعُولُ كَذَلِكَ بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا غَيْرَ الْفَاعِلِ أَوْ فِي حُكْمِهِ
نَحْوَ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَلِذَلِكَ أَمْتَنَعَ ضَرِبْتَنِي وَضَرِبْتِكَ لِاتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ ضَرَبْتُ نَفْسِي
فَالنَّفْسُ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيِّ وَلِذَلِكَ يُخَاطَبُهَا رَبُّهَا فَيَقُولُ يَا نَفْسِي أَقْلِعِي لِحَاظِبَةَ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ كَانَتْ لِحَالُ
مَفْعُولَةً لِحَازِ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كَسَائِرِ الْمَفْعُولِينَ فَلَمَّا اخْتَصَّتْ بِالنَّكْرَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَفْعُولَةٌ ٥

وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تُشبه المفعول من حيث أنها تاجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبه قولك جاء عبد الله راكبا قولك ضرب عبد الله رجلاً ولأجل هذا الشبه استحكمت أن تكون منصوبةً مثله، وقوله ولها بالظرف شبه خاص يعنى أن الحال تُشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تُقدر بغيري كما يُقدر الظرف بغيري فإذا قلت جاء زيد راكبا كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقصر لا يبغى ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقة فلا يجوز جاعني زيد أحمر ولا أحول ولا طويلاً فإذا قلت محاولاً أو منتظولاً جاز لأن ذلك شيء يفعل وليس بخلق فيجوز انتقاله، والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول فنقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول، وقوله نجعله حالاً من أيهما شئت يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائماً إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسبُّح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فنقول ضربت قائماً فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلافه فاسداً، وقد تكون الحال منهما معاً فإن كانتا متفتحتين نحو قائمٍ وقائمٍ أو ضاحكٍ وضاحكٍ فانت محيرٌ إن شئت فرقت بينهما فقلت ضربت زيدا قائماً قائماً تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تُبالي أيهما جعلت للفاعل لأنه لا لبس في ذلك وإن شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمٍ لأن الاشتراك قد وقع في الحال والفاعل واحد وصار كأنك قلت ضربت قائماً زيدا قائماً واستغنيت بالثنائية عن التفريق دل الشاعر - منيماً تلقى فردين الحج * البيت لعنترة وقوله - أحولٍ تنفض أسنك مدروبها * لئنقلبي قها أنا ذا عمارة

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فردٌ وأنت فردٌ والروانف جمع رانفة والرانفة أسقل الألية وصرفيها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً وأما قوله وتستنطاراً فيحتمل

وَجَوْهَا أَحَدَهَا أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا بِحَذْفِ النُّونِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارَانِ فَالضَّمِيرُ لِلرَّوَانِفِ وَعَلَى الْبَيْهَا الضَّمِيرُ
بِلِغْظِ التَّنْثِيَةِ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا لِأَنَّهَا تَنْثِيَةٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ كُلَّ أَلْيَةِ لَهَا رَانْفَةٌ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ وَقَدْ صَغَتْ
قُلُوبُكُمْ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الْأَلْيَتَيْنِ وَالثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَفْرَدًا عَائِدًا إِلَى الْمُخَاطَبِ
وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنَ نُونِ التَّأْكِيدِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارَنْ فَابْدَلْ مِنَ النُّونِ الْقَا كَمَا فِي قَوْلِهِ * وَلَا تَعْبُ
الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا * يُخَاطَبُ قَرِينَهُ وَيُصِفُ نَفْسَهُ بِالشَّهَامَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ رَأَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا
مُنْحَدِرًا وَرَأَيْتُ زَيْدًا مَاشِيًا رَاكِبًا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُصْعِدًا وَالْآخَرُ مُنْحَدِرًا وَأَحَدُهُمَا مَاشِيًا وَالْآخَرُ
رَاكِبًا فَالْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْمُصْعِدَ وَزَيْدٌ الْمُنْحَدِرَ فَيَكُونُ مُصْعِدًا حَالًا لِلنَّاءِ وَمُنْحَدِرًا حَالًا لِزَيْدِ
وَكَيْفَ قَدَّرْتَ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ الْمُصْعِدَ مِنَ الْمُنْحَدِرِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ بِتَقَدُّمِ آيِ الْحَالَيْنِ
شَمْتًا وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ حَالَانِ فَصَاعِدًا لِأَنَّ الْحَالَ خَيْرٌ وَالْمَبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ لَهُ
أَخْبَرَانِ فَصَاعِدًا فَتَقُولُ هَذَا زَيْدٌ وَأَقْفًا صَاحِكًا مُتَحَدِّثًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِنْ تَصَادَتِ الْأَحْوَالُ نَحْوَ
هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا كَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ قَاعِدٌ فَإِنْ أُرِدْتَ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْحَالَيْنِ حَالًا
وَاحِدَةً جَازَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْخَبْرَيْنِ خَبْرًا وَاحِدًا فَتَقُولُ هَذَا الطَّعَامُ حُلُومًا حَامِصًا كَأَنَّكَ
أُرِدْتَ هَذَا الطَّعَامَ مُرًّا فَسَبَكْتَ مِنَ الْحَالَيْنِ مَعْنَى كَمَا تَقُولُ فِي الْخَبْرِ هَذَا حُلُومًا حَامِصًا

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْعَامِلُ فِيهَا أَمَّا فَعْلٌ وَشَبَّهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ أَوْ مَعْنَى فَعْلٍ كَقَوْلِكَ فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا
وَهَذَا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا وَمَا شَأْنُكَ قَائِمًا وَمَا نَكُ وَأَقْفًا وَفِي التَّنْزِيلِ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا وَقَمَا لَهُمْ عَنِ التَّنْذِيرِ
مُعْرِضِينَ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ يَنْصِبْنَهَا أَيْضًا لَهَا فِيهِنَّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَالْأَوَّلُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا
وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا الثَّانِي إِلَّا مُتَقَدِّمًا وَقَدْ مَنَعُوا فِي مَهْرَتِ رَاكِبًا بِزَيْدٍ أَنْ يُجْعَلَ الرَّاكِبُ حَالًا مِنَ الْمَجْزُومِ
قَالَ الشَّارِحُ اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ لَا بَدَلَ لَهَا مِنْ عَامِلٍ إِذَا كَانَتْ مُعْرَبَةً وَالْمُعْرَبُ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ عَامِلٍ وَلَا يَكُونُ
الْعَامِلُ فِيهَا إِلَّا فَعْلًا أَوْ مَا هُوَ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ شَيْئًا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ لِأَنَّهَا كَالْمَفْعُولِ فِيهَا
فَنَالِ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ فَعْلًا قَوْلُكَ جَاءَ زَيْدٌ صَاحِكًا فَرِيدٌ مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَصَاحِكًا حَالٌ مِنْهُ وَالْعَامِلُ
فِيهِمَا الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ جَاءَ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي
الصِّفَاتِ مِنَ الْأَشْتِقَاقِ نَحْوِ ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ وَشَبَّهَهُمَا فَكَمَا أَنَّ الصِّفَةَ يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلٌ الْمَوْصُوفُ فَكَذَلِكَ

الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ألا أن عمله في الحال على سبيل الفصلة لأنها جارية مجرى
المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها أن كانت مبيّنة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف
وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال وذلك أن الصفة تغرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال
زيادة في الغائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد القائم
ه فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلاً آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له
هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالقرزقي قائماً وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فصممت
إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلًا به مفيداً ألا أن الخبر بالمرور على سبيل الزوم لأنه به انعقدت
الجملة والإخبار بالقيام وزيادة يجوز الاستغناء عنها ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمراً قائماً فقائم حال من عمرو
١. والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مصروب قائماً فتكون الحال من المصرب في اسم المفعول وهو العامل
وتقول زيد حسن قائماً فتكون الحال من المصرب في الصفة وهي العاملة في الحال لأنها مشبهة باسم
الفاعل على ما سيأتي بيانه، ومثال العامل فيها إذا كان معنى فعل قولك زيد في الدار قائماً فقائم
حال من المصرب في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لأن
لفظ الفعل ليس موجوداً هذا إذا جعلته ظرفاً لزيد ومستقراً له فإن جعلته ظرفاً للقائم قلت زيد
١٥ في الدار قائم فترفع قائماً بالخبر ويكون الظرف صلة له، وأعلم أنه إذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديم
الحال عليه فتقول جاء زيد قائماً وجاء قائماً زيداً وقائمًا جاء زيداً كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما
أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها فتقول زيد ضارب عمراً قائماً وقائمًا زيد ضارب
عمراً وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حُكْمُ الجِيعِ شيء واحد، فإن كان العامل في
الحال معنى فعل لم يجوز تقديمها على العامل تقول فيها زيداً مقيماً وعندك عمرو جالساً فزيد مرتفع
٢٠ بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقيماً حالاً من المصرب في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن
الفعل الذي هو استقرّ فقولك عندك ظرف منصوب باستقرّ العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب
استقرّ المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبراً في الحقيقة
إن كان مفرداً وليس الأول وإنما هو موضع له ومكان وإذا كان كذلك فالعامل إذا معنى الفعل لا لفظه
ألا ترى أن الفعل ليس موجوداً في اللفظ ولذلك لا تقول مقيماً فيها زيداً فتقدم الحال هنا إن كان

العامل معنى هذا مذهب سيبويه في أن الاسم يُرْفَع بالابتداء، وقال الكوفيون إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به وإذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف، وَحُجَّةُ سيبويه أَنَا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف إنَّ وَحَوَّها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك إنَّ في الدار زيداً فلو كان في الدار يرفع زيداً قبل دخول إنَّ لَمَّا غيَّرتُها إنَّ عن العمل كما أَنَا لو قلنا أَنَّ يقومَ زيدٌ لم يجز أن يبطل عمل يقومَ في زيدٍ بل يقال أن يقومَ زيدٌ كذلك أَنَّ في الدار زيداً، ومما يدلُّ على بطلان ما قالوه إجماعهم على جواز في دارة زيدٌ فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لأن فيها إصمارة قبل الذِّكْر إذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجز أن يُنَوَى به التَّأخِيرُ وإِنَّمَا يُجِيزُ سيبويه وأصحابه في دارة زيدٌ لأنه خبرٌ قدَّم اتساعاً فجاز أن يُنَوَى به التَّأخِيرُ إلى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكون الظرف لزيدٍ ويتعلَّقُ باستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائماً على الخبر ويكون الظرف له ويتعلَّقُ به لا بما حذف، ومن ذلك هذا عمرو منطلقاً فهذا مبتدأٌ وعمرو الخبرُ ومنطلقاً نصبٌ على الحال والعامل فيه أحدٌ شبيهِين إِمَّا التَّنْبِيهُ وإِمَّا الإِشَارَةَ فالتَّنْبِيهُ بِهَا وَالإِشَارَةُ بِدَا فَإِذَا أَعْمَلَتِ التَّنْبِيْهَ فَالتَّقْدِيرُ أَنْظَرُ إِلَيْهِ مِنْطَلِقاً أَوْ ائْتِيَهُ لَهُ مِنْطَلِقاً وَإِذَا أَعْمَلَتِ الإِشَارَةَ فَالتَّقْدِيرُ أَشِيرُ إِلَيْهِ مِنْطَلِقاً وَالغَرَضُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُنْبِيَهُ السَّخَابَةَ لِعَمْرٍو فِي حَالِ انْطِلَافِهِ وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مِنْطَلِقاً لِأَنَّ الْفَائِدَةَ بِهِ مِنْعِدَةٌ وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تُعَرِّفَهُ إِيَّاهُ وَأَنْتَ تُقَدِّرُ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ كَمَا تَقُولُ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُسْتَبَعِدُ لِرُومِ

١٥ الْحَالِ هَهُنَا فَإِنَّهُ قَدْ بَتَّصِلَ بِالاسْمِ وَالخَبْرِ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا خَبْرٍ وَلَا يَنْتَمِ الْكَلَامُ إِلَا بِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَكَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا خَبْرٍ وَلَوْ حُذِفَ لَفَسَدَ الْكَلَامُ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبْرِ وَهُوَ جَمَلَةٌ فَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ وَالْعَائِدُ لَهُ وَلَوْ حُذِفَ لَبَقِيَّتِ الْجَمَلَةُ الْخَبْرِيَّةُ بِلا عَائِدٍ وَنظائرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، فإِنْ قِيلَ فَأَنْتُمْ قَدْ قَرَّرْتُمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَكُونُ الْعَامِلَ فِي ذِي الْحَالِ وَالْحَالُ هَهُنَا فِي قَوْلِكَ هَذَا زَيْدٌ مِنْطَلِقاً مِنْ زَيْدٍ وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَبْرٌ وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَجْعَلُ نَصَبًا فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ وَالتَّقْدِيرُ أَشِيرُ إِلَيْهِ أَوْ ائْتِيَهُ لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِنَا فَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَصَلِ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَيَكُونُ مِنْ قَبْلِ مَرَّتْ بِزَيْدٍ قَائِماً فَاعرفه، وَجِزُ الرُّفْعِ فِي قَوْلِكَ مِنْطَلِقاً مِنْ قَوْلِكَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْطَلِقاً قَالَ سيبويه هُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ حَكَاهُ يُونُسُ وَأَبُو الْخَطَّابِ عَنْ مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ وَارْتِفَاعُهُ مِنْ وَجْهِ مِنْهَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْطَلِقاً أَصْبَرْتَ هَذَا أَوْ هُوَ كَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا مِنْطَلِقاً أَوْ هُوَ مِنْطَلِقٌ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ تَجْعَلَهُمَا جَمِيعاً خَبراً لِهَذَا كَقَوْلِكَ هَذَا حُلُوٌّ

حامض لا تُريد أن تنقص الخلاوة ولكنك ترغم أنه قد جمع الطعنين ونحو قوله تعالى كَلَّا أَنهَاطَ لَطْفِي
 تَرَاعَةً لِّلشَّوَى ، والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفاً على هَذَا عَطْفَ بَيَانٍ كالتوصيف فيصير كأنه
 قال عبدُ الله منطلقٌ ، ووجه رابع أن تجعل منطلقاً بدلاً من عبد الله كأنك قلت هذا عبدُ الله رجلٌ
 منطلقٌ فيكون رجلٌ بدلاً من عبد الله بَدَلًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ،
 ٥ وأما قولهم ما شأنك قائماً وما لك واقفاً فاستفهامٌ وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون
 شأنك مبتدأً وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناصبُ لغائماً شأنك لأنه في معنى ما تصنع أو ما تلابس
 في هذه الحال وكأنه شيء عَرَفَهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْمَسْئُولِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ فِي شَأْنِكَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَأْنِهِ فِي هَذِهِ
 الْحَالِ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ أَنْكَارٌ لِقِيَامِهِ وَيَسْأَلُهُ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ فَكَانَتْ قَوْلُهُ وَعَلَى
 هَذَا الْمَعْنَى يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّدْبِيرَةِ مُعْرِضِينَ كأنه أنكر إعراضهم فَوَجَّهَهُمْ عَلَى
 ١٠ السَّبَبِ الَّذِي أَتَاهُمْ إِلَى الْإِعْرَاضِ فَأَخْرَجَهُ نُخْرَجَ الْاسْتِفْهَامُ فِي اللَّفْظِ ، وَأَوْبَلُ مَا لَكَ قَائِمًا وَأَوْبَلُ مَا شَأْنُكَ
 قائماً كأنه قال ما تصنع ، فأما قولهم مررتُ بزيدٍ ركباً على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن
 الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلاً لا خلاف في جواز
 ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررتُ ركباً بزيدٍ وأنت تجعل ركباً
 لزيدٍ فإن سببويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل
 ١٥ لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيدٌ إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل
 ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه
 وقد أجازة ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة ،

فصل ٧١

٢. قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدرُ حالاً كما تقع الصفةُ مصدراً في قولهم قُمْ قائماً وفي قوله * ولا
 خارجاً من في زورٍ كلامٍ * وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءةً وعياناً وكفاحاً وكلمته مشافهةً وأتيتُه ركضاً
 وعدواً ومشياً وأخذتُ عنه سمعاً أي مصبوراً ومفاجئاً ومعياناً وكذلك البواقى وليس عند سببويه
 بقياسٍ وَأَنْكَرَ أَنَا رَجُلَةٌ وَسُرْعَةٌ وَأَجَازَةُ الْمَبْرَدِ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ،

دل الشارح اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال أتيتُه ركضاً وقتلته صبراً ولقيته فجاءةً

وعياناً وكلمته مُشَاهِةً والتقدير أتيتُه رَاكِصًا وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابراً ولقيته مُفَاجِئًا ومُعايِنًا وكلمته مُشَاهِةً هذه المصادرُ وشبَّهها وقعتْ موقعَ الصفةِ وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقعِ المصدرِ المُوَكِّدِ نحو قُمْ قائماً والاصلُ قُمْ قِيَامًا ألا ترى أنه لا يجسن ان يُجْمَل على ظاهره فيقال أنه حالٌ لأنك لا تأمر بفعلٍ من هو فيه ومثله قوله

* على حِلْفَةٍ لا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * ولا خَارِجًا مِنِّي زُورُ كَلَامٍ *

البيت للفرزدق وقبله

* أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيِّنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ *

الشاهد فيه نصبُ خارجاً من في زورُ كلامٍ ونصبه لوقوعه موقعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الفعلِ والتقديرُ عاهدتُ ربِّي لا يخرجُ من في زورُ كلامٍ خُرُوجًا ويجوز ان يكون قوله ولا خارجاً حالاً والمرادُ عاهدتُ ربِّي غيرَ شائِمٍ ولا خارجٍ أي عاهدته صادقاً وهو رأيُ عيسى بن عمرو، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقُدِّفِ الْمُخَصَّنَاتِ وعاهدَ الله على ذلك بين رِتَاجِ الكَعْبَةِ وهو بابُها ومقامِ إِبْرَاهِيمَ صلواتُ الله عليه، والاولُ مذهبُ سيبويه وليس ذلك بقياسٍ مُطَرِّدٍ وإنما يُستعمل فيما استعملته العربُ لأنه شيءٌ وضع موضعَ غيره كما انَّ بابَ سَقِيًا ورَعِيًا وحمداً لا يطرد فيه القياسُ فيقال فيه طَعَامًا وشَرَابًا، وكان ابو العباس يُجيزُ هذا في كل شيء يدلُّ عليه الفعلُ فأجاز ان تقول أنا رُجَلَةٌ وأنا سُرْعَةٌ ولا يقال أنا صَرَبًا ولا أنا ضَحْكًا لأنَّ الصربَ والضحكَ ليسا من ضروبِ الإتيانِ لأنَّ الآتيَ ينقسمُ إتيانه الى سُرْعَةٍ وإبطاءٍ وتوسطٍ وينقسم الى رُجَلَةٍ ورُكُوبٍ ولا ينقسم الى الصربِ والضحكِ وكان يقول انَّ نصبَ مَشِيًا وشبَّهه أنما هو بالفعلِ المقدرُ كأنه قال أنا يَمْشِي مَشِيًا، والصحيحُ مذهبُ سيبويه وعليه الرَّجَالُ لأنَّ قولَ القائل أنا زيدٌ مشياً يصحُّ ان يكون جواباً لقائلٍ قال كيف أناكم زيدٌ ومما يدلُّ على صحةِ مذهبِ سيبويه أنه لا يجوز ان تقول أنا زيدٌ المَشَى مُعَرَّفًا وعلى قياسِ قولِ أبي العباسِ يلزم ان يجوز ذلك لأنه بكونِ ٢. تقديره أنا زيدٌ يمشي المشى كما قالوا أرسلها العراكَ والتقديرُ أرسلها تعترِكُ العراكَ، وقد ذهب السيرافي الى جوازِ أن يكون قولك أنا زيدٌ مَشِيًا مصدرًا موكِّدًا والعاملُ فيه أنا لأنَّ المَشَى نوعٌ من الإتيانِ ويكون من المصادرِ التي ليست من لفظِ الفعلِ نحو أَعْجَبَنِي حُبًا وكَرِهْتُهُ بَغْضًا وتَبَسَّمتُ وميَّصَ البرقي وهو قولُ ألا انَّ كونه لم يرد إلا نكرةً يدلُّ على ضَعْفِهِ ان لو كان مصدرًا على ما ادَّعاه لم ينبغ من وقوعِ المعرفةِ فيه فأعرفه

فصل v

قال صاحب الكتاب والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا الباب تقول هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطْبًا وجاء البُرُّ قَفِيْرَيْنِ وصَاعَيْنِ وكَلِمَتُهُ فَأُهْ إِلَى قِيٍّ وَبِأَيْعَتِهِ يَدَا يَيْدٍ وَبِعْتُ الشَّاءَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا وَبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بِأَبَاءٍ

٥ قال الشارح اعلم ان هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعدّدة لكنّه جمّعها كلّها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا فن ذلك قولهم هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا فهذا مبتدأ وبسرا حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسرا وتورا حالان من المشار اليه لكن في زمنين لان فيه تفصيل الشىء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز ان يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ويجوز ان يكون مستقبلا ولا بد من اضرار ما يبدل على المصطفى فيه او على الاستقبال على حسب ما يراد فان كان زمانا ماضيا أضمرت اذ وان كان زمانا مستقبلا أضمرت اذا وكانت الاشارة اليه في حال ما هو بلحء والعامل في الحال كان المضمره وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامه وليست الناقصة ان لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لان كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم انها التامه وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز ان تعمل في الطرفين لاتها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى انك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فعنه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعمل، وذهب ابو على الى ان العامل في الحال الاول ما في هذا من معنى الاشارة والتنبيه والعامل فى الحال الثانى أفعل قال وذلك انه لا يخلو العامل فى قولهم بسرا من ان يكون هذا او أطيب او مضرا وهو اذ كان او اذا كان فلا يجوز ان يكون العامل فيه اطيب وقد تقدم عليه لان أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى انك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن انت أفضل فتقدم الجار ٢٠ والمجور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وأذا لم يعمل فيما كان متعلفا بحرف جر اذا تقدم مع ان حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحو هذا مار يزيد وهذا معطى نزيد أمس درهما فلان لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

* فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل او ما زودت منه أطيب *

فضرورة وان كان كذا لم يعمل اطيب فى بسرا لتقدمه عليه وان لم يجز ان يكون العامل أفعل كان

إِذَا هَذَا وَإِنَّمَا الْمَضْمَرُ فَإِنْ أَعْمَلَتْ فِيهِ الْمَضْمَرُ الَّذِي هُوَ إِذْ كَانَ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي إِذِ الْمَضْمَرِ هَذَا
 أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ غَيْرَهُ فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ كَذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ بَدَأَ مِنْ أَعْمَالِ عَامِلٍ فِي الظَّرْفِ أَعْمَلَتْ
 هَذَا فِي نَفْسِ الْحَالِ وَاسْتغْنِيَتْ عَنْ أَعْمَالِ ذَلِكَ الْمَضْمَرِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ مَا قَالَ النَّاسُ أَنَّهُ
 مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ إِذْ كَانَ عَلَى إِرَادَتِهِمْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ لَا حَقِيقَةَ لَفْظِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ تَمَرًا فَالْعَامِلُ
 فِيهِ أَطْيَبٌ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِي بَسْرًا لِأَنَّ مَا تَأَخَّرَ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ
 كَمَا عَمِلَ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِ أُوسٍ

* فَأَنَا وَجَدْنَا الْعَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً * إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مَلَأَهُ مَسْتَهْمٌ *

أَلَا تَرَى أَنَّ سَاعَةً مَعْبُولٌ أَحْوَجُ فَكَمَا عَمِلَ فِي الظَّرْفِ كَذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ ، وَهَذَا إِذَا
 يَكُونُ فِيهَا يَتَحَوَّلُ مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ حَتَّى هَذَا عِنَبًا أَطْيَبٌ مِنْهُ زَيْبَابًا لِأَنَّ الْعِنَبَ يَتَحَوَّلُ زَيْبَابًا وَلَوْ
 ١٠ قَلَّتْ هَذَا عِنَبًا أَطْيَبٌ مِنْهُ تَمَرًا لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ الْعِنَبَ لَا يَتَحَوَّلُ تَمَرًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ
 فَتَقُولُ هَذَا عِنَبٌ أَطْيَبٌ مِنْهُ تَمَرٌ فَيَكُونُ هَذَا مُبْتَدَأً وَعِنَبُ الْخَبَرِ وَأَطْيَبٌ مِنْهُ مُبْتَدَأٌ آخَرَ وَتَمَرُ الْخَبَرِ
 وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فِي مَوْضِعِ صِفَةِ لَعْنِبٍ فَاعْرِضْ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيْزَيْنِ وَصَاعَيْنِ فَالْمُرَادُ جَاءَ الْبُرُّ
 قَفِيْزَيْنِ بَدْرَمٍ وَصَاعَيْنِ بَدْرَمٍ فَقَوْلُهُمْ قَفِيْزَيْنِ حَالٌ مِنَ الْبُرِّ وَكَذَلِكَ صَاعَيْنِ فَهِيَمَا حَالَانِ وَقَعَا مَوْضِعَ
 الْمَشْتَقِّ فَكَانَتْ قَالُ جَاءَ الْبُرُّ مَسْعَرًا أَوْ رَحِيصًا وَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَبِحُجُوزِ رَفْعِهِ فَتَقُولُ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيْزَانِ
 ١٥ بَدْرَمٍ فَيَكُونُ قَفِيْزَانِ مُبْتَدَأً وَبَدْرَمُ الْخَبَرِ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَالْكَلَامُ حِينَئِذٍ جُمْلَتَانِ ، وَرَبَّمَا قَالُوا
 جَاءَ الْبُرُّ قَفِيْزَيْنِ وَصَاعَيْنِ وَلَا يُذَكَّرُ الْبُرُّ فَيُذَكَّرُ الْبُرُّ لِقَوْلِهِمْ لَتَمَنَّيَنَّ لَأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مِمَّا جَرَى مِنْ عَادَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ
 فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِذَا اعْتَادُوا ابْتِيَاعَ نَتَىءٍ بِثَمَنِ بَعِيْنِهِ مِنْ بَدْرَمٍ أَوْ دِينَارٍ تَرَكَوْا ذِكْرَهُ لِمَا فِي نَفْسِهِمْ مِنْ
 مَعْرِفَتِهِ كَقَوْلِكَ الْبُرُّ الْكُرُّ بَسْتَيْنِ تَرِيدُ بَسْتَيْنِ دَرَاهِمًا وَالْخَبْرُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ تَرِيدُ بَدْرَمٍ فَتَرَكَوْا ذِكْرَهُ لِعَلْبَةِ
 الْمَعَامَلَةِ فِيهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي قَوْلِهِمْ فَاهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ وَجَعَلُوهُ نَائِبًا عَنْ مَشَافَهَةٍ وَمَعْنَاهُ
 ٢٠ مَشَافِهَةٌ فَهُوَ اسْمٌ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالنَّاصِبُ لِلْحَالِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ كَلِمَتُهُ
 وَتَقْدِيرُهُ كَلِمَتُهُ مَشَافِهَةٌ وَلَيْسَ تَمَرٌ إِضْمَارٌ عَامِلٌ آخَرَ فَيَكُونُ مِنَ الشَّادِّ لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاءِ الْغَفِيْرِ
 وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَائِهِ هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ بَنِي الْعَرَبِ وَالْمَصْرِيِّينَ ، وَالْمَصْرِيُّونَ يَنْصِبُونَ فَاهُ إِلَى فِي بِإِضْمَارٍ
 جَاعِلًا أَوْ مُلَاصِقًا كَأَنَّهُ قَالَ كَلِمَتُهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِي أَوْ مُلَاصِقًا فَاهُ إِلَى فِي ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَهُوَ رَأَى سَبَبِيَّةَ
 أَنْ لَوْ كَانَ بِإِضْمَارٍ جَاعِلًا لَمَا كَانَ مِنَ الشَّادِّ الَّذِي لَا يُعَاسَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ كَلِمَتُهُ وَجَبَّهَ إِلَى

وَجَهِي وَعَيْنَهُ إِلَى عَيْبِي وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ فِي امْتِنَاعِهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا ٤ وَبَعْضُ الْعَرَبِ تَقُولُ كَلِمَتُهُ فُؤُهُ إِلَى
 فِي فَيْرَفُونَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَالْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَقُؤُهُ إِلَى فَيَّ أَلَا أَنْتَ اسْتِغْنَيْتَ بِإِضْمَارِ
 الْعَائِدِ إِلَيْهِ عَنِ الْوَاوِ وَلَوْلَا الضَّمِيرُ الْمَصْطَفَى إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنَ الْوَاوِ ٥ وَأَمَّا بَايَعْتَهُ يَدًا بَيِّدٌ فَهُوَ أَيْضًا
 مِنْ بَابِ كَلِمَتِهِ فَاهُ إِلَى فِي لِأَنَّهُ اسْمٌ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ بَايَعْتَهُ مَنَاقِدَةً أَيْ نَاقِدًا أَلَا أَنَّ
 ٥ مَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي بَايَعْتَهُ يَدًا بَيِّدٌ أَنْ تَقُولَ بَايَعْتَهُ يَدَهُ بَيِّدٌ بِالرَّفْعِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ
 النِّصْبِ بِخِلَافِ كَلِمَتِهِ فُؤُهُ إِلَى فِي لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِكَ بَايَعْتَهُ يَدًا بَيِّدٌ التَّجْبِيلُ وَالنَّقْدُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 بَيْنَهُمَا قُرْبٌ فِي الْمَكَانِ وَالْمُرَادُ بِقَوْلِكَ كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي الْقُرْبُ فِي الْمَكَانِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ فَمَعْنَاهُمَا
 مُخْتَلِفٌ وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ وَاحِدًا ٤ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمَا فِشَاءً نَصَبٌ
 عَلَى الْحَالِ وَصَاحِبُ الْحَالِ الشَّاءُ وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ بَعْتُ وَالشَّاءُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَهُوَ نَائِبٌ
 ١٠ عَنِ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ مَسْعَرًا فَإِذَا قُلْتَ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمَا فَمَعْنَاهُ بَعْتُ الشَّاءَ مَسْعَرًا عَلَى
 شَاءَ بَدْرٍ وَجُعِلَتْ الْوَاوُ فِي مَعْنَى الْبَاءِ فَبَطَلَ الْخَفْضُ وَجُعِلَ مَعْطُوفًا عَلَى شَاءَ فَاتَّعَرْنَ الدَّرَهُمُ وَالشَّاءُ
 فَالشَّاءُ مُتَّسِنٌ وَالدَّرَهُمُ تَمَنَّهُ ٤ وَأَجَازٌ لِلْخَلِيلِ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمٌ بِالرَّفْعِ وَالْمُرَادُ شَاءً بَدْرٍ فِشَاءً بَدْرٍ
 ابْتِدَاءً وَخَبَرٌ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ فَأَمَّا إِذَا قَالَ شَاءً وَدَرَهُمٌ فَتَقْدِيرُهُ شَاءً وَدَرَهُمٌ مَقْرُونَانِ فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ
 كَمَا تَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ وَصَيِّعَتَهُ بِمَعْنَى مَعَ صَيِّعَتِهِ لِأَنَّ فِي الْوَاوِ مَعْنَى مَعَ فَصَحَّ مَعْنَى الْكَلَامِ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ
 ١٥ بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهُمٌ لَمَّا رَفَعَ الدَّرَهُمُ وَعَطَفَهُ عَلَى الشَّاءِ قَدَّرَ خَبْرًا لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى مَعَ وَهُوَ مَقْرُونَانِ ٤
 وَمِثْلُهُ بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُصَنَّفًا وَمُرْتَبًا ٤ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِي
 هَذَا الْبَابِ لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا بَدٌّ مِنْ اتِّبَاعِهِ بِمَا بَعْدَهُ فَلَا يَجُوزُ كَلِمَتُهُ فَاهُ حَتَّى تَقُولَ إِلَى فَيَّ لِأَنَّكَ
 أَنْتَ تَرِيدُ مَشَاقِفَةً وَالْمَشَاقِفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَايَعْتَهُ يَدًا حَتَّى تَقُولَ بَيِّدٌ لِأَنَّ
 الْمُرَادَ أَخَذَ مَنِّي وَأَعْطَانِي فِيهِمَا مِنْ اثْنَيْنِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا لَوْ قُلْتَ بَابًا مِنْ غَيْرِ
 ٢٠ تَكْرِيرٍ لَتَوَقَّفَ أَنَّهُ رَتَّبَهُ بَابًا وَاحِدًا وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ جَعَلَهُ أَصْنَافًا فَاعْرِفْهُ ٤

فصل ٧٨

قال صاحب الكتاب وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما *أرسلها العيراء* ومررت به وحده
 وجاؤا قضهم بقضيبهم وفعلته جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا

تعريف فيه كما وضع فاه الى قى موضع شفاهاً وعنى معتزكةً ومنفرداً وقاطبةً وجاهداً ومن الاسماء
المحدود بها حدو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير، وتنكبر ندى الحال فبيح اذا اذما قدمت
عليه كقوله * لعزة موحشاً طلل قديم *

قال الشارح انما استحكمت الحال ان تكون نكرة لانها في المعنى خبر نان الا ترى ان قولك جاء زيد
راكباً قد تضمن الاخبار بما جى زيد وركوبه في حال مجيئه واصل الخبر ان يكون نكرة لانها مستفاد
وايضا فاتها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وانها تفع في جواب كيف جاء وكيف سؤال
عن نكرة، وانما لزم ان يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من انها خبر نان والخبر عن النكرة غير جائز
ولانه اذا كان نكرةً أمكن أن تجرى الحال صفةً ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب ان لا فرق بين
الحال في النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفةً وهي في تأويل النكرات
١٠ فمنها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضافاً قائماً ما كان بالالف واللام فمخو قولهم أرسلها العيراك
قال ليبيد

* فأرسلها العيراك ولم يددها * ولم يشفق على نعص الدخال *

فنصب العيراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركةً وعيراًً وجعل العيراك في موضع الحال وهو معرفة
ان كان في تأويل معتزكةً وذلك شاذ لا يقاس عليه وانما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظها ليس
١٥ بلفظ الحال ان حقيقة الحال ان تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الالف واللام لم
تقل العرب أرسلها المعتزكة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق ان هذا نائب عن الحال
وليس بها وانما التقدير أرسلها معتزكةً ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم
جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال آورد ايله العيراك اذا آوردها جميعاً الماء من قولهم اعترك
القوم اى ازدحموا في المعتزكة، وأما ما جاء مضافاً فمخو قولك مررت به وحده ومررت بهم وحدهم فوحده
٢٠ مصدر في موضع الحال كانه في معنى ايجاد جاء على حذف الزوائد كاتك قلت أوحده بمرورى ايجاداً
او ايجاداً في معنى موحداً اى منفرداً فاذا قلت مررت به وحده فكانت قلت مررت به منفرداً، ويجتمل
عند سبويه ان يكون للفاعل والمفعول وكان الرجاء يذهب الى ان وحده مصدر وهو للفاعل دون
المفعول فاذا قلت مررت به منفرداً فكانت قلت أفردته بمرورى افراداً، وقال يونس اذا قلت مررت به
وحده فهو بمنزلة موحداً او منفرداً وتجعله للمسور به، وليونس فيه قول اخر ان وحده معناه على

حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفةً أو حالاً قُدِّرَ فيه مستقرٌّ ناصِبٌ للظرف ومستقرٌّ هو الأول ، وأعلم أن وحدَه لم يُستعمل إلا منصوباً إلا ما ورد شاذاً قالوا هو نَسِيحٌ وَحِدِه وعَبِيرٌ وَحِدِه وَخَيْشٌ وَحِدِه وأما نَسِيحٌ وَحِدِه فهو مَدْحٌ وأصله أن الثوب إذا كان رَفِيحاً فلا يَنْسِجُ على منواله معه غيرُه فكانه قال نَسِيحٌ إفراده يقال هذا للرجل إذا أَقْرَدَ بالفصل ، وأما عَبِيرٌ وَحِدِه وَخَيْشٌ وَحِدِه فهو تَصْغِيرٌ عَبِيرٌ وهو اللَّيْمَارُ يُقال للوَحْشِيِّ والأَهْلِيِّ وَخَيْشٌ وَحِدِه وهو وَدُّ اللَّيْمَارِ فهو ذَمٌّ يُقال للرجل المَعْجَبِ بِرَأْيِهِ لا يُخَالِطُ أَحَدًا في رَأْيٍ ولا يَدْخُلُ في مَعُونَةِ أَحَدٍ ومعناه أَنَّهُ يَنْفِرُ بِخِدْمَةِ نَفْسِهِ ، وأما قولهم

جاءوا قَضَمَهُم بِقَضِيصِهِم أَي جَمِيعاً ولَمَّا كان معناه التَّنْكِيرُ جاز أن يقع حالاً قال الشَّماخ

* أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَمَهَا بِقَضِيصِهَا * تَمَسَّحٌ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا *

فَقَضَمَهَا مَنْصُوبٌ على الحال وقد استعمل على صريحتين منهم من ينصبه على كلِّ حال فيكون بمنزلة المصدر ١٠ المصاف المَجْعُولِ في موضع الحال كقولك مررتُ به وَحِدِه ومنهم من يجعل قَضَمَهَا تابعاً مُؤَكِّداً لما قبله فَيَجْرِي كُفْرِي لُكْهُم فيقول أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَمَهَا بِقَضِيصِهَا ورَأَيْتُ سُلَيْمًا قَضَمَهَا بِقَضِيصِهَا ومررتُ بسُلَيْمٍ قَضَمَهَا بِقَضِيصِهَا ومعناه أَجْمَعِينَ وهو مأخوذٌ من القَضِّ وهو الكَسْرُ وقد يُستعمل في موضع الوقوع على الشئ بِسُرْعَةٍ كما يُقال عَقَابٌ كَاسِرٌ فكانَ معنَى قَضَمَهُم وَقَعَ بَعْضُهُم على بعض ، وأما قولهم فعلتَه جَهْدَكَ وطاقتَكَ فهو مصدرٌ في موضع الحال فهو وإن كان معرفةً فمعناه على التَّنْكِيرِ كأنه قال فعلتَه مجتهداً ، وأما قولهم مررتُ بهم الجَمَاءُ الغَافِرِينَ فهما من الأسماء التي تجيء بها تَجْمِيعٌ المصاحف الجَمَاءُ اسْمٌ والغَافِرُ نعتٌ له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجَمْرُ الكَثِيرُ لأنه يراد به الكثرة والغَافِرُ يراد به أَنَّهُم قد غَطَوْا الأرضَ من كثرتهم من قولنا غفرتُ الشئَ إذا غَطَيْتَهُ ومنه المِغْفَرُ الذي يوضع على الرأس لأنه يُغْطِيهِ ونصبه على الحال لأنهما قد جُعِلَا في موضع المصدر كالعِراكِ كأنك قلت الجَمُومَ الغَافِرِينَ على معنَى مررتُ بهم جَمِيعِينَ غَافِرِينَ ، وذهب يونسُ إلى أن الجَمَاءَ الغَافِرِينَ اسمٌ لا في موضع مصدر وأن الألف واللام في نِبْيَةِ الطَّرْحِ وهذا غيرُ سديدٍ إذ لو جازَ مثلُ هذا لجازَ مررتُ به الفائمُ فتنصبه على الحال وتَنَوَّى بالألف واللام الطَّرْحُ وذلك غيرُ جائزٍ ، وتَنْكِيرُ نَى الحَالِ قَبِيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحِهِ لو قلتُ جاء رجلٌ ضاحكاً لَقُبْحِ مع جوازِهِ وجعلهُ وصفاً لما قبله هو الوجهُ فإن قَدِمَتِ صفةُ النكرة نصبتها على الحال وذلك لا ممتنعٌ جوازُ تقديمِ الصفةِ على الموصوفِ لأنَّ الصفةَ تجرى مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوفِ كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصولِ وإذا لم يجوز تقديمها صفةً عدلُ إلى الحال وحملُ

النصب على جواز جاء رجلٌ ضاحكاً وصار حينَ قَدَمَ وَجَهَ الكلامِ وَيُسَمِّيهِ العُحَيُّونَ أَحْسَنَ القَبِيحِينَ
وذلك أن الحال من النكرة قبجٍ وتقديمِ الصفة على الموصوف أقبحُ قال الشاعر
* وَتَحَتِ العَوَالِي بِالقَنَا مستنظلةً * طِبَاءُ أَعَارَتْهَا العُيُونُ المَجَادِرُ *

أراد طباءُ مستنظلةً فلما قَدَمَ الصفةُ نصبها على الحالِ وشرطُ ذلك أن تكون النكرة لها صفةٌ تجرى
٥ عليها ويجوز نصبُ الصفة على الحالِ والعامل في الحالِ شيءٌ متقدِّمٌ ثم تُقدِّمُ الصفةَ لغرضٍ يعرض
فحينئذٍ تُنصبُ على الحالِ ويجب ذلك لامتناعِ بقاءه صفةً مع التقدمِ ، وأما ما أنشده من قول الشاعر
* لِعِزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ * فالبيتُ لكثيرٍ ومجزؤه * عَفَاهُ كُلُّ أَسْكَمٍ مُسْتَدِيرٍ * والشاهد فيه
تقديمُ موحشٍ على الطللِ ونصبه على الحالِ يصفُ آبارَ الديارِ وأندراسها وتَعْفِيَةَ السُّحُبِ إياها فاعرفه

قال صاحب الكتاب والحال الموكدة هي التي تجيء على أثر جملةٍ عقدها من اسمين لا عملَ لهما لتوكيدِ
خبرها وتقريرِ موداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيدٌ أبوك عطوفاً وهو زيدٌ معروفًا وهو الحُفُّ بيئنا ألا
تراك كيف حَقَّقْتَ بالعطوفِ الأبوةَ والمعروفِ والبيِّنِ أن الرجلَ زيدٌ وأن الأمرَ حُفٌّ وفي التنزيلِ وَهُوَ
أَلْحَفٌ مُصَدِّقًا وكذلك أنا عبدُ الله أكلا كما يأكل العبيدُ فيه تقريرٌ للعبوديةِ وتحقيقٌ لها وتقول أنا
١٥ فلانٌ بطلاً شجاعاً وكريمًا جواداً فَنَحَقِّقُ ما أنت متَّسِمٌ به وما هو نابتٌ لك في نفسك ، ولو قلت زيدٌ
أبوك منطلقاً أو أخوك أَحَلَّتْ آلا إذا أردت التَّبَيُّنَ والصدَاقَةَ والعاملُ فيها أَثْبَتَهُ أو أَحَقَّهُ مضمراً ،

قال الشارح الحال على ضربين فالضرب الأول ما كان منتقلاً كقولك جاء زيدٌ راكباً فراكباً حالٌ وليس
الركوبُ بصفةٍ لازمةٍ نابتةٍ إنما هي صفةٌ له في حالِ مَجِيئِهِ وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذِكْرِها
تأكيدٌ لِمَا أُخبر به وإنما ذُكِرَتْ زيادةً في الفائدةِ وفضلته في الخبرِ ألا ترى أن قولك جاء زيدٌ راكباً فيه
٢٠ إخبارٌ بالمجىءِ والركوبُ آلا أن الركوبَ وقع على سبيلِ الفصلِ لأن الاسمَ قبله قد أُستوفى ما يقتضيه
من الخبرِ بالفعلِ ، وأما الضربُ الثاني فهو ما كان نابتاً غيرَ منتقلٍ يُذكرُ توكيداً لمعنى الخبرِ وتوضيحاً له
وذلك قولك زيدٌ أبوك عطوفاً وهو الحُفُّ بيئنا وأنا زيدٌ معروفًا فقولك عطوفاً حالٌ وهي صفةٌ لازمةٌ للأبوةِ
فلذلك أَكَدْتَ بها معنى الأبوةِ وكذلك قوله وهو الحُفُّ بيئنا أَكَدَ به الحَقُّ لأن ذلك مما يُوَكِّدُ به الحَقُّ
أن الحُفُّ لا يزالُ واضحاً بيئنا وكذلك قوله أنا زيدٌ معروفًا فمعرفاً حالٌ أَكَدْتَ به كَوْنَهُ زيداً لأن معنى

مَعْرُوفًا لَا شَكَّ فِيهِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا زَيْدٌ لَا شَكَّ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِمَا أَخْبَرْتَ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَع وَهُوَ الْحَقُّ
مُصَدِّقًا فَصَدَقًا حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ أَلِ الْحَقِّ لَا يَنْفَكُ مُصَدِّقًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ دَاوُدَ

* أَنَا ابْنُ دَاوُدَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي * وَقَدْ بَدَاوَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِي *

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْمَعْرُوفَ مِمَّا يُعْرَفُ وَيُؤَكَّدُ لَوْ قُلْتَ هُوَ زَيْدٌ مِنْطَلِقًا لَمْ
يَجُزْ لَاتِهِ لَوْ صَحَّ انْتِطَالِقُهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا قَالَهُ كَمَا أُوجِبَ قَوْلُهُ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي أَنَّهُ
ابْنُهَا، وَلَوْ قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ كَرِيمًا جَوَادًا أَوْ هُوَ زَيْدٌ بَطَلًا شَجَاعًا لَجَازَ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَمَا شَاكَلَهَا
مِمَّا يَكُونُ مَدْحًا فِي الْإِنْسَانِ يُعْرَفُ بِهَا فَجَازَ أَنْ تَجِيءَ مُؤَكِّدَةٌ لِلخَبَرِ لِأَنَّهَا أَشْيَاءُ يُعْرَفُ بِهَا فَذَكَرُهَا
مُؤَكِّدَةٌ لِذَاتِهِ، وَنَقُولُ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ إِذَا صَغُرْتَ نَفْسَكَ لِرَبِّكَ ثُمَّ تُفَسِّرُ حَالُ الْعَبِيدِ بِقَوْلِكَ آكِلًا كَمَا
يَأْكُلُ الْعَبِيدُ فَقَوْلِكَ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ قَدْ حَقَّقَ أَنَّكَ عَبْدُ اللَّهِ فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَحَوِيهِ يَصِحُّ وَيُفْسَدُ
١. فَكُلُّ مَا صَحَّ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ جَيِّدٌ وَكُلُّ مَا فَسَدَ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ مُرْدُودٌ، وَقَوْلُهُ تَجِيءُ عَلَى أَثَرِ جُمْلَةٍ عَقْدُهَا
مِنْ أَسْمِيْنَ لَا تَمَلُّ لِهَمَا يَعْنِي أَنَّ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةَ تَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ الْخَبَرُ فِيهَا اسْمٌ صَرِيحٌ وَلَا يَكُونُ
فَعْلًا وَلَا رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى فَعَلٍ لِأَنَّ الْحَالَ هَهُنَا تَكُونُ تَأْكِيدًا لِلخَبَرِ بِذِكْرِ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ
وَالْفَعْلُ لَا ثَبَاتَ لَهُ وَلَا يُوصَفُ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ أَبُوكَ مِنْطَلِقًا أَوْ أَخُوكَ أَحَلَّتْ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ
إِخَاهُ أَوْ أَبَاهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ إِخْوَةٌ مِنْ حَيْثُ الصَّدَاقَةُ أَوْ أَبَوَةٌ مِنْ
١٥ حَيْثُ أَنَّهُ تَبَنَّى بِهِ جَازَ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَنْتَقِلُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَأَمَّا الْعَامِلُ فِي
هَذِهِ الْحَالِ فَهُوَ عِنْدَ سَبَبِيَّيْهِ فَعَلٌ مُصَمَّرٌ تَقْدِيرُهُ أَعْرَفُ ذَلِكَ أَوْ أَحَقُّهُ وَحَوُّ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ
فَيَكُونُ فِيهَا تَوْكِيدٌ الْخَبَرِ بِأَحَقِّ وَأَعْرَفُ كَتَوْكِيدُهُ بِالْيَمِينِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا فَكَانَتْ قُلْتَ
لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ أَعْرَفُهُ أَوْ أَحَقُّهُ وَجَرَى ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ بِالْجُمْلَةِ مَجْرَى قَوْلِكَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَاللَّهِ، وَذَهَبَ
أَبُو اسْحَقَ الرَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ الْخَبَرُ لِنَبَاتَتِهِ عَنْ مُسَمَّى أَوْ مَدْعُوٍّ وَيُجْعَلُ فِيهِ ذِكْرٌ مِنْ
٢٠ الْأَوَّلِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ،

فصل ٨٠

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْجُمْلَةُ تَقَعُ حَالًا وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاوُ إِلَّا
مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلِمَتَهُ فَوَهَّ إِلَى قِيٍّ وَمَا عَسَى أَنْ يُعْتَرَّ عَلَيْهِ فِي النَّدْرَةِ وَأَمَّا لَقِيَّتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَسَيِّ فَمَعْنَاهُ

مستنقرة عليه جبة وشى وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضاربا أو ماضيا فإن كان مضاربا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيًا فالثبت بغير واو وقد جاء في المنقى الأمران وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة.

قال الشارح اعلم أن الجملة قد تقع في موضع الحال ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال ٥ الاسمية قولك بهرت بزيد على يده بأز وجاء زيد وسيفه على كتفه أى جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كانت فى تصميمها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخبرا بالتنصين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التنصين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ، وأما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك برابطها ١٠ ما بعدها بما قبلها فلم تحتج الى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها فحيد لأن فى ذلك تأكيد رطب الجملة بما قبلها وأما اذا لم تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على أنه معقود بأوله قال الشاعر

* نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرَةً * وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِى *

١٥ يصف غائصا غاص فى الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء فى غامرة ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا، ومن ذلك قوله تعالى يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ وَالْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فى هذه الحال، وأما قول امرئ القيس

* وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فى وَكُنَاتِهَا * مِمَّجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ *

٢. فوضع الشاعر أنه جعل الجملة التى هى والطير فى وكناتها حالا مع خلوها من عائد الى صاحب الحال اكتفاء برابط الواو فهذه الواو وما بعدها فى موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التى يجوز بها نصب الحال، وإذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف فى موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكما أن نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه فى موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل، فاما قوله فإن كانت الجملة اسمية فالواو إشارة الى أنه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو

ففيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يُعلِّفُ الجِلْمَةَ الثانيةً بالأولى لأنَّ الجِلْمَةَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٌ لِمَعْنَاهُ فَإِذَا وَقَعَتِ الْجِلْمَةُ حَالًا فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا مِمَّا يُعْلَفُ بِهَا قَبْلَهَا وَيُرْبِطُهَا بِهِ لِثَلَا يَنْوَمُ أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ وَذَلِكَ يَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ أَمَّا الْوَاوُ وَإِنَّمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَمِثَالُ الْوَاوِ جَاءَ زَيْدٌ وَالْأَمِيرُ رَاكِبٌ وَقَوْلُنَا وَالْأَمِيرُ رَاكِبٌ جِلْمَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَمِثَالُ الضَّمِيرِ أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ٥ فَقَوْلُهُ عَلَى رَأْسِهِ جِلْمَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ آلا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلِمَتُهُ فُوهَ إِلَى فِي فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ شَادَّ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وُجُودِ الرَّابِطِ فِي الْجِلْمَةِ لِلْحَالِيَةِ وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي فُوهَ وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ قَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَتَقْرِيبٌ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي هَذَا الْكَلَامِ أَكْثَرُ لِأَنَّهَا أَذَلُّ عَلَى الْغَرَضِ وَأُظْهِرُ فِي تَعْلِيْقِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا ، فَأَمَّا لَقِيْنَتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشَيْءٌ فَيَحْتَمِلُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيهِ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَيَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحذُوفٍ وَيَكُونُ ارْتِفَاعُ جُبَّةٌ وَشَيْءٌ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ هَهُنَا لِاعْتِمَادِهِ عَلَى ذِي الْحَالِ وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ جُبَّةٌ وَشَيْءٌ مُبْتَدَأً وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الْخَبَرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ خُلُوقِ الْجِلْمَةِ الْاسْمِيَّةِ مِنَ الْوَاوِ وَصَاحِبُ الْكِتَابِ خَرَجَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَرَى خُلُوقَ الْجِلْمَةِ الْاسْمِيَّةِ مِنَ الْوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا ، وَقَدْ يَقَعُ الْفِعْلُ مَوْضِعَ الْحَالِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَالُ الْمَصَاحِبَةُ لِلْفِعْلِ تَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ أَي ضَاحِكًا وَضَرِبْتُ زَيْدًا يَرْكَبُ أَي رَاكِبًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى ١٥ أَسْحَابٍ أَي مَاشِيَةً وَقَالَ الشَّاعِرُ

* مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشَوُ إِلَى صَوْنِ نَارِهِ * تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ *

وَالْمُرَادُ عَاشِيًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَاوِ لِمَا بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَأَسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمُنَاسِبَةِ ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ فَلَا يَقَعُ مَوْضِعَ الْحَالِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ لَا تَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ سَيْرَكَبٌ وَلَا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ سَوَفَ يَضْحَكُ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَاضِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعُ حَالًا لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهَا لَا تَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا فِي مَعْنَى ٢٠ ضَاحِكًا فَإِنْ جِئْتَ مَعَهُ بِقَدْ جَازَ أَنْ يَقَعُ حَالًا لِأَنَّ قَدْ تَقْرِيْبُهُ مِنَ الْحَالِ أَلَّا تَرَكَ تَقُولُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَبْلَ حَالٍ فِيهَا مَعْنَى وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ الْآنَ أَوْ السَّاعَةَ فَيُقَالُ قَدْ قَامَ الْآنَ أَوْ السَّاعَةَ فَتَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ قَدْ ضَاحِكٌ وَأَقْبَلَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ عَلَاهُ الشَّيْبُ وَحَوَّه قَالَ الشَّاعِرُ

* ذَكَرْتُكَ وَالْحَطِيَّ يَحْطِرُ بَيْنَنَا * وَقَدْ نَهَلْتُ مِنْهَا الْمُتَّقِفَةَ السُّمْرُ *

فَوْضِعُ قَدْ نَهَلْتُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ وَالْتَقْدِيرُ نَاهِلَةٌ ، وَرَبَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ وَقَدْ وَهُمْ يَرِيدُونَهَا فَتَكُونُ مَقْدَرَةً

الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر

* وَطَعْنِي كَفْمِ النَّزِقِ * غَدَا وَالرِّقِّ مَلَانِ *

والمراد قد غدا وقد تأولوا قوله تعالى أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ على تقدير قد حصرت وبَيَّيد ذلك قِرَاءَةً مَن قَرَأَ حَصْرَةً بالنصب، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضى حالا سواء كان معه قَدْ ٥ او لم تكن وإليه ذهب ابو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم وقول الشاعر * وطعني كغم النرق الخ * ونحو قول الاخر

* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِدِكْرَاكِ نُفْصَةً * كَمَا أَنْتَقِصَ الْعُصْفُورُ بَلْلَهُ الْقَطْرَ *

وقوله حَصْرَتْ من الآية حالٌ وتوَيَّدَهُ قِرَاءَةً مَن قَرَأَ حَصْرَةً على ما تقدم وكذلك غَدَا من قوله غدا والنرق ١٠ ملآن وكذلك قوله بلله القطر في موضع حال، وأما المعنى فإن الفعل الماضى يقع صفةً للنكرة وكل ما جاز ان يكون صفةً فإنه يجوز ان يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيدٌ يضحك كما تقول جاء زيدٌ ضاحكاً لا تك تقول جاء رجلٌ يضحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفةً للنكرة، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قَدْ مرادةً فيها ولذلك حسن الحال بالماضى، وأما ما ذكره من المعنى ففاسدٌ والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفةً للنكرة وليس كل ما يجوز ١٥ ان يكون صفةً للنكرة يجوز ان يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز ان يكون صفةً للنكرة نحو هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ او سَيَضْرِبُ ولا يجوز ان يقع حالا فضايحك ونحوه إنما وقع حالا لانه اسمُ فاعل واسمُ الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضى ولا الفعلُ المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا، وأعلم أن الفعل الماضى اذا اقترن به قَدْ والفعلُ المضارع اذا دخل عليه نافيةٍ وقع كل واحد منهما حالا كالتى كنت مخيراً في الاثنيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيدٌ قد علاه الشيبُ وإن شئت ٢٠ قلت وقد علاه الشيبُ ومثله قوله * وقد نهلت منا المثقفة السمر * وذلك أن قَدْ تُغْرِبُ الماضى من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولاقه بدخول قَدْ أشبهةً للجلة الاسمية من حيث أن الجزة الأولى من الجلة ليس فعلاً وكذلك الفعلُ المضارع اذا دخل عليه النافية جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله نع فى فراءة ابن عامرٍ وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بتخفيف النون وكسرها ففوله لا تتبعان فى موضع الحال

فهو مرفوعٌ والنونُ علامةُ الرفعِ وليسَ بتهيئِ لثبوتِ النونِ فيه ولا تكونُ نونَ التأكيدِ لأنَّ نونَ التأكيدِ الضعيفةُ لا تدخلُ فعلَ الاثنينِ عندنا والتقديرُ فَاسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبِعَيْنِ ومثله قول الشاعر

* بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سُبُوْقَهُمْ * ولم يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتِ *

وقال الله تع قَاصِرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فِقَوْلُهُ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فِي مَوْضِعٍ لِلْحَالِ فَالْوَاوُ فِي مَوْضِعٍ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا فِي مَوْضِعٍ فَإِذَا أُنِي بِهَا فَلِشَبْهِهِ لِلْجَمَلَةِ الْفَعْلِيَّةِ بِالاسْمِيَّةِ لِمَكَانِ حَرْفِ النْفْيِ وَمِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَلِأَنَّهُ فَعَلٌ مَصَارَعٌ ٥

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد

١٠ الشبّه بين الحال وبينه تقول أَنِّي نَكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ وَلِقَيْتُكَ وَالْجَيْشُ قَائِمٌ قَالَ * وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَانَتِهَا *

قال الشارح قد تقدم القول ان الغرض من الضمير في الجملة الحالّية ربطها بما قبلها فاذا وجد اما الواو واما الضمير وجد ما حصل به الغرض، وقوله إجراء لها مجرى الظرف فيعنى بالظرف اذ وقد شبهه سببونه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبه الموضع كما ان الواو منتصبه الموضع وان ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما ان الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف انجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كاتك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما ان الظرف كذلك فكما ان الجملة بعد اذ لا تغتفر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لانعقاد الشبّه بينهما ٥

فصل ٨٢

٢٠

قال صاحب الكتاب ومن انتصاب الحال بعامل مضمّر قولهم للمرتحل راشدًا مهديًا ومصاحبًا معانًا باصبر اذ هب وللقادم مأجورًا مبهورًا اى رجعت وان اُنشدت شعرا او حدثت حديثًا قلت صادقًا باصبر قال واذا رأيت من ينعرض لأمرٍ قلت منعرضًا لعني لم يعنه اى دنا منه متعرضًا ٥

قال الشارح اعلم ان الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال او مغال

فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سَفَرًا أو أراد حَجًّا فتقول راشدًا مَهْدِيًا وتقديره أذهب راشدًا مَهْدِيًا ومثله أن تقول لمن خرج إلى سَفَرٍ مُصَاحِبًا مُعَانًا وتقديره أذهب أو سافر مصاحبًا معانًا فدللت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به، ولو رفعت هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومصاحبٌ معانٌ لكان جَيِّدًا عربيًّا على معنَى أنت راشدٌ مهديٌّ ومصاحبٌ معانٌ فالرفع بإضمارٍ مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب بإضمارٍ فعل، وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفرٍ أو حجٍّ أو زيارةٍ لقلت مأجورًا مبرورًا والمعنى قدمت مأجورًا مبرورًا أو رجعت مأجورًا مبرورًا، ومن ذلك إن حدثت فلانٌ بكذا وكذا قلت صادقًا والله أو أنشد شعراً فتقول صادقًا والله أي قاله صادقًا لأنه إذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقًا فالرفع جائزٌ على إضمارٍ مبتدأ كما جاز في راشدٌ مهديٌّ ومصاحبٌ معانٌ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا أو تعرّض له فتقول متعرّضًا لعنٍ لم يعنيه كأنه قال فعل هذا متعرّضًا لعنٍ ١. أو دنا من هذا الأمر متعرّضًا والعن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه.

قال صاحب الكتاب ومنه أخذته بدرهم فصاعدًا أو بدرهم فزائدًا أي فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا ومنه أتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى كاتك قلت أَحْوَلُ ومنه قوله تعالى بلى قادرين أي تجمّعها قادرين،

قال الشارح أما قولهم أخذته بدرهم فصاعدًا وبدرهم فزائدًا فصاعدًا وزائدًا نصب على الحال وقد حذف صاحبٌ الحال والعامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن ١٥ صاعدًا فالثمن صاحبٌ الحال والفعل الذي هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائدًا تقديره أخذته بدرهم فذهب الثمن زائدًا كأنه أبتاع متاعًا بأثمانٍ مختلفةٍ فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلًا بدرهم وقيراطٍ وبعضها بدرهم ودانقٍ وحسن حذف الفعل لأن اللبس، ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجوهٍ منها أن صاعدًا وزائدًا صفةٌ ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوفٍ والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ٢. لأنه لا يتقدم بعضه على بعض أما يقع دفعةً واحدةً فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانقٍ إنما ذلك بانوارٍ لأنها للجمع بين الشيبين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدًا صفةٌ فلا يحسن أن تجعل ثمنًا في موضع الاسم الموصوف، ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف ألا الفاء وقر لو قلت أخذته بدرهم وصاعدًا لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضًا والفاء وقر تدلان على ذلك لإفادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز ألا الفاء وقر والفاء أكثر في كلام العرب

لأتصالها بما قبلها ، وأما قولهم أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فإنه منصوبٌ على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان منسوباً والنسب يُخْرِجُه من حَيْزِ الْجُمُودِ إِلَى حُكْمِ الْمَشْتَقَاتِ حتى يصير وصفاً والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أَحْوَلُ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى أو تَنْقَلُ كَأَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالٍ يكون وينحوّل من حال إلى حال لا يثبت على شيء فقال أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى والمعنى أَتَخَلَّقُ مَرَّةً بِأَخْلَاقِ تَمِيمٍ وَتَارَةً بِأَخْلَاقِ قَيْسٍ ولا تعتمد على خُلفٍ واحدٍ منهما كأنه يُثَبِتُ لَهُ هَذِهِ الْحَالَ وَيُؤَيِّجُهَا عَلَيْهَا وَلَيْسَ يَسْتَرِشِدُهَا عَمَّا يَجْهَلُهَا وَإِنْ كَانَ بَلْفُظُ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَحِكْيُ سَبَبِيَّةِ أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَ يَوْمَ حَبَلَةَ وَهُوَ يَوْمٌ لِبَنِي تَمِيمٍ وَعَامِرٍ عَلَى بَنِي أَسَدٍ وَذُبْيَانَ وَقَدْ أَسْتَقْبَلَهُ بَعِيرٌ أَعْوَرٌ فَنَظَرَ الْأَسَدِيُّ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا بَنِي أَسَدٍ أَعْوَرٌ وَذَا نَابٍ أَنِّي بَلْفُظُ الْأَسْتِفْهَامِ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْتَرِشِدَهُمْ لِنَجْبَرِيَّةِ عَنْ عَوْرِهِ لَكِنَّهُ حَقَّقَ ذَلِكَ حَدْرَهُ وَأَنْهَزَمُوا فَقَتَلُ مِنْهُمْ وَالْفِعْلُ النَّاصِبُ لِأَعْوَرٍ وَذَا نَابٍ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ ١. أَنْسْتَقْبِلُونَ وَدَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ ، وهذه المسئلة من قبيل قولهم أَقَاتِمَا وقد قعد الناس إلا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذاً من فعلٍ فأحتجيج إلى تقدير فعلٍ من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَتَقَيْسِيًّا أُخْرَى كما قلت في قولك أَقَاتِمَا وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في قولك أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فتقول أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى على معنى أَأَنْتِ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فيكون مبتدأ وخبراً وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، ١٥ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُنَسِّوَهُ بِنَانَهُ فانتصاب قارين عند سببوبة بفعلٍ مقدرٍ تقديره نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ودل على ذلك الفعل قوله تعالى أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، وتُسْوِيَةُ الْبِنَانِ صَمٌّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنْ أَنْتَصَابِهِ بِاضْمَارِ فِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا وَهُوَ قَوْلُهُ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ وتقديره بَلَى فَلْيَحْسِبْنَا قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُنَسِّوَهُ بِنَانَهُ فهذا لجعله مفعولاً دانياً ومفعولاً حسبت وأخوانها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم إلى أن تقديره بَلَى ٢. فَقَدِرَ قَادِرِينَ وهو ضعيف أيضاً لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تعمل تمت فثما وأنت تريد الحال لأن الحال لا بد فيها من فائدة أن كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنك لا تقوم إلا وثما والوجه هو الأول وهو مذهب سببوبة ،

التبميز

فصل ٨٣

قال صاحب الكتاب وبقال له التببين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة او مفرد بالنص على احد
 محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيدٌ نفساً وتصبب عرقاً وتفققاً شحماً و * أبرحت جارا * وامتلا الاناء
 ماء وفي التنزيل واشتعل الرأس شيباً وفجرت الأرض عيونا ومثاله في المفرد عندى راقودٌ خلاً ورطلٌ زيتنا
 ومنوان سمناً وقفيزان برأ وعشرون درهما وثلاثون ثوباً وملا الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبدا وما فى
 السماء موضع كف سحابا، وشبه المبيز بالمفعول أن موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه فى ضرب زيد عمرا
 وفى ضارب زيدا وضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمرا

فال شارح اعلم ان التبميز والتفسير والتببين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو
 ١٠ أن تخبر بخبر او تذكر لفظا يكتمل وجوها فيتروك المحاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على احد

محتملاته تبيناً للغرض ولذلك سمى تميزا وتفسيرا وهذا الإبهام يكون فى جملة ومفرد فالجملة قولك

طاب زيدٌ نفساً وتصبب عرقاً وتفققاً شحماً ألا ترى ان الطيبة فى قولك طاب زيدٌ مسندة اليه والمراد
 نىء من أشيائه ويكتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصبب والتفقو

بكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين فى احتماله اشياء كثيرة فكما ان ابانة العشرين

١٥ بنكرة جنس كذلك ابانة هذه للجملة بنكرة جنس، واما المفرد فحوقولك عندى راقودٌ خلاً ورطلٌ

زيتنا ومنوان سمناً فالتبميز فى هذه الاشياء لم يأت لرفع ايهام فى الجملة وانما لبيان نوع الراقود ان الإبهام

وقع فيه وحده لاحتماله اشياء كثيرة كاخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي والراقود وعاء الخشب،

وكذلك قولك عندى رطلٌ زيتاً التميز فيه لإيهام الرطل ان الرطل مقدار يوزن به ويكتمل اشياء

كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطلٌ ورطلٌ بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس

٢. والفتح أفسح وكذلك المنوان تننية مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقى الأمثلة وهذا معنى قوله

رفع الإبهام فى جملة او مفرد بالنص على احد محتملاته، وشرط التميز ان يكون نكرة جنساً مقدراً

بمن وانما كان نكرة لانه واحد فى معنى الجمع ألا تراك اذا قلت عندى عشرون درهما معناه عشرون من

الدرهم فقد دخاه بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة، ووجهه بان ان التميز يشبهه الحال وذلك ان كل

واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ألا ترى أنك اذا قلت عندى عشرون احتتمل أنواعا من

المعدودات فاذا قلت درهما او دينارا فقد ازلت ذلك الابهام واتضح بذكره ما كان متردداً مبهماً كما
اتك اذا قلت جاء زيد احتتمل ان يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد اوضحت وازلت ذلك
الابهام فلما استنويا في الايضاح والبيان استنويا في لفظ التنكير ووجه ثالث ان المراد ما بين النوع
فبين بالنكرة لانها اخف الاسماء كما تختار الفتحه اذا اريد تحريك حرف لمعنى لان الفتحه اخف
ه الحركات الا ان يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها وكانت جنساً لان الغرض تخليص الأجناس
بعضها من بعض وقدرت بمن لانها لبيان للجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة واعلم
ان المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فاذا وقع بعد عدد نحو عشرين وثلاثين ونحوها لم يكن المميز
الا واحداً نحو قولك عندي عشرون ثوباً وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا
حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو اخف وأما اذا وقع مفسراً
١. لغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخير منك عملاً جاز الافراد والجمع لأحتتمال ان يكون له عبداً
واحداً وعبيداً فاذا قلت هو أفره منك عبيداً او خير منك أعمالاً دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع
وأنهم جماعة قال الله تع قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات
شئى لا من جهة واحدة واذا أفردت فهم منه النوع لا غيره وقوله وشبهه التمييز بالمفعول يعنى ان
موقعه في هذه الأمثلة كموقعه يعنى ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخرًا نحو طاب
دا زيد نفساً وهذا راقودٌ خلاً كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فصلاً بعد تمام الكلام ونعنى بقولنا فصلاً
انه يأتي بعد استئلال الفعل بفاعله كما ان المفعول كذلك ولذلك وجب ان يكون منصوباً كما ان
المفعول كذلك فان قيل لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تغل انه مفعول في الحقيقة فيل أما ما
كان من نحو عشرين درهما وراقودٌ خلاً وشبهه فان العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما
ما كان من نحو طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفققاً شحماً فانه وإن كان العامل فيه فعلاً فان الفعل
٢. فيه غير متعد فطاب فعلٌ غير متعد لانه اذا طاب فى نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأما تصيب وتفققاً
فعلان لازمان لانهما للمطابقة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وفققته فتفققاً كما تقول
صببته فأنصب وفققته فأنفقاً ولذلك لا تقول تصببته ولا تفققته ونسبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس
مفعولاً فقولك طاب زيد نفساً بمنزلة ضرب زيد عمراً فى وقوعه طراً بعد التمام كوفوع المفعول ورطل
زيتاً ونحوه بمنزلة ضارب زيداً ونحوه من اسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونت نصبته ما

بعده وإذا أزلت التنوين خفصت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما أن اسم الفاعل إذا توتته نصبت به نحو ضاربٌ زيداً وإذا حذف التنوين خفصت نحو ضاربٌ زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يجعل الراقود والرطل وإن كانا من الاسماء للجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوها بمنزلة ضاربون من حيث أنه مجموع بالواو والنون كما أن ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم ، وقولك

مِلًّا إِيْنَاءِ مَاءٍ وَمِثْلَهَا زَيْدًا وَمَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ الْمَصْطَفِ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوِ أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٍ عَمْرًا فَالْمَصْطَفُ إِلَيْهِ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْدِيِّ فَاَمْتَنَعَ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَا حَالَ التَّنْوِينُ فِي رَطَلٌ زَيْتًا وَالنُّونُ فِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا فَاعْرِفْهُ ،

فصل ٨٤

١.

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميز عن مفرد الآ عن تاءٍ والذي يتم به أربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لآنك تقول عندي رطلٌ زيتٌ ومَنَوَا سَمِيٍّ وَاللَّازِمُ التَّمَامُ بِنُونِ الْجَمْعِ وَالْإِضَافَةِ لِآنْكَ لَا تَقُولُ مِلًّا عَسَلٍ وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ وَلَا عَشْرُو دِرْهَمٍ ،

٥ قال الشارح يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفى ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤنن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده ان المضاف والمضاف اليه كاشيء الواحد فاذا لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الآ بما بعده من المضاف اليه ، والذي يتم به الاسم أربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة لأن هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤنن بانتهائه ، وجملة الأمر أنك إذا قلت عندي راقودٌ خلًّا ورطلٌ زيتًا فلا يحسن ان يجرى وصفًا على ما قبله فنقول راقودٌ خلٌّ ورطلٌ زيتٌ لآنه اسم جامدٌ غير مشتق من فعلٍ فلا يكون وصفًا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقودٌ خلٌّ ورطلٌ زيتٌ وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوبٌ خبزٌ وجبنةٌ صوفٌ والمعنى من خبزٍ ومن صوفٍ فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطلٌ وراقودٌ او نون التثنية نحو قولك رطلانٌ ومَنَوَانٌ او نون الجمع نحو عشرينٍ وثلاثينٍ ونحوها من الأعداد آذن ذلك بآكتفاء الاسم

وتمامه وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو مِلاً الاثناء عَسَلًا ومثلها زَيْدًا وموضع كَفِّ سَحَابًا حالت بين المميّز والمميّز ومنعته من الاضافة مَنَعَ التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلاً للاسم للجامد منزلة اسم الفاعل من لجهة التي ذكرناها فعمل النصب وأحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما أحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هوله وجب إبراز ضميرة نحو قولك زيدٌ هندٌ صاربها هوه وأما قوله وذلك على ضربين زائلٌ ولازمٌ يريد ان هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميّز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخيرٌ ان شئت أثبتته ونصبت ما بعده وان شئت حذفته وخفصت ما بعده وذلك التنوين ونون التنئية تقول هذا راقودٌ خلًا ورطلٌ سمنًا وأوقيةٌ ذهبًا تثبت التنوين وتنصب المميّز وان شئت حذفته التنوين وخفصت فقلت راقودٌ خلٌّ ورطلٌ سمنٌ وأوقيةٌ ذهبٌ لان التنوين معاقبٌ للاضافة وكذلك نون التنئية أنت في حذفها وإثباتها مخيرٌ تقول عندي منوانٌ سمنًا ورطلانٌ عسلاً تنصب سمنًا وعسلاً بعد النون ولك حذفها والحفص نحو منوا سمنٍ ورطلا عسلٍ، وأما اللانم فحونون الجمع في نحو عشرين وثلثين الى التسعين النون فيه لازمةٌ والتبشير بعدها منصوبٌ ولا يجوز حذف النون منه واضافته الى المميّز لان تصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك صاربون وحسنون ولم يقو فوثهما فينتصرف تصرفهما وأما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عَشْرُوك وعَشْرُو زيدٍ جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وان كان مبنياً نحو قولك ثَلَاثَةُ عَشْرُوكِ وخَمْسَةُ عَشْرُوكِ، وكذلك التبشير بعد الاضافة يقع لازماً نحو مِلاً الاثناء عَسَلًا وعلى التمرة مثلها زَيْدًا لان المضاف والمضاف اليه معا هو المقدار المبهمة الذي وقع التفسير له فلم يجوز ان تقول مِلاً عَسَلٍ ولا مثلُ زيدٍ فاعرفه

فصل ٨٥

٢.

قال صاحب الكتاب ومبيّز المفرد اكثره فيما كان مقداراً كثيراً ككفيزان او وزناً كمنوان او مساحةً كموضع كَفِّ او عددًا كعشرون او مقياساً كملوهُ ومثلها وقد يقع فيما ليس اياها نحو قولهم وَجَّهَ رجلاً وثله ذرهُ فارساً وحسبك به ناصراً

قال الشارح تمبيز المفرد أكثر ما يجي بعد المقادير والمعدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا

نُفْصَانٍ وَالْمَقَادِيرُ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ مَكْبِيلٌ وَمُوزُونٌ وَمَمْسُوحٌ وَمَعْدُودٌ فَالْمَكْبِيلُ نَحْوُ قَوْلِكَ مَكُّوكان دَقِيقًا وَقَفِيزان
بُرًّا وَالْمُوزُونُ مَنوان سَمْنَا وَرَطْلان عَسَلًا وَالْمَمْسُوحُ بَلَغَتْ أَرْضنا خَمْسِينَ جَرِيبًا وَمَا فِي السَّماءِ مَوْجَعٌ
كَفِّ سَحَابًا وَالْمَعْدُودُ نَحْوُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَكُلُّهَا مَحْتاجَةٌ إلی إِبانتِها بِالأنواعِ لِأَنَّها تَقعُ عَلى أَشْياءَ كَثِيرةً
فَإِذا قَلتِ مَكُّوكان اِحْتَمَلُ أن يَكُونُ حِنْطَةً أو شَعِيرًا أو غَيرَهُما مِمَّا يَكالُ وَإِذا قَلتِ مَنوان اِحْتَمَلُ
٥ أَشْياءَ كَثِيرةً مِمَّا يوزَنُ نَحْوُ السَّمَنِ وَالعَسَلِ وَإِذا قَلتِ بَلَغَتْ أَرْضنا وَأَرَدتِ المِساخَةَ اِحْتَمَلُ أَشْياءَ مِن
المَقادِيرِ المَتَماسِجِ بِها نَحْوِ الجَرِيبِ وَالذِرَاعِ وَالْمُدَى وَنَحْوِ ذلِكَ وَكَذلِكَ إِذا قَلتِ عِندى عَشْرُونَ اِحْتَمَلُ
دِنانِيرَ وَدِرْهَمًا وَثِيبًا وَعَبِيدًا وَغَيرَها مِن المَعْدُوداتِ فَوَجِبَ لِذلِكَ إِبانتِها بِالنوعِ، وَحَقُّ النواعِ المُفَسِّرِ أن
يَكُونُ جَمعًا مَعَرَفًا بِالالفِ وَاللامِ نَحْوَ عَشْرِينَ مِن الدِرْهَمِ أَمَّا كَوْنُهُ جَمعًا فَلأنَّهُ واقِعٌ عَلى كُلِّ واحِدٍ مِن
ذلِكَ النواعِ فَكانَ واقِعًا عَلى جَماعَةٍ وَأَمَّا كَوْنُهُ مَعَرَفًا بِاللامِ فَلتَعْرِيفِ الجِنسِ فَإِذا قَلتِ عَشْرُونَ مِن
١٠ الدِرْهَمِ كُنْتَ قَدِ أَتَيْتِ بِالكلامِ عَلى وَجْهِهِ وَمَقْتَضَى القِياسِ فِيهِ وَإِنِ أَرَدتِ التَّخْفِيفَ قَلتِ عَشْرُونَ
دِرْهَمًا فَتَحْذِفُ لَفْظَ الجَمعِ وَجَرَفَ التَّعْرِيفِ وَانْتَفَيْتِ بِواحدٍ مِن ذلِكَ مَنكُورٍ لِأنَّ الوَاحِدَ المَنكُورَ شائِعٌ
فِي الجِنسِ فَلشِباعُهُ جَرى مَجْرى الجَمعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أو مِقياسًا فَالمِقياسُ المَقْدارُ يُقالُ قِستُ الشِئِءِ بِالشِئِءِ
إِذا قَدَّرتَهُ بِهِ وَقَوْلُهُ مِأُوَّةٌ وَمِثْلُها فَأِشارَةٌ إلی قَوْلِهِم مِأَلًا الإِناءِ عَسَلًا وَعَلى النَّمرةِ مِثْلُها زَبَدًا وَالغَرَقُ بَينَ
المِقياسِ وَغَيرِهِ مِنَ المَقادِيرِ المَذكُورَةِ أَنَّ تِلْكَ المَقادِيرِ المَذكُورَةَ أَشْياءَ مَحْفَظَةٌ مَحْدُودَةٌ وَانْقياسُ مَقْدارٍ
١٥ عَلى سَبيلِ النِّعْرَبِ لا التَّحْديدِ أَلَا تَرى أَنَّ مِأَلًا الإِدْءِ وَمِثْلَ النَّمرةِ لَيسَ بِكَبِيلٍ مَعروفٍ وَلا مِيزانٍ وَلا
مِساخَةٍ وَأَمَّا هُوَ تَقَرُّبٌ لِمَقْدارِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَقَد يَقعُ فِيها لَيسَ أَيَّها يَريدُ أَنَّ التَّمييزَ قَدِ بَأْنى بَعْدَ مَفْرَدٍ
لَيسَ مَقْدارًا مِنَ المَقادِيرِ المَذكُورَةِ نَحْوَ قَوْلِهِم وَجَّحَهُ رَجُلًا وَلَهُ دَرَّةٌ فَارِسانًا وَحَسْبُكَ بِهِ ناصِرًا فَوَاحِهُ مِنَ
المِصادرِ الَّتى لَمْ يَنْصَفْ لَها بِفَعْلٍ وَمَعنَاها التَّرْحِمُ وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسانًا جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَمَعنَاها المَدْحُ وَالْمِرادُ لِلَّهِ
عَمَلُهُ وَمِثْلُهُ حَسْبُكَ بِهِ ناصِرًا فَهَذِهِ الأَشْياءُ مِبهِمَةٌ لِأنَّهُ لا يُعَلَمُ المَدْحُ مِن أَيِّ جِهَةٍ فَالنِّكْرَةُ فِيها مَنصُوبَةٌ
٢٠ عَلى التَّمييزِ وَالمَدْحُ فِي المَعنى وَنَحْوُهُ هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ فَارِسانًا إِذا أَرَدتِ أَنَّهُ هُوَ المَدْحُ بِالشِّجَاعَةِ
والمِصانِفِ إِلَيْهِ المَجْرُورُ هَنا بِمَنزِلَةِ النُّونِ فِي عَشْرِينَ وَالتَّنُونِ فِي رَطْلٍ فِي مَنعِهِ الإِضاْفَةَ إِلى المِيزانِ كَمَا
مَنعَتِ النُّونُ فِي عَشْرِينَ وَالتَّنُونُ فِي رَطْلٍ مِنَ ذلِكَ وَالتَّنْفِيزُ وَجَّحَهُ مِنَ رَجُلٍ وَلَهُ دَرَّةٌ مِنَ فَارِسانٍ وَحَسْبُكَ
بِهِ مِنَ ناصِرٍ، فَإِنَّ فِيزِلَ كَيفَ جازَ دَخولَ مِمنْ هَنا عَلى النِّكْرَةِ المَنصُوبَةِ مَعَ بَقاءِها عَلى إِفرادِها فَعَلتِ مِنَ
رَجُلٍ وَمِن فَارِسانٍ وَمِن ناصِرٍ وَحَسُنَ ذلِكَ وَأَنْتِ لا تَقولُ هُوَ أَفَرُّ مَنكَ مِنَ عَبدٍ وَلا عِندى عَشْرُونَ مِنَ

درهم بل تردّه عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التبسيط بالحال فأتوا بمن لخصه للتبسيط ألا ترى أنك اذا قلت وجه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرًا جاز ان تعنى في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبسٌ مشتبهين فصل بينهما بدخول من ،

فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب ولقد أتى سبويه تقدّم المييز على عامله وقرى أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز لي سمنًا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر * وما كان نفسًا بالفراق تطيب *

قال الشارح اعلم ان سبويه لا يرى تقدّم المييز على عامله فعلاً كان العامل او معنى لا يجوز ان تقول ١٠ عراً تصبب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمنًا عندي منوان ولا برًا عندي قفيزان على تقدير عندي منوان سمنًا وقفيزان برًا أما اذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معوله عليه ظاهر لصعف عامله وكذلك يمنع تقديم الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائماً في الدار زيد على ارادة في الدار زيد قائماً وأما اذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل ١٥ مسنداً اليه في المعنى والحقيقة ألا ترى ان التصبب في قوله تصبب زيد عراً وتفقاً شحماً في الحقيقة للعرق والتفقو للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقاً شحمه فلو قد مناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلاً وكذلك اذا قدمناه لا يصح ان يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل ان كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ، فان قيل فأنت اذا قلت جاء زيد ركباً نصبت ركباً على الحال وجاز لك تقديمه فنقول ركباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في ٢٠ المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد ركباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلةً فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين الى جواز واحتجوا لذلك ببيت أنشده وهو * أتهاجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفساً بالفراق تطيب *

أراد وما كان تطيب نفسا بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته وشذونه مع أن الرواية وما كان نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجاج،

فصل ٨٧

٥ قال صاحب الكتاب وأعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مُزَالَةٌ عن أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفاً بما هي متنصبة عنه ومناسبة على أن الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودرهم عشرون وعسل ملاً الإناء وزيد مثل النمرة وسحاب موضع كفي وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شيب رأسه لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

١٠ قال الشارح اعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الأجناس وله مقدار معلوم إما كَيْلٌ وإما وزن وإما غيرها من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لأن الأوصاف توضح الموصوفين وتزيل إبهامها فنقول عندي خُلُّ راقود وثوب ذراع ودرهم عشرون ومن ذلك قول العرب أَخَذَ بِنُو فلانٍ من بنى فلان إبلاً مائة قال الأعشى

* لَإِنْ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً * وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ *

١٥ وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والعصر والقلة والكثرة فإذا قال رأيت ثوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً وإذا قال رأيت ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً وإذا قال مهرة بإيل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك نقول مهرة ببر قفيز ويعسل رطل فيكون جميع ما مهرة به من البر قفيزاً واحداً وجميع ما مهرة به من العسل رطلاً واحداً ألا أنهم قد يُقَدِّمون الوصف الذي هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون عندي راقود خلاً ورطل عسلاً ولم

٢٠ يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار إن كان جوهراً ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه ساعةً إن كان منه فنقول راقود خُلٌّ ورطل عسل والمعنى من خُلٍّ ومن عسل كما تقول ثوب خُرٍّ وخاتم ذهب والمراد ثوب من خُرٍّ وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم وإذا قلت عندي عسل رطلٍ وخُلُّ راقودٍ فقد أنبت به على الأصل وإذا قدمت قلت عندي رطل عسلاً وراقود خلاً فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الإخبار عن مقدار ذلك

النوع فهذا المراد من قوله ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهاها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بيننا أن الأصل في قولك عندي راقودٌ خلا ورطلٌ زيتا عندي خلٌ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ وقوله ومنادية على أن الأصل كذا يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبب عرقا وتفقا شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعري بالتصبب والشحم بالتفقو والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيدٌ نفسا فتقديره طابت نفس زيد وإذا قلت تصبب عرقا فتقديره تصبب عرقه وإذا قلت تفقا شحما زيدٌ فتقديره تفقا شحم زيد وأما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلا في اللفظ واستغنى الفعل به فأنصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ١٠ رفع الفاعل وقوله لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل إذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم للحجر وطار الغرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الغرس بالطيران إلا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيدٌ وتصبب وتفقا لا يوصف زيدٌ بالطيب والتصبب والتفقو فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وأما أسند إليه مبالغة وتأكيذا ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا ١٥ إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الاسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وإن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفوا أجلاته تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيدٌ نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله والسبب في هذه الإزالة قصد إلى ضرب من المبالغة والتأكيد فاعرفه

المنصوب على الاستثناء

٢٠

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوبٌ أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالأل من للام موجب وذلك جاعى القوم إلا زيدا

قال الشارح أعلم أنّ الاستثناء استفعالاً من تَنَاءٍ عن الأمر يَتَّيْنِيهِ إذا صرفه عنه فلاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناولوه الأوّل وحقيقته تخصيص صفة عامّة فكلّ استثناء تخصيص وليس كلّ تخصيص استثناء فإذا قلت قام القومُ الّا زيداً تبيّن بقولك الّا زيداً أنّه لم يكن داخلًا تحت الصّدْرِ إنّما ذكرت النكلاً وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً وهذا معنى قول الخويين الاستثناء إخراج بعض من كلّ اى إخراجهُ من أن يتناولوه الصّدْرُ فالّا تُخْرِجُ الثّاني ممّا دخل في الأوّل فهي شبه حرف النفي فقولنا قام القومُ الّا زيداً بمنزلة قام القومُ لا زيداً الّا أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون الّا بعضاً من كلّ والمعطوف يكون غير الأوّل ويجوز أن يُعْطَفَ على واحدٍ نحو قولك قام زيدٌ لا عمرو ولا يجوز في الاستثناء أن تقول قام زيدٌ الّا عمراً والمستثنى منه والمستثنى جملةً واحدةً وهما بمنزلة اسم مضافٍ فإذا قلت جاعى قومك الّا قليلاً منهم فهو بمنزلة قولك جاعى أكثر قومك فكانت ١. اسم مضاف لا يتمّ الّا بالضافة وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لانه كالمفعول وإنّما يُعَدَّلُ عنه لغرض يُذَكَّرُ بعده، ولتقدّم الكلام على العامل في المستثنى ثمّ على أقسامه، وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه أنّ العامل فيه الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة الّا فإن قيل الفعل المتقدّم لازم غير متعدّ فكيف يجوز أن يجعل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الّا قوته وذلك أنّها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يُقَوَّى بحرف الجرّ في مررت بزيداً، فإن قيل فهلاًّ أعملوا الّا فيما بعدها كما ١٥ أعملوا حرف الجرّ لما أوصلت الفعل الى ما بعدها فالجواب أنّ الّا إنّما لم تعمل جرّاً ولا غيره من قبل أنّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف الّا تراك تقول ما جاعى زيداً قطّ الّا يقرأ ولا مررت بمحمد قطّ الّا يُصَلِّي ولا لقيت بكراً الّا في المسجد ولا رأيت خالداً الّا على الفرس فلما لم تخلص للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جرّاً ولا غيره وذلك لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لالّا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل ٢. فيه، وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كلّ من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أتيت بالاستثناء بيّنت أنّ مدلول الأوّل وعمومه ليس مراداً فافتضى البيان فنصب المستثنى لأقتضائه إياه على حدّ اقتضاء العشرين ما بعدها إذا قلت عندي عشرون درهماً وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى أنّ الناصب للمستثنى الّا نيابة عن أسْتثنى فإذا قال أتاني القومُ الّا زيداً فكانت قال أتاني القومُ أسْتثنى زيداً وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القومُ غير زيدٍ فننصب غيراً ولا يجوز أن تُقَدِّرَ

بأستثنى غير زيد لانه يُفسد المعنى وليس قبل غير حرفٍ تُقيمهُ مقامَ الناصب ولأنّ فيه إعمالَ معنى الحرف وإعمالَ معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك لا تقول ما زيدا قائما على معنى تقيت زيدا قائما وإنما لم يجز ذلك لأنهم إنما أتوا بالحروف نائباتٍ عن الأفعال إيجازا واختصارا فإذا أخذت تُعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلّع إلى الأفعال وفيه نقصٌ للغرض وتراجع عما أعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الإدغام في مثل جَلَبَبَ ومَهَدَدَ لأن فيه إبطالَ غرضهم وهو الإلحاق، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أنّ الألف مركبةٌ من حرفين أنّ التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ولا التي للعطف فصار أنّ لا فُحفت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عمليين فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فُجعلوها عاطفةً وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل أنّ وزيدا اسمها وقد كُفّت لا من الخبر والتأويل أنّ زيدا لم يقم وهو قولٌ فاسدٌ أيضا لأننا نقول ما أتاني إلا زيد فنرفع زيدا وليس قبله مرفوعٌ يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً وحكى عن الكسائي أنّه قال إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أنّ زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنّه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع إلى قول سيبويه وإنما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب

١٥ أحدها منصوبٌ أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالألف من كلام موجب وذلك جاعى القوم إلا زيدا فإنه على ما ذكر وذلك أنّ المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوبٌ أبدا فلا يجوز غيره من الأعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالألف من كلام موجب وإلا أمر حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفيٍ والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجبٌ مثبتٌ موجبٌ لأنه ليس بمنفي ولا جارٍ مجرى ٢٠ المنفي بأن يكون معه حرف نفيٍ أو استفهامٍ ومثبتٌ من حيث أنّه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتنا فقولك يقوم زيد موجبٌ لعدم النافي أو ما يجرى مجراه وليس بمثبتٍ والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتنا أو غير مثبت فالاستثنى من الموجب منصوبٌ أبدا نحو قولك أتاني القوم إلا زيدا ورأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا ليس فيه إلا النصب وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنّه يأتي بعد الكلام التام فضلا وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وإنما

قلنا أنه مشبّه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لأن المستثنى أبداً بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبرٍ كان أنه مشبّه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار ألا زيداً والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إما ظاهراً وإما مضمراً فاعرفه ٥

قال صاحب الكتاب وبعداً وخلاً بعد كل كلام وبعضهم يجزّ خلاً وقيل بهما ولم يُورد هذا القول سيبويه ٥ ولا المبرّد ٥

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخلاً وعداً فإن المستثنى بهما لا يكون إلا نصباً سواء كان الاستثناء من موجبٍ أو منغىٍ تقول قام القومُ خلا زيداً وعداً عمراً وما قام أحدٌ خلا زيداً وعداً عمراً وما بعدها مُخَرَّجٌ مما قبلها فهو بعد الموجب منغىٌ وبعد المنغى موجبٌ مُثَبَّتٌ وأما كان المستثنى بهما منصوباً لانهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمراً مستترٌ فيهما لا يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ فتقول قام القومُ خلا زيداً وحلاً الزيدَين وخلاً الزيدَين وكذلك عدّاً والتقديرُ خلا بعضهم زيداً وعداً بعضهم زيداً وخلاً بعضهم الزيدَين وعداً بعضهم الزيدَين وكذلك في الجمع والفاعلُ المضمَرُ المقدَّرُ بالبعض مُوحَّدٌ أبداً وإن كان المستثنى منه مُتَنَّى أو مجموعاً لأن البعض يقع على الاثنين والجمع على حسبِ المستثنى منه فانتصابُ ما بعدها بأنه مفعولٌ فأما خلاً فإنه فعلٌ لازمٌ في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصةً وأما عدّاً فهو متعديٌ في أصله من عدّاه الأمرُ يَعْدُوهُ إذا جَاوَزَهُ وأما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما تخّداً ٥ لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجرباً في هذا المكان مجرى لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التفسير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ٥ وبعض العرب يجعل خلاً حرق خفصٍ فيخفص المستثنى على كل حال كما أنّ حاسى كذلك فيكون لفظها مشتركاً بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جهرت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظِ عَلَى مشتركةً بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ٥ وأما عدّاً فهي فعلٌ ولم يجزّ سيبويه ولا ابوالعبّاس ٢٠ المبرّد فيها الحرفية وأما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلاً مما يجزّ ٥

قال صاحب الكتاب فأما ما عدّاً وما خلاً فللنصب ليس إلا وكذلك لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وذلك جاعى القوم أو ما جأوى عدّاً زيداً وخلاً زيداً وما عدّاً زيداً وما خلا زيداً قال كبيد * ألا كل نبيٍّ ما خلا الله باطلٌ * وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعالٌ مضمرةٌ فاعلوها ٥

قال الشارح أما ما خلاً وما عدّاً فلا يقع بعدها إلا منصوبٌ لأن ما فيهما مصدريةٌ فلا تكون صلتها إلا

فَعَلًا وَقَاعِلُهَا مَضْمَرٌ مَقْدَرٌ بِالْبَعْضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ فَإِذَا قُلْتَ قَامَ الْقَوْمُ مَا خِلا زَيْدًا وَمَا عَدَا بَكْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ خَلُّوْ زَيْدٍ وَعَدَوْ بَكْرٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ قَامَ الْقَوْمُ مَجَاوِزَتَهُمْ زَيْدًا وَذَلِكَ الْمَصْدَرُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَمَا قَالُوا رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْتِهِ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ، فَمَا قَوْلُ لَبِيدٍ * أَلَا كُلُّ نَبِيٍّ مَا خِلا إِلَهَهُ بَاطِلٌ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا فَحَالَةٌ زَائِلٌ *

٥ الشاهد فيه نصبُ اسمِ الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدّمناه ومعنى البيت ظاهرٌ وكذلك الاستثناءُ بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهِمَا إِلَّا مَنْصُوبًا مَنفِيًّا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ مَوْجِبًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْمَوْجِبِ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَتَقُولُ فِي الْمَنفِيِّ مَا قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا وَانْتِصَابُ الْمُسْتَثْنَى هُنَا بِأَنَّهُ خَيْرٌ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَأَسْمُهُمَا مَضْمَرٌ وَالتَّقْدِيرُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْأِسْمُ الْمَقْدَرُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي خَلَا وَعَدَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ أُنْبِيتُ فِي ١٠ الْاِسْتِثْنَاءِ عَنِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ بَعْدَ إِلَّا فِي الْاِسْتِثْنَاءِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا، وَالْكَوْفِيُّونَ يَقُولُونَ التَّقْدِيرُ لَا يَكُونُ فَعَلُهُمْ فَعَلُ زَيْدٍ أَضْمَرْتُ الْفَعْلَ وَهُوَ الْمَضْمَرُ الْمَجْهُولُ وَوَضَعْتُ الْأِسْمَ الْمَنْصُوبَ مَوْضِعَ الْفَعْلِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ أَمْثَلُ لِأَنَّهُ أَقْلٌ إِضْمَارًا فَكَانَ أَوْلَى، وَقَدْ يَكُونُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَصَفِيْنِ لِمَا قَبْلَهُمَا مِنَ النِّكَرَاتِ تَقُولُ أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ هُنَا فَوْضِعُ لَا تَكُونُ رَفَعُ بِأَنَّهُ وَصَفٌ لَامْرَأَةٍ وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ رَأَيْتُ امْرَأَةً لَيْسَتْ ١٥ هُنَا وَلَا تَكُونُ هُنَا وَهَرَّتْ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ هُنَا وَلَا تَكُونُ هُنَا، وَلَا يُوَصَفُ بِخَلَا وَعَدَا كَمَا وَصَفَ بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَا تَقُولُ أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَّتْ هُنَا وَعَدَتْ جُمْلًا وَذَلِكَ أَنَّ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ لَفْظُهُمَا مَخْتَلَفٌ فَخَالَفَ مَا بَعْدَهُمَا مَا قَبْلَهُمَا فَجَرِيًا فِي ذَلِكَ مَجْرَى غَيْرِ فَوْضِعٍ بِهِمَا كَمَا يُوَصَفُ بِغَيْرٍ وَأَمَّا خَلَا وَعَدَا فَلَيْسَا كَذَلِكَ وَأَمَّا يُسْتَثْنَى بِهِمَا عَلَى التَّأْوِيلِ لِأَنَّهَا مَخْتَلَفٌ وَمَا كَانَ مَعْنَاهُمَا الْمَجَاوِزَةَ وَالْمَجْرُوحَ ٢٠ عَنِ الشَّيْءِ فَهَمَّ مِنْهُمَا مَفَارِقَةُ الْأَوَّلِ فَاسْتَثْنَى بِهِمَا لِهَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوَصَفَ بِهِمَا لِأَنَّ لَفْظَهُمَا لَيْسَ مَخْتَلَفًا فَجَرِيًا مَجْرَى غَيْرٍ، فَإِنَّ قَبْلَ مَا مَوْضِعُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَعْرَابِ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ جَمْتَلِ وَجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ بَلْ يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا خُصَّصَ بِهِ ذَلِكَ الْعَامُّ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ جَاعَنِي النَّاسُ وَمَا جَاعَنِي زَيْدٌ عَقِيبَ كَلَامِهِ جَمْلَةٌ مِنْ غَيْرِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ بَيَّنَّ بِهَا خُصُوصَ الْجَمْلَةِ الْأُولَى وَمِثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأَمِّهِ أَثَلْتُ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ أَلْسُدُسُ فَجَرِي ذَلِكَ مَجْرَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ، وَالْوَجْهَ النَّانِي أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ

فإذا قلت جاعني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاعني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاعني زيد وليس معه عمرو ويجوز إسقاط الواو فتقول جاعني زيد ليس معه عمرو فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء لأن لَيْسَ وَلَا يَكُونُ نائبان عن إِلَّا ولا يكون مع إِلَّا الواو فكذلك في لَيْسَ وَلَا يَكُونُ ويكون التقدير جاعني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلاماً واحداً فاعرفه ٥

قال صاحب الكتاب وما قُدم من المستثنى كقولك ما جاعني ألا أخاك أحد قال

* وما لي إلا آل أحمد شبيعة * وما لي إلا مشعب الحق مشعب *

قال الشارح هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاعني إلا زيدا أحد وما رأيت إلا زيدا أحداً وما مررت إلا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البَدَلُ والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن الخويين من يسميه أحسن القبيحين، ونظير هذه المسئلة صفة النكرة إذا تقدمت نحو فيها ١٥ قائما رجلاً لا يجوز في قائم إلا النصب لأنك إذا أخرته فقلت فيها رجلاً قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال ألا أن الحال ضعيف لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً، فأما قول الشاعر الذي أتشدته فإن البيت للكبييت ومشعب الحق طريقه والشبيعة الأعوان والأحزاب والأصل فما لي شبيعة إلا آل أحمد وما لي مشعب إلا مشعب الحق وقال الآخر وهو كعب بن مالك

* والناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر *

٢٠ يخاطب النبي صلعم والألب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله الجبل،

قال صاحب الكتاب وما كان استثناءً منقطعاً كقولك ما جاعني أحد إلا حجاراً وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وقولهم ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، قال الشارح هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من

غير نوع الأول ويسمى المنقطع لانقطاعه منه ان كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناولها الأول ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناولها اللفظ واذا لم يتناولها اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه ان اللفظ اذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه ٥ واذا كان كذلك فاما يصح بطريق المجاز والحمل على لکن في الاستدراك ولذلك قدرها سبويه بلکن وذلك من قبل ان لکن لا يكون ما بعدها ألا محالفا لما قبلها كما ان الآ في الاستثناء كذلك الآ ان لکن لا يشترط ان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف الآ فإنه لا يستثنى بها الآ بعض من كل فعلی هذا تقول ما جاعني احد الآ حمارا وما بالدار احد الآ وقدأ فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب ابداً وذلك لتعذر البدل ان لا يبدل في الاستثناء الآ ما كان بعضا للأول واذا امتنع البدل تعين النصب ١٠ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم، وهذا الاستثناء على ضربين احدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالأول نحو قولك ما جاعني احد الآ حمارا وما بالدار احد الآ دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الجواز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بنى تميم وهو ان يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على اصل الباب والبدل على التأويلين احدهما انك اذا قلت ما جاعني احد الآ حمار فكأنك قلت ما جاعني الآ حمار ثم ذكرت احدا توكيدا ١٥ فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلا او الشبيهة ويكون تقديره ما جاعني حيوان او شيء احد او غيره الآ حمار، الثاني من التأويلين ان تجعل الحمار يفوم مقام من جاعك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحييتك الصرب كما قال * وخيل قد دلفت لها خيل * تحية بينهم صرب وجيع *

وقال الاخر

* ليس بيبي وبين قيس عتاب * غير طعن الكلى وضرب الرقاب *

٢٠

اي هذا الذي اذمه مقام الحية والعتاب، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه ربه الأعلى وكسوف يرضى وبنو تميم يقرؤونها بالرفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه

قول الشاعر

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنْيْسٌ * إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْإِلَيْسُ *

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

* وَفَقْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسَاتِلَهَا * عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

* إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا * وَالنَّوِيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ *

٥ يُنْشَدُ بِرَفْعِ الْأَوَارِي وَنَصْبِهَا فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهَا مِنْ أَحَدِي ذَلِكَ الْمَكَانِ وَالْوَجْهَ النَّصْبُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ،

وَأَمَّا الصَّرْبُ النَّانِي وَهُوَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ فَقَطْ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

إِلَّا مَنْ رَحِمَ فَمَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ لِأَنَّ عَاصِمَ فَاعِلٌ وَمَنْ رَحِمَ مَعْصُومٌ أَيْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالْفَاعِلُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَفْعُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا فَيَكُونُ عَاصِمَ فَاعِلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ

ذُو عِصْبَةٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ أَيْ مَدْفُوقٍ وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ أَيْ مَرْضِيَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُ

الشَّاعِرِ * أَنَا نَشْرًا لَا زَالَتِ يَمِينُكَ أَشْرَةً * بِمَعْنَى مَأْشُورَةٌ أَيْ مَقْطُوعَةٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ

وَأَمَّا يَصَارُ إِلَى مِثْلِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ

مَنْ رَحِمَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ الرَّاحِمُ وَالْمَعْنَى لَا يَعِصِمُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَيِّبُوهُ

عَنْ أُنَى الْخُطَّابِ مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّرَ فَمَا الْأُولَى نَافِيَةٌ وَمَا الثَّانِيَةُ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا فِي

مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ وَفِي زَادَ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَذْكَورٍ وَكَذَلِكَ فِي نَفَعَ وَالْمَعْنَى مَا زَادَ النَّهْرُ إِلَّا النَّقْصَانَ

١٥ وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا الضَّرَّ أَقَامَ النَّقْصَانَ مُغَامَ الزِّيَادَةِ وَالضَّرَّ مِفَامَ النَّفْعِ كَمَا يُقَالُ الْجُوعُ زَادَ مَنْ لَا زَادَ لَهُ،

فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ لَا يَجُوزُ فِي الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ لِتَعَدُّرِ الْبَدَلِ إِذَا لَا يَكُونُ

فِيهِ تَقْدِيرُ حَذْفِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَإِيقَاعُ الْمُسْتَثْنَى مَوْضِعَهُ كَمَا أَمَكُنَ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا جَمَارٌ

فَلَا يُقَالُ لَا الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَدَدْتَ لِلْحَذُوقِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ عَاصِمٌ لَمْ يَجُزْ

أَيْضًا لَوْ قُلْتَ فِي لَا عَاصِمَ لَهُمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لَا لَهُمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لَمْ يَجُزْ

٢٠ الْبَدَلُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْقَى لِلجَّارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ الْخَيْرُ بِلَا مَحَبَرٍ عَنْهُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ،

وَالنُّكْتَةُ فِيهِ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْجِنْسِ تَخْصِيصٌ وَفِي هَذَا الْبَابِ اسْتِدْرَاكٌ فَاعْرِفْ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَهُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامٍ تَمَّ غَيْرِ مُوجِبٍ كَقَوْلِكَ مَا

جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا رَيْدًا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا وَالِاخْتِيَارُ الْبَدَلُ قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَمْرَاتِكَ فَيَمُنَّ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ فَاسْرَ بِأَهْلِكَ،

قال الشارح قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسمية الأولى وهي الأنواع الخمسة وهذا المستثنى من كل كلام غير موجب تام وغير الموجب ما كان فيه حرف نافية أو استفهام أو نهى نحو قولك ما جاعني من احد إلا زيدا وهل في الدار احد إلا زيدا ولا يقم احد إلا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل أما النصب فعلى اصل الاستثناء على ما تقدم وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدا بدلا من احد فيصير التقدير ما جاعني إلا زيد لأن البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيك زيد إنما هو بمنزلة مررت بزيد لأنك لما تحيت الآخر قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ما جاعني احد إلا زيد وما رأيت احدا إلا زيدا وما مررت باحد إلا زيدا، وأما كان البدل هو الوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البدل فصل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفراء يجعلان ما جعله سبويه ههنا بدلا من قبيل العطف، وقيل أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منفي وما بعد إلا موجب والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أذا فلنا ما جاعني احد فالرافع لأحد هو جاعني وإذا لم نذكر احدا وقلنا ما جاعني إلا زيد فالرافع لزيد هو جاعني ايضا فكل واحد من احد وزيد يرتفع بجاعني اذا أفردته فاذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعا له كما يتبعه اذا قلت جاعني أخوك زيد ان الععل لا يكون له فاعلان، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما ١٥ عن البدل لأنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأول اذا قدر زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجبا والثاني منقيا فالعطف نحو جاعني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدا لا عمرا فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإيجاب وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي واذا جاز ٢٠ ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنه مثلها من حيث هو تابع، فان قيل فلم لا جاز البدل في الإيجاب كما جاز في النفي فقلت جاعني الغوم إلا زيد كما قلت في طرف النفي وإلا فما الفرق بينهما قيل لأن عبارة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي المنع يصح حذف الاسم المبدل منه قبل إلا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أناي إلا زيد وأما كان كذلك من قبل أن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لا يجوز اثباته من الأشياء المتصادمة ألا ترى أنا اذا فلنا ما أتاني احد كذا قد

نَقِينَا إِنِّي بَانَ كَلَّ وَاحِدٌ عَلَى سَبِيلِ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَلَوْ أَخَذْنَا نُنْتَبِتُ إِنِّي بَانَهُمْ عَلَى هَذَا لِخَدِّ لَكَانَ مُحَالًا لِأَنَّكَ تَوَجَّهَ لَهُمُ الْإِتْيَانُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُتَضَادَّةِ وَالَّذِي يُؤَيِّدُ عِنْدَكَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَاتَمٌ نَفِيَتْ عَنْهُ الْقَعُودَ وَالْإِصْطِحَاجَ وَأُثْبِتُ لَهُ الْقِيَامَ وَلَا تَقُولُ زَيْدٌ إِلَّا قَاتَمٌ فَتَوَجَّهَ لَهُ كَلَّ حَالُ إِلَّا الْقِيَامَ إِذْ مِنْ أَحْوَالِ اجْتِمَاعِ الْقَعُودِ وَالْإِصْطِحَاجِ فَلِذَلِكَ سَاغَ الْبَدَلُ فِي الْمَنْفَى وَلَمْ يُسْغَ فِي الْمَوْجِبِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ فَشَاهِدٌ عَلَى اخْتِيَارِ الْبَدَلِ فِي الْمَنْفَى وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الْقُرَاءِ عَلَى رَفْعِ قَلِيلٍ إِلَّا أَهْلَ الشَّمِّ فَإِنَّهُمْ نَصَبُوهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى إِلَّا أَمْرًا تَكُ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو وَابْنَ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمَا قَرَأَا أَمْرًا تَكُ بِالرَّفْعِ وَأَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ النَّصْبَ هَهُنَا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَوْجِبٍ وَهُوَ قَوْلُهُ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ وَلَا يَجْعَلُوهُ مِنْ أَحَدٍ لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لَهَا الْإِلْتِفَاتُ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتِثْنَاءً مِنَ الْمُنْهَى لَمْ تَكُنْ دَاخِلَةً فِي جُمْلَةِ مَنْ نُهِيَ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لَهَا الْإِلْتِفَاتُ قَوْلُهُ ١. تَعَالَى مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ فَلَمَّا كَانَ حَالُهَا فِي الْعَذَابِ كَحَالِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ الْمُنْهَى دَخُولِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فِقِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ وَقَدْ أَنْكَرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى وَتُجَازَاهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ نَهْيًا وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ كَمَا جَاءَ الْأَمْرُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ هَهُنَا وَأَمَّا الْمَرَادُ مَدَّةُ الرَّحْمَنِ مَدًّا وَمِنْهُ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ،

١٥ قَالَ صَاحِبُ الْكُذَّابِ وَالثَّلَاثُ مَجْرُورٌ أَبَدًا وَهُوَ مَا اسْتَنْتَى بَعْيِيرٌ وَحَاشَا وَسُوَّى وَسَوَاءٌ وَالْمَبْرُورُ يُجْمَعُ بِالنَّصْبِ بِحَاشَاءِ

قَالَ الشَّارِحُ أَصْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ بِإِلَّا وَأَمَّا كَانَتْ إِلَّا فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ وَأَمَّا يُنْقَلُ الْكَلَامُ مِنْ حَدِّ إِلَى حَدِّ بِالْحُرُوفِ كَمَا نَقَلْتُ مَا فِي قَوْلِكَ مَا قَامَ زَيْدٌ مِنَ الْإِجَابِ إِلَى الْمَنْفَى وَكَذَلِكَ حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ يُنْقَلُ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِسْتِخْبَارِ فِي قَوْلِكَ أَمَامَ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ يُنْقَلُ مِنَ النِّكَرَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَعَلَى هَذَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهَا تَنْقَلُ الْكَلَامَ مِنَ الْعُمُومِ إِلَى الْخُصُوصِ وَتَكْتَفِي مِنَ ذِكْرِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ إِذَا قُلْتَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا عَدَاهَا مِمَّا يُسْتَنْتَى بِهِ فَوْضُوعٌ مَوْضِعًا وَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا لِمِشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فَمِنْ ذَلِكَ غَيْرٌ وَسُوَّى وَحَاشَا فَأَمَّا غَيْرٌ فَحَمُولَةٌ عَلَى إِلَّا وَمِشَابَهَةٌ بِهَا لِأَنَّ غَيْرًا يَلْزَمُهَا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى خِلَافِ مَا قَبْلُهَا فِي الْمَنْفَى وَالْإِنْشَاءِ لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِغَيْرٍ زَيْدٌ فَالَّذِي وَقَعَ بِهِ الْمُرُورُ لَيْسَ زَيْدًا وَزَيْدٌ لَمْ يَعْصِ بِهِ الْمُرُورُ وَلَوْ قُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِغَيْرٍ زَيْدٌ لَكَانَ الَّذِي نَفَى عَنْهُ الْمُرُورُ لَيْسَ بِزَيْدٍ وَلَمْ

يُنْفَ المَرور عن زِيد فلَمَّا كان في غَيْرٍ من مَخالفَةِ الاسمِ الذي بعدها مثلُ مَخالفَةِ ما قَبَلَ إِلا لِمَا بعدها حُمِلت عليها وجُعِلت هي وما أُضيفت اليه بمنزِلَةِ إِلا وما بعدها إِلا أَن ما بعد غيرٍ لا يكون إِلا مَخفوضاً لِأَنَّها تلزم الاضافَةَ لِقَرطِ إِبْهَامِها، وأما سَوَى فَظَرَّفَ من ظُرُوفِ الأَمَكِنَةِ ومعناه إذا أُضيفَ كَمَعنى مَكَانِكَ فإذا قلتَ جاعى رجلٌ سِواكَ فكأنكَ قلتَ رجلٌ مَكَانَكَ أى في مَوضعِكَ وبَدَلُ مَنكَ فتَنصِبُ سِواكَ على كُلِّ حالٍ لِأَنَّهُ ظَرَّفَ، وفي سِوى ثَلثُ لغاتٍ فَخُجَّ السِيبِ وكَسَرُها وَضَمُّها فإذا فَتَحْتَ مَدَدتَ وإذا ضَمَمْتَ قَصَرْتَ وإذا كَسَرْتَ جازَ فيه الأَمْرانِ وإذا مَدَدتَ تَبَيَّنَ فيه الإِعْرابُ وظَهَرَ النَصَبُ وإذا قَصَرْتَ كانَ النَصَبُ مَتَوَبِّهاً كما يكونُ في عَصاً وَرَحَى، والذي يَدُلُّ على ظَرَفِيتِها أَنَّها تَقَعُ صِلَةً فتَقولُ جاعى الذي سِواكَ ورَأيتَ الذي سِواكَ ومررتَ بالذي سِواكَ كما تَقولُ جاعى الذي عندكَ، ومما يَدُلُّ على ظَرَفِيتِها أَنَّ العاملَ يَتَخَطَّأُها وَيَعْمَلُ فيها بعدها ولا يكونُ ذلكُ في شىءٍ من الأَسْماءِ إِلا ما كانَ ظَرَفًا فال لَبِيدٌ

* وَأَبْدَلُ سِوَامِ المَالِ ا * ن سِوَاهِما دُهُما وَجُونًَا *

فنصب سِواها على الظرف ودُهًا وجُونًَا اسْمُ أَنَّ وتخطأه العاملُ إلى ما بعده كما تقولُ إنَّ عندكَ زيدا قال اللهُ تَع أَنَّ لَدِينًا أَنْكَالًا وَحَجِيماً إِلا أَنَّ فيه معنى الاستثناء كما كان في غَيْرٍ إِلا تَرى أَنَّ الذي هو مكانه وبَدَلُ منه غيرُهُ وليس أياهُ فلدلكَ تقولُ مررتُ بالقومِ سِواكَ وجاؤنى سِواكَ ورَأيتَهُم سِواكَ فإِ بعدَ سِوى مَجْرورٌ وليس داخلاً فيما قبلها كما كان في غَيْرٍ كذالكِ إِلا أَنَّ بينَ غَيْرٍ وَسِوى قَرَبًا وكذالكِ أَنَّ سِوى لا تُصافُ إلى مَعْرِفَةٍ وهي باقِيَةٌ على تَنكِيرِها كما كانتَ غَيْرٌ كذالكِ لِأَنَّ سِوى ظَرَّفَ فإِضافَتُهُ كإِضافَةِ خَلْفِكَ وَقُدَّامِكَ فوجبَ لَدلكِ أَنَّ يكونَ مَعْرِفَةً، فان قِيلَ فَأَنتمُ تَصِفونَ النَكَرَةَ بسِوى كما تَصِفونَها بغيرِ فتَقولونَ مررتَ برِجْلِ سِواكَ كما تَقولونَ بغيرِكَ فإِ بالكمِ قَرَقَمَ بَينَها قِيلَ الوَصْفُ بسِوى لا على حَدِّ الوَصْفِ بغيرِ لِأَنَّهُ لا يَجْرى عليه في إِعرابه أَنما هو مَنْصوبٌ على الظرفِ والعاملُ فيه الاستقْرارُ وكذالكِ الاستقْرارُ هو الصِفَةُ كما تقولُ مررتَ برِجْلِ عِنْدِي، وَذهبَ الكُوفِيُّونَ إلى أَنَّها إذا اسْتثنى بها ١٥ خَرَجَتْ عن حَكْمِ الظَرَفِيَّةِ إلى حَكْمِ الأَسْمِيَّةِ فَصارتَ بمنزِلَةِ غيرِ في الاستثناءِ واستدلُّوا على ذلكِ بِجِوازِ دخولِ حُرُوفِ الجَرِّ عليها كما تدخلُ على غيرِ نَحْوِ قولِ الشاعِرِ

* تَجانَّفُ عن جِوِّ البِمامَةِ ناقِي * وما قَصَدتُ من أَهْلِها لِسِواكَ *

وقال أبو ذؤادٍ

* وَكُلٌّ مَن ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُحْطَةٌ * مَعَلِّلٌ بسِواءِ الحَقِّ مُكْذِبٌ *

ولا دليل في ذلك لِقَلَّتْهُ وَشُدُوذُهُ وَأَمْتِنَاعُهُ مِنْ سَعَةِ الْكَلَامِ وَحَالِ الْاِخْتِيَارِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرُورَةِ
وَأَمَّا حَاشَا فَهُوَ حَرْفٌ جَرَّ عِنْدَ سَبَبِيَّهِ جَرَّ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمَا قَبْلَهُ وَقَبِيهِ مَعْنَى
الاسْتِثْنَاءِ كَمَا أَنَّ حَتَّى حَرْفٌ يَجْرُ مَا بَعْدَهُ وَفِيهِ مَعْنَى الْاِتِّهَاءِ تَقُولُ أَتَانِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَمَا أَتَانِي
الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَالْمَعْنَى سِوَى زَيْدٍ قَالَ الشَّاعِرُ

* حَاشَا أَيْ ثَوِيَانِ إِنْ بِهِ * ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ *

وَزَعِمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ حَاشَا فَعْلٌ وَلَا فَاعِلٌ لَهُ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ حَاشَا زَيْدٍ حَاشَا لَزَيْدٍ فَحُذِفَتِ اللَّامُ لِكَثْرَةِ
الاسْتِنْعَالِ وَخَفِضُوا بِهَا وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّهُمَا
تَكُونُ حَرْفٌ جَرَّ كَمَا ذَكَرَ سَبَبِيَّهِ وَتَكُونُ فَعْلًا يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ وَأَحْتَجُّ لِدَلِيلِكَ بِأَشْيَاءٍ مِنْهَا أَنَّهُ يَنْصَرَفُ
• فَتَقُولُ حَاشَيْتُ أَحَاشِي قَالَ النَّابِغَةُ

* وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ * وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ *

وَالنَّصَرَفُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى لَامِ الْجَرِّ فَتَقُولُ حَاشَا لَزَيْدٍ قَالَ اللَّهُ تَعِ حَاشَا لِلَّهِ
وَلَوْ كَانَ حَرْفٌ جَرَّ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى مِثْلِهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ لِحُذْفِ نَحْوِ حَاشَا لَزَيْدٍ وَقَدْ قَرَأْتَ الْقُرَّاءَ إِلَّا
أَبَا عَمْرٍو حَاشَا لِلَّهِ وَلَيْسَ الْقِيَاسُ فِي الْحُرُوفِ لِلْحُذْفِ أَمَّا ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوِ أَيْحٍ وَيَدٍ وَفِي الْأَفْعَالِ نَحْوِ لَمْ
يَكْ وَلَا أَدْرٍ وَهُوَ قَوْلٌ مَتِينٌ يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَخْفِضُ بِهَا وَتَنْصَبُ،
١٥ وَحَكَى أَبُو عَنَمَانَ الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِيْنِ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ
وَأَبْنُ الْأَصْبَغِ فَنَصَبَ بِحَاشَا فَإِذَا يَكُونُ حَالُهَا كَحَالِ خَلَاءٍ وَقَالَ أَبُو إِسْحَقٍ حَاشَا لِلَّهِ فِي مَعْنَى بَرَاءَةِ اللَّهِ
مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ كُنْتُ فِي حَاشَا فَلَانِ أَيْ فِي نَاحِيَّتِهِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ * بَائِي الْحَاشَا أَمْسَى الْخَلِيطُ
الْمُبَايِنُ * فَإِذَا قَالَ حَاشَا لَزَيْدٍ فَعِنَاهُ تَبَاعَدَ فَعَلَيْهِمْ وَصَارَ فِي حَاشَا مِنْهُ أَيْ فِي نَاحِيَّتِهِ كَمَا أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ قَدْ تَنَحَّى مَعْنَاهُ قَدْ صَارَ فِي نَاحِيَّةٍ مِنْهُ فَاعْرِفْهُ،

٢. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيهِ الْجَرُّ وَالرَّفْعُ وَهُوَ مَا اسْتُنْتَنِي بَلَا سِيِّمًا وَقَوْلُ أَمْرِي الْقَيْسِ * وَلَا
سِيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ * وَيُرْوَى مَجْرورًا وَمَرْفوعًا وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النِّصْبُ،

قَالَ الشَّارِحُ لَا سِيِّمًا كَلِمَةٌ يُسْتُنْتَنِي بِهَا وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَخْفُوضُ فَمَنْ خَفِضَ جَعَلَ مَا زَائِدَةً مُؤَكَّدَةً
وَخَفِضَ مَا بَعْدَهَا بِإِضَافَةِ السِّيِّمِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ قَالَ وَلَا سِيِّمًا زَيْدٍ أَيْ وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَ مَا بِمَعْنَى
الَّذِي وَرَفَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ وَالْمَعْنَى سِيِّمًا الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَهُوَ الْعَائِدُ إِلَى الَّذِي

ومثله قوله تعالى تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بِرَفْعٍ أَحْسَنَ عَلَى تَقْدِيرِ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَكَقِرَاعَةِ مَنْ قَرَأَ
مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ وَهُوَ قَبِيحٌ جَدًّا لِحَذْفِ مَا لَيْسَ بِفَصْلَةٍ، وَالسِّيَّ مَنْصُوبٌ بَلَاءٌ وَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ لِأَنَّهُ مَصَافٌ
إِلَى مَا بَعْدَهُ وَلَا يُبْنَى مَا هُوَ مَصَافٌ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ مِثْلُهَا لِلْحُرُوفِ وَلَا يَصِحُّ إِضَافَةُ الْحُرُوفِ مَعَ أَنَّ فِيهِ جَعَلَ
ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ إِحْخَافٌ وَالسِّيُّ الْمِثْلُ قَالَ الْحَطِيبِيُّ

* فَأَيَّكُمْ وَحَيَّةٌ بَطْنٌ وَإِ * فَهَوَزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيَّ *

والتثنية سِيَّانٍ قَالَ أَبُو ذُوؤَيْبٍ

* وَكَانَ سِيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا * أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَأَعْبَرَتْ السُّوْحُ *

وَلَا يُسْتَنْثَى بِسِيَّامَا إِلَّا وَمَعَهُ تَحَدُّ لَوْ قُلْتَ جَاعَنِي الْقَوْمُ سِيَّامَا زَيْدٌ لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَأْتِيَ بَلَاءٌ وَلَا يُسْتَنْثَى
بِلَا سِيَّامَا إِلَّا قَبِيحًا بِرَادِ تَعْظِيمِهِ فَمَا بَيْتُ امْرِئِ الْقَيْسِ

* أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ * وَلَا سِيَّامَا يَوْمٍ بَدَارَةَ جُلُجَلٍ *

فَأَنَّهُ رَوَى بِحَجْرِ يَوْمٍ وَرَفَعَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ رَوَى مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ وَهُوَ قَلِيلٌ شَاءَءُ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْخَامِسُ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَمَا
رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ

قَالَ الشَّارِحُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَ بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ مَنْفَعِي غَيْرِ تَامٍ وَذَلِكَ بَأَنَّ يَكُونُ مَا قَبْلَ إِلَّا مَحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا

١٥ وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ وَمَا ذَهَبَ إِلَّا عَمْرُو فَهَذَا لَا يَكُونُ

فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ لِأَنَّ لِلْفِعْلِ الْمَفْرُغِ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ وَالْأَصْلُ أَنْ تَقُولَ مَا جَاعَنِي أَحَدٌ وَمَا ذَهَبَ أَحَدٌ

أَوْ سِيَّ لِيَصِحَّ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ تَخْصِيصٌ صِفَةٌ عَامَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ الْفَاعِلَ

اسْتِغْنَاءً عَنْهُ لِعُجُوبِ النَّفْسِ وَأَنْتَ تَرِيدُهُ وَلَسْنَا نَعْنَى أَنَّهُ مُضْمَرٌ وَأَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ إِلَّا بَدَلٌ مِنْهُ وَأَمَّا

نَعْنَى أَنْ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ وَمَا حَذَفْتَ مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُشْغَلَ بِهِ الْفِعْلُ الْمَنْفَعِيُّ لَمْ يَجْزِ تَرْكُ الْفِعْلِ بِلَا

٢٠ فَاعِلٍ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنِ الْفَاعِلِ فَلَمْ يَكُنْ بَدَلٌ مِنْ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مُحَدَّثٍ عَنْهُ وَشَغَلَ هَذَا الْفِعْلَ

بِشَيْءٍ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ بَدَلٌ مِنْ شَغْلِ الْفِعْلِ بِالْمَعْمُولِ إِذَا لَمْ يَسْمَرْ الْفَاعِلُ فَرَفَعَتْ بِهِ مَا بَعْدَ إِلَّا

وَأَمْتَهُ مَقَامٌ مَنْ لَمْ يُذَكَّرْ أَنْ كَانَ بَعْضُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِأَبْعَدَ مِنْ إِهَامَةِ الْمَفْعُولِ مَعَامَ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ مِنْهُ

وَمَا أَقْتَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَشَغَلَتْ الْفِعْلَ بِهِ لَفْظًا دَلَّ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْخُذُوفِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَمَا دَلَّ تَغْيِيرُ

بِنْيَةِ الْفِعْلِ فِي مَا لَمْ يَسْمَرْ فَاعِلُهُ بَعْدَ إِهَامَةِ الْمَفْعُولِ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى أَنْ تَمَّ فَاعِلًا لِهَذَا الْفِعْلِ غَيْرَ

المذكور، والذي يدل على أن الفعل عاملٌ فيما بعد إلا ومسنَدٌ إليه أمران أحدهما أن هنا فعلاً لا بد له من فاعلٍ وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود ولا يقال الفاعلُ محذوفٌ إن الفاعلُ لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يُوَثَّقُ الفعل لتأنيثِ المستثنى فيقال ما قامت إلا هندٌ قال ذو الرمة

*بَرَى النَّحْرُ وَالْأَجْرُزُ مَا فِي غُرُوضِهَا * مَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ*

هـ ومن ذلك قِراءةُ الحسن وجماعةٍ من القراء غيرِ السبعةِ فَاصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ فَأَنَّتَ وإن كان القياسُ التذكيرَ لأنه من مواضع العموم والتذكيرُ إن التقديرُ ما بقى سىءٌ ولا يبرى سىءٌ فإذا قلت ما قام إلا زيدٌ وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد فهو بمنزلةِ قام زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عاملٌ في الفاعل والمفعول بعد إلا كما يعمل إذا لم يكن إلا مذكورا وهذا معنى قوله جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناءِ وفائدةُ الاستثناءِ في قولك ما قام إلا زيدٌ اثباتُ القيام له ونفيهِ عن سواه ١. ولو قلت قام زيدٌ لا غيرُ لم يكن فيه دلالةٌ على نفيهِ عن غيره فاعرفه.

قال صاحب الكتاب والمشبه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحدٍ وجهيه وشبهه به لحيثه فصلاً وله شبهةٌ خاصٌ بالمفعول معه لأن العامل فيه بتوسطِ حرفٍ،

قال الشارح قوله والمشبه بالمفعول منها هو الأول يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القومُ إلا زيدا لأن الاستثناءَ جاء بعدما تَمَّ الكلامُ بالفاعل كما بَأَى المفعولُ كذلك نحو قولك ضرب زيدٌ عمراً، قوله ١٥ والثاني في أحدٍ وجهيه يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفى التام نحو قولك ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فإنه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبدل، والفرق بين البديل والنصب في قولك ما قام أحدٌ إلا زيدٌ أنك إذا نصبت جعلت معتمدَ الكلامِ المنفى وصار المستثنى فصلاً فتنصبه كما تنصب المفعول به وإذا أبدلته منه كان معتمدَ الكلامِ إيجابَ الغيابِ ليريد وكان ذكرُ الأولِ كالتوسطِ كما ترفع الخبرَ لأنه معتمدُ الكلامِ وتنصب للحال لأنه تابعٌ للمعتمد في نحو

٢. زيدٌ في الدار قائماً، وقوله وله شبهةٌ خاصٌ بالمفعول معه يريد أن الفعل كما لم يتعد إلى المفعول معه إلا بواسطة الواو وتقويته كذلك إلا تقويةً للفعل قبلها لا يتعدى إلى المستثنى إلا بواسطة واوٍ وليس واحداً منهما عاملاً فيما دخلا عليه فاعرفه.

فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجزير فيه البدل والنصب في غير الموجب ، وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدى لشبهه بالظرف لإبهامه ، قال الشارح لما كانت إلا حرفاً لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطى ٥ عمل ما قبلها إلى ما بعدها فيعمل فيه كقولنا ما قام ألا زيد وما رأيت ألا زيداً وما مررت ألا بزید ، وغير اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لأن إضافتها إليه لازمة فصارت الأعراب الواجب للاسم الواقع بعد إلا حاصلها في نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم ألا زيداً وكذلك إذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الأول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول ألا حماراً وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ١. ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني ألا زيداً أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزاً مع إلا ، فان قيل كيف جاز ان تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيراً بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فاجواب ان غيراً ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما ان سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى سوى بنفسه كذلك يتعدى إلى غير لانه في معناه وهذا معنى قوله وقالوا إنما عمل فيه ١٥ الفعل غير المتعدى لشبهه بالظرف يريد سوى ،

فصل ٩٠

قال صاحب الكتاب وأعلم ان إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذى لغير في أصله أن يكون وصفاً يمشه إعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ٢. ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصداً إلى ان مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على إلا في الاستثناء ، قال الشارح قوله يتقارضان ما لكل واحد منهما يعني ان كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة

فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٍ من إلا ويوضح ذلك ويؤكد أنه أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفةً فيه وليس كل موضع يكون فيه صفةً يجوز أن يكون استثناءً وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم إذا نصبت كانت استثناءً وكنيت فخيراً أن عندي تسعة وتسعين درهماً وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغايرٌ لها وكذلك إذا قلت عندي درهم غير دانيق وغير دانيق إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجلٌ غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير إلا وصفاً لا غير لأن الزائف ليس بعضاً للدرهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل والفرق بين غير إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً أنها إذا كانت صفة لم تُوجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكورٌ على سبيل التعريف فإذا قلت جاعني رجلٌ غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وإنما هو بمنزلة قولك جاعني رجلٌ ليس بزيد وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفى وإذا كان قبلها نفى فما بعدها إيجابٌ لأنها ههنا محمولةٌ على إلا فكان حكمها كحكمه وقوله يمسه إعرابٌ ما قبله يُشير إلى أنه وصفٌ يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات فنقول هذا رجلٌ غيرك فترفعه لأن موصوفه مرفوعٌ وتقول رأيت رجلاً غيرك ومررت برجلٍ غيرك كما تقول هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلاً عالماً ومررت برجلٍ عالمٍ فيكون إعرابُ عالمٍ كإعرابِ الرجل من حيث هو نعتٌ له وقوله ودلالته عليها من وجهين ١. من جهة الذات ومن جهة الصفة يريد أنه قد دل على شبيهي على الذات الموصوفة وهو الإنسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيراً وهو انغايرة كما أنك إذا قلت أسودٌ فقد دل على شبيهي على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسوداً فهما شبيان حاملٌ ومحمولٌ فالحمولُ الذاتُ والمحمولُ السوادُ وكذلك صاربٌ دل على الضرب وذاتِ الضارب، فالما قولهُ تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرب الحُ قد قُرى بالرفع والجر والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على انبديل في الاستثناء لأنه يصير التقدير فيه لا يستوى إلا أولو الضمر ونبيس المعنى على ذلك إنما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحدٌ والنصب على الاستثناء وقوله ثم دخل على إلا في الاستثناء يريد أن أصل غير أن يكون صفةً لما ذكرناه ثم دخل على إلا للمصارعة بينهما فأستثنى به كما يُستثنى بالآء

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إلا في الوصفية وفي التنزيل لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا أي غير الله ومنه قوله

* وَكُلُّ أَحْخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ * نَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ *

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعا لو قلت لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجوز وشبهه سيبويه بأجمعون ٥

قال الشارح وقد حملوا إلا على غير في الوصفية فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فتقول جاعني القوم إلا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفع على الصفة للقوم وإذا قلت ما أتاني أحدا إلا زيدا جاز أن يكون إلا وما بعدها بدلا من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا والمراد غير الله فهذا لا يكون إلا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير في تقدير لو كان فيهما إلا الله لفسدنا وذلك فاسد لأن لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت إن أتاني إلا زيدا لم يصح لأن الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أن أتاني إلا زيدا كذلك لا يصح إن أتاني إلا زيدا ولو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة إلا الله لجاز. ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب * وكل أخ مفارقة أخوه الخ * فالأ وما بعدها بمعنى غير صفة ٥ لكل ولو جعله وصفا لأخ خفض وقال إلا الفرقدين لأن ما بعد إلا في الوصف يكون إعرابه تابعا لأعراب ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فانهما لا يفترقان في الدنيا كأفتراق الأخوين. واعلم أنه لا يجوز أن تكون إلا صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع إما نكرة منغية وإما فيه الالف واللام لتعريف الجنس لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فنقارضا ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع ٥ لانهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل إلا زيد على معنى غير زيد لم يجوز لأن إلا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيدا بعضا لرجل فامتنع لذلك. وقوله لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعا يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف فيه وإقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأن غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه

هنا بحكم التبعيّة بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكّره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنّه صفةٌ تابعٌ فالأما وصفٌ بها حملاً على غيرٍ واذا كانت غيرٌ نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعتاً ان النعت يقتضى منوعاً متقدّماً عليه كان ما حمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ ه لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافضٌ أشدّ امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام آل زيدٌ وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غيرُ زيدٍ، وقد شبهه سيبويه بأجمعون في التأكيد من حيث أنّه لا يكون إلا تأييداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكّد وإقامته مقام المؤكّد فلا يكون إلا بعد مذكورٍ كما انّ إلا في الصفة كذلك،

فصل ٩١

١.

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاعني من احدٍ آل عبد الله وما رأيت من احدٍ آل زيدٍ ولا احدٍ فيها آل عمرو فتحمل البدل على محلّ الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به قال طرفة

* أَبِي لُبَيْبِي لَسْتُمْ يَبِيدُ * أَلَا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ *

١٥ وما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به بالرفع لا غير،

قل الشارح اعلم انّ من الحروف ما قد تُزاد في التلام لصربٍ من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فمن ذلك من قد تُزاد مؤكّدةً وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارةً تُفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارةً تُؤكّده فمثال الأول قولك ما جاعني من رجلٍ فمن أفادت العوم واستغراق الجنس لا تكف لو قلت ما جاعني رجلٌ جاز ان يكون نافيّاً لمجيء رجل واحد وقد جاءك اكثرٌ ومثال الثاني قولك ما أتاني من احدٍ والمعنى ما أتاني احدٌ لأن احداً عامٌ من غير دخولٍ من كطوريّ وعريبٍ وأما أكّدت، فاذا قلت ما أتاني من احدٍ آل زيدٍ جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفعٌ لأن من لو لم تدخل لقلت ما أتاني احدٌ آل زيدٍ ولا يجوز خفض زيد على البدل من اللفظ لأن خفضه بينٌ ولا يجوز دخولٍ من هذه على موجبٍ وما بعد إلا ههنا موجبٌ لأنه استثناءٌ من منفيّ والمستثنى من المنفي موجبٌ فامتنع البدل

من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من احدٍ آلا زيدٍ لجاز الحفص فيما بعد آلا على البدل من الحفوص لأن من هذه من صلة احدٍ فهي تدخل على المنفى والموجب بخلاف الأولى، وتقول لا احدٍ فيها آلا زيدٌ ولا آله آلا الله بالرفع على البدل من موضع لا احدٍ لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد آلا على النصب الذي توجب له النافية لأن لا آله تعمل في منفى وما بعد آلا هنا موجب ولأن المنفى ههنا مقدر بمن والمعنى لا من احدٍ ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لانه لا يصح تقدير من هذه بعد آلا، ومن ذلك قولك ليس زيدٌ بشىء آلا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز فيه آلا النصب على البدل من المحل لأن محله نصب والتقدير ليس زيدٌ شيئاً آلا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز الحفص على البدل من اللفظ لأن حفصه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفى ولا تكون مع الموجب وما بعد آلا هنا موجبٌ فلذلك لم يجز الحفص، قال الشاعر *أبني لبيتي الخ* البيت ١٠ لطفة بن العبد والشاهد أنه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد آلا بدلاً من محل الجار والمجرور لتعذر حملها على لفظ الحفوص لأن ما بعد آلا موجبٌ والباء مؤكدةٌ للنفى ويروى تحبولة العصد والخبل الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عصدا لها، وتقول ما أنت بشىء آلا نى لا يعبأ به بالرفع لا غير وذلك لأن الجار والمجرور عند بنى تميم في موضع رفع لأنهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر حملها على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من أن هذه الباء لا تتراد مع الموجب وما بعد آلا هنا موجبٌ فحمل على الموضع وهو الرفع، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لأنهم يحملون ما على لئس لشبهها بها من جهة النفى فإذا دخلت آلا بطل عملها لتنفاص النفى وصاروا إلى أفيس اللغتين وهي لغة بنى تميم فلذلك رفعت، ومثله ما كان زيدٌ بسلام آلا غلاماً صالحاً بنصب الغلام لأنه بدلٌ من محل الغلام الأول ومحلّه نصبٌ بأنه خيرٌ كان ويدل على ذلك أنك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت آلا سى لا يعبأ به بالرفع وما كان زيدٌ آلا غلاماً صالحاً بالنصب، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد آلا الحفص إذا كان نكرةً ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتى من احدٍ آلا رجلٍ وما أنت بشىء آلا سى لا يعبأ به ولو قلت آلا زيدٌ وما أنت بشىء آلا الشىء النافية لم يجز والصواب المذهب الأول وهو رأى سيبويه لما ذكرناه من أن حرف الحفص في هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلق بموجبٍ وما بعد آلا موجبٌ فاعرفه،

فصل ٩٢

قال صاحب الكتاب وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكثر الصفات وتحملة على البدل والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد
 ٥ أو تقول إلا أباك وإلا عمرا

قال الشارح إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكثر الصفات لأنها فضلة والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف
 ١٠ فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة وما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرقون منه فأنه ملاقيكم ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك آياه بالذي كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي وكان موصولا بالفعل
 أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جارٍ ومجرورٍ مثال ذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد فقولك خير من زيد وصف لأحد المستثنى منه والأب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته
 ١٥ منه وإن شئت نصبت وقلت إلا أباك وتقول ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد فقولك خير من زيد نعت أحد وعمرو مخفوض لأنه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء

فصل ٩٣

قال صاحب الكتاب ونقول في تنبيه المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمرا وإلا زيدا إلا عمرو ترفع الـدى
 ٢٠ أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو، ونقول ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر على إبدال بشر من أحد فلما قدمتته نصبت

قال الشارح إذا قلت ما أتاني إلا زيد إلا عمرا أو إلا زيدا إلا عمرو فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ وتوفيق ما يستحقه وذلك أن المستثنى

منه محذوفٌ والتقدير ما أتاني أحدٌ إلا زيدا إلا عمرا لكن لما حُذِفَ المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعلٍ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعلٍ في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعلٌ ولما رفعت أحدهما بأنه فاعلٌ لم يجز رفع الآخر لأن المرفوع بعد إلا إنما يُرفع على أحدٍ وجهين إما أن يُرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل وإما أن يُرفع لأنه بدلٌ من مرفوعٍ قبله ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلا لأن الثاني ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتبلا عليه مع أنه ليس المراد أن يُثبت للثاني ما نفى من الأول فبيد ذلك منه وإما المعنى على أنهما لم يدخلوا في نفي الإتيان ، وقوله لآنك لا تقول تركوني إلا عمرو إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول والأول موجبٌ والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا، فإن قيل كيف استثنيت منه وليس بعضا له قيل لأن زيدا بعضُ القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعضٌ والبعض يقع على العليل والتبصر ، ولم يجز نصبها جميعا لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعلٍ فلما امتنع رفعهما معا ونصبهما معا تعين رفع أحدهما ونصب الآخر، والاسمان جميعا مستثنيان فمعناهما في ذلك واحدٌ وإن اختلف إعرابهما وما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقد منتهما عليه لكانت تنصبهما نحو قولك ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحدٌ والذي يوضح ذلك قول الكبيت

* مَا لِي إِلا اللَّهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ * وما لِي إِلا اللَّهُ غَيْرِكَ ناصِرُ*

٥١ نفى كل ناصرٍ سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضحٌ

فصل ٩٤

قال صاحب الكتاب وإذا قلت ما مررت بأحدٍ إلا زيدا خبيرٌ منه كان ما بعد إلا جملةً ابتدائيةً واقعةً صفةً لأحدٍ وإلا لغو في اللفظ مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميع من مررت بهم ، قال الشارح اعلم أن إلا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فتأل دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيدا إلا قائمٌ فقائمٌ خبرٌ زيد فكأنك قلت زيدا قائمٌ لكن فائدة دخول إلا إثبات الخبر للأول ونفي خبرٍ غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدرٌ والتقدير ما زيدا نبيٌ إلا قائمٌ فشيءٌ هنا في معنى جماعةٍ لأن المعنى ما زيدا نبيٌ من الأنبياء إلا قائمٌ ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحدٍ إلا كريما وما رأيت فيها أحدا إلا عالما أفادت بإلا إثبات مرورك بقومٍ كرامٍ

وأنتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبتت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ، وتقول في الحال ما جاء زيداً ألا ضاحكاً فتنفى تحبيته ألا على هذه الصفة ، وقد تقع الجمل موقع هذه الاشياء بعد ألا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فنقول ما زيداً ألا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو زيد وتقول في الصفة ما مررت بأحدٍ ألا زيداً خيرٌ منه فقولك زيدٌ خيرٌ منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لأحدٍ كأنك قلت مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم وأفادت ألا انتفاء مرور بغير من هذه صفتهم ، وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً ما مررتُ بزيدٍ ألا أبوه قائمٌ وما مررت بالقوم ألا زيدٌ خيرٌ منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما مررت بأحدٍ ألا زيدٌ خيرٌ منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً لأن الحال من النكرة جائز وإن كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فنقول ما مررت بأحدٍ ألا وزيدٌ خيرٌ منه وما كلمتُ ١٠ احداً ألا وزيدٌ حاضرٌ فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الأول فحلو الجملة من العائد الرابط وأما الواو في الرابطة وليس الأول كذلك لأن فيه ضميراً رابطاً فإن أتيت بالواو كان تأكيداً للارتباط وإن لم تأت بها فالضمير كافٍ ، ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لأن ألا موضوعة لإخراج بعض من كلٍ فإذا تقدم ألا الاسم فلا يكون بعدها إلا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيدٌ ألا قام ١٥ على أن تجعل نام خيراً وما أناي أحدٌ ألا قام أخوه ونحو ذلك لم يجز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيدٌ ألا يعوم أو ما أناي أحدٌ ألا يصحك لكان جيداً لأن الفعل المضارع مشابهة للاسم فكان له حكمه ، وقوله وألا لَعُو في اللفظ مُعْطِيَةٌ في المعنى فأثرتها جاعلةً زيدا خيراً من جميع من مررت بهم يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وأما معك في ما زيدٌ ألا قائمٌ مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحدٍ ألا زيدٌ خيرٌ منه صفةٌ وموصوفٌ أو حالٌ وذنو حالٍ فجرى مجرى العامل المفعول للعامل من نحو ما نام ألا زيدٌ ٢٠ وما ضربتُ ألا زيدا من حيث أن ما قبل ألا يعتصم ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى ألا به ألا أنها من جهة المعنى تُفيد الاستثناء من حيث جعلتُ زيدا خيراً من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحدٍ ألا زيدٌ خيرٌ منه ونفيت زيدا أن يكون شيئاً ألا قائماً في قولك ما زيدٌ ألا قائمٌ

فصل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله إلا فعلت والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك وكذلك اقسمت عليك إلا فعلت وعن ابن عباس بالأيواء والنصر إلا جلستم وفي حديث عمر عزمته عليك لما ضربت كاتبك سوطاً بمعنى إلا ضربت *

٥ قال الشارح قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا نشدتك الله إلا فعلت والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعدياً إلى مفعول واحد والآخر أن يكون متعدياً إلى مفعولين فالتعدى إلى مفعول واحد قولهم نشدت الصائفة إذا طلبتها وأنشدوا لنصيب

* ظلمت بدى دوران أنشد ناقى * وما لى عليها من قلوب ولا بكر *

١٠ والناشد الطالب وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو

* يصيح للنبأه أسماءه * إصاخة الناخذ للمنشد *

الإصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف *

الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم نشدتك الله إلا فعلت هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد إلا فعلك أى ما أسألك إلا فعلك ومثله ١٥ ذلك شر أهر ذا ناب وسى ما جاء بك ، وجاز وقوع فعلت وهنا بعد إلا من حيث كان دالاً على مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد

* فقالوا ما تشاء فقلت ألهو * إلى الإصباح أترى أثير *

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال فى جواب ما تشاء ألهو ، وإذا سأل ان تحمل شر أهر ذا ناب على معنى المنفى كان معنى النفى فى نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى ٢٠ لدخول إلا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب إلا المسك فجاز دخول إلا فى قول أنى الحسن بين المبتدأ والخبر وإن لم يجز زيد إلا منطلق لما كان عارياً من معنى النفى ، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وإما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * والمراد ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ولذلك فصل الصمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لآتك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لأنه فى معنى ما يدافع إلا أنا كذلك جاز أسألك إلا فعلت لأنه فى معنى لا أسألك إلا

فَعَلِكْ ءَ وَأَمَّا أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ فِقْيَاسُهُ لَوْ أُجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ يُقَالَ لَنْفَعَلَنَّ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي طَرَفِ الْإِيجَابِ بِالْفِعْلِ فَتَلْزِمُهُ اللَّامُ وَالنُّونُ لَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى نَشِدَتِكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ ءَ قَالَ سَبِيوِيَه سَأَلْتُ لِلْحَلِيلِ عَنْ قَوْلِهِمْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ مِمَّا فَعَلْتَ وَإِلَّا فَعَلْتَ لَمْ يَجَزْ هَذَا وَأَمَّا أَقْسَمْتُ هَهُنَا كَقَوْلِكَ وَاللَّهِ فَقَالَ وَجْهٌ الْكَلَامُ لَنْفَعَلَنَّ وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِقَوْلِهِمْ نَشِدَتِكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ إِذْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا الطَّلَبُ ءَ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ فَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ ذَكَرَهُ التَّوْحِيدِيُّ فِي كِتَابِ الْبَصَائِرِ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَنْصَارِ فِي وِلِيْمَةٍ فَقَامُوا فَقَالَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ وَأَرَادَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ قَوْلَهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا فَاسْتَعْظَمَهُمْ بِمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ ءَ وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ عَزَمْتُ عَلَيْكَ مِمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوِّطًا فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنْ بَحْتِي بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ كَاتِبًا لِأَبِي مُوسَى كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ أَبِي مُوسَى فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرَ إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَاصْرِبْهُ سَوِّطًا وَأَعْرِزْهُ عَنِّي عَمَلِكْ ءَ فَقَوْلُهُ مِمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ بِمَعْنَى إِلَّا ضَرَبْتَ أَيْ لَا أَطْلُبُ إِلَّا ضَرَبْتَهُ وَقَوْلُهُ عَزَمْتُ عَلَيْكَ مِنْ قَسَمِ الْمَلُوكِ وَكَانُوا يُعْظَمُونَ عَزَاةَ الْأُمَرَاءِ ءَ

فصل ٩١

قال صاحب الكتاب والمستثنى يُحذف تخفيفًا وذلك قولهم ليس إلا وليس غيره ءَ

الشارح قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير ذلك مع لَيْسَ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يُسْتثنَى بِهِ مِنَ الْأَفْظَانِ لِجَلْدِ لِعَلْمِ الْمُخَاطَبِ بِمُرَادِ التَّكَلُّمِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ لَيْسَ غَيْرٌ وَلَيْسَ إِلَّا وَالْمُرَادُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ وَلَيْسَ غَيْرُ ذَلِكَ وَلَوْ قُلْتَ بَدَلُ لَيْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ لَمْ يَجْزْ فَإِذَا قَالُوا لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ فَاتَّهَمُوا حَذْفَ الْمُسْتثنَى مِنْهُ اِكْتِفَاءً بِمَعْرِفَةِ الْمُخَاطَبِ نَحْوَ مَا جَاءَ عَلَى الْأَزِيدِ وَالْمُرَادُ مَا جَاءَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا مِنْهُمْ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ يَرِيدُ مَا مِنْهُمْ أَحَدًا إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ وَإِذَا قُلْتَ لَيْسَ غَيْرُ فَاسْمُ لَيْسَ مُسْتثنَى فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرُ الْحَبْرِ وَهِيَ مُنْتَصِبَةٌ وَأَمَّا مِمَّا حُذِفَ مِنْهَا مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَقُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِالْعَايَاتِ ءَ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِذَا أَضْغَتْ غَيْرًا فَقُلْتَ غَيْرُكَ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ تَقُولُ جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُهُ وَلَيْسَ غَيْرُهُ فَإِذَا رَفَعَ فَعَلَى أَنَّهُ اسْمُ لَيْسَ وَأَضْمَرُ الْحَبْرِ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ غَيْرُهُ صَحِيحًا وَإِذَا نَصَبَ فَعَلَى أَنَّهُ الْحَبْرُ وَأَضْمَرَ الْاسْمَ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ لِلْجَائِئِ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ غَيْرُهُ وَإِذَا لَمْ يُضْغَفْ أَجَازَ فِي غَيْرِ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَشَبَّهَهَا بِبَابِ تَيْمٍ تَيْمٍ عَدِيٍّ وَزَعَمَ

أن تيمم الأول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين ان كانت الاضافة منويّة فيه ء وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذفت منها المضاف اليه نظرًا الى اللفظ كما يُنون كُـلُّ وبعض اذا لم يُصافا وإن كانت الاضافة فيهما منويّة مرادة من نحو قوله تعالى وَكُلُّ أُنثَى ذَاخِرِينَ ونحو ذلك ء

الخبر والاسم في بائى كان وإن

فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب لما شُبه العامل في البائين بالفعل المتعدى شُبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول ء قال الشارح لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يُعبد ذِكرَ كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ههنا لأن لكل واحد منهما منصوب كما أن له مرفوعاً فحبرُ كان وَأَخَوَاتِهَا واسمُ إن وَأَخَوَاتِهَا من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شُبه كل واحد من كان وإن بالفعل المتعدى لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدّم بيانُ مشابهة إن الفعل في المرفوعات بما أغنى عن إعادته ء وأما كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا فهى من أفعال العبارة واللفظ لآته تدخلها علامات الأفعال من نحو قَدْ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَتَنْصَرَفُ وَتَنْصَرَفُ الأفعال نحو كَانٍ يَكُونُ فهو كائنٌ وَكُنْ وَلَا تَكُنْ وليست أفعالاً حقيقةً لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث ١٥ وزمان ذلك للحدث وكَانَ وَأَخَوَاتِهَا موضوعةً للدلالة على زمانٍ وجودٍ خبرها فهى بمنزلة اسمٍ من أسماء الزمان يُوقى به مع الجملة للدلالة على زمنٍ وجودٍ ذلك الخبر فقولك كان زيدٌ قائماً بمنزلة قولك زيدٌ قائمٌ أمسٍ وقولك يكون زيدٌ قائماً بمنزلة زيدٌ قائمٌ غداً فتبت بما قلناه أنها ليست أفعالاً حقيقةً ان ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذى هو المصدر وأما هي مشبهة بالأفعال لفظاً واذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعاً كالفاعل ومنصوباً كالمفعول ويُؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيدٌ عمراً فزيدٌ غير عمرو والمرفوع في باب كَانٍ لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو كان زيدٌ قائماً ليس غير زيد فاعرفه ء

فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويضمّر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن

شراً فشرٌّ والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خُنَجِرًا فخنَجِرٌ وإن سَيْفًا فسَيْفٌ أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيراً وإن كان شراً فجزاؤه شرٌّ، ومنهم من ينصبهما أي إن كان خيراً كان خيراً والرفع أحسن في الآخر، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرفع أي إن كان معه خنجِرٌ فالذي يُقتل به خنجِرٌ قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً *

٥ قال الشارح اعلم أن كان قد تحذف كثيراً وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام فمن ذلك قولهم الناس مجزؤون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ فلك في هذه المسئلة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الأول وترفع الثاني وأن ترفع الأول وتنصب الثاني فإذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزؤون بأعمالهم إن خيراً فخيراً وانتصابهما بفعلين مصمرين أحدهما شرطٌ والآخر جزاءٌ حذفاً لدلالة إن عليهما إذ لا يقع بعدها إلا فعلٌ والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاءه خيراً أو فهو يجزي خيراً فالأول خبرٌ كان المحذوف والثاني خبرٌ كان الثانية إن قدرت كان أو مفعولٌ ثانٍ إن قدرت يجزي، وإذا رفعتهما وقلت إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ فالأول مرفوعٌ بفعل محذوفٍ والتقدير إن كان في عمله خيرٌ فجزاءه خيرٌ ولا يرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد إن الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأً لأن الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاع خير الأول على أنه اسمٌ كان والخبر محذوفٌ وهو الجار والمجرور وهو عربيٌ جيدٌ ويجوز أن يكون المصمر كان التامة فلا يحتاج إلى ضميرٍ وأما خير الثاني فترفع لأنه خبرٌ مبتدأً محذوفٌ لأن للجزء قد يكون بالجمل الاسمية إذا كان معها الفاء نحو قولك إن أناني زبدٌ فله درهم، وإذا نصبت الأول ورفعت الثاني وقلت إن خيراً فخيرٌ وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل كأنك قلت إن كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الأول ويكون ارتفاع خير الثاني على أنه خبرٌ مبتدأً وتقديره فجزاءه خيرٌ على ما ذكرنا في الوجه الثاني وأما كان هذا الوجه المختار لأن أن من حيث هي شرطٌ تقتضي الفعل لأن الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعلٍ إما كان أو نحوها فإذا نصبنا كذا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعلٍ وهما كالشيء الواحد وإذا رفعنا أضمرنا كان وخبرها لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصلٌ من الفعل أجنبى منه فهما شيطان وكُلما كثر الإضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء إما أتى بها في الجواب إذا كان مبتدأً وخبراً فأمّا إذا كان فعلاً لم يجزئ إلى الفاء نحو قولك إن أكرمتني أكرمتك وإن نكرمتني أكرمتك ولو قلت إن أكرمتني لك درهم أو إن

أَتَيْتَنِي زَيْدٌ مُقِيمٌ عِنْدِي لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَأْتِيَ بِالْغَاءِ فَتَقُولُ إِنَّ أَكْرَمَتَنِي فَلِكِ دَرَمٌ وَإِنْ أَتَيْتَنِي فزَيْدٌ مُقِيمٌ عِنْدِي ، وَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِيَّ فَقُلْتَ إِنَّ خَيْرٌ فَخَيْرًا وَإِنْ شَرٌّ فَشَرًّا فَتَرَفَعِ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَتَنْصِبُ الثَّانِيَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَيَكُونُ التَّنْقِيدُ فَهُوَ يُجْزَى خَيْرًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخِذْفَ وَالِإِضْمَارَ لَا يَسْرُخُ مَعَ كُلِّ حَرْفٍ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْفِعْلُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْهُمْ تُضْمِرُ حَيْثُ أَضْمَرُوا ٥ وَتُظْهِرُ حَيْثُ أَظْهَرُوا تَقِفُ فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَفَعُوا فَأَمَّا قَوْلُهُ

* قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا * وَمَا أَعْتَذَرَكِ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ *

فَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجُوهُ الْأَرْبَعَةُ فَالْنَصْبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ وَقَعَ حَقًّا وَإِنْ وَقَعَ كَذِبًا أَوْ عَلَى إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَذِبٌ ، وَالْبَيْتُ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُذَنَّبِ قَالَهُ الرَّبِيعُ بْنُ زِيَادٍ الْعَبْسِيُّ حِينَ دَخَلَ عَلَيْهِ لَبِيدٌ بْنُ رَبِيعَةَ وَالرَّبِيعُ يُؤَاكِلُهُ فَقَالَ

* مَهَلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلُ مَعَهُ * إِنْ أَسْتَهَ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَعَةٍ *

فَأَمْسَكَ النُّعْمَانُ عَنِ الْأَكْلِ فَقَالَ الرَّبِيعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ لَبِيدًا كَذِبًا فَقَالَ النُّعْمَانُ * قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا * الْبَيْتُ فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ وَقَبِيلُ هُوَ لغيره وَإِنَّمَا تَمَثَّلَ بِهِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُ أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرًا وَإِيَّتِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا وَإِنْ شَبَّتَ رَفَعْتَهُ بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمَرٌ وَحِمَارٌ وَإِدْقَعَ الشَّرُّ وَلَوْ أَصْبَعًا وَمِنْهُ أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِفًا أَنْطَلَقْتُ وَالْمَعْنَى لِأَنَّ كُنْتَ مِنْطَلِقًا وَمَا مَزِيدَةٌ ٥ مَعْرُوضَةٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْهُدَلِيِّ * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ * وَرُوي قَوْلُهُ

* أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا * فَاللَّهُ يَكَلِّمُ مَا تَأْتِي وَمَا تَدْرُ *

بِكسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي ،

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ وَمِنْهُ أَيُّ وَمِنَ الْمَنْصُوبِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، قَوْلُهُ وَلَوْ تَمَرًا يَبْرِيدٌ وَلَوْ كَانَ تَمَرًا فَتَمَرًا مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ خَبْرٌ كَانَ وَاسْمُهَا مَضْمَرٌ فِيهَا وَالتَّنْقِيدُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ تَمَرًا لَكِنْ حَذَفَتِ الْفِعْلَ لِلْعِلْمِ بِمَوْضِعِهِ إِذَا كَانَتْ ٥ لَوْ لَا بَقِيَ بَعْدَهَا إِلَّا فِعْلٌ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا مَضْيٌ كَمَا أَنَّ إِنْ شَرْطٌ فِيهَا يَسْتَقْبَلُ فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا فِعْلٌ ، وَلَوْ رَفَعْتَ التَّمَرَ فَقُلْتَ وَلَوْ تَمَرٌ لُجَازٌ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ رَافِعٍ كَأَنَّكَ فُلْتَ وَلَوْ كَانَ عِنْدَنَا أَوْ وَلَوْ سَقَطَ الْبَيْنَا تَمَرٌ ، وَمِثْلُهُ إِيَّتِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا عَلَى ذَلِكَ أَيُّ وَلَوْ كَانَ حِمَارًا وَلَوْ رَفَعْتَ وَقُلْتَ وَلَوْ حِمَارٌ لَكِنْ جَائِزًا حَسَنًا عَلَى تَقْدِيرِ وَلَوْ وَفَعِ حِمَارٌ وَلَوْ خَفِضْتَ الْحِمَارَ لُجَازٌ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَلَوْ أَتَيْتَنِي حِمَارٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّكَ تُضْمِرُ فِعْلًا وَالْبَاءُ وَكَلَّمَا كَثُرَ الْإِضْمَارُ كَانَ أَوْضَعًا ، وَمِثْلُهُ إِدْقَعَ

الشَّرُّ وَلَوْ أَصْبَعًا نَصَبَتْ أَصْبَعًا عَلَى مَعْنَى وَلَوْ كَانَ الدَّفْعُ أَصْبَعًا أَيْ قَدَّرَ أَصْبَعٌ يَعْنِي يَسِيرًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ
 أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ فَمِنْطَلِقًا مَنصُوبٌ بِفِعْلِ مَصْرٍ وَأَصْلُ أَمَّا هَهُنَا أَنْ وَهِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ صُصَّتْ
 إِلَيْهَا مَا زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَلِزِمَتْ الزِّيَادَةُ هَهُنَا عَوْضًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ وَالْمَعْنَى لِأَنَّ كُنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ
 مَعَكَ أَيْ لِأَنْطَلَاكَ فِي الْمَاضِي أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ وَأَمَّا قَدَّرْنَا فِي الْمَاضِي لِأَنَّكَ أَوْلَيْتَهَا الْمَاضِي وَلَوْ أَوْلَيْتَهَا
 ٥ الْمُسْتَقْبَلُ لَقَدَّرْتَهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ وَحُسْنُ حَذْفِ الْفِعْلِ لِاحْطَاةِ الْعَلَمِ بِأَنَّ أَنْ هَذِهِ الْخَفِيفَةُ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا
 الْأِسْمُ مَبْتَدَأً وَصَارَ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْفِعْلِ وَأَنْتَ مَرْتَفَعٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي صَارَ مَا
 عَوْضًا عَنْهُ وَهُوَ كَانَ وَأَنْ مِنْ أَمَّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنْطَلَقْتُ وَالْمَعْنَى أَنْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتَ مِنْطَلِقًا فَلَمَّا
 أُسْقِطَ اللَّامُ وَصَلَ الْفِعْلُ فَنَصَبَ وَلَيْسَتْ أَمَّا هَذِهِ جَزَاءً ، قَالَ سَبِيوِيَّةٌ وَسَأَلْتَهُ يَعْنِي الْحَلِيلَ أَمَّا أَنْتَ
 مِنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ فَرَفَعُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو وَيُونُسَ وَلَوْ كَانَ جَزَاءً لُجِزِمَهُ ، وَاللَّوْفِيُّونَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ
 ١٠ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ هُنَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ وَمَا زَائِدَةٌ وَالْفِعْلُ النَّاصِبُ مَحذُوفٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا حَكَى ذَلِكَ أَبُو
 عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَجَمَلُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى أَنَّ نَصَلَ أَحَدًا فَمَا فَتَدَكَّرَ أَحَدًا فَمَا الْأُخْرَى عَلَى ذَلِكَ
 وَتَوَيَّدَهُ قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ أَنْ تَصَلَ أَحَدًا بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ وَاحِدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ
 * أَبَا حُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ .

فَإِنَّ الْبَيْتَ لِعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ ذَا نَفَرٍ عَلَى أَنَّ كَانَ ذَا نَفَرٍ فُحذِفَتْ كَانَ وَجُعِلَتْ
 ١٥ زِيَادَةٌ مَا لَزِمَتْهُ عَوْضًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ وَأَلْجَلِ أَنَّ الثَّانِيَّ مُسْتَحَقٌّ بِالْأَوَّلِ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْجَوَابِ ،
 وَالصَّبْعُ هَهُنَا السَّنَةُ أَيْ لِأَنَّ كُنْتَ نَبِيرَ الْعَوْمِ عَزِيزًا فَإِنَّ قَوْمِي مَوْفُورُونَ لَمْ تُهْلِكْهُمْ السِّنُونَ فَأَمَّا أَنْ
 فِي الْبَيْتِ فَرَضَعُهَا نَصَبٌ بِفِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ تَغْدِيرُهُ بِفَيْتٍ أَوْ سَلِمَتْ وَحَوْهَا مِمَّا
 يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا بِنَفْسِ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَنْ
 لَا يَجْعَلُ فِيهَا قَبْلِيَاءَ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَيْتَ يُقَوَّى مَذْهَبَ الْجَزَاءِ فِي أَمَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَنْ
 ٢٠ كَمَا كَانَ مَعَكَ فِي قَوْلِهِمْ أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَمَّا هُنَا لِأَنَّ ذِكْرَ نَهْ
 مِنْ كَوْنِ مَا نَائِبَةً عَنْهُ وَإِنْ أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ لَمْ تَكُنْ أَمَّا إِلَّا مَكْسُورَةً نَحْوَ قَوْلِكَ أَمَّا كُنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ
 مَعَكَ فَيَكُونُ شَرْطًا تَحْضًا وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَمَّا مَكْسُورَةً كَمَا لَمْ يَجُزْ إِظْهَارُهُ بَعْدَ أَمَّا الْمَفْتُوحَةِ
 وَذَلِكَ أَنَّ أَمَّا الْمَفْتُوحَةَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى صَارَتْ كَأَنَّهَا الَّذِي لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ
 * إِمَّا أَثَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرِحَلًا الْحَجَّ * فَالشَّاعِدُ فِيهِ أَمَّا أَثَمْتَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَقَدْ رُوِيَ فِي إِمَّا أَثَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ

مرجحاً وأما كُنْتَ فَن رَوَاهُ كُنْتَ كَسَرَ أَمَا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لظهور الفعل معهما وَمَنْ رَوَاهُ وَأَمَا أَنْتَ كَسَرَ
أَمَا الْأَوَّلِي لظهور الفعل معها وَفَجَّ الثَّانِيَةَ لِحذفِ الفعلِ ، وَلَا يَمْتَنَعُ عِنْدَ الْمَبْرَدِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُذِفَتْ مَا
وَأْتَيْتَ بِالْفِعْلِ أَنْ تَفْجَحَ وَتَكْسَرَ وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ ،

المنصوب بكلا التي لنفى الجنس

فصل ٩٩

قال صاحب الكتاب في كما ذكرت محمولة على أن فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك إذا كان
المنفى مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لا خيرا
منه قائم هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك ،

١٠ قال الشارح اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الأفعال والأفعال فحكما أن لا تعمل في واحد منهما
غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلّة عارضة وهي مضارعتها أن كما عملت ما في لغة أهل الحجاز
لمضارعتها تيسر والأصل أن لا تعمل وقد تقدم اللام عليها وبيان مضارعتها لأن وذكرنا أن حكم
النكرة المفردة بعد لا البناء على الفج نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائبة عن حركة
الأعراب وأوكلنا الخلاف فيه في فصل الرفعيات بما أغنى عن إعادته ، فإن كانت النكرة بعد لا مضافة
١٥ أو مشابهة للمضاف تبيّن النصب فظهر الأعراب فالنكرة المضافة قولك لا غلام رجل لك ولا صاحب
صدق موجود من قبل أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء
بمنزلة شيء واحد وذلك يُجَحِّفُ معدوم ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وأحدها
مضاف إنما يكونان مفردين كحَضْرَمَوْتِ وخمسة عشر وبيّنت بيّنت فهما كالشيء الواحد ألا ترى أن
قولهم يا ابن أمّ لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الإضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك

٢٠ لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما فهذه الأسماء مشابهة للمضاف
وجاربة مجراه لأنها عاملة فيما بعدها كما أن المضاف عامل فيما بعده والمعول من تمام المضاف فقولك
من زيد من تمام خير لأنه موصول به وزيدا من تمام ضاربا لأنه مفعول وللقرآن في موضع مفعول حافظا
ودرها من تمام عشرين لأنه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد
إن ويدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبتت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك

تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلها كالشيء الواحد فعلى هذا نقول لا مرور يزيد ان جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت او واقع يزيد وان علقته بالجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه واضمرت الخبر ويكون تقديره لا مرورا يزيد ه واقع او موجود وان شئت اظهرته وقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من امر الله في موضع رفع بانه الخبر وينعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لا عاصم كائن من امر الله اليوم ومثله قوله تعالى لا تتربص عليكم اليوم فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور واما قوله لا بشرى يومئذ للمجرمين فيحتمل ان يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشرى مبنيا مع لا ويحتمل ان يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا ببشرى ويكون بشرى منصوبا في تقدير المنون الا انه لا ينصرف لمكان ألف التانيث المقصورة فاعرفه

قال صاحب الكتاب فاذا كان مفردا فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل افضل منك ولا احد خير منك ويقول المستفتح ولا الله غيرك

قال الشارح اذا قلت لا رجل افضل منك ولا احد خير منك ولا الله غيرك كان مبنيا مفتوحا لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم ان المراد العموم واستغراق الجنس وله يوجد ما يمنع من البناء فاما المضاف والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيرا من زيد في الدار فانه وان كانت العلة المفتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه

٢٠ قال صاحب الكتاب واما قوله * لا نسب اليوم ولا خلعة * فعلى اصبار فعل كانه قل ولا ارى خلعة كما قال للليل في قوله * الا رجلا جراه الله خيرا * كنه قل الا تروني رجلا وزعم يونس انه نون مضطرا قال الشارح اما قوله

* لا نسب اليوم ولا خلعة - اتسع الحرق على الرفع *

البيت لأنس بن العباس واللام في نصب الخلعة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة

لنأكيد النعى دخولها كخروجها فنصبته الثاني وثوته بالعطف على الأول بالواو وحدها واعتمد بلا
الأولى على النعى وجعل الثانية مؤكدة للجماد كما يكون كذلك في لئس اذا قلت ليس لك غلام
ولا جارية فيكون في الحكم كقوله

* ولا أب وأبناً مثل مروان وأبنيه * اذا هو بالجماد ارتدى وتأزراً *

ه الثاني أن تكون نافية عاملة كالأولى كأنه استأنف بها النعى فيكون حينئذ في تنوين الخلة إشكال فذهب
سبويه والخليل إلى أنها معرفة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة
ومثله قوله

* ألا رجلاً جزاه الله خيراً * يدل على محصلة تبيت *

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا تروننى رجلاً، وذهب يونس إلى أن انتصابه من
١ قبيل الضرورة والذي دعاه إلى ذلك أن الف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام
والآخر التمتي واذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلتحقها الف الاستفهام فتقول ألا رجل في
الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لا رجل في الدار ولا غلام أفضل منك تفتح الاسم المنكور
بعدها وترفع الخبر لا فرق بينهما في ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * واذا
كانت تمثياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع لا كما كان إنما للخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون
١٥ رفع الخبر وهو رأي سبويه والخليل والجزمي وإنما ينصبونه لأنه قد دخله معنى التمتي وصار مستغنياً
كما استغنى اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لي غلاماً ولا يحتاج إلى خبر ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو
عثمان المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وإن كان
معناه التمتي كما أن فولك غفر الله له ورحمة الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء، واذا كان ما بعد ألا في
كلا وجهيها لا يكون إلا مبنيًا على الفتح أشكل الأمر في قول الشاعر * ألا رجلاً جزاه الله خيراً *
٢٠ فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أروني رجلاً جعله من قبيل هلاً خيراً من زيد و * لولا الكمي
المقنعاً * وجمه يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة ههنا

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وحقه أن يكون نكرة فال سبويه وأعلم أن كل شيء حسن لك أن تجعل فيه رب

حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْجَلَ فِيهِ لَا وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ * وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ
* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ أُنَى حُبَيْبٍ * نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ *

وقولهم لَا بَصْرَةَ لَكُمْ وَقَصِيئَةً وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا فَعَلَى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ وَأَمَّا لَا سَيِّمًا زَيْدٍ فَمَثَلٌ لَا مِثْلَ زَيْدٍ
قَالَ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً يَعْنِي الْأَسْمَ الَّذِي نَعْمَلُ فِيهِ لَا فَاتَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مِنْ حَيْثُ
كَانَتْ تَنْغِي نَفِيًّا عَامًّا مُسْتَعْرَبًا فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا مَعِينٌ فَلَا فِي هَذَا الْمَعْنَى نَظِيرَةُ رَبِّ وَكَمْ فِي الْأَخْتِصَاصِ
بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهَذَا الْإِبْهَامُ أَوْلَى بِهَاءٍ وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءٌ قَلِيلَةٌ ظَاهِرُهَا التَّعْرِيفُ
وَالْمُرَادُ بِهَا التَّنْكِيرُ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ * لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ * أَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّهُ وَالشَّاهِدُ فِيهِ
نَصْبُ هَيْثَمٍ بَلَاءً وَهُوَ اسْمٌ عَلَّمٌ وَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَمْتَالًا هَيْثَمٌ مِمَّنْ يَقُومُ مَقَامَهُ
فِي جُودَةِ الْخِدَاءِ لِلْمِطِيِّ ، وَحَوْهٌ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

١. * هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جَبِيْرَةٌ * لِيَايَ لَا أَمْتَالَهُنَّ لِيَايَا *

فَلَمَّا قُدِّرَ بِمِثْلِ تَنْكُرٍ لِأَنَّ مِثْلًا نَكْرَةً وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَقَدْ يُطْلَقُ مِثْلٌ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا
أُضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِمَنْ يَخَاطِبُهُ مِثْلَكَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَمِثْلَكَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيْحَ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ
تَعَالَى فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلْتَ مِنْ النَّعَمِ فِي قِرَاءَةِ الْجَاعَةِ غَيْرِ أَهْلِ الْكَلْفَةِ بِخَفْصِ مِثْلِ وَالْإِضَافَةُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ أَمَّا
يَلْزِمُهُ جَزَاءُ الْمَقْتُولِ لَا جَزَاءُ مِثْلِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ فَهُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُبَيْرِ بْنِ فَصَالَةَ بْنِ شَرِيكِ
١٥ الْوَالِيِّ مِنْ أَسَدِ بْنِ حُزَيْمَةَ وَالزُّبَيْرُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ أُمَيَّةَ بَلَاءً وَهُوَ عَلَّمٌ عَلَى إِرَادَةِ
وَلَا أَمْتَالًا أُمَيَّةَ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، يَقُولُ هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حِينَ أَنَاهُ مُسْتَمِنًا فَلَمَّا مَثَلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ
قَالَ لَهُ إِنَّهُ نَفِدَتْ نَفَقَتِي وَنَقِبْتُ رَاحِلَتِي فَغَالِ أَحْضِرْهَا فَأَحْضِرْهَا فَغَالِ أَقْبِلْ بِهَا فَأَقْبِلْ ثُمَّ قَالَ أَدِيرُ بِهَا
فَأَدْبَرَ فَقَالَ ارْقَعْهَا بِسَبْتٍ وَأَخْصِفْهَا بِهَلْبٍ وَأَجِدْ بِهَا يَبْرَدَ حُفْهَاءَ السَّبْتِ جُلُودُ الْبَقَرِ تُدْبَعُ بِالْقَرْظِ
تُحْدَى مِنْهُ النِّعَالُ وَالْهَلْبُ شَعْرُ الْخَنْزِيرِ الَّذِي يُحْرَزُ بِهِ ، فَغَالِ لَهُ ابْنُ فَصَالَةَ إِنِّي أَنَيْتُكَ مُسْتَحْمِلًا
٢. لَا مُسْتَوْصِفًا فَلَعَنَ اللَّهُ نَافَةَ جَمَلَتْنِي الْبَيْكُ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِنَّ وَرَاكِبَهَا وَأَنْصَرَفَ عَنْهُ وَكَانَ مُبْتَخِلًا فَدَمَّهُ
وَمَدَحَ بَنِي أُمَيَّةَ فَقَالَ

* أَقُولُ لِعَلْمَتِي شُدُّوا رِكَائِي * أَجَاوِزُ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ *

* فَمَا لِي حِينَ أَفْطَعُ ذَاتَ عِرْبِي * إِلَى ابْنِ الْكَلَاهِيَّةِ مِنْ مَعَادِ *

* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ أُنَى حُبَيْبٍ * نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ *

قوله ابن الكاهلية يعنى أمه وكانت من كاهل وهو حى من هُدَيْل ومَّا بلغ عبد الله هذا الشعرُ قال عَلِمَ أنها شَرُّ أمهاتى فَعَبَّرَنى بها وفي خيرُ عمَّاته * وأبو حَبِيب عبد الله بن الربير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يُكْنَى به قال الرايى

* مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا حُبَيْبٍ وَإِفْدًا * إِلا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا *

ه وقوله نكدن اى ضَقْنَنَ وَبَعْدَنَ وَالنَّكَدُ ضَيْفُ الْعَيْشِ وَأَرَادَ بِالْبَلَادِ مَا كَانَ مِنْ بِلَادِ عَبْدِ اللَّهِ وَفِي طَاعَتِهِ زَمَنَ خِلَافَتِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا بَصْرَةَ لَكُمْ فَالْمُرَادُ لَا مِثْلَ بَصْرَةِ لَكُمْ وَالْبَصْرَةُ هُنَا أَحَدُ الْعِرَاقِيِّينَ ، وَقَوْلُهُمْ قَصِيئَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا فَالْمُرَادُ عَلِيُّ بْنُ ابْنِ طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ اى مِثْلَ أُنَى الْحَسَنِ كَأَنَّهُ نَفَى مِنْكَورِينَ كَلَّهُمْ فِي صِفَةِ عَلِيٍّ اى لَا فَاضِلَ وَلَا قَاصِيَ مِثْلَ أُنَى الْحَسَنِ فَالْمُرَادُ بِالنَّفَى هُنَا الْعَرْمُ وَالْتَنكِيرُ لَا نَفَى هَوْلَاءَ الْمَعْرِفِينَ وَعَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ هَوْلَاءَ فِي جَمَلَةِ الْمَنْكَورِينَ وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى نَفَى كُلِّ مَنْ اسْمُهُ هَيْثُمْ أَوْ أُمَيَّةٌ أَوْ عَلِيٌّ وَأَمَّا الْمُرَادُ نَفَى مِنْكَورِينَ كَلَّهُمْ فِي صِفَةِ هَوْلَاءَ فَالْعَلَمُ إِذَا اشْتَهَرَ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْجِنْسِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى فَالْمَعْنَى الَّذِي يُقَالُ هَذَا الْكَلَامُ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَسْوَعُ التَّنْكِيرَ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ لِإِنْسَانٍ يَقُومُ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ لَهُ فِيهِ كِفَايَةٌ ثُمَّ يَحْضُرُ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَلَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ وَلَا مِنْ كَفَى فِيهِ كِفَايَتَهُ فَاعْرِفْهُ ، وَأَمَّا لَا سِيِّمًا زَيْدٍ فَالِيسَى الْمِثْلُ فَكَأَنَّهُ لَا مِثْلَ زَيْدٍ فَهُوَ نَكْرَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ،

فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وتقول لا أب لك قال نهار بن تَوْسِعَةَ الْيَشْكِرِيُّ

* أُنَى الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ * إِذَا أَفْتَخَرُوا بِغَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ *

ولا غلامين لك ولا ناصريين لك ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَا أَبَا لَكَ وَلَا غَلَامِي لَكَ وَلَا نَاصِرِي لَكَ فَشَبَّهَ فِي الشُّذُوقِ ٢٠ بِالْمَلَامِجِ وَالْمَذَاكِرِ وَوَلَدُنْ غُدُوَّةٌ وَقَصْدُهُمْ فِيهِ إِلَى الْإِضَافَةِ وَإِثْبَاتِ الْآلِفِ وَحَذْفِ النُّونِ لِذَلِكَ وَأَمَّا أَقْحَمَتِ اللَّامُ الْمُصِيفَةَ تَوْكِيدًا لِلْإِضَافَةِ أَلَّا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ لَا أَبَا فِيهَا وَلَا رَقِيبِي عَلَيْهَا وَلَا مُجِيرِي مِنْهَا وَقَصَاةٌ مِنْ حَقِّ الْمَنْفَى فِي التَّنْكِيرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِنْ صُورَةِ الْإِنْفِصَالِ ،

قال الشارح اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى وجهان احدهما ان يُبْنَى مع لا ويكون حذف النونين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون اللام

في موضع الخبر او في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفاً وهذا الوجه هو الاصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافاً الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدةً مُقَكِّمَةً ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلامٌ رجلٌ عندك ويكون المنغى معرباً غير مبني منفصلاً من لا النافي وليس كالشئىء الواحد فعلى هذا تقول لا أب لك ولا أخ لعمرٍ فيكون الاسم المنغى مبنيّاً مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر او في موضع الصفة والخبر محذوفٌ فاذا كان صفة جاز أن يكون محلّه نصباً على اللفظ وجاز ان يكون محلّه رفعاً على الموضع ويجوز ان يكون الجار والمجرور بياناً لا صفةً ولا خبراً على تقدير أعني قال الشاعر * أئى الإسلام لا أب لى سواه الخ * الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنغى وجعلهما شئاً واحداً ومعناه ظاهرٌ يقول أننى لا أفتخرُ بآبائى وأنتماهى الى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيرى وأما افتخارى بالاسلام وكفى به فخراًء ويجوز ان تقول لا أباً لزيد ولا أخاً لعمرٍ قال الشاعر

يا تيمم تيمم عدي لا أباً لكم * لا يلقينكم فى سوءة عمر *

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملةً فيه غير مبنيّة معه كأنك أضفت الاسم المنغى الى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيلٌ ولا يتكلم به وربما جاء فى الشعر قول الشاعر

* وقد مات شمشٌ ومات مؤرد * وأى كريم لا أباك تُخلد *

١٥ وقال الآخر

* أبالموت الذى لا بدّ آنى * ملانى لا أباك تُخوفينى *

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك فى قوله * يا بؤس للحرب * إلا ان النية فى هذه الاضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنغى بالاضافة كما كان كذلك فى قولك لا مثل زيد عندى وكل شاةٍ وسأخلتها بدرهمٍ ولذلك عملت لا فيهء وتقول لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد فالاسم المنغى مبنيٌّ مع لا بناءً خمسة عشر كما كان كذلك فى قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الالف واللام وتثنية ما لا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت فى واحدٍ من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويهء وذهب أبو العباس المبرد الى انها معربان وليس مبنيين مع لا قال لان الاسماء المنتاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول

مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ وهذا إشارة إلى عدمِ النظيرِ وإذا قام الدليلُ فلا عبرةَ بعدمِ النظيرِ أمَّا إذا وُجد فلا شكَّ أنه يكونُ مؤنِّسًا وأمَّا أن يتوقفَ ثبوتُ الحكمِ على وجوده فلا، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفى مضافًا وجعل اللامَ مقحمةً قال لا غلامِي لزيد ولا ناصرِي لك بحذفِ النونِ لأنَّه أراد الاضافةَ ثمَّ أفتحَ اللامَ لتأكيدِ الاضافةِ، وقوله فشبَّهَ بالملاحِ والمذاكِرِ ولَدُنْ غُدُوَّةٌ يريدُ أن هذا الإقحامَ وردَ شاذًّا على غيرِ قياسٍ كما أن الملاحِ والمذاكِرِ كذلك ألا ترى أن الواحدَ من الملاحِ مَلْحَةٌ والواحدَ من المذاكِرِ ذَكَرٌ ولا يُجْمَعُ واحدٌ من هَذَيْنِ البِنَائِيْنَ على مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ وأما جاء في هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ شاذًّا كأنه جمعٌ مَلْمَحَةٌ وجمعٌ مِدْكَارٍ جاء لُجُجٌ على ما لم يُستعملِ كما جاء لا أبا لك ولا غلامِي لك على إرادةِ الاضافةِ وإن لم يكن الاضافةُ مستعملةً إلا على تَدْرِجٍ وضروريةٍ، وكذلك لَدُنْ غُدُوَّةٌ نُصِبَتْ غُدُوَّةٌ بَلَدُنْ على التشبيهِ باسمِ الفاعلِ شُبِّهَتْ نُؤُهَا بتنوينِ اسمِ الفاعلِ والحركةُ قبلها بحركةِ الاعرابِ واختصَّ هذا الشَّيْءُ والنصبُ بَغُدُوَّةٍ فلا يُنصبُ غيرها، وقوله وقصُدْهُمُ إلى الاضافةِ وإثباتِ الالفِ وحذفِ النونِ لذلك يريدُ أن الغرضُ بقولهم لا أبا لك ولا غلامِي لزيدٍ الاضافةُ وأن التقديرَ لا أباك ولا غلامِيك وإن كانت اللامُ فاصلةً في اللفظِ يدلُّ على ذلك ثبوتُ الالفِ في الأبِ في قولك لا أبا لك وحذفِ النونِ في التثنيةِ من قولك لا غلامِي لك ولو كان الأبُ منفصلاً غيرَ مضافٍ لكان ناقصاً محذوفَ اللامِ كما تقول هذا أبٌ ورأيتُ أبا ومررتُ بأبٍ ولا يُستعملُ تأمًّا إلا في حالِ الاضافةِ ١٥ نحو قولك هذا أبوك ورأيتُ أباك ومررتُ بأبيك وكذلك النونُ في التثنيةِ لا تسقطُ في حالِ الإفرادِ أمَّا تسعُطُ للاضافةِ فحذفُها هنا دليلٌ على إرادةِ الاضافةِ لفظاً، وقوله وأما أفتحمت اللامَ المصبغةً لتأكيدِ الاضافةِ يريدُ أمَّا حُصَّتْ هذه اللامُ بالإقحامِ دونِ غيرها من حروفِ الاضافةِ لما فيها من تأكيدِ الاضافةِ إن الاضافةُ هنا معنى اللامِ وإن لم تكن موجودةً فإذا قلتُ أبو زيدٍ فتقديره أبٌ لزيدٍ فإذا أتيتَ بها كانت مؤكدةً لذلك المعنى غيرَ مغيرةٍ له ألا ترى أن معنى المَلِكِ والاختصاصِ مفهومٌ منها في حالِ عدمِ اللامِ كما يفهمُ عند وجودها فلا فرقَ بين قولك غلامٌ زيدٍ وغلامٌ لزيدٍ فلذلك لم يقولوا لا أبا فيها ولا مُجِيرِي منها ولا رَفِيبِي عليها ولم يَقْحِمُوا غيرَ اللامِ لأنها لا تؤكِّدُ الاضافةَ كما تؤكِّدُها اللامُ، وقوله وقصاءٌ من حَقِّ المنفى في التنكيرِ يريدُ أن زيادةَ اللامِ في لا أبا لك أفادت أمرينِ أحدهما تأكيدُ الاضافةِ والاخرُ لفظُ التنكيرِ لفصلها بين المضافِ والمضافِ اليه فاللامُ مقحمةٌ غيرُ معتدِّ بها من جهةِ كِبَاتِ الالفِ في الأبِ ومن جهةِ تَهْيِئَةِ الاسمِ لعملٍ لا فيه يُعتدُّ بها فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شُبّهت في أنّها مَزِيدَةٌ وَمَوْكِدَةٌ بَتَيْمِ الثَّانِي فِي * يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي * وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْفَى فِي هَذِهِ اللُّغَةِ وَبَيْنَهُ فِي الْأُولَى أَنَّهُ فِي هَذِهِ مُعَرَّبٌ وَفِي تِلْكَ مَبْنِيٌّ ، وَإِذَا فَصَلْتَ فَفَلَسْتَ لَا يَدَيَيْنِ بِهَا لَكَ وَلَا أَبَ فِيهَا لَكَ اِمْتِنَعَ لِحَذْفِ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ سَبَبِيهِ وَأَجَازَهَا يُونُسُ ، وَإِذَا قُلْتَ لَا غَلَامَيْنِ طَرِيقَيْنِ لَكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِ النُّونِ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ،

٥ قال الشارح قد شُبّهت اللام هنا في أنّها مَزِيدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ بَتَيْمِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي فَعَدِي مَخْفُوضٌ بِإِضَافَةِ تَيْمِ الْأُولَى إِلَيْهِ وَتَيْمِ الثَّانِي مَقَامَحٌ زَائِدٌ لِلتَّأْكِيدِ وَمِثْلُهُ إِقْحَامُ النَّاءِ فِي قَوْلِهِمْ يَا طَلْحَةَ أَقْبَلْ بِفَتْحِ النَّاءِ قَالَ الشَّاعِرُ

* كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةَ ناصِبٍ * وَلَيْلِ أَسِيهِ بَطِيءِ الْوَاكِبِ *

ووجودُ الشاهد فيه أنّه أراد الترخيم بحذف الناء ثمّ أقحمها وهو لا يعتدّ بها ففتحتها كما يفتح ما

١. قبل الناء في الترخيم ، قال والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأولى أنّه في هذه معرّبٌ وفي تلك مَبْنِيٌّ يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَا أَبَ لَكَ مِنْ غَيْرِ الْفِ كَانَ الْأَبُ مَبْنِيًّا مَعَ لَا وَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ وَالخَبْرُ مَحذُوفٌ أَوْ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ وَإِذَا قُلْتَ لَا أَبَا لَكَ كَانَ مَعْرَبًا مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ اللَّامِ فَالاسْمُ بَعْدَ اللَّامِ مَخْفُوضٌ بِإِضَافَةِ الْمُنْفَى إِلَيْهِ لَا بِاللَّامِ وَلَا يَنْتَعَلِفُ اللَّامُ هَهُنَا بِشَيْءٍ وَفِي الْأَوَّلِ تَنْتَعَلِفُ بِمَحذُوفٍ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْمُنْفَى وَمَا أَضِيفَ إِلَيْهِ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ مَعَ اللَّامِ الْمُقْحَمَةِ قُبْحٌ ١٥ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَبَبِيهِ لِأَنَّ اللَّامَ مَنْزِلَةٌ مَا لَمْ يُذَكَّرْ فَالاسْمُ مَنْزِلَةٌ أَسْمٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ حَاجِزٌ نَحْوًا مِثْلَ زَيْدٍ فَكَمَا يَقْبُحُ لَا مِثْلَ بِهَا لَكَ زَيْدٍ قُبْحٌ لَا أَبَا فِيهَا لَكَ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ كَمٍّ وَمَغْسِرِهَا فِي الْخَبْرِ بِشَيْءٍ فَفَلْتَ كَمَ بِهَا رَجُلًا مُضَافًا عُدِلَ إِلَى لُغَةٍ مِّنْ يَنْصَبُ وَإِنْ كَانَ لُغَةً مِّنْ يَخْفِضُ بِهَا مَعَ غَيْرِ الْفَصْلِ أَكْثَرَ لِقُبْحِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَهُوَ مَعَ قُبْحِهِ جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ * اللَّهُ دَرَّ الْيَوْمَ مَنَ لَأَمَهَا * وَقَوْلِهِ

* كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِ نِ إِيغَالِيَهِنَّ يَنَا * أَوْ آخِرِ أَلْبَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ *

٢. وَإِذَا قُبْحُ الْفَصْلِ مَعَ اعْتِقَادِ الْإِضَافَةِ كَانَ الْاِخْتِيَارُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَهُوَ الْبِنَاءُ وَإِثْبَاتُ النُّونِ فِي التَّنْثِيَةِ وَحَذْفُ الْاَلِفِ مِنَ الْأَبِ فَتَقُولُ لَا يَدَيَيْنِ بِهَا لَكَ وَلَا أَبَ فِيهَا لَكَ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ اِمْتِنَعَ لِحَذْفِ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ سَبَبِيهِ يَرِيدُ حَذْفَ النُّونِ مِنَ التَّنْثِيَةِ وَإِثْبَاتَ الْاَلِفِ فِي الْأَبِ فَلَا تَقُولُ لَا يَدَى بِهَا لَكَ وَلَا أَبَا فِيهَا لَكَ لِأَنَّ حَذْفَ النُّونِ مِنَ التَّنْثِيَةِ وَإِثْبَاتَ الْاَلِفِ فِي الْأَبِ يُوَدِّعَانِ بِالْإِضَافَةِ وَالْفَصْلِ

يُبَيِّنُ ذلكَ ، وكان يونسُ يذهب الى جوازِ الفصلِ بالظرفِ او ما جرى مجراه من جازٍ ومجرورٍ من غيرِ قُبْحٍ اذا كان الظرفُ ناقصاً لا يتمُّ به اللامُ نحوَ لا يَدَى بها لك ومعناه لا طاقةً بها لك فهذا جائزٌ عنده لانَّ بها في هذا المكان لا يتمُّ به اللامُ لانه ليس خبراً وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه قبجٌّ سواءً كان مما يتمُّ به اللامُ او لا ، فان وصفت المنفى فقلت لا غلامين ظريفين لك لم يجز ٥ حذفُ النون من المنفى ولا من صفتها أما امتناعُ الحذف من المنفى فلانك وصفتها وأنت تنوي اضافتها الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولانَّ الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف او للجاز والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاطُ النون من الصفة لان ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفتها

فصل ١٠٢

١٠

قال صاحب الكتاب وفي صفة المفرد وجهان احدهما أن تُبَيِّنَ معه على الفج كقولك لا رجلٌ ظريفٌ فيها والثاني أن تُعَرِّبَ مَحْمُولَةً على لفظه او محلّه كقولك لا رجلٌ ظريفًا فيها او ظريفٌ ، فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعرابُ ، فان كررت المنفى جاز في الثاني الاعرابُ والبناءُ وذلك قولك لا ماءٌ ماءً بارداً وان شئت لم تُنَوِّنْ ،

١٥ قال الشارح إنما قال المفرد تحرزا من المضاف نحو لا غلامٌ رجلٌ فان وصفت المضاف لم يجز فيه البناءُ البتة فاذا وصفت المنفى المفرد جاز لك في الصفة وجهان احدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسما واحداً على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناءٍ وتركيبٍ وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيئت بيئت ونحوه فكان الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبه معهما ايضاً لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ،
٢٠ والوجه الثاني ان تُعَرِّبَ ولك في اعرابه وجهان احدهما أن تُتَّبِعَهُ اللفظ فتنصبه وتُنَوِّنُهُ فتقول لا رجلٌ ظريفاً عندك فان قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ والاول مبني والثاني معربٌ قيل لما أُطرد البناءُ ههنا في كل نكرة تقع هذا الموضع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز ان يوصف على لفظه وبُعْطَفَ عليه وان كان مبنيًا ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يا زيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ وان كان مبنيًا وليس لك حركة بناء تُشَبِّه حركة الاعراب مشابهة تامّة الا الفتح في قولك

لا رجل في الدار والصفة في المنادى نحو قولك يا زيدؑ ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفى لأن محله نصب بالنافي الذي هو لا لمصارعته أن على ما تقدم وأما بئى التركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعرابؑ ويجوز في الصفة أيضا الرفع جملا على موضع النافي والمنفى لأن لا وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا إذا قلنا لا فيها رجل ه ففصلنا بين لا واسمها بظرف او جارٍ ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع فتحة للتحديد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى لا فيها غولٌ فذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلستنا بالجبال ولا للديدان * في إجرائه على موضع الباء إذ كان موضعها نصبا على خبر لئیس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا للديدانؑ وأعلم أنه إذا فصل بين المنفى وصفته بظرف او جارٍ ومجرور نحو لا رجل اليوم طريقا ولا ١٠ رجل فيك راعبا امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل طريقا عندك ولا رجل طريقا عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحلؑ فإن أتيت بصفة زائدة نحو لا غلام طريقا عاقلا عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيت ومنعته التنوين وإن شئت أعربت ونونته ولا يكون الثاني إلا منونا معربا إما بالنصب وإما ١٥ بالرفع ولا يجوز فيه البناء لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحداؑ فإن كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء باردا فأنت في الاسم الثاني بالخيار إن شئت نونته وإن شئت لم نونته لأنك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائطٍ آجرٍ وبيابٍ ساچ فكما وصفوا بآجرٍ وساچ وهما اسمان جمدان غير مشتقين فذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فإذا نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل طريقا وظريفؑ وإذا لم تنون بنيت وركبت الأول والثاني وجعلتهما اسما ٢٠ واحدا وإما باردا فلا يكون فيه إلا الاعراب والتنوين لأنه وصف بان وقد تقدم علمتهؑ

فصل ١٠٣

قال صاحب الكتاب وحكم المعطوف حكم الصفة ألا في البناء قال * لا أب وأبنا مثل مروان وأبنيه * وقال * لا أم لي إن كان ذاك ولا أب * وإن تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباسؑ

قال الشارح حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة لآتهما من التوابع ألا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً لأنه قد تخلل بينهما حرفُ العطف فنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت لا رجلٌ عندك ظريفاً ولأنه يودى إلى جعل ثلاثة أشياء الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئاً واحداً وذلك إجحافٌ ، وما عدا البناء ما كان جائزاً في الصفة فهو جائزٌ ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ المنفى لأن الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لأن موضعه نصبٌ بلا ولولا البناء كان منوناً ، والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفى والنافى وموضعها رفعٌ على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى فَأَصْدَقِي وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ جُزِمَتْ أَكْنٌ حَمَلًا على موضع فَأَصْدَقِي لأن موضعه جزمٌ كأنك قلت فَأَصْدَقِي وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ، وأما قول الشاعر

١. * فلا أَبَّ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرَّانَ وَأَبْنِهِ * إذا هو بالجهد أرتدى وتآزراً *

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعدُّ البناء على ما ذكرنا ونصبٌ مثلاً على أنه وصفٌ للمنفى وما عطف عليه ومثلاً يكون وصفاً للثنتين والجمع وإن كان لفظها مفرداً لما فيها من الإبهام قال الله تعالى لَبِشْرَيْنِ مِثْلَنَا ، والخبر محذوفٌ وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفعٌ مثلاً على النعت أو الخبر ، يمدحُ مَرَّانَ بن الحَكَمِ وابنه عبد الملك ، وأما قول الآخر * لا أمٌ لي

٥٥ إن كان ذاك ولا أبٌ * وقبله

* هل في القصية أن اذا استغنيتموا * وأمنتُم فأنا البعيدُ الأجنبُ *

* واذا تكون كريمةً أدعى لها * واذا يجاسُ لحيس يدعى جندبُ *

* هذا كعركم الصغار بعينه * البيت

فالشعر لرجل من مَرَجَحَ والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافى والمنفى على ما تقدم وصفه ،

٥٦ فإن كان المعطوف معرفةً نحو لا غلامٌ لك وزيدٌ ولا غلامٌ لك والعباسُ لم يجز نصبه بالحمل على عملٍ لا

لأن لا لا تعمل إلا في النكرة وأما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لأن موضعها ابتداءً وقد

تقدم بيانه ،

فصل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقال لا يبيع فيه ولا خلعة فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو.

ه قال الشارح قد تقدم القول ان لا تعمل في النكرة النصب وتبنى معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب قد من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة فان كررت لا على انها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء للجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك او جارية كان السؤال اُعلم عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قال غلام ان كان غلاماً او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لا من قبل ان هذا جواب من قال اُعلم عندك وجواب مثل هذا ان يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فلذلك خالف حال التكرير حال الافراد ولم يجز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلعة شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

* وما هَجَرْتُكَ حَتَّى فَلَيتِ مُعَلِّتَةٌ * لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ *

فان فصلت بين المنفى والنافي نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز ان تجعلها مع اسمها واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز ان ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها او فيما يليها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تعين ان يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قال الله تع لا فيها غول ولا ثم عنها ينزفون وكذلك اذا كان المنفى معرفة لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه

قال صاحب الكتاب وقولهم لا تولك ان تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك ان تفعل كذا وقوله * حيوتك لا نفع * وقوله * ان لا الينا رجوعها * ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز

المبرّد في السّعة أن يقال لا رجلٌ في الدار ولا زيدٌ عندنا،

قال الشارح لما قرّر أنّ المنغى اذا كان معرفة لم يجز فيه الّا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الألفاظ التي وردت ناقضة للقاعدة وذلك أنّها معارف مرفوعة ولم تُكّرر وخرّجها فأما قولهم لا نؤلك أن تفعل كذا فهي كلمة تنقل في معنّى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يُكّرروا لا من حيث أنّها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لا نؤلك نُجْرَى لا ينبغي لك لأنّه في معناه كما قالوا لا سلامٌ عليك فلم يكّرروا لأنّه في معنّى لا سلم الله عليك كما أجروا يذّر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لأنّها مثلها في المعنى وإن لم يكن في يذر حرف خلقى، فأما قول الشاعر

* وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ *

١. البيت لرجلٍ من بني سلولٍ والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدّم فنجّه والذي سوّغه أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنّ قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنّى لا نفع ولا ضرر يقول أنّه منّا في النسب الّا أنّ نفعه لغيرنا فحياتك لا ينفعنا وموته يحزننا، وأما قول الآخر

* قَصَتْ وَطْرًا وَأَسْتَرْجَعْتُ نُرَّ آذَنْتُ * رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا *

فالشاهد فيه الرفع بآ من غير تكرير ضرورةً وسوّغه شبه لا بليس من حيث النغى، وصف أنّها ١٥ فارقته فبكت وأسترّجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تُركب، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنّه لم يُكّرر لا على ما تقدّم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها، وكان أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد لا يرى بأساً أن تقول لا رجلٌ في الدار في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قول هل رجلٌ في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجلٌ في الدار وكذلك يُجيز لا زيدٌ في الدار على تقدير هل زيدٌ في الدار ٢. وإن كان الأوّل أكثر فاعرفه،

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب وفي لا حول ولا قوة الّا بالله سنّة أوجه أن تفتحها وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الأوّل على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن

تَعَكِّسَ هَذَا

قال الشارح لك في لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وما أَشْبَهَهُ أَنْ تَبْنِيَهُمَا عَلَى الْفَتْحِ وَتَكُونَ لَا الثَّانِيَةَ نَافِيَةً كَالأُولَى كَأَنَّكَ اسْتَأْنَفْتَ النِّغْيَ بِهَا فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةً قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَلَا الأُولَى وَاسْمُهَا فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ وَلَا الثَّانِيَةَ وَاسْمُهَا فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ تَانٍ وَيَقْدَرُ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَبِرٌ مَرْفُوعٌ، وَلَكِنْ أَنْ تَفْتَحَ الأَوَّلَ وَتَنْصِبَ الثَّانِيَةَ نَصْبًا صَرِيحًا بِالتَّنْوِينِ فَتَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَتَعْطِفُ الْمَنْصُوبَ الْمَنْوُونَ عَلَى الْمَرْكَبِ إِمَّا عَلَى فَحْوَةِ الْبِنَاءِ لِشَبْهِهَا بِحَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَإِمَّا عَلَى عَمَلٍ لَا فِي الْمَنْفَى وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَنُونًا إِلَّا أَنْ الْبِنَاءَ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِعَثْمَانَ وَزَيْدٍ فَوَضَعُ عَثْمَانَ خَفَضًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ فَجَرَى مَجْرَى الْمَعْطُوفِ عَلَى مَوْضِعِهِ كَذَلِكَ هَهُنَا وَيَكُونُ الْإِعْتِمَادُ فِي النِّغْيِ عَلَى لَا الأُولَى وَتَكُونُ لَا الثَّانِيَةَ زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً لِلنِّغْيِ قَالَ الشَّاعِرُ

* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

ولكن أن تفتح الأول وترفع الثاني فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل طريف في الدار إن شئت خفصت طريفا على النعت لرجل وإن شئت رفعته على النعت لكذلك لا رجل ولا غلام لك إن شئت حملت على المنفى وإن شئت حملت على موضع النافي والمنفي فيكون الثاني أيضا مبتدأ لأن ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لأنه ظرف وتكون لا الثانية زائدة للتأكيد والاعتماد في النفي على لا الأولى وجزوز أن تجعل لا الثانية معني ليس وتقدر لها خبرا منصوبا، ولك أن ترفعهما جميعا فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلا قال الشاعر

* وما هاجرتك حتى قلت معلنة * لا نافية لي في هذا ولا جملة *

فجزوز أن يكون لا في هذا الوجه معني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب وجزوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع، ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله ويكون رفع الأول على أن تكون لا معني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وجزوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المسبته بأن ولذلك ركبت معها وبنيت فهذه خمسة أوجه من جهة

خبر ما ولا المشبهتين بليس

اللفظ وهي سنة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فاعرفه

فصل ١.٦

قال صاحب الكتاب وقد حذف المنقّى في قولهم لا عليك أى لا بأس عليك

ه قال الشارح اعلم أنهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا لا عليك والمراد لا بأس عليك أى لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالعشبية عشبية والمراد لا عشبية كالعشبية اللبلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا احد كزيد رجل فلاسم محذوف والجار والمجرور فى موضع الخبر وعشبية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ او التمييز على حدّ النعت فى قوله * قهل فى معدّ دون ذلك من قدا * ومما حذف * اسم لا فيه قول امرى القيس

* وَيَلْمِيهَا فى هواء الجوّ طالبة * ولا كهذا الذى فى الأرض مَطْلُوب *

كأنه قال لا شيء له كهذا الذى فى الارض ، فأما قول جرير * لا كالعشبية زائراً ومزوراً * فلا يكون منصوباً ألا بفعلٍ مقدرٍ لانه قد علم أنّ الزائر والمزور غير العشبية فلا يكون بياناً لها فعلم أنّ المراد لا أرى كالعشبية زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال

١٥

خبر ما ولا المشبهتين بليس

فصل ١.٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيه لغة اهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقرون ما هَذَا بِشَرِّ آلَا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِىَ فى المصاحف ، فاذا انتقص النغى بالاً او تقدّم الخبر بطل العمل ففعل ما زيدٌ ألا منطلقٌ ولا رجلاً ألا افضلٌ منك وما منطلقٌ زيدٌ ولا افضلٌ منك رجلاً

قال الشارح هذا الفصل بيّن من كلام صاحب الكتاب وقد تقدّم شرحه فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته

فصل ١.٨

قال صاحب الكتاب ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيدٌ بمنطلقٍ إنما يصح على لغة اهل الحجاز لأنك لا تقول زيدٌ بمنطلق

قال الشارح اعلم ان الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت انها لم تُحْدِثْ
معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقائم والمعنى ليس زيد قائما قال الله تع اَلَيْسَ اللَّهُ
بِكَاِفِ عَبْدَهُ وَتَقْدِيرُهُ كَافِيَا عَبْدَهُ وَقَالَ تَعَالَى اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى اَلَسْتُ رَبِّكُمْ ؕ وَمَا مُشَبَّهَةٌ بِلَيْسَ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فَأَدْخَلُوا الْبَاءَ فِي خَبَرِهَا عَلَى حَدِّ دَخُولِهَا فِي خَبَرِ لَيْسَ نَحْوَ قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ قَالَ اللَّهُ تَع
ه مَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَمَّا اى مُؤْمِنًا وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ الْمُؤْمِنِينَ اى طَارِدَ الْمُؤْمِنِينَ ؕ وَقَدْ زِيدَتْ الْبَاءُ فِي غَيْرِ الْمُنْفَى
زَادُوهَا مَعَ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا تَالِ اللَّهُ تَع وَلَا تُنْقَلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَهْلُكَةِ وَالْمَرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيْدِيكُمْ
وَقَالَ أَمْرٌ يَعْلَمُ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى اى أَنَّ اللَّهَ يَرَى وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ
وَالْمَرَادُ تُنْبِتُ الدَّهْنَ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

* شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرَضِيِّينَ فَأَصْبَحْتُ * زَوْرًا تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلِمِ *

١٠ اى ماء الدحرضيين ؕ وَقَدْ زِيدَتْ مَعَ الْفَاعِلِ نَحْوَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ أَمَّا هُوَ كَفَى
اللَّهُ وَكَفَيْنَا يَدًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ سُحَيْمٍ * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا * وَقَدْ زَادُوهَا مَعَ الْمَبْتَدَأِ
فَقَالُوا بِحَسْبِكَ زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ

* بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا * بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَيٌّ مُضِرٌّ *

وَالْمَرَادُ حَسْبُكَ قَالَ اللَّهُ تَع يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَبِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ؕ وَزَادُوهَا مَعَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
١٥ قَالَ اللَّهُ تَع جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا قَالَ أَبُو لَيْسَانَ الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَتَقْدِيرُهُ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا ؕ وَالْأَصْلُ فِي زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْمُنْفَى مَعَ لَيْسَ لِأَنَّهُ فَصْلَةٌ
وَالْمَعْنَى بِالْفَصْلَةِ الْمَفْعُولُ وَفِيهِ مُعْظَمُ زِيَادَةِ الْبَاءِ وَجُمِلَتْ مَا أَحْجَازِيَّةٌ عَلَى لَيْسَ إِذْ كَانَ خَبَرُهَا مَنْصُوبًا
كَخَبَرِ لَيْسَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَمَّا دَخَلَتْ الْبَاءُ فِي خَبَرِ لَيْسَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ فَتَنْزَلَتْ بِذَلِكَ مَنْزِلَةً
فَعَلَّ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفِ جَرِّ فَعُدِّيَّتْ إِلَى مَنْصُوبِهَا بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ الْبَاءُ وَجُمِلَتْ مَا عَلَى لَيْسَ فِي
٢٠ ذَلِكَ ؕ وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ أَصْلَ دَخُولِ الْبَاءِ أَمَّا هُوَ مَعَ مَا لَصُرِبَ مِنَ التَّنْفَائِلِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ
إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فَيَقُولُ النَّافِي لِذَلِكَ لِخَبَرِ مَا زَيْدٌ قَائِمًا فَيَدْخُلُ مَا بِإِزَاءِ أَنْ فَإِذَا قَالَ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ قَالَ
النَّافِي مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فَيَأْتِي بِالْبَاءِ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ كَمَا أَتَى بِاللَّامِ لِتَأْكِيدِ الْإِيجَابِ فَصَارَ لِحَرْفَانِ بِإِزَاءِ الْحَرْفَيْنِ
فَمَرَّ دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ لِأَنَّهَا يَقَعَانِ لِنَفْيِ مَا فِي الْحَالِ ؕ وَالْكَوْفِيُّونَ يَقُولُونَ أَمَّا دَخَلَتْ الْبَاءُ
لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ يَرِيدُونَ أَنَّ الَّذِي يَرْتَفِعُ بَعْدَ مَا أَمَّا أَرْتَفَاعُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْبَاءُ لَا تَقْعُ

في خبرِ المبتدأ فلا يقال ما زيدٌ بقائمٍ وأنت تريد قائمٌ كما لا تقول زيدٌ بقائمٍ وإنما يستعمل الباء من
 ب الخبر وهو فاسدٌ لأنّ الاعراب يفصل بينهما ، وقوله لا يصحّ دخولُ الباءِ إلا على لغةِ اهلِ الحجاز
 لأنك لا تقول زيدٌ بقائمٍ يريد أن ما بعد ما التَّمييزيةِ مبتدأٌ وخبرٌ والباء لا تدخل في خبرِ المبتدأِ
 وهذا فيه إشارةٌ الى مذهب اللوفيين وليس بسديدٍ وذلك لأنّ الباء إن كان اصلُ دخولها على لَيْسَ
 ٥ وما محمولَةٌ عليها لأشترَاكهما في النفي فلا فرّق بين الحجازيةِ والتَّمييزيةِ في ذلك وإن كانت دخلت في
 خبرٍ ما بإزاء اللام في خبرٍ إنّ فالتَّمييزيةِ والحجازيةِ في ذلك سواءً وبدل على ذلك مسألةُ الكتاب وهو
 قولهم ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به برَفَعِ شيءٍ على البدل من موضع الباء لتعذّرِ الحُفص والنصبِ
 وقد تقدّم اللام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ فأدخلوا الباء في خبرِ المبتدأِ ان كان
 في خبرِ النفي أمّا اذا كان خبرُ المبتدأِ موجباً لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان
 ١٠ زيدٌ بـغلامٍ إلا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبرٍ كأنّ هنا حيث كان في خبرِ المنفى فاعرفه ،

فصل ١٠٩

قال صاحب الكتاب ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبّهة بليّس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوبُ
 بها حيناً قال الله تعالى ولآت حينٍ مّناصٍ اي ليس للحين حينٍ مّناصٍ ،
 ١٥ قال الشارح قد تقدّم القول أنّ لا تُشَبّه بليّس وتعمل عملها كما شُبّهت بها ما في لغةِ اهلِ الحجاز
 فرفعوا بها الاسمَ ونصبوا الخبرَ فقالوا لا رجلٌ أفضلُ منك ولا احدٌ خيراً منك وربما أدخلوا في
 خبرها الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجلٌ بأفضلُ منك ولا احدٌ بخيرٍ منك إلا أنّ ما أُفْعِدُ من لا في
 الشبّه بليّس ولذلك كانت أعمّ تصرّفاً وأكثر استعمالاً ، واللتبير في لا أن تنصب النكرة حملاً على أنّ
 ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع
 ٢٠ الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة ، فأما اذا لحقها تاء التانيث وقيل لآت
 فالقياس أن تكون المشبّهة بليّس لآتها في معنَى ما تدخله تاء التانيث وليست كذلك الناصبة لآتها
 في معنَى إنّ وليست إنّ ممّا تدخله تاء التانيث ولآته وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فعلم أنّها
 بمعنَى ليس ان لو لم تكن بمعنَى ليس لزم تكريرها ، وقوله يكسعونها اي يتبعونها في آخر الكلمة يقال
 كَسَعَهُ اي ضربه من خَلْفٍ وهذه استعارةٌ لزيادة التاء آخرها ، ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصةً

سواء نَصَبَتْ أو رَفَعَتْ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا فِي الْمُرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ فَلَيْسَ أَقْوَى لَاتِّهَا الْأَصْلُ ثُمَّ مَا تَرَى لَاتَ ء
 فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فَإِنَّهُ قَدْ قُرِئَ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَكْثَرَ فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ
الْخَبْرُ وَالاسْمُ مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ وَلَاتَ حِينَ نَحْنُ فِيهِ حِينَ مَنَاصٍ وَلَا يَقْدَرُ الْاسْمُ الْمَحذُوفُ إِلَّا نَكْرَةً
 لِأَنَّ لَا إِذَا كَانَتْ رَافِعَةً لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ كَمَا إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي
 ٥ المرفوعات فاعرفه ء

ذكر المجرورات

فصل ١١.

١. قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة وهي المقتضية للجرح كما أن الفاعلية والمفعولية هما
 المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك
 مررت بزيدا وزيدا في الدار وغلما زيدا وخاتمة فضة ء

قال الشارح لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات
 البصريين والخفص من عبارات الكوفيين فالجر إنما يكون بالإضافة وليست بالإضافة هي العاملة للجر وإنما
 ١٥ هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا أن الغيباس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه
 وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما أن الاعراب إنما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف
 الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من وإلى وعن وعلى ونحوها من حروف الإضافة وستذكر في موضعها مفصلة
 وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تُصنيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ومعنى
 إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له كما كانت
 ٢٠ الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما
 فالمقتضى غير العامل والمراد من قوله فالعامل حرف الجر أو معناه أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره
 فحرف الجر نحو مررت بزيدا وزيدا في الدار فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في وأما
 المقدر فحرف غلام زيدا وخاتمة فضة فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام زيدا
 وخاتمة من فضة لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف

فلذلك كور كما ساع للجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وإنما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ونظير ذلك وأو رب من قوله * وبَلَدَةٌ ليس لها أنيس * ونحو قوله * وَبَلَدٌ عامية أعماء * ونحو قوله * وقائم الأعمام حاوي المخترق * وتقديره ورب كذا فالخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، ومما يدل أن الواو للعطف والجر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

* فَحَوْرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ * نواعم في المروط وفي الرباط *

١. وقول الآخر * بَلْ جَوَزَ تَبِيهَا كَطَهْرٍ أَحْجَفَتْ * فكما أن الفاء يدل وإن كانتا بدلاً من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب وإن لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل في المضاف اليه حرف للجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لأن المعاني لا تعمل جراً فاعرفه ،

فصل ١١١

١٥ قال صاحب الكتاب وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين معنويةً ولفظيةً فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك ما ن زيد وأرضه وأبوه وإبنه وسبيده وعبده أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج ،

قال الشارح أعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله اليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول ينزل منه منزلة التنوين وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط فالإضافة اللفظية ٢. ستذكر بعد وأما الإضافة المعنوية فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تُفيد التعريف والتخصيص وتسمى للحصة أي الحالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ وإذا أضفتها إلى معرفة تعرف وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفتها إلى زيد اكتسب منه تعريفاً وصار معرفةً بالإضافة وإذا أضفتها إلى نكرة اكتسب تخصيصاً وخرج بالإضافة عن إطلاقه لأن إطلاقه يكون أعم من غلام رجل

ألا ترى أن كل غلام رجل غلامٌ وليس كل غلامٍ غلامَ رجلٍ ، وهذه الاضافة المعنوية تكون على معنى
 احدٍ حرفين من حروف الجرّ وهما اللامُ ومنْ فاذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها المِلْكُ والاختصاص
 وذلك قولك مالٌ زيدٍ وأرضه اى مالٌ له وأرضٌ له اى يملكها وأبوه وأبْنُه وسَيِّدُه والمراد أبٌ له وابنٌ له
 وسَيِّدٌ له اى كلٌ واحدٍ مستحقٌّ مختصٌّ بذلك والغالبُ الاختصاص لان كل ملك اختصاصٌ ،
 ٥ واذا كانت الاضافة بمعنى من كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوبٌ خزٌّ وخاتمٌ حديدٌ وسوارٌ
 ذهبٌ اى ثوبٌ من خزٍّ وخاتمٌ من حديدٍ وسوارٌ من ذهبٍ لان الخاتم قد يكون من الحديد وغيره
 والثوب يكون من الكتّ وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبيّن نوعه بقوله من خزٍّ ومن حديدٍ
 ومن ذهبٍ ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذى قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف
 يصدّق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج ساجٌ والثوب من الكتّ خزٌّ كما أن الانسان من الحيوان
 ١٠ له ويبدأ له لانه وإن كان الاول بعضاً للثاني فانه لا يقع عليه اسمُ الثاني فعينُ زيدٍ ليست زيدا ويبدأ عمرو
 ليست عمرا فأعرّف الفرق بينهما ، وقوله في الامر العام يريد أن الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه
 وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلانٌ ثبت الغدير بفتح الغين والبدال اى تابست
 القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلّ والخصومة قال ابن السكيت
 ١٥ يقال ما أثبت غدره يعنى القرس اى ما أثبتته في الغدر وهى الحجارة واللاخايف اى خروق الارض
 وشقوقها ، وعندى أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدراً بحرف جرّ مع أن
 اضافته تحضةً ،

قال صاحب الكتاب واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضاربٌ زيدٍ وراكبٌ فرسٍ بمعنى
 ضاربٌ زيدا وراكبٌ فرساً او الى فاعلها كقولك زيدٌ حسنٌ الوجهِ ومعجورٌ الدارِ وهندٌ جائلةٌ الوشاحِ
 ٢٠ بمعنى حسنٌ وجهه ومعجورةٌ داره وجائلةٌ وشاحها ولا تُفيد الا تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل
 الاضافة ولاستواء الحالين ووصف النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفعولةً في قولك مررتُ برجلٍ
 حسنٍ الوجهِ وبرجلٍ ضاربٍ أخيه ،

قال الشارح الاضافة اللفظية أن تصيغ اسما الى اسمٍ لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير تحضةٍ
 اى ما يحصل ثم اتصلاً وإسناداً من جهة اللفظ لا غير وذلك ضربان احدهما اسمُ الفاعل اذا أضفته وأنت

تريد التنوين وذلك قولك هذا ضاربٌ زيدٌ غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضاربٌ زيداً وجائزٌ أن يكون في الحال وأن تُوقعه فيما يُستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفيف ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تُشبهه بالاضافة لخصية بحكم أنه اسم والنصب به إنما هو عارضٌ لشبهه الفعل فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافاً الى معرفة ه لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً لأن التنوين المقدر حكماً كالموجود لفظاً ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تع هذا عارضٌ مُطَرَّنًا والمعنى مطر لنا من قبل أنه وصف به عارضا وهو نكرة والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

* سَلِ الْهُنُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ * نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةً مُتَعَيِّسٍ *

١. والتقدير مُعْطَى رَأْسِهِ لأن كلاً لا يقع بعدها الواحد إلا نكرة لأنها تقع على واحد في معنى الجمع، وقوله أن تُضاف الصفة الى مفعولها يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضاربٍ وقائلٍ وشبههما فإنه لا يضاف إلا الى مفعولة لأنه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لأنه هو في المعنى والشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً على معنى يضربُ عمراً لأن الضارب هو زيدٌ الثاني الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أُضيفت اليه وذلك نحو مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ومعمرٍ الدارِ وامرأةٍ جائلةٍ ه الوشاح فالتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لأن الاصل حسنٍ وجهه ومعمره دارة وجائلٍ وشاحها ترفع الوجهة بقولك حسنٍ لأن الحسن له في المعنى، وكذلك قولك مررتُ برجلٍ معمرٍ الدارِ ان المعنى معمره دارة وامرأةٍ جائلةٍ الوشاح اى جائلٍ وشاحها فالعبارة للدار والجولان للوشاح والوشاح الازارء فان قلت اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمت ان الشئ لا يضاف الى نفسه فالجواب أنك لم تصفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في ٢. اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسنٌ الوجه كان الحسن شائعاً في جملة كانه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائرته فلما أُريد بيان موضع الحسن أُضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراكم تنصبه على التمييز فنقول مررتُ بالرجل الحسنِ وجهها والتمييزُ فصلته، وقوله يضاف الى فاعله يريد أنه فاعلٌ من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فإنه من جهة اللفظ فصلته والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأةٌ حسنةٌ الوجهِ فتأنيبتهم الصفة ان قد جرت على مؤنثٍ دليلٌ على ما

قلناه لأن الفعل إنما تلاحقه علامة التأنيث إذا أُسند إلى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مُسندة إلى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التدكير ولم يجز التأنيث لأن الوجّه مذكّر، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالاضافة لأن النيّة فيه الانفصال على ما بيّنا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وإن أضفته إلى معرفة نحو قولك مررت برجلٍ حسنٍ الوجه فلولا

٥ تقدير الانفصال وإرادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله ولأستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة يعني أن حالتها قبل الاضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لأستوائها في كلا الحالين فنقول مررت برجلٍ حسنٍ الوجه كما تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، ويدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فنقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة هيجة لما جاز أن تجتمع ١. الاضافة مع الالف واللام،

قال صاحب الكتاب قضيّة الاضافة المعنويّة أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأتواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق

١٥ * فَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ * وَقَالَ ذُو الرُّمَّة * ثَلُثُ الْأَبَا فِي الْوَيْدَارِ الْبَلَاغُ *

قال الشارح اعلم أنك لا تصيف إلا نكرة نحو قولك غلامٌ زيدٌ وصاحبٌ عمرو لأن الاضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لأن المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة وتخصيصا إن كان نكرة فإذا قلت غلامٌ زيدٌ فالغلامُ كان نكرةً شاملاً كل غلام فلما أضفته إلى زيد صار معرفةً وخصّ واحداً بعينه فإذا قلت غلامٌ رجلٌ فإن المضاف اليه وإن كان نكرةً إلا أنه حصل للمضاف باضافته اليه نوعٌ ٢. تخصيص ألا ترى أنه خرج عن شياعه ويميّز عن أن يكون غلاماً امرأةً فعلى هذا لا يجوز اضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فإذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعةً في التقدير كرجلٍ وفسر ثم تكتسى تعريفاً إضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لأن ما فيه الالف واللام لا يكون إلا معرفةً ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودها، فأما

للمسألة الأتواب والأربعة الغلمان فهو شبيهٌ صار إلى جوارز الكوفيين فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة

درهم وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني لأن الأول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدرهم وخمسة الأتواب فاما قول الشاعر

* ما زال مذ عقدت يداه إزاره * قسما وأدركي خمسة الأشبار *

ه البيت للفرزدق وبعده

* يَدِنِي خَوَافِقٌ مِّنْ خَوَافِقٍ تَلْتَفِي * فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْعُبَارِ مُثَارِ *

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول يمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال مذ كان صغيرا إلى أن مات يقود للجيش ويحضر للحروب وعنى بالخوافق الريات ومعتبط العبار مكانه فكانه لم يُقاتل فيه قبل ولا أبار غيره عبارة من قولهم مات فلان عبطة أي شابا ١٠ وقوله مذ عقدت يداه إزاره إشارة إلى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الأشبار القبر أي ما زال أميرا مذ عقل إلى أن مات، وأما قول الآخر

* وَهَلْ يَرِجُّعُ التَّسْلِيمِ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى * ثَلَاثُ الْأَنَاقِ وَالرُّسُومُ الْبَلَاغِ *

البيت لذي الرمة والشاهد فيه تعريف الأناق حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك إلى الالف واللام، والأناق للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الأطباخ، والبلاغ جمع بلفع وهو الخراب وأصله الأرض التي لا نبي فيها، والرسم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار، يقولون الأناق ورسم الدار لا ترد سلاما ولا تنبي عن خبر إذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى، فاما ما تعلقت الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن المصاف في الحسن الوجه صفة والمصاف اليه يكون منصوبا ومجرورا وأما ذلك نبي رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوما من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وأمتناعه من الأطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس،

قال صاحب الكتاب وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه ويهدى للجائلة الوشاح وها الصاربا زيد وها الصاربو زيد قال الله تعالى والمقيمى الصلوة ولا تقول الصارب زيد لا تك لا تغيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها في المثني والمجموع وقد أجازة الفراء وأما الصارب الرجل فشبته بالحسن الوجه،

قال الشارح وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظية قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند لجائلة
 الوشاح وساغ ذلك من قبل ان الاضافة لا تكسوها تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال ان
 التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع ان كان فاعلا في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفا
 ولا تخصيصا لم يمنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمنع دخولها على النكرة
 غير المضافة ، وقالوا هذان الصاربا زيد والصاربو زيد قال الله تع وَأَمْفِيهِ الصَّلْوَةَ لما كانت الاضافة
 منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أُضيف اليه وكان سببان اضافته وإثبات النون وقصده
 مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا
 ما يقع به التعريف من الالف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضربا من التخفيف بحذف التنوين والنون
 في هذا صارب زيد غدا والصاربا زيد والصاربو زيد فأما الصارب زيد فإنه لا يجوز لان الالف واللام
 اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له قبله
 أعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيرها ان كان التقدير في الصارب الذي صرَبَ فلذلك
 عمل عمله ، وأما جازت الاضافة في قوله هما الصاربا زيد والصاربو زيد لما يحصل بالاضافة من التخفيف
 بحذف النون فأما اذا قلت الصارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الأعمال من غير فائدة لأنه لم
 يحصل بالاضافة تخفيف لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، فأما القراء فإنه أجاز ذلك
 نظرا الى الاسمية وأن الاضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعا من الاضافة والقياس ما ذكرناه ،
 فأما قولهم الصارب الرجل فلما ساعدت اضافته وإن لم تستفد بالاضافة تعريفا ولا خفة أما التعريف
 فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفا وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فقضية الدليل أن لا تصح اضافته كما لا تقول الصارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن
 الوجه ومثبه به من جهة أن الصارب صفة كما أن الحسن صفة وما بعده يكون مجرورا او منصوبا
 فنقول هذا صارب زيدا وصارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهها وحسن الوجه فلما أشبهه
 جاز إدخال الالف واللام عليه مع أنه مضاف اذا أُريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وإن
 لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى أن المضاف اليه في الصارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف
 اليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع ،

فصل ١١٣

قال صاحب الكتاب وإذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ وما عديم^٥ واحداً منهما شراً في صحة الاضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين^٥ او النون^٥ أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضارباك والضارباتك والضارباتي والضارباتي كما قالوا ضارباك والضارباك والضارباك والضارباتي قال عبد الرحمن بن حسان

* أيها الشاتبي لحسب مثلي * إنما أنت في الضلال تهييم *
وقوله * فم الآمرون للخير والفاعلون * مما لا يعمل عليه *

قال الشارح قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المصمر فاضافته الى المصمر تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ يلزم اضافته لأنه لا سبيل الى النصب لأن النصب يكون بثبوت التنوين^٥ او النون^٥ نحو قولك ضارب^٥ زيداً وضاربان^٥ زيداً ومع المصمر لا يثبت التنوين^٥ ولا النون^٥ لأن بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين^٥ او النون^٥ مع المصمر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى المصمر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين^٥ او نون^٥ في الاضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف ، وقوله جاء ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ وما عديم^٥ واحداً منهما شراً في صحة الاضافة اي صار ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ وما ليس فيه واحداً منهما يعنى التنوين^٥ والنون^٥ ، وقوله شراً اي سواً يقال

١٥ القوم في هذا الأمر شرع سواً بجررك وبسكن وبستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ وما ليس فيه واحداً منهما في صحة الاضافة وذلك نحو الضارباك والضارباتك أضفت الضارب والضاربات الى ضمير الخطاب وليس فيهما تنوين^٥ ولا نون^٥ وكذلك تقول الضارباتي والضارباتي فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين^٥ او نون^٥ نحو قولك ضارباك والضارباك والضارباك والضارباتي فحذف من ضارباك التنوين^٥ لأنه قبل الاضافة ضارب^٥ منون^٥ والضارباك

٢٠ تثنية والضارباك جمع وقد حذف منهما النون للاضافة والضارباتي تثنية وأصله ضارباتين حذف نونه للاضافة ثم ادغمت ياء التثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعاً لقيل ضارباتي بالالف ، والضارباتي جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذف النون للاضافة واجتمعت الواو والياء وسبق الاول منهما بالسكون فقلت الواو ياءً وادغمت الياء المنقلبة في ياء الاضافة على حد طويته طيباً وشويته شيباً وكذلك تقول في الحجر والنصب نحو مررت بالضارباتي ورأيت الضارباتي وأصله الضارباتين سقطت النون

للاضافة وأدغمت الياء في الياء فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضميرٌ إلا مجرورٌ ولا أعرف هذا المذهب وقيل أنه رأى لسببويه وقد حكاه الرماني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سببويه يعتبر المضمَر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيدٍ بالخفض لا غير والكاف في الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع ه جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدا على من قال لحافظ وعروة العشيبة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظهرا لم يكن إلا نصبا نحو الضارب زيدا وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمَر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول أن اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربُوك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضاربٌ ١. زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضاربٌ زيدا وللجامع بينهما أن التنوين من ضارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان فلما ما ذكره صاحب الكتاب فذهب نالت لا أعرفه وأما لزوم حذف التنوين والنون مع علامة المضمَر المتصل لأن علامة المضمَر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ١٥ محلها آخر الكلمة كما أن النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك فلما البيت الذي أنشده وهو * أَيُّهَا الشَّامِيُّ الْحَجَّ * البيت لعبد الرحمن بن حسان أنشده شاهداً على ما أدعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأي سببويه وأبي الحسن جميعاً فلما فوله

* لَمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَهُ * اذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظِمًا *

٢. فإنه أنشده سببويه وزعم أنه مصنوع وموضع الشاهد للجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكم المضمَر أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلة في الاتصال والضعف ومثله قول الآخر * وَلَمْ يَرْتَفِفْ وَالنَّاسُ تُحْتَضِرُونَهُ * جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهُ *
 انشده سببويه والشاهد فيه أيضا للجمع بين النون والمضمَر والوجه الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشبه المعتفون وهم السائلون واحتضروه الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير

متوَّج ، فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كنايةً ويَزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أنها هاء السكوت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطرَّ الشاعر فأجرها في الوصل فجرها في الوقف وحركها لأنها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيفٌ والأول أمثل لأن فيه ضرورةً واحدةً وفي هذا ضرورتان فأعرفه

فصل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم معرفة يتعرّف به ما أُضيف إليه إضافةً معنويّةً ألا أسماء توعلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف وهي نحو غيرٍ ومثلٍ وشبهٍ ولذلك وصفت بها النكرات فقبل مررتُ ١. برجلٍ غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رَبٌّ قال * يا رَبِّ مِثْلِكَ في النِّساءِ غَريرةٌ * اللَّهُمَّ أَلَا إِذَا شُهر المِصافِ بِمِغايِرَةِ المِصافِ اليه كقوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ أَوْ يُمَاتِلْتَهُ

قال الشارح قد تقدّم القول أن المِصافِ يكتسب من المِصافِ اليه تعريفه إن كان معرفةً إذا كانت الإضافة محضةً نحو غلامٌ زيدٌ ومالٌ عمروٌ وقد جاءت أسماءُ أُضيفت إلى المعارف ولم تتعرّف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تختصّ واحداً بعينه وذلك غيرٌ ومثلٌ وشبهٌ فهذه نكراتٌ وإن كنّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ وإنما نكرهنّ معانيهنّ وذلك لأنّ هذه الأسماءُ لما لم تحصر مغايرتها ومائلتها لم تتعرّف ألا ترى أن كلَّ من عداه فهو غيرٌ وجهةً المماثلة والمشابهة غيرٌ منحصرةٌ فإذا قلتُ مثلكَ جاز أن يكون مثلكَ في طولك وفي لَوْنِكَ وفي عِلْمِكَ ولن يجاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الإبهام كانت نكراتٍ فلذلك هذه الأشياء كانت مضافاتٍ معني اسم الفاعل في موضعٍ مُغايِرٍ ومائلٍ ومُشابهٍ كان المماثلة في قولك مررتُ برجلٍ مثلكَ موجودةً في وقتٍ مُروركَ به فهو للحال فكان نكرةً ٢. كاسم الفاعل إذا أُضيف وهو للحال وبدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررتُ برجلٍ غيرك فأما قوله

* يا رَبِّ مِثْلِكَ في النِّساءِ غَريرةٌ * بَيِّضاً قد مَتَّعْتَهَا بِطَلانٍ *

البيت لأبي حنّان التقي أنشده سيبويه والشاهد دخولُ رَبِّ على مثلكَ ورَبٌّ لا تدخل إلا على نكرةٍ ، وغريرةٌ أي مُغْتَرَّةٌ بِلين العيش غافلةٌ عن صُروفِ الدَّهرِ ومَتَّعْتَهَا بِطَلانٍ أي أعطيتها شيئاً تستمتع

به عند طلاقها كأنه يهتد زوجته بذلك ، تقول مررت برجلٍ مثلك أى صورته مشبهةً بصورتك ومررت
 برجلٍ غيرك أى ليس بك وأنه لم يمرّ بثنيتين ألا ترى أنه إذا قال مررت بغيرك بإسقاط المنعوت جاز أن
 يكون مرّ بأكثر من واحد فإذا قال مررت برجلٍ غيرك علم أنه مرّ بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد
 يكون هذه الأشباه معارف إذا شُهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته فيكون اللفظ بحاله
 ه والتقدير مختلفٌ فإذا قال القائل مررت برجلٍ مثلك أو شبيهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك أو مثلك
 فى ضربٍ من ضربٍ المماثلة والمشابهة وهى كثيرةٌ غيرٌ محصورة وإذا أراد المعرفة قال مررتُ بعبد الله مثلك
 فكان معناه المعروف بشبهك أى الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ
 الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لَانَّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم
 الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالماحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فعرفة بما
 أضيف إليه وذلك لأنه على بناء فَعِيلٍ وَقَعِيلٍ ببناء موضوعٍ للمبالغة فكانت بالرجل الذى يُشبهك
 من جميع الجهات ،

فصل ١٥

قال صاحب الكتاب والاسماء المضافة اضافةً معنويةً على صريين لازمةٌ للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة
 ١٥ على صريين ظُرُوفٌ وغير ظُرُوفٍ فالظُرُوفُ نحو فَوْقَ وَتَحْتَ وَأَمَامَ وَقُدَّامَ وَخَلْفَ وَوَرَاءَ وَتِلْكَاءَ وَنِجَاهَ وَجِدَاءَ
 وَجِدَّةً وَعِنْدَ وَلَدُنْ وَلَدَى وَبَيْنَ وَوَسَطَ وَسِوَى وَمَعَ وَدُونَ ،
 قال الشارح قد تقدم أن الاضافة على صريين لفظيةٌ ومعنويةٌ فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى
 كذلك نحو غلامٌ زيد وثوبٌ خبزٌ واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضاربٌ زيد
 غداً فهذه اضافةٌ لفظيةٌ لا غير لان المعنى ضاربٌ زيدا غداً فا كان من الاضافة كذلك فاتها لا تقع
 ٢٠ لازمةٌ البتة لانها أما تصاف لصرٍ من التخفيف والنية غير الاضافة ، وما كان منها معنويةً فهو على
 صريين يكون لازماً وغير لازم وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة وبغلب عليها ولا يكاد يُستعمل
 مُفرداً وذلك ظُرُوفٌ وغير ظُرُوفٍ فمن الظُرُوفِ الجهاتُ السِتُّ وهى فَوْقَ وَتَحْتَ وَأَمَامَ وَقُدَّامَ وَخَلْفَ وَوَرَاءَ
 وَتِلْكَاءَ وَنِجَاهَ وَجِدَاءَ وَجِدَّةً فهذه الظُرُوفُ تلزم الاضافة وأما لزمت الاضافة هذه الاشياء لانها أمورٌ
 نَسْبِيَّةٌ فَإِنَّ قَوْماً يكون بالنسبة الى سىءٍ قَوْماً وَتَحْتًا بالنسبة الى سىءٍ آخَرَ وكذلك أَمَامَ وَسَائِرُهَا فلزمتها

الاضافة للتعريف وتحقيف الجهة ، وقال ابو العباس المبردُ انما لزممت هذه الظروف الاضافة لعدم افاذتها مفردةً ألا ترى أنك اذا قلت جلستُ خلفاً فالمخاطبُ يعلم ان كل مكان لا بد أن يكون خلفاً لشيء فاذا أضفته عرف وحصل منه فائدةٌ ، وقال الكوفيون انما لزممت الاضافة لانها تكون أخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم اذا قلت زيدٌ يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعلٍ ه وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموها الظرف الاضافة ليسد المضاف اليه مسدً ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فاذا أفردت وقيل قام زيدٌ خلفاً وذهب عمروٌ قدماً فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافاً نحو قام قدماًك وذهب خلفك إلا أنه مبهمٌ منكورٌ كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدماً شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافةً واذا أفردت صارت اسماً وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخراً وذهب متقدماً وفائدة الخلاف تظهر في

١. الخبر فعند البصريين تقول زيدٌ خلفاً وعمروٌ قدماً فيكون خبراً كما يكون مضافاً والكوفيون يرفعون ويقولون زيدٌ خلف أي متأخراً وقدماً أي متقدماً ويكون الخبر مفرداً هو الاول كما تقول زيدٌ قائمٌ ،

ومن ذلك عند ولدنٌ ولدانٌ وهي ظروفٌ معناها الغرب والخصرة ولذلك لزممت الاضافة للبيان ان كانت مبهمهً لانها لا تختص مكاناً معيناً لان القرب والمجاورة أمرٌ إضافي ان الشيء يكون قريباً من شخص بعيداً من آخر وهي لأبتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ١٥ ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عندٌ وعندٌ بفتح العين وكسرها ، ولدنٌ في معنى عند إلا ان عند معربةٌ ولدنٌ مبنيةٌ وفي لدن ثمانى لغات يقال لدنٌ ولدانٌ ولدنٌ ولدنٌ بفتح الفاء وضم العين ولدنٌ بضم الفاء وسكون العين وكسر النون ولدنٌ بفتح النون ولدنٌ بفتح الفاء وسكون العين ، فاما لدنٌ بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثرتة وورود التنزيل به ٢٠ ومن قال لدنٌ فوجهه انه أسكن العين في لدنٌ كما أسكنها في عضدٍ وعاجرٍ فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح في قولهم اضربين اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، واما لدانٌ فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظ لدنٌ والقياس في ألفها أن لا تكون أصلاً فاما أنقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف على والى على ما سيوضح أمره ان شاء الله

تع ، واما لد بالضم فحذوثةٌ من لدنٌ قال الراجز

* يَسْتَوِعُ الْبَوَعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ * مِنْ لُدِّ لَحْيَيْهِ إِلَى حُجُورِهِ *

والذى يدل على أنها منتقصة منها أنها لو كانت أصلاً على حبالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رَبِّ وَرَبِّ مَخْفَفَةٌ ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على أنها منتقصة من غيرها وليست أصلاً قائماً بنفسه ، ومن قال لُدُّ بِصَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فَإِنَّهُ أَتْبَعَ ه الصمَّ الصمَّ بعد حذف اللام ، ومن قال لُدُنِ بِفَجْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ النُّونِ فَإِنَّهُ كَسَرَ النُّونَ لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كَأَيِّنْ وَكَيْفَ ، وأما من قال لُدُّ بِسُكُونِ الدَّالِ وَفَجْحِ الْفَاءِ فَإِنَّهُ بَنَى عَلَى السُّكُونِ بَعْدَ الْحَذْفِ جَعَلَهَا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، فإِنْ قَبِلَ وَإِلَّا بُنِيَتْ لُدُنٌ وَلَمْ تَكُنْ مَعْرَبَةً كَعُنْدَ قِيلَ لَمْ يَتَجَاوَزُوا بِلُدُنٍ حَضْرَةَ الشَّيْءِ وَالْقُرْبَ مِنْهُ وَلَمْ يَنْتَصِرُوا فِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ جَرَتْ مَجْرَى الْحَرْفِ ١٠ الْمَوْضِعِ بِإِزَاءِ مَعْنَى لَا يَتَجَاوَزُهُ فُبْنِيَتْ لِذَلِكَ كِبْنَائِهِ وَأَمَّا عِنْدَ فَتَوَسَّعُوا فِيهَا وَأَوْفَعُوا عَلَى مَا بَحْضَرْتِكَ وَمَا يَبْعُدُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا لِحَاضِرٍ فَقَالُوا عِنْدِي مَالٌ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فِي بَلَدٍ آخَرَ فَلَمَّا دَخَلَهَا مِنَ التَّمَكُّنِ وَالتَّنَصُّرِ مَا ذَكَرْنَاهُ فَارْتَبَتْ لِلْحُرُوفِ فَأَعْرَبَتْ لِذَلِكَ ، وَمِنْ الظُّرُوفِ بَيْنَ وَوَسَطَ وَسَوَى وَمَعَ وَدُونَ كُلِّهَا تَلَزُمُهَا الْإِضَافَةُ فَأَمَّا بَيْنَ فَهُوَ ظَرْفٌ مِنَ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ بِمَعْنَى وَسَطَ وَلِذَلِكَ يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْجُنَّةِ نَحْوَ قَوْلِكَ الدَّارُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَالْمَالُ بَيْنَ الْقَوْمِ وَهُوَ تُوجِبُ الْإِشْتِرَاكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا وَسَطَ وَالشِّرْكَةُ لَا هَا تَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ وَأَمَّا تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا نَحْوَ الْمَالِ بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ وَالدَّارِ بَيْنَ الْقَوْمِ فَإِنْ أَضْفَعْتَهَا إِلَى وَاحِدٍ وَعَطَفْتَ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ جَازَ نَحْوَ الْمَالِ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تُوجِبُ تَرْتِيبًا وَلَوْ أَتَيْتَ بِالْفَاءِ فَغَلَّتِ الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو لَمْ يَجُسَّ لَأَنَّ الْفَاءَ تُوجِبُ التَّرْتِيبَ وَقَصَلَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ فَأَمَّا قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ * فَقَدْ عَابَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَرَوَاهُ بِالْوَاوِ وَحُجَّتْ مِنْ رَوَاهُ بِالْفَاءِ أَنَّ الدَّخُولَ وَحَوْمَلٍ مَوْضِعَانِ يَشْتَمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَمَا كِنَ كَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ فَلَوْ قُلْتَ عَبْدُ اللَّهِ بَيْنَ الدَّخُولِ ٢٠ تَرِيدُ بَيْنَ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ لَتَمَّ الْكَلَامُ وَصَلَحَ كَمَا تَقُولُ سِرَّنَا بَيْنَ الشَّامِ وَالْمَرَادُ بَيْنَ مَوَاضِعِ الشَّامِ فَعَلَى هَذَا قَالَ بَيْنَ الدَّخُولِ أَى بَيْنَ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ ثُمَّ عَطَفَ بِالْفَاءِ فَقَالَ فَحَوْمَلٍ ، وَأَمَّا وَسَطَ فَيَكُونُ اسْمًا وَظَرْفًا فَإِذَا أَرَدْتَ الظَّرْفَ أَسْكَنْتَ السَّيْنَ وَإِذَا أَرَدْتَ الْأِسْمَ فَتَحْتِ فَتَقُولُ وَسَطَ رَأْسِكَ ذَهْنًا إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَسْكَنْتَ السَّيْنَ وَنَصَبْتَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ وَتَقُولُ وَسَطَ رَأْسِكَ صُلْبًا فَتَحْتِ السَّيْنَ وَرَفَعْتَ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ وَتَقُولُ حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِسُكُونِ السَّيْنَ كَانَ الْبَثْرُ فِي بَعْضِ الْوَسَطِ

وتقول ضربت وَسَطَهُ لانه مفعول به ء وَاَمَّا سِوَى وَسَوَاءَ مَقْصُورًا وَمُدَوَّدًا فَبِمَعْنَى وَاحِدٍ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ عِنْدِي رَجُلٌ سِوَى زَيْدٍ فَعِنَاهُ عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَ زَيْدٍ أَيْ يَسُدُّ مَسَدَهُ وَلِزَمِ الْإِضَافَةَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى غَيْرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا ء وَأَمَّا مَعَ فَهُوَ ظَرْفٌ مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ وَمَعْنَاهُ الْمُصَاحِبَةُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ أَنَّهُ إِذَا أُفْرِدَ نُونٌ فَيُقَالُ جَاءَ مَعًا وَأَقْبَلَ مَعًا وَرَبَّمَا أُدْخِلُوا عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ قَالُوا جِئْتُ مِنْ مَعِهِ أَيْ مِنْ عِنْدِهِ وَلَوْ كَانَتْ أَدَاةً لَكَانَتْ سَاكِنَةً الْآخِرَ عَلَى حَدِّ هَلْ وَقَدْ وَبَلْ إِنْ لَا عِلَّةَ تُوجِبُ الْفَتْحَ وَرَبَّمَا ذُهِبَ بِهَا مَذْهَبَ الْحَرْفِ فَسُكِّنَ آخِرُهَا قَالَ الشَّاعِرُ

* قَرِيبِشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ * وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا *

لَمَّا اعْتَقِدَ فِيهَا الْحَرْفِيَّةَ سَكَنَهَا وَالْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً لِقَرْطِ إِبْهَامِهَا كَلْدُنٌ وَحَيْثُ وَأَمَّا أُعْرِبَتْ وَنُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِأَنَّهُمْ تَصَرَّفُوا فِيهَا عَلَى حَدِّ تَصَرَّفَهُمْ فِي عِنْدَ فَيَقُولُونَ مَعِيَ مَالٌ أَيْ هُوَ فِي مِلْكِي ١. وَإِنْ كَانَ غَائِبًا كَمَا يُقَالُ عِنْدِي مَالٌ ء وَأَمَّا دُونََ فَلَهَا مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا الظَّرْفِيَّةُ فِي مَعْنَى الْمَكَانِ تَشْبِيهًا بِالْمَكَانِ فَيُقَالُ زَيْدٌ دُونََ عَمْرٍو فِي الشَّرَفِ وَالْعِلْمِ وَفِي الْخَبْرِ وَحَوِي ذَلِكَ جُعِلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَنَازِلَ يَعْلوُ بَعْضُهَا بَعْضًا كَالْأَمَاكِنِ الَّتِي بَعْضُهَا أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ وَجُعِلَ بَعْضُ النَّاسِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الشَّرَفِ أَوْ مِنَ الْعِلْمِ وَهَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا ظُرُوفًا مَنْصُوبَةً ء وَالْمَوْضِعُ الْآخِرُ لِدُونََ أَنْ تَكُونَ اسْمًا صِفَةً مَعْنَى حَقِيرٍ وَمُسْتَرْدَلٍ فَتَقُولُ ثَوْبٌ دُونََ أَيْ رَبِيَّ وَيُقَالُ هَذَا دُونََكَ أَيْ حَقِيرُكَ وَمُسْتَرْدَلُكَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقِسْمُ هُوَ ١٥ الْأَوَّلُ وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا تَوْسَعًا لِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهُ فِي مَكَانٍ أَسْفَلَ مِنْ مَكَانِكَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ أَسْفَلَ وَتَحْتَ وَأَسْفَلَ وَتَحْتَ قَدْ يَجُوزُ رَفْعُهُمَا فِي الشَّعْرِ قَالَ لَبِيدٌ

* فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ نَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوَالِي الْخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا *

عَلَى أَنْ أَسْفَلَ إِذَا كَانَ نَقِيضَ أَعْلَى كَانَ مَتَمَكِّنًا تَقُولُ هَذَا أَسْفَلَ لِلْحَائِطِ وَهَذَا أَعْلَاهُ كَمَا تَقُولُ هَذَا رَأْسُهُ وَهَذَا آخِرُهُ ء

٢. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَغَيْرُ الظَّرُوفِ نَحْوُ مِثْلِ وَشَبِيهِ وَغَيْرِ وَبَيِّدٍ وَبَيِّدٍ وَقِدَاً وَقَابٍ وَقَيْسٍ وَأَيٍّ وَبَعْضِ وَكُلِّ وَكِلَا وَذُوَ وَمَوْتِنُهُ وَمِثْنَاهُ وَجَمُوعُهُ وَأَوْلُوَ وَأَوْلَاتُ وَقَدْ وَقَطَّ وَحَسَبُ ء وَغَيْرُ اللَّازِمَةِ نَحْوُ ثَوْبٍ وَدَارٍ وَقَيْسٍ وَغَيْرِهَا تَمَّا يُصَافُ فِي حَالٍ دُونََ حَالٍ ء

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءَ غَيْرِ ظُرُوفٍ تَصَافُ إِلَى مَا بَعْدَهَا وَهِيَ عَلَى صَرْبَيْنِ لَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ وَغَيْرُ لَازِمَةٌ فَالْإِضَافَةُ نَحْوُ مِثْلِ وَشَبِيهِ وَنَحْوِ وَغَيْرِ وَنَحْوِهَا تَمَّا ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَمَّا مِثْلُ وَشَبِيهِ فَبِمَعْنَى

واحدٍ وغيرٍ وَيَبِيدُ بمعنى واحدٍ وَقِيدٌ وَقِدَاً وَقَابٌ وَقَيْسٌ بمعنى مقدارِ الشيءِ يقالُ بينى وبينه قيدٌ رَمَحَ
 وَقَابٌ رَمَحَ وَقَيْسٌ رَمَحَ قال الله تع قاب قوسين أو أدنى وقيسٌ رَمَحَ بمعنى قَدَرِ رَمَحَ وَالْقَدْرُ وَالْقَدْرُ بِالْفَتْحِ
 والسكون واحدٌ وهو مَبْلَغُ الشيءِ فهذه الاسماءُ كلها تلزمُ الاضافةَ ولا تُفارقُها واذا أُفردتْ كان معناها
 على الاضافةِ ولذلك لا يحسنُ دخولُ الالفِ واللامِ عليها فلا يقالُ المِثْلُ ولا الشِبْهُ ولا اَكْلٌ ولا البَعْضُ
 ٥ لان ذلك كالجَمع بين الالفِ واللامِ ومعنى الاضافةِ من جهةِ تضمينها معنى الاضافةِ فصارت الاضافةُ
 فيها كالمفوطِ بها وذلك من قِبَلِ ان مِثْلًا يَقْتَضِي مِثْلًا وشِبْهًا يَقْتَضِي مُشَبَّهًا به وكذلك سائرُها من
 نحو قيدٍ وقداً وقابٍ وقيسٍ كلها مَقَادِيرٌ لا تُذَكَّرُ الا مع المَقْدَرِ به ، وكذلك اَيُّ وبعضٌ وكلٌّ وكِلَا
 الاضافةُ فيها لازمةٌ اما اَيُّ فانه اسمٌ مبهمٌ يقع على كلِّ شيءٍ ممن يعقلُ وما لا يعقلُ من حيوانٍ وغيره
 فافتقر الى الاضافةِ للايصاحِ كافتقارِ الموصولِ الى الصلتهِ وفي بعضِ ما أُضيفت اليه فاذا قلت اَيُّ القومِ كانت
 ١٠ من القومِ واذا قلت اَيُّ الثيابِ فهي من الثيابِ فلزومُها الاضافةُ لذلك وبَعْضٌ يَقِيدُ البعصيةَ فهو
 يَقْتَضِي الشيءَ المَبْعُوضُ وكلُّ اسمٍ لِأَجْزَاءِ الشيءِ فهو يَقْتَضِي الحِزْبَ وكِلَا اسمٌ مَعْرُودٌ عندنا معناه التثنيةُ
 ولا يدلُّ بلفظه على جنسٍ ذلك المثنى فلزمت اضافةُ الى جنسه لِيُعْلَمَ نحو جاعني كِلَا أَخَوَيْكَ ورأيت
 كِلَا أَخَوَيْكَ ومررت بكِلَا اخويك ويكون تأكيداً للمثنى نحو جاعني الرجلانِ كِلَاهِما ورأيت الرجلينِ كِلَيْهِمَا
 ومررت بالرجلينِ كِلَيْهِمَا فتلزم اضافةُ الى ضميرِ المؤكِّد لِيُعْلَمَ انها تأكيدٌ له وليست اسما شائعاً بخلافِ
 ١٥ أَجْمَعٌ وَأَجْمَعِيْنَ ونحوها فانها لا تلي العواصِلَ ولا تكون الا تأكيداً فاستغنت عن الاضافةِ ، ومنها ذُو التي
 بمعنى صاحبٍ فانك تقول هذا رجلٌ ذُو مالٍ ورأيت رجلاً ذَا مالٍ ومررت برجلٍ ذِي مالٍ اى صاحبِ مالٍ وتقول
 في التثنيةِ هذان رجلانِ ذَوَا مالٍ وأصله ذَوَانٍ وانما حُذفت نونُه للاضافةِ وفي النصبِ والجَرِّ نحو رأيت
 رجلينِ ذَوَى مالٍ ومررت برجلينِ ذَوَى مالٍ وتقول في الجَمعِ هؤلاءِ رجالٌ ذَوُو مالٍ ورأيت رجالاً ذَوَى مالٍ
 ومررت برجالٍ ذَوَى مالٍ وأصله ذَوُونٌ وَذَوِيْنَ لانه جمعُ سلامةٍ وانما حُذفت نونُه للاضافةِ وانما جُمع
 ٢٠ جمعُ السلامةِ لانه وُصف به من يعقلُ فجرى مجرىِ مُسلمينِ وصالحينِ وتقول في المؤنثِ ذاتٌ نحو هذه
 امرأةٌ ذاتٌ جمالٍ ومالٍ والتثنيةُ ذَوَانَا قال الله تع ذَوَانَا أَفَنانٍ ولِجَمْعِ ذَوَاتٍ وَأُولُوا ايضاً جمعُ سلامةٍ والواحدُ
 ذُو قال الله تع نَحْنُ أُولُوا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وقال تعالى أُولِي أَعْيُنٍ مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ وَالْمَوْتِ
 أُولَاتُ قال الله تع وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ جاء لِيُجْعَ ههنا على غيرِ واحدةِ المستعملِ
 وقياسِ واحدةٍ اَلْ مِثْلُ عِمٍ وَشَيْخٍ فهي في السلامةِ بمنزلةِ المذاكيرِ والملاحِ في التفسيرِ جاء على ما لم

يُستعمل وأما لزومته الإضافة لأن المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو هذا رجلٌ مألٌ فلم يسع ذلك فأتوا بذي التي بمعنى صاحبٍ وأضيفت إلى اسم الجنس وجعلوها وُصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس كما كانت أي وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام وكانت الإضافة لازمةً كما كان النعت لازماً للذي في النداء نحو يا أيها الرجلُ ويا أيها الغلامُ ومن ذلك قد وقطٌ وحَسْبُ كُلُّها بمعنى واحد إلا أن قد وقطٌ مبنيان على السكون وحَسْبُ معربةٌ وذلك من قبل أن قد وقطٌ وقعاً موقعَ فعلِ الأمر في أولِ أحوالهما فبنيًا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أي اِكْتَفِ بذلك وأَقْطَعْ وحَسْبُ اسْمٌ متمكِّنٌ أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً ولم يُوقِع موقعَ الفعل في أولِ أحواله ألا ترى أنك تقول أَحْسَبُنِي الشئُ إحساباً أي كغاني ويقال هذا لك حسابٌ أي كافٍ قال الله تع جزاءً من ربك عطاءً حساباً فأنصرف حَسْبُ ولم يُبين كبناءً قد وقطٌ واشتقاقُ قد من قَدَدْتُ الشئُ واشتقاقُ قَطٌ من قَطَطْتُ الشئُ إذا قطعته فأصلهما لذلك التثقيبُ وأما خُففتنا بحذفِ لاميهما وغلب عليهما التخفيفُ لكثرة استعمالهما وأما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ وفعلُ الأمرِ لا بد له من فاعلٍ ولم تكن هذه الأسماء ممَّا يَرَفَعُ فأضيفت إلى الفاعل فإذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اِكْتَفِ وأَقْطَعْ فالفاعلُ مصدرٌ وإذا قلت قد زيدٍ أو قطٌ عمرو فكأنك قلت ليكْتَفِ زيدٌ أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقطٌ نونُ الوقاية فيقال قدني وقطني لحافظةً على ١٥ سكونهما وصيانةً لآخرهما عن الكسر كما قالوا ميني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

* اِمْتَلَأْ لِحَوْضِ وَقَالَ قَطْنِي * مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي *

وقال الآخر * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الحُبَيْبِيْنَ قَدِي * فأتى بنون الوقاية وتركها، وربما استعملوا قَطٌ وحَسْبُ مفردتين من غير إضافة فقالوا رأيتُه مرّةً واحدةً فَقَطُّ وأعطاني ديناراً فَحَسْبُ أي اِكْتَفِ بذلك وأَقْطَعْ والإضافة أكثرُ وأغلبُ فأعرفه، وأما الإضافة غيرُ اللازمة ففي أكثرِ الأسماء نحو ثوبٍ ودارٍ وغيرهما من ٢٠ الأسماء المنكورة ممَّا يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلم فإذا قال رأيت ثوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معيّن وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت ثوبَ حَرٍّ فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الأول وإذا قال ملكت دارَ زيدٍ فقد أخبر عن واحدةٍ بعينها معرفةً فأعرفه،

قال صاحب الكتاب وأى أضافته الى اثنتين فصاعداً اذا اضيف الى المعرفة كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأبها وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذين لقبيت أكرم وأما قولهم أبى وأبيك كان شراً فأخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب متى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أينما ومنا وبيننا قال ه العباس بن مرداس

* فأبى ما وأبيك كان شراً * فقيد الى المقامة لا يراها *

وإذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنتين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال، ولا تقول أبى ضربت وأبى مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى أيها ما تدعوا فآله الأسماء الحسنى، ولاستجابته الاضافة عوضاً منها توسيط المقام بينه وبين صفته في النداء،

١. قال الشارح اعلم ان أيأ إنما تقع على شىء في بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت ان زيدا احدها ولم تدّر أيهما هو وفي في الكلام على ثلاثة أصرب الاستفهام والجزاء ومعنى الذى فإذا كانت استفهاما او جزاءً كانت تامة ولم تحتاج الى صلة إنما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الذى ومن وما اذا كانت موصولة وفي موضوعة على الاضافة لأنها في الاحوال الثلاثة بعض ما اضيفت اليه فلا تُفيد إلا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه إلا ما يتبع بعضه، ولا تقتضى جوابا إلا اذا كانت استفهاما وجوابها التعيين لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أى الرجلين عندك فعناه أزيد عندك ام عمرو فكما يلزم للجواب في الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك ام عمرو والتعيين فتقول زيد او عمرو ولا يكفى لا او نعم كذلك يلزم في أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق ام عمرو او نحوها من أدوات الاستفهام لم يكن لأبى ههنا مدخل فذلك كانت أى واقعة على كل جملة اذا كانت بعضاً لها، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة

٢. فاذا اضيفت الى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبع بعضه وذلك بأن تكون المعرفة اما تنبيهة

او جمعاً نحو قولك أى الرجلين عندك وأى الرجال وأبها رأيت وأيهم مررت به وتقول أى من رأيت أفضل لان من قد تعنى بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تع ومنهم من يستمع اليك وقال ومنهم من يستمعون اليك فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

* تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذئب يصطحiban *

قَتَى العائد حين عَنَى اثنين ولا يكون مَن في قولك أَي مَن رأيتَ أفضلَ إلا موصولة لا غيرُ والعائدُ محذوفٌ والتقديرُ رأيتُه كقوله سبحانه أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا والمعنى بَعَثَهُ ولا يكون مَن استغفهما هنا ولا جزاءً لأنَّ أَيًّا لا يضاف إلى الجمل، فأما تمثيله بأى الذى لقيتَ أَكْرَمَ ففيه نظرٌ والصوابُ أَيُّ اللذيين أو اللذين بلفظ التثنية أو للجمع وإن صحَّت الروايةُ عنه بلفظ الواحد فُجَازَةٌ أَنَّ الَّذِي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم فَعَادَ الصَّيْبُ إِلَى الَّذِي مَرَّةً مَفْرَدًا وَمَرَّةً مَجْمُوعًا كما كان في مَن كذلك وهو قليلٌ في الذى، ولو قلت أَيُّ زيدٍ أَحْسَنُ فُجَازَةٌ من وجهين أحدهما أن يريد النكرة مُشَارِكًا له في اسمه فأجراه لمجرى الأنواع نحو رجلٍ وفرسٍ كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام في قوله

* بَاعَدَ أُمَّ العَجْرُومِ مِنْ أَسِيرِهَا * حَرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا *

١٠ والوجه الثانى أن يريد أَيُّ نبيًا من أعضائه أَحْسَنُ أَعْيُنُهُ أم أَنْفُهُ أم حَاجِبُهُ ونحو ذلك، فأما قولهم أَيُّى وَأَيْبُكَ كان شَرًّا فأجراه اللهُ فأضاف أَيًّا إلى المصمر الذى هو ضميرُ النفس وهو معرفةٌ فلما سوَّخ ذلك أنه عطف عليه ضميرُ المخاطبِ بإعادة الخافض بالواو والواو لا تدلُّ على الترتيب وإنما تجمع بين الشبثين أو الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية وللجمع كأنك قلتَ أَيُّنا فهو كقولك أخزى اللهُ الكذابَ متى ومنك والمراد متى وكقولك هو بئى وبينك والمراد بيننا والفرق بينهما أنك إذا قلتَ أَيُّنا فقد اشتركا ١٥ في أَيُّ وإذا قلتَ أَيُّى وَأَيْبُكَ فقد أخلصته لكلِّ واحدٍ منهما فهو أبلغ، فأما بيتُ العباسِ بنِ مرداسٍ * فَأَيُّى مَا وَأَيْبُكَ كان شَرًّا الخ * وبعده

* وَلَا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ * وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها *

فالشاهد فيه إفرادُ أَيُّى لكلِّ واحدٍ من الاسمين وإخلاصه له توكيدها والمستعملُ إضافته اليهما معًا فيقال أَيُّنا والمراد أَيُّنا كان شَرًّا من صاحبه فقيد إلى المقامته لا يراها أى أعماء الله والمقامته جماعةُ الناس وقوله لا يراها أى يعنى عن رؤيتهم، ويرى إلى المنية أى جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثانى بأنقطاع النسل ومثله قولُ جَمِيحٍ

* وَفَدَّ عَلِمَ الأَقْوَامُ أَيُّى وَأَيْبُكُمْ * بَنِي عامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ *

وقولُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ

* لَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَرُوا * أَيُّى وَأَيْبُكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ *

شرح مُفَصَّلِ النِّمَاحِ شَرِيٍّ

للعلامة المحقق أبي البقاء ابن يعينش

القسم الثالث

ذيل التصحيحات

| صفحة | سطر | غلط | صحیح |
|------|-----|-------------|--------------|
| ٣٣٧ | ٢ | آتِيكَ | آتِيكَ |
| ٣٤٠ | ٢٢ | تقول | يقول |
| ٣٤٧ | ١٩ | | بَحْلَفَه |
| ٣٨٨ | ٤ | ذلك معنى | ذلك على معنى |
| ٣٨١ | ٢٤ | بالرحمن | بالرحمن |
| ٣٩٨ | ٢١ | المراد | المراد |
| ٣٩٩ | ٢٣ | وهذا | وهذا |
| ٤٠٢ | ٢٠ | او حرف | وحرف |
| ٤١٠ | ٢٢ | تلمر علامته | تلمر علامتها |
| ٤١٢ | ٢٤ | صمير ظاهر | صمير ظاهر |
| ٤١٦ | ٧ | تننكر | يتنكر |
| ٤٣٨ | ٢٤ | أصببت | أصببت |
| ٤٥٧ | ٢٠ | | معرفة |
| ٤٦٠ | ٥ | المعول | المفعول |

وصار ذلك كقولك زيدٌ وعمرو قَامَا كما تقول الريدان قَامَا ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ألا ترى أنك لا تقول كَلَا أَخِيكَ وَأَيُّكَ ذَاهِبٌ كما لم يجز كُلُّ عِبِدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ وَأَبِيهِ ذَاهِبُونَ ، ولو قلت كَلَا زَيْدٍ فَعَمْرُو جَاعَنِي لم يجز في الشعر ولا غيره لأنك كنت تصيف كلاً إلى مفردٍ مخصوصٍ وأما يضاف إلى اثنين أو إلى مفردٍ في معنى التثنية أو إلى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية وللجع فاعرفه ، وقوله وحكّه إذا

٥ اضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصَاً وَرَحَى يَرِيدُ أَنْ آخِرَهُ يَكُونُ بِالْألفِ إذا اضيف إلى ظاهرٍ في حالِ الرفع والنصب والجرّ وهو القياسُ لأنّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كعصا ورحى ولا إشكالٌ في ذلك على أصلنا أما الاشكالُ على أصلِ الكوفيين لأنّها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ ، وقوله وإذا اضيف إلى المصغر أن يُجْرَى مُجْرَى المثنى يعني أن ألفه تنقلب ياءً في حالِ النصب والجرّ كما تنقلب في التثنية فتقول جاعني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ومررت بأخويك كليهما تثبت الالف في حالِ الرفع ١. وتنقلب ياءً في حالِ النصب والجرّ كما أن التثنية كذلك ألا أن انقلابها في التثنية للإعراب واختلافِ العاملِ وانقلابها في كلاً وكتنا لا للإعراب بل للحمل على لَدَا وَعَلَى على ما تقدّم ، ومن العرب من يجرى في كلاً وكتنا على القياس فَيُقَرَّرُ الألف بحالها ولا يقلبها لا مع ظاهرٍ ولا مصغرٍ فاعرفه ،

فصل ١١٨

١٥ قال صاحب الكتاب وَأَفْعَلُ التّفصِيلُ يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي تقول هو أفضلُ الرجلين وأفضلُ القومِ وتقول هو أفضلُ رجلٍ وهما أفضلُ رجلين وهم أفضلُ رجالٍ والمعنى في هذا إثباتُ القَصْلِ على الرجال إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعةً جماعةً ،

قال الشارح وَأَفْعَلُ الذي يراد به التّفصِيلُ يضاف إلى ما بعده وحكّه في الاضافة حكمٌ أي لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيدٌ أفضلُ الناسِ وأفضلُ القومِ أضفّته اليهم لأنه واحدٌ منهم وتقول ٢. جمارك أقره للبيبر وعبدك خيرُ العبيد فاضافةُ أفعل إلى ما بعده اضافةُ البعض إلى الكلِّ والواحدِ إلى الجنس ولو قلت عبدك أحسنُ الأحرارِ وجمارك أقره البغال لم يجز لأنك لم تُصِفْهُ إلى ما هو بعضٌ له وأما وجبت اضافةُ إلى ما هو بعضٌ له لأنك إذا أردت تفضيلَ الشيء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أن تُصِفْهُ إلى الذي تُفَضِّلُهُ عليه ليُعلمَ أنّه قد فصل أمثاله من ذلك للجنس ولو أردت تفضيلَهُ على غيرِ جنسه لَأْتَيْتَ مِنْ فَاصِلَةٍ لَهُ عَنِ الاضافةِ ويكونُ الأوّلُ في حكمِ المنوّنِ فقلت عبدك أحسنُ من

الأحرار وجمارك أفره من البغال ، والذي يدل على أن الأول في حكم المنون ألا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه إذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوين نحو قولك عبدك خير من الأحرار وبغلك شر من الحبير لما حذفتم الهمزة تخفيفاً نقص الاسم عن لفظ الفعل فنصرف والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنون وإن لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حواج بيت الله وضارب زيداء ، واعلم أن إضافة أفعال هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المختصة فلا تفيد تعريفاً لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرها فيها من وإنما كانت من فيها مقدرة لأن المراد منها التفضيل فإذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل زيد ابتدأ من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقداره فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء كما تقول سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه وكل من كان في منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يحذف من اللفظ تخفيفاً ويضاف الاسم الأول إلى الثاني وهي مرادة مقدرة وإذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فلذلك كانت إضافته منفصلة ولا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لأنه واحد منهم ، وتقول هو أفضل رجل وأصله أفضل الرجال ألا أنك خففت فنزعت الالف واللام وغيّرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على النسوع ١٥ مغي عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وإن أنيت بالالف واللام والجمع فقد خففت وجئت بالأصل وأعطيت الكلام حقه وإن أقرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لأنه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال إذ المراد بالرجال الجنس لا رجال معهودون فهو كقولهم أهلك الناس الدرهم والدينار أي جنس الدراهم والدنانير ، ومثل ذلك في ترك الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم عشرون درهما والمراد من الدراهم ، وتقول ٢٠ هما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ويفصلونه إذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وله معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والأشج أعداء بني مروان

كَانَكَ قَلْتَ عَادِلًا بَنِي مَرْوَانَ فَأَنْتَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوْحِيدُهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَأَنْ لَا تَوَوِّتَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَتَجِدَنَّ أَجْرَ النَّاسِ وَعَلَى الثَّانِي لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُثْنِيَهُ وَتَجْمَعَهُ وَتَوَوِّتَهُ ٥

قال الشارح اعلم انَّ أَفْعَلَ عَلَى صَرِيحٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مِصَافًا إِلَى جَمَاعَةٍ هُوَ بَعْضُهُمْ تَزِيدُ صِفَتُهُ عَلَى صِفَتِهِمْ وَجَمِيعُهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي الصِّفَةِ فَتَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَهُوَ شُرَكَاءُ فِي الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَى فَضْلِهِمْ وَالَّذِي قَضَى بِذَلِكَ كَلِمَةُ أَفْعَلَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَقْدَرَةً بِالْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَالتَّقْدِيرُ أَنَّهُ يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ أَوْ يَرْجَحُ فَضْلَهُ وَالرَّحْمَانُ أَمَّا يَكُونَ بَعْدَ التَّسَاوِيِ وَكَذَلِكَ لَفْظُ الزِّيَادَةِ يَقْتَضِي مَزِيدًا عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَى اشْتَرَطُوا الشَّرْكَاءَةَ فِي الصِّفَةِ ٥ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِشْتِرَاقِ فِي الصِّفَةِ لَا يَلِزُمُهُ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ ابْنُ الْعَمِّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ابْنِ الْخَالِ وَإِنْ كَانَ لَا حَقَّ لِابْنِ الْخَالِ فِي الْمِيرَاثِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقْرًا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا وَإِنْ كَانَ لَا خَيْرَ فِي مُسْتَقَرِّ أَهْلِ النَّارِ وَلَا حُسْنَ فِي مَقِيلِهِمْ ٥ وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ جَاءَ عَلَى زَعْمِهِمْ وَأَعْتِقَادِهِمْ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مُطْلَقَ الْقَرَابَةِ يُوجِبُ الْمِيرَاثَ سِوَاهُ كَانُوا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْ الْعَصَبَاتِ فَقِيلَ ابْنُ الْعَمِّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ابْنِ الْخَالِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقْرًا جَاءَ عَلَى زَعْمِهِمْ وَأَعْتِقَادِهِمْ أَنَّ مَقِيلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ حَسَنٌ وَمُسْتَقَرُّهُمْ جَمِيلٌ فَقَالَ إِنْ نَزَلْنَا مَعَكُمْ نُزُولًا نَظَرِ فَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقْرًا ١٥ وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ٥ وَالثَّانِي أَنَّ تَوْحُودَ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ نَعْرَضَ إِلَى أَيْدِيهَا وَلَا أَنْتَهَائِهَا وَتَصْيِيرَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاضِلِ إِلَّا أَنَّ فِي الْأَفْضَلِ مِبَالِغَةً لَيْسَتْ فِي الْفَاضِلِ وَتُصَيِّفُهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ لَا لِتَفْصِيلِهِ عَلَيْهِمْ وَتَقْدِيرِ مَنْ عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَوَّلِ لَكِنْ لِلتَّخْصِيصِ كَمَا تَكُونُ إِضَافَةٌ مَا لَا تَفْصِيلَ فِيهِ فَتَقُولُ أَفْضَلُكُمْ كَمَا تَقُولُ فَاضِلُكُمْ أَيْ الْفَاضِلُ الْمُخْتَصُّ بِكُمْ ٥ وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ أَعْدَلًا بَنِي مَرْوَانَ فَقَوْلُهُمْ أَعْدَلًا هُنَا بِمَعْنَى الْعَادِلِينَ مِنْهُمْ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ ثَمَاءٌ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ التَّفْصِيلَ لَكَانَ مَوْحَدًا ٢٠ عَلَى كُلِّ حَالٍ ٥ وَالْأَشْجُّ هُنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ أَشْجُّ بَنِي أُمَيَّةَ مِنْ أَجْلِ شَجَّةٍ حَافِرٍ دَابَّةٍ كَانَتْ جَبَّهَتَهُ وَكَانَ أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأُمُّهُ أُمُّ عَاصِمِ بْنِتِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ يَقُولُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ مِنْ وُلْدِي رَجُلًا بَوَّجَّهَهُ أَثَرٌ يَمَلُّ الْأَرْضَ عَدَلًا كَمَا مُلَّتْ جَوْرًا وَمَا نَقَّحَهُ حِمَارٌ بِرِجْلِهِ فَأَصَابَ جَبَّهَتَهُ وَأَثَرٌ فِيهَا قَبِيلٌ هَذَا أَشْجُّ بَنِي أُمَيَّةَ يَمْلِكُ وَيَمَلُّ الْأَرْضَ عَدَلًا فَلِذَا بَعْدَ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ سَنَةٌ سِتٌّ وَتِسْعِينَ وَكَانَتْ وَلايَتُهُ سَنَتَيْنِ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ ٥ وَالنَّاقِصُ هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ

ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان وَبِئْسَ لِلخَلَائِفَةِ سِنَّةٌ أَشْهَرُ أَوْ أَقَلُّ وَبِئْسَ سِنَّةٌ سِتِّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَكَانَ عَادِلًا مُنْكَرًا لِلْمُنْكَرِ وَهُوَ الَّذِي قَتَلَ ابْنَ عَمِّهِ الْوَلِيدَ إِذْ كَانَ مُسْرِفًا عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ النَّاقِضُ لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْ أَرْزَاقِ الْجُنْدِ وَحَطَّ مِنْهَا يُقَالُ نَقَصْتُهُ فَإِنَّا نَقِضُهُ وَنَقِصُ الشَّيْءَ فَهُوَ نَاقِصٌ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّءٍ فَالنُّوعُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا لَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤْتَتْ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ هَ كَانَ مَعْنَاهُ يَزِيدُ فَصَلُّهُ عَلَيْهِمْ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ لَا يَصِحُّ تَثْنِيَّتُهُ وَلَا جَمْعُهُ وَلَا تَأْنِيثُهُ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا وَلِذَلِكَ لَا يَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَا مٌ قَالَ اللَّهُ تَع وَتَجِدْتَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ فَوَحْدٌ وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُتَّخَذْ أَفْعَلٌ وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَمْ يُؤْتَتْ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ لِبَعْضِ الَّذِي يَقَعُ لِلتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ بَعْضًا لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ كَذَلِكَ إِذَا حَلَّ مَحَلَّهُ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى مَنْ فَهُوَ نَكْرَةٌ وَهُوَ رَأَى أُنَى عَلَى إِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ فَهُوَ مَعْرُفَةٌ وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ هُوَ مَعْرُفَةٌ بِالْإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَصَافَ إِلَى نَكْرَةٍ وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي فَإِنَّكَ تُتَثَّبِيهِ وَتَجْمَعُهُ وَتُؤْتِيْتُهُ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ فَتَقُولُ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ أَبَا وَالْأَكْرَمُ خَالًا وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ هُمَا الْأَفْضَلَانِ وَفِي الْجَمْعِ هُمُ الْأَفْضَالُونَ وَالْأَفْضَالُ قَالَ اللَّهُ تَع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا وَيَكُونُ بِنَاءُ الْمُؤْتَتْ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ الْمَذْكَرِ فَتَقُولُ هَذَا الْفُضْلَى وَفِي التَّثْنِيَةِ الْفُضْلَيَانِ وَفِي الْجَمْعِ الْفُضْلِيَّاتُ وَالْفُضْلُ كَمَا تَقُولُ الْفَاضِلُ وَالْفَاضِلَةُ وَالْفَاضِلَانِ وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ مَنْ فِيهِ لَا تَقُولُ هَ الْأَفْضَلُ مِنْكَ لِأَنَّ مَنْ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا إِذَا كَانَ أَفْضَلُ مَعْنَى الْفَضْلِ فَتَدْخُلُ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الَّتِي مِنْهَا ابْتِدَاءُ الْفَضْلِ فَإِذَا نَقَلْتَهُ إِلَى الذَّاتِ بَطُلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فَأَمَّا قَوْلُهُ

* وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًّا * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ *

فَإِنَّ مِنْهُمْ لَا يَنْتَعَلَفُ بِالْأَكْثَرِ الْمَلْفُوظِ بِهَا وَجَمْتِمِلُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْتَعَلَفَ بِأَكْثَرِ مَحْذُوفَةٍ دَلَّ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ بِالْأَكْثَرِ كَأَنَّهُ قَالَ وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَقُولَ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ أَبَا جَازَ أَنْ تَقُولَ هَ زَيْدٌ أَفْضَلُ أَبَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى الْآخِرِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ التَّبْيِينُ فَيَنْتَعَلَفُ بِمَحْذُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ أَعْنِي مِنْهُمْ وَيَكُونُ الْمَعْنَى وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قَبِيلَتِكَ أَيْ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْكَ هَ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ اجْتَمَعَ الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحْبَبِكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُؤْتُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُولَفُونَ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَسَاوِيَتُكُمْ أَخْلَاقًا الثَّرَنَارُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ هَ

قال الشارح هذا الحديث عن أنى هويرة عن النبي صلعم يحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب فالوَطْرُ اللَّيْنُونِ من قولهم وَطَأْتُ الْغِرَاشَ أى لَيِّنْتُهُ وَمَهَّدْتُهُ وَالْأَكْنَافُ جَمْعُ كَنْفٍ وَهُوَ الْجَانِبُ وَمِنْهُ كَنَفًا الطَّائِرُ جَنَاحَاهُ وَقَوْلُهُ الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ أى يَصْحَبُونَ النَّاسَ بِالْمَعْرُوفِ فَيُرْغَبُ فِي نُحْبَتِهِمْ لِلْيَنِّهِمْ وَرَفَقَتِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ أى مُنْقَادُونَ وَقَوْلُهُ الثَّرَانِيرُ الْمُتَغَيِّهُونَ يريد الذين يَكْثِرُونَ الْكَلَامَ وَيَتَكَلَّفُونَ فِيهِ فَيُخْرِجُونَ عَنِ الْقَصْدِ وَالْحَقِّ يُقَالُ رَجُلٌ ثَرْنَارٌ وَهُوَ الْكَثْرُ فِي الْكَلَامِ وَمِنْهُ عَيْنٌ ثَرَّةٌ وَثَرَاتَةٌ إِذَا كَانَتْ وَاسِعَةً الْمَاءِ وَيُقَالُ الثَّرْنَارُ نَهْرٌ بَعِينُهُ كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَائِهِ وَلَيْسَ الثَّرْنَارُ مِنْ لَفْظِ الثَّرَّةِ أَمَّا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ وَإِنْ وَافَقَهُ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ أَمَّا هُوَ كَسَبِطٍ وَسَبْطٌ وَدَمِثٌ وَدَمِثٌ فَتَرْتَةً مِنْ بَابِ حَبٍّ وَدَرٌّ وَثَرْنَارَةٌ مِنْ بَابِ زَلَزَلَ وَقَلَقَلَ وَالتَّغْيِيهِفُ هُوَ الَّذِي يَنْتَوِسِعُ فِي كَلَامِهِ وَيُفْهِفُ بِهِ قَبَهُ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرٌ لِلْحَدِيثِ فِيهِ قِيلَ مَا التَّغْيِيهِفُونَ قَالَ الْمُتَكَثِّرُونَ وَكَأَنَّهُ يُؤَلُّ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يَكُونُ ١. مِنَ التَّنْكَثِيرِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ وَحْدٌ أَحَبُّكُمْ وَأَقْرَبُكُمْ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ وَهُوَ أَفْعَلُ الَّذِي بِمَعْنَى التَّنْفِصِيلِ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَثْنِي وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُوَثِّثُ وَجَمَعَ أَحْسَنُكُمْ وَهُوَ جَمْعُ أَحْسَنِكُمْ وَهُوَ جَمْعُ أَحْسَنَ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ التَّنْفِصِيلَ وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ الذَّاتُ نَحْوَ الْحَسَنِ وَكَذَلِكَ أَبْغَضُكُمْ وَأَقْرَبُكُمْ وَحَدَّثَا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا التَّنْفِصِيلُ وَجَمَعَ أَسَاوِيَكُمْ وَهُوَ جَمْعُ أَسْوَأَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى السَّيِّءِ،

قال صاحب الكتاب وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأنك لما أضفت الإخوة ١٥ إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد لم يكن زيداً في عداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة أفعل الذى هو هو اليهم لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها، وعلى الوجه الثانى لا يمنع منه قول من قال لُنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم،

قال الشارح قد تقدم قولنا أن أفعل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى الفعل نحو زيد أفضل القوم ٢٠ أى أفضلهم والثانى أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم فإذا قلت زيد أفضل القوم وأردت تفصيله عليهم فلا بد من تقدير من فيه وإن لم تكن ملفوظاً بها لأن التفصيل لا بد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التى منها بدء الفصل واقعياً وذلك إما يكون بمن فإن أظهرتها فهو حق الكلام وإن حذفها فلعلم المخاطب أن التفصيل لا يقع إلا بها إلا أنك إذا أظهرتها فقد فصلته على غيره وإذا أضفته ولم تأت بمن كنت قد فصلته على جنسه الذى هو بعضه وإن قد علم أن أفعل إنما يضاف إلى

ما هو بعضه فليعلم أنه لا يجوز ان تقول يوسف أحسن إخوته وذلك أنك اذا أضفت الإخوة الى ضبيره خرج من جملتهم واذا كان خارجاً منهم صار غيرهم واذا صار غيرهم لم يجوز ان تقول يوسف احسن إخوته كما لا يجوز ان تقول الياقوت افضل الرجاج لانه ليس من الرجاج فحينئذ يلزم من المسئلة احد امرين كل واحد منهما ممتنع احدها ما ذكرناه من اضافة افعال الى غيره ان اخوة زيد غير زيد والامر الثاني اضافة الشيء الى نفسه وذلك أنا اذا قلنا ان زيدا من جملة الاخوة نظراً الى مقتضى اضافة افعال ثم أضفت الاخوة الى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أضفت الى نفسه بإضافتك إياه الى ضميره وذلك فاسد، فاما على النوع الثاني وهو أن يكون افعال فيه للذات بمعنى فاعل فإنه يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته ولا يمتنع فيه كإمتناعه من القسم الاول ان المراد أنه فاضل فيهم لانه لا يلزم في هذا النوع أن يكون افعال بعض ما اضيف اليه وعليه جاء قولهم لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك لان أهل جلدته غيره واذا كانوا غيره لم تسع اضافة افعال اذا كان هو إياه اليهم لما ذكرته ويجوز على الوجه الثاني لانه بمعنى الشاعر فيهم او شاعرهم فاعرفه

فصل ١١٩

قال صاحب الكتاب ويضاف الشيء الى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه
 ١٥ خذ طرفك وقال * اذا كوكب الفرقة لاح بسحرة * أضاف الكوكب اليها لجدها في عملها
 اذا طلع وقال

* اذا قال قدني قال بالله خلعة * لتغني عني ذا انائك أجمعاً *

لملابسته له في شربه وهو لساق اللبن

قال الشارح قد تقدم قولنا ان الاضافة للخصه على ضربين اضافة اسم الى اسم هو بعضه لبيان جنس
 ٢. المضاف لا لتعريف شخصه ويقدر لذلك بمن نحو قولك ثوب خزر وباب ساج والثاني اضافة اسم الى اسم
 غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام بإضافتك إياه
 الى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب فرس فإضافته ههنا الى نكرة لا تفيد التعريف وإنما تفيد ضرباً
 من التخصيص وإخراج المضاف من نوع الى نوع أخص منه ألا ترى ان راكب فرس أخص من راكب
 فالمراد بالاضافة الأولى التبعيض وأن الثاني أعم من الاول وأن له اسمه والمراد بالاضافة الثانية المسلك او

الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعناه أنه يملكه والاختصاص نحو سيّد الغلام أي يختص به بما
بينهما من الملابس والاختلاط ومنه جُلّ الدابة وسرّج الفرس، ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة
نحو قولك لقيتته في طريقى أضغت الطريق البيك لمجرّد مرورك فيه ومثله قول أحد حاملي الخشبة
خذ طرّفك أضاف الطرف إليه لملابسته أيّاه في حال الجدل فاما قول الشاعر

* إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل أذاعت غزلها في القرائب *

الشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكليسة من النساء تستعدّ
صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد فإذا طلع
سهيل وبردت نجدت في العمل وتفرّق فطنها في قبيلتها تستعين بهنّ فخصصها لذلك، وكذلك قول
الأخر * إذا قال قدنى الخج * كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم وفتح آخر الفعل على إرادة نون
١٠ التأكيد وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى لتغنين عتي بنون التأكيد الشديدة، والبيت
فالشاهد فيه أنه أضاف الإناء إلى مخاطب لملابسته أيّاه وقت أكله منه أو شربه ما فيه من اللبن والإناء
في الحقيقة لساقى اللبن، والمعنى لتأكلن وتعبن ذا الإناء وذو الإناء ما فيه من لبن أو مأكول والعرب
يقول أغني عتي وجهك أي اجعله بحيث يكون غنياً عتي لا يحتاج إلى روثي، يقول له الصيف قدنى
أي حسبي ما أكلت أو شربت فيقول المضيف لتغنين عتي جميع ما في الإناء ولا تردّه على بل أشربه
١٥ كنه يصف رجلاً مضياًفاً،

فصل ١٢٠

قال صاحب الكتاب والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الأسمين المعلقين على عين أو
معنى واحد كالبيت والأسد وزيد وأبي عبد الله والحبس والمنع ونظائرهنّ فتصيف أحدهما إلى الآخر
٢٠ فذاك بمكان من الإحالة فاما نحو قولك جميع القوم وكلّ الدراهم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك،
فل الشارح إضافة الشيء إلى نفسه ممّا لا يصحّ وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة التعرّف
والخصيص والشيء لا يُعرّف بنفسه لانه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف
لانّ نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة إلا ما فيه وإن كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة
والامتناع لانّ الأسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا بصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر

وَجَدْتْ بِذَلِكَ تَخْصِيصًا كَمَا بَحَدَثْ مِنْ اِضَافَةِ الْاَسْمَاءِ الْمُتَبَايِنَةِ نَحْوِ غَلَامٌ زَيْدٌ وَرَاكِبٌ فَرَسٌ مَعَ اَنَّ
التَّضَايُفَ اِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرِ الْآخَرِ كَمَا اَنَّ التَّفْرِيقَةَ تَكُونُ اَيْضًا فِيمَا كَانَ كَذَلِكَ
فَلِذَلِكَ لَا تَضَيِّفُ اسْمًا اِلَى اسْمٍ آخَرَ مُرَادِفٍ لَهُ عَلَي حَقِيقَتِهِ وَلَا اِلَى كُنْيَتِهِ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْاِسْمُ مَعْلَقًا
عَلَى عَيْنٍ اَوْ مَعْنَى فَالْعَيْنُ نَحْوُ قَوْلِكَ اللَيْثُ وَالْاَسَدُ لَا تَقُولُ لَيْثُ الْاَسَدِ وَلَا اَسَامَةُ اَبِي الْحَرِثِ وَلَا زَيْدُ
ه اَبِي عَبْدِ اللّٰهِ وَاَبُو عَبْدِ اللّٰهِ زَيْدٌ وَالْمَعْنَى نَحْوُ الْحَبْسِ وَالْمَنَعِ فَلَا تَقُولُ حَبَسُ مَنَعٍ اِذَا لَحَبَسَ وَالْمَنَعُ وَاحِدًا
فَاَمَّا اِضَافَةُ الْاِسْمِ اِلَى الْقَلْبِ نَحْوِ سَعِيدٌ كُرْزٌ وَقَيْسٌ بَطْنَةٌ فَذَلِكَ جَائِزٌ غَيْرٌ مَمْنُوعٌ وَاِنْ كَانَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ
وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اَنَّهُ لَمَّا اِسْتَهْرَ بِالْقَلْبِ حَتَّى صَارَ هُوَ الْاَعْرَفُ وَصَارَ الْاِسْمُ مَجْهُولًا كَانَهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى بِاَنْفِرَادِهِ
اِعْتَقَدَ فِيهِ التَّنْكِيرَ وَاضْيَفَ اِلَى الْقَلْبِ لِلتَّعْرِيفِ وَجَعَلُوا الْاِسْمَ مَعَ الْقَلْبِ بِمَنْزِلَةِ مَا اَضْيَفَ ثُمَّ سَمَّى بِهِ
نَحْوَ عَبْدِ اللّٰهِ وَعَبْدِ الدَّارِ وَكَانَ الْقَلْبُ اَوَّلَى اَنْ يَضَافَ اِلَيْهِ لِاَنَّهُ صَارَ اَعْرَفًا فَاَمَّا قَوْلُهُمْ جَمِيعُ الْقَوْمِ
١٠ وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ فَعَلَى تَنْزِيلِ الْاَوَّلِ مِنَ الثَّانِي مَنْزِلَةَ الْاَجْنَبِيِّ وَاضَافَتُهُ رَاجِعَةٌ اِلَى مَعْنَى
اللَّامِ وَمِنْ جَمِيعٍ وَكُلُّ اسْمَانِ لِاَجْزَاءِ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ وَعَيْنُهُ مَنْزِلَانِ عِنْدَهُمْ مَنْزِلَةَ الْاَجْنَبِيِّ بِمَعْنَى خَالِصِ
الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ فَيَقُولُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ وَعَيْنُهُ فَتَكُونُ مَنْزِلَتُهُ مِنَ الشَّيْءِ مَنْزِلَةَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَالثَّانِي
مِنْهُ لَيْسَ بِالْاَوَّلِ اَلَا تَرَى اَنَّهُ يُقَالُ لَهُ نَفْسٌ وَلَهُ حَقِيقَةٌ كَمَا يُقَالُ لَهُ عِلْمٌ وَلَهُ مَالٌ وَنَحْوُهَا وَلِذَلِكَ يُخَاطَبُونَ
اَنْفُسَهُمْ وَيُرَاجِعُونَهَا مُرَاجَعَةَ الْاَجْنَبِيِّ فَيُقَالُ يَا نَفْسُ لَا تَفْعَلِي كَذَا قَالَ الشَّاعِرُ
١٥ * وَيِ نَفْسٍ اَقُولُ لَهَا اِذَا مَا * تَنَازَعْنِي لَعَلِّي اَوْ عَسَانِي *

وقال الآخر

* اَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاً وَتَعَزِيَةً * اِحْدَى يَدَيَّ اَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدْ *

وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ اَنَّكَ لَا تَقُولُ ضَرَبْتَنِي بِصَمِّ النَّعَاءِ وَلَا ضَرَبْتَنِي بِفَتْحِهَا لِاتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَتَقُولُ ضَرَبْتُ
نَفْسِي كَمَا تَقُولُ ضَرَبْتُ غَلَامِي فَاعْرِفْهُ ؁

٢٠

فصل ١٢١

قال صاحب الكتاب ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة الى موصوفها وقالوا دار الآخرة وصلوة
الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلنة الحمقاء على تأويل دار الحيوة الآخرة وصلوة الساعة الأولى
ومسجد الوقت للجامع وجانب المكان الغربي وبقلنة الحبة للحمقاء وقالوا عليه سحف عمامة وجرد

قَطِيفَةٌ وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَبْرٌ وَمُعَرَّبَةٌ خَبْرٌ عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ مَذْهَبَ خَاتِمِ
 وَسِوَارٍ وَبَابٍ وَمِائَةٌ لِكَوْنِهَا مُحْتَمِلَةٌ مِثْلَهَا لِيُبَلِّغَ أَمْرَهَا بِالْإِضَافَةِ كَفِعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى
 الْعَائِذَاتِ بَيَانًا وَتَلْخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ * وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ *
 قَالَ الشَّارِحُ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لِأَنَّهَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ فَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَاقِلُ فَالْعَاقِلُ هُوَ
 ٥ زَيْدٌ وَزَيْدٌ هُوَ الْعَاقِلُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَجَازُ أَنْ تُفَسِّرَهُ بِالْآخِرِ فَتَقُولُ فِي
 جَوَابِ مَنْ الْعَاقِلُ زَيْدٌ وَفِي جَوَابِ مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ فَإِنَّ كِلَيْهِمَا الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ شَيْءٌ وَاحِدًا لَمْ يَجَزْ
 إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَلَا تَقُولُ هَذَا زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَهَذَا عَاقِلٌ زَيْدٌ بِالْإِضَافَةِ وَأَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ وَقَدْ
 وَرَدَ عَنْهُمْ أَلْفَاظٌ ظَاهِرُهَا مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَالصِّفَةُ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَالتَّأْوِيلُ فِيهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ
 مِمَّنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ صَلَوةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْعَرَبِيِّ وَبَقْلَةٌ لِحَمَاءٍ فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ
 ١٠ صِفَةً لِلأُولَى أَنْ الصَّلَوةُ فِي الْأُولَى وَالْمَسْجِدُ هُوَ الْجَامِعُ وَأَمَّا أُرَيْلٌ عَنِ الصِّفَةِ وَأَصِيفُ الْأِسْمِ الْبِيهَ عَلَى تَأْوِيلِ
 أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ صَلَوةُ السَّاعَةِ الْأُولَى يَعْنِي مِنَ الزَّوَالِ وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ أَوْ
 الْيَوْمِ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْعَرَبِيِّ وَبَقْلَةٌ لِحَبَّةِ الْحَمَاءِ سَمِيَتْ حَمَاءً لِأَنَّهَا تَنْبُتُ فِي تَجَارِي السَّيْلِ
 فَتَجْرُفُهَا السُّبُولُ فَإِنَّ قُلْتَ الصَّلَوةُ الْأُولَى وَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ فَأَجْرِيئَهُ وَصِفًا لَهُ فَهُوَ الْجَيِّدُ وَالْأَكْثَرُ وَإِنْ
 أَضَعْتَ فَوَجْهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ قَبِيحٌ لِأَنَّكَ فِيهِ الصِّفَةُ مُقَامَرِ الْمَوْصُوفِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ وَمِثْلَهُ
 ١٥ دَارُ الْآخِرَةِ وَحَفُّ الْبَيْعِينَ وَحَبُّ الْحَصِيدِ وَتَأْوِيلُهُ دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْقِيَامَةُ السَّاعَةَ
 وَحَفُّ الْأَمْرِ الْبَيْعِينَ وَحَبُّ النَّبْتِ لِلْحَصِيدِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ وَقَالُوا عَلَيْهِ سَحْفٌ عِمَامَةٌ وَجَرْدٌ
 قَطِيفَةٌ وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَبْرٌ وَمُعَرَّبَةٌ خَبْرٌ فَهَذَا ظَاهِرُهُ عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ
 فِيهِ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهَذَا فِيهِ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَحْفٌ
 وَهُوَ الْبَالِيَةُ وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ وَهُوَ اللَّخْفُ وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ أَيْ بِالْبَيْتِ فَقَدَّمَ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ
 ٢٠ وَأَضَافَهَا إِلَى الْأِسْمِ إِضَافَةَ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ عَلَى مَذْهَبِ خَاتِمِ ذَهَبٍ وَالْمُرَادُ مِنْ ذَهَبٍ وَسِوَارٍ فِصَّةٌ أَيْ
 مِنْ فِصَّةٍ كَأَنَّهُ سَحْفٌ مِنْ عِمَامَةٍ جَعَلَ السَّحْفَ بَعْضَ الْعِمَامَةِ وَكَذَلِكَ جَرْدٌ قَطِيفَةٌ أَيْ مِنْ قَطِيفَةٍ
 وَأَخْلَاقٌ مِنْ ثِيَابٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ جَائِبَةٌ خَبْرٌ وَمَعْنَاهُ خَبْرٌ يَجُوبُ الْأَرْضَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ أَيْ يَقْطَعُهَا
 يُقَالُ جُبْتُ الْبِلَادَ أَجُوبُهَا إِذَا قَطَعْتَهَا فَلَمَّا قَدَّمَهَا وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ اِحْتَمَلَتْ أَشْيَاءَ وَتَرَدَّدَتْ فِيهَا
 فَأَضَافَهَا إِلَى الْخَبْرِ إِضَافَةَ بَيَانٍ كَقَوْلِكَ مِائَةٌ دَرَاهِمٍ لَمَّا اِحْتَمَلَتْ الْمِائَةُ مَعْدُودَاتٍ أَضَافَهَا إِلَى نَوْعٍ مِنْهَا لِلْبَيَانِ

ومثله مُغْرِبَةٌ خَبْرٌ يُقال هل جاءكم مُغْرِبَةٌ خَبْرٌ يَعْنِي خَبْرًا طَرًّا عَلَيْهِمْ مِنْ بَلَدٍ سِوَى بَلَدِكُمْ فَهُوَ لِذَلِكَ غَرِيبٌ فَلَمَّا قَدَّمَهَا احْتَمَلَتْ لِخَبْرٍ وَغَيْرِهِ فَأَضَافَهَا إِلَى الْخَبْرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لِتَلَاخِيصِ أَمْرِهَا وَتَبْيِينِهِ وَالْهَاءُ فِي جَائِبَةِ وَمَغْرِبَةٌ لِلْمِبَالِغَةِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ فَمَا قَوْلُهُ

* وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ تَمَسَّحُهَا * رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ *

ه فالبيت للنايغة والشاهد فيه اضافة العائذات الى الطير فهو من قبيل سَحَفِ عِمَامَةٍ لِأَنَّ الْعَائِذَاتِ مِنْ صِفَةِ الطَّيْرِ وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُؤْمِنِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ آمَنَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعِ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ فَالْمُؤْمِنُ هُوَ اللَّهُ تَعِ أَيِ آمَنَهُمْ مِنَ الْخَوْفِ تَلَوْنَهُمْ فِي الْحَرَمِ وَحُلُولِهِمْ فِيهِ ، وَالْعَائِذَاتِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ أَنْ يَكُونَ مُجْرورًا وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا فَمَنْ جَعَلَهُ مُجْرورًا كَانَتْ الْكُسْرُ عِنْدَهُ عِلَامَةً لِلْجَرِّ عَلَى حَدِّ الْحَسَنِ الْوَجْهِ وَالضَّارِبِ الرَّجْلِ وَجَرَّ الطَّيْرَ بِإِضَافَةِ الْعَائِذَاتِ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ هَذَا الضَّارِبِ الرَّجْلِ وَالْحَسَنِ الْوَجْهِ ١. وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا أَوْفَعْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْعَائِذَاتِ وَأَضْفَعْتَهُ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ احْتَمَلَتْ أَشْيَاءَ مِنْ أَنْاسِيٍّ وَغَيْرِهِمْ فَبَيَّنَ ذَلِكَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الطَّيْرِ ، وَمَنْ نَصَبَهُ كَانَتْ الْكُسْرُ عِنْدَهُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ الضَّارِبِ الرَّجْلَ بِالنَّصْبِ وَبِجُوزِ مَعَ ذَلِكَ خَفْضُ الطَّيْرِ وَنَصْبُهُ فَالْخَفْضُ عَلَى الْإِضَافَةِ عَلَى مَا سَبَقَ عَلَى حَدِّ رَأَيْتُ الضَّارِبَ الرَّجْلَ وَمَنْ نَصَبَهُ فَعَلِيَ الْبَدَلِ مِنَ الْعَائِذَاتِ أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ،

١٥

فصل ١٢٢

قال صاحب الكتاب وقد أضيف المسمى الى اسمه في نحو قولهم كَفَيْتَهُ ذَاتَ مَرَّةٍ وَذَاتَ لَيْلَةٍ وَمَرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَذَاتَ ذَاتِ الْبَيْمِينَ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَسِرْنَا ذَا صَبَاحٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مُدْرِكَةَ الْخَثَعِمِيُّ

* عَرَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ * لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ *

٢.

وقال الكبيتي

* إِلَيْكُمْ ذِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَالْبَبُ *

قال الشارح اعلم أنهم قد اضافوا المسمى الى الاسم مبالغة في البيان لأنَّ الْيَعِ بَيْنَهُمَا آكِدٌ مِنْ إِفْرَادٍ أَحَدَهُمَا بِالذِّكْرِ وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ الْخَوَانِ الْأَسْمَرِ عِنْدَهُمْ غَيْرُ الْمَسْمُومِ إِذْ لَوْ كَانَ آيَاهُ لَمَّا جَازَ

اضافته اليه وكان من اضافة الشيء الى نفسه فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك
 للحقيقة او معنًى تمييزاً لها باللقب من يُشاركها في النوع والمسمى تلك للحقيقة وهي ذات ذلك اللقب
 اى صاحبه فن ذلك قولهم لقيبته ذات مرة والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو مرة ومثله
 ذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات الشمال وسرنا ذا صباح كل هذا معناه وتقديره دارة شمالا
 ٥ وسرنا صباحا بالطريف التى ذكرناها الا ان فى قولنا ذا صباح وذات مرة تفخيماً للامر ومن ذلك قول
 الشاعر * عَزَمْتُ عَلَى اِقَامَةِ ذِي صَبَاحِ الْحَجِّ * المراد على اقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح
 فكأنه قال على اقامة صباح، وما مجرورة الموضع لانه وصف الامر اى عتيد وموتّر يسون من يسون،
 ومثله قول الكبيت * اَلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ الْحَجِّ * المراد اليكم يا آل النبى اى يا أصحاب هذا الاسم
 الذى هو آل النبى ولو قال يا آل النبى لم يكن فيه ما فى قوله يا ذوى آل النبى من المدح والتعظيم
 ١٠ وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة لانه لما قال يا ذوى آل النبى فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبى
 ومن كان صاحب هذا الاسم كان مدوحا معظما لا محانة، وكان قياس البيت ألب بالادغام وأما فكه
 لضرورة الشعر على حد قوله * اِنِّي اَجُودُ لاقْوَامٍ وَاِنْ صَنِنُوا * ومنه قول الأعشى
 * فَكَدَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ * ذو آل حسان يُزجى الموت والشراً *

اى صبحهم للجيش الذى يقال له آل حسان ومثله قول الآخر

* اِذَا مَا كُنْتُ مِثْلَ ذَوِي عَدِيٍّ * ودينار فقام على ناعى *

١٥

اى مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديا ودينارا، وعليه قراءة ابن مسعود وقوف كل ذى عالم
 عليهم اى وفوق كل شخص يسمى عالماً عليهم ويحتمل ان يكون العالم هنا مصدرا بمعنى العلم كالفالج
 والباطل فيكون كقراءة الجماعة اى وفوق كل ذى علم عليهم، وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه
 هذا صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم، وربما لطف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة ذى

١٠ وذات والصواب ما ذكرناه

قال صاحب الكتاب وقالوا فى نحو قول لبيد * الى الحولِ ثمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَا * وفى قول ذى الرمة
 * دَاحٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ * و * تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلِّمٍ * ان المصاف يعنون الاسم

مُقَحَّمٌ خُرُوجُهُ وَدُخُولُهُ سَوَاءٌ ، وَحَكَوْا هَذَا حَتَّى زَيْدٍ وَأَتَيْتُكَ وَحَى فُلَانٍ تَأْتُمُّ وَحَى فُلَانَةَ شَاهِدٌ
وَأَنْشُدُوا

* يَا قُرَّانَ أَبَاكَ حَتَّى خُوَيْلِدٍ * قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ *

وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي أَبِيَاتٍ قَالَهُنَّ حَتَّى رِبَاحٍ بِإِقْحَامِ حَتَّى وَالْمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ وَإِنَّ
هَذَا أَبَاكَ خُوَيْلِدًا وَقَالَهُنَّ رِبَاحٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَاخِ * وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّثْبِ * أَيْ الذِّثْبَاءُ ،

قَالَ الشَّارِحُ هَذَا الْفَصْلُ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِضَافَةُ الْاسْمِ إِلَى الْمُسَمَّى وَالَّذِي قَبْلَهُ فِيهِ إِضَافَةُ
الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ فَقَوْلُ لَبِيدٍ

* إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا * وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَدَرَ *

فَإِنَّ الْمُرَادَ ثُمَّ اسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْكُمَا فَحَذَفَ الْمَضَافَ وَاسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ فَكَانَتْ قَالُ قَالَ ثُمَّ
السَّلَامُ عَلَيْكُمَا فَكَذَا قَوْلُنَا بِاسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى اللَّهِ أَوْ اسْمِهِ مَعْنَاهُ اللَّهُ فَكَانَتْ قَالُ بِاللَّهِ وَمِثْلُهُ
قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ

* لَا يَبْعَثُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَحْوَتْهُ * دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ *

الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى الْمَاءِ فَحَذَفَ الْمَضَافَ وَاسْمُ مَعْنَى الْمَاءِ هُوَ الْمَاءُ وَمَاءٌ حِكَايَةُ صَوْتِ الشَّاةِ قَالَ الشَّاعِرُ
* وَنَادَى بِهَا مَاءٌ إِذَا نَارٌ ثَوْرَةٌ * أَصْبِيحُ نَوَامٌ إِذَا نَامَ يَجْرُقُ *

١٥ وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الصَّوْتِ مَاءً فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ بِهَذَا الْقَبِيلِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ
يُلْحِقُونَ بِهَا تَحَايَ وَصَمَةً وَنَحْوَهُ مِنْ قَبْ وَطَفٌ قَالَ سَبْيَوِيهِ فِي لَوِّ لَيْتَ إِذَا جُعِلَا اسْمَيْنِ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ
عَرَسٍ وَقَالَ فِي لُحَاءٍ وَالْجِيمِ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ وَبِجُوزَانٍ يُشَبِّهُ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ لِأَنَّهُ كَثُرَ دُخُولُهَا فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ * يَدْعُونَنِي بِالْمَاءِ مَاءٌ أَسْوَدًا * يَعْنِي يَدْعُونَنِي بِالْغَنَمِ بِالْمَاءِ
أَيْ يَقُلْنَ لِي بِهَذَا الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ مَاءٌ أَصْبَتَ مَاءٌ أَسْوَدًا ، وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ

* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَنَلِّمٍ * جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ *

فَإِنَّ شَيْبَ حِكَايَةَ صَوْتِ جَدِّبِهَا الْمَاءُ وَرَشَقِهَا عِنْدَ الشَّرْبِ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَلَمَّا دَعَمْتُ شَيْبًا بِجَنْبِي عُنْبِيَّةٌ * مَشَافِرُهَا فِي مَاءٍ مُزْنٍ وَبِاقِلٍ *

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بِحَسْبِ الْمَضَافِ فِي ذَلِكَ كَلَّمَهُ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ فَالْمُرَادُ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ
* ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا * أَيْ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا فَالْمَضَافُ الَّذِي هُوَ اسْمٌ زَائِدٌ مُقَحَّمٌ وَكَذَلِكَ اسْمٌ مِنْ

بِاسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاللَّهِ ، وكذلك قوله * اليكم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ * المراد آل النبي وَذُو زَائِدَةٌ عِنْدَهُ وَلَعَرِي إِذْ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ فَهُوَ يَعْتَقِدُ فِي اللَّفْظِ زِيَادَةَ مُصَافٍ وَحَسْنَ نَعْتِدُ فِيهِ حَذْفَ مُصَافٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وصاحبُ الكتابِ قد اعتقد زيادةَ المضافِ الذي هو اسْمُهُ هُنَا وَلَمْ يَعْتَقِدْ فِي الَّذِي قَبْلَهُ فَكَانَتْ مَذْهَبٌ نَالَتْ وَلُحِقَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَيٌّ زَيْدٌ وَأَنْتَيْتُكَ وَحَيٌّ هَذَا فَلَانِ قَائِمٌ وَحَيٌّ فَلَانَةٌ شَاهِدٌ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ كَالْفَصْلِ الْمُنْتَقِمِ فَالْحَيُّ هُنَا لَيْسَ بِالْقَبِيلَةِ مِنْ قَوْلِكَ حَيٌّ تَمِيمٌ وَقَبِيلَةُ كَلْبٍ أَمَّا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ حَيٌّ وَأَمْرَأَةٌ حَبِيَّةٌ وَتَلْخِيصُهُ الشَّخْصُ لِلْحَيِّ الَّذِي اسْمُهُ زَيْدٌ وَأَنْتَيْتُكَ وَالشَّخْصُ لِلْحَيِّ الَّذِي اسْمُهُ فَلَانٌ قَائِمٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ * يَا قَرَّانَ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ الْحَجَّ * كَأَنَّهُ قَالَ أَبَاكَ الشَّخْصَ لِلْحَيِّ خُوَيْلِدًا مِنْ أَمْرَةٍ كَذَا وَكَذَا وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ

* أَلَا قَبَحَ الْإِلَهِ بَنَى زَيْدٍ * وَحَيٌّ أَبِيهِمْ قَبَحَ الْجَارِ *

١. يريد وأباهم الشخصَ للحَيِّ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ يَحْمِلُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالِاقْتِحَامِ فَاعْرِفْهُ ،

١٥ قال صاحب الكتاب وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وَتَقُولُ جِئْتُكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ وَأَنْتَيْتُكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرَ وَمَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ دَخَلِ الشِّتَاءَ وَمُنْذُ قَدِمَ فَلَانٌ وقال * حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَا حَنَّتِ * وتضاف إلى الليلة الأبتدائية أيضا كقولك أنتيتك زمن الحجَّاجِ أَمِيرٌ وَإِنَّ الْخَلِيفَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ ، وَقَدْ أَضْيَفَ الْمَكَانَ الْبَيْهَمَا فِي قَوْلِهِمْ اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ،

قال الشارح قد تقدم القول أن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكون إلا نكرات ولا يكون نية منها أخص من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال فقالوا هذا يوم يقوم زيدٌ وساعةً يذهب عمرو وقال الله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقال ويوم يقوم الناس وقال الشاعر

* عَلَى حِينِ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبِيِّ * وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ *

فأضاف للحين إلى الفعل الماضي ، فقال قوم^١ الأضافة أيما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل
المسمى مصدراً وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم تسمع بالعيدي خير من أن تراه
وكقوله تعالى سواك عملهم^٢ أئذرتهم^٣ أم لم تئذرتهم^٤ والمراد الإندار وعدم الإندار ومنه قول الشاعر
٦ فقالوا ما تشاء فقلت ألهو* قالوا وأختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملايسة بين الفعل
٥ وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولأختص الزمان بالحدث فلما كان بينهما
هذه المناسبة اختص بالأضافة ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الأضافة في اللفظ إلى الجملة
والمراد الفعل نفسه ، وقال قوم^٥ أيما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان
أحد مدلولي الفعل فساغت الأضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل ، وذهب قوم^٦ إلى أن الأضافة أيما
هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة
١. من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون
الأضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر فإذا قلت هذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم^٧ فأما تريد يوم
قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان^٨ وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني
والأزمنة تكون ظروفا للمعاني دون الأعيان نحو قولك الغنالم اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح^٩
فالملايسة إذا بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والأضافة تصح بأدنى ملايسة فإذا قلت أتيتك زمن الحجاج^{١٠}
٥ أمير وعبد الملك خليفة والمعنى زمناً كان ظرفاً لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالأضافة في الحقيقة أيما
هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة إذ الأضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز أضافته ، وقد رد ابن
دُستويه القول الأول وقال الزمن أيما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده وبدل على ذلك أن
موضع الجملة خفص بلا خلاف ولو كانت الأضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً أو كان مفتوحاً في موضع
الخفص فالأضافة إلى الجملة والمراد مدلولها الذي هو الحدث فاما قول صاحب الكتاب وتصاف أسماء
٢. الزمان إلى الفعل فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا يدل له من
فاعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفرداً من الفاعل والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد
وتصاف إلى الجملة الابتدائية أيضا فقوله أيضا دليل على ما قلناه ، فاما أن وأذا فظرفان من ظروف
الزمان أيضا وبصافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه أضافته
إلى المفرد نحو صمت يوم الجمعة وصلبت يوم الخميس وأضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل

إِذْ وَإِذَا لَا تَصَافَانِ إِلَّا إِلَى الْجَمَلِ فَأُذْ تَصَافُ إِلَى الْجَمَلَتَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ نَحْوَ جَمْتِكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ وَإِذَا لَا تَصَافُ إِلَّا إِلَى جَمَلَةٍ فَعْلِيَّةٍ نَحْوَ أَنْتِيكَ إِذَا أَحْمَرَّ الْبُسْرُ وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مُسْتَقْصَى أَنْ شَاءَ اللَّهُ نَعَمْ، فَأَمَّا مُنْذُ فَهِيَ فِي نَفْسِهَا لَا تَصَافُ الْبِتَّةَ لِأَنَّهَا تَكُونُ عَلَى صَرِيحٍ حَرْفٍ وَاسْمٍ فَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ بِمَعْنَى الْحَاضِرِ وَكَانَتْ الْإِضَافَةُ فِيهَا أَبْعَدَ وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَخْفُوضًا بِمَعْنَى فِي نَحْوِ قَوْلِكَ مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ اللَّيْلَةِ أَيْ فِي اللَّيْلَةِ وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا كَانَتْ بِمَعْنَى الْأَمَدِ وَكَانَتْ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرُهَا فَهِيَ لَا تَكُونُ مِصَافَةً الْبِتَّةَ إِذَا قُلْتَ مَا رَأَيْتَكَ مُدَّ دَخَلَ الشِّتَاءُ وَمُنْذُ قَامَ زَيْدٌ فَالْتَقْدِيرُ مَا رَأَيْتَكَ مُنْذُ زَمَنٍ قَامَ زَيْدٌ أَوْ وَقْتُ قَامَ زَيْدٌ فَالزَّمَنُ وَالْوَقْتُ مِصَافٌ إِلَى الْفِعْلِ ثُمَّ حُذِفَ الْمِصَافُ لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهِ، فَيُقْتَلُ بِهِ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يُصَافُ فِيهِ الزَّمَانُ إِلَى الْفِعْلِ لَا أَنْ مُنْذُ فِي نَفْسِهَا هِيَ الْمِصَافَةُ فَالزَّمَنُ وَالْوَقْتُ مِصَافٌ إِلَى الْفِعْلِ فَأَمَّا قَوْلُ سَبَبِيهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ وَمِمَّا أَضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ مُدَّ كَانَ كَذَا فَلَيْسَ يَرِيدُ أَنْ مَدَّ مِصَافَةً إِلَى الْفِعْلِ وَأَمَّا الْمُرَادُ أَنَّ الْمِصَافَ إِلَى الْفِعْلِ الزَّمَنُ لِحُذُوفِ وَالَّذِي يَقَعُ بَعْدَ مُدَّ خَبْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَا رَأَيْتَهُ مَدَّ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَتَقْدِيرُهُ مَدَّ زَمَنٌ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَحُذِفَ الزَّمَنُ وَأُقِيمَ الْفِعْلُ مُقَامَهُ فَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ خَبْرٍ الْمَبْتَدَأِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُدَّ نَفْسُهَا مِصَافَةً لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ لَوِ اضْفَعْتَهَا إِلَى الْفِعْلِ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا وَمُدَّ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَبْتَدَأً وَلِذَلِكَ مَنَعُوا جَوَازَ الْإِخْبَارِ عَنْهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ * وَلَا تَ هُنَا حَنْتِ * فَالشَّاهِدُ ١٥ فِيهِ أَنَّهُ أَضَافَ هُنَا إِلَى حَنْتِ وَهُنَا أَصْلُهَا الْمَكَانُ وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ هُنَا وَهِنَا وَهِنَا وَفَدَ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزَّمَانِ تَجَازًا قَالَ الْأَعَشَى

* لَا تَ هُنَا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ * جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ *

أَيْ لَيْسَ هَذَا أَوْ أَنَّ ذِكْرَى جُبَيْرَةَ وَهِيَ امْرَأَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ * حَنْتُ نَوَارٌ وَلَا تَ هُنَا حَنْتِ * أَيْ لَيْسَ هَذَا أَوْ أَنَّ حَنِينٍ وَنَوَارٌ اسْمُ امْرَأَةٍ، وَقَدْ أَضِيفَ حَيْثُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ إِلَى الْجَمَلَةِ وَذَلِكَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِأَنَّ ٢٠ وَإِذَا فِي الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ إِبْهَامِهَا وَذَلِكَ أَنَّ حَيْثُ ظَرْفٌ مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ يَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السِّتِّ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَنَاسَبَ إِذْ وَإِذَا فِي وَقْعِهِمَا عَلَى جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِيِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَأَمَّا إِذْ فَبِهَمَّةٍ فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِيِ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِزَمَانٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ بَلْ هِيَ مَبْهَمَةٌ فِي الْجَمِيعِ وَإِذَا كَذَلِكَ مَبْهَمَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ كُلِّهَا، فَاحْتِاجَتْ إِلَى جَمَلَةٍ بَعْدَهَا تُوضِّحُهَا وَتُبَيِّنُهَا كَمَا كَانَتْ إِذْ وَإِذَا كَذَلِكَ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصَى فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْهَمَةِ،

قال صاحب الكتاب ومما يضاف الى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت قال
* آية يُقدِّمون الخَيْلَ شُعْناً * كأن على سنانِكها مُداماً *

وقال

* أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا * آية ما يُحِبُّونَ الطَّعَامًا *

ه وذو في قولهم اذْهَبْ بِذِي تَسَلَّمْ وَاذْهَبَا بِذِي تَسَلَّمَانِ وَاذْهَبُوا بِذِي تَسَلَّمُونَ اى بذى سلامتك
والمعنى بالامر الذى يُسَلِّمُكَ ء

قال الشارح قد اضيف الى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه ومُشَبَّه له قالوا اُنْتَبِئْتَنِي بِآيَةٍ قَامَ زَيْدٌ
فأضافوا آية الى الجملة من الفعل والفاعل لانتها بمنزلة الوقت وذلك أن الآية العلامة والأوقات علامات
لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره والمقدار الذى
بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علما له ألا ترى أنها تكون علامات لحلول الديون
وغيرها فصح إضافة الآية الى الفعل كما تُصَيِّفُ الوقت لانتها في التحصيل يؤولان الى شىء واحد فأما

قول الشاعر * آية يُقدِّمون الخَيْلَ شُعْناً الخ * فالشاهد فيه إضافة الآية الى الفعل الذى هو يقدمون
يقول ابلغهم كذا بعلامة اقدمهم الخَيْلَ شُعْناً متغيرة من الجهد وشبه ما يتصبب من عرقها ودمها
بالدماء لجرته ء والسنانيك جمع سُنْبِكِ وهو مُقَدَّمٌ للوافر يريد انه لما صار ذلك عادة لهم وأمرًا لازمًا

١٥ صار علامة ء وكذلك قال الآخر * أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ الخ * البيت لزيد بن عمرو بن الصعق والشاهد

فيه ايضا إضافة الآية الى يُحِبُّونَ والمعنى اذا رأيت تميمًا فبلغهم عني الرسالة فكان قائلًا قال باي علامة
تُعرف تميم فبال علامة ما يُحِبُّونَ الطعام وأما ذكر حُب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم يُعرفون بها
لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البرجمي عليه ثم شمر رائحة المحرقين فظنهم

طعاما يُصنع فُقِدَ به الى النار ء والبراجم حتى من تميم وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند كان

٢٠ نذر أن يحرق مائة رجل من بنى دارم بسبب قتلهم أخا له فأحرق تسعة وتسعين رجلا من بنى

دارم وأراد ان يُكَلِّمَ مائة فلم يجد فوجد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك فقال حُب الطعام قد

أقويت الآن ثلثا لم أذق طعاما ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فقال له عمرو ممن أنت فقال من

البراجم فقال * إِنَّ الشَّقِيَّ وَاذُ الْبَرَاجِمِ * فذهبت مثلا ورُمى به الى النار ء قال أبو عبيدة

خمسة من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم ودارم من أولاد حنظلة ء وأما

قولهم اِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ فعناه بذى سلامتك فهو من اضافة المسمى الى الاسم فكأنه قال اذهب
بسلامتك فنزل الفعل منزلة المصدر على حد قوله * فقالوا ما تشاء فقلت ألهو * وقد ذكر بعض
العلماء ان ذى هنا بمعنى الذى كانه قال اذهب بالذى تسلم والهاء محذوفة وهو مصدر كانه قال
بالسلامة الذى تسلمه وذكر لانه اراد السلام وان لم يستعمل فاعرفه

فصل ١٢٥

قال صاحب الكتاب ويجوز القُصْلُ بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر من ذلك قول عمرو بن
قميئة * لِيَّ دَرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا * وقول درنا * هُما أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مِّنْ لَّا أَخَاهُ * واما قول الفرزدق
١٠ * بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ * وقول الأعشى * أَلَا عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَاهَةٌ سَابِحٍ * فعلى حذف المضاف
اليه من الاول استغناء عنه بالثاني وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله
* فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ * زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ *

فسيبويه يرى من عهدته

قال الشارح الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح لانهما كالشيء الواحد فالمضاف اليه من تمام
٥ المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والتنوين وكذلك لا يحسن
الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة فما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو
ابن قميئة

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ * لِيَّ دَرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا *

ساتيدما جبل بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمى ساتيدما يصف امرأة
١٠ انها مرت بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربها من بلادها فبكت فقال لله در اليوم من لامها على بكائها
وشوقها فمن في موضع خفض باضافة در اليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز
اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به لانه لو خفضت اليوم بالاضافة
لم يكن لمن ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر

* رَبِّ ابْنِ عَمِّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ * طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْسِلُ *

فهذا يُنشد بنصب الزاد واصافة ضَبَّاح الى ساعات وساخ ذلك لانه لما اُصفت طَبَّاح الى ساعات صار بمنزلة المتون وكان مما يَنْصِب لِمَا فِيهِ من معنى الفعل فَصَبَّ الزاد وليس كذلك دُرٌّ من قوله لله دُرٌّ اليوم من لامها لانك لو نونت دُرًّا لم يكن له ان يَنْصِب فلذلك لزم نصب اليوم على الظرف والحكم على مَنْ بِالْحَفْصِ ، ويجوز في طَبَّاح ساعات الكرى خفص الزاد ويكون ساعات الكرى منصوبا على الظرف ه وقد فصلت به مُصَطَّرًا ، ومما جاء الفصل فيه ايضا قول دُرْنَا بنت عَبَّعَةَ من بنى قَيْسِ بن ثَعْلَبَةَ

* هَا أَحْوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * اذا خاف يوماً نَبْوَ فِدَاعِهَا *

الشاهد فيه اضافة الأخوين الى مَنْ مع الفصل بالجاء والمجور وهو كالذى تقدم ، ترثي أخويها تقول كانا لِمَنْ لَا أَخَّ لَهُ فِي الْحَرْبِ وَلَا ناصراً كالأخوين ينصرانه ، وأما قول الفرزدق

* يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ * يَبِينُ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ *

١. أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأن المعنى بين ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجِبْهَتُهُ مُقَامَةً

على نية التأخير ، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظن لقال وَجِبْهَتُهُ لَكِنَّهُ مِنْ

باب العطف والتقدير بين ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ ومثله في حذف المضاف اليه من الاول

لدلالة الثاني عليه قوله * يَا تَيْمَ تَيْمَ عِدِّي * والمراد يا تيمم عدي تيمم عدي فهو من قبيل مررت

بخبير وأفضل من ثم والمراد بخير من ثم وأفضل من ثم ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه

١٥ وهذا لا يقدر فيما ذهب اليه سيبويه لانه يجوز ان يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحا

بالجبهة ، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العباس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المضاف اليه مقدرا

لان المضاف اليه لما حذف من اللفظ ولي المضاف شيئا غير المضاف اليه وهذه صورة الفصل بين

المضاف والمضاف اليه ألا ترى انه استنبح علمت أن يقوم زيدا وإن كانت الهاء مقدرة لاتها لما

لم تخرج الى اللفظ ولي الحرف الفعل ففجح عندهم حتى تعوضوا السين او سوف او قد فكما ان هذا

٢. المحذوف لما لم يخرج الى اللفظ لم يعتد به كذلك المضاف اليه اذا حذف لم يقع به اعتداد فحصل

الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، وأما قوله كان يلزم أن تقول وجبته فنقول وعلى ما ذهب اليه

ابو العباس يلزمه أن يقول وجبته ايضا فعذره عن ذلك عذر سيبويه ، وأما معنى البيت فانه

وصف عارض تحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواع الأسد وأنواعه من أجد الأنواع

وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة منهما لأشترأكهما في أعضاء الأسد والتسمية ، ونظيره قوله

تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْؤُ وَالْمَرْجَانُ يَريِدُ مِنَ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَّا يَخْرُجُ اللَّوْؤُ وَالْمَرْجَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَمَّا
قول الأعشى

* وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعِصِيِّ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ * إِلَّا عُلَانَةً أَوْ بُدَاهَةً سَابِجٍ نَهْدٍ لِحِزَارَةٍ *

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه مثل الذى قبله والخلاف فيه كالذى قبله والتقدير
ه فيه ألا عُلَانَةً سَابِجٍ أَوْ بُدَاهَتَهُ ، فأما الفصل بغير الظرف فلم يَرِدْ به بيتٌ والقياس يَدْفَعُهُ فَأَمَّا قَوْلُهُ
* فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةِ الْحَجِّ * فإنه أنشده الأَخْفَشُ فى هذا الباب والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى
الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيفٌ جدًا لم يصح نَقْلُهُ عن سيبويه على أن ابن كَيْسَانَ قد
نقل عن بعض الخوئين أنه يجوز أن يُفَرَّقَ بين المضاف والمضاف اليه إذا جاز أن يُسَكَّنَ على الأول
منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كَالسَكْنَةِ التى تقع بينهما ، وقد قرأ ابنُ عامِرٍ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ
١٠ مَنِ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بِنَصَبِ الْوَالِدِ وَخَفِصِ الشُّرَكَاءِ فَمِنْ هَذَا فَصَلُّ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ
بِالْمَفْعُولِ ، وَحِكْيَ الْكِسَائِيِّ أَخَذْتَهُ بِأَدَى أَلْفِ دِرْهَمٍ وَهَذَا أَفْحَشُ مِمَّا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَى
الْفِعْلِ وَفَصَلَ بِهِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا جَازٌ بِالظَّرْفِ لِأَنَّ الْأَحْدَاثَ
وغيرها لا تكون إلا فى زمانٍ أو مكانٍ فكانت كالموجودة وإن لم تُذَكَرْ فكان ذِكْرُهَا وَعَدَمُهَا سِيَّانٍ
فَلِذَلِكَ جَازٌ إِقْحَامُهَا فَاعْرِفْ ،

١٥

فصل ١٣٧

قال صاحب الكتاب وإذا أمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَذَفُوا الْمَضَافَ وَأَنَامُوا الْمَضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ وَأَعْرَبُوهُ بِاعْرَابِهِ
وَالْعَلَمُ فِيهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ لِأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ أَنَّ الْمَسْئُولَ أَهْلُهَا لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ رَأَيْتُ هِنْدًا
يَعْنُونَ غَلَامَ هِنْدٍ وَقَدْ جَاءَ الْمَلِيسُ فِي الشَّعْرِ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

* عَشِيَّةً فَرَّ لِلْحَارِثِيِّونَ بَعْدَمَا * قَضَى تَحَبُّهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرٌ *

٢٠

وقال * بِمَا أَعْيَا التِّطَاسِيَّ حِدِيًّا * أَيْ ابْنَ هَوْبَرٍ وَابْنَ حِدِيمٍ ،

قال الشارح أعلم أن المضاف قد حذف كثيرا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا
لم يُشْكَلْ وَأَمَّا سَوْغٌ ذَلِكَ التَّنْفِذُ بِعَلْمِ الْمُخَاطَبِ إِذِ الْغَرَضُ مِنَ اللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى فَإِذَا حَصَلَ
المعنى بقربنة حالٍ أو لفظٍ آخَرَ اسْتَعْنَى عَنِ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ بِإِزَائِهِ اخْتِصَارًا وَإِذَا حُذِفَ الْمَضَافُ أَقِيمَ

المصاف اليه مقامه وأعرّب بإعرابه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ والمراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مَدْرٌ وَحَجْرٌ لا تُسأل لأن الغرض من السؤال ردّ الجواب وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما ، وقوله وَالْعَلَمُ فيه يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علما على جواز حذف المصاف إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَقَوْلِهِ ولكن البر من آمن بالله وقوله ولكن البر من اتقى تقديره بر من وإن شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقى فلا بد من حذف المصاف لأن البر حدث ومن اتقى جنة فلا يصح أن يكون خبرا عنه لأن الخبر إذا كان مفردا كان هو الأول أو منزلا منزلة فلذلك جمل على حذف المصاف ، والأول أشبه لأن حذف المصاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالأحجاز أولى منه بالصدور ، ومن ذلك قولهم الليلة الهلال لا بد من حذف المصاف رفعت الليلة أو نصبتها فإن رفعت كان التقدير الليلة الهلال وإن نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعه ، ومن ذلك قول الشاعر

* المأل يُزري بأفوام ذوى حسب * وقد يسود غير السيد المأل *

أى فقد المأل يزري وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقبسه بل يقصره على المسموع من فاما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت رأيت هندا وأنت تريد غلام هندی لم يجوز لأن الروية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر * عَشِيَّةً فَرَّ لِلْحَارِثِيِّونَ الخ * قال ابن الكلبي الهويّ هو يزيد بن هويّ كان قتل في المعركة فحذف المصاف لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب فلا يشك عليه المقتول يُؤيد صحة ما قلناه قول عمر بن لجا

* وَحَنُّ صَرَبْنَا بِالْكَلابِ ابْنِ هَوَيْرٍ * وَجَمَعَ بَنِي الدِّيانِ حَتَّى تَبَدَّدُوا *

٢٠ فصرح بابن هويّ ، ومثله قوله * كَمَا أَعْيَا النِّطاسِيَّ حِدِيَمًا * هكذا يقع في نسخ المفضل كما بالالف وأما هو بالباء وصدرة

* فَهَلْ لَكُمْ فِيما إِيَّ قَاتِي * بَصِيرٌ بما أَعْيَا النِّطاسِيَّ حِدِيَمًا *

والنطاسي الطبيب يقال نطيس مثل فسيف ونطاسي بكسر النون وقال أبو عبيدة هو بفتح النون والمراد ابن حديم فحذف المصاف ، ومن ذلك قول كثير

* حَزِيَّتٌ لِي بِحَزْمٍ قَبِيْدَةٌ تُحْدَى * كَالْيَهُودِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرِّقَالِ *

قَبِيْدَةٌ مَوْضِعٌ وَنَطَاةٌ قَصَبَةٌ خَيْبَرٌ وَالْمُرَادُ كَتَخَلَّ الْيَهُودِيُّ وَالرَّقْلُ طَوَائِلُ النَّخْلِ وَحَزِيَّتٌ قُدِّرَتْ يُقَالُ حَزِيَّتٌ النَّخْلَ أَحْزَيْبُهَا إِذَا قُدِّرَتْ مَا عَلَيْهَا ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ أَبْيَاتٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ كَانَ ذَلِكَ لِنَقَّةِ الشَّاعِرِ بَعْلَمِ الْمُخَاطَبِ أَوْ نَظَرًا إِلَى كَثْرَةِ حُذْفِ الْمَصَافِ الَّتِي لَا لَبَسَ فِيهِ فَلَمْ يَعْصَبْ بِالْإِلْبَاسِ فَاعْرَفَهُ ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَكَمَا أُعْطُوا هَذَا الثَّابِتَ حَقَّقَ لِحُذُوفٍ فِي الْإِعْرَابِ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهِ فِي غَيْرِهِ قَالَ حَسَّانُ

* يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ * بَرَدَى يُصَقِّفُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ *

فَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي يَصَقِّفُ حَيْثُ أَرَادَ مَاءَ بَرَدَى وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَالْحُذُوفِ جَمِيعًا

١. قَالَ الشَّارِحُ قَدْ أَعْرَبُوا الْمَصَافَ إِلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ الْمَصَافِ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقَعَهُ وَمُبَاشَرَتِهِ الْعَامِلَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَسَعَالَى وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ فَلَا صِلَ فَمَا سَأَلَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ فَالْقَرْيَةُ مَخْفُوضَةٌ كَمَا تَرَى بِإِضَافَةِ الْإِهْلِ إِلَيْهَا فَلَمَّا حُذِفَ الْمَصَافُ أَقِيمَ الْمَصَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَبَاشَرَهُ الْعَامِلُ فَأَنْتَصَبَ أَنْتَصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آيَاهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ أُعْطِيَ حُكْمَهُ فِي غَيْرِ الْإِعْرَابِ مِنَ التَّنَائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ نَابِتٍ * يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ الْخ * الشَّاهِدُ فِيهِ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى بَرَدَى وَهُوَ مَوْثِقٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ أَلْفَهُ كَأَلْفِ حَمْرَاءَ وَبَشَكِي وَهَذَا الْبِنَاءُ لَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّنَائِيثِ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْرُوعُ عَائِدًا إِلَى الْحُذُوفِ وَهُوَ الْمَاءُ فَيَكُونُ لِلْحُذُوفِ مُرَادًا مِنْ وَجْهِ وَغَيْرِ مُرَادٍ مِنْ وَجْهِ فَمِنْ جِهَةِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ كَانَ مَلْحُوظًا مُرَادًا وَمِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ غَيْرِ مُرَادٍ ، وَالْبَرِيصُ هَهُنَا مَوْضِعٌ بَدِيْمَشَقِّ بِالْصَادِ الْمُهْمَلَةِ وَبَرَدَى نَهْرٌ بِهَا وَتَصْفِيْفُ الشَّرَابِ تَحْوِيلُهُ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى إِنَاءٍ وَالرَّحِيْقُ صَفْوَةُ الْخَمْرِ وَالسَّلْسَلُ الطَّيِّبُ يَفَالُ مَاءٌ سَلْسَلٌ أَيْ سَهْلٌ الْمَشْرَبُ عَذْبٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ٢. فَلَمْرَادُ وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَمْ يَحُذَفِ الْمَصَافُ وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْأَمْرِسِ فَأُنْتُ فِي قَوْلِهِ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نَظَرًا إِلَى التَّنَائِيثِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ الْقَرْيَةُ وَذُكِرَ فِي قَوْلِهِ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ مُلَاحَظَةً لِلْمَحْذُوفِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ حُذِفَ الْمَصَافُ وَتُرِكَ الْمَصَافَ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا

بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ قَالَ سِيبَوِيهٌ كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ كُلَّ فَقَلْتَ وَلَا كُلَّ بَيْضَاءٍ وَقَالَ أَبُو دُوَادٍ
* أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا * وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا *

ويقولون ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثله ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو نسي
الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارِ

٥ قال الشارح اعلم أن حذف المصاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال أما ضعفه في
القياس فلوجهين أحدهما أن المصاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فإذا قلت غلامٌ زيدٌ فأصله غلامٌ
لزيدٍ وإذا قلت ثوبٌ خزٌّ فأصله ثوبٌ من خزٍّ فحذفت حرف الجر وبقي المصاف نائباً عنه ودليلاً عليه
فإذا أخذت تحذفه فقد أجمعت بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبله نحو وأسأل
القرية لأنك أتت المصاف إليه مقامه وأعربت به بإعرابه فصار المصاف المحذوف كالمطرح المنسي وصارت
المعاملة مع التانيث الملقوظ به والوجه الثاني أن المصاف عامل في المصاف إليه الجر ولا يحسن

حذف الجار وتبقيته عمله فن ذلك قولهم في المثل ما كلُّ سوداءٍ تمرَّةٌ ولا بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ موضعُ الشاهد
أن ترفع كلاً بما وتخفص سوداءً بالاضافة والفتحة علامة للخص لانه لا ينصرف وتمرَّةٌ منصوبٌ لانه خبرٌ
ما وبَيْضَاءُ مخفوضٌ ايضاً على تقديرِ كُلِّ كَأَنَّكَ لفظت بها فقلت ولا كُلَّ بَيْضَاءٍ وشَحْمَةٌ منصوبٌ عطفاً على
تمرَّةٍ وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يميلون ذلك وما كان مثله على العطف على
١٥ عاملين وهو رأي الكوفيين وذلك أن بَيْضَاءَ جرُّ عطفاً على سوداءٍ والعامل فيها وما كُلُّ وقوله شَحْمَةٌ
منصوبٌ عطفاً على خبرٍ ما ومثله عندهم ما زيدٌ بقائماً ولا قاعدٍ عمروٌ تخفصُ قاعداً بالعطف على قائم
المخفوض بالباء وترفع عمراً بالعطف على اسمٍ ما فهما عاملان الباء وما كما كان في المثل عاملان كُلُّ وما
قالوا وقد عطفت شبيئتين على شبيئتين والعامل فيهما شيآن مختلفان ، وسيبويه وللليل لا يريان ذلك
ولا يُجيزانه والحجة لهما في ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقامه غيره
٢٠ فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم
مقامه فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر فللهذه العلة لم يجز العطف عندهما على
عاملين فلذلك حملوه على حذف المصاف ، فان قيل حذف المصاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل
وهو ضعيفٌ والعطف على عاملين ضعيفٌ ايضاً فلم كان حملاً على الجار أولى من حملة على العطف
على عاملين قيل لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فمخو قوله

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنْبَسٌ * والمراد ورث بلدة وقولهم في القسم اللَّهِ لَا فَعَلَنَّ وَبِحَكِي عَنْ رُوَيْتَ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ فَيَقُولُ خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ يَرِيدُ تَحْيِيرٌ وَقَدْ حَمَلَ أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ حَمَزَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ وَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ وَالْأَرْحَامُ ، وَالْأَمْرُ فِيهَا لَيْسَ بِالْبَعِيدِ ذَلِكَ الْبُعْدُ فَقَدْ ثَبِتَ بِهَذَا جَوَازُ حَذْفِ الْجَارِ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا وَلَمْ يَثْبُتْ فَمِنَ الِاسْتِعْمَالِ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ فَكَانَ حَمَلُهُ عَلَى مَا لَهُ نَظِيرٌ أَوْلَى وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ أَحْسَنِ الْقَبِيحَيْنِ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ فَلَا يَنْفَعُ الْفِعْلُ مَا كَانَ يَكْثُرُ فِيهِ الْحَذْفُ وَشَارَكَهُ لِحَرْفٍ فِي كَوْنِهِ عَامِلًا جَازٍ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ ، وَقَدْ كَثُرَ التَّقَلُّبُ بِهَذَا الْمَثَلِ وَأَجَازُوا فِيهِ وَجُوهًا مِنَ الْأَعْرَابِ وَجُمَلَتْهَا خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا مَا تَقَدَّمَ وَالْآخَرُ أَنْ تَقُولَ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءٌ شَكْمَةٌ تَرْفَعُ وَلَا تُعْمَلُ مَا وَتَعَطِفُ جَمَلَةً عَلَى جَمَلَةٍ ، الثَّلَاثُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءٌ شَكْمَةٌ تَنْصِبُ الْأَوَّلَ عَلَى أَعْمَالٍ مَا وَتَرْفَعُ بَيْضَاءً وَشَكْمَةً عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ كَأَنَّكَ عَطَفْتَ جَمَلَةً عَلَى جَمَلَةٍ ، الرَّابِعُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءٌ شَكْمَةٌ لَا تُعْمَلُ مَا وَلَكِنْ تَحْذِفُ كُلًّا وَتُبْقِي أَثَرَهَا ، الْخَامِسُ مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءٌ شَكْمَةٌ وَهُوَ أَحْسَنُهَا لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُوَادٍ * أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا الْخُ * فَسَبَبِيهِ جَمَلَةً عَلَى حَذْفٍ مَصَافٍ تَقْدِيرُهُ وَكُلُّ نَارٍ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ وَبُقِدِّرَهَا مَوْجُودَةً وَأَبُو الْحَسَنِ يَجْمَعُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ فَيُخَفِّضُ نَارًا بِالْعَطْفِ عَلَى أَمْرِي الْمُخْفُوضِ بِكُلِّ وَيَنْصِبُ نَارًا بِالْعَطْفِ عَلَى الْخَبْرِ وَهَذَا الْبَيْتُ

١٥ مِنْ أَوْكَدٍ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ وَجُوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرُ مِثْلٌ بَلْ يَكُونُ الْأَخُ مَعْطُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا مِثْلُ الْأَوَّلِ وَدَلَّ عَلَى مَعْنَى خَبْرِهِ خَبْرُ الْأَوَّلِ فَاسْتَعْنَى عَنْهُ فَلَوْ أَظْهَرَ خَبْرَ الثَّانِي وَقَالَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ يَكْرَهُهُ لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلٍ أَوْ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَخُ مُجْرورًا بِعَامِلٍ وَيَكْرَهُهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِعَامِلٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَأَحَدُهَا لَا يَصِحُّ وَجَبَّ ٢. حَمَلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرَ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَصَافٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ مِثْلٌ ، وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَمْنَعُ جَوَازَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَنَظَائِرِهَا لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى حَذْفَ الْجَارِ وَلَا يَرَى الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ وَلَا تَحْمِيلَ لَهَا سِوَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فَأَمَّا قَوْلُكَ مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلَا أَبِيكَ يَقُولَانِ ذَاكَ فَهَذَا لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلٍ أَيْضًا وَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ لَكِنْ مِنْ جِهَةِ آخَرٍ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ الْأَبَ عَلَى الْأَخِ لَمْ يَجَزْ تَنْثِيَةُ الْخَبْرِ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْخَبْرِ عَامِلَانِ وَهُوَ مِثْلٌ وَمَا النَّافِيَةُ

الحجازية اذا جعلت موضع يقولان نصباً لان العامل في الخبر هو العامل في الخبر عنه وان لم تعملها كان العامل في الخبر ايضاً شيئاً الابتداء ومثلاً وذلك لا يجوز، والوجه الثاني ان ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه ولا عمل لما في الأب فلم يجوز ان تعمل في خبره فلذلك وجب تقديره مثلاً مع الأب وساغ حذفها لتقدم ذكرها ويكون التقدير ما مثل اخيك ولا مثل ابيك يقولان ذلك لان ما قد عملت في مثل الاول ومثلاً الثاني لان حرف العطف يُشرك بين المعطوف عليه والمعطوف في عمل العامل،

وقوله وهو في الشذوذ نظير اضرار الجار يعنى حذف المضاف وابقاء عمله نحو قوله

* رَسِمَ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ * كِدْتُ أَقْضِي لِلْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ *

ونحو قول ربيعة خبير عافاك الله يريد بخبير وكلاهما قليل في الاستعمال والقياس معاً والجامع بينهما انهما جميعاً من عوامل الخفض،

١.

فصل ١٢٨

قال صاحب الكتاب وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذلك اذ وجبت اذ وسرت بكل قائما قال الله تعالى وكلا آتيناها حكما وعِلْمًا وقال ورفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وَقَالَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَفَعَلْتَهُ ١٥ أَوَّلُ يَرِيدُونَ اذ كان كذا وكلمهم وبعضهم وقيل كل شيء وبعده أَوَّلُ كِلَيْ شَيْءٍ، وقد جاء محذوفين معا في قول ابي ذؤيب يصف البرق * أَسْأَلُ الْجَارَ فَاتَّخَى لِلْعَقِيفِ * وَقَوْلِ الْأَسْوَدِ * وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَرِيمَةِ إصْبَعَا * قَالَ الْفَسْرِيُّ اى أَسْأَلُ سُقَيَا سَحَابِهِ وَذَا مَسَافَةِ إصْبَعٍ،

قال الشارح اعلم انه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً وذلك لان الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض وتراجعا عن المقصود فن ذلك قولهم اذ وجبت اذ وأصله ان اذ تكون مضافة الى جملة اياها ابتداءً اية اياً فعلية نحو جئتكَ اذ الحجاج أمير اذ قام زيد وان كانت اياً تصاف الى جملة لتوضحها وتزيل ايهامها فاذا تقدمتها جملة اياً فعلية اياً اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف اليها اذ لسدالة الجملة المتقدمة عليها فجاءوا بالتنوين بعد اذ عوضاً من المحذوف وذلك نحو قولهم اذ من قول الشاعر

* نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو * بَعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِنْ صَحِبْتُ *

وأصله وأنت إذ نهيتك فحذف للجملة وعض من التنبوين ، ومثله حينئذ وساعتئذ ويومئذ والمراد حين إذ كان كذا وكذا وساعة إذ كان كذا وكذا ويوم إذ كان كذا وكذا قال الله تع إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الأنسان ما لها يومئذ نحدث أخبارها والتقدير يوم إذ تزلزلت الأرض وإذا أخرجت الأرض أثقالها وإذا قال الانسان فحذفت هذه الجملة بأسرها لدلالة ما تقدم من الجمل وعض منها التنبوين فدخل وهو ساكن وكانت الذال قبله ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين فقبل يومئذ وليست الكسرة في الذال بإعراب وإن كانت إذ ههنا في موضع جر بإضافة ما قبلها اليها ، والذي يدل أن الكسرة لالتقاء الساكنين لا لإعراب قوله وأنت إذ صحح ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها نبي مضاف إليها فتكون مجرورة به فتثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا إعراب على أنه قد حكي عن أبي الحسن أن إذ ههنا مجرورة بمضاف محذوف كأنه أراد ١. حينئذ ثم حذف حين وهو يريد بها فهي مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله * ونار توقد بالليل نارا * وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحملة إن صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا ترى أن إذ مبنية في حال إضافتها الى الجملة نحو قوله تعالى وأذ قلتم يا موسى ونحو إذ الأغلال في أعناقهم فاذ هذه مبنية على السكون وموضعها نصب بفعل مقدر تقديره وأذكروا إذ قلتم ونحوه وإن كانت مبنية في حال الإضافة فهي إذا لم تُصَف بالبناء أجدر لأن حذف المضاف اليه ١٥ اقتطاع جزء من الاسم ، فان قيل فلم كانت النون أولى بالعض من غيرها قيل كان الأولى أن يكون حرفا من حروف المد واللين لحقتها وكثرة زيادتها لكتهم لما كانت معتلة لا تثبت على حال لم تُزد أخيرا إذ الذال قبلها ساكن وإذا زيد حرف المد وكان ساكنا وجب تحريك الذال لالتقاء الساكنين فإن كسرت الذال وكان حرف المد ألفا أو واوا أنقلبت ياء وإن كانت ياء من أول مرة لم يؤمن حذفها إذا لقيها ساكن بعدها فلما كان زيادة حرف المد تؤدي الى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا الى ٢. النون لانه يجامع حروف اللين في الريادة وبُناسبها من حيث أنه غنة تمتد في الخيشوم فكان كالالف التي تمتد في الحلق ولا مُعتمد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضا من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وزادوها في التثنية والجمع عوضا من الحركة والتنبوين نحو قولك جاءني الزيدان والزيدون ورأيت الزيدتين والزيدتين ومررت بالزيدتين والزيدتين فالنون هنا عوض من الحركة والتنبوين فلما كانت النون قد زيدت عوضا فيما ذكرناه واحتيج الى حرف يكون عوضا في يومئذ

وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادة عوصاء، وأما كل وبعض فحذوفٌ منهما المضاف اليه وهو مرادٌ يدل على ذلك اتها معرفتان ولولا إرادة المضاف اليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلامٌ زيد إذا أردت المعرفة وغلماً إذا أردت النكرة، والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكل قائماً وبعض جالساً والحال إنما تكون من المعرفة ولا تكون للحال من النكرة إلا على ضعف ضرورة، وأما يحذف المضاف اليه إذا جرى ذكر قوم فنقول مررت بكل أي بكلهم ومررت ببعض أي ببعضهم ونستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف اليه، فذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف اليه كالذي في يومئذٍ وحينئذٍ قال وأما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الألف واللام فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف، وأما مذهب الجماعة فإنه التنوين الذي كان ١. يستحقه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين فلما زال المانع وهو الإضافة عاد اليه ما كان له من التنوين وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين لأن المعاملة مع اللفظ، وأما امتناع الألف واللام من الدخول عليه فإما كان لأجل أنه معرفة والألف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الأصل وامتناع الألف واللام من الإضافة غير المحضة إنما كان بالحمل على المحضة المعرفة وليس كذلك التنوين فإنه يكون مع المعرفة نحو زيد وعمرو ونحوهما، وأما قبل وبعد ونحوها من الظروف فحذوف ١٥ منها المضاف اليه فإذا قلت جئت قبل وبعد فالمراد قبل كذا وبعد كذا مما قد عرّفه المخاطب قال الله تع لله الأمر من قبل ومن بعد والمراد والله أعلم من قبل الأشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقي حكمه وهو التعريف وبني الاسم لأن المضاف اليه من تمام المضاف فإذا قطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم وبعضه لا يستحق الأعراب فقام البناء فيه مقام العوض أن لو عوضوا النون كما في يومئذٍ ونظائرها لم يؤمن التباسه بالمنكور المعرب وسنستقصى الكلام عليه في موضعه إن شاء الله، وقوله وقد حذفاً معاً يريد المضاف والمضاف اليه وذلك إذا تكررت الإضافة ٢. فن ذلك مسألة الكتاب أنت متى قرئ خان والمراد ذو مسافة فرسخين فحذف المضاف والمضاف اليه وأقيم المضاف اليه الثاني مقام المضاف للعلم به، ومن ذلك قوله تعالى فقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ أي من ثرابٍ أثر حافرٍ قرئ الرسول، ومنه قول أبي ذؤان

* أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرِّقَ شَرِيفٍ * أَسَأَلَ الْجِبَارَ فَأَتَاخَى لِلْعَقِيفِ *

يصف بَرَقًا والمراد سُقْيَا سَحَابِهِ اى سحابِ البرقِ والضميرُ اذا كان مفردا منصوبا او مجرورا فانه يكون بارزا واذا كان مرفوعا يكون مستترا فسُقْيَا فاعلُ أسألُ لا البرقُ فان البرقَ لا يُسِيلُ فلما حُذِفَ المضاف والمضاف اليه معاً أُقيم الضميرُ المجرورُ مقامَ المضاف وصار مرفوعا فاستكنَّ في الفعل حينُ أُسند اليه الفعلُ ، والجار جمعُ بحرٍ وهو المكان المتسع ومنه سُمِيَ البحرُ بحرًا لِاتساعه ، واما قولُ الأَسود

* فَادْرَكِي أَبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعَهَا * وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعًا *

فالمرادُ ذا مَسَافَةٍ أَصْبَعٍ فحذِفَ المضافُ والمضافُ اليه لما تَكَرَّرَ وأقامَ المضافُ اليه الثاني مقامَ المضافِ الأولِ وأعرَبه بِأعرابه وهو النصبُ ، وحزيمَةٌ هذه بالزاي المحجمة بَطْنٌ من باهلةِ بن عمرو بن تَعْلَبَةَ ويقالُ الحَزِيمَتانِ والرَبِينَتانِ وهما حَزِيمَةٌ وزَيْبِنَةٌ ،

قال صاحب الكتاب وما اضيف الى ياء المتكلم فحكه الكسر نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه غلامى ودلوى الا اذا كان آخره الفا او ياء منحركا ما قبلها او واوا اما الالف فلا تتغير الا في لغة هذيل في نحو قوله * سَبَقُوا قَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَائِمُ * وفي حديث طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفِيَّ ١٥ يجعلونها اذا لم تكن للتثنية ياءً وَيَدْعُمُونَهَا وقالوا جميعا لَدَيَّْ وَلَدَيْهِ وَلَدَيْكَ كما قالوا على وَعَلَيْهِ وَعَلَيْكَ وياض الاضافة مفتوحة الا ما جاء عن نافع تحيائي ومماي وهو غريب ،

قال الشارح اعلم ان ياء المتكلم حكهها ان يكسر ما قبلها نحو قولك غلامى وصاحبي ودلوى واما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك ان ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوا في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا ١٥ غلامو فيذهب صيغة الاضافة وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها فكانت تقول رأيت غلاما فلما كان اعراب ما قبلها يودى الى تغييرها وانقلابها الى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسر ما قبلها البتة فان قيل فأنتم قد قلبتموها ألفا في النداء نحو يا غلاما قيل ذلك نبي اختص به النداء كما اختص بالعدل نحو يا غدار يا فساق يا غدر يا فسف ويا هناه ولا يستعمل ذلك في غير النداء ، وليس كسر ما قبلها لثقل الصمة الا ترى ان الفتحة أخف للحركات ومع ذلك كسرت

فَعَلِمَ أَنَّ الكسرة فيها لغير الاستئصال فتقول هذا غلامى وصاحى ونحوهما من الصحيح اللام او ما جرى مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه ألفا ولا واوا ولا ياء نحو رجل وفس وللجارى مجرى الصحيح ما كان آخره ياء او واوا قبلهما ساكن نحو ظبي ودلوا لانه اذا سكن ما قبلهما بعدتا عن شبه الألف وجرتا مجرى الصحيح في تحمّل حركات الاعراب فلذلك تقول هذا دلوى وظببى ه فتكسر ما قبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح ، واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل وانما حدثت عنها عن علّة وهو وقوع ياء النفس بعدها ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة حرف الاعراب بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه إلا ان هذه الكسرة وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها وليست للحركة ١. فيها كالحركة في المبنى بمشابهة للحروف او تضمن معناها او التي تحدث في الاسم بعد وجوب بناءه وتلزم كالتى في أمس وهؤلاء ألا ترى ان البناء فيهما وجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل احدهما من الآخر فصار مما يثبت الكلمة على الحركة فحركة الآخر حركة اولها وما هو حشو فيها من جهة اللزوم والتباعد ، واذا كانت عارضة لم تصير الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ولم تذهب الجارية فهذه الكسرة ١٥ ليست اعرابا ألا ترى ان لم لا تعمل الكسرة وانما عملها للزم الذى هو سكون مع ان الحركة لالتقاء الساكنين بناء فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فالكسرة هنا كالصنعة في نحو لم يضربوا والفاحة في نحو لم يضربا في كونهما عارضتين للواو والالف ، وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكيتين وليست اعرابا ولا بناءا أما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وه في فيه فدل على انها غير اعراب وانما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء وأسباب البناء مشابهة للحرف نحو الذى والى او تضمن معنى الحرف نحو أين وكيف او وقوعه موقع الفعل المبنى نحو نزال وتراك فلما لم يوجد فيها شيء من ذلك دل على انها معربة متمكنة ان لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكّن ألا ترى انه لا فرق بين قولك غلامى وقولك غلامك وغلامه في التمكّن واستحقاق الاعراب فكما ان غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معرب والاول أقيس ، فان كان الاسم المضاف معتلا ما كان آخره ألفا فانك اذا أضفته الى ياء المتكلم أثبتت الألف

وفتحت الياء وذلك نحو قولك عَصَايَ وَهُدَايَ وَبُشْرَايَ وأما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلما
 وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة، ومن العرب من يقلب
 هذه الألف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم فيقول هَوَيَّ وَعَصَيَّ وَهُدَيَّ وله وجه صالح في القياس وذلك
 انه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها اذا كان حرفاً صحيحاً نحو هذا غلامى ورأيت
 ه غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التنبيه والجمع من نحو
 الزيدتين والزيدين وجب ان لا يقولوا رأيت عَصَايَ بِإِثْبَاتِ الألف كما لا يقولوا رأيت غُلامَى بِفَتْحِ
 الميم فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا هذه عَصَيَّ وَهُدَيَّ كما قالوا صاحِبِي
 وغلامِي وهو كثير قال أبو ذؤيب الهذلي

* سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعَنَقُوا لِهَوَاهُمْ * فَخَرَّمُوا وَلَكَلِ جَنْبٍ مَصْرَع *

١. والشاهد فيه هَوَيَّ والمراد هَوَايَ فأبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها،
 يَرْتِي أَوْلَادَهُ وكان له عشرة أولاد فأتوا فقال كنت أهوى حياتهم فسبقوا هَوَيَّ اى أنقصوا كلهم،
 ومن ذلك حديث طَلْحَةَ رضى الله عنه يومَ الجَمَلِ حين قال له عَلِيُّ كَرِهَ اللهُ وَجْهَهُ عَرَفْتَنِى بِالْحِجَازِ
 وَأَنْكَرْتَنِى بِالْعِرَاقِ بِنَا عَدَايَا بَدَا فقال طَلْحَةُ بَايَعْتُ وَاللَّحْجَ عَلَى قَفَى اى مَكْرَهَاءَ وَاللَّحْجَ السِّيفُ يُشْبِهُ
 السِّيفَ لكَثْرَةِ مَائِهِ وَبَصِيبِهِ بِاللَّحْجِ وَهُوَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ، وَجَحَى عَنِ يُونُسَ النُّحْوِيَّ أَنَّهُ قَالَ لِأَنَّ مَكْنِيَّ
 ١٥ اللهُ مِنْ ثَلَاثَةِ يَوْمٍ الْقَيْمَةِ لِأَخْتَنَّهُمْ مِنْهُمْ آدَمُ أَقُولُ أَنْتَ خَلَقَكَ اللهُ مِنْ تُرَابٍ وَأَسْكَنَكَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ
 وَمَكَّنَكَ مِمَّا فِيهَا مِنْ ثِمَارٍ وَنَعِيمٍ وَنَهَاكَ عَنِ شَجَرَةٍ فَلِمَ خَالَفْتَ حَتَّى أَوْفَعْتَ بَنِيكَ فِي هَذَا الْعَنَاءِ
 وَالتَّعَبِ وَالثَّانِي يُوسُفُ الصِّدِّيقُ أَقُولُ أَنْتَ فَارَقْتَ أَبَاكَ مُدَّةً وَأَنْتَ بِمَصْرَ وَهُوَ بِأَرْضِ كَنْعَانَ بَيْنَكُمَا
 مَسَافَةٌ يَسِيرَةٌ هَلَّا كَتَبْتَ إِلَيْهِ أَنَّنِي فِي عَافِيَةٍ وَخَفَّفْتَ مَا بِهِ وَالْآخِرُ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ أَقُولُ لِهَمَا أَنْتُمَا
 بَايَعْتُمَا عَلِيًّا بِالْمَدِينَةِ وَخَلَعْتُمَاهُ بِالْكُوفَةِ أَيْ سَاءَ أَحْدَثَ لَكُمَا، وَقَدْ قُرِئَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ،
 ٢. وِبِرْوَى قَطْرَب

* بَطُوفٌ بِي عِكَبٍ فِي مَعَدٍ * وَبَطْعُنٌ بِالصُّبُلَةِ فِي قَفِيًّا *

* فَإِنْ لَمْ تَتَّأَرَانِي مِنْ عِكَبٍ * فَلَا رَوَيْتُمَا أَبَدًا صَدْيَا *

الصُّبُلَةُ الْعَصَا وَالصُّبُلُ الصَّرْبُ بِالْعَصَا، وَمِنْ قَالَ هَذَا لَمْ يَقُلْ هَذَا غُلَامِي فَيَقْلِبُ أَلْفَ التَّنْبِيهِ فِي
 الرَّفْعِ يَاءً كَمَا قَلِبَهَا فِي عَصَيَّ وَهُدَيَّ لَمَّا يَذْهَبُ الدَّلَالَةُ عَلَى الرَّفْعِ فَإِنْ قِيلَ فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ فِي

الصحيح هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فيزول علم الاعراب فهلا أجزت ذلك في التثنية
 قيل الدليل يقتضى ثبوت الاعراب في الجميع للبيان وأما خالفناه في الصحيح خوفاً على لفظه ياء
 الاضافة وأنقلابها ومع ألف التثنية فقد أمنا تغيير الياء وأنقلابها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية
 وأنقلابها مندوحة، قال وقالوا جميعاً لَدَى وَلَدَيْهِ وَلَدَيْكَ يعنى العرب وذلك أن الذى يقرب ألف
 عَصاً وَرَحَى أما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب ألف لَدَى اذا اتصل بالمضمر سواء كان
 المضمر متكلماً او مخاطباً او غائباً نحو لَدَى وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ فعلوا ذلك تشبيهاً لها بالأدوات نحو عَلَى
 وَإِى فَمَا قَالُوا عَلَى وَإِى وَعَلَيْكَ وَإِىكَ وَعَلَيْهِ وَإِىهِ كذلك قالوا لَدَى وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ وأما قلبوا ألف
 عَلَى وَإِى تشبيهاً لها بالافعال من جهة لزومها الاسماء وعملها فيها فكما كانت الافعال تنقلب ألفاتها
 عند اتصال ضمير الفاعل بها من نحو رَمَيْتَ وَسَعَيْتَ كذلك قلبوا ألف على وإِى فقالوا عليه وإِىهِ
 لأن المجرور ينزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له واقتضاه اليه، وحُصت ألف
 الأدوات بالياء دون الواو لوجهين احدهما أن الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الالف الى احدهما
 بحكم الشبه فكان قلبها الى الأخرى أولى الثانى أن الغالب على الالف اذا كانت لاماً الياء والغالب
 عليها اذا كانت عيناً الواو فلذلك قلبت الى الياء، وربما جاءت هذه الالف مع المضمر غير منقلبة
 على حد مجيئها مع الظاهر أنشد ابو زيد

١٥ * طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرٌ عَلَاهَا * وَأَشْدُّ بِمَتْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا *

قال الجرجاني أما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل وليست منقلبة عن غيرها
 مما أصله الحركة نحو الافعال مثل غَزَا وَسَعَى فاعرفه، قال وياض الاضافة مفتوحة يعنى مع الالف لما
 ذكرناه من النقاء الساكنين فاما قراءة نافع مَحْبِيَّاتٍ وَمَمَاتِي بسكون الياء فهو غريب لخروجه عن
 القياس وما عليه للجمهور ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف فانه في الوقف يجوز أن يجمع بسين
 ساكنين فيكون الوقف كالساق مسددة للحركة لأن الوقف على الحرف يزيد في صوته مع أنه استغنى
 بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الالف والشرطان المرعيان فى الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن
 الاول حرف مد ولين والثانى مدغماً كالدابة وشابته فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وأما الياء فلا تخلو من أن ينفخ ما قبلها كياء التثنية وياض الأشقيين والمصطفين
 والمرامين والمعئين او ينكسر كياء الجمع والواو لا تخلو من أن ينفخ ما قبلها كالاشقون واخواته او

ينضمُّ كالمُسْلِمُونَ والمُصْطَفُونَ فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغمٌ في ياء المتكلم ياء ساكنةً بين مفتوحين وما انكسر ما قبله او انضمَّ فمدغمٌ فيها ياء ساكنةً بين مكسور ومفتوح.

قال الشارح اذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح كياء التثنية نحو غلامين ومسلمين ونحو ياء جمع المقصور كالاشقيين والمصطفين والمراميين والمعلين فالاشقيين جمع الاشقي والمصطفين جمع المصطفى والمراميين جمع المرامي والمعلين جمع المعلل فما كان من ذلك واصبف الى ياء النفس فان نونه تحذف للاضافة ثم يدغم في ياء الاضافة فنقول رأيت غلامتي وصاحبي وتقول هؤلاء مصطفى واشقى فتحصل الياء بين فحتين فتحة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، فان كان الآخر من المضاف ياء مكسورا ما قبلها بان يكون الاسم منقوصا نحو قاص وداع او ياء جمع السلامة نحو مسلمين وصالحين فان المنقوص تدغم ياءه في ياء الاضافة مفتوحة نحو قاصي وداعي تشدد الياء لأجل الادغام وتفتح ياء النفس لسكون الياء المدغمة فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، فان كان المضاف جمعاً فان ياء الجمع تدغم في ياء النفس بعد حذف النون ولا تكون ياء الاضافة الا مفتوحة نحو رأيت

مسلمتي وصاحبي، فان كان آخر الاسم المضاف واوا فانك تغلب الواو ياء وتدغمها في ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحا كالاشقيين واخوانته مما هو جمع سلامة المقصور نحو المعلون والاعلون او مضموما نحو المسلمون والمصطفون في جمع مصطفٍ وهو اسم فاعلٍ من اصطفى يصطفى فالفاعل مصطفٍ وجمعه مصطفون بضم الفاء والاصل مصطفيون استتقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ثم ضموا الفاء لتصح الواو كما قالوا غارون وقاصون وتقول في الاضافة هؤلاء اشقى ومعلّي ومصطفى فتغلب الواو ياء وتدغمها في ياء النفس فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فحتين وكذلك تقول في الواو المضموم ما قبلها هؤلاء مسلمتي ومصطفى واصلهُ مسلموتي ومصطفوتي فحذفت النون للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على حد شوبت شيبا ولويت ليبا وادغمت في ياء الاضافة فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المبدلة من الضمة وفتحة ياء النفس وانما أُبدل من الضمة هنا كسرة لان الواو هنا جعلت مدّة حركة ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التثنية ان تكون كذلك الا انهم فتحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع، فلما وجب قلب الواو ياء أُبدل ابضا من الضمة كسرة لتناسبها ولئلا يخرج عن المدّة وان شئت ان تقول ان الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفس بعدها ان ياء النفس لا يكون ما

قبلها ألا مكسورا والياء وسبيلنة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما تُقلب الضمة كسرة في هذا غلامى، فان قيل يلزم من ذلك قلب الالف ياء في التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مُبالاة بالاعراب كما أبدلتهم من الواو ياء وذر تُبالوا بالاعراب في قولك هذان غلاماى لأنها في موضع كسرة قيل الواو أقرب الى الياء من الألف الى الياء ألا ترى أنهما تتفقان في الرفع وتنفرد الالف بالتأسيس ه فلُقرب ما بين الواو والياء اجتذبتهما الهاء مع كونها في موضع كسرة ولُبُعِد ما بين الالف والياء لمر يَقْو السبب على قلبها مع وجود المانع وهو زوال الدلالة على الاعراب، فان قيل اذا زعمتم ان ياء اللجج او واو اللجج اذا اضيف الى ياء النفس فان الياء لا تكون الا مفتوحة فا وجه القراءة في قوله تعالى وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي قِيلَ هَذِهِ قِرَاءَةُ حَمْرَةَ وَالْأَعْمَشِ وَهِيَ قَلِيلَةُ النُّظِيرِ جَدًّا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْبُعْدِ مِنَ الْقِيَاسِ بِالْمَكَانِ الَّذِي تُعْزَى إِلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْكَانَ فِي يَاءِ النَّفْسِ لَمَّا كَثُرَ صَارَ كَالْأَصْلِ فَلَمَّا تَقَدَّمَا سَاكِنٌ حَرَّكُوها بِالْكَسْرِ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لَا لِلْبِنَاءِ فَلَمْ يُرَاعَوْا أَصْلَ حَرْفِ اللَّيْنِ فَاعْرِفْ هـ

فصل ١٣٠

قال صاحب الكتاب والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر ما خلا الياء فحكها ما ذكر فاما اذا اضيفت الى الياء فحكها غير مضافة اى تُحذف الاواخر الا ذو فانه لا يضاف الا الى اسماء الأجناس الظاهرة وفي شعر كعب

* صَبَحْنَا لِحُرَّجِيَّةٍ مَرْهَفَاتٍ * أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا *

وهو شاذ ولقمة مجريان احدهما مجرى اخواته وهو ان يقال فمى والفصيح فى فى الأحوال الثلث وقد اجاز المبرد أبى وأخى وأنشد * وأبى ما لك ذو المَجازِ بدارِ * وَحَمَّةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى الْجِيعِ فِى قَوْلِهِ ٢٠ * وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا * تَدْفَعُ ذَلِكَ هـ

قال الشارح قد تقدم في اول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الاسماء الستة اذا اضيفت الى ظاهر او مضمر ليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته والذي يختص بهذا المكان بيان حكمها اذا اضيفت الى ياء النفس وحكمها اذا اضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تُصِفْها فتقول هذا أخى وأبى وحى ورأيت أخى وأبى وحى ومررت بأخى وأبى وحى كما

تقول هذا أَخٌ وَأَبٌ وَحَمْرٌ ورأيت أَخًا وَأَبًا، وَتَمَّا ومررت بِأَخٍ وَأَبٍ وَحَمْرٍ تحذف لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها في الافراد وأما لم تُعِدْ لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تُعِيدُهَا إذا أَصَفْتَهَا الى غير ياء النفس في قولك أَخُو زَيْدٍ وَأَخُوكَ لِأَنَّ حَذْفَ لَامَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ أَمَّا كَانَ لَصَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَأَمَّا أُعِيدَتْ حِينَ أُرِيدُ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُ فَمَا كَانَ إِعَادَةُ مَا هُوَ مِنْهَا أَوْلَى مِنْ اجْتِلَابِ حَرْفٍ غَرِيبٍ أَجْنَبِيٍّ، وَأَمَّا إِذَا أَصِيفَتْ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ فَلَا يَظْهَرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَالُ بِالْقَلْبِ وَقَدْ اسْتَمَرَّ فِيهِ الْحَذْفُ فَأَمْضَى ذَلِكَ فِيهِ وَلَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ مَا كَانَ يَلْزِمُهُ مِنَ الْإِعْلَالِ، وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرِّدُ رَدَّ اللَّامِ إِذَا أَصِيفَتْ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ كإِعَادَتِهَا إِذَا أَصِيفَتْ إِلَى غَيْرِهَا فَيَقُولُ هَذَا أَخِي وَأَبِي وَأَنْشُدْ

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى * وَأَبِي مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ *

١. والشاهد فيه قوله وَأَبِي ببناء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة لأنهم يقولون أَبٌ وَأَبُونَ وَأَخٌ وَأَخُونَ كما قال

* فَلَمَّا قَبَّيْنِ أَصَوَاتِنَا * بَكَيْنٍ وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا *

وقال الآخر * يَدْفِنُ الْبُعُولَةَ وَالْأَبِينَا * ثم أضاف هذا للجمع الذي هو أَيْبَنُ فقال أَبِي كما تقول مسلمي وَعِشْرِي ومثله قوله

* وَقَدْ شِنَنْتُ بِهَا الْأَقْوَامَ قَبْلِي * فَمَا شِنَنْتُ أَبِي وَلَا شِنَنْتُ * ١٥

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء للجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك أَبَوَانِ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَمَّا كَانَ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَالُ بِالْقَلْبِ وَاسْتَمَرَّ فِيهِ الْحَذْفُ أَمْضَى ذَلِكَ فِيهِ وَلَمْ يُرَدِّ فِيهِ مَا كَانَ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَالُ لَهُ، وَذُو الْمَجَازِ مَوْضِعٌ بِمَعْنَى كَانَ بِهِ سُوقٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِزْرَةَ * وَأَذْكَرُوا حَلْفَ ذِي الْمَجَازِ وَقَدْ قُدِّمَ فِيهِ الْعَهْدُ وَالْكَفَالَةُ *

٢. فأعرفه، وأما ذو فأنها لا تصاف إلى مضمرة ولا تصاف إلا إلى اسم جنس وقد تقدم ذلك فأما قول الكبييت وقيل لكعب * صَبَحْنَا الْخَرَجِيَّةَ الْحِجْ * فهو غريب وحسنه قليلاً عود الضمير إلى المرفعات وهي وإن كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يفاس عليه ومثله

* إِمَّا يَعْزِفُ ذَا الْقَضَلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ *

ذكر التوابع

وهو في هذا البيت أسهل أمراً لَعَوْدِ الضمير الى الفصل وهو اسمُ جنسٍ، وأما القَمْرُ اذا اصبف الى ياء النفس ففيه وجهان احدهما أن نُجْرِيَه على لفظِ افراده كما فعلت في أخواته فنقول هذا نَيْسى وفتحُ نَيْسى ووضعته في نَيْسى كما نقول أَخِي وَأَبِي والوجهُ الثاني أن تَرَدَّ للحدوْف فنقول هذا في وفتحُ نَيْسى ووضعته في نَيْسى فيكون في الاحوال الثلاث بلفظ واحدٍ وفي الياء المشددةً وأما كان كذلك لانك نقول هذا فُوَكَّ ورأيت فَآكَّ ومررت بِفِيكَ فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركةٍ ما بعدها من الحروف فإن كان واواً كان مضموماً وإن كان ألفاً كان مفتوحاً وإن كان ياءً كان مكسوراً وقد تقدم ان هذه الحروف وسبيلُ الحركات وجاريةٌ مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسوراً في قولك غلامى كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا واذا جاءت الياء لزم ان تكسر الفاء لان حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك إِبْنَمُ وَأَمْرُوٌّ ثُمَّ تَدْعَمُ في ياء النفس فصار اللفظ في الاحوال الثلاث واحداً وهذا الوجه هو القياسُ الاكثرُ والاوّلُ قليلٌ، فان قيل لِمَ قلبتم الالف هنا ياءً مع أنها دالّةٌ على الاعراب وأمتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرقُ بينهما فالجوابُ أن فى الف التثنية وجد سببٌ واحدٌ يقتضى قلبها ياءً وعارضةً الاخلالُ بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياءً وهو وقوعها موقعَ مكسورٍ وانكسارُ ما قبلها في التقدير من حيثُ انّ الفاء في قولك هذا فُوَكَّ ورأيت فَآكَّ ومررت بِفِيكَ يكون تابعاً لما بعده فقوى سببُ قلبه ولم يُعْتَدَ بالمعارضِ فاعرفه،

ذكر التوابع

فصل ١٣١

٢٠ قال صاحب الكتاب في الاسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسةٌ أُضرب تأكيدٌ وصيغةٌ وبدلٌ وعطفٌ بيانٌ وعطفٌ بحرفٍ،

قال الشارح التوابع هي التوائى المساويةً للاول في الاعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا توائى اى فروع في استحقاق الاعراب لانها لم تكن المفصولةً وأما هي من لوازم الاول كالتثنية له وذلك نحو قولك قام زيدٌ العاقلُ فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقلُ ارتفع بما قبله ايضاً من حيثُ كان

تابعاً لزيد كالتكلمة له ان الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم ألا ترى ان الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا الى اسمين وذلك محال ونظير ذلك ان الرجل ذا العبيد والاتباع يدعى الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من كوازمه كذلك ههنا الاعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه اصل ومقصود والتابع بحكم القرعية وأنه تكلمة الأول، والتتابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لان التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الأول على خلاف معناه لان النعت يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد وقدم النعت على عطف البيان لان عطف البيان ضرب من النعت ا. وقدم عطف البيان على البدل لان البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف لانه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة.

التأكيد

فصل ١٣٣

١٥ قال صاحب الكتاب هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان

* مَرَّانِي قَدْ أَمْتَدَحْتَكِ مَرًّا * وَإِنَّمَا أَنْ تُثَبِّتِي وَتَسْرَا *

* مَرَّيَا مَرَّةً بِنَ تَلَيِّدٍ * مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غَرًّا *

وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجالان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع.

قال الشارح اعلم انه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو والخالصة وهما لغتان وليس احد الحرفين بدلا من الآخر لانهما يتصرفان تصرفا واحدا ألا تراكي تقول أكّد يوكد تأكيداً ووكد يوكد توكيداً ولم يكن احد الاستعمالين أغلب فجعل اصلاً فلذلك قلنا انهما لغتان، والتأكيد على صريين لفظي ومعنوي فاللفظي يكون بتكرير اللفظ وذلك نحو قولك ضربت زيدا زيدا فهذا تأكيد لزيد وحده

بإعادة لفظه وضربت زيدا وضربت زيدا فهذا تأكيد للجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر

* أَلَا يَا أَسْلَمِي قُرَّ أَسْلَمِي تُمَّتَ أَسْلَمِي * ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي *

أَكَّدَ الْجُمْلَةَ الْأَمْرِيَّةَ بِتَكَرُّرِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَمَّ فِيهِ خِدَاجٌ فِيهِ خِدَاجٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ * مَرَّ أُنِّي قَدِ
 ٥ أَمْتَدَحْتَكُ مَرًّا * الْبَيْتَيْنِ الشَّعْرَ لِأَعَشَى مُدَانِ يَدْحِ مَرَّةٍ بِن تَلِيدٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَأْكِيدٌ مَرَّةً بِتَكَرُّرِ
 لَفْظِي وَهُوَ مَرَّحٌ بِإِسْقَاطِ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَيَكُونُ بِتَكَرُّرِ الْمَعْنَى دُونَ لَفْظِهِ حِوَالِ قَوْلِكَ
 رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ وَرَأَيْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ وَمَرَرْتُ بِكُمْ كَلِّكُمْ، وَجُمْلَةُ الْأَلْفَازِ الَّتِي يُوَكِّدُ بِهَا فِي الْمَعْنَى تَسْعَةُ
 أَلْفَازٍ نَفْسُهُ عَيْنُهُ أَجْمَعُ أَجْمَعُونَ جَمْعَاءُ جَمَعُ كُلُّهُمْ كِلَاهُمَا كِلْتَاهُمَا، فَأَمَّا أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ كَنْعَاءُ
 بَصْعَاءُ كُنَعُ بَصَعُ فَكُلُّهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَهُ وَلَا تُسْتَعْمَلُ مَنْفِرِدَةً فِيهِ شَبِيهَةٌ بِقَوْلِهِمْ
 ١٠ شَيْطَانٌ كَيْطَانٌ وَقِيلَ أَنَّ مَعْنَاهَا كَمَعْنَى أَجْمَعِينَ وَهُوَ الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ فَأَجْمَعُونَ مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ
 وَنَفْظُهُ وَأَكْتَعُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ أُنِّي عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَبِعَ أَيْ نَامَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ مَا بِالْدَارِ كَتَبِعَ أَيْ أَحَدٌ، وَأَبْصَعُونَ
 مِنَ الْبَصْعِ وَهُوَ الْجَمْعُ وَبَعْضُهُمْ بِقَوْلِ أَبْصَعُونَ بِالضَّادِ الْمُحْمَلَةِ وَلَيْسَتْ بِالْفَاشِيَةِ كَأَنَّهُ مِنْ تَبْصَعُ الْعَرَقِ
 إِذَا سَأَلَ إِلَّا أَنَّ أَجْمَعَ أَظْهَرَ فِي التَّأْكِيدِ فَلِذَلِكَ كَانَتْ مَقْدَمَةً، وَأَمَّا نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ فَيُوَكِّدُ بِهِمَا مَا
 تُثَبَّتُ حَقِيقَتُهُ، وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ فَعِنَاهُمَا الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ فَلَا يُوَكِّدُ بِهِمَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ وَيَتَجَزَّأُ، وَتَقُولُ
 ٥ أَمَّا زَيْدٌ نَفْسُهُ وَذَهَبَ عَمْرُو عَيْنُهُ فَالْعَيْنُ هُنَا بِمَعْنَى نَفْسِ الشَّيْءِ، فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فَعَلَّ زَيْدٌ
 نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَالْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَلْفَازِ التَّأْكِيدِ وَتُوَكِّدُ بِأَيِّهَا شَتَّى
 لَا أَنَّكَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ الْعَطْفِ لِأَنَّ أَسْمَاءَ التَّأْكِيدِ لَا يُعْطَفُ بِعَضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ جَاعَتِي
 الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَتُنْفِيذُ بِذَلِكَ أَسْتِيفَاءً عَدَّةِ الْقَوْمِ وَلَوْ قُلْتَ جَاعَتِي زَيْدٌ كُلُّهُ أَوْ أَجْمَعُ لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ
 زَيْدًا لَيْسَ مِمَّا يَتَجَزَّأُ وَيَتَّبَعُ فَإِنَّ أَرَدْتَ أَنَّهُ جَاءَ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ جَازٍ وَتَقُولُ أَكَلْتُ الرَّغِيفَ
 ٢٠ كُلَّهُ لِأَنَّ الرَّغِيفَ مِمَّا يَتَجَزَّأُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكَلُ الْأَكْثَرِ مِنْهُ فَنَفْسُهُ وَعَيْنُهُ يُوَكِّدُ بِهِمَا مَا يَتَّبَعُ وَمَا
 لَا يَتَّبَعُ لِأَنَّهَا لِاثْبَاتِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ لَا يُوَكِّدُ بِهِمَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ فَاعْرِفْ،

فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع

ومكنته في قلبه وأمطت شبيهة ربما خالجت أو توقفت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك إذا
جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهو
أو نسيان وكل وأجمعون يجديان الشمول والإحاطة.

قال الشارح فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل وذلك من قبل أن
هـ الجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب ويقولون قام زيد
وجاز أن يكون الغافل غلامه أو ولده وقام القوم ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم
القوم وإذا كان كذلك وقلت جاء زيد ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم الخبر عنه أو ذهبا عن
مراده فيحمله على الجاز فيزال ذلك التوهم بتكرير الاسم فيقال جاءني زيد زيد وكذلك النفس والعين
إذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة الجاز ويؤمن غفلة المخاطب،
١٠ وكل وأجمع يجديان الشمول والعموم والتأكيد بهما لإفادة ذلك فإذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون
جئت بالتأكيد ثملا يفهم غير المراد ولك أن تأتي بكل وحدها وأجمع وحدها لأن معناها واحد في
التأكيد من جهة الإحاطة والعموم فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد، وأعلم أنه قد ذهب
قوم إلى أن في أجمع فائدة ليست في كل وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم كلهم جاز أن يجيئك
مجتمعين ومفترقين فإذا قلت اجمعون صارت حال القوم الاجتماع لا غير وذلك ليس بسديد
١٥ والصواب أن معناها واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره وإنما كرهوا تواليهما بلفظ
واحد فأبدلوا من الثاني لفظا يدل على معناه فجاءوا بكل وأجمع ليبدلوا بهما على معنى الأول ولو كان
في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدا لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ألا تراكم إذا قلت ضربت ضربا
كان المصدر تأكيدا ولو قلت ضربت ضربا شديدا أو الضرب المعروف لم يكن تأكيدا لأنه قد دل على
ما لم يدل عليه الفعل فكذلك لو دل أجمع على ما لم يدل عليه الأول لم يكن تأكيدا ومع هذا لو
٢٠ أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لأنه يكون حالا لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال،

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر

والمضمر تقول ضربت زيدا زيدا وضربت ضربت زيدا وإن إن زيدا منطلق وجاعني زيد جاعني زيد
وما أكرمني إلا أنت أنت ء

قال الشارح التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب بحضرة لانه يكون في الاسماء والاشغال والحروف والجمل
وكل كلام تريد تأكيدته تقول في الاسم رأيت زيدا زيدا وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وفي الفعل
ه فام قام وقم قم قال الشاعر * ألا يا أسلمي ثم أسلمي ثممت أسلمي * وتقول ضربت زيدا ضربت زيدا
وجاعني محمد جاعني محمد والله أكبر الله أكبر فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وكذلك
كل كلام تريد تأكيدته نحو إن إن زيدا منطلق فتؤكد الحرف المؤكد وتقول زيد قائم في الدار قائم
فيها فتعيد فيها توكيدا قال الله تع فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ألا ان الحرف اما
يكرر مع ما يتصل به لا سيما اذا كان عاملا ء وتقول ما أكرمني إلا أنت أنت فتؤكد الاسم المضمر لان
١. التأكيد بصريح التكرير يرجع الى لفظ المؤكد كائنا ما كان ء

فصل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا ولا يخلو المضمران من
١٥ أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربني إلا هو هو او متصلا احدهما والآخر منفصلا كقولك زيد قام هو
وانطلقت انت وكذلك مررت بك انت وبه هو وبنا نحن ورأيتني أنا ورأيتنا نحن ء ولا يخلو المضمر
اذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فالرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد
بالمضمر وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حضرن
هن أنفسهن وأعيانهن سواء في ذلك المستكن والبارز وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة
٢. تقول رأيتنه نفسه ومررت به نفسه ء

قال الشارح الاسم على ضربين مظهر ومضمر فالظاهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله ولا يؤكد بمضمر فلا تقول
جاعني زيد هو ولا مررت بزيد هو وذلك من قبل ان التأكيد بالنفس والعين من التأكيد الظاهرة
جار مجرى النعت في الايضاح والبيان ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكد في الاعراب
والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا

يكون أَعْرَفَ من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضا والمضمرُ أَعْرَفُ من المظهر فلم يجز أن يكون توكيدا له لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضا فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر فلا يصلح أن يكون مُبَيِّنًا له، وأما المضمرُ فيؤكِّد بالظاهر وبمثله من المضمرات أيضا فأما تأكيدُه بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكلُّ وأَجْمَعُ وتوابعهما وذلك لأن المظهر أَيِّنُ من المضمر فيصلح أن يكون تأكيدًا له ومُبيِّنًا، ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى توكِّده أولا بالمضمر ثم تأتي بالنفس أو العين فتقول قمت أنت نفسك ولو قلت قمت نفسك أو عينك لكان ضعيفا غير حسن لأن النفس والعين يلبيان العوامل ومعنى قولنا يلبيان العوامل أن العوامل تعجل فيهما لا بحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك أنَّهما لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية ألا تراكم تقول طابت نفسه وصحت عينه ونزلت بنفس لجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان ففج ذلك كما فجع العطف عليه من غير تأكيد، فأما كلُّ وإن كانت تلي العوامل فتقول جاعني كل القوم ورأيت كل القوم ومررت بكل القوم فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهة لأجمعين فلذلك جاز تأكيد المضمر المرفوع بها من غير تقدم تأكيد آخر بصير، ووجه ثان أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبسا في كثير من الأمر ألا ترى أنك لو قلت هند ضربت نفسها لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرا لهند وأكدته بالنفس فإذا قلت هند ضربت في نفسها حسن من غير فج لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل علم أن الفعل غير خالٍ من المضمر لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل أو تأكيدا فلا يجوز أن يكون فاعلا لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضربت أنا لأنك قادر على أن تقول ضربت وإذا لم يجز أن يكون فاعلا تعين أن يكون تأكيدا وإذا كان في الفعل ضمير مؤكِّد بالضمير المنفصل أمن اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين فاعرفه، فأما إذا كان الضمير المؤكِّد منصوبا أو مجرورا جاز تأكيدُه بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر فتقول ضربت نفسك ومررت بك نفسك لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربت نفسك أنت نفسك ومررت بك

انت نفسك كان أبلغ في التأكيد وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بدء، وأما تأكيد المصير بمثاله من المصيرات فتحو قولك قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وأما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والمجرر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها نحو جاعني هذا ورأيت هذا ومررت بهذا، وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيدا وضربتك زيداً ومررت بغلامى فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع وذلك نحو قمتنا ودعبتنا النون والالف في موضع رفع وأكرمنا زيداً وأعطانا عمرو النون والالف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل وتفعل نزل علينا وغلامنا فيكون النون والالف في موضع جر، وأصل الضمير المنفصل المرفوع لأن أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون إلا لفظاً فاذا أضمر اتصل به فصار المرفوع مختصاً بالانفصال فاذا أكد المصير لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من وإن واحد فحماً عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فاذا قالوا رأيتك أيكها كان بدلاً وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور وأشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قمت أنت فأنت في موضع رفع لانه تأكيداً لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعاً نحو قولك قمت أنت نفسك واذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لانه تأكيداً لمنصوب واذا قلت مررت بك أنت فأنت في موضع مجرور، فإن قيل فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي فيل لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها ب

فصل ١٣٤

قال صاحب الكتاب والنفس والعين تختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلثتها تقول الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وخرجوا أجمعون ٥

قال الشارح قد تقدم قولنا ان تأكيد المصمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمير منفصل ٥ قبج وهو جائز مع قبجه وهو مع بعض المصمرات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسي لانه في المسئلة الأولى ربما أوقع لبساً وقولك ثمت نفسي أقبح من قولك قمنا أنفسنا لان في هذه المسئلة الضمير بارز وهو على حرفين كالاسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفي المسئلة الأولى على حرف واحد فكان بعيداً من المتكينة ٥ وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين وان لم يتقدمهما تأكيد لانه لا لبس فيهما وليس من الفعل كالجزم منه كما كان ضمير الفاعل ٥

١٥ فالتأكيد بالنفس والعين يختص بهذه التفصلة اي بين تأكيد ضمير المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بهما للفرق الذي ذكرناه ٥ وليس بين تأكيدهن بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائغ جائز فلذلك قال وفيما سواهما يعني النفس والعين لا فصل في جواز ثلاثتها فلذلك تقول الكتاب قرئ كله فتؤكد الضمير المستكن من غير تقدم تأكيد مضمير لما ذكرناه من غلبة التأكيد على كل فكانت كأجمعين فاعرفه ٥

فصل ١٣٧

قال صاحب الكتاب ومتى اكدت بكلاً وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك قرأت الكتاب وسرت النهار كله وأجمع وتبحرت الارض وسرت الليلة كلها وجمعاء ٥

٢٥ قال الشارح قد تقدم قولنا ان كلاً وأجمع معناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعض ويصح تجزئته فنقول قرأت الكتاب كله لانه يمكن قراءة بعضه وسرت النهار أجمع لامكان سير جزء منه وتبحرت الارض اي توسعت فيها وسرت الليلة جمعاً كل هذه الاشياء يجوز تأكيدها بكلاً وأجمع لامكان تجزئتها وتبعضها ٥ وقوله لا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه يريد ان كان العامل مماً يقبل التجزئة نحو رأيت زيدا وضربت عمراً لان الرؤية وال ضرب يجوز ان يقعا ببعضه وأن يقعا بكلاً

فجاز تأكيدَه بكُلِّ وأجمع اذا اريد جميعُ أجزائه ولو قلت جاء زيدٌ او أقبلَ محمدٌ كلُّهُ او أجمعُ لم يصحَّ لأنَّ المُجْمَعِ والإقبالَ لا يصحُّ من أجزائهما فإن أردتَ أنه جاء سالمَ الأعضاء لم يُفقد منها شيءٌ نحو اليدين والرجلين لم يبعد جوازُه ٤

فصل ١٣٨

قال صاحب الكتاب ولا يقع كلُّ واجمعون تأكيدَين للنكرات لا تقول رأيتُ قوماً كلَّهم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله * قد صرَّت البكرة يوماً أجمعاً * ٤

قال الشارح اعلم ان النكرات لا تُؤكَّد بالتأكيد المعنوي وإنما تُؤكَّد بالتأكيد اللفظي لا غير لو قلت أكلتُ رغيفاً كلُّهُ او قرأتُ كتاباً أجمعَ لم يجز وإنما تقول أكلتُ رغيفاً رغيفاً او قرأتُ كتاباً كتاباً وإنما لم تُؤكَّد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقةٌ والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محالاً فإما التوكيد اللفظي فهو امرٌ راجعٌ الى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهيُّ المجاز او توهيُّ غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي فإما المعنوي فإما المراد منه للحقيقة ولذلك أُعيد المعنى في غير ذلك اللفظ، وأمرٌ آخرُ أن الألفاظ التي يُؤكَّد بها في المعنى معارفٌ فلا تتبع النكرات توكيداً لها لأن

١٥ التوكيد كالصفة، وذهب الكوفيون الى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي اذا كانت النكرة محدودةً اى معلومة المقدار نحو يوم وشهر وقرسح وسبيل وضرية وأكلة ونحو ذلك واستدلوا على جوازه بقوله * يا لبيتِ عدَّةٍ حولِ كلِّه رجبُ * فجزَّ كلُّهُ على التأكيد لحولٍ وهونكرةً وأنشدوا ايضاً * اذا القعودُ كثر فيها حقدًا * يوماً جديداً كلُّهُ مطردًا *

وقال الآخر * قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً * فأكد يوماً وهونكرةً ولا حجةٌ في هذه الأبيات لقلتها ٢٠ وشذوذها في القياس مع ان الرواية * يا لبيتِ عدَّةٍ حولِ كلِّه رجبُ * بالاضافة واذا اضيف كان معرفةً والرواية في قوله * يوماً جديداً كلُّهُ مطردًا * برفع كلِّ على تأكيد المصمر في جديد والمضمراتُ كلُّها معارفٌ، وأما قوله * قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً * فلا يُعرف قائله مع شذوذه، فان قيل ومن أين زعمتم ان هذه الاسماء التي يُؤكَّد بها معارفٌ فالجوابُ أما ما اضيف منها الى المصمر فلا إشكالٌ في تعريفه نحو قوله كلُّهُ ونفسه وعينه وأما أجمع واجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس في تعريفها

من أي وجه وقع لها التعريف فذهب قومٌ الى أنها في معنى المضاف الى المصغر لآتك اذا قلت رأيت للجيش أجمع كان في تقدير رأيت للجيش جميعه وكذلك اذا قلت رأيت القوم أجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاعن القوم كلهم أجمعهم أكتنهم أبصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك للجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك للجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجزى على نكرة وصار ذلك كجمعهم أرض على أرضين عوضاً من تاء التانيث فان قيل ان تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة وميتين وقلة وقلين وخبية وخبين والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف اليه ايضا ينزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرى القيس ونحوها من الاعلام المضافة اما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه فنقول هذا عبيد الله ومرى القيس كما نفعل ذلك في علم التانيث ألا ترى أنك تقول في تصغير طلحة ونحوه طليحة وفي تصغير حمراء حبراء فتصغر الصدر وتبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف وأريد معناه وذهب قومٌ من المحققين الى ان تعريف هذه الاسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الاعلام نحو زيد وعمرو ويدل على صحة ذلك ان أجمع وجمع لا ينصرفان فاما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل واما جمع فلا ينصرف للتعريف والعدل فذهب قومٌ الى انه معدولٌ عن جمع لان فعلة مما مذكرة على أفعل تجمع على فعل نحو حمراء وحمير وصفراء وصفير وهو رأى ابى عثمان المازني وكان يعتقد في التأكيد انه ضربٌ من الصفة وذهب آخرون الى انه معدولٌ عن جماعى لان فعلة اما تجمع على فعل اذا كانت صفة نحو حمراء وحمير وصفراء وصفير واما اذا كانت اسماً فبابها ان تجمع على فعلى نحو صفراء وحمراء وجمع اسمان غير صفتين ، وينقل عن صاحب هذا الكتاب انه كان يذهب الى ان أجمع وأجمعين وما بعدها معارف لانها معدولة عن الالف واللام والمراد الأجمع والأجمعون كما ان أمس معدولٌ عن الأمس وقد تكرر العدول في جمع كانه معدولٌ عن شبيئين الالف واللام وعن جماعى كصحارى فاعرفه

فصل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وَأَكْتَعُونَ وَأَبْتَعُونَ وَأَبْصَعُونَ أَتْبَاعَاتٌ لِأَجْمَعُونَ لَا يَجِئْنَ إِلَّا عَلَى إِثْرِهِ وَعَنْ أَبِي كَيْسَانَ تَبْدَأُ بِأَيْتِهِنَّ شَتَّى بَعْدَهَا وَسَمِعَ أَجْمَعُ أَبْصَعُ وَجَمَعُ كَتَعُ وَجَمَعُ بَتَعُ وَعَنْ بَعْضِهِمْ جَاعَى الْقَوْمِ أَكْتَعُونَ ٥

٥ قال الشارح الاسماء التي يُوَكَّدُ بِهَا مُرْتَبَةً فبعضها مقدم فنفسه وعينه مقدمان على كل لانهما أشدَّ تمكناً في الاسمية من كل على ما تقدم وكل مقدم على أجمع لأن كلا تكون تأكيداً وغير تأكيد وأجمع لا تكون إلا تأكيداً تقول إن الغوم كلهم في الدار فيجوز رفع كل ونصبها فالنصب على التأكيد والجار والمجرور الخبر وأما الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده والجملة من الابتداء والخبر خبر إن قال الله تع قل إن الأمر كله لله روى بنصب كل ورفعها فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء، وأما ما بعد أجمع فنوابع لا تقع إلا بعدها فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا حسن بسن وأبصع تابع لأكتع يقع بعده هذا ترتيبها، وحكى ابن كيسان أنك تبدأ بأيتها شئت بعد أجمع كأنه يجعل هذه الالفاظ أتباعاً لأجمع فلا يقدمن عليها بل لك أن تأتي بأيتها شئت بعد أجمع وتؤخر الباقي، وقد جاء عن العرب أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع فيقدمون أجمع ثم يتبعونها ما شاؤا من هذه النوابع على ما ذكرناه، وأجاز بعضهم جاء القوم اکتعون فيجعلونها كأجمعين وليست تابعة ١٥ وقد تقدم أن بعضهم يجعل هذه الاشياء كلها توكيداً ومعناها كمعنى أجمع فأيتها شئت قدمت وأيتها شئت آكدت فاعرفه ٥

الصفة

فصل ١٤٠

قال صاحب الكتاب هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعادل وأخف وقائم وقاعد وسقيم وصحج وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان والذي نساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال إنها للتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف، قال الشارح الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير

والصفة تكون بالافعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ سُجَّانَه موصوف ولا يقال له منعوت
وعلى الاول هو موصوف ومنعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في اعرابه تحليلة وتخصيصا له بذكر معنى
في الموصوف او في شىء من سببه وذلك المعنى عَرَضَ للذات لازم له، وقوله الاسم الدال على بعض احوال
الذات فتقريب وليس بحدد على الحقيقة لان الاسم ليس بجنس لها ألا ترى ان الصفة قد تكون بالجملة
ه والظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لانه
يشمل الاسم والجملة والظرف، وقوله الدال على بعض احوال الذات لا يكفى فصلا ألا ترى ان الخبر دال
على بعض احوال الذات نحو زيد قائم وإن زيدا قائم وكان زيدا قائما فإن أضاف الى ذلك الجارى عليه
في اعرابه او التابع له في اعرابه استقام حداً وفصلة من الخبر ان الخبر لا يتبع المخبر عنه في اعرابه،
والغرض بالنعوت تخصيص نكرة او ازالة اشتراك عارض في معرفة فتألف صفة النكرة قولك هذا رجل عالم
١٠ ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم او من بنى تميم فرجل عالم او من بنى تميم أخص من رجل ومثال
صفة المعرفة قولك جاعنى زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيدا العاقل فالصفة ههنا فصلته من
زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة اى أنها اتفقت من غير قصد من الواضع ان
الاصل في الاعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمى فينغصل المسميات بالألقاب ألا انه ربما أزدحت المسميات
بكثرتها فحصل اثر اشتراك عارض فأتى بالصفة لازالة تلك الشركة ونفى اللبس فصفة المعرفة للتوضيح
١٥ والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو اخراج الاسم من نوع الى نوع أخص منه، وقوله والذى تساق
له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم يريد ان الصفة تُزيل الاشتراك الجنسى نحو رجل وفرس
والاشتراك العارض في المعارف وقيل انها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ولما
كان الغرض بالنعوت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب ان يجعل
للمنعوت حال تعرى منها مشاركه في الاسم ليمتيز به وذلك يكون على وجوه إما بحلقه نحو طويل
٢٠ وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الجلية وإما بفعل أشهر به وصار لازماً له وذلك على ضربين آلى
وهو ما كان علاجاً نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها ونفساني نحو عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وقبير
وغنى وشريف وظريف ووضع ومكرم ومهان اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإما بحرفية او أمر مكنسب نحو
بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك وإما بتسبب الى بلد او أب نحو قرشي وبغدادى وعربى ونجمى ونحو
ذلك من الخاصة التى لا توجد في مشاركة فاعرفه،

فصل ١٤١

قال صاحب الكتاب وقد تجيء مَسْوْقَةٌ لمَجْرَدِ الثَّنَاءِ والتعظيمِ كالأوصافِ الجارية على القديمِ سُجَّانَهُ
أو لما يُصَادَ ذلك من الذَّمِّ والتحقيرِ كقولك فعل فلانُ الفاعلُ الصانعُ كذا والتأكيدُ كقولهم أَمْسِ
الدَّابِرُ وقوله عز وجل نَفَّخَتْ وَاحِدَةً

ه قال الشارح وقد يجيء النعتُ لمَجْرَدِ الثَّنَاءِ والمدحِ لا يراد به إزالةُ اشتراكِ ولا تخصيصِ نكرةٍ بل
لمَجْرَدِ الثَّنَاءِ والمدحِ أو صِدِّهَا من ذَمٍّ أو تحقيرٍ وتعريفٍ المخاطبِ من أمرِ الموصوفِ ما لم يكن يعرفه
وذلك نحو قولك جاعني زيدُ العاقلُ الكريمُ الغاضلُ تريد بذلك تنويهَ الموصوفِ والثناءَ عليه بما فيه
من الخصالِ الحميدةِ ، ومن ذلك صفاتُ البارئِ سبحانه نحو لَحَى العاقلُ القادرُ لا تريد بذلك فصله
من شريكِ الله تع عن ذلك وإنما المرادُ الثناءَ عليه بما فيه سبحانه على جهةِ الإخبارِ عن نفسه بما فيه لمعرفةٍ
لذلك والندبِ اليه ، وتقول في الذمِّ رأيتُ زيداً الجاهلَ للخبثِ ذمتهُ بذلك لا أنك أردت ان تفصله
من شريكِ له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصافِ وقد تجيء الصفةُ للتأكيدِ نحو قولهم أَمْسِ الدَّابِرُ
وَأَمْسِ لا يكون إلا دابراً والمبيتُ العابرُ والمبيتُ لا يكون إلا عابراً ونحو قوله تعالى إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ
وَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ومعنى التأكيدِ هنا أن مدلولَ الصفةِ استنفيدُ مآ في الموصوفِ
فصار ذكره في الصفةِ كالتكرارِ إذ ليس فيه زيادةٌ معنى بخلاف قولك رجلٌ ظريفٌ ألا ترى أن الظرفَ
ه لم يفهم من قولك رجلٌ فأفهم

فصل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وهي في الأمرِ العامِّ إما أن تكون اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ أو صفةً مشبهةً وقولهم
٢. تَمِيْبِيٌّ وَبَصْرِيٌّ على تأويلِ منسوبٍ وَمَعْرُوٌّ وَذُو مَالٍ وذاتُ سِوَارٍ متناولٌ بمتمولٍ ومُتَسَوِّرَةٌ أو بصاحبِ مالٍ
وصاحبةِ سِوَارٍ وتقول مررتُ برجلٍ أُمِّيَ رجلٍ وأَيُّمَا رجلٍ على معنى كاملٍ في الرجوليَّةِ وكذلك أنت
الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العامُّ جِدُّ العامِّ وَحَفُّ العامِّ يُراد به البليغُ الكاملُ في شأنه ومررتُ برجلٍ
رجلٍ صِدِّيَّ ورجلٍ رجُلٍ سَوِّهٍ كأنك قلت صالِحٍ وفاسدٍ والصدقُ ههنا بمعنى الصلاحِ والجودةِ والسوءِ
بمعنى الفسادِ والرذالةِ وقد استضعف سيبويه أن يقال مررتُ برجلٍ أَسَدٍ على تأويلِ جَرِيٍّ ،

قال الشارح ولا تكون الصفة الآ مأخوذةً من فعلٍ او راجعاً الى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو صارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكل ومشروب ومكرم ومحسن اليه او صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم فيتميز بذلك، وقد وصفوا باسماء غير مشتقة

٥ ترجع الى معنى المشتق فالوا رجل تيمى وبصرى ونحوها من النسب فهذا ونحوه ليس بمشتق لانه لم يؤخذ من فعل كما أخذ صارب من صرب وانما هو متأول منسوب ومعزوف فهو في معنى اسم المفعول ان منسوب ومعزوف من اسماء المفعولين تفعل نسبته فهو منسوب وعزوفه فهو معزوف، وقالوا هذا رجل ذو مال وامرأة ذات مال فهذا ايضا ليس مأخوذاً من فعل وانما هو واقع موقع اسم الفاعل وفي معناه لان قولك ذو مال بمعنى صاحب مال او متمول لانه اذا كان ذا مال كان متمولاً وذات سوارٍ بمعنى صاحبة سوارٍ او متسورة فهو في تأويل اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول، وقالوا

مررت برجلٍ آي رجلٍ وآيما رجلٍ وبرجلين آي رجلين وآيما رجلين وبرجالٍ آي رجالٍ وآيما رجالٍ أرادوا بذلك المبالغة فأى هنا ليس بمشتق من معنى يعرف وانما يضاف الى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم فكأنك قلت كامل في الرجولية، وقالوا أنت الرجل كُـ الرجل وهذا العالم جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ جاؤا بهذه الالفاظ في صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنته

١٥ لفظ الموصوف فاذا قالوا الرجل كُـ الرجل فعناه الكامل في الرجال قال الشاعر

* هو القنى كل القنى فأعلموا * لا يفسد اللحم لذييه الصلوة *

اي هو الكامل في القنيان واذا قالوا هو العالم جِدُّ العالم وحَقُّ العالم فعناه البالغ الكامل في العلم وكذلك لو قال اللثيم جِدُّ اللثيم او حَقُّ اللثيم لكان معناه المبالغة في اللوم والجد والحق هنا واحداً يقال جادة في الأمر اي حاقه، ولا يحسن هذا عبد الله كل الرجل لانه ليس في لفظ عبد الله معنى

٢٠ يكون كُـ الرجل مبالغة فيه وهو مع فبحه جائر لانه لو لم يذكر عبد الله وقال هذا كُـ الرجل جاز ودل على معنى المبالغة والكمال ولان عبد الله رجل فكأنك قلت هذا الرجل المدعو عبد الله كُـ الرجل، ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح تفعل مررت برجلٍ كُـ رجل وهذا عالم حَقُّ عالم كما لا فرق بين أن تفعل مررت بعالمٍ الكامل في علمه وبين مررت برجلٍ كامل في علمه، وتفعل مررت برجلٍ رجلٍ صِدْقٍ وبرجلٍ رجلٍ سَوْءٍ كأنك قلت مررت برجلٍ صالحٍ ومررت برجلٍ فاسدٍ لان الصديق صلاح

وَالسُّوءُ فَسَادٌ وَلَيْسَ الصَّدَقِيُّ هَهُنَا صَدَقَى اللِّسَانِ أَلَّا تَرَكَ تَقُولُ تَوْبُ صِدْقِي وَحَمَارُ صِدْقِي أَيْمَا الصَّدَقُ فِي مَعْنَى الْجَوْدَةِ وَالصَّلَاحِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي صِلَاحٍ وَكَذَلِكَ السُّوءُ لَيْسَ مِنْ سَاعِي يَسُوءُنِي أَيْمَا السُّوءُ هَهُنَا بِمَعْنَى الْفَسَادِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بِرَجُلٍ صَاحِبِ فَسَادٍ وَحَمَارٍ ذِي رَدَاءَةٍ وَقَوْلُهُمْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ سَبِيئِيهِ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِأَنَّ الْأَسَدَ اسْمُ جِنْسٍ جَوْهَرٌ وَلَا يُوصَفُ بِالْجَوَاهِرِ لَوْ قُلْتَ هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ أَوْ فِضَّةٌ لَمْ يَحْسُنْ أَيْمَا طَرِيفُ الْوَصْفِ التَّحْلِيَّةُ بِالْفِعْلِ نَحْوُ آكَلَ وَشَارِبٌ وَكُوهَا وَجَازَةٌ عَلَى حَذْفِ مِصَافٍ تَقْدِيرُهُ مِثْلُ أَسَدٍ وَمِثْلُ بَعْتَى مُمَاقِلٌ فَهُوَ مَأخُودٌ مِنَ الْفِعْلِ وَإِنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ جَرِيٍّ أَوْ شَدِيدٍ وَقَدْ أُجَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا فَتَقُولُ هَذَا زَيْدٌ أَسَدٌ شَدِيدٌ مِنْ غَيْرِ فُجَّحٌ وَأَحْتَجُّ بِأَنَّ الْحَالِ مَجْرَاهَا مَجْرَى الْجَبْرِ وَقَدْ يَكُونُ خَبْرًا مَا لَا يَكُونُ صِفَةً أَلَّا تَرَكَ تَقُولُ هَذَا مَالِكٌ دَرَهْمًا وَهَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا نَظَرٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْأَسَدِ شَخْصَةً وَأَيْمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ فِي الشَّدَةِ مِثْلُهُ وَالصَّفَةُ وَالْحَالُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِلْحَدِيدِ وَالدَّرَهْمِ فَإِنَّ الْمُرَادَ جَوْهَرًا فَأَعْرَفَهُ ٥

فصل ١٤٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَقَوْلِهِمْ رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَفِطْرٌ وَزَوْرٌ وَرِضَى وَضَرْبٌ هَبْرٌ وَطَعْنٌ نَتْرٌ ٥ وَرَمَى سَعْرٌ وَمَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسْبِيكَ وَشَرِيْعِكَ وَهَدِيكَ وَكَفِيْعِكَ وَهَبِيْكَ وَتَحْوِيْكَ بِمَعْنَى مُحْسِيْكَ وَكَافِيْكَ وَمُهَيْبِكَ وَمِثْلِكَ ٥

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَمَا يُوصَفُ بِالْمَشْتَقَاتِ فَيُقَالُ رَجُلٌ فَضْلٌ وَرَجُلٌ عَدْلٌ كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ فَاضِلٌ وَعَادِلٌ وَذَلِكَ عَلَى صَرْبَيْنِ مَقْرَدٌ وَمِصَافٌ فَالْمَقْرَدُ نَحْوُ عَدْلٍ وَصَوْمٌ وَفِطْرٌ وَزَوْرٌ بِمَعْنَى الرِّبَاةِ وَلَا يَكُونُ هُنَا جَمْعٌ زَائِرٌ كصَاحِبِ وَتَحْبٍ وَشَارِبٍ وَشَرِبٍ لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يُوصَفُ بِهِ الْوَاحِدُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا وَصِفَ بِهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَقَالُوا رَجُلٌ رِضَى إِذَا كَثُرَ الرِّضَى عَنْهُ وَقَالُوا ضَرْبٌ هَبْرٌ وَهُوَ الْقَطْعُ يُغَالِ هَبْرَتُ اللَّحْمِ أَيْ قَطَعْتُهُ وَالْهَبْرَةُ الْقِطْعَةُ مِنْهُ وَقَالُوا طَعْنٌ نَتْرٌ وَهُوَ كَالْحَلْسِ يُقَالُ طَعَنَهُ فَأَنْتَرَهُ أَيْ أَرْعَفَهُ بِمَعْنَى قَتَلَهُ سَرِيْعًا وَقَالُوا رَمَى سَعْرًا أَيْ مَبِصَّ فُحْرِقٌ مِنْ قَوْلِهِمْ سَعَرْتُ النَّارَ وَالْحَرْبَ أَيْ أَلْهَبْتُهَا فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ كُلُّهَا مِمَّا وَصَفَ بِهَا لِلْمَبَالِغَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَوْصُوفَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِكثْرَةِ حُصُولِهِ مِنْهُ وَقَالُوا رَجُلٌ عَدْلٌ وَرِضَى وَقَضَلٌ كَأَنَّهُ لِكثْرَةِ عَدْلِهِ وَالرِّضَى عَنْهُ وَقَضَلَهُ جَعَلُوهُ نَفْسَ الْعَدْلِ وَالرِّضَى وَالْفَضْلِ ٥ وَجِزَ أَنْ يَكُونُوا

وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل أتساعا فعَدُلُ بمعنى عادلٍ وماكٍ غَوَّرَ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوَّوْمٌ ومُطَطَّرٌ
بمعنى صائمٍ ومُطَطَّرٌ كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم قُمْ قائماً أي قياماً وأُقْعِدُ قاعداً أي
قعوداً، وأما المصادر التي يُنعت بها وهي مضافةٌ فقولهم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ وبرجلٍ شَرَعِكَ
من رجلٍ وبرجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ وبرجلٍ كَفَيْكَ من رجلٍ وبرجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ وَحَوَّكَ من رجلٍ
هذه كلها على معنى واحدٍ فَحَسْبِكَ مصدرٌ في موضعٍ يُحسبُ يقال أَحَسَبَنِي الشيءُ أي كَفَانِي
وَهَكَكَ وَشَرَعَكَ وَهَدَّكَ في معنى ذلكِ فقولهم هَدَّكَ من رجلٍ بمعنى حَسْبِكَ وهو من الهِمَّةِ واحدةٍ الهِمَمِ
أي هو ممن يُهَمُّكَ طَلَبُهُ وكذلك شَرَعَكَ بمعنى حَسْبِكَ من شرعتُ في الأمر إذا حُضت فيه أي هو
من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه وفي المثل شَرَعَكَ ما بَلَغَكَ المَحَلَّ يُضْرَبُ في التبليغ باليسير، وأما
هَدَّكَ فهو من معنى القُوَّةِ يقال فلانٌ يَهْدِي على ما لم يُسمَّ فاعله إذا نُسب إلى الجلالة والكفاية فالهَدُّ
١. بالفتح للرجل القوي وإذا أريد الذمُّ والوصف بالضعف كُسر وقيل هَدَّكَ، وقال الأزهري وأما حَوَّكَ
فهو من حَوَّتْ أي قصدت أي هو ممن يُقصد ويُطلب، وهذه وما قبلها من المصادر المفردة جاريةٌ
على ما قبلها جرى الصفة والاصل أنها مصادرٌ لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُؤنث وإن جرت على مُثْنَى أو
مجموعٍ أو مؤنثٍ تفول هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلاً عدلاً ومررت برجلٍ عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وهذان
رجلان عدلٌ ورأيت رجلين عدلاً ومررت برجلين عدلٍ وتقول هذا رجلٌ حَسْبِكَ من رجلٍ وهَدَّكَ
١٥ من رجلٍ وهذان رجلان حَسْبِكَ بهما من رجلين وهؤلاء رجالٌ حَسْبِكَ من رجالٍ فيكون موحدًا
على كل حال لأن المصدر موحدٌ لا بُثْنَى ولا يُجمع لأنه جنسٌ يدلُّ بلفظه على القليل والكثير فاستغنى
عن تثنيته وجمعه إلا أن بكثرة الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لَغَلْبَةِ الوصف به فيسوغ
حينئذٍ تثنيته وجمعه نحو قوله * شُهُودِي على لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ * فإن قيل فهذه مصادرٌ مضافةٌ
إلى معارفٍ وإضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّفُ فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من
٢٠ رجلٍ وشَرَعِكَ من رجلٍ وهَدَّكَ وكذلك سائرهما قبل هذه وإن كانت مصادرٌ فهي في معنى أسماء
الفاعلين بمعنى الحال وإضافةُ أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تُفيد التعريف نحو هذا
رجلٌ صارُبِك الآن أو غدًا قال الله نع فلما رآوه عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرٌ فوصف
عارضاً وهو نكرةٌ ممطرًا مع أنه مضافٌ فلو لم يكن نكرةً لَمَا جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر
* يَا رَبِّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * ألا ترى كيف أدخل رَبَّ وهي من حَوَاصِّ النكرات على قوله غابطنا

وهو مصاف إلى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالاصافة
وحوه قول امرئ القيس

* وقد آغتدي والطير في وكناتها * بمجريد قييد الأوابد هيكل *

ألا ترى كيف وصف مجردا بقييد الأوابد وهو مصاف إلى معرفة ان المراد مقييد الأوابد والأوابد
ه الوحشي أي يدركها لشدة جريه فيمنعها من الأتبعات فكأنه قييد لها، وربما جاء من ذلك شيء
بلفظ الفعل الماضي قالوا مررت برجل هدك من رجل قال القتال الكلابي

* ولي صاحب في الغار قدك صاحباً * أخو لجون إلا أنه لا يعلل *

يروي برفع هدك ونصبه فمن رفع جعله مصدرا نعت به ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه صبير فعلى
هذا تقول مررت برجلين هداك من رجلين وبرجال هداك من رجال وبامرأة هداك من امرأة وبامرأتين
هدتاك من امرأتين وبنسوة هداك من نساء وكذلك تقول مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين
كفياك من رجلين وبرجال كفوك من رجال وبامرأة كفوك من امرأة وبامرأتين كفتاك من امرأتين
وبنسوة كفتاك من نسوة فما كان منها مصدرا معربا يتبع الموصوف في إعرابه إن كان الموصوف مرفوعا
فالمصدر الذي هو نعتة مرفوع وإن كان منصوبا فهو منصوب وإن كان مجرورا فهو مجرور وإن كان فعلا
فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخله شيء من الاعراب فاعرفه

فصل ١٤٤

قال صاحب الكتاب ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله * جاءوا بمدني هدا
رأيت الذئب قط * فبمعنى مقول عنده هذا القول لورقته لأنه سمار ونظيره قول أبي الدرداء
٢. وجدت الناس أخبر تقلة أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجمل إلا النكرات

قال الشارح وقد تقع للجمل صفات للنكرات وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي
تكون أخبارا للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أصرب الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل
والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر والثالث أن تكون شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا فالأول
قولك هذا رجل قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام في موضع رفع بانه صفة قال الله نع وهذا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَقَوْلُهُ أَنْزَلْنَاهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى الصِّفَةِ لِكِتَابٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفَعُ مُبَارَكٍ بَعْدَهُ
 وَفِيهِ ذِكْرٌ مَرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ الْفَاعِلُ وَهَذَا الذِّكْرُ بَعُودٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ رَجُلٌ وَلَوْلَا هَذَا الذِّكْرُ لَمَا جَازَ
 أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِأَنَّ الصِّفَةَ كَالْخَبَرِ فَكَمَا لَا يَدُّ مِنَ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا كَذَلِكَ
 لَا يَدُّ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ قَائِمٌ مَبْتَدَأٌ وَمَنْطَلَقٌ
 هـ خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِرَجُلٍ وَالْهَاءُ فِي أَبُوهُ عَائِدَةٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالثَّلَاثُ
 أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الصِّفَةُ جُمْلَةً مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ وَذَلِكَ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمُكَ فَقَوْلُكَ إِنْ
 تُكْرِمَهُ يَكْرِمُكَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَجُلٍ وَقَدْ عَادَ الذِّكْرُ مِنْهُمَا إِلَى الْمَوْصُوفِ وَلَوْ عَادَ مِنْ أَحَدِهِمَا لَكَانَ
 كَأَنَّهَا نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ تَصَرَّبَتْهُ تُكْرِمُ خَالِدًا فَالذِّكْرُ هَهُنَا أَيْ عَادَ مِنَ الشَّرْطِ وَحَدَهُ وَلَوْ قُلْتِ مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ إِنْ تَصَرَّبُ زَيْدًا يَصْرِبُكَ لِحَاجِزٍ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ عَادَ الذِّكْرُ إِلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْجَزَاءِ وَإِنْ عَادَ مِنْهُمَا
 ١. فَأَجُودٌ سِيءٌ ، وَالرَّابِعُ الظَّرْفُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فَهَذَا فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْجَارِّ
 وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ أَيْمًا دَخَلَ لِإِصْطِحَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي حَكْمِ
 الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يَقَعُ صَلَةً نَحْوَ جَاعَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ مِنَ الْكِرَامِ وَالصَّلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صَلَةً أَوْ صِفَةً لِنَكْرَةٍ جَازَ دَخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ نَحْوَ الَّذِي فِي الدَّارِ فَأَنَّ دَرَاهِمًا وَكُلُّ رَجُلٍ
 فِي الدَّارِ فُكِّرْتُ كَمَا تَقُولُ الَّذِي يَأْتِينِي فَهَلْ دَرَاهِمًا وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَهَلْ دَرَاهِمًا وَلَوْ قُلْتِ كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَهَلْ
 ٢. دَرَاهِمًا لَمْ يَجْزِ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صِفَةً كَانَ حَكْمُهُ نَحْوَهُ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا إِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ شَخْصًا
 لَمْ تَصِفْهُ إِلَّا بِالْمَكَانِ نَحْوَ هَذَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا تَصِفْهُ بِالزَّمَانِ لَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا لِأَنَّ
 الغرض من الوصف تحليلة الموصوف بحال تختص به دون مشاركته في اسمه ليقتصر منه والزمان لا يختص
 بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل ، وشروطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق
 والكذب محرراً من الأمر والنهي والاستفهام نحو قُمْ وَأَقْعُدْ وَلَا تَعْمُ وَلَا تَقْعُدْ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ فَإِنَّ هَذِهِ
 ٣. الْجُمْلَةُ لَا تَقَعُ صِفَاتٍ لِلنِّكَرَاتِ كَمَا لَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَلَا صَلَاتٍ لِأَنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان
 بذكر حال بائنة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركته في اسمه والأمر والنهي والاستفهام ليست
 بأحوال بائنة للمذكور يختص بها أيتها هو طَلَبٌ وَاسْتِعْلَامٌ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِشَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ ، فَأَمَّا
 قول الشاعر أنشده الأصمعيُّ

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَأَخْتَلَطَ * جَاؤَا بِمَدِينِي هَلْ رَأَيْتِ الدِّثْبَ قَطُّ *

وَيُرْوَى بِضَبْحٍ وَالضَّبْحُ بِالْفَتْحِ اللَّبَنُ الرَّقِيفُ الْمَمْرُوجُ يُقَالُ ضَبَّحْتُ اللَّبَنَ أَي مَزَجْتَهُ وَالْمَدْيُ وَالْمَدِيفُ
مِثْلُهُ وَأَمَّا وَصَفٌ بِهِ وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى الْجُكَايَةِ وَإِضْمَارِ الْقَوْلِ كَأَنَّهُ قَالَ جَاءُوا بِمَدْيٍ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ شَبَّهَ
لَوْنَهُ بِلَوْنِ الذُّئْبِ لَوْرَقَتَهُ وَالْوَرَقَةُ لَوْنٌ كَلَوْنِ الرَّمَادِ وَلِذَلِكَ قَالَ لِأَنَّهُ سَمَّاهُ وَالسَّمَارُ اللَّبَنُ الرَّقِيفُ،
وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَةً وَذَلِكَ أَنَّ وَجَدْتُ كَعَلِمْتُ يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ
٥ وَالْخَبْرُ فَيَنْصَبُهَا وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي خَبْرٌ لَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْجُمَلِ إِلَّا الْخَبْرِيَّةُ وَقَوْلُهُ أَخْبَرَ تَقْلَةً أَمْرٌ لَا يَقَعُ خَبْرًا
لِلْمَبْتَدَأِ وَكَذَلِكَ لَا يَقَعُ مَفْعُولًا تَأْنِيًا لَوْجَدْتُ وَأَمَّا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ،
وَيُرْوَى تَقْلَةً وَتَقْلَةً بِفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا لِأَنَّهُ يُقَالُ قَلَى يَقْلَى وَيَقْلِي فَنِ قَالَ يَقْلِي بِالْكَسْرِ قَالَ تَقْلَةً مَكْسُورًا
وَالْأَصْلُ تَقْلِيهِ فَلَمَّا جُزِمَ بِالْأَمْرِ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلجُزْمِ ثُمَّ دَخَلَتِ هَاءُ السَّكَنِ فَقُلْتُ تَقْلَةً بِكَسْرِ اللَّامِ
وَسُكُونِ الْهَاءِ وَمَنْ فَتَحَ وَقَالَ يَقْلَى وَهُوَ قَلِيلٌ جُزْمٌ بِحَذْفِ اللَّامِ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ثُمَّ دَخَلَتِ هَاءُ
١٠ السَّكَنِ، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ صِفَةٌ فِيهَا وَاقِعَةٌ مَوْجِعَ الْمَفْرَدِ وَلَهَا مَوْضِعٌ ذَلِكَ الْمَفْرَدِ مِنَ الْأَعْرَابِ
فَإِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ فَقَوْلُكَ يَضْرِبُ فِي مَوْضِعِ ضَارِبٍ فَأَبْدَأَ تَقْدِيرًا مَا أَصْبَحَتْ مَكَانَهُ فَعَلًا بِاسْمِ
فَاعِلٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَبِاسْمِ مَفْعُولٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ وَتَقْدِيرُهُ بِمَا
يُلَاقِيهِ مَعْنَاهُ تَقُولُ فِي قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ تَقْدِيرُهُ تَمِيمِيٌّ وَتَمِيمِيٌّ مَعْنَى مَنْسُوبٍ فِي قَوْلِكَ
هَذَا رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ تَقْدِيرُهُ كَرِيمٌ فَاعْرِفْ ذَلِكَ، فَإِنَّ قَبِيلَ فُلَيْمٍ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْمَفْرَدَ أَصْلٌ وَالْجُمْلَةُ وَاقِعَةٌ
١٥ مَوْجِعَهُ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْبَسِيطَ أَوَّلَ وَالْمُرْتَكِبَ نَائِبًا فَإِذَا اسْتَقْلَلَ الْمَعْنَى بِالْأَسْمِ الْمَفْرَدِ ثُمَّ وَقَعَ مَوْجِعَهُ لِلْجُمْلَةِ فَالْأَسْمُ
الْمَفْرَدُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْجُمْلَةُ فَرَعٌ عَلَيْهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ شَهَادَةُ الْمَرَأَتَيْنِ فَرَعٌ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلِ
وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُنْعَتُ بِالْجُمْلَةِ مَعْرِفَةً لَوْ قُلْتَ هَذَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً لَمْ يَجْزِ أَنْ تَجْعَلْتَهُ
حَالًا جَائِزًا وَأَمَّا لَمْ تُوصَفِ الْمَعْرِفَةُ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةً فَلَا تَقَعُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا حَدِيثٌ إِلَّا تَرَى
أَنَّهَا تَقَعُ خَبْرًا كَحَوْلِ زَيْدٍ أَبُوهُ قَائِمٌ وَمُحَمَّدٌ قَامَ أَخُوهُ وَأَمَّا نُحَدِّثُ بِمَا لَا يُعْرَفُ فَتُنْفِيدُ السَّمَاعَ مَا لَمْ
٢٠ يَكُنْ عِنْدَهُ فَإِنْ أَرَدْتَ وَصَفَ الْمَعْرِفَةَ بِجُمْلَةٍ أَنْبَيْتَ بِالَّذِي وَجَعَلْتَ الْجُمْلَةَ فِي صِلَتِهِ فَقُلْتَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
الَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ فَتَوَصَّلْتَ بِالَّذِي إِلَى وَصَفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا تَوَصَّلْتَ بِأَيِّ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْإِلْفُ
وَاللَّامُ نَحْوِيَا أَيَّهَا الرَّجُلُ،

فصل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وقد نُزِلوا نَعَتَ الشَّيْءِ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مَنْزِلَةً نَعْتَهُ بِحَالِهِ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوًّا وَقَلِيلٍ مِّنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ٤

قال الشارح اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب ههنا
الاتصال أي بفعل ما له به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيدا وشاكر أبوه عمرا لما
وصفته بضارب ورفعت به الأخر وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيضاح
والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من
رجل ليس بهذه الصفة كما إذا قلت مررت برجل قائم ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد
لم يحصل بذلك تخصيص ولا تمييز به من غيره إذ ذلك ليس شيئا يخصه فإذا قلت مررت برجل
١. كثير عدو فقد اتصل المصير بالفاعل وإذا قلت قليل من لا سبب بينه وبينه فقد اتصل الصير
بالفاعل وإذا قلت مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الصير بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه ٤

فصل ١٤٦

١٥ قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الأفراد والتنثنية والجمع
والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها تُوافقه في الإعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فَعُولٍ وَفَعِيلٍ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ أَوْ مُؤَنَّثَةٍ تَجْرِي عَلَى الْمَذْكَرِ نَحْوَ عَلَامَةٍ وَهَلْبَاجَةٍ وَرَبْعَةٍ وَبِقَعَةٍ ٤

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الصفة تابعة للموصوف في أحواله وجملتها عشرة أشياء رُفِعَ وَنَصِبَ
٢. وَخَفِضَ وَأَفْرَادَهُ وَتَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ وَتَنْكِيرَهُ وَتَعْرِيفَهُ وَتَذْكَيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ إِنْ كَانَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ الْمَوْصُوفُ
مَرْفُوعًا فَنَعْتُهُ مَرْفُوعٌ وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَنَعْتُهُ مَنْصُوبٌ وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا فَنَعْتُهُ مَخْفُوضٌ وَكَذَلِكَ سَائِرُ
الاحوال تقول هذا رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فقد ترى كيف تبعت الصفة
الموصوف في إعرابه وأفراده وتذكيره وتنكيهه ولو قلت هذا رجل الظريف أو هذا زيد ظريف على
أن تجعل ظريفا نعنا لما قبله لم يجز لمخالفته إياه في التعريف فإن جعلته بدلا جازما وإنما وجب

للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت وأما قلنا أنّهما كالشيء الواحد من قبل أن النعت يُخرَج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده فالنعت والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان فكما أن إنساناً أخص من حيوان كذلك النعت والمنعوت هـ أخص من المنعوت وحده ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل وإذا قلت مررت برجل طريف فهو من الرجال الطرفاء الذين كل واحد منهم رجل طريف فالرجال الطرفاء جملة لرجل طريف كما أن الرجال جملة لرجل فرجل طريف جزء للرجال الطرفاء وهو أخص من رجل ألا ترى أن كل رجل طريف رجل وليس كل رجل رجلاً طريفاً وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب وقوله إلا إذا كان فعل ما هو من سببه ١٠ يعني أن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدة على كل حال وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعاً نحو فولك هذا رجل قائم أخوه ورجلان قائم أخوها ورجال قائم أخوه لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدم نحو قولك قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا من الضمير والتنثنية إنما هي للضمير لا للفعل نفسه وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول إنما يُثنى كل واحد منهما ويُجمع إذا كان فيهما ضمير وأما إذا خلو من الضمير فيكونان موحدين ١٥ وكذلك لا يُوثقان إلا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً نحو مررت بأمرأة ضاربة جاريتها فإن كان الفاعل مذكراً ذكرت الفعل نحو قولك هذه امرأة ضارب غلامها لأن الفعل للغلام لا للمرأة والفعل إنما يتأنت بتأنيث فاعله، فأما الصفة التي يسنوي فيها المذكر والمؤنث وذلك على ضربين منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث فالاول نحو قول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وإمرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابرة وصابرة وشاكر وشاكرة وضارب وضاربة كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه إذا كان بمعنى مفعول نحو حلوبة وحملوبة قال الشاعر

* فيها أثنان وأربعون حلوبة * سوداً كخافية الغراب الأثم *

أثبتت التاء لأنها بمعنى محلوبة، ومثل ذلك فعيل إذا كان بمعنى مفعول نحو كف خصيب وحيية دهن المران محضوبة ومدهونة حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو عليم وسبيع وذلك

أما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره فلما مع حذف الموصوف فلا لو قلت رأيت خصيباً وأنت تريد كفاً لم يجوز للألتباس ء وأما الثاني فقولهم علامةً ونسابةً لمن يكثر علمه ومعرفته بالنسب وقالوا هلباجةً للأحرف وقالوا ربعةً للمتوسط في الطول ليس طويلاً ولا قصيراً وقالوا علامةً بفعلة بمعنى اليباع وهو المرتفع يقال غلامٌ بفعلة وغلمانٌ بفعلة فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكراً لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تع وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيس ولا يحسن إطلاقه على البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص ء

فصل ١٤٧

١٠

قال صاحب الكتاب والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفةً والعلمُ مثله في أنه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعروف باللام وبالمصاف إلى المعرفة وبالمتبهم كقولك مررت بزويد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأندلس وبزيد هذا والمصاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وُصف به والمعروف باللام يوصف بمثله وبالمصاف إلى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم والمتبهم يوصف بالمعروف باللام ١٥ اسماً أو صفةً واتصافه باسم الجنس ما هو مستبده به عن سائر الاسماء وذلك قولك أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم ويا أيها الرجل ويا هذا الرجل ء

قال الشارح اعلم أن المعارف خمس المصبرات نحو أنا وأنت وهو ونحو ذلك مما سيأتي وصفه والاعلام نحو زيد وعمرو وقد تقدم بيانها والسببهات وهي أسماء الاشارة نحو هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوها مما سيأتي بيانها وما عرفت بالالف واللام نحو الرجل والغلام وما اصبف إلى واحد منها نحو غلامك ٢٠ وغلام زيد وصاحب هذا وباب الدار ونحو ذلك ء واعلم أن المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور فأعرفها وأخصها المصبرات وذلك لأنك لا تُصبر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة مخاطب على من يعود ومن يُعنى أو تفسير يقوم مقام الذكر ولذلك أستغنى عن الوصف ثم العلم ثم المتبهم وما اصبف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المصاف إليه في التعريف لأنه يسرى إليه ما فيه من التعريف ثم ما فيه الالف واللام هذا مذهب سيبويه ء وذهب قوم إلى أن المتبهم أعرف المعارف

لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد ثم العلم ثم المصمر ثم ما فيه الالف واللام وهو قول ابى بكر بن السراج، وذهب آخرون الى ان أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك ان كان علامة توضع على المسمى يعرف بها دون غيره ويميز من سائر الاشخاص ثم المصمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو قول ابى سعيد السيرافى فالما ما عرف بالاضافة فتعريفه على حسب ما يضاف اليه من المصمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال، فالما المصمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ان كنت لا تضير الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يعود ومن تعني فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصف بها لان الصفة تحلية بحال من احوال الموصوف والمصمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية، واما العلم الخالص فلا يوصف به لعدم الاشتقاق فيه وذلك انه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من ازالة الاشتراك في اللفظ ووصفه بثلاثة اشياء بما فيه الالف واللام نحو جاعى زيد العاقل والفاضل والعاذر ونحوها مما فيه الالف واللام وبما اضيف الى معرفة من المعارف الأربع نحو غلامك وغلام هذا وغلام زيد وغلام الرجل تقول جاعى زيد غلامك فزيد مرفوع بانه فاعل وغلامك نعت له وتقول جاعى محمد عبد خالد وغلام هذا وصاحب الأمير وما أشبه ذلك، وربما وقع في عبارة بعض الخويين في وصف العلم ١٥ أنه يوصف بكذا وبالمصاف الى مثله وهي من عبارات سيبويه والمراد الى مثله في التعريف لا في العلمية ويوصف بالمبهم نحو مرتت بزيد هذا لان اسم الاشارة وان لم يكن مشتقا فهو في تأويل المشتق والتقدير بزيد المشار اليه او القريب هذا مذهب سيبويه فانه كان يرى ان العلم أخص من المبهم وشرط الصفة ان تكون أعم من الموصوف ومن قال ان اسم الاشارة أعرف من العلم لم يجز عنده ان يكون نعنا له انما يكون بدلا او عطف ببيان، واما اسماء الاشارة فتوصف ويوصف بها فتوصف لما ٢٠ فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت هكذا وأشرت الى حاضر وكان هناك أنواع من الاشخاص التى يجوز ان تقع الاشارة الى كل واحد منها فيبهم على المخاطب الى أي الانواع وقعت الاشارة فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان، ويوصف بها لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذاك فتقديره البعيد او المنتجى ونحو ذلك، ولا توصف الا باسم جنس لان الغرض من وصفها ببيان نوع المشار اليه لا فصل المشار اليه من مشارك له بحال من احواله لان

اسم الاشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه في ذلك الاسم غيره فاحتاج الى فصل بينهما بالصفة وانما أتى به وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل فيه الالف واللام فأتى باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ونظيره دخول أي في النداء وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز ان تتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لرمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه فلذلك تقول هذا الرجل والگلام ولا تقول الظريف ولا العالم الآ على ارادة حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فيكون المراد الاسم لا الصفة ولا يجوز ان يُنعت المبهم بضاف لانك اذا قلت هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له لانك اذا أوّمت الى شيء لزمك البيان عن نوع الذي تقصده فالبيان كاللزام له فلما كانت هي لا تصاف لانها معرفة بالاشارة والمضاف يُقدّر بالكرة والمبهم مما لا يصح تنكيهه لان تعريف الاشارة لا يفارقه فكما لا يصح اضافة الاول كذلك لا يصح اضافة الثاني لانهما اسم واحد، ولذلك من المعنى لا يصح ان تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول مررت بهذين الرجل والفرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات

١٥ فانك تقول مررت برجلين كريم وفاضل ولا بد فيه من ان يكون على عدة المجموع، فاما ما عرّف بالالف واللام فيوصف بشيئين بمثله مما فيه الالف واللام وبالمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو قولك مررت بالرجل العاقل وهذا الرجل الفاضل وتقول في الصفة بالمضاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت الأمير ذا العدل ومررت بالگلام ذي الفضل ولا يوصف ما فيه الالف واللام بغير ذينك لانه أقرب الى الإبهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك وإني لأمر بالگلام

٢٠ غيرك فيكرمي، فاما المضاف الى المعرفة فانه يوصف بالمضاف الى مثله في التعريف وبالمضاف الى ما هو أبهم منه على حسب الغائده المذكورة وما فيه الالف واللام وبالاسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك أخي زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بگلام زيد أخيك لانه أخص من الموصوف فاعرفه،

فصل ١٤٨

قال صاحب الكتاب ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها ولذلك امتنع وصف
المعرف باللام بالمبني وبالمتصاف الى ما ليس معرفاً باللام لكونهما اخص منه

قال الشارح قد تقدم قولنا ان الصفة ينبغي ان تكون وقف الموصوف فان كان الموصوف نكرة فصغته
نكرة وان كان معرفة فصغته معرفة ولا تكون الصفة اخص من الموصوف انما يوصف الاسم بما هو دونه
في التعريف او بما يساويه وذلك لوجهين احدهما ان الصفة تنتمي للموصوف وزيادة في بيانه والزيادة
تكون دون المرید عليه وأما ان تفرقه فلا فاذا وجه الكلام ان تبدأ بالأعرف فان كفى والا أتبعته ما
يزيده بياناً وأما الوجه الثاني فان الصفة خبر في الحقيقة ألا ترى انه بحسن ان يقال لمن قال جاعني
زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به او صدقت كما بحسن ذلك في الخبر واذا كانت خبراً فكما ان
الخبر لا يكون الا اعم من الخبر عنه او مساوياً له فالاول نحو زيد قائم والثاني نحو الانسان بشر الا ان
الفرق بينهما انك في الصفة تذكر حالاً من احوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة
بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته وفي الخبر انما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة فلذلك تقول
مررت بزيد الطويل والطويل نعت لزيد وهو اعم منه وحده ان الاشياء الطوال كثيرة وزيد اخص من
الطويل وحده فان قيل فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي اعم منه قيل البيان منه انما حصل
١٥ من مجموع الصفة والموصوف لان مجموعهما اخص من كل واحد منهما منفرداً فزيد الطويل اخص من
زيد وحده ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد فعلى هذا تقول مررت
بزيد هذا فيكون هذا نعتاً لزيد هذا على مذهب من يرى ان هذا انقضى من العلم ومن جعل
هذا اخص من العلم جعله بدلاً لا نعتاً وتقول جاعني هذا الرجل فنصف هذا ما فيه الالف واللام
لان ما فيه الالف واللام انقضى تعريفاً من اسماء الاشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فنصف ما فيه
٢٠ الالف واللام باسم الاشارة لم يجز لان الاسم لا يوصف بما هو انتم تعريفاً منه فان جعلته بدلاً او
عطف بيان جاز فاعرفه

فصل ١٤٩

قال صاحب الكتاب وحق الصفة ان تصاحب الموصوف الا اذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن

ذِكْرُهُ فحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ كَقَوْلِهِ

* وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَصَايِمَا * دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعٌ *

وقوله

* رَبَّاءٌ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقَلْبِنِهَا * إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ *

وقوله عز وجل وَعِنْدَكُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ وهذا بابٌ واسعٌ ومنه قولُ النابغة

* كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْبِيشِ * يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَى *

أى جَمَلٌ مِنْ جِمالِهِمْ وَقَالَ

* لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَبَيِّنْ * يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ *

أى ما فى قومها احدٌ ومنه * أَنَا أَبْنُ جَلَا * أى رَجُلٍ جَلَا وَقَوْلُهُ * بَكَفَى كَانِ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى بَكَفَى رَجُلٍ وَسَمِعَ سَبَبِيَّةً بِعَصِّ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ يَقُولُ مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي حَالِ كَذَا

وَكَذَا يَرِيدُ مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ مَاتَ وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَطْرِحُونَهُ رَأْسًا كَقَوْلِهِمُ الْآجِرُ وَالْأَبْطَحُ

وَالْفَارِسُ وَالصَّاحِبُ وَالرَّائِبُ وَالْأَوْرَقُ وَالْأَطْلَسُ

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ لَمَّا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبَيَانُ وَالْإِبْصَاحُ أَنَّمَا

يَجْضَلُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحْذَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِأَنَّ حَذْفَ أَحَدِهِمَا نَقْضٌ لِلْغَرَضِ وَقَرَّاجِعٌ

أَمَّا أَعْتَزَمُوهُ فَالْمَوْصُوفُ الْقِيَاسُ بِأَنَّى حَذَفَهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَوَلَدَتْهُ رَجْمًا وَقَعَ بِحَذْفِهِ لِبَسِّ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ

مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ لَمْ يُعْلَمَ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَنَّ الْمُرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ أَوْ رُحْمٌ أَوْ ثَوْبٌ وَحَوْ ذَلِكُمْ مِمَّا قَدْ يَوْصَفُ

بِالطُّوْلِ أَلَّا أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوهُ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ وَقَوِيَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَمَّا بِحَالٍ أَوْ لَفْظٍ وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ

لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ ضَرُورَةٌ وَكَلَّمَا اسْتَبْهَمَ كَانَ حَذْفُهُ أَبْعَدَ فِي الْقِيَاسِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَى ذُوْبٌ * وَعَلَيْهِمَا

مَسْرُودَتَانِ الْخ * الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ مَسْرُودَتَانِ وَالْمَرَادُ دِرْعَانِ مَسْرُودَتَانِ وَكَذَلِكَ السَّوَابِغُ الْمَرَادُ الدُّرُوعُ

٢. السَّوَابِغُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَخِّلِ الْهُدْنَى وَهُوَ مَالِكُ بْنُ عُوَيْرٍ وَالْمُتَنَخِّلُ لِقَبِّ * رَبَّاءٌ سَمَاءٌ الْخ * الشَّاهِدُ

فِيهِ قَوْلُهُ رَبَّاءٌ سَمَاءٌ وَالْمَرَادُ رَجُلٌ رَبَّاءٌ أَوْ رَابِيَةٌ سَمَاءٌ فَهُوَ فَعَالٌ مِنْ قَوْلِكَ رَبَّوتُ الرَّابِيَةَ إِذَا عَلَوْتَهَا

وَضَعْفَ الْعَيْنِ لِلنَّكْثِيرِ وَالْهَمْزُ فِي آخِرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ كَهَمْزَةِ كِسَاءٍ وَعِطَاءٍ وَلَمْ يُنَوِّنْهُ

لِأَنَّهُ مَصَافٍ إِلَى سَمَاءٍ وَسَمَاءٌ فَعَلَاءٌ مِنَ الشَّمْرِ وَهُوَ الارتفاعُ يَقَالُ جَبَلٌ أَشْمُرٌ وَرَابِيَةٌ سَمَاءٌ أَى مَرْتَفَعَةٌ

وَمِنْهُ الشَّمْرُ فِي الْأَنْفِ وَهُوَ ارتفاعُ قَصَبَتِهِ وَهُوَ مَحْفُوضٌ بِإِضَافَةِ رَبَّاءِ إِلَيْهِ وَالْفَاحِخَةُ عَلَامَةُ الْخَفِصِ لِأَنَّهُ لَا

ينصرف وهمزته للتأنيث ، ومن ذلك قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين والمراد حور قاصرات الطرف ، قال وهذا باب واسع يعني حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعاقل وشبههما من الاسماء الجارية على الفعل فاما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل آي رجل وآيما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل ، وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل نام أخوه ولقيت غلاما وجهه حسن لم يجر حذف الموصوف فيه ايضا لانه لا يحسن اقامة الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقام أخوه او لقيت وجهه حسن لم يحسن وربما جاء شيء من ذلك وما أقله من ذلك قول النابغة * كأنك من جمال بني أقيش الخ * وقبله

* أَخَذُوا ناصري ونعز عبسا * أيربوع بن غيظ للمعنى *

١. اراد جمالا من جمال بني اقيش فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه وانما قال من جمال بني اقيش لانها وحشية مشهورة بالنفور والشن القربة اليابسة وانما فعل بها هذا كان أشد لنفورها ، وسبب هذا الشعر ان بني عبس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصي القزاري ان يعين بني عبس وينقض الحلف الذي بين بني ذبيان وبني أسد وبينهم حلف وتناصر فقال كأنك من جمال بني اقيش اي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعاقل ان ينفر منه ، ٥. والذي حسن حذف الموصوف ههنا كونه خيرا والخبر يكون جملة وجارا ومجرورا نحو قولك ان زيدا ابوه قائم وان زيدا من الكرام فابوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور ، ومنه قول ابى الأسود الجاني * لو قلت ما في قومها الخ * والمراد انسان يفضلها فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ واقام الجملة مقامه ، يصف امرأة فاحسب المائر والميسم الجال وهو من الواو وانما قلبوها ياء للكسرة قبلها كانه من قولهم فلان وسيم اي حسن الوجه ، وقوله لم تيشم يريد تأثر وانما لما كسر التاء وجب قلب الهمزة ياء وانما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان الفعل على فعل نحو تعلم وتسلم ، ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك اي قوم دون ذلك او ناس وقد حمل ناس قوله تعالى ومن الذين قالوا انا نصارى اخذنا ميثاقهم على هذا قالوا تغديره ومن الذين قالوا انا نصارى قوم اخذنا ميثاقهم ، ومثله وما منا الا له مقام معلوم والمراد انسان له مقام معلوم وقوله ومن الذين هادوا يحرفون الكلم اي قوم يحرفون والكوفيون

يُضْمَرُونَ موصولاً وتقديره عندئذٍ إلا من له مقام معلوم والأول أسهل لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم ما منها مات حتى رأيت في حال كذا وكذا والمراد ما منهما أحد مات فحذف أحداً وهو الموصوف وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل لو قلت جاعني قام أخوه على إرادة جاعني رجل قام أخوه لم يحسن حسنه في المبتدأ لأن المبتدأ قد لا يكون اسماً محضاً نحو تسمع بالعبدي خيراً من أن تراه والمراد سماعك بالعبدي خيراً من رؤيته وليس كذلك الفاعل، وأما قوله أنا ابن جلا من قول سُكَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّياحِيِّ

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّحُ الثَّنَائِيَا * مَتَى أَصْعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

فقبيل أنه من هذا القبيل والمراد أنا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف أي جلا أمره ووضح أو كشف الشدائد وقيل أنه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفعل ١. سواء كان ذلك البناء مما يغلب وجوده في الأفعال أو لا يغلب، وأصحاب سيبويه يتأولونه على أنه سمي به وفيه ضمير فهو جملة والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب فيكون من قبيل بنى شأب قرأها وقد تقدم شرح ذلك في ما لا ينصرف، وقد قيل في قول الآخر

* وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ * وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ *

أنه علم اسم رجل وقيل أنه على حذف الموصوف كأنه أراد ما ليلى برجل نام صاحبه ثم حذف الموصوف، ومن ذلك قوله * جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانٍ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ * وقبله * مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجْرٍ * وغير كبداء شديدة الوتر *

الشاهد فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجملة مقامه والتقدير بكفي رجل كان من أرمى البشر وقد روى بكفي كان من أرمى البشر بفتح ميم من أي بكفي من هو أرمى البشر وكان زائدة، وكبد القوس مقبضها وقوس كبداء غليظة المقبض تملأ الكف، وجادت من الجودة لا من الجود، ٢. ولو صححت الرواية الأولى لم يجز القياس عليه لقلته وشدوده في القياس، وربما ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستغنى عن ذكره البتة وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم الأجرع والأبطح فالأجرع مكان سهل مستو لا يثبت يقال مكان أجرع ورملة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وإن لم يذكر قبيل الأجرع أن لا يوصف بذلك إلا المكان، وأما الأبطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء وأصله أن يقال مكان أبطح ثم غلبت الصفة

وصارت كاسم للجنس ، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ أصلُ ذلك كإله الصفةُ وأما غلبتُ فصارت كاسم للجنس ولذلك يُجمعُ جمعُه فيقال فارسٌ وقوارسٌ وصواحبٌ وصواحبٌ وراكبٌ ورواكبٌ كما يقال كاهلٌ وكواهلٌ فالفارسُ راکبُ الفرسِ خاصةً والراكبُ لجمالِ خاصةً لا يقال لغيره والصاحبُ معروفٌ ، ومثلُ ذلك الأورقُ والأطلسُ فالأورقُ المُغَيَّرُ اللَّوْنُ كَلَوْنِ الرَّمَادِ وَالْحَامَةِ وَرَقَاهُ لِلوَنِيهِ وَالْأَطْلَسُ هـ أن يَضْرِبَ إلى العُبْرَةِ والذَّئِبُ اطلِسُ لَوْنُهُ فَأصلُهُمَا الصِّفَةُ ثُمَّ ظَهَرَ أَمْرُهُمَا فَصارَ الموصوفُ نَسْبًا مَنْسَبًا فَصارا كالجنسِ ، وأما الصِّفَةُ فلا يحسنُ حذفُها أيضا لما ذكرناه ولأنَّ الغرضَ من الصِّفَةِ أَمَّا التَّخْصِيصُ وَأما التَّنْاهِ والمدحُ وكلاهما من مَقَامَاتِ الإِطْنابِ والإِسْهَابِ والحذفُ من بابِ الإيجازِ والاختصارِ فلا يجتمعان لتدافُعِهِمَا ، وقد حُذِفَتِ الصِّفَةُ على قِلَّةٍ وَتَدْرِيَّةٍ وذلك عند قُوَّةِ دَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهَا وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ وَهُم يَرِيدُونَ لَيْلًا طَوِيلًا وَكانَ هَذَا أَمَّا حُذْفُ فِيهِ الصِّفَةُ ١٠ لما دَلَّ من الحَالِ على موضعها وذلك بأن يوجَدَ في كلامِ القائلِ من التَّفْخِيمِ والتَّعْظِيمِ ما يقومُ مقامَ قولِهِ طَوِيلًا وذلك إذا كُنْتَ في مَدْحِ انْسانٍ والتَّنْاهِ عَلَيْهِ فنقولُ كانَ وَاللَّهِ رَجُلًا وَتَرِيدُ في قُوَّةِ الِلسْفِظِ بِاللَّهِ وَتَطْيِيطِ اللامِ وإِطالَةِ الصَّوْتِ بِها فَيُفْهَمُ من ذلك أَنَّكَ أَرَدْتَ كَرِيمًا أو شَجَاعًا أو كَامِلًا ، وكذلك في طَرَفِ الدَّمْرِ إذا قلتُ سألتُ فلانا فَرَأَيْتَهُ رَجُلًا وَتَرَوِي وَجْهَكَ وَتُقْطِبُهُ فَتَغْتِي عن بَحْيِلًا أو لَثِيمًا ، ومنه الحديثُ لا صَلَوةَ لِحارِ المَسْجِدِ إلا في المَسْجِدِ والمِرْأدُ لا صَلَوةَ كَامِلَةً أو تَامَةً وَحَوْ ذلكُ فَإِنَّ عَرِيَّتِ ١٥ الحَالِ من الدَلالَةِ ثُمَّ يَجْزِ الحذفُ فَاعْرِفه

البَدَل

فصل ١٥.

قال صاحب الكتاب هو على أربعة أضرب بدل الكل من الكل كقوله تعالى إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وناسا منهم وصرفت وجوهها أولها وبدل الاشتغال كقولك سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه وحو ذلك مما هو منه أو بمنزلة في التلبس به وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار أردت ان

تقول بحمار فسبقتك لسانك الى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون الا في بديهة الكلام وما لا يصدر
عن روية وقطانية ٤

قال الشارح البديل ثان يقدر في موضع الاول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان
تابعاً للاول في اعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الاول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل
٥ كأنه خال من الاول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها
عند قوم وبعضها عند آخرين فاذا ذكر احد الاسمين خاف ان لا يكون ذلك الاسم مشتقاً عند
المخاطب ويذكر ذلك الاسم الاخر على سبيل بدل احدهما من الاخر للبيان وإزالة ذلك التوهم فاذا
قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز ان يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم انه زيد وقد يجوز
ان يكون عارفاً بزيد ولا يعلم انه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب، وكان الاصل ان
١٠ يكون خبرين اي جملتين مثل مررت بعبد الله مررت بزيد او يدخل عليه واو العطف لكنهم
لوفعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد او قلت مررت بعبد الله
وزيد ربما توهم المخاطب ان الثاني غير الاول فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس وظلماً للايجاز والسبيل
إما أن يكون الاول في المعنى او بعضه او مشتقاً عليه او يكون على وجه الغلط فالاول نحو قولك
مررت بأخيك زيد ومررت برجل صالح زيد فزيد هو الاول وقد أبدلته منه للبيان وذلك لجواز أن يكون
١٥ قد عرف ان له آخاً ولا يعرف انه زيد او يعرف زيدا ولا يعلم انه اخوه وكذلك يجوز ان يكون
يعرف زيدا ولا يعلم انه رجل صالح او يعرف انه رجل صالح ولا يعرف انه زيد فجمع بينهما للبيان ٤
ومثله قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثاني بدل من الاول
وهو لان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم ٤ وأما الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو
بعضه كقولك رأيت زيدا وجهه ورأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وناساً منهم وصرفت وجوهها أولها
٢٠ فالثاني من هذه الاشياء بعض الاول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فتنبت بقولك
رأيت زيدا وجهه موضع الروية منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم
وثلاثيهم وناساً منهم بينت من رأيت منهم فأكثرهم وثلاثيهم بعضهم وكذلك ناساً منهم قال الله تع ولله
على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فن في موضع خفف لان المعنى على من استطاع منهم
وتقول بعنت طعامك بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً ويجوز ان ترفع فتقول بعضه مكبلاً وبعضه موزوناً

والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كَيْلاً وهذا البعض أسلفته بكذا وَرناً وإذا رفعت فأنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكبيلٌ وبعضه موزونٌ قال الله تع وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ فهذا شاهدٌ في الرفع ومن كلام العرب خَلَفَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا فهذا شاهدٌ في النصب ولو قال يداها أطول من رجليها لجاز ولا بد فيه من ضمير يُعَلِّقُهُ بِالْأَوَّلِ فأنما قولهم ضربت زيدا اليدَ والرجلَ فالمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به، وأما الثالث فهو بدلُ الاشتغال نحو قولك سلب زيدٌ ثوبه وأعجبنى عمرو علمه وحسنه وأدبه ونحوها من المعاني فالثاني بدلٌ من الأول وليس آيةً ولا بعضه وإنما هو نسيءٌ اشتمل عليه والمراد بالاشتغال أن ينصمّن الأول الثاني فيفهم من تحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه وذلك أنك لما قلت أعجبنى زيدٌ فهم أن المأجِب ليس زيدا من حيث هو حَمْرٌ وَدَمٌ وإنما ذلك معنى فيه وعبرةُ الاشتغال أن تصحَّ العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيدٌ وأنت تريد ثوبه وأعجبنى زيدٌ وأنت تريد علمه وأدبه ونحوها من المعاني قال الله تع قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْأُوقُودِ فَالنارُ بدلٌ لأنَّ الأخذود مشتغلٌ عليها، ومثله قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فَالقتالُ بدلٌ من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهرُ وسؤالهم عن الشهرِ إنما كان لأجل القتال فيه، ومن ذلك قول عَبْدَةَ

١٥ ابن الطيب

* مَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكًا وَاحِدًا * وَلَكِنَّهُ بَيِّنَانٌ قَوْمٌ تَهَدَّمَا *

فهذا يُنشَد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأنما الرفع فعلى أن تكون الجملَةُ خبرًا لكانَ وأما النصب فعلى أن يكون المفردُ خبرًا لكانَ ويكون هُلُكُهُ بدلًا من اسمِ كانَ، فأنما قول الآخر

* دَرَيْبِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا * وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا *

١٦ فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية ولا بد في بدل الاشتغال من عائدٍ أيضا يربطه بالأول، فأنما قوله

* لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَتِهِ * تَقْصِي لُبَانَاتٍ وَبَسَامَ سَائِمُ *

فالمراد ثواء فيه ألا أنه حذف للعلم به والثواء الإقامة والمراد في ثواء حَوْلٍ، وأما الرابع وهو بدل الغلط والنسيان ومثله ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعرٍ أما القرآن فهو منزهٌ عن الغلط وكذلك الشعرُ

الفصيح لأن الظاهر من حال الشاعر مُعَاوَدَةٌ مَا نَظَّمَهُ فَإِذَا وَجَدَ غَلَطًا أَصْلَحَهُ وَأَمَّا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي بَدَأَةِ
الكلام وما يجيء على سبيل سبب اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو
 مررت برجلٍ حمارٍ كأنك أردت أن تقول مررت بحمارٍ فسبق لسانك إلى ذكر الرجل فتداركت وأبدلت
 منه ما تريده والأولى أن تأتي ببديل للضراب عن الأول.

فصل ١٥١

قال صاحب الكتاب وهو الذي يعتمد بالحديث وأما يذكر الأول لنحو من التوسط وليفاد بمجموعهما
 فصل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البديل أراد رأيت أكثر قومك
 ١. وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها ولكنه ثنى الاسم توكيدا وقولهم إنه في حكم تخبية الأول
 أيذ أن منهم باستقلاله بنفسه ومغارته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لهما يتبعانه لا أن يعنوا
 أهذار الأول وأطراحه ألا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تُهدر الأول لم
 يسد كلامك.

قال الشارح الذي عليه الاعتماد من الاسمين أعنى البديل والمبدل منه هو الاسم الثاني وذكر الأول
 ١٥٠. توطئة لبيان الثاني يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بديل البعض وبديل الاشتغال ألا ترى أنك إذا
 قلت ضربت زيدا رأسه فالضرب إنما وقع برأسه دون سائرته وكذلك قولك سرق زيد ماله إنما المسروق
 المال دون زيد ولذلك قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البديل أراد رأيت أكثر قومك
 ٢. وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها كأنه أراد أن المعنى متعلق بالثاني حتى لو تركته ولم تذكره لأليس
 ألا ترى أنك لو قلت ضربت زيدا وسكت لظن المخاطب أن الضرب وقع بجملته ولم يختص عضوا
 ٢. منه فعلت بذلك أن المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني والأول بيان فالبيان في البديل مقدم وفي
 النعت والتأكيد مؤخر وأعلم أنه قد اجتمع في البديل ما افتقر في الصفة والتأكيد لأن فيه
 إيضاحا للبديل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز
 في المبدل منه ألا ترى أنك إذا قلت جاعني أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله فإذا قلت زيد زال
 ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه أو عينه فلذلك قال صاحب الكتاب وليفاد بمجموعهما فصل تأكيد

وتبيين لا يكون في الأفراد يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعته ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما، وقول الثوريين أنه في حكم تَحْيِيَةِ الأول الذي هو المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك معنى الغائته وإزالة فائدته بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد للحديث وليس مبيّنًا للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت والدليل على أن المبدل منه ليس ملغى ولا مطرحًا أنك تقول زيدٌ رأيتُ أباهَ عمراً فتجعل عمراً بدلاً من أباه فلو كان المبدل مطرحاً لكان تقدير الكلام زيد رأيتُ عمراً فتبقى الجملة التي هي خبر بلا عائد وذلك مستنبحٌ ومما يدل أيضاً على أنه ليس ملغى قول الشاعر

* فكأنه لَهْفُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ * مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَانِ *

١٠

فصل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكوير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل لِلَّذِينَ آمَنُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَقَوْلِهِ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ،

قال الشارح وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلاً بنفسه وأنه ليس من تنمئة الأول كالنعت بكونه في حكم تكوير العامل وذلك أنك إذا قلت مررت بأخيك زيدٍ فتدبيره مررت بأخيك بزيدٍ وإذا قلت رأيتُ أخاك زيداً فتدبيره رأيتُ أخاك رأيتُ زيداً فذلك المقدّر هو العامل في البدل ٢. ألا أنه حذف لدلالة الأول عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققى المتأخرين كآبي عليّ والرّماني وغيرهم والحجة لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع من ذلك قوله تعالى وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَقَوْلِهِمْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بَدَلٌ مِنَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا وهو بدل البعص لأن المؤمنين بعض المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ فَقَوْلِهِمْ لِبُيُوتِهِمْ بَدَلٌ مِنَ مَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ

وهو بديل الاشتغال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه لآدى ذلك الى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الأولى واللام الثانية ان حروف الحذف لا تُعلف عن العمل، وقيل لأنى على كيف يكون البديل ايضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البديل وإنما دل عليه العامل في المبدل منه واتصل البديل بالمبدل منه في اللفظ ه جاز ان يوضحه، وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله * يا بوس للجهل صرارا لأقوام * فاللام زائدة مؤكدة للاضافة ولولا ارادة الاضافة لكان يا بوسا منونا، ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون فوضع أن الثانية موضع أن الأولى وإنما كررت للتأكيد وقوله ألم يعلموا أنه من جاد الله ورسوله فإن له نار جهنم فإن الثانية مكررة تأكيدا فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكرير الحرف تأكيدا ولو كان العامل مقدرا لكثير ظهوره وقشا استعماله وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه، والمذهب الاول وعليه الأكثر ويؤيده قولك يا أخانا زيد بالضم لا غير ولولا كان العامل الاول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وليس بمشروط أن يتطابق البديل والمبدل منه تعريفا وتنجيرا بل لك ان تبدل أى النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل الى صراط مستقيم صراط الله وقال بالناصية ناصية كاذبة خلا أنه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناصية،

٢٠ قال الشارح ليس الامر في البديل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزم تطابعا في التعريف والتنكير كما كان ذلك في النعت لان النعت من تمام المنعوت وتحلية له والبديل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الاول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بديل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة فتأى الاول وهو بديل المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيد فزيد بديل من الاخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراط

الأول معرفةً باللام والثاني معرفةً بإضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان ، ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مررت باخيك رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من الاخ قال الله تع لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةَ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهي معرفة ، ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف نحو الآية لأن البيان مرتبط بهما جميعاً ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا فقوله مفازا نكرة وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ، ومثله قول الشاعر

* وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ * وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ *

قأبدل قوله رجل صحيح من قوله رجلين وكلاهما نكرة ، ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قوله مررت برجل زيد قال الله تع وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صراط الله فالثاني معرفةً بإضافة وقد أبدله من الأول وهو نكرة فاعرفه ،

فصل ١٥٤

قال صاحب الكتاب ويبدل المظهر من المضمرة الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيت زيدا ١٥ ومررت به زيد وصرفت وجوقها أولها ولا تقول بي المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المعول والمضمرة من المظهر نحو قولك رأيت زيدا أياه ومررت بزید به والمضمرة من المضمرة كقولك رأيتك أيك ومررت بك بك ،

قال الشارح اعلم أن البدل يتجانبه شبهان شبه بالنعته وشبه بالتأكيد فكما أن المضمرة تؤكد وكذلك يبدل منها فهو في ذلك كالمظهر وليس الأمر فيه كالنعته على ما تقدم وهو في ذلك على ٢. ثلثة أصرب بدل مظهر من مضمرة ومضمرة من مظهر ومضمرة من مضمرة مثال الأول وهو بدل المظهر من المضمرة قولك رأيت زيدا وإذا جرى ذكر قوم قلت أكرموني إخوتك ومثله قوله تعالى وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا فِي أَحَدِ الْجَوَاهِرِ ومثله قوله تعالى فَرَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ فالذين ظلموا بدل من المضمرة وكذلك كثير وهذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وتقول صرفت وجوقها أولها فأولها بدل من المضمرة المجرور الذي أضفت الوجوه اليه وهذا من بدل البعض من الكل لأن

الأول بعض وجوه الإبل ، ومما جاء في التنزيل من ذلك وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ أَي ذِكْرَهُ
وهو بدل من الهاء في أنساني ذكْرهُ ألا الشيطان ، ومن ذلك قول الشاعر
* على حالته لو أنّ في القوم حاتمًا * على جوده لَصَنّ بالماء حاتم *

جر حاتمًا لما جعله بدلا من الهاء في جوده ، وأما الثاني وهو بدل المصمر من المظهر فقولك رأيت زيدا
هـ آياه فآياه مصمر وزيد ظاهر وقد أُبدل منه للبيان ومن ذلك مررت بزيدا به الهاء ضمير مجرور وقد أبدلته
من زيد وأعاد الجار لأنه لا منفصل للمجرور والمتصل لا يقوم بنفسه ، وأما الثالث وهو بدل المصمر من
المصمر فاحو ذلك رأيت آياه فآياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في رأيت وهو ضمير متصل وساغ ذلك
لأن الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرى الأجنبي ألا ترى أنهم لا يجيزون ضربتي ويجيزون ما ضربت
ألا آياتي وآياتي ضربت ، وتفعل مررت به به فالضمير الثاني بدل من الأول وأعدت حرف الجر لما ذكرناه
١. من أن المجرور لا منفصل له والأقرب في هذا أن يكون تأكيدا لا بدلا لأنك إذا أبدلت اسما من اسم
وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفاً للاول ليعلم السامع بمجموعهما فأما إعادة اللفظ بعينه فن قبيل
التأكيد ، واعلم أنّ المصمرات كلها لك أن تبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البدل
من كل واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت مررت بك زيدا أو مررت بي زيدا أو بي المسكين كان
الأمر لم يجز شي من ذلك لأن الغرض من البدل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح
هـ فلم يجتزأ الى بيان ، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش واحتج بقوله تعالى لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فقولهُ الذين خسروا أنفسهم بدل من الكاف والميم
وهو ضمير المخاطبين ولا دليل قاطع في ذلك لأنه يجتمل أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ
مستأنفا وخبره فهم لا يؤمنون ، وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

* ذريني إن أمرك لس يظاء * وما ألقينني حلي مضاء *

٢. وربما جاء أيضا في بدل البعض نحو قوله

* أوعدي بالسجن والأدائم * رجلي فرجلي شئتة المناسم *

فقوله حلي بدل من الباء في ألقينني وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رجلي بدل من
الباء في أوعدي والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا لأن فيه ابصاحا ان كان الثاني مما يشتدل عليه
الاول او بعضا منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما إلا ببيان فأما تمثيله بقوله رأيتك آياك

ومررت بك بك فن قبيل ابدال الشىء من الشىء وهو هو ألا أنه أعاد حرف الجر لأن الجرور لا منفصل له فاعرفه

عطف البيان

فصل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفة يكشف عن المراد ككشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية اذا ترجمت بها وذلك نحو قوله * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ * اراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها

قال الشارح عطف البيان مجراه مجرى النعت يوثق به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما ان النعت من تمام المنعوت نحو قولك مررت بأخيكَ زيد بيئت الأخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة في قولك مررت بأخيكَ الطويل تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل وهو جار على ما قبله في اعرابه كالنعت إن كان مرفوعاً رفعت وإن كان منصوباً نصبت وإن كان محروراً خفضت ألا ان النعت إما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو ضارب ومضروب وعار ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيدا وأكرمت خالدًا أبا الوليد بيئت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ * البيت لروية وبعده

* ما إن بها من نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ *

بريد عمر بن الخطاب رضى الله عنه والشاهد أنه بيّن الكنية حين توثق فيها الاشتراك بقوله عمر ان كان العلم فيه أشهر من الكنية وهذا معنى قوله لقيامه بالشهرة دونها يريد لقيام الثانى إن علماً وإن كنية فالصفة تنصن حالاً من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك إنما هو تفسير

الأول باسم آخر مُرادٍ له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية إذا تُرجمت بها أي إذا فُسرَت بها، وجملته الأمر أن عطف البيان يُشبه الصفة من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصفة الثانية أن العامل فيه هو العامل في الأول المتبوع بدليل قولك يا زيد زيداً وزيداً بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يا زيد الظريف والظريف وبا عبد الله زيداً بالنصب كما تقول يا عبد الله الظريف الثالث أنه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة الرابع امتناعه أن يجرى على المصدر كما يمنع من الصفة، ويُفارقها من أربعة أوجه أحدها أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدم ولا يلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون بالجوامد الثاني أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة الثالث أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان إلا ترى أنك تقول مررت بأخيكَ زيداً وزيداً أخص من أخيك الرابع أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإصبار فعلٍ أو يرتفع بإصمار مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان فأعرفه

قال صاحب الكتاب والذي يفصله لك من البديل شيئان أحدهما قول المَرَّار

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقُّبُهُ وَقَوْماً *

لأنَّ بِشْراً لو جعل بدلاً من البكرى والبديل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلاً على بشر والثاني أن الأول هنا هو ما يعتمد عليه الحديث وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره والبديل

٢. على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كاليساط لذكره

قال الشارح عطف البيان له شبهة ببدل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما، وجملته الأمر أن عطف البيان يُشبه البديل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً كما في البديل الثاني أنه يكون بالأسماء الجوامد كالبدل الثالث الرابع أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البديل

كذلك كقولك يا زيد زيداً كما تقول يا زيد زيد وعلى ذلك قول الروبة
* اتي وأسطار سطر سطرًا * لقائل يا نصر نصر نصرًا *

ويُفارقة من أربعة أوجه أحدها أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا
زيدا والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم يا أخانا زيد الثاني أن عطف
البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة
والمعرفة من النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث أن البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك
المبدل منه ولا يجوز ذلك في عطف البيان الرابع أن البدل قد يكون غير الأول كقولك سلب زيد
توبه وعطف البيان لا يكون غير الأول، وتبين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء
نحو قولك يا أخانا زيداً ولو كان بدلاً لقلت يا أخانا زيد بالصم ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من
جملة أخرى غير الأول كقولك قلت يا أخانا يا زيد فالعامل الذي هو يا في حكم التكرير، وكذلك
تبيين الفرق بينهما في قولك أنا الضارب الرجل زيد إن جعلت زيدا عطف بيان جازت المسألة وإن
جعلته بدلاً لم تجز لأن حدّ عطف البيان أن تجرى الاسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه
العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تَخْيِية الأول ووضع موضعه
مباشراً للعامل، فاما قول المرار الأسدى * أنا ابن النارِ البكري بشر الخ * فإن الشاهد فيه أنه
١٥ اضاف النارِ الى البكري على حدّ الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخفص بشراً عطف بيان
على البكري وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه ولو كان بدلاً لم يجز النارِ
بشر لأن حكم البدل أن يُقدّر في موضع الأول وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر
عطف بيان كان أو بدلاً وكان يُنشد البيت * أنا ابن النارِ البكري بشراً * بالنصب والقول ما
قاله سيبويه للسمع والقياس فاما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً قال سمعناه ممن بوثق به عن العرب
٢٠ ولا سبيل الى ردّ رواية الثقة وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع ألا ترى أنك تقول يا أيها الرجل ذو الجمّة فاجعل ذو الجمّة نعتاً للرجل ولا يجوز أن يقع
موقعه وكذلك تقول يا زيد الطويل ولا يجوز يا الطويل، وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع
رجلا من بكرٍ فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقب موته لتتناول منه والوقوع جمع واقع
كجالس وجالس وهو ضد الطائر ونصبه على الحال إما من المضمر المستكن في عليه وإما من المضمر

المرفوع في ترقبه، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان يراه مسمى مترادفان عليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوسط واليساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فإن اردت عطف البيان صح النكاح لأن الغلط وقع في البيان وهو الثاني وإن اردت البدل لم يصح النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتد بالحديث وهو الثاني فاعرفه.

العطف بالحرف

فصل ١٥٧

١.

قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاعني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في اعراب واحد والحروف العاطفة تُذكر في مكانها ان شاء الله.

قال الشارح هذا الضرب هو الخامس من التوابع ويسمى عطفًا بحرف ويسمى نسقًا فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كانه أميل به الى حيز الأول وقيل له نسق مساواته الأول في الاعراب يقال نَسَقْتُ نَسْقًا اذا تساوت أسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب الا بوسيطه حرف نحو جاعني زيد وعمرو فعمرو تابع لزيد في الاعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو وكذلك النصب والجر نحو قولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو، وأما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع الا بتوسط حرف من ٢. قبل ان الثاني فيه غير الأول فلم يتصل الا بحرف ان كان يأتي بعد ان يستوفى العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل الا بحرف، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه ليس الأول الا انه بعضه او معني يشتمل عليه وهو ضمير يعلقه بالأول فلذلك لم يحتج الى حرف فاما الغلط فليس بقياس مع ان البدل مستقل بالحديث ليس في حكم التبع وإن كان ظاهر لفظه يشعر بالتبعية، فاما أدوات العطف فتذكر في

قِسْمُ الحُرُوفِ وَفَاةٌ بِتَرْتِيبِ الكِتَابِ فَاعْرِضْهُ ،

فصل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمضمر منفصله بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه تقول جاعني زيد وأنت ودعوت
 • عمرا وإياك وما جاعني إلا أنت وزيد وما رأيت إلا إياك وعمرا وأما متصله فلا يتأتى أن يعطف ويعطف
 عليه خلا أنه يشترط في مرفوعة أن يؤكد بالمنفصل تقول ذهبت أنت وزيد وذهبوا هم وقومك وخرجنا
 نحن وبنو تميم قال الله عز وجل قاذفب أنت وربك وقول عمر بن أبي ربيعة * قلت إذ أقبلت وزهر
 تهادى * من ضرورات الشعر وتقول في المنسوب ضربتك وزيدا ولا يقال مررت به وزيد ولكن يعاد
 الجار وقراءة حمزة والأرحام ليست بتلك القوية ،

١. قال الشارح الاسماء في عطفها والعطف عليها على أربعة اصرب عطف ظاهر على ظاهر مثله وعطف
 ظاهر على مضمر وعطف مضمر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر فاما عطف الظاهر على الظاهر
 فعلى ضربين أحدهما أن تعطف مفردا على مفرد نحو جاعني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيدا
 وعمرو عطف عمرا على زيد وكلاهما مفرد والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير
 العامل الأول فاذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها
 ١٥ وصار الفعل الأول عاملا في المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين ، وكان
 غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف
 بحكم نيابته عن المحذوف وهو رأى أئى على فاذا قلت قام زيد وعمرو فالعامل في زيد العامل الأول
 والعامل في عمرو حرف العطف ، وقال آخرون العامل في المعطوف المحذوف فاذا قلت ضربت زيدا
 وعمرا فالمراد وضربت عمرا فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه وبقي عمله في عمرا على ما كان كما قلت
 ٢. زيد عندك وأصله استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وبقي عمله فيه على ما كان
 كذلك ههنا ، والآخر عطف جملة على جملة نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد منطلق ويكر قائم ومحوها
 من الجمل والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة
 الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء وذلك اذا كانت الجملة الثانية
 أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها فاما اذا كانت

ملتبسةً بالاولى بأن تكون صفة نحو مررت برجلٍ يقوم أو حالاً نحو مررت بزَيْدٍ يَكْتَبُ ونحوها لم تحتج
الى الواو فاعرفه ، وأما المصمر فعلى ضربين منفصلٌ وممتصلٌ فالمنفصلُ بمنزلة الظاهر والمراد بالمنفصل عدمُ
اتصاله بالعامل فيه نحو أَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ وَسْتَذْكَرُ في موضعها وأما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما
يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك والذي يُؤَيِّدُ عندك ذلك أنك تقول أَيَاكَ
ه ضربتُ وإيَايَ ضربتُ كما تقول ضربتُ نفسَكَ وضربتُ نفسي ولا تقول ضربتُنِي ولا ضربتَكَ لِاتِّحَادِ
الفاعل والمفعول بالكليّة وإن كان الضمير المنفصلُ عندهم جارياً مجرى الظاهر ومنزلاً منزلةً كان حكمه
كحكمه فلذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول في عطف الظاهر على المصمر
أَنْتَ وَزَيْدٌ قَاتِمَانِ وَإِيَاكَ أَكْرَمْتُ وَعِمْرًا وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْمَصْمَرِ عَلَى الظاهر زَيْدٌ وَأَنْتَ قَاتِمَانِ وَضَرَبْتُ
زَيْدًا وَإِيَاكَ قَالَ الشاعِر

١. * مَبْرَأٌ مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ * فَاللَّهُ يَبْرَحِي أبا حَرْبٍ وَإِيَانَا *

عطف إِيَانَا على الظاهر الذي هو أبا حرب ، وتقول في عطف المصمر على المصمر أَنْتَ وَهُوَ قَاتِمَانِ وَإِيَاكَ
وَإِيَاهُ ضَرَبْتُ قَالَ الشاعِر

* كَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ * لَا تَرَى فِيهِ عَرِيْبًا *

* لَيْسَ إِيَايَ وَإِيَا * كِهْ وَلَا تُخْشَى رَقِيْبًا *

١٥ وأما المصمر المتصل فلا يصحّ عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطفُ أَمَّا هو اشتراكٌ في تأثير العامل ومحالٌ
أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد ، وأما العطفُ عليه فإنه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ
الموضع أو منصوبَ الموضع أو مجرورَ الموضع فإن كان مرفوعَ الموضع لم يجز العطفُ عليه إلا بعد تأكده
نحو زَيْدٌ قَامَ هُوَ وَعِمْرٌ وَتَمَّتْ أَنَا وَزَيْدٌ قَالَ اللَّهُ تَعِ اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ لَمَّا ارَادَ العطفُ على
الضمير في اسكن أكدّه بالضمير المنفصل ثمّ أتى بالمعطوف ، ومثله قوله تعالى أَنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ أَكَّدَ
٢. الضمير المرفوعَ في يراكم ثمّ عطف عليه ولو قلت زَيْدٌ قَامَ وَعِمْرٌ بِعَطْفِ عِمْرٍ عَلَى المصمر المستكنّ في
الفعل لم يجز وكان قبيحاً إلا أن يطول الكلام ويقع فصلٌ فحينئذٍ يجوز العطفُ ويكون طولُ الكلام
والفاصلُ ساداً مَسَدٌ التأكيدُ نحو قوله تعالى فَاجْبِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ بِالرَّفْعِ فِي قِرْآةٍ بَعْضُهُمْ فَاتَهُ
عطف الشركاء على المصمر المرفوع في اجمعوا حين طال الكلام بالمفعول ونحو قوله مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا
عطف الآباء على المصمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو

لَا فَمَا قَوْلُهُ

* قَلْتُ أَنْ أَقْبَلْتِ وَزَهْرٌ تَهَادَى * كِنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا *

* قَدْ تَنْقَبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْسْنَ عَيْونًا حُورَ الْمَدَامِيعِ نُجْلًا *

فَإِنَّ الشَّعْرَ لِعَرَبِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ زَهْرٍ عَلَى الْمَصْرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْفِعْلِ ضَرْبٌ وَكَانَ الْوَجْهُ هُ أَنْ يَقُولَ أَنْ أَقْبَلْتِ هِي وَزَهْرٌ فَيُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكِنَّ لِيَقْوَى ثُمَّ يَعِطِفُ عَلَيْهِ ، وَالزُّهْرُ جَمْعُ زَهْرَاءَ وَهِيَ الْبَيْضَاءُ الْمُشْرِقَةُ وَتَهَادَى أَي يَمْشِينَ مَشْيًا رَوِيدًا بِسُكُونٍ وَالنِّعَاجُ بَقَرُ الْوَحْشِ شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سُكُونِ الْمَشْيِ فِيهِ وَتَعَسَّفْنَ رَكِبْنَ وَإِذَا مَشَتْ فِي الرَّمْلِ كَانَ أَسْكَنَ لَمْشِهَا لَصُعُوبَةِ الْمَشْيِ فِيهِ وَالْمَلَا الْفَلَاةُ الْوَأَسَعَةُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَاتَهُ يَنْفَاوَتْ قُبْحَهُ فَقَوْلُكَ زَيْدٌ ذَهَبَ وَعَمْرٌ أَوْ قُمْرٌ وَعَمْرٌ أَقْبَحُ مِنْ قَوْلِكَ قَتٌ وَعَمْرٌ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَتٌ لَهُ صُورَةٌ وَلَفْظٌ وَلَيْسَ لَهُ فِي قَوْلِكَ قُمْرٌ وَعَمْرٌ صُورَةٌ وَقَوْلُكَ قَتٌ زَيْدٌ أَقْبَحُ مِنْ قَوْلِكَ قُمْرًا زَيْدٌ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَتٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ لَفْظِ الْأَسْمَاءِ وَالضَّمِيرُ فِي قُمْرًا عَلَى حَرْفَيْنِ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى هَذَا كَلَّمَا قَوِيَ لَفْظُ الضَّمِيرِ وَطَالَ كَانَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ أَقْلَ قُبْحًا ، فَإِنَّ قَبْلَ وَنَهْ كَانَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ قَبِيحًا قِيلَ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ فاعِلٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ فَصَارَ كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَزْمُ لِلْفِعْلِ لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ وَلِذَلِكَ تُغَيَّرُ لَهُ الْفِعْلُ فَتَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا فَتُسَكِّنُ الْبَاءَ وَقَدْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَكَوْنُهُ مُتَّصِلًا غَيْرَ هُ مُسْتَقْبَلٌ بِنَفْسِهِ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ شِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ وَرَبَّمَا كَانَ مُسْتَنْتَرًا مُسْتَكِنًا فِي الْفِعْلِ نَحْوَ قُمْرٌ وَإِضْرِبُ زَيْدٌ قَامَ وَضَرَبَ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ وَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ قُبْحُ الْعَطْفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْعَطْفِ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ وَعَطْفُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْفِعْلِ مُنْتَنِعٌ وَإِنَّمَا كَانَ مُنْتَنِعًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْعَطْفِ الْأَشْتِرَاكُ فِي تَأْخِيرِ الْعَامِلِ وَعَوَامِلُ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا بَلْ رَبَّمَا كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا إِنَّمَا مَاضِيًّا وَإِنَّمَا أَمْرًا فَلَا يَكُونُ لَهُ عَامِلٌ فَلِذَلِكَ قُبْحُ أَنْ تَقُولَ قَتٌ زَيْدٌ حَتَّى تَقُولَ قَتٌ أَنَا زَيْدٌ فَتُؤَكِّدُهُ ٢. فَيَكُونُ التَّأْكِيدُ مُنْبَهًا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَيَصِيرُ الْعَطْفُ كَأَنَّهُ عَلَى لَفْظِ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَكِّدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ أَنْ لَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ لَكَانَ تَأْكِيدًا مِثْلَهُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّادَ إِشْرَاكُهُ فِي عَمَلِ الْفِعْلِ لَا فِي التَّأْكِيدِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْرُ الْمُتَّصِلُ مَنْصُوبًا الْمَوْضِعَ نَحْوَ الْهَاءِ فِي ضَرْبَتِهِ وَالْكَافِ فِي ضَرْبَتِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ فَإِنْ أَكْدَتَهُ كَانَ أَحْسَنَ شَيْءٍ فَإِنْ لَمْ تُؤَكِّدْهُ لَمْ يَمْتَنِعِ الْعَطْفُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ ضَرْبَتُهُ زَيْدًا وَأَكْرَمَتُهُ وَعَمْرًا قَالَ الشَّاعِرُ * فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا * عَطَفَ وَهْبًا عَلَى الْبَاءِ

فى يعلمنى من غير تأكيد وذلك من قبل ان الصمير المنصوب فضلة فى الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه واسقاطه نحو قولك ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولا وانما اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تُغَيَّر له الفعل من جهة اللفظ فنقول ضربك وضربه فيكون آخر الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الصمير به ، وانما اذا كان الصمير مخفوضا لم يجز العطف عليه الا باعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيد او به وخالد لم يجز حتى تُعِيد الخافض فنقول مررت بك وزيد وبه وخالد من قبل ان الصمير صار عوضا من التثنية والدليل على استوائهما قولهم يا غلام فيحذفون الياء التى هي ضمير كما يحذفون التثنية وانما استويا لانهما يجتمعان فى انهما على حرف واحد وانهما يكملان الاسم الاول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصل به دونهما وليس كذلك الظاهر الجور لانه قد يفصل بالظرف بينهما نحو قوله

١. * لَمَّا رَأَتْ سَانِيَدَمَا اسْتَعْبَرَتْ * لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا *

والمراد لله در من لامها اليوم ومثله قول الآخر

* كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنِ إِيْغَالِيهِنَّ بِنَا * أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ *

والمراد أصوات او آخر الميس ففصل بينهما بالجاء والجور ضرورة ، ولو كان مكان الياء ظاهرا فى نحويا عباد لَمَّا حُذِفَ ، وقال ابو عثمان لَمَّا صَحَّ مَرُّ زَيْدٍ وَأَنْتَ صَحَّ مَرَّتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ وَلَمَّا صَحَّ كَلِمَتُ زَيْدَا ١٥ وَإِيَّاكَ صَحَّ كَلِمَتُكَ وَزَيْدَا وَلَمَّا امْتَنَعَ مَرَّتُ بِزَيْدٍ وَكَأَمْتَنَعَ مَرَّتْ بِكَ وَزَيْدٌ لَانَّ الْمُعْطُوفَ وَالْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ شَرِيكَانِ لَا يَصَحُّ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا مَا صَحَّ فِي الْآخَرِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْمَخْفُوضِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يَصَحُّ عَطْفُهُ عَلَى الظَّاهِرِ لَمْ يَصَحَّ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ فَلَمَّا لَمْ يَصَحَّ وَأُرِيدَ ذَلِكَ أُعِيدَ الخافض وصار من قبيل عطف الجلة على الجلة ان كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك الا فى ضرورة الشعر نحو قوله

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُوجَنَا وَتَشْتِمَنَا * فَأَذْهَبْ فَا بَكَ وَالْآيَامَ مَن تَحْجِبُ *

٢٠ عطف الايام على المصمر المتصل بالياء وذلك فيج انما يجوز فى ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام ، وانما قوله تع انقوا الله الذى تساءلون به والارحام بجر الارحام فى قراءة حمزة فان اكثر الخويين قد ضَعَفَ هذه القراءة نظرا الى العطف على المصمر المخفوض وقد رد ابو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها وهذا القول غير مرمى من ابى العباس لانه قد رواها امام ثقة ولا سبيل الى رد نقل الثقة مع انه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس

والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ونجاشد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل
إلى ردها ويجتهد وجهين آخرين غير العطف على المكنى المحفوض أحدهما أن تكون الواو أو قسَمٍ وهم
يُقَسِّمون بالارحام ويُعظِّمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله أن الله كان عليكم
رقيباً جواب القسم والوجه الثاني أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كانه قال وبالارحام ثم حذف
ه الباء لتقدم ذكرها كما حذف في نحو قولك بمن تم أمر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل أمر به ولا
أنزل عليه لأنها مثلها في موضع نصب وقد كثر عنهم حذف حرف الجر وأنشد

* رَسِمِ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ * كِدْتُ أَقْصِي الْحَيَوَةَ مِنْ جَلَلِهِ *

والمراد رب رَسِمِ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ، وكان رُوْبَةً إذا قيل له كيف أصبحت يقول خير عافاك الله أي
بخير فيحذف الباء لدلالة الحال عليه، وحذف حرف الجر ههنا وتبقى عمله من قبيل حذف

١. المضاف في قوله

* أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا *

والمراد وكل نار ألا أنه حذف كلاً الثانية لتقدم ذكرها وبقي عملها ومثله قول الآخر

* تُعَلِّفُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيْوْفَنَا * وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَغَائِفُ *

والمراد وما بينها وبين الكعب ألا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله ألا أن حذف المضاف

١٥ أسهل أمراً وأقرب متناولاً لأن حرف الجر ينزل منزلة الجرء مما جرّه ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا

غيره وجمعه عليهما باعراب واحد وليس كذلك المضاف والمضاف إليه، ونظير الآية قول الشاعر أنشده

المبرد في الكامل

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونًا وَتَشْتِنَمًا * فَادَّهَبَ نَمًا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ *

والقول فيه كالأية فاعرفه إن شاء الله تع

ومن اصناف الاسم المبنى

فصل ١٥٩

قال صاحب الكتاب وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعاملٍ وسبب بنائه مناسبتة ما لا يمكن له

بوجه قريب او بعيد بتصميم معناه نحو آيين وأمس او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كترال او
 مشاكنته للواقع موقعه كفجارج وقساق او وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المصنوم او اضافته اليه كقوله
 عز وعلا من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأها بالفخ وقول اني قيس بن رفاعه
 * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال *
 ٥ وقول النابغة * على حين عاتببت المشيب على الصبي *

قال الشارح البناء بخالف الاعراب وبضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من
 السكون او للحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل فحركة آخره حركة اوله في اللزوم والثبات خلاف
 الاعراب وأما سمي بناء لانه لما لزوم ضرباً واحداً ولم يتغير تغيير الاعراب سمي بناء مأخوذاً من بسناه
 الطين والآجر لان البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما
 ١٠ ليس ببناء من نحو الخيمة وبيت الشعر فانها أشياء منقولة من مكان الى مكان ، والقياس في الاسماء
 ان تكون معرفة كلها من قبل انها سمات على مسميات وتلك المسميات قد بسند اليها فعل فتكون
 فاعلة وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة وقد يضاف اليها غيرها على سبيل التعريف فاستحققت الاعراب
 للدلالة على هذه المعاني المختلفة وما بنى منها فبالحمل على ما لا تمكّن له من الحروف والافعال لضرب
 من المناسبة فالمبني من الاسماء هو الخارج من التمكّن الى شبه الحروف او الافعال والمراد بالتمكّن في
 ١٥ الاسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه وأما ما لا تمكّن له فلا بتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته
 فرجل وفرس متمكّنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما نحو قولك رجل وفرس والرجل والفرس وأما
 زيد وعمرو ونحوهما من الاعلام فتتمكّنان لانهما قد يتنكران اذا تئيا فيقال الزيدان والعمران اذا أريد
 تعريفهما وأما هذا ونحوه فانه غير متمكّن لانك لا تقول الهذان وأما كمر وكيف ونحوهما فانهما غير
 متمكّنين لانهما نكرتان لا تتعرفان ، والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة تصمّن معنى الحرف ومشابهة
 ٢ الحرف والوقوف موقع الفعل المبني فكل مبني من الاسماء فانما سبب بنائه ما ذكر او راجع الى ما
 ذكر فآيين وكيف ونظائرهما بنيا لتصمّنهما معنى الحرف والاسماء المضمرة والموصولة ونظائرهما مبنية
 لمصارعة الحرف والفرف بين ما تصمّن معنى الحرف وما صارعه ان مصارعة الحرف أما في مشابهة بينهما
 في خاصية من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه
 وتصمّن معنى الحرف ان ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي

حتى كأنه موجودٌ فيه وكان الاسم وعاءاً لذلك الحرف ولذلك قيل تضمن معناه ان كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمناً له ألا ترى ان آيين وكيف يفيدان الاستفهام كما تفيداه الهمزة في قولك أفي الدار زيدٌ ونزالٍ وتراكي ونحوهما من أسماء الأفعال بُنيا لأنهما وقعا موقعَ انزالٍ وأتركتَ فهذه أصولُ عدلِ البناء، فقوله وسببُ بنائه مناسبتُهُ ما لا يمكن له بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ يريد مناسبة الحرف او فعلِ
 ه الأمر فإنه لا يمكن لهما بوجهٍ بخلافِ الأسماءِ المبنيةِ فإن لها تمكناً في الاصل وبعضها أقرب الى المتمكنة من بعض فأقربها من المتمكنة ما كان مبنيًا على حركة نحو يا زيدٌ ويا حَكَمٌ وأبعدها منها ما كان مبنيًا على السكون اذ الأسماءُ المتمكنةُ منحركةٌ متصرفةٌ فأراد أنها في البناء محمولةٌ على ما لا حظ له في التمكّن بوجه قريب نحو الأسماءِ المبنيةِ على حركةٍ ولا بوجه بعيد نحو الأسماءِ المبنيةِ على السكون ، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها او راجعٌ اليها نحو فجارٍ وفساقٍ فإنها وإن لم يكنوا واقعين
 ١. موقعَ الفعل فإنهما مضارعان لما وقع موقعه وهو نزالٍ وتراكي فبنيا كبنائه ونحو المنادى في يا زيدٌ ونحوه مما هو معرّفٌ فإنه وإن لم يكن مشابهًا للحرف فهو واقعٌ موقعٌ أنت من حيث كان مخاطبًا وأسماءُ الخطابِ مبنيةٌ وسندكم مستوفى ، فأما يومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ ففيه وجهان البناء والاعراب فالاعراب على الاصل والبناء لأنه ظرفٌ مبهمٌ اضيف الى غيرٍ متمكّنٍ من الأسماءِ فانتسى منه البناء لأن المضاف يكتسى من المضاف اليه كثيراً من أحكامه ، وقد أجزوا غيراً ومثلاً مجرى الظرف في ذلك لإيهامهما نحو قوله تعالى أنه نحوٌ مثل ما أنكم تنطقون فإن مثلاً مبنيةٌ لاضافتها الى غيرٍ متمكّنٍ وهو أمثلٌ وجوهها ، فأما قوله * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت الخ * فالبيت لأبي قيس بن رفاعَةَ وقيل لرجلٍ من كنانةٍ والشاهد فيه أنه بنى غيراً على الفتح لاضافتها الى غيرٍ متمكّنٍ وإن كان في موضع رفع ، فان قيل فإنَّ والفعل في تأويل المصدر وكذلك أنَّ المشددة مع ما بعدها والمصدر اسمٌ متمكّنٌ فحينئذٍ غيرٌ ومثلاً فد اضيفنا الى متمكّنٍ فلمَ وجب البناء فيلزم كونُ أن مع الفعل في
 ٢. تغدير المصدر نبيّ تغديريّ والاسم غيرٌ ملفوظٌ به وأما الملفوظُ به فعلٌ او حرفٌ فلما اضيفنا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بُنينا معها لأن الاضافة بأبها أن تقع على الأسماءِ المفردة فلما خرجت ههنا عن بابها بنى الاسم وسيوضح بأكثر من ذلك ، يقول لم يمنعنا من التعرّيج على الماء إلا صوتُ حمامةٍ ذكرتنا من نحبّ فهيجنا وحثنا على السير ، والأوفال الأعلى ومنه التوقُّل وهو الصعود فيه ، ونحو ذلك

* على حين عاتبت المشيب على الصبي * وقلت ألمّا أصح والشيب وأزع *

الشاهد فيه اضافة حين الى الفعل الماضي وبناءه لذلك على الفتح والاعراب جائز على الاصل غير ان البناء ههنا أوجه منه في قوله غير ان نطقت لان الطرف ههنا مضاف الى فعل محص وفي قوله غير ان نطقت مضاف الى اسم متاويل فكان الاعراب فيه أظهر. وصف انه بكى على الديار زمن مشيبه ه ومعاتبته لنفسه على صباه وطريه والوازع الناهي وأوقع الفعل على المشيب اتساعاً والمعنى عاتبت نفسى على الصدى لمكان شيبى فاعرفه.

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو الفياس والعدول عنه الى الحركة لأحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ولثلا يبتداً بساكن لفظاً او حكماً كالكافين التى بمعنى مثل والتى هى ضمير ولعروض البناء وذلك فى نحو با حكرم ولا رجل فى الدار ومن قبل ومن بعد ١. وخمسة عشر.

قال الشارح القياس فى كل مبنى ان يكون ساكناً وما حرك من ذلك فلعلته فاذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه لان ذلك مقتضى القياس فيه فان كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب ان يكون بالحركات المختلفة للدلالة ه على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون والوجه الثانى أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة الى السكون فلا يولى بها الا لضرورة تدعو الى ذلك. والأسباب الموجبة لتحريك المبنى احد ثلاثة اشياء الفرار من التقاء الساكنين والبداية بالحرف الساكن لفظاً او حكماً وأن يكون المبنى له حالة تمكّن فالاول نحو ائين وهؤلاء وحبت اصل حركة التقاء الساكنين الكسرة وانما يعدل عنها لضرب من الاستحسان من قبل أنا رأينا الكسرة لا تكون اعراباً الا بافتران التنوين بها او ما يقوم مقامه وقد يكون الضمة والفتحة اعرابيين من غير تنوين يصحبهما ولا نى يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والافعال المضارعة فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حركناه بحركة لا تؤم فيه الاعراب وهى الكسرة. وانما تحريك الحرف لثلا يبتداً بساكن فحوهرة الاستفهام وواو العطف وائه والقياس فى هذه الحروف أن تكون سواكن وانما للحركة فيها لأجل وقوعها اولاً وهذا حكم كل حرف فى اول كل كلمة يبتداً بها من اسم او فعل او حرف لا يكون الا متحركاً. وقوله لفظاً او حكماً فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه في نحو زيد كالأسد فهذه الحروف ونظائرها لا تكون أبداً إلا مفتوحة لوقوعها أولاً لفظاً وأما كونها أولاً في الحكم فتحركت كاف ضمير المفعول من نحو ضربتك وأكرمك فهذه الكاف منفصلة في الحكم يبدأ بها في التقدير والمفعول فضلة غير لازم للفعل ولذلك لا تسكن له الفعل إذا اتصل بضميره كما سكتته للفاعل، وأعلم أن أصحابنا يقولون أن الابتداء بالسكن لا يكون في كلام العرب وقد أحالهم بعضهم ومنع من تصوره ولا شبهة في الإمكان ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالسكن إذا كان مدغماً نحو ناقلتهم تحذرتهم في ثناقتهم واتخذتكم ويؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولاً بأي حركة تحركت نحو أحمد وإبراهيم ونحو قوله * أن رأت رجلاً أعشى * لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب وذلك من قبل أن المبتدئ بالنطق مستترجح فيعظم صوته والواقف تعب حسي يقف للاستراحة فيضعف صوته، وأما عروض البناء فإن المبتدئ من الأسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معرباً فيها وأما يعرض له البناء في بعض الأحوال نحوياً زيد في النداء وما كان مثله فإنه يكون في غير النداء معرباً وأما عرض البناء في النداء ومثله لا رجل في النفي فإن البناء عرض له في حال النفي وفي غير النفي يكون معرباً نحو هذا رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل وكذلك لله الأمر من قبل ومن بعد ١٥ ونحوها من الغايات والأعداد المركبة من نحو خمسة عشر إلى تسعة عشر فإنه قبل التركيب كان معرباً وضرب آخر لم يكن له حالة تمكن البتة بل لا يكون قط إلا مبنياً فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة الآخر ولما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه ما لم يكن له حظ في التمكن وبنينا على حركة ما كان له حظ في التمكن ليكون له بذلك فضيلة على المبتدئ الآخر فاعرفه ٢٠

قال صاحب الكتاب وسكون البناء يسمى وقفا وحركته ضمناً وفتحاً وكسراً وأنا أسوق اليك عامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى يشد منها أو قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي المصنرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف والمركبات والكليات، فالشارح أعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الأعراب وسكونه وبين ألقاب حركات البناء وسكونه وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبتدئ على الفتح والضم لقباً للمبتدئ على الضم وكذلك الكسر والوقف وجعلوا النصب لقباً للمفتوح

بعاملٍ وكذلك الرفع والجزم ولا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقاً لا بدّ من تقييدٍ لئلا يدخل في حيز المبنيات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما فإذا قال هذا الاسم مرفوعٌ علم أنه بمعاملٍ يجوز زواله وحدوث عاملٍ آخرٌ يحدث خلاف عمله فكان في ذلك فائدةً وإيجازاً لأن قولنا مرفوعٌ يكفي عن أن يقال له مضمومٌ ضمةً تنزولٌ أو ضمةً بمعاملٍ، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين ٥ وسمي ضمةً البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف والوجه الأول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة، وتخصر المبنيات في سبعة أبواب اسمٍ كُنِيَ به عن اسمٍ وهو المضمر نحو أنا وأنت وهو ونحوها واسمٌ أُشِيرَ به إلى مسمى وفيه معنى فعلٍ نحو هذا وهذا وهؤلاء واسمٍ قام مقام حرفٍ وهو الموصول نحو الذي والتي ونحوهما واسمٍ سُمِيَ به فعلٌ نحو صه ومه وشبههما والأصوات المحكيّة والظروف لم تتمكن واسمٍ رُكِبَ مع اسمٍ مثله وسترد عليك مفصلةً إن شاء الله تع.

المضمرات

فصل ١٩٠

١٥ قال صاحب الكتاب في على ضربين متصلٍ ومنفصلٍ فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك أخوك وضربك ومتر بك وهو على ضربين بارزٍ ومستترٍ فالبارز ما لفظ به كالكاف في أخوك والمستتر ما نوى كالذي في زيد ضربك والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك هو وأنت.

قال الشارح لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة معناهما واحدٌ وإن اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضمرات نوعٌ من المكنيات فكلُّ مضمر مكنى وليس كلُّ مكنى مضمرًا فالكناية إقامة اسمٍ مقام اسمٍ توريةً وإيجازاً وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكَيْتَ وكَيْتَ وكَذَا وكَذَا ففلان كنايةٌ عن أعلام الأناسي والفلان كنايةٌ عن أعلام البهائم وكَيْتَ وكَيْتَ كنايةٌ عن الحديث المدمج وكَذَا وكَذَا كنايةٌ عن العدد المبهم وإن كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرات كانت المضمرات نوعاً من الكنايات، وأما أتى بالمضمرات كلها لضربٍ من الإيجاز وأحترازاً من الإلباس فأما الإيجاز فظاهرٌ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم

بكماله فيكون ذلك للحرف نجوة من الاسم وأما الإلباس فلأن الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يُنوّم في زيد الثاني أنه غير الأول وليس للاسماء الظاهرة أحوال تفتقر بها إذا التبسَتْ وأما يُزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل والرجل البزاز والمضمرات لا تَبَس فيها فاستغنيت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تعنى عن الصفات ٥ والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم فأعرف المضمرات المنكلم لأنه لا يُؤمك غيره ثم المخاطب والمخاطب تلو المنكلم في الحضور والمشاهدة وأضعفها تعريفا كناية الغائب لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض الخوئين كناية النكرة نكرةً، والمضمرات كلها مبنية وأما بُنيت لوجهين أحدهما شبهها بالحروف ووجه شبه أنها لا تستبد بنفسها وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ولا تُفيد معنى إلا في غيرها بُنيت كبنائها والوجه الثاني أن المضمر كالجزم من الاسم المظهر أن كان قولك زيد ضربته إنما أُنبِت بالهاء لتكون كالجزم من اسمه دألاً عليه ألا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزم من اسمه لتكون في كل ما تربد أن تُضمره مما تقدم ذكره فكان لذلك نجوة من الاسم وجزم الاسم لا يستحق الأعراب، والمضمر على ضريين متصل ومنفصل فالمتصل ما كان متصلاً بعامله وأما قال ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة ولم يقل بعاملٍ تحرراً من المضاف في نحو ١٥ أخوك وشبيهك فإنه على رأي جماعة من المحققين العامل فيه حرف الجر المقدر لا نفس الاسم المضاف لذلك لم يُقيد اتصاله بالعامل فيه، والمنفصل ما لم يتصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون معرّى من عامل لفظي أو مقدّمًا على عامله أو مفصولاً بينه وبينه حرف الاستثناء أو حرف عطف أو شيء يفصل بينهما فصلًا لازماً، فإن قيل ولم كانت المضمرات متصلةً ومنفصلةً وهلا كانت كلها متصلةً أو منفصلةً قيل الغيباس فيها أن تكون كلها متصلةً لأنها أوجز لفظاً وأبلغ في التعريف وأما أني بالمنفصل لاختلاف ٢٠ مواقع الاسماء التي تُضمر فبعضها يكون مبتدأً نحو زيد قائمٌ فإذا كُنيت عنه قلت هو قائمٌ أو أنت قائمٌ إن كان مخاطباً لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً، وبعضها بتقدم على عامله نحو زيداً ضربتُ فإذا كُنيت عنه مع تعديده لم يكن إلا منفصلاً لتعذر الإتيان به متصلاً مع تعديده فلذلك تقول إياه ضربتُ أو إياك قال الله تع إياك نعبد وإياك نستعين أتي بالضمير المنفصل لما كان المفعول مقدّمًا، وقد يفصل بين المعول وعامله إذا كُنيت عنه

لا يكون ضميره إلا مفصلاً نحو ما ضربَ زيداً إلا أنتَ وما ضربتُ إلا أياك وعلمتُ زيداً إياه فلذلك كانت متصلةً ومنفصلةً والذي يُؤيد عندك ذلك أن الاسم المجرور لما كان عاملاً لفظياً ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصله عنه لم يكن له ضميرٌ إلا متصلٌ، والمتصل أوغُل في شبه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأُعرف من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصل جار مجرى الأسماء الظاهرة في استبداده بنفسه وعنده افتقاره إلى ما يتصل به فاعرفه ٥

فصل ١٩١

قال صاحب الكتاب ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكرة ومؤنثة ومفردة وممتناه ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في احوال الاعراب ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل لها تقول في مرفوع المتصل ضربتُ ١٠ ضربتُنا وضربتُ إلى ضربتُنَّ وزيدٌ ضربَ إلى ضربنَ وفي منصوبه ضربتُني وضربنا وضربك إلى ضربكُنَّ وضربهُ إلى ضربهنَّ وفي مجروره غلامِي غلامنا وغلامك إلى غلامكُنَّ وغلامهُ إلى غلامهنَّ وتقول في مرفوع المنفصل أَنَا نَحْنُ وَأَنْتَ إلى أَنْتِ وَهُوَ إلى هُنَّ وفي منصوبه أَيَايَ أَيَانَا وَأَيَاكَ إلى أَيَاكُنَّ وإياه إلى أَيَاهُنَّ ٥

قال الشارح المصمرات ثلثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الاعراب فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور، فإن قيل كيف اختلف صيغ المصمرات والأسماء ٥ لا تختلف صيغها قيل لما كانت الأسماء المصممة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة وليس فيها اعراب يدل على المعاني المختلفة فيها جعلوا تغيير صيغها عوضاً من الاعراب إذ كانت مبنية، ولكل واحد من المصمرات ضميران متصل ومنفصل ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل له فلا يكون إلا متصلاً فتقول في ضمير المرفوع المتصل ضربتُ إذا كان المتكلم وحده بناء مصمومة يستوى فيه المذكر والمؤنث لأن الفصل بين المذكر والمؤنث أما يحتاج اليه لئلا يتوهم غير المفصود في موضع المقصود والمتكلم ٢٠ لا يُشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيره إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين ٥ فان قيل ولم كانت هذه التاء متحركةً وهلا كانت ساكنةً ولم خصت حيث حركت بهذه الحركة التي هي الصم دون غيره فالجواب أما تحريكها فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بد من تقويتها بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف نون والذي يدل أن التاء اسم ههنا أنك تؤكدتها كما تؤكد الأسماء فتقول فعلتُ أنا نفسي ولو كانت حرفاً كالتاء في فعلتُ إذا أُريد المؤنث لم يجوز

تأكيدها كما لم يجز تأكيد تاء التانيث في نحو قائمة وقاعدة ، وأما خص بالضم دون غيره لأمرين أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطى أول الحركات وهي الضمة والآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضمير المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطبا وذاك مخاطبا فصموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول ، فإذا تثبتت أو جمعت المتكلم كان ضميره نأ ويستوى في علامته الاثنان والجماعة تقول ذهبنا وتحدثنا ومعك واحد ذهبنا وتحدثنا ومعك اثنان فصاعداً ، وأما استوى في الضمير لفظ الاثنان والجمع لأن تثنية ضمير المتكلم وجمعه ليس على منهاج تثنية الاسماء الظاهرة وجمعها لأن التثنية ضم نىء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمع ضم نىء الى اكثر منه من لفظه كرجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ١٠ ونحو ذلك فنقول اذا جمعت الزيدون ورجلاً وليس الامر في هذا المصمر كذلك لأن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم الانسان عن نفسه وحده ويتكلم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبر به عن نفسه وحده واستوى أن يكون المضموم اليه واحداً او اكثر فلذلك تقول قمنا ضاحكين وقنا ضاحكين ، فإن كان مخاطبا فصلت بين لفظ مذكرة ومؤنثة ومثناه وجموعه فنقول فى المذكر ضربت ١٥ وفى المؤنث ضربت فتفتح التاء مع المذكر وتكسرهما مع المؤنث للفرق بينهما وخصوصاً المؤنث بالكسر لأن الكسرة من الباء والياء مما توثت بها فى نحو تفعلين وفى ذى ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث المخاطب لم يبق الا الفحة فخص بها المخاطب المذكر ، وأما احتياج الى الفصل بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع فى المخاطب لانه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان مذكر ومؤنث وهو مفيدٌ عليهما فيخاطب احدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك من المعنى ثنى وجمع خوفاً من انصراف الخطاب الى بعض الجماعة دون بعض فلذلك تقول اذا خاطبت مذكراً ضربت وفعلت وفى التثنية ضربتما وفعلتما وفى الجمع ضربتم وفعلتم وفى المؤنث ضربت وفى التثنية ضربتما وفى الجمع ضربتنن يستوى المذكر والمؤنث فى التثنية ويفترقان فى الجمع وذلك لأن التثنية ضرباً واحداً لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية فلما اتفق معناهما اتفق لفظهما ويختلف الجمع فى لفظه كما اختلف معناه ، وأصل ضربتم فى جمع المذكر ضربتموا بواو بعد الميم

كما كانت التثنية بألفٍ بعد الميم فالميم في الجمع لمجاوزه الواحد والواو للجمع كما كانت الميم في التثنية لمجاوزه الواحد والالف للتثنية وقد جُذِف الواو من الجمع لأنَّ اللبس ان الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزمها الميم والالف فلا يلبس بواحدٍ ولا تثنيةٍ لأنَّ الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزم فيها الالف واذا حذفت الواو سكنت الميم لانه أبلغ في التخفيف ومع ذلك فالحركة قبل حرف اللين لما لم يكن بد منها كانت من لوازمه وأعراضه كالصغير لحروف الصغير والتكبير للراء فكما اذا حذفت هذه الحروف زالت هذه الأعراض معها كذلك اذا حذف حرف اللين زالت الحركة معه ان كانت من لوازمه ، وقلت في جمع الموثَّ ضربتُنَّ بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكرين وذلك أن ضمير الموثَّ على حسب ضمير المذكَّر فإن كانت علامة المذكَّر حرفاً واحداً فعلامة الموثَّ حرفٌ واحدٌ وإن كانت علامة المذكَّر حرفين كانت علامة الموثَّ حرفين فقلت الهندات ١٠ صَرَبَنَ بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربتُنَّ بنونين حيث قالوا قُذِّمٌ وضربتُموا ليكون الزيدتان بإزاء الميم والواو في جمع المذكَّر ، وتقول في ضمير الغائب المذكَّر زيدٌ صَرَبَ وفي التثنية الزيدان صَرَبَا وفي الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضمير الواحد بلا لفظٍ والتثنية والجمع بعلامةٍ ولفظٍ فالالف في قاما علامة التثنية وضمير الفاعل والواو علامة الجمع وضمير الفاعل وأما كان الواحد بلا علامةٍ والتثنية والجمع بعلامةٍ من قيل أنه قد استقرَّ وعلم أنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ ١٥ كالكتابة التي لا بد لها من كاتبٍ والبناء الذي لا بد له من بانٍ ولا يحدث نبيٌّ من تلقاء نفسه فالفاعل معلومٌ لا محالة ان لا يخلو منه فعلٌ وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلما كان الفاعل معلوماً لاسمحالة فعلٌ بلا فاعلٍ لم يحتج له الى علامةٍ تدلُّ عليه ولما جاز ان يخلو من الاثنين والجماعة احتج لهما الى علامةٍ ، وقد اختلف العلماء في هذه الالف والواو فذهب سببويه الى انها قد تكونان تارةً اسمين للمضمرين ومرةً تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قاما فالالف اسمٌ ٢٠ وفي ضمير الزيدتين واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسمٌ وهو ضمير الزيدتين واذا قلت قاما الزيدان فالالف حرفٌ مؤننٌ بلنَّ الفعل لاتننٌ وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرفٌ مؤننٌ بأنَّ الفعل لجماعةٍ وهي لغةٌ فاشبيةً لبعض العرب كثيرةً في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيثُ في أحد الوجوه ومنه قول الشاعر

* يَلُومُونِي فِي أَشْتِرَاءِ النَّخِيذِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْدُلُ *

وفول الأخر

* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا * أَوْلَى قَاوَى لَكَ ذَا وَاعِبِيَّة *

ورذهب ابو عثمان المازني وغيره من النحويين الى ان الالف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المصمرين والفاعل في النبتة كما أنك اذا قلت زيداً قام ففى قام ضمير في النبتة ه وليست له علامة ظاهرة فاذا نُتِي او جُمع فالضمير ايضاً في النبتة غير ان له علامة، والمذهب الاول لانك اذا قلت الزيدان قاما فالالف قد حلت محل ابوها اذا قلت الزيدان قام ابوها فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما وجب ان يكون اسما وتقول في الموثق هندٌ ضربت فالفعل في النبتة والناء مؤنثة بان الفعل لموثق والذي يدل انها ليست اسما اشياء منها أنك تقول هندٌ ضربت جاريتها فترفع الجارية بانها فاعلة ولو كانت الناء اسما لم يجز رفع الاسم الظاهر لان الفعل لا يرفع فاعلين ا. احدها مصمرٌ والآخر ظاهرٌ ومنها انها لو كانت اسما لكانت اذا قلت قامت هندٌ فقد قدمت المصمر على المظهر وذلك لا يجوز ومنها أنك تقول في التثنية قامتا فجمع بين الناء وضمير التثنية فيلزم من ذلك ان يكون الفعل خبراً عن ثلاثة من غير اشتراك فاذا لا فرق بين قولك قامت هندٌ وهندٌ قامت في كون الناء حرفاً فاذا تثبتت قلت الهندان قامتا فيكون كلفظ المذكر لما ذكرناه من ان التثنية ضربٌ واحده فان جمعت الموثق قلت الهندات قمن فتكون النون اسما ضميراً لهندات فان ه قدمت وقلت ضربن الهندات كانت حرفاً مؤنثة بان الفعل لجماعة الموثق كما قلنا في الناء اذا قلت قامت هندٌ ومنه بيت الفرزدق

* وَلَكِنْ دِيَابِيَّ اَبُوهُ وَاُمُّهُ * كَحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ اَفَارِيَّة *

فالنون في يعصرن حرفٌ وليست اسماً فامر النون كامر الالف والواو في قاما اخوتك وقاموا اخوتك فان قلت فهلا كان الاختيار هما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات ان كن حروفاً مؤنثة بعدد الفاعلين لما كان الاختيار قامت هندٌ فيل الفرق بينهما ان التانيث معنى لازم لا يفارق الاسم والتثنية غير لازمة لانك قد تزيد عليها فنصير جمعاً وقد تنقص منها فيبقي واحد فللزوم معنى التانيث لزوم علامته ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامته ووجهه بان انهم لم يختاروا قاما اخواك ولا قاموا اخوتك لئلا يتوهم انه خير مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ فاعرفه، واما الضمير المنصوب المتصل فهو يوافق ضمير المجرور في اللفظ ويشاركه في الصورة واما استنوت علامة ضمير المنصوب والمجرور

لتواخيبيها في الاتيان على معنى المفعول أعني أنهما بآتيان فصلة في الكلام ، وهو على ثلاثة أصرب
 منكلم ومخاطب وغائب فنقول في ضمير المتكلم صرّيت فتكون العلامة الياء كما تكون في المجرور كذلك
 نحو غلامى وصاحبى ألا أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ويسلم الفعل من الكسر كأنهم
 حرسوا أو آخر الافعال من دخول الكسر عليها لتباعد الافعال من الجر والكسر لفظه لفظ الجر وذلك أن
 ٥ ياء المتكلم تكسر ما قبلها اذا كان مما جرك ، والذي يدل على أن النون زيادة والضمير هو الاسم
 وحده أنه متى اتصل ضمير المتكلم المنصوب او المجرور بالاسم كان ياء لا نون معها وكسرت الياء ما
 قبلها فاما المنصوب فحوا الضارى والمكرمى فالياء منهما في موضع منصوب والذي يدل على ذلك أنك
 اذا أوقعت موقعه ظاهرا لم يكن ألا منصوبا نحو الصارب زيدا والمكرم خالدا فاما المجرور فحومى
 وغلامى فعلت بذلك أن النون في صرّيت ليست من الضمير فى سىء وأما أني بها لأمر راجع الى
 ١٠ الفعل وهو ما ذكرناه من حراسة الافعال من الكسر ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم
 أنك قد حذفها فى نحو آتى واتى قال الله نع أننى معكما أسمع وأرى فأتى بنون الوقاية على الاصل وقال
 اتى أنا الله فحذف نون الوقاية ، والذي يدل على أن المحذوف منها نون الوقاية أنها قد حذفت فى
 أختبئها فالوا لعلى ولئبى فال الله نع لعلى أطلع الى اله موسى وقال الشاعر

* كمنبئة جابر ان قال لئبى * أصالحه وأفقد بعض مالى *

١٥٠ فالحذوف هنا نون الوقاية غير ذى شك فثبت أن المحذوف فى اتى وأتى نون الوقاية ، وقد اختلفوا
 فى علّة حذف هذه النون فقال سيبويه أنها حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات ولم يستثقلوا
 التصعيف ، فان قيل فاذا كانوا أما حذفوا نون الوقاية لتقل التصعيف واجتماع النونات فما بالهم
 حذفوها فى لعلى ولئبى ولم يجتمع فى آخرها نونات قيل أما لعل فاتها وإن لم يكن فى آخرها نون فإن
 فى آخرها لاما مصاعفة واللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى من لدنه ولا يدغم
 ٢٠ فى النون غير اللام ، وأما لئب فلم يكن فى آخرها نون ولا ما بصارع النون وبغرب منها فيلزمها
 النون وقالوا لئبى وقد فى كلامهم لئبى وكان من قبيل الضرورة ومع ذلك فاتها حروف أجريت مجرى
 الفعل فى العهل وليست أفعالا فهى بحكم الشبهة تلزمها نون الوقاية كالفعل ومن حيث هى حروف يجوز
 إسقاط النون منها لأن الحروف فى ذلك على صرّيت تأتى بالنون والياء والياء وحدها وذلك نحو قولك
 متى وعى فهذه قد لزمها النون على ما ترى وقالوا اتى ونى من غير نون لأن الحروف لا بكره فيها

الكسر كما كره في الافعال مع أنهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله

* تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَمًا * يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي *

وإذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوَعَ، فأما الفراء فإنه احتج لسقوط النون في أَنَّ وكَأَنَّ ولَعَلَّ بأنها بعدت عن الفعل إذ ليست على لفظه فصعف لزوم النون لها وأبیت على لفظ الفعل فقوى ه فيها إثبات النون ألا ترى أن أولها مفتوح ونائبها حرف علة ساكن ونالنها مفتوح فهو كقام وباع وهو قول حسن إلا أنه يلزمه أن يقل حذفها مع أَنَّ المفتوحة لأنها على وزن الافعال المضاعفة حَوْرَدَ وشَدَّ ومَدَّ فإذا تثبتت أو جمعت قلت ضربنا فيستوى لفظ التثنية والجمع وقد تقدمت علة ذلك في ضمير الفاعل ألا أنك هنا لا تسكن آخر الفعل كما فعلت به حين اتصل به ضمير الفاعل نحو ضَرَبْنَا وحَدَّثْنَا فإذا سكنت آخر الفعل فالضمير فاعل وإذا حركت فالضمير مفعول، وأما مخاطب ١. المنصوب إذا كان مذكرا فضميره كَأَفٍ مفتوحة نحو ضَرَبْتُكَ والمؤنث كَأَفٍ مكسورة نحو ضَرَبْتُكِ قال الله تع في قصة زكرياء يُبَشِّرُكَ وقال في قصة مريم يُبَشِّرُكِ فحوا الكاف مع المذكر وكسروا مع المؤنث للفرق بينهما وخص المؤنث بالكسرة لأن الكسرة من البياء والياء مما يؤنث به نحو قومي وتذهبين فهذه الكاف اسم وتفيد الخطاب والذي يدل على أنها اسم أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسما وهو المفعول ألا ترى أنك لو وضعت مكانها ظاهرا لكان منصوبا بحق المفعول نحو ضرب زيدا عمرو، ١٥ وقد تكون هذه الكاف مجرّد للخطاب عريّة من معنى الاسمية نحو قولهم النجاءك فالكاف حرف مجرّد للخطاب ولا يجوز أن يكون اسما لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب وليس له موضع من الاعراب لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لا يجوز أن يكون مرفوعا لأنه لا رافع هناك ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ولا يجوز أن يكون محفوضا لأن ما فيه الالف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه وليس ذلك منه، ومنه الكاف ٢. في ذلك وأولئك وحوها لعدم جواز الاضافة فيهما، فإذا تثبتت قلت ضربتكما ويستوى فيه المذكر والمؤنث وقد تقدمت علة ذلك، ونقول في جمع المذكر ضربتكم وأصله ضربتكموا وأما حذف الواو تخفيفا وأسكنت الهميم لما ذكرناه، ونقول في المؤنث ضربتكن فتفصل بين ضمير المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لما ذكرناه في ضمير المرفوع، وأما ضمير الغائب فأنتك تثنيه وتجمعه وتفرق بين مذكرة ومؤنثه كما فعلت مع مخاطب وهو هنا أولى لأنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره والظاهر يثنى

وَجَمَعَ وَيَذَكَّرُ وَيُوَثِّقُ فَتَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ ضَرْبَتُهُ فَالضَّمِيرُ الْهَاءُ إِلَّا أَنْكَ تَزِيدُ مَعَهَا حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ الْوَاوُ
وَذَلِكَ لِخَفَاءِ الْهَاءِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا لِأَنَّ الْمَصْرُوتِ وَضَعْتَ نَائِبَةً عَنْ غَيْرِهَا مِنْ
الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لَضَرْبٍ مِنَ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ كَمَا جِيءَ بِحُرُوفِ الْمَعَانِي نَائِبَةً عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ فَمَا
نَائِبَةً عَنْ أَنْفَى وَالْهَمْزَةُ نَائِبَةٌ عَنْ أُسْتَفْهِمُ وَالْوَاوُ فِي الْعَطْفِ وَحَوْهَا مِنَ الْغَاءِ وَنَّ نَائِبَةٌ عَنْ أَجْمَعُ
٥ وَأَعْطِفُ فَلِذَلِكَ قَلَّتْ حُرُوفُهَا كَمَا قَلَّتْ حُرُوفُ الْمَعَانِي فَجُعِلَ مَا كَانَ مِنْهَا مُتَّصِلًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
كَالتَّاءِ فِي قُمْتَ وَالْكَافِ فِي ضَرَبَكَ وَجُعِلَ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ فِي النَّيَّةِ كَالضَّمِيرِ فِي أَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَتَفَعَّلُ وَفِي زَيْدًا
قَامَ وَيَقُومُ مِبَالِغَةً فِي الْإِيْجَازِ عِنْدَ أَمِّنِ اللَّبْسِ بِدَلَالَةِ حُرُوفِ الْمَصَارِعَةِ عَلَى الْمَضْمِينِ إِلَّا تَرَى أَنْكَ إِذَا
قَلْتَ أَفْعَلُ فَالْهَمْزَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحَدَّهُ وَالنُّونُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالتَّاءُ
دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمَخَاطَبِ أَوْ الْغَائِبَةِ وَتَقَدَّمَ الظَّاهِرُ فِي قَوْلِكَ زَيْدًا قَامَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لَهُ
١٠ وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَلَوْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَكَانَ عَلَى
حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَالْمُنْفَصِلُ مُنْفَرِدٌ عَنْ غَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ
وَتَقُولُ فِي الْمُوَثَّقِ ضَرْبَتُهَا وَفِي التَّنْثِيَةِ ضَرْبَتُهُمَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
ضَرْبَتُهُمْ وَالْأَصْلُ ضَرْبَتُهُمْ بَوَاوٍ بَعْدَ الْمِيمِ وَتَحذفُ الْوَاوُ وَتُسَكِّنُ مَا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا وَتَقُولُ فِي جَمْعِ
الْمُوَثَّقِ ضَرْبَتُهُنَّ بِنُونٍ مُشَدَّدَةٍ لِيَكُونَ نُونًا بِإِزَاءِ الْمِيمِ وَالْوَاوُ فِي الْمَذَكَّرِ وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فَهُوَ فِي
١٥ الْفِظِ وَالصُّورَةِ كَلْفِظِ الْمُنصُوبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ حَوَّ قَوْلِكَ إِذَا كُنَيْتَ عَنْ نَفْسِكَ وَحَدَّكَ مَرَّتَيْنِ وَغُلَامِي
فَالضَّمِيرُ الْبِيَاءُ كَمَا كَانَتْ فِي الْمُنصُوبِ إِلَّا أَنْكَ لَا تَأْتِي هَهُنَا بِنُونِ الْوَقَايَةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْاسْمُ لَا يُصَانُ عَنْ
الْكَسْرِ وَهَذِهِ الْبِيَاءُ تُفْتَحُ وَتُسَكِّنُ فَمَنْ فَتَحَهَا فَلَأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَفَوِي بِالْحَرَكَةِ كَالْكَافِ فِي
غُلَامِكَ وَمَنْ أَسَكَّنَ فَحَجَّتْهُ أَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ تَحْرِيكِهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا مَعَ إِرَادَةِ التَّخْفِيفِ فِيهَا فَإِذَا
تَنَبَّهْتَ قَلْتَ مَرَّتَيْنِ وَغُلَامِنَا يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذَكَّرُ وَالْمُوَثَّقُ اسْتِعْنَاءً بِقَرِينَةِ الْمَشَاهِدَةِ
٢٠ وَالْحُضُورِ عَنْ عِلْمَةٍ تَدَلُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي فَإِذَا خَاطَبْتَ قَلْتَ بِكَ وَغُلَامِكَ فِي الْمَذَكَّرِ
بِكَافٍ مَفْتُوحَةٍ كَمَا كَانَ الْمُنصُوبُ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي الْمُوَثَّقِ بِكَ وَغُلَامِكَ بِكَافٍ مَكْسُورَةٍ كَمَا فَعَلْتَ
فِي الْمُنصُوبِ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ بِكُنَّ وَغُلَامِكُنَّ مَذَكَّرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا كَمَا كَانَ فِي الْمُنصُوبِ كَذَلِكَ
وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ بِكُمْ وَغُلَامِكُمْ وَفِي جَمْعِ الْمُوَثَّقِ بِكُنَّ وَغُلَامِكُنَّ فَتُنْثِي وَتَجْمَعُ وَتُوَثِّقُ وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَا
تَقَدَّمَ فَأَمَّا الْمَصْرُ الْمُنْفَصِلُ فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ الَّذِي لَا يَبْلَى الْعَامِلَ وَلَا يَتَّصِلُ بِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ مُعْرَى

من عاملٍ لفظيٍّ كالمبتدأ والخبر في نحو قولك تَحْسُنُ ذاهبون وكيف أنتَ وأنتَ هو أو يكون مقدماً على
 عامله كقولك إياك أخاطبُ قال الله تع إياك نَعْبُدُ وإياك نَسْتَعِينُ أو مفصلاً بينه وبينه بشيءٍ كلاستثناء
 والعطف نحو ما قام إلا أنتَ وما ضربتُ إلا إياك ونحو ضربتُ زيدا وإياه ولا يخلو من أن يكون مرفوعاً
 الموضع أو منصوب الموضع ولا يكون مخفوض الموضع لأن المجرور لا يكون إلا بعاملٍ لفظيٍّ كحروف الجرِّ
 ٥ والاضافة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ولا يفصل بينهما فصلاً لازماً وقولنا لازماً احترازاً مما
 قد يفصل بين المصاف والمصاف اليه بالظرف فإن ذلك لا يقع لازماً لأن الظرف ليس بلازم ذكره، فإما
 ضمير المرفوع فيكون متكلماً ومحاطباً وغائباً فالمتكلم أنا إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم عند
 البصريين والألف الأخيرة أنى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أغزاه وإرمه وإذا وصلت
 حذفها كما تحذف الهاء في الوصل، وذهب الكوفيون إلى أنها بكاملها هو الاسم واحتجوا لذلك
 ١٠ بقول الشاعر

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي * حَمِيدٌ قَدْ تَدَرَيْتُ السَّنَامَا *

وجهُ الشاهد أنه أثبتت الألف في حال الوصل ومنه فِرَاعَةٌ نافعٌ أَنَا أَحْبَبِي قالوا فإثباتها في الوصل دليلٌ
 على ما قلناه ولا حجة في ذلك لغلته ولأن الأعمر الأغلب سقوطها ومجاز البيت والقراءة على إجراء
 الوصل مجرى الوقف وهو بالضرورة أشبه كقوله * مِثْلُ الْحَرِيفِ صَادَفَ الْقَصَبَا * وقد قالوا أَنَّهُ

١٥ فوقفوا بالهاء حكي عن بعض العرب وقد عرِّقَ نائمه لصبيِّ فقيل له هَلَا فصدقتها وأطعته دَمَهَا
 مَشْرُوبًا فقال هذا فَصَدَى أَنَّهُ وقال الشاعر

* إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَى بَدَنِهِ * مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ فِي مَنْ أَنَّهُ *

ومنهم من يُسَكِّنُ النون في الوصل والوقف فيقول أَن فعلت وهذا مما يُؤبَدُ مذهبَ البصريين وأن
 الألف زائدةٌ لبيان الحركة لوقوعها موفع ما لا شُبُهَةٌ في زيادتها وهي الهاء وسقوطها في هذه اللغة،
 ٢٠ وقد حكى الفراء أَن فعلتُ بقلب الألف إلى موضع العين فإن صحَّت هذه الرواية كان فيها تقويةً
 لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبنيٌّ على السكون وهي الألف وعند البصريين مبنيٌّ على الفتح وجنبد
 أنهم إنما فتحوه لئلا يشبه الأدوات، وأما تَحْسُنُ فللمتكلم إذا كان معه غيره يستوى فيه المذكور
 والمؤنث والتنثنية والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وإنما استوى فيه لفظ التنثنية والجمع
 لما تقدم من أن التنثنية والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الأسماء الظاهرة لأنه لم يرد ضمير

متكلم الى متكلم كما كان التثنية ضم اسم الى اسم وأما المنكلم يتكلم عن نفسه وغيره ولم يكن المتكلم مما يُلْبَسُ بغيره لإدراكه بالحاسة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير، وحركة النون لالتقاء الساكنين وخصت بالضم لوجوه منها أن الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع نحو قاموا والزيدون والضممة من جنس الواو فلما وجب تحريكها حُرِّكَتْ بِأَقْرَبِ الحركات الى معنى الجمع وهذا قول أبي إسحق الزجاج ومنها قول أبي العباس المبرد أنها شُبِّهَتْ بِقَبْلٍ وَبَعْدٍ فِي الغايات وذلك من حيث صلحت لاثنيين فصاعداً كما صلحت قبل وبعد للشيء والشبثيين فإفوقهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد ومنها أن هذا الضمير مرفوع الموضع فحرك حركة المرفوع وهو قول الى الحسن الأخفش الصغير وقال فَطُرِبَ بُنِيَتْ عَلَى الضم لأن أصلها كُنْ بضم العين ثم نُفِلَتْ الضمة الى اللام التي هي النون وكان الذي دعاه الى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة الى الساكن قبله ١٠ فيقولون كُنْ كما يقولون هذا بَكْرٌ قَادِي أَنْ أَصْلُهَا ذَلِكَ ثُمَّ أَسْكَنَهَا تَخْفِيفًا كَمَا يَقُولُونَ فِي عَصَدٍ عَصَدٌ وَكِرٍ السَّاكِنِينَ فَنَقَلَ حَرَكَتَهُ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ الثَّانِي كَمَا قَالُوا يَرُدُّ وَيَفْرُ وَيَعْصُ لَمَّا أَسْكَنُوا لِلدَّغَامِ نَقَلُوا حَرَكَتَهُ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهِ وهذا لا يستقيم لأن النقل من عوارض الوفاء فلا يجعل أصلاً يُبْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ وَأَمَّا الْمُخَاطَبُ فَأَنَّكَ تَفْصِلُ بَيْنَ مَذْكُورَةٍ وَمَوْثِقَةٍ وَتَثْنِيئَةٍ وَجَمِيعَةٍ بِالْعَلَامَاتِ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ دُونَ تَعْرِيفِ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّهُ قَدْ يُلْبَسُ بِأَنْ تُخَاطَبَ وَاحِدًا وَبِكُونَ بِحَضْرَتِهِ غَيْرُهُ فَيَتَوَلَّمُ انْصِرَافَ ١٥ لِلْخُطَابِ إِلَى غَيْرِ الْمَقْصُودِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ لَا بِشَنْبِهِ بِهِ غَيْرُهُ فَلِذَلِكَ تَقُولُ أَنْتَ إِذَا خَاطَبْتَ وَاحِدًا فَالاسْمُ مِنْهُ الالْفُ وَالنُّونُ عِنْدَنَا وَهِيَ الِثْنِي كَانَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ لِلْخُطَابِ وَهِيَ حَرْفٌ مَعْنَى مَجْرُودٌ مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ إِذَا لَوْ كَانَ اسْمًا لَكَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ وَلَوْ اعْتُقِدَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ لَكَانَ إِمَّا رَفْعًا أَوْ نَصْبًا أَوْ جَرًّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ وَلَا نَاصِبَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوضًا لِأَنَّهُ مَصْمُومٌ وَالْمُضْمَرَاتُ لَا تَصَافُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَعْرُوفَةً وَإِذَا بَطُلَ أَنْ ٢٠ يَكُونَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا فَلَيْسَتْ التَّاءُ فِي أَنْتَ كَالتَّاءِ فِي صَرِيَتْ كَمَا أَنَّ الْكَافَ فِي ذَلِكَ وَالْجَاءُكَ لَيْسَتْ كَالْكَافِ فِي غَلَامِكَ وَصَاحِبِكَ وَإِذَا نَبِتَ أَنَّهَا حَرْفٌ كَانَ حَقُّهُ السُّكُونُ وَأَمَّا حُرُوكَ لِأَجْلِ السَّاكِنِ قَبْلِهِ وَخُصَّ بِالْفَتْحِ لِحِقَّتِهَا نَوَاوِ الْعَطْفِ وَفَاتِهِ وَهِيَزَةُ الْأَسْتِفْهَامِ وَكُوهَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي وَلِتَكُونَ حَرَكَتُهَا كَالتَّاءِ فِي صَرِيَتْ وَتَمَلَّتْ حَيْثُ كَانَا جَمِيعًا لِلْخُطَابِ وَإِنْ اخْتَلَفَ حَالُهُمَا وَقَدْ زَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ التَّاءَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَةُ بِكَمَالِهَا اسْمٌ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ

فإن خاطبت الموثث كسرتها فقلت أنت وذلك لأن الفج لما استبدت به المذكر عدل إلى الكسر لأنه أخف من الصم ولأن الكسرة من الياء وهي مما يوثث بها على ما تقدم قبله، فإن خاطبت اثنين قلت أنتما فاليم لجأوزة الواحد وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المد وهي من تحرج الواو والواو تكون للجمع في تاموا والالف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قاما فإذا الاسم منه الهمة والنون وباقى الحروف زوائد لما ذكرناه، وقيل إن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب لأن هذه الصيغة دالة على التثنية وليست تثنية صناعية لأن حد المثني ما تتنكر معرفته والمضمر لا تتنكر بحال فكان صيغته لذلك ويستوى فيه المذكر والموثث كما يستوى في الظاهر نحو الزيدان والعمران والهندان لأن العدة واحدة، فإن خاطبت جماعة قلت أنتمو وإن شئت قلت أنتم وثبوت الواو هو الأصل لأن الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل نحو تاموا ولأنه في مقابلة جمع الموثث نحو قولك ضربتس فكما أن علامة الموثث حرفان فكذلك علامة الجمع حرفان ويؤكد ذلك عندك أن الواو تظهر بعد الميم مع الضمير في أعطيتكوه والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأمر وحذف الواو تخفيف لتقلها عند أمن اللبس وزوال الإشكال لأنه لا يليس بالواحد لوجود الميم ولا يليس بالتثنية لأن المثني يلزمه ثبوت الالف وقد تقدم نحو ذلك في المتصل والصواب أن الكلمة بكمالها اسم كما ذكرنا في التثنية وهي صيغة موضوعة للجمع فإن خاطبت جماعة مؤنثات قلت أنتن بنون مشددة ١٥ والكلمة بكمالها الاسم على ما قدمناه في التثنية والجمع المذكور، فأما ضمير الغائب فإنه يثنى ويجمع ويبين بعلامة الموثث وهو أولى بذلك لما ذكرناه من أنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره والظاهر يثنى ويجمع ويوثث فكذلك ما ناب منابه فإذا كنيته عن الواحد المذكر قلت هو فأنتم فهو مرفوع الموضع لأنه مبتدأ والمبتدأ مرفوع ولأنك لو وضعت مكانه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد قائم والاسم هو بكمالها عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك ٢٠ بقول الشاعر

* فبيناه يشرى رَحْلَه قال فائل * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ حَجِيبٌ *

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمر إنما أتى به للايجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها ولا دليل في البيت لقلته فهو من قبيل الضرورة وبنيته على الفج

تقوية بالحركة ولم تصبها انبعا لصمة الهاء لِثَقَلِ الصِّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ الْمَصْمُومِ مَا قَبْلَهَا وَكَانَتْ الْفَتْحَةُ
أَخْفَ لِلْحَرَكَاتِ ، وَرَبَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ سَكُونُهَا وَتَضْعِيفُهَا قَالَ الشَّاعِرُ

* وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ *

وَالِاسْكَانُ تَخْفِيفٌ وَالتَّضْعِيفُ لِكِرَاهِيَةِ وَقُوعِ الْوَاوِ طَرَفًا وَقَبْلَهَا صِمَّةً ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ هُمَا وَالْكَلَامُ
ه عَلَيْهَا عَلَى نَحْوِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى أَنْتُمَا إِلَّا أَنْ أَنْتُمَا لَيْسَ فِيهِ حَذْفٌ وَقِيلَ أَنَّ أَصْلَ هُمَا هُوَمَا فَحُذِفَتْ
الْوَاوُ قَالُوا لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَوَجِبَ صُمُّهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْمِيمَ يُصَمُّ مَا قَبْلَهَا وَالصِّمَّةُ تُسْتَثْقَلُ عَلَى الْوَاوِ الْمَصْمُومِ
مَا قَبْلَهَا فَحُذِفَتْ الصِّمَّةُ لِلثِقَلِ وَمَا سَكَنْتِ الْوَاوُ تَطَّرِقَ إِلَيْهَا الْمَحْذُوفُ لَضَعْفِهَا وَذَلِكَ لِثَلَا يُتَوَقَّمُ أَنَّهُمَا
كَلِمَتَانِ مَنفَصَلَتَانِ أَعْنَى مَا وَهُوَ وَتَبَنَّتِ الْآلِفُ فِي هَا كَمَا تَبَنَّتْ فِي أَنْتُمَا ، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ
هُمُوا تَزِيدُ مِيمًا وَوَاوًا عَلَامَةً لِلْجَمْعِ كَمَا زَادُوهُمَا لِذَلِكَ فِي قَامُوا وَأَنْتُمُوا هَذَا هُوَ الْأَصْلُ أَعْنَى اثْبَاتِ
١. الْوَاوِ وَقَدْ تَحْدَفُ الْوَاوُ فِرَارًا مِنْ ثِقَلِهَا وَلِأَنَّ اللَّبْسَ مَرْتَفِعٌ لِأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا مِيمَ
فِيهِ وَالتَّثْنِيَّةُ يَلِزُّهَا الْآلِفُ بَعْدَ الْمِيمِ وَمَا حُذِفَتْ الْوَاوُ أُسْكِنَتِ الْمِيمَ لِأَنَّ فِي إِبْقَاءِ الصِّمَّةِ إِيْذَانًا بِإِرَادَةِ
الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَعْرَاضِهَا ، وَتَقُولُ فِي الْوَاحِدَةِ الْمَوْثِقَةِ هِيَ بِفَتْحِ الْيَاءِ كَأَنَّهُمْ قُوُّهَا بِالْحَرَكََةِ إِنْ
كَانَ الصَّمِيرُ الْمَنفَصَلُ عِنْدَهُمْ يَجْرِي مَجْرَى الظَّاهِرِ وَأَقْلُّ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَمَا كَانَ هُوَ
وَهِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ قُوًّا بِالْحَرَكََةِ وَكَانَتْ الْفَتْحَةُ أَوْلَى لِحَقِّقَتِهَا ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْهَاءُ وَحَدَّهَا
١٥. كَمَا ذَكَرْنَا فِي هُوَ الَّذِي لِلْمَذْكَرِ وَاحْتَجَّوْا لِذَلِكَ بِحَذْفِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ ٤ دِيَارُ سَعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ *
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حِجَّةٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُرُورَاتِ الشَّعْرِ ، وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ هِيَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا بِمَا
ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِرَادَةِ تَقْوِيَةِ الْأَسْمِ وَهِيَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مَبَالِغَةً فِي التَّقْوِيَةِ وَتَنْصِيرِ عَلَى أُنْبِيَةِ الظَّاهِرِ وَهِيَ
بِالِاسْكَانِ تَخْفِيفًا وَهِيَ أَوْضَعُ لُغَتِهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِي قَوْلِهِ إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ
أَسْكَنَ لَضَعْفِهَا إِنْ الْمَفْتُوحَةُ قَدْ قُوِّبَتْ بِالْحَرَكََةِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى كَلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَأَوْ الْعَطْفِ أَوْ فَاعٍ أَوْ
٢. لَامُ الْإِبْتِدَاءِ كُنْتَ مَحْبَبًا إِنْ شِئْتَ أُسْكِنْتَ أَنْهَاءً وَإِنْ شِئْتَ بَقِيَتْ الْحَرَكََةُ فَمَنْ بَقِيَ الْحَرَكََةُ فَعَلَى
الْأَصْلِ وَمَنْ أُسْكِنَ فَلَانَ لِحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا مَّا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ صَارَ مَنزُولَةً جَزَاءً
مِنْهُ فَشَبَّهَ فَيْهَى بِكَتَيْفٍ وَفَهُوَ بَعْضُ فِكْ يَقَالُ فِي كَنْفٍ وَعَصْدٌ كَنْفٌ وَعَصْدٌ كَذَلِكَ قَالُوا فِي فَيْهَى فَيْهَى
وَفِي فَهُوَ فَهُوَ قَالَ اللَّهُ تَع فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَقَالَ اللَّهُ تَع خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ وَقَالَ
تَعَالَى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُرِفْتُمْ بِهِ وَلَيْسَ صَبْرُهُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَعَهُ

وَحَوِّهَا مِمَّا هُوَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ أَلَا عَلَى نَدِيرَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ ثُمَّ لِيَقْطَعُ قُرَى بِاسْكَانِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا فَالْكَسْرُ عَلَى الْأَصْلِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَمَنْ أَسْكَنَ شَبَّهَ الْمِيمَ مِنْ ثُمَّ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِكَتْفٍ فَاسْكَنَ لِذَلِكَ وَهُوَ قَلِيلٌ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ هُمَا لِلْمَذْكَرِ وَاسْتَوَى الْمَذْكَرُ وَالْمَوْتُ هَهُنَا كَمَا اسْتَوَى فِي الْمُخَاطَبِ وَالْمَتَّصِلِ نَحْوِ أَنْتَمَا فَعَلْتُمَا، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَوْتِ هُنَّ بِتَشْدِيدِ النُّونِ لِيَكُونَ حَرْفَيْنِ فَيُقَابِلُ الْمِيمَ وَالْوَاوُ فِي هِجَاؤِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ نَحْوِ هُمَا فَعَلُوا، وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُنْفَصِلُ فَأَثْنَا عَشَرَ لَفْظًا تَقُولُ أَيُّهُ أَكْرَمَتْ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ نَفْسِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ أَيُّنَا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْتُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ لِأَنَّ حَالَ الْمُتَكَلِّمِ وَاضِحَةٌ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى عِلْمَةٍ فَاصِلَةٍ، فَإِنْ خَاطَبْتَ مَذْكَرًا قُلْتَ أَيُّكَ أَكْرَمْتُ بِفَتْحِ الْكَافِ كَمَا تَفْتَحُهَا مَعَ الْمُتَّصِلِ نَحْوِ أَكْرَمْتُكَ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ أَيُّكُمَا وَفِي الْجَمْعِ أَيُّكُمُوا وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْوَاوَ وَسَكَنْتَ الْمِيمَ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمُتَّصِلِ نَحْوِ أَكْرَمْتُكُمْ، وَتَقُولُ لِلْمُوْتِ الْمُخَاطَبِ أَيُّكِ بِكَسْرِ الْكَافِ كَمَا فَعَلْتَ مَعَ الْمُتَّصِلِ نَحْوِ أَكْرَمْتُكِ، وَالتَّثْنِيَةُ أَيُّكُمَا كَالْمَذْكَرِ وَالْجَمْعُ أَيُّكُنَّ شَدَّدَتْ النُّونَ فِي الْمَوْتِ لِيَكُونَ حَرْفَيْنِ بِإِزَاءِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي الْمَذْكَرِ، وَتَقُولُ فِي الْغَائِبِ أَيُّهُ لَقَبْتُ وَفِي التَّثْنِيَةِ أَيُّهُمَا وَفِي الْجَمْعِ أَيُّهُمُوا فَإِنْ شِئْتَ أَقْرَرْتَ الْوَاوَ وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهَا وَأَسَكَنْتَ الْمِيمَ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْتِ أَيُّهَا وَفِي التَّثْنِيَةِ أَيُّهُمَا كَالْمَذْكَرِ وَفِي الْجَمْعِ أَيُّهُنَّ شَدَّدَتْ النُّونَ لِتَكُونَ بِإِزَاءِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَاعْرِضْ.

١٥

فصل ١٩٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَتَّصِلُ بِأَيٍّ مِنَ الْكَافِ وَحَوِّهَا لَوَاحِفٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ التَّنَادُ فِي أَنْتَ وَحَوِّهَا فِي أَخْوَاتِهِ وَلَا تَحَلُّ لِهَذِهِ اللَّوَاخِفِ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمَّا هِيَ عِلَامَاتٌ كَالنُّونِ وَتَاءِ التَّنَائِيكِ وَبَاءِ النَّسَبِ وَمَا حَكَاهُ لِلْقَلِيلِ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَأَيُّهُ ٢. وَأَيُّ الشَّوَابِّ مِمَّا لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الصَّرْبَ مِنَ الْمَضْمَرَاتِ فِيهِ إِشْكَالٌ وَلِذَلِكَ كَثُرَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ وَأَسَدُّ الْأَقْوَالِ إِذَا أُمْعِنَ النَّظْرَ فِيهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَهُوَ أَنَّ أَيًّا اسْمٌ مَضْمَرٌ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْكَافِ فِي أَيُّكَ وَالْبَاءِ فِي أَيُّهُ وَالْهَاءِ فِي أَيُّهُ حُرُوفٌ مَجْرُودَةٌ مِنْ مَذْهَبِ الْأَسْمِيَّةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَعْدَادِ الْمَضْمَرِينَ وَأَحْوَالِهِمْ لَا حَظَّ لَهَا فِي الْإِعْرَابِ، وَأَمَّا فَلْنَا أَنَّ أَيًّا اسْمٌ مَضْمَرٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِأَنَّهُ فِي جَمِيعِ

الاحوال منصوب الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسمٌ يلزمه النصب فلا يرتفع الا ما كان ظرفاً غير متمكّن نحو ذات مرة وبُعيدات بين وذا صباح وما جرى مجراهاً ونحو من المصادر نحو سجان ومعان ولبيك وليس اياً واحداً منها فلما لزم النصب كلزوم ائتت وأخواته الرفع دل على انه مضمّر مثله فأيك في المنصوب كأنت في المرفوع ، ومما يدل ايضاً على انه ليس بظاهرٍ تغيير ذاته في حال الرفع وللجّر ٥ وليس كذلك الاسماء الظاهرة فإن الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الاعراب وُجِّم لها بها في موضعها اذا لم تظهر في لفظها من غير تغييرها أنفسها فلما خالف هذا الاسم فيما ذكرناه الاسماء الظاهرة ووافق المصمرات دل على انه مضمّر وليس بظاهرٍ وان ثبت انه اسم مضمّر كانت الكاف اللاحقة له حرفاً مجرداً من معنى الاسمىة للخطاب وانما فلما ذلك لانه لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب ولو كان له موضع من الاعراب لكان اماً رفعاً واما نصباً واما جراً فلا يجوز أن يكون في موضع مرفوع لان الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوباً لانه لا نصب له الا ترى انك اذا قلت اياك مخاطبٌ كانت اياً هي الاسم بما ذكرناه من الدليل وانما كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل وانما كان كذلك فبقي الكاف بلا نصب ان هذا الفعل لا يتعدى الى أكثر من مفعول ولا يجوز ايضاً ان يكون محروراً لان الجّر في كلامهم انما هو من وجهين اماً بحرف جرٍ واما باضافة اسم ولا حرف جرٍ ههنا يكون محروراً به ولا يجوز ان يكون محفوضاً باضافة اياً اليه لانه قد قامت الدلالة على انه ١٥ اسم مضمّر والمضمّر لا يضاف لان الاضافة للتخصيص والمصمرات أشد المعارف تخصيصاً فلم تحتاج الى الاضافة وانما ثبت انه ليس باسمٍ كان حرفاً بمعنى الخطاب مجرداً من مذهب الاسمىة كالكاف في التجاءك معنى أنتج فالكاف هنا حرف خطاب لان الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ، ومثاه قولهم أنظرَكَ زيدا فالكاف حرف خطاب لان الفعل قد تعدى الى مفعوله فلم يتعد الى آخر ولان هذا الضرب من الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور لا تقول اصدبك ولا اقتلك اذا امرته بصرب نفسه وقتله ٢٠ اياها وقالوا عنده رجل لبيسك زيدا فالكاف هنا ليست اسماً لانه قد نصبت زيدا بانه خبر ليس ولو كانت الكاف اسماً لكانت منصوبةً ولو كانت منصوبةً لما نصبت اسماً آخر وانما كانت الكاف قد وردت مرة اسماً دالاً على الخطاب نحو رأبتك ومررت بك ومرة حرفاً دالاً على الخطاب مجرداً من معنى الاسمىة كانت الكاف في اياك من القبيل الثاني لعيبام الدليل عليه ، فان قيل اذا زعمت ان الكاف في اياك حرف خطاب كحالها في ذلك وما ذكرته من النظر فما تصنع بقولهم اياه واياي ولا كاف هناك وانما

هنا هاء وياء ولا نعلمهم جردوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهب الاسميّة كما فعلوا ذلك في الكاف التي في ذلك وأدلتك قبل قد ثبت ذلك في الكاف ولم نجد أمراً سوغ ذلك في الكاف وأنكف عن الهاء والياء مع أنه قد جاء عنهم ظاهراً الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهدات وأنت إذا قلت الزيدان ظاهراً فالالف اسم وضمير الفاعل وإذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم وإذا قلت قاموا الزيدون فهي حرف وكذلك النون في قولك الهدات قمن اسم وفي قولك قمن الهدات حرف وإذا جاز في هذه الاشياء أن تكون في حال دالة على معنى الاسميّة ومعنى الحرفيّة ثم يخالع عنها معنى الاسميّة في حال اخرى جاز أن تكون الهاء في ضربته والياء في ضربتي اسمين دالين على معنى الاسميّة والحرفيّة وإذا قلت آيات وآياه تجردتا من معنى الاسميّة وخلصتا لدلالة الحرفيّة، ويؤكد عندك كونها حرفاً غير أسماء أنه لم يسمع عنهم تأكيدها لم يقولوا إياك نفسك ولا إياكم لكم ولا آياتي نفسي ١٠ ولا آياهم كلهم ولو كانت أسماء لساغ فيها ذلك، وقد ذهب الخليل إلى أن آيا في إياك اسم مضمرة مضاف إلى الكاف وحكى عن المازني مثله أنه مضمرة أضيف إلى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدثني من لا آتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول إذا بلغ الرجل الستين آياه وآيا الشواب قال وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً بالاضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض وحكى عن ابن عثمان أنه قال لولا قولهم وآيا الشواب لكانت الكاف للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلًا لو قال إياك نفسك لم أعتقه يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن نخطئاً وهو قول فاسد لأنه إذا سلم أنه مضمرة لم يكن سبباً إلى اضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الاضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً وما أضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير كأنه توهم أن جماعة مسمين بهذين الاسمين فأضافهما ولولا ذلك لم تسع اضافتها والمضمرات لا بُنصوّر تنكيرها بحال فلا يمكن اضافتها وأما قولهم وآيا الشواب فاحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول باضافة المضمرة وأما قوله ٢ لو أن قائلًا قال إياك نفسك لم أعتقه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا محض إجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وآيا الشواب وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تكثر ولم يجز القياس عليها فلم يجز إياك وآيا الباطل ولم يستحسن الجميع اضافة هذا الاسم إلى الظاهر وذهب أبو اسحق الزجاج إلى أن آيا اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات نحو قولك إياك ضربت وآياه حدثت ولو قلت آيا زيد حدثت كان قبيحاً لأنه خص به المضمرة قال والهاء في آياه مجراها كالتي في عصاه وهذا القول

يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسمٌ مضمرٌ ولو كان اسماً ظاهراً وألفه كالفِ عَصَى وَمَعْرَى وما أشبههما مما يُجكّم في حروفِ العلة منه بالنصب لتثبتت الألف في آيا في حالِ الرفع والجّر كما كانت في عصى كذلك وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين فبان أنّ آيا ليس كعصى وَمَعْرَى لكنّه نفسهُ في موضع نصب كما أنّ الكاف في رأيتك في موضع نصب وأنت وهو في موضع رفع ،
 ٥ وذهب بعضهم الى أنّ آياك بكمالها اسمٌ حكى ذلك ابنُ كيسان وفيه ضعفٌ من قبل أنه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرية ما يختلف أجره فيكون نارةً كافاً ونارةً ياءً ونارةً هاءً نحو قولك آياك وآياي وآياه فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحةً مع خطابِ المذكور مكسورةً مع خطابِ المؤنث فكذلك آيا الاسمُ والكاف بعدها حرفُ خطابٍ ولذلك نغول آياك وآياكم وآياكم كما تقول أنت وأنتما وأنتم ،
 وقال بعضهم الياء والكاف والهاء في الاسماء وآيا عمادٌ لينا وذلك لأنها في الضمائر في أكرمته وأكرمته وأكرمته فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقيلت فدُعيت آياً وجعلت وصلةً الى اللفظ بها فأيا عندهم اسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به الى المضمر كما أنّ كلاً اسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به الى المضمر في قولك كلاهما وهذا القول وإياه وذلك لأنّ آيا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلةِ أنا وأنت وأخى وهو في أنها مضمراتٌ منفصلةٌ فكما أنّ أنا ونحن وأنت مخانفٌ لفظُ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت والنون والألف في قمتا وفي أفاطٍ آخر غير أفاطٍ المضمر المتصل وليس شيء
 ١٥ منها معجوداً بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك آيا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معجوداً به غيره وكما أنّ التاء في أنت وإن كان لفظها لفظُ التاء في قمت ليست آيا معجوداً بما قبلها وإنما الاسمُ ما قبلها وفي حرفٍ معنى وألف لفظُ الاسم كذا ما قبل الكاف في آياك هو الاسمُ وفي حرفٍ خطابٍ ، وأما تشبيههم آياً بكلاً فليس بصحيحٍ والفرق بينهما ظاهرٌ وذلك أنّ كلاً اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرفٌ يدلُّ على الاثنين كما أنّ كلاً اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلُّ على الجمع وكلاً ليس بوصلةٍ الى المضمر لأنه قد أُطردت إضافته الى
 ٢ الظاهر أطرادها الى المضمر نحو قوله تعالى كَلِمَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَنَحْوَهُ الشَّاعِر * كَلِمَاتٍ يَوْمَئِذٍ طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى * ولو كانت كلاً وصلةً الى الضمير لم تُصَفْ الى غيره ، وقال سيبويه آيا اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ بل هو مبهمٌ كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابى الحسن الاخفش الا أنه أشكل عليه أمرٌ آيا فقال في مبهمته بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالة على أنه اسمٌ مضمرٌ بما فيه

مَقْنَعٌ وَشَبَّهَهَا بِالتَّنْوِينِ وَتَاهُ التَّنَائِيثُ وَيَأْتِي النِّسْبَةُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حُرُوفًا دَالَّةً عَلَى أَحْوَالٍ فِي الاسْمِ كَمَا دَلَّتْ لِحُرُوفِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ آيَا عَلَى أَعْدَادِ الْمُضْمَرِينَ وَالْحُضُورِ وَالْعَبِيَةِ وَالْمَتَكَلِّمِ فِيهِ مِثْلُهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَخُلُوقِهَا مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ فَاعْرِفْهُ ٤

فصل ١٩٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا نَ الْمَتَّصِلُ أَخْصَرُ لَمْ يُسَوِّغُوا تَرَكَهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْوَصْلِ فَلَا تَقُولُ صَرَبَ أَنْتَ وَلَا هُوَ وَلَا صَرَبْتُ إِيَّاكَ إِلَّا مَا شَدَّدَ مِنْ قَوْلِ حَمِيدِ الْأَرْقَطِ * إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ * وَقَوْلِ بَعْضِ اللُّصُوصِ

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَىٰ إِي * تَمَّا تَفَعَّلْتُ إِيَّانَا *

١. وَتَقُولُ هُوَ صَرَبَ وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَإِنَّ الذَّاهِبِينَ نَحْسُ وَ * مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا * وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ تَعَلَّبَ

* وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا * إِلَّا بِجَاوِرِنَا إِلَّا كِي دَبَّارُ *

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ أَنَّ الضَّمِيرَ ضَمِيرَانِ مَتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَمَا كَانَ مَتَّصِلًا كَانَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنَ الْمُنْفَصِلِ فَبُنِيَ مَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْتِمَاءِ فِي تَمَّتْ وَالْكَافِ فِي صَرَبَكَ طَلَبًا لِلإيجازِ وَالإختصارِ حَتَّى ١٥ أَنَّهُمْ جَعَلُوا بَعْضَ الْمَتَّصِلَةِ فِي النِّبْيَةِ كَالضَّمِيرِ فِي أَفْعَلُ وَبَفَعَلُ وَتَفَعَّلُ وَفِي زَيْدٌ قَامَ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لِاتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْمُنْتَقِذَةِ فَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ عَنْ غَيْرِهِ بِمَنْوَلَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَلَا يُمْكِنُ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْمَتَّصِلَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنَ الْمُنْفَصِلِ وَأَوْجَزُ كَانَ النُّطْفُ بِالْمَتَّصِلِ أَخْفَ فَلِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمَلُونَ الْمُنْفَصِلَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا الْمَتَّصِلُ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْدِلُونَ إِلَى الْأَثْقَلِ مِنَ الْأَخْفِ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا إِلَّا ٢. لِحُضُورِهِ فَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ صَرَبَ أَنْتَ وَلَا هُوَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ هُنَا الْمَتَّصِلُ فَتَقُولُ صَرَبْتَ وَصَرَبَ فَتَكُونُ التَّمَاةُ الْفَاعِلَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْتَ وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا فِي صَرَبَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هُوَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَوْجَزُ وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ صَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاكَ وَإِنْ كَانَ فَصَلَ بَيْنَهُمَا الْفَاعِلُ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِلَازِمٍ إِذَا لَيْسَ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ حَتَّى لَا يَزْمًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ صَرَبَكَ زَيْدٌ فَتُقَدِّمُ الْمَفْعُولَ مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ ٤ وَأَمَّا قَوْلُ حَمِيدِ الْأَرْقَطِ * إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ * فَإِنَّهُ وَضَعَ إِيَّاكَ مَوْضِعَ الْكَافِ ضَرْورَةً وَالْقِيَّاسُ

بلغتكم وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتى بلغتكم أيًا وهذا التقدير لا يُخرج عن الضرورة
سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المُبدل منه ضرورة والمراد سارت هذه النافذة
حتى بلغتكم، ومثله قول بعض اللصوص

* كَأَنَّ يَوْمَ قُرَىٰ ! * تَمَّا نَقْتُلُ أَيَّانَا *

○ البيت لذي الأصبع العدواني وقبله

* لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا * فَأَوْقَى الْجَمْعَ مَا كَانَا *

وبعد

* قَتَلْنَا مِنْهُمْ كَلَّ * فَتَىٰ أَبْيَصَ حَسَانًا *

الشاهد فيه وضع أيانا موضع الضمير المتصل إلا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي
١٠ بالمتصل فيقول نَقْتُلْنَا لأنه بنعدي فعله إلى ضميره المتصل فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا لأن
المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان معنى نحو قولك ما أكرمت إلا نفسك وما أكرمت إلا
أيًا فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل
أحدهما موضع الآخر، وقُرَى بضم الأول موضع والمعنى أن قَتَلْنَا أَيَّانًا بمنزلة قتلنا أنفسنا لأننا عشيرة
واحدة، قال وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ أنت الخ يشير إلى أن المضمير إذا وقع في هذه المواضع لا
١٥ يكون إلا منفصلا ولا حظ للمتصل فيها، وجملة الأمر أن المصمرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع
ومنصوبة الموضع والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل ولا يتصل به بأن يكون معرَى من عامل لفظي
أو مقدما على عامل العطف أو مفصلا بينه وبين عامله، فأما المرفوع فخمسة مواضع المبتدأ وخبره
وخبر إن وأخواتها وبعد حروف الاستثناء وحروف العطف فقولنا هو ضَرَبَ فهو مبتدأ وضرب جملة
في موضع الخبر وقولنا الكريمُ أنت الكريمُ مبتدأ وأنت الخبر والمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء
٢٠ وهو عامل معنوي فلا يمكن وصل معوله به فلذلك وجب أن يكون ضميرها منفصلا ومثل ذلك كيف
أنت وأين هو فكيف وأين خبران مقدمان وأنت وهو مبتدآن فلذلك وجب أن يكون ضميرها
منفصلا أيضا، وقوله إن الذاهبين أحسن فحسن خبر إن ولا يكون ضميره إلا منفصلا لأنه لا يصح
اتصاله بالعامل فيه لأن مرفوع إن وأخواتها لا يتقدم على منصوبها، وقوله * ما قَطَرَ الفارسُ إلا أنا *
لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن إلا منفصلة، وقوله جاء عبد الله وأنت أنت عطف

على عبد الله فأنفصل لأنه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ، وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع أيضا اذا تقدم على عامله نحو أياك أكرمت لأنه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه او كان مفعولا تانيا او ثالثا نحو علمته آياه وأعلمت زيدا عمرا آياه او كان إغراء المخاطب نحو أياك والطريق وقد تقدم شرح ذلك ، وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل نحو ما أنشده أحمد بن يحيى * فا نبالي اذا ما كنت جارتنا الخ * فأتى بالكاف موضع أياك وهو ههنا أسهل من قوله * اليك حتى بلغت آياكا * لان فيه عدولا الى الأخف الأوجز وإلا في معنى العامل ان كانت مقوية له كيف وقد ذهب بعضهم الى انها هي العاملة. وأما آتى بالصير المنصوب بعد إلا هنا لأنه استثناء مقدم والمراد أن لا يجاورنا ديار إلا انت اي انت المطلوبة فاذا خلصت فلا التفتات الى غيرك ،

١.

فصل ١٩٤

قال صاحب الكتاب فاذا ألتقى ضميران في نحو قولهم الدرهم أعطيتك والدرهم أعطيتكموه والدرهم زيد أعطيتك وعجبت من ضربك جاز ان يتصلا كما ترى وأن ينفصل الثاني كقولك أعطيتك آياه ^٥ وكذلك البواقي وينبغي اذا اتصلا أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب فنقول أعطانيك وأعطانيه زيد والدرهم أعطاك زيد وقال الله تعالى أنذر مكموها ،

قال الشارح المضمران اذا اتصلا بعامل فلا يخلو اتصالهما إما أن يكون بفعل وإما باسم فيه معنى الفعل فإن اتصلا بفعل فإن كان احد المضمرتين فاعلا والاخر مفعولا لزم تقديم الفاعل على كل حال من غير اعتبار الأقرب وذلك نحو ضربتك وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وإنما لزم ^{٢٠} تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لأنه كجزء منه ان كان يغير بناءه حتى يختلط به كانه من صيغته كقولك ذهبت وذهبتما وذهبتن فتنسكن آخر الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتصاله به وربما اختلط به الصمير حتى يصير مقدرا في الفعل بغير علامة ظاهرة كقولك زيد قام وأنت تقوم وأنا أقوم وحسن تقوم ولا يوجد صمير مرفوع متصل بغير فعل ولذلك استحكمت علامة الاضمار في الفعل ، فإن كان المتصل به الضميران مصدرا نحو عجبت من ضربني أياك ومن ضربيك فلك في

الثاني وجهان أن تأتي بالمتصل نحو عجبك من ضربك وأن تأتي بالمنفصل نحو عجبك من ضربك أيك والثاني هو الأجود المختار وأما كان المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين أحدهما أن ضرباً اسم ولا يستحكم فيه علامات الاضمار استحكامها في الأفعال أن كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا بما اتصل به وأما يتصل به علامة ضمير المجرور والذي يُشارِكه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل نحو غلامى وغلامك وغلامه ولا يتصل بالصير المضاف إليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر الذى هو نظيره كذلك، والوجه الثاني أن الصير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التنوين ونحن لو توأنا المصدر لما وليه ضمير متصل وأما يليه المنفصل نحو قولك عجبك من ضربك أيك ومن ضربك أيه ومن ضربك أيك ولذلك كان الأجود المختار أن تأتي بالمنفصل مع المصدر، ويجوز أن تأتي بالمتصل مع جوازاً حسناً وليس بالمختار وأما جاز اتصال الصيرين به من نحو عجبك من ضربك أيك ١. وإن كان القياس يقتضى انفصال الثاني من حيث كان اسماً كغيره من الأسماء غير المشتقة نحو غلامك وصاحبك لشبهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذاً منه ويعمل عمله فشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل فقولك عجبك من ضربك أيك هو الوجه والقياس وقولك عجبك من ضربك جائر حسن على التشبيه بالفعل نحو ضربتك فإلياء في ضربك بمنزلة التاء في ضربتك وإذا اتصل الصيران بالمصدر فالأول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم ١٥ الغائب من نحو عجبك من ضربك وضربيه ومن ضربك على الترتيب الذى رتبته صاحب الكتاب، فإن كان الفاعل المخاطب وأضفت المصدر إليه والمفعول به المتكلم لم يحسن ألا المنفصل نحو عجبك من ضربك أيك وعجبك من ضربك أيك، فإن كان الصيران مفعولين لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل لأنه يليه ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وأن لا يكون اتصل به لأن ضمير الفاعل يصير كحرف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما ٢. يتصل به خالياً من الصير فنقول ضربتك وضربتي كما نقول ضربك وضربتي فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بصير مفعول ثانٍ جاز اتصاله وانفصله نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه فاتصاله لقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال المنصوب ولما كان المتصل أحصر من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل وأما جواز الإتيان بالمنفصل فلأن ضمير المفعول الثاني لا يلاقى ذات الفعل أما يلاقى ضمير المفعول الأول وليس كذلك ضمير المفعول الأول لأنه يلاقى ذات الفعل حقيقةً في نحو ضربك

او ما هو منزل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو ضربتك ألا ترى انه يلاقى الفاعل والغاعل
 يتنزل منزلة لجزء من الفعل - قال الله تع أَنْزَلِمُكُمُوهَا فقدم ضمير المخاطب على الغائب لانه أقرب
 الى المتكلم، وقد اشترط صاحب الكتاب انه اذا التقى ضميران متصلان بدأ بالأقرب الى المتكلم
 من غير تفصيل والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه وحكايته عن العرب والعلّة في ذلك
 ه أن الأول أن يبدأ الانسان بنفسه لانه أعرف وألمّ عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان
 المختار تقديم المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم، وقد أجاز غيره من الخويين تقديم
 الضمير الأبعد على الأقرب قباسا وهو رأى ابى العباس محمد بن يزيد وكان يسوي بين الغائب
 والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ويجوز اعطاهوك واعطاهوني واعطاكني ويستجيده ولم
 يرض سيبويه مقالتهم وقال هو بنى قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه،

١٠ قال صاحب الكتاب واذا انفصل الثاني لم تراخ هذا الترتيب فقلت اعطاه اياك واعطاك اياي وقد
 جاء في الغائبين اعطاهاه واعطاهوها ومنه قوله

* وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة * لضعمهاها يفرع العظم نابها *

وهو قليل والكثير اعطاه اياه واعطاه اياها والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصال كقوله
 * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * وقوله

* ليس اباي وايا * ك ولا تخشى رقبيا *

١٥

وعن بعض العرب عليه رجلا لبيسي وقال * ان ذهب القوم الكرام لبيسي *

قال الشارح ومضى انفصل الضمير الثاني عن الاول لم يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأ
 بأيهما شئت فتقول اعطاه اياك واعطاه اياي واعطاك اياي فتكون محيرا أيهما شئت قدمت وإنما كان
 كذلك من قبل أن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدم افتقاره الى غيره
 ٢٠ فكما ان الاسماء الظاهرة لا يراعى فيها الترتيب بل تقدم أيهما شئت فكذلك الضمير المنفصل، فاذا
 كان الضميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول اعطاهوها واعطاهاه وكنيت محيرا في أيهما
 بدأت به وذلك من قبل أنهما كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب قال سيبويه وهو
 عربي جيد وليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر في كلامهم اعطاه اياها واعطاهاه فتأتى بضمير المفعول
 الثاني منفصلا وإنما قل في كلامهم لانه ليس فيه تقديم الاقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة،

فأما قولُ مُعَلِّسِ بْنِ لَقِيْطِ الْأَسَدِيِّ * وقد جعلتُ نفسي الخ * فالشاهد فيه أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الأولى مجرورًا بإضافة المصدر اليه والثاني في محل نصب بالمصدر والجيّد الكثير لضعفهما أيّاهما فيأتي به منفصلاً واتصال الضميرين في البيت اقبح لأنهما اتصلا بالمصدر وهو اسمٌ ولم يستحكما في اتصال الضمير به استحكام الفعل، يصف حاله مع بني أخيه مُدْرِكٍ ومُمرّة وهو من هـ أبيات أولها

* وَأَيَّقتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا * ومُمرّة والدُنْيَا كَرِيهَةً عِتَابُهَا *
* قَرِينَيْنِ كَالدُّثْبَيْنِ يَقْتَسِمَانِي * وَشَرَّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنُوبُهَا *

الصَّغْمُ العَضُّ والضَّمِيرُ الأولُ المثنى يعود إلى قَرِينَيْنِ والضَّمِيرُ الثاني يعود إلى النفس، وقوله يقرعُ العظم نأبها يصف شدّة العَضِّ بحيث يصل نأبه إلى العظم، فأما ضميرُ خَبِرَ كَانٍ وأخواتها ففيه وجهان ١. أحدهما الاتّصالُ نحو قولك كَانَهُ وَكَانَتِي قال أبو الْأَسَدِ

* فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَاتَهُ * أَخُوها غَدَتَهُ أُمَّهُ بِلِبَانِهَا *

والثاني أن يأتي منفصلاً نحو كان زيدٌ أيّاه وكان أيّاي قال الشاعر

* لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا *
* لَيْسَ أَيَّايَ وَإِيَّا * كِ وَلَا تَخْشَى رَقِيبًا *

هـ ١٥ وقال عمر بن أبي ربيعة

* لَيْتَنُ كَانَ أَيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا هو الوجهُ الجيّدُ لأنَّ كَانَ وَأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فكما أنّ خبرَ المبتدأ منفصلٌ من المبتدأ كان الأحسنُ أن تفصله ممّا دخلن عليه فأما الاسمُ المُخْتَبَرُ عنه فإنّ ضميره متّصلٌ لأنّه بمنزلةِ فاعلِ هذه الأفعال ولا يكون إلاّ اسماً فصار مع الفعل كشيء واحد ولذلك تتغيّرُ بنيةُ الفعل له ولما كان الخبرُ قد يكون جملةً وظرفاً غيرَ متمكّنٍ وهذه الأشياء لا يجوزُ إضمارُها ولا تكونُ إلاّ منفصلةً من الفعلِ أختير في الخبر الذي يمكن إضماره إذا أُضمر أن يكون على منهاج ما لا يصحّ إضماره من الأخبار في الانفصال من الفعل، ووجهٌ ثانٍ لو وصلنا ضميرَ الخبرِ بضميرِ الاسمِ نحو كُنْتُكَ وَكَانَتِي فالفاعلُ في هذا الباب والمفعولُ لشيء واحد وفعلُ الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلاً ويتعدّى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوزُ ضربتني ولا ضربتكَ وجوزُ أَيّايَ ضربتُ وإياكَ ضربتَ فأما وجهُ جوازِ كُنْتُهُ

وكانني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول ، فأما قولهم عليه رجلاً لَيْسَنِي فهو حكاية عن بعض العرب قال ذلك لرجلٍ ذكر له أنه يريدُه بسوء فوصل الضمير بنون الوفاية على ما ذكرنا من التشبيه بالافعال الحقيقية ، فأما قول الشاعر

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيِّسِ * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي *

ه فوصله بغير نون تشبيهاً لها بالحرف لقلّة تمكّنها وعدم تصرفها ،

فصل ١٧٥

قال صاحب الكتاب والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم فاللازم في أربعة أفعال أَفْعَلُ وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات ومعنى اللزوم فيه أن إسناد هذه الافعال اليه خاصّة لا تُسند البتّة الى مظهر ولا الى مضمّر بارز ونحو فَعَلَ ويَفْعَلُ يُسند اليه واليهما في قولك عمرو قام وقام غلامه وما قام إلا هو ومن غير اللازم ما يستنكّن في الصفة نحو قولك زيدٌ ضاربٌ لأنك تُسندُه الى المظهر ايضاً في قولك زيدٌ ضاربٌ غلامه والى المضمّر البارز في قولك هِنْدٌ زيدٌ ضارِبَةٌ والهندان الزيدان ضاربتُهُما ونحو ذلك ممّا أُجريتُها فيه على غير ما هي له ،

١٥ قال الشارح لما كانت المضمرات أمّا جِيءَ بها للإيجاز والاختصار قلّت حروفها فجعل ما كان متصلاً منها على حرف واحد كالتاء في فَتَتْ والكاف في ضَرَبَكَ إلا أن يكون هاءً فإنه يُرَدَف بحرف لين لحفائه واحتمل أن يكون على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة فأما المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد لانفصاله ممّا بَعَلَ فيه واستقلاله بنفسه فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر ، وجُ

بعض المضمرات مستترا في الفعل منوياً فيه غُلُوّاً في الإيجاز وذلك عند ظهور المعنى وأمن س وذلك في أفعالٍ مخصوصةٍ فن ذلك الفعل الماضي اذا أُسند الى واحدٍ غائبٍ نحو زيدٌ قام وعمرو ضرب لا يظهر له علامة في اللفظ فان تُتّى وجمع ظهرت علامته نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فان قيل ولمَ كان لا يظهر له علامة مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع قيل قد علم أن كل فعل لا بد له من فاعلٍ ان لا يحدث شيء من ذلك من تلقاء نفسه فقد علم فاعلٌ لا محالة فلما كان الفعل لا يخلو من فاعلٍ لم يُحتج له الى علامة ، فان قيل ولمَ كان الفاعل الغائب اذا أُسند الى الماضي لا يظهر له علامة

ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة نحو تنت وتنت قيل مع دلالة الفعل على فاعل وقد تقدم ظاهر
يعود اليه ذلك المصغر أغنى عن علامة له وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب فإنه لا يتقدم لهما
ذكر فاحتيج الى علامة لهما لذلك فاعرفه ، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو ضارب
ومضروب ونحوهما من الصفات فإنها اذا جرت صفة لواحد كان فيها مصغر من الموصوف لما فيها من
معنى الفعلية الا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ لما ذكرناه نحو قولك هذا رجل ضارب ومضروب فإن
وصفت بها اثنين او جماعة ثبتت الصفة او جمعتهما فتقول هذان رجلان ضاربان وغلaman مضروبان
وقامت علامة التثنية وللجمع مقام علامة المصغر وإن لم تكن أيها والذي يدل على ان التثنية ههنا
قائمة مقام علامة الضمير وإن لم تكن أيها أنه اذا خلت الصفة من المصغر لم تحسن تثنيتهما ولا
جمعها وذلك اذا أسندت الى ظاهر نحو قولك هذا رجل ضارب غلامه لم تثنيه ولم تجمعها نحو قولك
١٠ هذان رجلان ضارب غلامهما ومضروب أخواتهما ، ومن ذلك الافعال المضارعة نحو أقوم ونقوم ويقوم
وتقوم بستوى فيها ضمير المخاطب والمتكلم والغائب في الاستتار وعدم ظهور علامة لان تصريف
الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغنى عن ذكر علامة له ، وهذا الضمير المستتر
على صريحتين لازم وغير لازم والمراد بقولنا لازم أن لا يسند الفعل الى غيره من الاسماء الظاهرة والمضمر
ذوات العلامة وذلك نحو أقوم اذا أخبرت عن نفسك وحدها ونقوم اذا أخبرت عن نفسك وعن
١٥ غيرك فإنه لا يكون الفاعل فيهما الا مسنكنا مستترا وأما لم يسند الى ظاهر لان الظاهر موضع
للعيبة والمتكلم حاضر فاستحال الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية
والجمع منه ان المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد ينكلم عن
نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالف اللفظ الذي له وحده واستوى
أن يكون غيره المضموم اليه واحدا واثنين وجماعة وقد تقدم نحو ذلك ، فاما قول صاحب الكتاب
٢٠ فاللازم في أربعة افعال لأمر فالفاعل فيه مسكن لا يمكن إبرازه وتفعّل للمخاطب وأفعّل للمتكلم
وحده وتفعّل للمتكلم اذا كان معه غيره ومعنى اللزوم أن إسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند الى
مظهر ولا الى مصغر بارز والمراد بالبارز أن يكون له علامة لفظية وذلك أن أفعّل في الامر للواحد لا
يظهر ضميره ويظهر في التثنية وللجمع نحو أفعّلوا وأفعّلوا وكذلك تفعّل اذا خاطبت واحدا لا يظهر له
صورة وتظهر العلامة في التثنية وللجمع نحو تفعّلان وتفعّلون فاما أفعّل اذا أخبر عن نفسه وتفعّل اذا

أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورة فاعل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أَفْعَل والنون في تَفَعَّل وما عدا ما ذكر من الافعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه

فصل ١٩١

قال صاحب الكتاب ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده اذا كان الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كَفَعَلَ من كذا احد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من اول امره بانه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد ويسمي به البصريين فنصلا والكوفيون عمادا وذلك في قولك زيد هو المنطلق وزيد هو افضل من عمرو وقال الله تعالى ان كان هذا هو الحق وقال كنت انت الرقيب عليهم وقال ولا تحسبن الذين يخالون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وقال ان ترن انا اقل منك مالا ويدخل عليه لام الابتداء تقول ان كان زيد لهو الظريف وان كنا نحن الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه عن روية انه كان يقول اظن زيدا هو خير منك ويفرون وما ظلمناهم ولكن كانوا لهم الظالمون وانا اقل

قال الشارح اعلم ان الضمير الذي يقع فضلا له ثلث شرائط احدها ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الاول في المعنى الثاني ان يكون بين المبتدأ وخبره او ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الافعال والحروف نحو ان واخواتها وكان واخواتها وظننت واخواتها الثالث ان يكون بين معرفتين او معرفة وما قاربها من النكرات ، ويقال له فصل وعماد فالفصل من عبارات البصريين كانه فصل الاسم الاول عما بعده واذن بتمامه وان لم يبق منه بغية من نعت ولا بدل الا الخبر لا خبر والعماد من عبارات الكوفيين كانه عماد الاسم الاول وقواه بتحقيق الخبر بعده والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من ارادة الايدان بتمام الاسم وكماله وان الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل انى به ليؤذن بان الخبر معرفة او ما قاربها من النكرات ، وانما اشترط ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع لان فيه ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قلت انا واسكن انت وزوجك الجنة ولذلك من المعنى وجب ان يكون المضمرة هو الاول في المعنى لان التأكيد هو المؤكد في المعنى ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفا كما يسمى التأكيد المحص ولو قلت على هذا

كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ أَوْ ظَنَنْتُ زَيْدًا أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّ الْفَصْلَ هَهُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْكِيدًا لَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

* وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ * يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا *

فَأَنَّكَ لَوْ حَمَلْتَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ فَصْلًا لِأَنَّ هُوَ صَمِيرٌ غَائِبٌ وَبِى صَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ كَأَنَّهُ قَالَ يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمَصَابَا جَازَ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ، وَأَمَّا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ مَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا مِمَّا يَقْتَضِي الْخَبَرَ وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْغَرَضَ بِهِ إِزَالَةُ اللَّبْسِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْخَبَرِ إِذْ الْخَبَرُ نَعْتٌ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ هُوَ الْغَائِمُ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ مَعْرِفَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ فَلَمَّا جِثَّتْ بِهِوَ فَاصِلَةٌ بَيَّنَّ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْخَبَرَ وَأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ بِهِ لِفَصْلِكَ بَيْنَهُمَا إِذْ الْفَصْلُ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ قَبِيحٌ ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ ١٠ بِالْفَصْلِ أَمَّا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْخَبَرِ فَمَا بَالُهُ جَاءَ فِيهَا لَا لَبْسَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَكُنَّا نَحْسُنُ الْوَارِثِينَ وَإِنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا وَلَا لَبْسَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْرُوتَ لَا تُوصَفُ فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ أَنْ لَا يَقَعُ الْفَصْلُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِمَّا يُوصَفُ فَلَمَّا ثَبِتَ هَذَا لِلْحَكْمِ لِلظَّاهِرِ أُجْرِيَ الْمَصْرُوتُ مُجْرَاهُ وَإِنْ كَانَتْ الْمَصْرُوتُ لَا تُنْعَتُ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي يَعِدُ وَتَعِدُ وَتَعِدُ أَصْلُ الْحَذْفِ فِي يَعِدُ لَوْ قَوِيَ الْوَلَوُ بَيْنَ بَاءٍ وَكسْرِهِ وَبِاقِي أَخْوَاتِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ هَهُنَا فَلذَلِكَ تَقُولُ كَانَ ١٥ زَيْدٌ هُوَ الْغَائِمُ وَكُنْتُ أَنَا الْغَائِمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَتَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْغَائِمُ وَحَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ الْجَالِسُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَقَالَ أَنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَكُنَّا نَحْسُنُ الْوَارِثِينَ وَإِنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْرُوتُ فِيهِ فَصْلًا وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِأَنَّهُ بَعْدَ مَصْرُوتٍ وَالْمَصْرُوتُ يُؤَكِّدُ بِالْمَصْرُوتِ الْمَرْفُوعِ إِذْ كَانَهُ سِوَاهُ كَانَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعًا ٢٠ الْمَوْضِعِ أَوْ مَنْصُوبَةً أَوْ مَجْرُورَةً ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَصْلَ لَا يَظْهَرُ لَهُ حَكْمٌ فِي بَابٍ أَنْ وَأَخْوَاتِهَا وَبَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لِأَنَّ أَخْبَارَهَا مَرْفُوعَةٌ فَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ هُوَ الْغَائِمُ وَإِنَّ زَيْدًا هُوَ الْغَائِمُ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْمَصْرُوتَ فَصْلًا أَوْ مَبْتَدَأً إِلَّا بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ وَلَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ وَيَظْهَرُ مَعَ الْفِعْلِ لِأَنَّ أَخْبَارَهُ مَنْصُوبَةٌ نَحْوُ قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْغَائِمُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْعَاقِلُ فَعُلِمَ أَنَّ هُوَ فَصْلٌ بِنَصْبِ مَا بَعْدَهُ ، وَأَمَّا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِأَنَّ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ التَّنْكِيدِ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَعْرِفَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْجَارِي

عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين ، وقولنا أو ما قارب المعرفة إشارة إلى باب أفعل من كذا لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ويمتنع دخول الالف واللام عليه لأن الالف واللام تعاقب من ه فلا يجامعها مجرى العلم نحو زيد وعمرو في امتناعه من الالف واللام وليس بمضاف مع أن من تخصصه لأنها من صلته فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحو قولك كان زيداً هو خيراً منك وحسبتي أنا خيراً منك قال الله تع ولا تحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم يقرأ تحسبن في الآية بالناء والياء فمن قرأ بالناء فتقديره لا تحسبن بخل الذين يدخلون بما آتاهم الله ثم حذف المضاف ومن قرأ بالياء فالَّذِينَ في موضع الفاعل والمفعول الأول محذوف والتقدير الخل هو خيراً لهم وحسن اضماره لما في يدخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم من كذب كان شراً له أي كان الكذب شراً له ، ولو قلت على هذا ما ظننت أحداً هو خيراً منك لم يجز لأنه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننت زيدا هو قائم لم يجز لأن الذي بعده ليس معرفة ولا مقاربا للمعرفة ، ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن وذلك نحو قولك ما ظننت أحداً هو خيراً منك فأحداً مفعول أول وقولك هو خيراً منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني وكذلك لو قلت ما ظننت زيدا هو قائم كل ذلك جائز وكذلك تقول زيداً هو القائم وإن زيدا هو العاثر وظننت محمداً هو الشاخص وكنت أنا الراكب وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وعن رواية أنه كان يقول أظن زيدا هو خيراً منك بالرفع وحكى عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا ظالمون وقال قيس بن ذريح

* تَبَكِّيَ عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا * وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ *

٢. جاء مرفوعاً لأن القافية مرفوعة والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير إذا كان مبتدأ فإنه يُغَيَّرُ اِعْرَاباً ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ وإذا كان فصلاً لا يُغَيَّرُ اِعْرَاباً عما كان عليه بسلاً يبقى على حاله كما لو لم يكن موجوداً فتقول في المبتدأ كان زيداً هو القائم ترفع القائم بعد أن كان منصوباً وتكون الجلة في موضع الخبر وكذلك تقول ظننت زيدا هو القائم ترفعه أيضاً وتكون الجلة في موضع المفعول الثاني لظننت فأما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره أو بين اسم إن وخبرها فإنه لا

يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لأن ما بعد المصير فيه مرفوعٌ في كلا الحالتين لأن خبر المبتدأ مرفوعٌ وخبر إن مرفوعٌ وأما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير فإذا جعلته مبتدأً كان اسماً فله موضعٌ من الاعراب وهو الرفع بأنه مبتدأٌ والمبتدأُ يكون مرفوعاً ويبدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً نحو قولك كان زيدٌ غلامه القائمُ وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززه آياه وأصرتة الى حيز الحروف والغيتته كما تلغى الحروف نحو الغاه ما في قوله فبما رحمة من الله فلا يكون له موضعٌ من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا خفضٌ وليس ذلك بأبعد من أعمال ما حمل لبس لشبهها بها والقياس أن لا تعجل ونظير ذلك من الاسماء التي لا موضع لها من الاعراب الكاف في ذلك وأولئك وروئدك والنجاءك ونحو ذلك ، وربما أنبس الفصل بالتأكيد والبدل في مواضع والذي يفصل بينهما أما الفرق بين الفصل والتأكيد فإنه إذا كان التأكيد ضميراً فلا يؤكّد ١. به إلا مصمراً نحو قنت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمصمّر فإذا قلت كان زيدٌ هو القائم لم تكن هوهنا إلا فصلاً لوقوعه بعد ظاهرٍ ولو قلت كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلاً ههنا وتأكيداً ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت المصمّر تأكيداً فهو يقي على اسميته وحكمه على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بيننا ، وأما الفصل بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في اعرابه كالتأكيد إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوبٍ أنت بضمير المنصوب فتقول ظننتك أياك خيراً من زيد وحسبته آياه خيراً من عمرو وإذا آكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول في الفصل إن كان زيدٌ لهو انعاقد وإن كنت نأحن الصالحين ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول في البيان ، وقد ذهب قومٌ الى أن هو ونحوها من المصمرات لا تكون فصلاً وأما هي في هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ وهي باقية على اسميتها وقد بيّنت فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمصمّر ولا يؤكّد به الظاهر وبدخول لام التأكيد عليه فعرّفه ،

قال صاحب الكتاب ويُقدِّمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيد منطلق اي الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله تعالى قل هو الله أحد ويتصل بارزا في قولك ظننته زيد قائم وحسبته قام اخوك وانه آمنة الله ذاهبة وانه من ياتنا ه نأته وفي التنزيل وانه لما قام عبد الله ومستنكنا في قولهم ليس خلف الله مثله وكان زيد ذاهب وكان انت خير منه وقوله تعالى كان تريغ قلوب فريق منهم ويجيء مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عز وجل فاتها لا تعى الابصار وقوله اوامر تكن لهم آية ان يعلمه علماء بني اسرائيل وقال * على انها تعفو الكلوم *

قال الشارح اعلم انهم اذا ارادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية او الفعلية فقد يُقدِّمون قبلها ضميرا ١٠ يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويوجدون الضمير لانهم يريدون الامر والحديث لان كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك الا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيد قائم فهو ضمير ثم يتقدمه ظاهر اما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو زيد قائم ولم تأت في هذه الجملة بعائد الى المبتدأ لانها هوفي المعنى ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لانه ثم يتقدمه ما يعود اليه ، فاما قوله تعالى قل هو ه الله احد فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين ان هو ضمير الشأن والحديث اضمير ولم يتقدمه المذكور وفسره ما بعده من الجملة وقال الفراء هو ضمير اسم الله تع وجاز ذلك وان لم يجز له ذكر لما في النفوس من ذكره وكان بحيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفع به ، والبصريون لا يجيزون ان يكون خبر ذلك الضمير اسما مفردا لان ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي ان يكون الخبر جملة كما تقول كان زيد اخاك فجعل الاخر ٢٠ خبرا له ان كان هو آية غير ان الخبر اذا كان مفردا كان موعيا وظهر الاعراب في لفظه واذا كان جملة كان الاعراب مقدرا في موضعه دون لفظه ، ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ان واخواتها وظننت واخواتها وكان واخواتها وتعمل فيه هذه العوامل ، فاذا كان منصوبا برزت علامته متصلة نحو قولهم ظننته زيد قائم وحسبته قام اخوك فالهاء ضمير الشأن والحديث وهي في موضع المفعول الاول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وهي مفسرة لذلك المضمير وتقول انه زيد

ذاهبٌ فالهاء ضميرُ الأمرِ وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ الأمرِ، ومثله إنه أمةُ الله ذاهبةٌ
وإنه من يأتينا نأته الهاء في ذلك كله ضميرُ الحديثِ وما بعده من الجملة تفسيرٌ له في موضعِ الخبرِ ولا
يحتاجُ فيها إلى عائدٍ في الجملة لأنها هي الضميرُ في المعنى، ومثله قوله تعالى وإنه لما قام عبدُ الله يدعوه
ولا يجوز حذفُ هذه الهاءِ إلا في الشعرِ لا يجوز في حال الاختيارِ إن زيدٌ ذاهبٌ على معنى إنه زيدٌ
ذاهبٌ وقد جاء في الشعرِ قال

* إن من لأم في بني بنتِ حسا * بن أمةٍ وأعصيه في الخطوبِ *

وقال

* إن من يدخلُ الكنيسةَ يوماً * يَلْفٌ فيها جادراً وطيّاءَ *

الهاء مرادةٌ والتقديرُ إنه وذلك لأن من ههنا شرطٌ ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية
١. فلذلك قلنا إن الهاء مرادةٌ وكذلك باقى أخواتها، وإذا كان مرفوعاً متصلاً استكن في الفعل واستنر
فيه لأن ضميرِ الفاعل إذا كان واحداً غائباً استكن في الفعل نحو زيدٌ قام فلذلك قالوا ليس خَلَفَ
اللهُ منه ففي لَيْسَ ضميرٌ منوًى مستكنٌ لأن لَيْسَ وخَلَفَ فعلان والفعل لا يعمل في الفعل فلا بد
من اسمٍ يرتفع به فلذلك قيل فيه ضميرٌ، وتقول كان زيدٌ قائمٌ وكان أنتَ خيرٌ منه ففي كان ضميرُ
الأمر مستكنٌ فيها والجملة بعده في موضع الخبر وهو تفسيرٌ لذلك المصغر وكذلك باقى أخواتها
١٥٠ قال الشاعر

* إذا مُتُّ كان الناسُ صنغانِ شامِتٌ * وآخِرُ مُثني بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ *

أضمر في كان ضميرُ الشأن والحديث وأوقع الجملة بعده تفسيرةً ومنه قول الآخر

* هي الشفاءُ لِدَاءٍ لو ظفرتُ بها * وليس منها شفاءُ الداءِ مَبْدُولُ *

جعل في لَيْسَ ضميراً لم ينقدّمه ظاهرٌ ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره، فاما قوله
٢. تعالى من بعد ما كاد تزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم فقد قرأ حمزة وحقق كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء
وفي رفع قلوب وجهان أحدهما أنها مرتفعة بتزيغ وفي كاد ضميرُ الأمر لأن كاد فعلٌ وتزيغ فعلٌ والفعل
لا يعمل في الفعل فلم يكن بد من مرتفعٍ به الثاني أنها مرتفعة بكاد والخبر مقدمٌ وهو تزيغ والاول
أجود لأنك جعلت ما يعمل فيه الاول يلى الآخر وهذا لا يحسن، قال وربما أنتوا ذلك الضمير على
إرادة القصة وأكثر ما يجيء إضمارُ القصة مع المؤنث وإضمارها مع المذكر جائز في القياس لأن

التذكير على اضمار المذخر وهو الامر والحديث فجاءت اضمار القصة والتأنيث لذلك ، وأما قوله تعالى
 أوله تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل فان ابن عامر وحده قرأ بالتاء ورفع آية وقرأ سائر
 السبعة بالتاء ونصب آية فالنصب على خبر كان وأن يعلمه الاسم ومن قرأ بالتاء ورفع فعلى اضمار
 القصة والتقدير أوله تكن القصة أن يعلمه علماء بني اسرائيل آية كآية قلت علم بني اسرائيل آية
 ٥ نما تقول لم تكن هند منطلقاً وأنت تريد لم تكن القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية الخبر وقد تقدم
 عليه نقولهم تيمية أنا ومشنوك من يشنأك ولا يحسن ان يكون آية اسم تكن لأنها نكرة وأن يعلمه
 معرفة فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر النكرة فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر
 الى اضمار القصة ، وقد ذهب بعضهم الى ان آية اسم تكن وتأنيث الفعل لذلك وأن يعلمه الخبر قل
 لان الاسم والخبر نية واحد مع انها قد خصت بقوله لهم وهذا ضعيف لا يكون مثله الا في الشعر
 ١٠ وموضع الضرورة ويقوى الوجه الاول قراءة الجماعة ، فاما قول الشاعر

* على انها تعفو الكلوم وإنما * نوكل بالادنى وإن جلا ما يجسى *

البيت من الحماسة لأبي خراش الهدلي وهو من قطعة اولها

* حيدت الابي بعد عروة إذ تجا * خراش وبعض الشر أهون من بعض *

والشاهد فيه قوله على انها على تأنيث القصة أي على ان القصة تعفو الكلوم الكلوم جمع كلم وهي
 ١٥ الجراح تعفو أي تدرس من قولهم عفت الرياح المنزل أي درسته والمراد ان الكلوم والمصائب قد تنسى
 وإنما نوكل منها بما يقرب حدوده وإن كان ما مضى منه جليلا فاعرفه ،

فصل ١٩١

٢٠ قال صاحب الكتاب والضمير في قولهم ربه رجلا نكرة مبهم يرمى به من غير قصد الى مضمرة له فـ
 يُفسر كما يفسر العَدَدُ المبهم في فولك عشرون درهما وحوّه في الإبهام والتعمير الضمير في
 رجلاء

قال الشارح هذا الضمير كالضمير المنعّم في احتياجه الى ما يفسره ألا ان ذلك الضمير يُفسر بحمله
 والضمير في رب يعسر مفرد وإنما دخلت رب على هذا المصير ورب محتصة بالنكرات من حيث كان

ضميراً لم يتقدمه ذكر فكان مبهماً مجهولاً يحتاج إلى ما يفسره ويبيّنه فأشبهه النكرات فساغ دخولها عليه لذلك وصار كالعدد إذا قلت عشرون أو ثلاثون مثلاً فإنه يُفقد مقداراً معلوماً من غير أن يدل على نوع المعدود فهو مبهمٌ ولذلك فُسر بالواحد ليدل على نوع المعدود ٤ ونظير هذا المصمر المصمر في نَعَمْ وبِئْسَ في أحدٍ ضرباً فاعلها فإنه يكون مضمراً لم يتقدمه ذكر ثم يفسر بالواحد المنكور نحو ٥ نَعَمْ رجلاً زيداً وبِئْسَ غلاماً عمروً وسند ذكر حكمها في موضعها إن شاء الله تع ٤

فصل ١٩٩

قال صاحب الكتاب وإذا كُنِيَ عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وَعَسَى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ١. ولولا أنا وعسيت وعسيتُ قال الله تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال قَهْلٌ عَسَيْتُمْ وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعسائي قال يزيد بن أم الحَكَم * وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِاحَتْ كَمَا هَوَى * بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّبِيقِ مُنْهَوَى * وقال * لولاك هذا العام لم أَعْجُجْ * وقال * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ * وقال * وَبِ نَفْسٍ أَفْوَلٍ لَهَا إِذَا مَا * تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَايَ *

١٥ قال الشارح قد تقدم القول أن الاسم الواقع بعد لَوْلَا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين فإذا كُنِيَ عنه فينبغي أن لا يختلف إعرابه لأن العامل في الحالين سىء واحد فكما أنه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء فكذلك إذا كُنِيَ عنه يكون في محل رفع بالابتداء ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو الغياس وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تقول لولا أنت ولولا أنتما ولولا أنتم قال الله تع لولا أنتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال عامر بن الأَكْوَع وهو جَدُّ رسول الله صلعم * لَا لَمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْتَدَبْنَا * وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا *

وأما الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مصمر معناه لو لم يكن فعلى هذا فينبغي إذا كُنِيَ عنه أن تقول لولا أنا ولولا أنت لأن الفعل لم يظهر فيتصل به كنايةً فوجب أن يكون الضمير منفصلاً ٤ وأما عَسَى فهو فعلٌ من أفعال المقاربة وهو محمولٌ في العمل على كَانٍ لاقنصائه اسماً وخبراً واسمها مشبهةٌ بالفاعل يرتفع ارتفاعه كما أن كَانٍ كذلك فإذا كُنِيَ عن اسم عَسَى فينبغي أن يكون

كالكناية عن اسمٍ كَانَ ضميراً متصلاً مرفوعاً الموضع وعليه الاستعمال نحو عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا
وعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ قَالَ اللَّهُ تَع فَهَلْ عَسَيْتُمْ فَرَى بِفَجْح السِّينِ وَكَسْرَهَا وَهِيَ لَغْتَانِ وَالْفَجْحُ أَشْهُرُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ
ورد عن العرب لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ قَالَ الثَّقَفِيُّ * وَكَمْ مَوْطِنَ لَوْلَايَ الْحَجَّ * وَقَبْلَهُ

* عَدُوِّكَ يَحْشَى صَوْلِيَّيَ إِنْ لَقِيْتَهُ * وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي * *

٥ الشاهد فيه إتيائه بضمير المجرور بعد لَوْلَا وهي من حروف الابتداء ومعنى طَحَّتْ هَلَكَتْ وَالْأَجْرَامُ
جَمْعُ جِرْمٍ وَهُوَ الْجَسَدُ وَالنَّيْفُ أَعْلَى الْجَبَلِ وَمُنْهَوٍ سَاقِطٌ وَهُوَ شَائِدٌ لِأَنَّ نَوْنَ الْمَطَاوِعَةِ أَمَّا تَدْخُلُ فَعَلًا
مَتَعَدِّيًا نَحْوَ كَسْرَتِهِ فَانْكَسَرَ وَحَسْرَتُهُ فَاحْسَرَهُ وَهُوَ كَمَا تَرَى لِأَزْمٍ * وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ * لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ
لَمْ أَجْجِجْ * الْبَيْتُ لِعَبْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَصَدْرُهُ * أَوْمَتْ بِكَفِّيْهَا مِنَ الْهُودِجِ * وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يُنْكِرُ
هَذَا الِاسْتِعْمَالَ وَيَقُولُ أَنَّهُ خَطَأٌ وَالَّذِي اسْتَعْوَاهُ بَيْتُ الثَّقَفِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ اضْطِرَابٌ وَإِنْكَارٌ مِثْلُ
١. هَذَا لَا يَحْسُنُ أَنْ الثَّقَفِيُّ مِنْ أَعْيَانِ شِعْرَاءِ الْعَرَبِ وَقَدْ رَوَى شِعْرَهُ الثَّقَاتُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَنَعِ الْأَخْذِ
بِهِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الثَّقَفِيِّ نَحْوَ بَيْتِ عَمْرِو وَهُوَ قَوْلُهُ * لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَجْجِجْ *
الْكَافِ فِي لَوْلَاكَ مَفْتُوحَةٌ وَالْخَطَابُ لِعَبْرِ يَشِيرُ إِلَى أَنَّهَا أَوْمَاتٌ إِلَيْهِ وَقَالَتْ ذَلِكَ * وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ

* أَنْطَبِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقٍ دِمَاءَنَا * وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ * *

وورد عنهم أيضاً عَسَاكَ وَعَسَانِي قَالَ الشَّاعِرُ * وَبِئْسَ نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا الْحَجَّ * الْبَيْتُ لِعَبْرَانَ بْنِ خَطَّابِ
١٥ الْخَارِجِيِّ وَالشَّاهِدُ فِيهِ اتِّصَالُ ضَمِيرِ النِّصْبِ بِعَسَى وَالْقِيَاسُ عَسَيْتُ فَتَأْتِي بِضَمِيرِ الرَّفْعِ كَمَا أَنَّ الظَّاهِرَ
كَذَلِكَ وَدُخُولُ نَوْنِ الْوَقَايَةِ فِي عَسَانِي دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ يَقُولُ إِذَا نَازَعْتَنِي نَفْسِي
فِي أَمْرِ الدُّنْيَا خَالَفْتَنِي وَفَلْتُ لَعَلِّي أَنْتَوْرَطُ فِيهَا فَأَكْفُفُ عَمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ * وَقِيلَ الْمُرَادُ إِذَا نَازَعْتَهَا
لَأَحْمِلَهَا عَلَى الْأَصْلِحِ لَهَا ثُمَّ سَوَّفْتَنِي فَلْتُ لَهَا لَعَلِّي أَقْبَلُ هَذَا وَأَصْبِرُ عَلَى مَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ * وَقَبْلَ
هَذَا الْبَيْتِ

* وَمَنْ يَقْصِدُ لِأَقْلٍ لِحَقِّ مِنْهُمْ * فَإِنِّي أَنْفِيهِ بِمَا أَنْفَعَانِي * *

٢. يُرِيدُ أَنَّ مَنْ يَقْصِدُ لِلْخَوَارِجِ وَيُخَالِفُهَا أَدْفَعُهُ وَأُحَارِبُهُ وَأَنْفِيهِ * وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُوَيْتَةَ * يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ
عَسَاكَ * وَقَبْلَهُ * تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى أَنَاكَ * الشَّاهِدُ فِيهِ عَسَاكَ وَوَضْعُ ضَمِيرِ النِّصْبِ مَوْضِعَ ضَمِيرِ
الرَّفْعِ وَالْمَعْنَى إِنَّهُ قَدْ حَانَ وَقْتُ رَحِيلِكَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ وَقَوْلُهُ عَلِّكَ أَيْ لَعَلِّكَ إِنْ سَافَرْتَ
صَبِيتَ مُلْتَمَسَكَ *

قال صاحب الكتاب واختلف في ذلك فذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل وبونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر وأن اللوا مع المكني حالاً ليس له مع المظهر كما أن اللذن مع غدوة حالاً ليس له مع غيرها وها بعد عسى في محلّ النصب بمنزلة في قولك لعلك ولعلي ومذهب الأخفش أنّهما في الموضعين في محلّ الرفع وأن الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب كما ه حمل الجر على الرفع في قولهم ما أنا كَأنت والنصب على الجر في مواضع.

قال الشارح لما ورد عنهم لولاي ولولاك وعساك وعساني وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع والموضع موضع رفع تشعب فيه آراء للجامعة فذهب سيبويه الى أن موضع الضمير في لولاي ولولاك خفض وحكاه عن الخليل وبونس واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمير مرفوع وأن لولا في عملها للخفض مع المكني وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلة عسى في عملها النصب مع المكني نحو ١. عساك وعساني وإن كان عملها مع الظاهر الرفع فلعمري ولولا مع المضمير حالاً يخالف الظاهر كما أن اللذن مع غدوة حالاً ليست مع غيرها ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وحاصله إبراز نظير ليقع الاستثناس به ومن ذلك لات من قوله تعالى وآلات حين مناص فإنها تعمل في الاحيان عمل ليس ومع غيرها لا يكون لها عمل، فان قيل اذا جعلتم لولا خائفة وحروف للخفض جىء بها لاتصال الافعال الى الاسماء د فلولاً وصلته لما ذا فالجواب أن حروف الجر قد تنفع زوائد في موضع ابتداء وذلك نحو قولهم بحسبك زيد والمراد حسبك زيد وقولهم هل من أحد عندك والمراد هل أحد عندك فوضع الحرفين رفع بالابتداء وإن كانا عملاً للخفض فكذلك لولا اذا عملت للجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك زيد ومن في هل من احد عندك غير متعلقة بشيء وموضعها رفع بالابتداء والخبر مقدّر محذوف كما كان مع الرفع، وقال الأخفش وهو قول الفراء أن الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع قال وأما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم ما أنا كَأنت وأنت من علامات المرفوع وهو ههنا في موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وها في لولاي ولولاك من علامات المرفوع وبويد ذلك أنك تجد المكني يستوى لفظه في الخفض والنصب فنقول ضربتك ومررت بك ويستوى ايضاً في الرفع والنصب والخفض فنقول ضربتاً ومّر بنا وقتنا فتكون النون والالف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع واذا

كان كذلك جاز ان تكون الكاف في موضع أنت وأنت في موضع الكاف ويُفترق بين إعرابهما بالقرائن ودلالات الاحوال ، وقد رد سببويه هذه المقالة فقال لو كان موضع الياء والكاف في لولاي ولولاك رفعاً وأن كناية الرفع وافقت للجر كما وافقه النصب اذا قلت معك وضربك لفصل بينهما في المتكلم فكنت تقول في الرفع لولاني وفي الجر لولاي كما تقول في النصب ضربيني وفي الجر معي فاعرفه ، وأما عساک وعسانی فغيبه ثلاثة أقوال احدها قول سببويه وهو أن عسى بمنزلة لعل ينتصب بعدها الاسم والخبر محذوف مرفوع في التقدير كما أن علك خبرها محذوف مرفوع في التقدير والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على أن الكاف في عساک منصوبة أنها ليست من ضمائر الرفع ويدخل عليها نون الوتاية في قول عمران * لعلی او عسانی * والتون والياء فيما آخره الف لا تكون الا للنصب ، والثاني وهو قول الأخفش أن الكاف والنون والياء في موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر في لولاي ولولاك ، والثالث قول ابى العباس المبرد وهو أن الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمرة فيها مرفوع وجعله كقولهم * عسى الغوير أبوسا * ألا أنه قدّم الخبر لانتها فعلاً ونون الاسم للعلم به كما قالوا لبس إلا فاعرفه

فصل iv.

قال صاحب الكتاب وتجد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخى الجر وتحمل عليه الاحرف الخمسة لشبهها به فيعال اتنى وكذلك الباقية كما قيل ضربيني ويضربيني وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام وجاء في الشعر ليبي لانتها منها قال زيد الخيل

* كمنية جابر أد قال ليبي * أصادفه وأفعد بعض مالي *

قال الشارح اعلم أن ضمير المنصوب اذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو ضربني وخاطبني وحدتني فلاسم إنما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها مفقودة في الجر من نحو غلامي وصاحبي والمنصوب والمجرور يستويان وأما زادوا النون في المنصوب اذا اتصل بالفعل وابتة للفعل من ان تدخله كسرة لازمة

وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا إذا كان حرفا صحيحا نحو غلامى وصاحبى والافعال لا يدخلها جر والكسر أخو الجر لأن معدنهما واحد وهو المخرج فلما لم يدخل الافعال جر آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفا وحراسة من ان ينتطرق اليها للجر فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها وتكون وقاية للفعل من الكسر وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ولذلك تجامعها فى حروف الزيادة وتكون اعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ه كما تكون حروف المد واللين اعرابا فى الاسماء الستة المعتلة من نحو قولك أخوك وأبوك وأخواتهما وفى التثنية والجمع ولأن هذه النون قد تكون علامة اضممار فكرهوا ان يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الاضممار فان قيل فلم يذمها فيما آخره الف من الافعال نحو أعطانى وكسانى والكسر لا يكون فى الالف قيل لما لزممت النون والياء فى جميع الافعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير فلم تفارقها لذلك مع ان الحكم يدار على المظنة لا على نفس الحكمة والياء مظنته كسر ما قبلها. والذى يدل على ان النون مزيدة لما ذكرناه ان هذا الضمير اذا اتصل باسم لم تأت فيه بنون الوقاية نحو الصارنى والشامى فالياء ههنا فى محل نصب كما تقول الصارب زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانه اسم يدخله الجر فلما كان للجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له فان قيل فهلا حُرست الافعال من الكسر فى مثل اضرب الرجل قيل الكسرة ههنا عارضة لالتقاء الساكنين فلا يُعتد بها موجودة ألا ترى أنك لا تُعيد المحذوف لالتقاء الساكنين فى مثل زنت المرأة وبعثت الامة وان كان احد الساكنين قد تحرك ان الحركة عارضة لالتقاء الساكنين وقد أدخلوا هذه النون مع ان واخواتها فقالوا ائبى وائبى وكأئبى وكأئبى ولعائبى ولعائبى لانه حروف أشبهت الافعال وأجريت فى العجل فجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك فى ان وأن ولكن وكان فقالوا ائبى وائبى وكأئبى وكأئبى وأما ساخ حذف النون منها لانه قد كثر استعمالها فى كلامهم واجتمعت فى آخرها نونات وهم يستتقلون التضعيف ولم تكن اصلا فى كحاق هذه النون لها وأما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتماع هذه الاسباب سوغوا حذفها وقد حذفوها من لعل فقالوا لعلى لانه وإن لم يكن آخره نونا فإن اللام قريبة من النون ولذلك تُدغم فيها فى نحو قوله تعالى من لُدنه فأجريت فى جواز الحذف مجراها وأما لبيت فلما لم يكن فى آخرها نون ولا ما يشبه النون لزمته النون ولم يجوز حذفها إلا فى ضرورة الشعراء فاما قوله * كمنية جابر ان قال لبينى الحج *

البيت لزيد الخليل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي وكان شاعرا مجيدا قدم على النبي صلعم في وفد طيبي سنة تسع فأسلم وسماه النبي صلعم زيد الخير وقال ما وصف لي أحد في الجاهلية الا رأيتُه دون ما وصف غيرك ء وقبله

* تَمَّتْ مَرِيْدٌ زَيْدًا فَلَاقِي * أَخَا ثِقَةَ إِذَا اُخْتَلَفَ الْعَوَالِي *

٥ ومريد رجل من بني أسد كان ينتمي ان يلقى زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فطعنه فهرب منه وقوله كمنية جابر يريد ان مريدا تمي ان يلقاه كما تمي جابر وكلاهما لقي منه ما يكره ء والشاهد في البيت حذف النون من ليني ضرورة شبهها بأخواتها يصف ان مريدا تمي لقاءه فكان تمي عليه كمنية جابر

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك في من وعن ولدن وقط وقد ابقاء عليها من ان تزيل الكسرة ١. سكونها وأما قوله * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِيْنَ قَدِي * فقال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن بعض العرب ميني وعني وهو شاذ ولم يفعلوه في علي وأبي ولدي لأمهم الكسرة فيها .

قال الشارح اعلم ان من وعن من الحروف المبنية على السكون ولدن وقط وقد بمعنى حسب اسماء مبنية ايضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرك بحركة بناء او اعراب ويا المتكلم يكون ما قبلها متحركا مكسورا فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر او اخرها لها فتلتبس بما هو مبنى على حركة او بما هو معرب من الاسماء التي على حرفين من نحو يد وهن فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه

الكلم واينارا لبقاء سكونها لثلا يقعون في باب لبس فلذلك قالوا ميني وعني ولدني وقطني وقدني فكان لفظ المجرور هنا كلفظ المنصوب ء أما قوله * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِيْنَ قَدِي * البيت لاني بحدانة وبعده * ليس الامام بالشحيح الملهج * والشاهد فيه حذف النون من قدي تشبيها لها بحسبي ان كان معناها واحدا واثباتها هو المستعمل لاثها في البناء ومصارعة الحروف بمنزلة من وعن فالرموها النون قبل الياء لثلا يغير آخرها عن السكون ء والمراد بأبي خبيب عبد الله بن الزبير وكان مكنتي بابني له اسمه خبيب وقتناه لاقه اراده ومصعبا وغلب أبا خبيب لشهرته كما قيل العجران ومن قال الخبيبين بلفظ الجمع فانه اراد عبد الله وشيعته يصف رغبته عن عبد الله وأخيه الى عبد الملك بن مروان ء وقد جاء عن بعض العرب ميني وعني بحذف نون الوقاية انشد بعضهم * أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي *

وهو قليل في الاستعمال وإن كان القياس لا يباه كل الإباء من حيث كانت حروفاً والحروف قد يأتي بالنون والبياء نحو مئتي وعنتي وقد تأتي بالياء وحدها نحو بني وفي فذلك حذفها من حذف حملاً لها على غيرها من الحروف، فأما ما في آخره الف من الحروف والاسماء غير المتمكنة نحو على وإلى ولذا فأنهم لم يأتوا فيها بالنون إذا أضافوها إلى ياء النفس وإن كانت أو آخرها ساكنة كما أتوا بها مع من وعن وقط وقد حبت قالوا مئتي وعنتي وقطني وقدني من قوله * أمثالاً للوصف وقال قطني * وذلك من قبل أنهم أتوا بنون الوفاية في مئتي وعنتي حراسةً لسكونهما وشكاً عليه أن يذهب لأن ياء النفس تكسر ما قبلها وههنا الف تنقلب مع المضمر ياء والالف والياء لا تكسران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أما الالف فلنعدد تحريكها وأما الياء فالادغام يجصنها من التحريك فاستغنوا عن النون التي تكون وفاية للكسرة لذلك،

أسماء الاشارة

فصل ١٧١

١٥ قال صاحب الكتاب ذاك للمذكر ولثناه ذان في الرفع وذيين في النصب والجر وجمي ذان فيهما في بعض اللغات ومنه قوله تعالى إن هذان لساحران وتأ وفي وتة وية بالوصل وبالسكون وذى للمؤنث ولثناه تان وتين ولم يثن من لغاته إلا تا وحدها وجمعهما جميعاً أولاء بالقصر والمد مستويًا في ذلك أولو العقل وغيرهم قال جرير

* ذم المنارل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام *

٢٠ قال الشارح اعلم أن هذا الضرب من الاسماء هو الباب الثاني من المبنيات وهي الاسماء التي يشار بها إلى المسمى وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الاحوال وهي ضرب من المبهم وأما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الاشارة وذلك أن الاشارة معني والموضوع لإفادة المعاني أما هي الحروف فلما استغيد من هذه الاسماء الاشارة علم أن للاشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم وإن لم ينطق به فبني كما بُني من وكمر ونحوهما، وقال قوم أما بُني اسم الاشارة لشبهه بالمضمر وذلك لأنك تشير به إلى ما

بَحْضَرْتِكَ مَا دَامَ حَاضِرًا فَإِذَا غَابَ زَالَ عَنْهُ ذَلِكَ الْاسْمُ وَالْأَسْمَاءُ مَوْضُوعَةٌ لِلزُّومِ مَسْمِيَاتُهَا وَمَا كَانَ هَذَا
غَيْرَ لِأَنَّ مَا وَضَعَ لَهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْرُوعِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ إِذَا تَقَدَّمَ ظَاهِرٌ وَهُوَ يَكُونُ اسْمًا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ
اسْمٌ لِلْمَسْمَى فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ فَلَمَّا وَجِبَ بِنَاءُ الْمَصْرُوعِ وَجِبَ بِنَاءُ الْمُبْهَمِ كَذَلِكَ ، وَيُقَالُ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ
مُبْهَمَاتٌ لِأَنَّهَا تُشِيرُ بِهَا إِلَى كُلِّ مَا بَحْضَرْتِكَ وَقَدْ يَكُونُ بَحْضَرْتِكَ أَشْيَاءَ فَتُلْبَسُ عَلَى الْمُخَاطَبِ فَلَمْ يَدْرِ
إِلَى أَيِّهَا تُشِيرُ فَكَانَتْ مُبْهَمَةً لِذَلِكَ وَلِذَلِكَ لَزِمَهَا الْبَيَانُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الْإِلْبَاسِ ، وَمَعْنَى الْإِشَارَةِ الْإِيهَاءُ
إِلَى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِحَةِ فَيَتَعَرَّفُ بِذَلِكَ فَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ أَنْ تُخَصِّصَ لِلْمُخَاطَبِ
شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ هُوَ أَنْ تُخَصِّصَ شَخْصًا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ بِقَلْبِهِ فَلِذَلِكَ قَالَ الْخَوَافِي
أَنَّ اسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَتَعَرَّفُ بِشَيْئَيْنِ بِالْعَيْنِ وَبِالْقَلْبِ ، فَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْكُورٍ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ وَوَزْنُهُ فَعْلٌ سَاكِنٌ
الْعَيْنِ مَحذُوفٌ اللَّامُ وَالْفَتْحُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ فَهُوَ مِنْ مَضَاعِفِ الْبَيَاءِ مِنْ بَابِ حَيِّبْتُ وَعَيَّيْتُ هَذَا مَذْهَبُ
١. الْبَصْرِيِّينَ قَالُوا أَصْلُهُ ذِيٌّ عَلَى لَفْظِ حَيٍّ وَحِيٌّ ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ فَبَقِيَ ذِيٌّ سَاكِنٌ
الْبَيَاءِ فَتَلْبَسَتْ يَاءٌ أَلْفًا ثَلَاثًا يُشْبِهُهُ الْأَدْوَاتُ نَحْوَ كَيٍّْ وَأَيٍّ ، فَإِنْ قِيلَ مِنْ أَيِّنَ زَعِمْتَ أَنَّ أَلْفَهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ
يَاءٍ وَهَلَّا كَانَتْ أَصْلًا لِبُعْدِهَا مِنَ التَّمَكُّنِ وَعَدَمِ اسْتِنْفَاقِهَا كَمَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فِي أَلِفِ مَتَى وَلَدَى وَإِذَا
وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي ذَا ذَا فَأَمَّا لَوْهَا حَكَاهُ سَبَبُوهُ فَدَلَّ أَنَّهَا مِنْ
الْبَيَاءِ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ قَالُوا لِأَنَّ بَابَ شَوَّيْتُ وَلَوَّبْتُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ حَيِّبْتُ وَعَيَّيْتُ وَالْأَوَّلُ
١٥. أَقْبَسُ فُجِيءَ الْإِمَالَةَ فِيهَا ، فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ حَكَمْتُمْ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ وَهَلَّا كَانَتْ ثُنَائِيَّةً كَمَنْ
وَكَمْ قِيلَ لِأَنَّ ذَا اسْمٌ مَنْفَعِلٌ فَاتَمَّ بِنَفْسِهِ قَدْ غَلِبَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ نَحْوَ وَصَفِهِ وَالْوَصْفِ
بِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَتَخْفِيرِهِ فَلَمَّا غَلِبَ عَلَيْهِ شَبَهُهُ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ كَالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَقَدْ
جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَهُوَ الْقِيَاسُ إِذْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَقَدُّمِ ظَاهِرٍ فَيَكُونُ كِنَايَةً عَنْهُ ، فَإِنْ قِيلَ
فَهَلَّا كَانَ مِمَّا أُضْمِرَ عَلَى شَرِيظَةِ التَّفْسِيرِ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مِنَ النِّعَتِ بَيَانًا لَهُ كَمَا فُسِّرَ الْمَصْرُوعُ بِالظَّاهِرِ فِي
٢. قَوْلِكَ أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا قِيلَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ نَعْتُهُ وَلَمْ يَجْزِ أَنْ لَا تَذْكُرَهُ إِلَّا تَرَكَ تَقْوِيلَ هَذَا
زَيْدٌ وَرَأَيْتُ هَذَا فَلَا تَأْتِي لَهُ بِصِفَةٍ أَمَا تَأْتِي بِهَا إِذَا التَّنْبِيسُ لِلِإِيضَاحِ فَلِذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا
وَقَدْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ عَلَى قَوْمٍ فَجَعَلُوهُ قِسْمًا بَالِغًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَالْمَصْرُوعِ لِأَنَّ لَهُ شَبَهًا بِالظَّاهِرَةِ وَشَبَهًا
بِالْمَصْرُوعِ فَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُبْهَمَةً وَلَمْ يُفَارِقْهَا تَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ كَانَتْ كَالْمَصْرُوعِ وَمِنْ حَيْثُ صُغِّرَتْ وَوُصِفَتْ
وُوصِفَ بِهَا كَانَتْ كَالظَّاهِرَةِ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَمَّا هُوَ الذَّالُّ وَحَدَّهَا وَالْأَلْفُ مَزِيدَةٌ

لنكتيبر الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم في التثنية دَانٍ وَدَيْنٍ فحذفوا الالف لقيام حرف التثنية بمقامها في التكتيبر وهذا فاسدٌ لقولهم في التثنية دَانٍ فإطووه الى اصله وهذا شأن التصغير وأما ذَهَابُ أَلْفِهِ فِي التثْنِيَةِ فَلَمْ يَكُنْ لِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِحَرْفِ التثْنِيَةِ أَنَّمَا حُذِفَتْ لِالْتِقَائِهِ مَعَ حَرْفِ التثْنِيَةِ فَحُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمْ يَقْلِبُوهُ كَمَا قَلِبُوهُ فِي رَحِيانٍ لِبُعْدِهِ مِنَ التَّمَكُّنِ وَعَدِمِ تَصْرُفِهِ .
٥ فَن قِيلَ الزِّيَادَةُ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَسْلٌ فِيهَا فَإِنَّا لَوْ سَمِينَا بَعْدَ أَوْ هَلْ وَنَحْوِهَا مَهْ هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهُ لَزِدْنَا فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لَمَّا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَصَغَّرْنَاهُ زِدَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَمَلَّتْ لَهُ بِنَاءُ التَّصْغِيرِ قِيلَ نَحْنُ إِذَا سَمِينَا بَعْدَ وَأَشْبَاهِهِ فَإِنَّا نَنْقُلُهُ مِنَ الْحَرْفِ إِلَى الْاسْمِ فَإِذَا صَغَّرْنَاهُ فَإِنَّمَا نُصَغِّرُهُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ فَوَجِبَ أَنْ نَجْتَلِبَ لَهُ حَرْفًا يُوجِبُهُ الْاسْمِيَّةُ وَإِذَا صَغَّرْنَا ذَا وَنَحْوَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَإِنَّمَا نُصَغِّرُهُ وَهُوَ عَلَى مَعْنَاهُ مِنَ الْاسْمِيَّةِ الَّذِي وَضَعَ لَهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ ذَا إِثْنَائِيٌّ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْإِثْنَائِيَّةِ نَحْوَ مَنْ وَكَمْ فِي الْمُبَهْمَةِ وَأَنَّ أَلْفَهُ أَصْلٌ كَالْأَلْفِ فِي لَدَا وَإِذَا لَمْ يَأْرَ بِهِ بِأَسًا لِعَدَمِ اشْتِقَاقِهِ وَبُعْدِهِ عَنِ التَّصْرُفِ وَالَّذِي يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ سَمِينَا بَدَأَ لَقَلَّتْ هَذَا ذَاةً فَتَزِيدُهَا أَلْفًا أُخْرَى ثُمَّ نَقَلِبُهَا هَمْزَةً لِاجْتِمَاعِ الْإِلْفَيْنِ كَمَا تَقُولُ لَآءٌ إِذَا سَمِينَا بَلَاً وَلَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْإِثْنَائِيَّةُ وَلَمْ يَأْرَ لَكُنْتَ تَقُولُ إِذَا سَمِينَا بِهِ هَذَا ذَايَ فَنَائِي بِالْبَاءِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَا نَقَلِبُهَا لَوْ قَوِّعْنَا بَعْدَ الْإِلْفِ أَصْلِيَّةً كَمَا تَقُولُ زَايَ وَرَايَ ، فَأَمَّا الْأَمَانَةُ فَإِنَّمَا سَاغَتْ فِيهِ لِأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تَنَقَّلَ بِأَيْ فِي نِيءِ ،
١٥ فَإِذَا تَثْنَيْتَهُ قَلْتَ دَانٍ فِي الرَّفْعِ وَهَذِهِ الْأَلْفُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ وَقَدْ احْتُذِفَتْ الْفُ الْأَصْلُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ انْفِلَاقُهَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ مِنْ نَحْوِ رَأَيْتَ دَيْنٍ وَمَرَرْتُ بِدَيْنٍ ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ الشَّوْبِيُّونَ فِي هَذِهِ التَّثْنِيَةِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَثْنِيَّةٌ صِنَاعِيَّةٌ وَالنُّونُ عَوْضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ كَمَا كَانَتْ فِي قَوْلِكَ الزُّبْدَانِ وَالْعِرَانِ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ مَبْنِيًّا لَا حَرَكَةَ وَلَا تَنْوِينَ فِيهِ لِأَنَّهُ بِالتَّثْنِيَةِ فَارَقَ الْحَرْفَ وَعَادَ إِلَى حَكْمِ التَّمَكُّنِ فَعَدَّرَ فِيهِ فِي التَّثْنِيَةِ الْحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ فَصَارَتْ النُّونُ عَوْضًا مِنْهُمَا ، وَقَالَ آخَرُونَ ٢٠ أَنَّ النُّونَ فِي هَذَا وَهَذَا عَوْضٌ مِنَ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ حِينَ حُذِفَتْ فِي التَّثْنِيَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ تَثْنِيَّةٌ صِنَاعِيَّةٌ وَأَنَّهَا صِيغَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ كَمَا صِيغَتْ أَلْدَانِ وَأَلْدَانِ لِلتَّثْنِيَةِ وَلَيْسَتْ النُّونُ عَوْضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ وَلَا عَوْضًا مِنَ الْحَرْفِ الْمُحذوفِ وَذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا تَصَحُّحُ تَثْنِيَّةٌ شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّثْنِيَةِ إِثْمًا تَأْتِي فِي النُّكْرَاتِ وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ لَا يَصَحُّحُ تَنْكِيْرُهَا بِحَالٍ فَلَا يَصَحُّحُ أَنْ يُثْنَى شَيْءٌ مِنْهَا وَهُوَ الصَّوَابُ أَلَّا تَرَى أَنَّ حَالَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ بَعْدَ التَّثْنِيَةِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَتْ

اسماء الاشارة

عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هذان الزيدان قائمين فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذي دل عليه الاشارة والتثنية كما كنت تنصب في الواحد نحو هذا زيداً قائماً فتجد للحال واحدة قبل التثنية وبعدها فإذا طرِيف هذان وهاتان غير طرِيف الزيدان والعمران ألا ترى ان تعريف زيد وعمرو بالوضع والعلمية فاذا تثبت واحداً منهما تنكر حتى صار كاسماء الأجناس الشائعة فنقول هذان زيدان طريفان ورأيت زيدين طريفين فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة فاذا اردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام او بالاضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها وان امتنع تثنية الاسماء المشار بها لامتناع تكبيرها كان قولهم هذان وهاتان وهذَيْن وهَاتَيْن صيغاً موضوعةً للتثنية مخترعة لها وليست تضم هذا الى هذا كما ضمت زيدا الى زيد حين قلت الزيدان ألا انهم جاؤا بها على منهاج التثنية الحقيقية فغالوا هذان وهذَيْن لثلاً يختلف طرِيف التثنية ١. ونظير ذلك الاسماء المضمرة نحو قولك أنت وأنتما وهو وهما في أنها صيغ صيغت للتثنية واسماء مخترعة لها وليست تثنية صناعية، فان قيل فاذا كان هذان وهاتان صيغاً للتثنية كهما وأنتما في المصمرات فهلا قالوا في أنت انتان وفي هو هوان كما قالوا في هذا وهانا هذان وهانان قيل اسماء الاشارة أشد شبيهاً بالتمكنة من المضمرة ألا تراهم يصفون اسماء الاشارة وبصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيد هذا فلما قاربت اسماء الاشارة الاسماء المتمكنة هذه المقاربة ودانتها هذه المداناة صيغت ١٥ في التثنية على منهاج تثنية الاسماء المتمكنة ولذلك أعربت التثنية وان كان الواحد مبنيًا كان ذلك لثلاً يختلف طرِيفها ولما بعدت المصمرات من المتمكنة وتوغلت في شبه الحروف صاغوا لها اسماء للتثنية على غير منهاج تثنية المتمكنة تمييزاً لما فارب المتمكنة على ما لم يقاربها وبعد عنها، فاما قول صاحب الكتاب وجيء ذان فيهما في بعض اللغات فان المراد بذلك انه يكون في حال الرفع والنصب والجر بالالف فتقول جاعني ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك مما يختص باسماء الاشارة بل ٢٠ يكون في جميع الاسماء المثناة نحو قولك جاعني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهي لغة لبني الحارث وبطنون من ربيعة فن ذلك قوله

* تَرَوَدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةٌ * دَعْتُهُ إِلَى هَابِ التُّرَابِ عَقِيمٌ *

وقال الآخر

* فَأَطَّرَنِي إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ بَرِي * مَسَاعُماً لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَصَمَمًا *

وَأَنشَدُوا

* إِنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوانًا * أَخْرَى فَلانًا وَأَبَتْهُ فَلانًا *

* أَهْرَفَ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا * وَمَخْرَجَيْنَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

يريد العبيّن ثرّ جاء بمخرّين على القياس وقال آخر

* طاروا علاهّن فطرّ علاها * وأشدّد بمتّى حقب حقاها *

* إِنَّ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها * قد بلّغا في المجد غايتها *

وهي لغة فاشية، فأما قوله تعالى إن هذان لساحران فقد قرأ ابن كثير وحفص أن بالتخفيف وقرأ أبو عمرو أن هذّين لساحران بتشديد النون والياء في هذين وقرأ الباقر بتشديد النون والالف فأما قراءة ابن كثير وحفص فعلى أن إن المحقفة من الثقيلة ودخلت اللام قرّة بينها وبين

النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار في إن المكسورة إذا حُفقت، وقال الكوفيون إن ههنا بمعنى النفي واللام بمعنى ألا والتقدير ما هذان ألا ساحران وهو حسن على أصلهم غير أن أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى إلا، وأما قراءة الجماعة إن هذان لساحران فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثني بالالف على كل حال كأنهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كقولهم في يبيّس يبيّس، وقال أبو اسحق الهاء مرادة والتقدير أنه هذان لساحران واللام مزيدة فيه للتأكيد وحسن دخولها في الخبر حيث كانت لليلة مفسرة لذلك المصير فكأنها في الحكم بعد أن فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها، وقال قوم إن ههنا بمعنى نعم وانعني نعم هذان لساحران واللام مزيدة للتأكيد وكان محلها أن تكون في الاسم ألا أنهم أخرجوها إلى الخبر لوجود لفظ إن وإن كانت بمعنى نعم وإذا كانوا قد أخرجوا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله

* أُمُّ الْحَلْبَسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ *

٢٠

على توهم إن لكثرة دخولها على المبتدأ فلأن يوجّروها مع وجود لفظها أجدد وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، وقد جاءت إن بمعنى نعم كثيرا قال الشاعر

* بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبَوِ * حِ يَلْمَنِي وَالْوَهْمَةُ *

* وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا * كَ وَقد كَبِرَتْ فَقُلْتُ أَنَّهُ *

اي نَعَمْ هو كذلك والهاء لبيان للحركة وقال الآخر

* قالوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَمًا * نَالَ الْعُلَى وَشَفَا الْغَلِيلِ الْغَادِرُ *

اي نعم ، فاذا أُشِرَتْ الى المَوْتِ فعبه خمس لغات قالوا نِي وَذِي وَتَا وَتِي وَتِهَ فَاَمَّا نِي فهو تَأْنِيثٌ ذَا
 ٥ ووزنه فَعْلٌ كَبِنَتْ والياء فيه أصلٌ وليست للتأنيث إنما هي عينُ الكلمة واللأم محذوفةٌ كما كانت في
 ذَا كذلك والتأنيثُ مستغادٌ من الصيغة وصحّت الياء لانكسار ما قبلها ، وأما نِهَ فهي نِي والهاء
 فيها بدلٌ من الياء وليست للتأنيث ايضا فان قيل فلم قلتم انّ الهاء بدلٌ من الياء في نِي وهَلَا
 كان الامر فيها بالعكس قيل انما قلنا انّ الياء هي الاصل لقولهم في تصغير ذَا ذِيَا وَذِي انما هو تَأْنِيثٌ
 ذَا فكما انّ الهاء ليس لها أصلٌ في المذكور فكذلك هي في المَوْتِ لانها من لفظه فان قيل فهَلَا
 ١٠ كانت الهاء للتأنيث على حدّها في قائمة وقاعدة فالجواب انها لو كانت للتأنيث على حدّها في قائمة
 وقاعدة لكانت زائدةً وكان يوْدَى الى ان يكون الاسم على حرف واحد وقد بينا ضعف مذهب
 الكوفيين في ذلك وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث في موضع من المواضع والياء قد
 تكون علامةً للتأنيث في قولك اضْرِبِي فَاَمَّا قائمةٌ وقاعدةٌ فاما التأنيثُ بالهاء والهاء من تغيير الوقف
 ألا تراكم تجدها تاء في الوصل نحو طُلْحَتَانِ وهذه طلحةٌ يا فتي قائمةٌ يا رجل فاذا وقفت كانت هاء
 ١٥ والهاء في نِهَ نابنةٌ وصلًا ووقفًا والكلام انما هو في حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى اننا نبدل من
 التنوين ألفا في النصب وهو في الحقيقة تنوينٌ على ما يندرج عليه الكلام ويؤيد ذلك ان قوما من
 العرب وهم طَيِّبِيُّ يَقْفُونَ على هذا البناء فيقولون شَجَرْتُ وَحَجَقْتُ فثبت بما ذكرناه انّ الهاء في نِهَ
 ليست كالياء في قائمة فلا تُفِيد فائدتها من التأنيث ، وقوله بالوصل والسكون يريد ان هذه الهاء
 يجوز فيها وجهان ان تكسرهما وتصلها بحرف مد كما تفعل بهاء الاضمار والاخر ان تُسكّنهما وصلًا ووقفًا فمن
 ٢٠ حرّكها فلاّتها هاء في اسم مبهم غير متمكّن فشُبّهت بهاء الاضمار نحو مررت به ونظرت الى غلامه
 ومن سكّنهما فانه جرى على القياس ان كانت بدلًا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذه أمةُ الله ونظرت
 الى هذه يا فتي فاذا لقيها ساكنٌ لم يكن بدلًا من تحريكها بالكسر فتقول هذه المرأة قائمةٌ وهذه الأمة
 عاقلةٌ ويحتمل ذلك امرين احدهما ان يكون لما صار الى موضع يُحتاج فيه الى حركة الهاء لثلاث ح
 ساكنان عاد الى لغة من يكسر ولم يجعلها في قوله هذه أمةُ الله لالتقاء الساكنين وذلك أقيس من

اجتلاب حركة غريبة ويدل على ذلك أن من قال قَوْمًا قَامُوا فَأَسْكَنَ الميم من قَوْمٍ متى احتاج الى حركتها رد اليها الصمّة التي في لغة من يقول قَوْمًا قَامُوا وعلى ذلك من قال مَدُّ فَأَسْكَنَ الذال لزوال النون الساكنة من قبلها اذا احتاج الى حركة الذال ردها الى الصمّ فقال مَدُّ الميم وكذلك من عمل ما النافية اذا عرض ما يُبطل الاعمال من اعتراض الاستثناء او تقديم الخبر صار الى لغة من لا يُعجل، والامر الاخر ان تكون الكسرة للتنفاه الساكنين وكذلك الصمّ في قَوْمٍ القوم للتنفاه الساكنين وأما عدل الى الصمّ للاتباع وكذلك الصمّ في مَدُّ الليلة ويؤيد ما قلناه ان بعض ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشاه قَطُرَبٌ

* أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الكَنيفِ وَجَدْتَهُمْ * قَوْمٌ لَمَّا أَحْصَبُوا وَتَمَوَّلُوا *

وأنشد الكوفيون

* فَهُمُ بِطَانَتُهُمْ وَقَوْمٌ وَزُرَادُهُمْ * وَفِي القِصَاةِ مِنْهُمْ لَلْكَامِ *

وهي لغة لبعض بني سليم وحكى اللحياني مَدُّ الميم وَمَدُّ الليلة والكسر لا محالة للتنفاه الساكنين فذلك يكون الصمّ للتنفاه الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حد قوله تعالى وَقَالَتْ أَخْرُجِي وَيُنْصَبِ وَعَدَابِينَ أَرْكُضْ وَإِذَا جاز الاتباع مع الفصل فيما ذكرناه فجاوزة مع غير الفصل أولى، فاذا تثبتت قلت تان في الرفع وتبين في النصب والجر كما ذكرنا في المذكرة وقال صاحب الكتاب وذر يُثَنِّ ١٥ من لغاته أَلَا تَا وَحَدَّهَا والذي أراه أن ذي وَذَه لا يصح تثنيتهما لآنك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذي لسكونها والهاء من ذَه لأنها بدل من الياء وكنت تقول تان وتبين فيلبس بالمذكرة وأما تَا وتِي وَتَه فلا مانع من تثنيتهما فاذا قلت تان جاز ان يكون على لغة من يقول نَا فحذف الالف للتنفاه الساكنين وجاز ان يكون على لغة من يقول تِي فحذف الياء وفتح الناء لمجاورة الف التثنية ويجوز ان يكون على لغة من يقول تَه فحذف الهاء لأنها عوض من الياء في تِي فأجراها لجرى الياء في الحذف وفتح الناء لمجاورة الف التثنية، فاذا اردت للجمع قلت أولًا وأولًا بالقصر والمد وهذا اللفظ يُعبر به عن المذكر والمؤنث وهي صيغة من غير لفظ الواحد كالليل والحيل والعصر هو الاصل ونظيره قُرَى وبرى ولم يلتفت في آخره ساكنان فيكسر للتنفاهما فبقى ساكنًا على ما يفتضيه الفياس في كل مبتدئ ومن مد فاته زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الالف المبدلة من اللام وألف المد فوجب حذف احدهما او تحريكه للتنفاه الساكنين فلم يجز الحذف لثلاثا يزول المد

وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأول لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها هزة ولو قلبت هزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فأنقلبت هزة لأنها أقرب الحروف اليها وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين ، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكر والمؤنث لأنها واقعة على جمع أو جماعة فكأنه قال أشير إلى هذه الجماعة أو إلى هذا الجمع والجمع والجماعة كل واحد منهما يقع على المذكر والمؤنث والمحيوان والجماد فلذلك استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث ووزنه فعلاً على وزن غراب ، فأما قول جرير * ذم المنازل الحج * فالشاهد فيه استعمال أولئك فيما لا يعقل وهي الأيام على حد ما يستعمل في العقلاء ألا ترى أنه قال أولئك الأيام كما يقولون أولئك القوم ومثله قول الآخر

* يا ما أميلج غزلاًنا شذن لنا ١ من هويباتكن الصال والسر *

١. فجاء بأولاء الصال والسر كما جاء به جرير للأيام

فصل ١٧٢

قال صاحب الكتاب ويلحق حرف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذاتك بتخفيف النون وتشديدها ٥ قال الله تعالى قد أتتك برهاتان من ربك وذيينك وتاك وتبيك وذيك وتانك وتينك وأولائك ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتنثية والجمع قال الله تعالى كذبتك قال ربك وقال ذلكم مما علمني ربي وقال ذلكم الله ربكم وقال فذلكن الذي لمتني فيه ، قال الشارح اعلم أن كاف الخطاب على صريحتين أحدهما ما بُعيد الخطاب والاسمية والآخر ما يبغيد الخطاب مجرداً من معنى الاسمية فالأول نحو الكاف في أخيك وأبيك وعلامك ونحوها مما له موضع من الأعراب ٢. ألا ترى أن موضع هذه الكاف خفض باضافة الاسم الأول اليه وكذلك إذا وضعت مكانه ظاهراً كان مخفوضاً نحو أخى زيد وأبي خالد وعلام عمرو والثاني نحو الكاف اللاحقة بأسماء الاشارة نحو ذان

وذاتك وذيينك وتاك وتانك وتينك وتبيك وذيك وأولئك الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً

معنى الاسمية والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الأعراب إما رفع وإما نصب وإما خفض وذلك ممتنع ههنا وقد تقدم بيان ذلك وشرحه في

أَيَّاكَ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ حُرُوفٌ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً اثْبَاتٌ نُونُ التَّثْنِيَةِ مَعَهَا فِي ذَانِكَ وَتَانِكَ وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَوَجِبَ حَذْفُ النُّونِ قَبْلَهَا وَجَرَّهَا بِالْإِضَافَةِ كَمَا تَقُولُ غَلَامَاكَ وَصَاحِبَاكَ ، وَنَظِيرُ الْكَافِ فِي ذَلِكَ وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الْكَافِ فِي التَّجَاوُزِ بِمَعْنَى أَنْجِ الْكَافِ فِيهِ حَرْفُ خُطَابٍ إِنْ لَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَمَّا جَازَتْ إِضَافَةُ مَا فِيهِ الْإِنْفِ وَاللَّامُ إِلَيْهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنْظِرْكَ زَيْدًا الْكَافِ حَرْفُ خُطَابٍ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ الْمَأْمُورِ الْمُتَّصِلِ وَقَوْلُهُمْ لَيْسَكَ زَيْدًا زَيْدًا هُوَ الْخَبْرُ وَالْكَافِ حَرْفُ خُطَابٍ وَمِثْلُهُ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا يَصْنَعُ الْكَافِ هُنَا لِلْخُطَابِ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً قَالَ اللَّهُ تَعَّ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ فَإِذَا قُلْتَ لَكَ أَوْ أَلَيْكَ فَفَدَّ خَاطِبَتَهُ بِاسْمِهِ كِنَايَةً وَإِذَا قُلْتَ ذَاكَ أَوْ ذَلِكَ فَقَدْ خَاطِبَتَهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَلِذَلِكَ لَا يَجْسُنُ أَنْ يَفْعَلَ لِلْمَعْظَمِ مِنَ النَّاسِ هَذَا لَكَ وَلَا إِلَيْكَ وَيَجْسُنُ أَنْ يَقَالَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ يَتَصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَالِرَّادُ أَنَّهُ ١. تَخْتَلِفُ حَرَكَاتُ هَذِهِ الْكَافِ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَتَدَلُّهُ عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَدِ الْمُخَاطَبِينَ وَيُوضِحُ لَكَ ذَلِكَ نَعْتُ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَنِدَاءِ الْمُخَاطَبِ فَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ بِفَتْحِ الْكَافِ لِأَنَّكَ تُخَاطَبُ مَذْكَرًا قَالَ اللَّهُ تَعَّ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنَهُ بِالْغَيْبِ وَإِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةُ كَسْرَتِ الْكَافِ حَيْثُ خَاطَبْتَ مَوْثِقًا قَالَ اللَّهُ تَعَّ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ قَيِّنٌ وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ رَجُلٍ ٥. قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ أَلْحَقْتَ الْكَافَ عِلَامَةَ التَّثْنِيَةِ حَيْثُ خَاطَبْتَ رَجُلَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَّ ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلُ تَثْنِيَتْ ذَا حَيْثُ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنْ رَجُلَيْنِ وَفَاتَحْتَ الْكَافَ حَيْثُ كُنْتَ تُخَاطَبُ وَاحِدًا وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكَمُ الرِّجَالُ يَا رَجُلًا جَمَعْتَ اسْمَ الْإِشَارَةِ لِأَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ جَمَعَ وَأَلْحَقْتَ الْكَافَ عِلَامَةَ الْجَمْعِ إِنْ كُنْتَ تُخَاطَبُ جَمَاعَةً قَالَ تَعَالَى ذَلِكَمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ ٢. جَمَاعَةٍ مَذْكَرِينَ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكَمُ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ فَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكُنَّ النِّسَاءُ يَا نِسَاءُ قَالَ اللَّهُ تَعَّ فَذَلِكَ الَّذِي لَمُتَّنِي فِيهِ أَلْحَقَ عِلَامَةَ جَمْعِ الْمَوْثِقِ حَيْثُ كَانَ الْخُطَابُ لِلنِّسَاءِ وَهِنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ وَكَيْفَ ذَلِكَمُ الرَّجُلُ يَا نِسَاءُ إِذَا سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ مَا يَأْتِيكَ مِنْ هَذَا هِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَّةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْفِيَّاسُ وَعَلَيْهَا مُعْظَمُ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَفِيهَا لُغَةٌ أُخْرَى نَقَلَهَا النُّثْقَاتُ وَهِيَ إِفْرَادُ عِلَامَةَ الْخُطَابِ وَفَتْحُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ

فتقول للرجل كيف ذلك الرجل يا امرأة بفتح الكاف كخطاب المذكر وكذا اذا خاطبت اثنين او جماعة وفي التنزيل وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وَقِيَّاسُ اللُّغَةِ الْأُولَى وَكَذَلِكَ لَنَّ الْخُطَابَ لِبِجَاعَةِ كَمَا فِي الْآيَةِ الْآخَرَى كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ إِلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَالْمُخَاطَبُ جَمَاعَةٌ

فصل ١٧٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذَلِكَ هو ذاك زيدت فيه اللام وفُرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الأولى للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد وعن المبرد أن ذَاكَ مشددة تثنية ذَلِكَ ومثل ذَلِكَ في الموثت تَلْكَ وتَالِكَ وهذه قليلة

قال الشارح قولهم ذَلِكَ الاسم فيه ذَا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعد المشار اليه وكسرت لالتقاء الساكنين ولم تُفجح لثلاثا تليس بلام المثلك لو قلت ذَا لَكَ فذَا اشارة الى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من افاة قرب المشار اليه لان حقيقة الاشارة الائمة الى حاضر فاذا ارادوا الاشارة الى منتج متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار اليه فقالوا ذَاكَ فان زاد بُعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ واستفيد باجتماعها وزيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى فاما تشديد النون في ذَانٍ وهذَانِ فعوض من حرف محذوف فاما في ذَانٍ فعوض من أَلِفِ ذَا وهى في ذَانِكَ عوض من لام ذَلِكَ قاله المبرد فاذا قلت ذَاكَ في الواحد قلت في التثنية ذَانِكَ واذا قلت ذَلِكَ قلت في التثنية ذَانِكَ بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديد عوضا من أَلِفِ ذَلِكَ واذا كان عوضا من حرف صار بمنزلة الميم المشددة في آخِرِ أَلَلَّهِمْ عوضا من يَا فَشَدَّدْتَ كتشديد الميم ويجوز ان يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هي عوض من حرف وبين النون التى هي عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف مربة فشدت فان قيل فلم عوضوا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين قيل من قبل ان التثنية لا يسقط منها نون لالتقاء الساكنين الا المبهمة فلما خالف المتكسرة ونقص منه حرف عوض من ذلك وبعضهم لا يجعل التشديد في ذَانٍ عوضا بل من قبيل الادغام وذلك أننا تثنينا ذَا فصار ذَانٍ ثم

دخلت اللام بعد النون للمعنى الذى أريد منها وهو بُعد المشار اليه فصار دَائِلٍ فاجتمعت
النون واللام وكل واحد منهما يجوز ادغامه فى صاحبه فقلب الثانى الى لفظ الاول فصارت اللام نوناً
وادغمت فيها النون الأولى كما قالوا مُدِّكِرٌ بالذال المعجمة وأصله مُدَّتِكِرٌ ولا يكون ذلك فى هَذَانِ لِأَنَّ
هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لِأَنَّ هَا لِلغريب واللام للبعيد والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متدافعان، وقوله
هـ ومثُلُ ذلك فى الموثث تَلِكُ وتَالِكُ يريد أنه كما زادوا اللام مع المذكر لبُعْدِ المشار اليه فقالوا ذَلِكَ
كذلك زادوها مع الموثث فقالوا تَلِكُ وتَالِكُ فأما تَلِكُ فهى تى وأما حذفوا الياء لسكونها وسكون
اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا فى ذَلِكَ كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا تَيْبَلِكُ
وقلوا فى تَا تَلِكُ فلم يحذفوا الالف كما لم يحذفوها فى ذَلِكَ وهى قليلة فى الاستعمال والقياس لا يابأها
ولم يقولوا ذَيْبِكُ كأنهم استغنوا عنه بنبيك،

فصل ١٧٤

قال صاحب الكتاب وتدخل هـ التى للتنبيه على أوائلها فيقال هَذَا وهَذَاكَ وهَذَانِ وهَاتَا وهَاتِي
وهَذِي وهَاتِيكَ وهَوْلَاءُ وهَوْلَاءُ
هـ قال الشارح اعلم أن هـ كلمة تنبيه وهى على حرفين كلاً ومأ إذا أرادوا تعظيم الامر والمبالغة فى إيضاح

المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هَذَا وهَذِي وهَاتِي وهَاتَا وهَاتِي قال الشاعر
* وَبَاتِيَّ إِنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى * فَكَيْفَ وَهَاتِي هَضْبَةً وَكَثِيبُ *

وقل الآخر

* وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءُ * وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ *

هـ فهى للتنبيه ودأ للاشارة والمراد تنبيه أيها المخاطب لمن أشير اليه وتسقط ألفه فى الحظ لكثرة الاستعمال
وهى دابنة لفظاً وقد يكون معها خطاب فنقول هَذَاكَ وهَاتَاكَ فهى تنبيه ودأ وتا اشارة والكاف حرف
خطاب، وفى التنبيه هَذَاكَ وهَاتَانِ وَإِنْ جِئْتَ بِالْحَطَابِ قُلْتَ هَذَاكَ وَهَاتَاكَ فهى تنبيه وذان
اشارة الى اثنين والكاف حرف خطاب، ونقول فى الجمع هَوْلَاءُ وفيه ثلاث لغات أشهرها هَوْلَاءُ بالمد
وهَوْلَا بالقصر وهَوْلَاءُ بحذف ألف هـ التى للتنبيه كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فحذفوه

بحدف ألفه قال الشاعر

* تَجَلَّدَ لَا يَقُولُ هَوْلًا هَذَا * بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغَيْظًا *

وقال الأعشى

* هَوْلًا ثُمَّ هَوْلًا تَكُ أَعْطَيْتُ نِعَالًا مَحْدُوَّةً بِنِعَالِ *

فصل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأمكنة هنا والى البعيد هنا وقد حكي فيه الكسر وقرئ وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهنا ويقال هنالِكَ كما يقال ذلِكَ.

١. قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهي مشار بها كما يشار بهذا وهؤلاء آله ان هذه الاسماء لا يشار بها الا الى ما حصر من المكان وتلك يشار بها الى كل شيء وهي مبنية كبناء ذَا وَذِهِ على السكون والعلّة في بنائها كالعلّة في بناء ذَا وَذِهِ وهو تضمّن معنا حرف الاشارة او شبهها بالمصبرات على ما تقدم وفيها ثلاث لغات هُنَا وَهُنَا وَهِنَا فأفصحها هُنَا بضم الهاء وأردوها هُنَا بالكسر والفتحة هُنَا لَمْ ووزنه فَعَلٌ كَصِرَدٍ وَنَعْرِ وَأَمَّا هِنَا بتضعيف العين فينبغي ان لا يكون من لفظ هُنَا بل من معناه وان وافقه في بعض حروفه كَسَبِطٍ وَسَبْطٍ وَدَمِثٍ وَدَمْتِرٍ وَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ ووزنه فَعَلًا العين واللام من واد واحد كَحَبِّ وَدَرٍّ وذلك لقلّة ما جاء في الاسماء على وزن فَعَلٍ ائما جاء في اسماء قليلة من المعارف نحو خَصَمٍ وَعَثَرٍ وَجَتَمَلٍ ان تكون الفه للإلحاق نحو أَرطَى فيمن قال أَدِيمٌ مَارُوطٌ وَعَلْفَى وَلَمْ يُنَوِّنْ للبناء ويجتمل ان تكون للتأنيث كَسَلْمَى وَرَضَوَى، وأما من كسر الهاء فقال هُنَا فهي أَرْدَةُ اللغات وأقلها وَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ ايضا لانه قد ثبتت زيادتها في لغة من فتح الهاء فتكون زائدة في لغة من كسر لانها لا تكون أصلا في لغة زائدة في لغة اخرى ويجتمل ان تكون الفه للإلحاق بَدْرِيٍّ بِمَعْرَى ويجتمل ان تكون للتأنيث كدِقْلَى قال ذو الرمة في التشديد

* هُنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا لَهْنٌ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيْمَانِ هَيْئُومٌ *

فأما قول الراجز

* قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ * مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا * إِنَّ لَهَا أَرْوَاهَا فَمَهْ *

فإنه أراد هنا فأبدل من الالف هاء، ويجوز إدخال هاء التنبيه عليها كما تُدخِلُه على ذا فنقول هَاهُنَا وهَاهُنَا وهَاهُنَا قال الله تع أَنَا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ويدخل عليها كَأفٍ لِحَطَابٍ فيقال هُنَاكَ هُنَا أَشَارَةٌ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ وَهُنَاكَ أَشَارَةٌ إِلَى مَكَانٍ مُتَبَاعِدٍ كَمَا كَانَ فِي ذَاكَ كَذَلِكَ فَإِنِ ارَادُوا زِيَادَةَ الْبُعْدِ جَاءُوا بِاللَّامِ فَقَالُوا هُنَالِكَ كَمَا قَالُوا ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَع هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِيقِ، وَأَمَّا ثُمَّ فَأَشَارَةٌ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ جَعَلُوا لَفْظَهُ وَصَبِغَتَهُ تَدَلُّ عَلَى بُعْدٍ فَلَمْ يَحْتَاجُوا مَعَهُ إِلَى قَرِينَةٍ مِنْ كَافٍ خِطَابٍ أَوْ لَامٍ إِذْ نَفْسُ الصَّبِغَةِ تَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا قُلْتَ هُنَاكَ دَلَّتِ الْكَافُ عَلَى مِثْلِ مَا يَدَلُّ عَلَيْهِ ثُمَّ بِمَجْرَدِهَا وَهِيَ مُبَيِّنَةٌ لِتَضَمُّنِهَا حَرْفِ الْإِشَارَةِ أَوْ شَبَّهِ الْمَضْمَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي ذَلِكَ وَهُنَالِكَ وَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَأَمَّا حُرُوكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْمِيْمَانُ فِي آخِرِهَا وَفُتِحَتْ طَلَبًا لِلخَفَّةِ لِاسْتِنْفَالِ الْكُسْرَةِ مَعَ التَّضْعِيفِ فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا إِنِ شِئْتَ أَحَقَّتْهَا هَاءُ السَّكَنِ فَقُلْتَ ثُمَّ وَإِنِ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهَا إِذْ وَقُلْتَ ثُمَّ فَاعْرِفْ،

الموصلات

قال صاحب الكتاب الَّذِي لِلْمَذْكُورِ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يُشَدِّدُ يَاءَهُ وَالَّذِينَ لَمْ يَشَدِّدُوا مِنْهُمُ مَنْ يُشَدِّدُ نُونَهُ وَالَّذِينَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ اللَّذُونَ لِيُجْعَهُ وَالْأَكْبَى وَاللَّأُونَ فِي الرَّفْعِ وَاللَّائِينَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ وَالَّتِي لَمْ تُشَدِّدْهُ وَاللَّنَانِ لَمْ تُشَدِّدْهُ وَاللَّائِي وَاللَّاتِ وَاللَّائِي وَاللَّاءِ وَاللَّائِي وَاللَّوَاتِي لِيُجْعَهُ،

قال الشارح معنى الموصول أن لا ينتم بنفسه وبمقتضى الكلام بعده اتصاله به ليتمر اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً وخبراً فنقول قام الذى عندك فوضع الذى رفع بانه فاعلٌ وتقول ضربت الذى قام أبوه فوضع نصب بانه مفعولٌ وتقول جاعنى غلام الذى فى الدار فىكون موضع الذى خفضاً بإضافة الغلام إليه وتقول الذى فى الدار زيدٌ فىكون موضع الذى رفعاً بانه مبتدأً وتقول زيدٌ الذى أبوه قائمٌ فوضع الذى رفعاً بانه خبرُ المبتدأ، ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسماً الى جملة بعده توضحه وجب بناءه لانه صار

كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب أو لانه أشبه الحرف من حيث أنه لا يُعبد بنفسه ولا بد من كلام بعده فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه إنما معناه في غيره ولذلك يقول بعضهم أن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم وصلته والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة وبوضوح ذلك لك أن المعرب من الموصول يظهر الإعراب فيه نحو آي ألا تراك تقول جاعني أيهم أبوه قائم ورأيت أيهم أبوه قائم ومررت بأيهم أبوه قائم فكما أن الإعراب هنا ظاهر في أي كذلك ينبغي أن يكون في الذي واخواتها ألا أن الفرق بين الصلة والصفة أن للصلة إذا كانت صفة كان لها موضع من الإعراب لأنها واقعة موقع المفرد إذ كانها الصفة تكون بالمفرد والصلة لا موضع لها من الإعراب لأنها لا تقع موقع المفرد لأن الصلة لا تكون مفردا، واعلم أن الموصول ضرب من المبهمات وإنما كانت مبهمته لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها كوقوع هذا وهؤلاء ونحوها من أسماء الإشارة على كل شيء، وجملة الأمر أن الموصول تسعة وهي الذي والذئ وتثنيتها وجمعها ومن وما بمعناها واللام بمعنى الذي وأي وذو في لغة طيبي وذا إذا كان معها ما والأل في معنى الذين، فاما الذي فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم تقول جاعني زيد الذي قام أبوه ورأيت الثوب الذي تعرفه قال الله تعالى ١٥ أهذا الذي بعث الله رسولا وقال تعالى إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله وفيها أربع لغات قالوا الذي بياء ساكنة وهو الاصل فيها والذ بكسر الذال من غير ياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غلام وبا صاحب الكسرة اجتزأ بها عن الياء الثالث اللذ بسكون الذال ونجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزأ بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف كما قالوا * مثل الحرف صادف القصبًا * وهو من قبيل الضرورة وعند الكوفيين قياس لكثرتة الرابع الذي بتشديد الياء للمبالغة في الصفة كما قالوا أحمري وأصغري وما قال * والدهر بالإنسان دوارى * وليس منسوبا، واصل الذي لذ كعم وشح فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الاصل في الذي الذال وحدها وما عداها زائد فاصل الذي كاصل هذا وهذا عندهم اصله الذال وحدها فجوهرها واحد وإنما يفترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما واحتجوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء

تسقط في التثنية نحو قولك أَلَّذَانِ وَالَّذَيْنِ وقالوا في إحدى نعاتها أَلَّذُ بسكون الذال قال الشاعر
 * كَالَّذُ تَزَيُّ زُبَيْةً فَاصْطِيدَا * وهو فاسد لاقه لا يجوز ان يكون اسم في كلام العرب على حرف
 واحد ألا أن يكون مضمرًا متصلًا ولو كان الاصل الذال وحدها كما جاز تصغيرها والتصغير مما يرد
 الاشياء الى اصولها ولا يدخل الا على اسم ثلاثي وقد قالوا في التصغير أَلَّذِيًّا قَالِيَاءِ الاولي للتصغير
 ه والالف كالعوض من ضمير آوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف اللام والذال والياء ولا يدقع المسموع
 وما عليه اللفظ الا بدليل ان الاصل عدم الزيادة وأما احتجاجهم بحذف الياء في التثنية نحو قولهم
 أَلَّذَانِ فلما كان لالنقاء انساكنين كما قلنا في هذان ولم تثبت الياء وتتحرك فيقال أَلَّذِيَانِ كما قالوا
 العبيان لنقص تمكنها وخروجها الى شبه الحروف والحروف جامدة لا تصرف لها كتصرف المتحركة وأما
 حذف الياء واسكانها فلضرب من التخفيف كحذفهم لها في قوله تعالى مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ في قراءة
 ١. كثير من القراء ومثله

* كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ تُجَدِّيَّةٍ * وَمَسَاحَتِ بَالِثَنَيْنِ عَصْفِ الْاَثْمِيدِ *

وأما الالف واللام في أَلَّذِي وَأَلَّتِي وتثنيتهما وجمعيهما فذهب قوم الى انها زائدة للتعريف على حدها
 في الرجل والغلام لانها معارف والالف واللام معرفان فكان افاضة التعريف بهما ، والذي عليه المحققون
 انهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه والذي يدل انهما ليستا لمعنى التعريف أمران
 ١٥ احدهما ان الالف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولا م انتعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها
 نحو الرجل والغلام ورجلٌ وغلامٌ ولم نجدهم قالوا لذي كما قالوا غلامٌ فلما خالفت ما عليه نظائرها دل
 على انها زائدة لغير معنى التعريف كما يزداد غيرها من الحروف والامر الثاني اننا نجد كثيرا من الاسماء
 الموصولة معرفة من الالف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي من وما وأي نحو قولك ضربت من عندك
 وأخذت ما أعطيتني ولأكرم من أيهم في الدار فهذه الاشياء كلها معارف ولا الف ولا م فيها كما كانتا في
 ٢. أَلَّذِي وَأَلَّتِي وأما تعرفها بما بعدها من صلاتها واذا ثبت ان الصلة معرفة لم يكن الالف واللام فيهما
 دخلا فيه من الموصولات معرفة ايضا لان الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين واذا ثبت ان الالف
 واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من اصلاح اللفظ وذلك ان أَلَّذِي واخواته مما فيه لام
 انما دخل توصلا الى وصيف المعارف بالجل وذلك ان الجمل نكرات ألا ترى انها تجرى أوصافا على النكرات
 نحو قولك مررت برجل أبوه زيد ونظرت الى غلام قام أخوه وصفة النكرة نكرة ولولا ان الجمل نكرات لم

يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما تعرف لا يستفاد غلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتتكورها
أرادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسع ان تقول مررت بزيد ابوه كريم وأنت تريد النعت
لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن إدخال لام التعريف على
الجمله لان هذه اللام من خواص الاسماء والجمله لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاءوا
ه حينئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجمله التي كانت صفة للنكرة صفة للذى
وهو الصفة في اللفظ والغرض للجمله كما جاءوا بآتي متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا
أيها الرجل والمقصود نداء الرجل وأي وصلة وكما جاءوا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين الى وصف
الاسماء بالاجناس الا ان لفظ آذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا
في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فينتطبف اللفظ والمعنى فاذا
ا ثبت آذى قلت في الرفع اللذان وفي النصب والجر اللذين ، واعلم ان جميع هذه الاسماء المبهمة
نحو آذى وآلى واسماء الاشارة ونحوها مما لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته فالتثنية فيه اما هي
صيغة موضوعة للتثنية لان التثنية اما تكون في النكرات نحو قولك رجل ورجلان وفرس وفرسان
فاما زيد وعمرو وزيدان وعمران فانك لم تثنه الا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلية حتى صار
شائعا كرجل ورس واما كان كذلك من قبل ان المعرفة لا يصح تثنيتها لان حد المعرفة ما خص
ه الواحد من جنسه ولم يشع في ائنه واذا تى فقد شورك في اسمه وخرج عن ان يكون معرفة واذا
ثبت ان المعرفة لا تصح تثنيتها مع بقاء تعريفها فما لا يصح تنكيهه لا تصح تثنيته ولما كانت هذه
الاسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية واما هي صيغة موضوعة
للدلالة على التثنية الا انها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الاعراب لغربها من الاسماء المتمكنة
ومما يويد انها وضعية حذف الياء في التثنية ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما تثبت
ه في عم وعميان ، ومجرى النون فيها مجراها في هذان وكانت مكسورة لانها جرت على منهاج التثنية
للقبيية فعول رجلمان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النون في اللذان
واللتان عوضا من الياء المحذوفة كما كانت في هذان كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضا من سىء
لانها صيغة موضوعة للتثنية على ما تقدم ومنهم من يشدد النون فيقول اللذان وقد قرأ ابن كثير
واللذان يأتينها منكم بتشديد النون فن حقف النون فقد جرى على منهاج التثنية على

حد نون رَجُلَانِ وَفَرَسَانٍ وَمِنْ شَدِيدِهَا فَاتَهُ جَعَلَ التَّنْشِيدَ قَرًّا بَيْنَ مَا يُصَافُ مِنَ الْمُثَنَّى وَتَسْقُطُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ نَحْوِ غَلَامَا زَيْدٍ وَصَاحِبَا عَمْرٍو وَبَيْنَ مَا لَا يُصَافُ نَحْوِ أَلْدَى وَالَّتِي وَسَائِرِ المَبْهَمَاتِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ التَّنْشِيدُ فَرَّقَ بَيْنَ النُّونِ الدَّاخِلَةِ عَوْضًا مِنَ الحُرْكَةِ وَالتَّنْوِينِ وَبَيْنَ النُّونِ الدَّاخِلَةِ عَوْضًا مِنْ حَرْفِ سَاقِطٍ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِمَا هُوَ عَوْضٌ مِنْ أَصْلِ الكَلِمَةِ مَزِيَّةً عَلَى مَا هُوَ عَوْضٌ مِنْ شَيْءٍ ه زَائِدٌ لَيْسَ مِنَ الكَلِمَةِ ، وَتَقُولُ فِي الجُّعِ الأَلْدِيْنَ بِالْيَاءِ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَّرِّ لَا يَخْتَلِفُ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ كَالوَاحِدِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الأَلْدُونَ فِي الرِّفْعِ وَالأَلْدِيْنَ فِي النَّصْبِ وَالجَفْضِ يَجْعَلُهُ كالتثنية إِذَا كَانَ عَلَى مَنَاجِهَا فِي الصَّحْنَةِ وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ وَأَمَّا الأَلِيَّ بِمَعْنَى الأَلْدِيْنَ فَهُوَ جَمْعُ أَلْدَى مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَرَجُلٍ وَنَفَرٍ وَإِمْرَأَةٍ وَنِسْوَةٍ وَهُوَ بوزنِ الحُطَمِ وَالأَلِيدِ وَأَمَّا الأَلَاءُ فَهُوَ بِمَعْنَى أَلْدَى نَحْوُ جَاءَنِي الأَلَاءُ فَعَدَلَ كَذَا أَيْ أَلْدَى فَعَلَ فَهُوَ بوزنِ رَجُلٌ مَالٌ إِذَا كَثُرَ مَالُهُ وَكَبَشٌ صَافٌ إِذَا كَثُرَ صُوفُهُ وَبَوْمٌ رَاحٌ إِذَا كَثُرَتْ فِيهِ الرِّيحُ وَيُجْمَعُ الأَلَاءُ جَمْعَ السَّلَامَةِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالأَلْدِيْ فَقَالُوا الأَلَاءُونَ فِي الرِّفْعِ وَالأَلَاءِيْنَ فِي النَّصْبِ وَالجَّرِّ وَأَمَّا الأَلِيَّ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَوْتَةٍ مِنْ حَيَوَانَ وَغَيْرِهِ تَقُولُ جَاءَتْنِي المَرَأَةُ الأَلِيَّ تَعْرِفُهَا وَرَأَيْتُ النَّاقَةَ الأَلِيَّ عِنْدَكَ وَغُنِيْتُ بِالشَّجَرَةِ الأَلِيَّ تَحْمِلُهَا طَيِّبٌ وَالكَلَامُ فِيهَا كَمَا اللَّامُ فِي أَلْدَى وَالأَلْفُ وَالأَلَامُ فِيهَا زَائِدَةٌ كَمَا كَانَتْ فِي أَلْدَى لِإِصْلَاحِ لَفْظِهَا لِوَصْفِ المَعَارِفِ وَبِئْسَ ثَلَاثِيَّةٌ الأَسْمُ اللَّامُ وَالتَّنَاءُ وَاليَاءُ لِأَنَّهُ المَوْجُودُ وَالأَلْدَى عَلَيْهِ اللِّفْظُ وَقَالَ الكَوْنِيُونَ فِي مَنْقُونَةٍ مِنْ تَأٍ فِي الإِشَارَةِ وَأَصْلُ تَأٍ عِنْدَهُمُ التَّنَاءُ وَحَدَّهَا وَالكَلَامُ عَلَيْهَا ١٥ كَاللَّامِ فِي أَلْدَى وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ كَلِمَاتٍ أَلْدَى يَقُولُونَ الأَلِيَّ بِأَسْكَانِ اليَاءِ وَالأَلِيَّ بِالسُّكُونِ وَالأَلِيَّ بِالتَّنْشِيدِ وَالكَلَامُ عَلَيْهَا كَاللَّامِ عَلَى أَلْدَى وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ مَقْدَحٌ وَتُنْتَهَى الأَلِيَّ فَتَقُولُ الأَلْتَانِ فِي الرِّفْعِ وَالأَلْتَيْنِ فِي النَّصْبِ وَالجَّرِّ وَهُوَ مَعْرَبٌ لِأَنَّ مَنَاجِجَ التثنية لَا يَخْتَلِفُ وَلَا تَكُونُ إِلاَّ مِنْ لَفْظِ الوَاحِدِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ للجُّعِ فَاتَهُ يَخْتَلِفُ فَيَكُونُ جَمْعٌ أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَلَا تَكُونُ تَثْنِيَّةٌ إِثْرًا مِنْ تَثْنِيَّةٍ وَيَكُونُ للجُّعِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَاحِدَةٍ كَالنَّفَرِ وَالنِّسْوَةِ وَالأَلِيدِ فَلِذَلِكَ حَافِظُوا عَلَى التثنية وَأَجْرُواهَا فِي الأَعْرَابِ عَلَى ٢٠ مَنَاجِجٍ وَاحِدٍ وَتَرَكَوا للجُّعِ عَلَى حَالِهِ مِنَ البِنَاءِ كَوَاحِدِهِ وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ الأَلِيَّ الأَلْدِيَّ عَلَى وَزَنِ النِّقَاصِي وَالأَلْدِيَّ وَالأَلَاءُ بِغَيْرِ يَاءٍ كَمَا قَالُوا فِي أَلْدَى الأَلِيَّ فَاتُوا بِهِ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ الوَاحِدِ قَالَ اللهُ تَعَالَى وَالأَلَاءُ يَتَسَنَّوْنَ مِنَ المَحْبِيصِ مَنْ نِسَاتِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ وَالأَلَاءُ لَمْ يَحْضَنْ وَرَبَّمَا قَالُوا الأَلْوَاتِيَّ وَالأَلْوَاءُ بِغَيْرِ يَاءٍ كَمَا قَالُوا الأَلْوَاتِيَّ وَالأَلْوَاتِ فَاعْرِفْهُ

قال صاحب الكتاب واللام بمعنى ألدَى في قولهم الضاربُ أباه زيدٌ أي الذي ضرب أباه وما ومن في

قولك عرفت ما عرفتته ومن عرفتته وأبيهم في قولك اضرب أبيهم في الدار وذو الطائفة اللائنة بمعنى الذي في نحو قول عاري * لَأَتَّخِيزَنَّ لِلْعَظِيمِ ذُوَ أَنَا عَارِفُهُ * وذو في قولك ما ذا صنعت بمعنى أي شئ * الذي صنعتته،

قال الشارح قد ذكرنا عدة الاسماء الموصولة وقد تقدم اللام على الذي والتي وتثنيتها وجمعها هـ فاما الالف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الصارب زيدا والمراد الذي ضرب زيدا وهذا المصروب والمراد الذي ضرب او يضرب وذلك أنهم ارادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير توصلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنى الذي بأن نورا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها الا انه لما كان من شأنها أن لا تدخل الا على اسم حولوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول ولم يريدون الفعل ا فاذا قلت الصارب فالالف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم الا ترى انه لا يجوز ان تقول هذا صارب زيدا امس فتعمله فيما بعده بل تصيغه البتة ويجوز ان تقول هذا الصارب زيدا امس فتعمله لتك تنوي بالصارب الذي ضربت ومنى لم تنو بالالف واللام الذي لم يحسن ان يعمل ما دخلا عليه وصار كسائر الاسماء ويؤيد ما ذكرناه ان الشاعر قد يضطر فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله الى اسم الفاعل وما أقلاه قال الشاعر

١٥ * فَيَسْتَخْرِجُ الْبِرْبُوعَ مِنْ نَاقَاتِهِ * وَمِنْ حَجَرِهِ ذِي الشَّيْبَةِ الْيَتَقَضُّعُ *

وقال الآخر

* يَقُولُ لِحَنَّا وَأَبْغَضُ النُّجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْجِمَارِ الْيُجَادِعُ ١

والمراد الذي يتقضع والذي يجادع، وقد اختلف في هذه اللام فذهب قوم الى انها حرف وليست اسما وإن نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها باعراب الذي بغير صلة ولو كانت اسما لكان الاعراب لها وحكم على موضعها بالاعراب الذي يسحقه الذي وذهب قوم الى انها اسم واحتجوا لذلك بعون الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى الذي من صلتها والاصواب الاول انها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب ولا خلاف انه لا موضع لها من الاعراب الا ترى انها لو كان لها موضع من الاعراب لكانت اذا قلت جاعني الصارب يكون موضعها رفعا بأنها فاعل فكان يوتى الى ان يكون للععل الواحد فاعلان من غير تشنية او عطف الالف واللام واسم الفاعل

وإذا قلت ضربتُ الكَتَبَ يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد وإذا قلت مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال وأما قولهم أنه يعود إليها الضمير من الصفة فلا تقول إن الضمير يعود إلى نفس الالف واللام بل تقول أنه يعود إلى الموصوف لخدوف لآتك إذا قلت مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف لخدوف لآته في حكم المنطوق به وتارة تقول أنه يعود إلى مدلول الالف واللام وهو الذي فاعرفه، وأما مَنْ فإنها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي ألا أنها لا تكون إلا لدواتٍ من يعقل وهي اسمٌ بدليل أنها تكون فاعلة نحو قولك جاءني من قام فوضع مَنْ رَفَعُ بآته فاعلٌ ومفعولة نحو رأيت مَنْ عندك فيكون موضعها نصباً بآته مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بد لها من ضمير يعود إليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروف الجر نحو قولك مررت بمن ١. عندك قال الله تعالى يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وهي مبنية كما كانت الذي كذلك لأن ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبنية لا يستحق الأعراب وذلك نحو قولك جاءني مَنْ عندك أي الذي عندك قال الله تعالى وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ أَلَا أَنهَى تُفَارِقُ الذي في أنها لا توصف كما توصف الذي ولا يوصف بها كما يوصف بالذي ألا تراكم تقول جاءني زيد الذي قام وجاءني الذي قام الظريف فنصف الذي وتصف بها ولا تفعل ذلك في مَنْ فخرجها ١٥ عن شبه الاسماء المتمكنة وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها ألا ترى أنها على حرفين والاسماء الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثة أحرف فلما بعدت من الظاهر لم توصف ولم يوصف بها وليس كذلك الذي فإنها على ثلاثة أحرف إذ أصلها لذي مثل عمٍ وشيخٍ، فإن قيل إذا زعمت أنها لا تقع إلا على دواتٍ من يعقل فما تصنع بقوله تعالى وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ والذي يمشى على بطنه والذي يمشى على أربع ليسوا من العفلاء ٢٠ لأن الذي يمشى على بطنه من جنس الخبيات والذي يمشى على أربع من جنس الأنعام والخيل فالجواب أنه لما خلط ما يعقل وما لا يعقل غلب جانب من يعقل وذلك أنه قال فَمِنْهُمْ فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بافظ ما يعقل فلما كان كناية للجمع الذي فيه ما يعقل كان تفصيله كذلك، ولأن مواضع غير ذلك تُذكر فيما بعد، وأما ما فتكون موصولة بمعنى الذي تحتاج من الصلة إلى مثل ما تحتاج وهي مبنية لما ذكرناه في مَنْ من أنها

هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ فكانت كـبعضِ الاسمِ وفي تقع على ذواتٍ ما لا يعقل وعلى صفاتٍ من يعقل
قال الله تعالى يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ أَى يُذَاب ما في بطونهم وجلودهم وقال وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ
اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا فَأَوْقَع مَا عَلَى ما كانوا يعبدون من الأصنام وقال تعالى
وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ؕ وقد ذهب بعضهم الى أنها تقع لما يعقل بمعنى من واحتج بقوله تعالى
ه فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَبِقَوْلِهِ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وحكى ابو زيد من قول العرب
سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا فَأَجْرِي مَا عَلَى الْقَدِيمِ سبحانه وهذا نحوه محمول عندنا على الصفة وقد
ذكرنا انها تقع على صفاتٍ من يعقل فقوله ما طاب لكم من النساء بمعنى الطيب منهن وقوله والسماء
وما بناها بمعنى الباني لها في احدِ القولين والقول الآخر ان يكون بمعنى المصدر اى وبنائها وقولهم
سبحان ما سخركن لنا بمعنى المسخر ومهما جاء من ذلك فنأول على ما يرجعه الى ما أصلنا ولها
١. مواضع تذكر أقسامها فيها فيما بعد ان شاء الله ؕ وأما أى فأنها تكون موصولة ايضا تحتاج الى كلامٍ
بعدها تتم به اسما كاحتياج الذى ومن وما اذا كانا بمعنى الذى ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما
تعمل فى الذى فنقول لأضربن آيهم فى الدار والمعنى الذى فى الدار منهم فأى بمنزلة الذى الا انها
تفيد تبعيض ما اضيفت اليه ولذلك لرمتها الاضافة ألا ترى أنك اذا قلت لأضربن الذى فى الدار
لم يكن فى اللفظ دلالة على أنه واحدٌ من جماعة كما تُفيد أى ذلك ؕ وقد تفرد ومعناها الاضافة
١٥ نحو قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ والمعنى أى الاسمين دعوت الله به فله الاسماء الحسنى ؕ
ولا بد من عائد فى الجملة التى هي صلة له ألا تراك تقول جاعى آيهم قام ابوه والعائد الهاء فى ابوه وتقول
لأضربن آيهم قام غلامه وآيهم هو أحسن فإن حذف العائد المرفوع الذى لا يحسن حذفه فى الذى
بنى على الضم نحو قولك لأضربن آيهم أحسن قال الله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِّن كُلِّ شَيْعَةٍ آيَهُمْ أَشَدَّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عُنْيًا والمعنى آيهم هو أشد وأما بنيت لان القياس فيها أن تكون مبنية على حدٍ نظيرتها
٢. وهما من وما لأنها اذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى هزة الاستفهام واذا كانت جزاء فقد تضمنت
معنى حرف الجزاء وهو إن واذا كانت خيرا بمعنى الذى فهى كـبعضِ الاسمِ على ما أصلنا وإنما أعربت
لتمكثها بلزوم الاضافة لها تحملا لها على نفيضها ونظيرها وهو بعضٌ وكل فلما حذف العائد المرفوع الذى لا
يحسن حذفه مع الذى دخلها نقص يازالنها عن ترتيبها فعادت الى اصلها ومقتضى القياس فيها من البناء
كما ان ما للجازية اذا قدم خبرها او دخلها الاستثناء الناقص لمعنى للجحد ردت الى قياس نظيرها

في الابتداء نحو هَلْ وَأَيُّهَا وَمَا يَكُونُ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ وَالخَبْرُ وَأَيُّ بِنَى عَلَى الصَّمِّ عَلَى التَّشْبِيهِ
بِقَبْلٍ وَبَعْدٍ وَيَا زَيْدٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُعْرَبًا فِي حَالٍ وَمُبْتَدَأً فِي حَالٍ كَمَا تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَا
رَجُلًا ثُمَّ تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْرِفَةَ وَيَا زَيْدٌ هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ ءَ وَالْكُوفِيُّونَ
يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا الْأَصْلِ وَيَنْصِبُونَ أَيًّا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فَعَلٌّ سِوَاهُ حَذَفُوا الْعَائِدَ مِنَ الصَّلَةِ أَوْ لَمْ يَحْذَفُوهُ
٥ وَلَا فَرَّقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ قَوْلِهِمْ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبَيْنَ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَلَا يَضْرِبُونَ أَيُّهُمْ إِلَّا فِي
مَوْضِعٍ رَفَعٍ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَهُمْ أَسْأَدًا فَأَنَّهُمْ يَقْرَأُونَهَا بِالنَّصْبِ حَكَاهُ هَارُونُ الْقَارِي
عِنْدَهُمْ وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا ءَ وَتَأَوَّلُوا الصَّمَّ عَلَى وَجْهِ أَحَدِهَا أَنَّهُ مُعْرَبٌ وَأَنَّهُ رَفَعٌ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَأَسَدٌ الْخَبْرُ وَيَكُونُ
أَيُّ هُنَا اسْتِنْفَاهَا كَأَنَّهُ اِكْتَفَى بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ كَمَا يَقَالُ لَأَقْتُلَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ وَلَا كُنَّ
مِنْ كُلِّ طَعَامٍ ثُمَّ ابْتَدَأَ أَيُّهُمْ أَسَدًا عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا وَهُوَ رَأَى الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ
١٠ لِلجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ أَيُّهُمْ أَسَدًا مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَيُّهُمْ أَيْضًا اسْتِنْفَاهَا عَلَى مَا
ذَكَرْنَا وَهُوَ رَفَعٌ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبْرُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِقَوْلِهِ لَنَنْزِعَنَّ وَالنَّزْعُ بِمَعْنَى التَّبْيِينِ
فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعِلْمِ فَلِذَلِكَ جَازَ تَعْلِيْقُهُ عَنِ الْعَمَلِ وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا عَلَى الْحِكَايَةِ وَالْمَعْنَى
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ تَشَابَعُوا الَّذِي يَقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ أَسَدًا عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا وَهُوَ رَأَى الْخَلِيلَ وَشَبَّهَهُ
بِقَوْلِ الْأَخْطَلِ * فَأَبِيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ * وَهَذَا بِأَبْهَ الشَّعْرِ وَفِي حَالِ الْأَخْتِيَارِ عَنْهُ مَسْدُوحَةٌ ءَ
١٥ وَيُونُسُ يَجْعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ فِي تَعْلِيْقِ الْفَعْلِ عَنِ الْعَمَلِ سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ
أَوْ لَا يَكُونُ وَجَبِيزٌ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبُعَلِّفَ الضَّرْبَ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِلْغَاءِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَلِّفَ مِنَ الْأَعْمَالِ عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَجُوزُ الْغَاءُ وَالَّذِي يَجُوزُ الْغَاءُ أَعْمَالُ الْقَلْبِ نَحْوُ ضَمِنْتُ
وَعَلِمْتُ ءَ وَالْكُوفِيُّونَ لَا يَرَوْنَ لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ ثُمَّ بِالصَّمِّ وَلَا بِقَوْلُونَهُ إِلَّا مَنْصُوبًا وَبَعْضُهُمْ مَا ذَلُّوا مَا حَكَاهُ
لِجَرْمِي قَالَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتُ مِنَ الْخَنْدَقِ بَعِي خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ حَتَّى صَدَرْتُ إِلَى مَكَّةَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ
٢٠ أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ أَيُّ كَلَّمَهُمْ بِنَّصْبٍ وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ لَا تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ سَمِعَ خِلَافَ مَا رَوَاهُ وَيَكُونُ مَا
سَمِعَهُ لَعْنَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّبِيهِ سَمِعَ ذَلِكَ وَحَكَاهُ وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ
قَوْلِهِمْ أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ يَعْنِي الْعَرَبَ وَقَالَ الْغِيَّاسُ هُوَ النَّصْبُ وَتَأَوَّلَ الرَّفْعَ عَلَى الْحِكَايَةِ وَأَنْشَدَ

أبو عمرو

* إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وهذا نص في محل النزاع، ولأبي وما ومن أقسام تذكر فيما بعد ان شاء الله، وأما ذو فان طيباً تقول هَذَا ذُو ذَاك يريدون الَّذِي قَالَ ذَاك وَهُوَ ذُو الَّذِي بِمَعْنَى صَاحِبِ نَفْلِهَا إِلَى مَعْنَى الَّذِي وَوَصَلُوهَا بِالْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّتِي تُوَصَّلُ بِهَا الَّذِي وَبِنُوهَا لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا كَمَا كَانَتْ الَّذِي مَبْنِيَّةً فَقَالُوا هَذَا زَيْدٌ ذُو ذُو قَامَ وَرَأَيْتَ زَيْدًا ذُو قَامَ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذُو قَامَ أَبُوهُ فَيَكُونُ فِي هَذَا حَالُ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْوَاوِ وَهَذِهِ الْوَاوُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَلَيْسَتْ عَلَامَةً الرَّفْعِ وَقَوْلُ مَرَرْتُ بِالْمَرْأَةِ ذُو قَامَتْ وَبِالرَّجُلَيْنِ ذُو قَامَا وَبِالرَّجَالِ ذُو قَامُوا فَيَسْتَوِي فِيهِ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالْمَوْثِقُ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي * وَبِثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوْبَتٍ *

وصف البئر بدو وهي مؤنثة، ومن أبيات الحماسة لمنظور بن سكيم

* فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ * فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَقٍ مَا كَفَانِيَا *

١. أي من الذي عندهم ووصله بالظرف كما تصل الالذي به في قولك جاعني الذي عندهم، فأما قوله

* لَمَنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ * لِأَنَّحِبَّنِ لِلْعَظْمِ ذُو عَارِقَةٍ *

وقبله

* حَلَفْتُ بِهَدْيِ مُشْعَرٍ بَكَرَاتُهُ * تَخُبُّ بِصَحْرَاهُ الْغَبِيطِ دَرَادِقُهُ *

فالببيت لعاري الطائي وعارق لقب غلب عليه لقب بذلك لقوله في آخر البيت ذو أنا عارقه وأسمه ١٥ قيس بن جريرة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبان ويروي لمن لم يغير ويروي لأنحيين العظم والشاهد فيه جعل ذو معنى الالذي ووصلها بالمبتدأ والخبر وقوله لمن فيما بين القسم والمفسر عليه توطئة للقسم وجواب القسم لأنحيين للعظم يقول البيت إن لم تغير بعض صنيعك لأقصدن في مقابلته كسر العظم الذي صرت أعرفه أي أنتزع اللحم منه جعل شكواه كالعرق وجعل ما بعده إن لم يغير معاملته تأثيراً في العظم نفسه وهذا بعيد، وذهب بعضهم إلى أنك تقول في الموثق ذات قالت ٢. ذاك وفي التثنية والجمع ويكون مضموماً في كل حال، وحكى أنه يجوز أن تقول في جماعة الموثق ذوات قلن وفي ذلك دلالة أنه منقول من ذي التي بمعنى صاحب، والفرق بين ذو التي بمعنى الالذي على لغة طيء وبين ذو التي بمعنى صاحب من وجوه منها أن ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها أن ذو في مذهب طيء لا بوصف بها إلا المعرفة والتي بمعنى صاحب بوصف بها المعرفة والنكرة إن أصفتها إلى نكرة وصفت بها النكرة وإن أصفتها إلى معرفة

صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست ذو التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذا ولا ذي ولا تكون ألا بالواو تقول مررت بالرجل ذو قال ابي الذي قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التي بمعنى صاحب فاعرفه ، فأما ذا من قولك ما ذا صنعت فهي على وجهين احدهما ان تكون ما استنفيها وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء وذا خبره وهي بمعنى ه الذي وما بعده من الفعل والفاعل صلته والعائد محذوف والتقدير صنعته والوجه الثاني ان تجعل ما وذا جميعا بمنزلة ما وحدها وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة نحو ائما وحيثما ونحوها من المركبة وتكون ما مع ذا في موضع نصب بصنعت ويكون جواب الاول مرفوعا وجواب الثاني منصوبا لان الجواب بدل من السؤال قال الله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ اَلْعَفْوُ قَرِيٌّ بَرَفِ الْعَفْوِ وَنَصْبِهِ فالرفع على ان يكون ذا بمعنى الذي والمعنى ما الذي ينفقونه قال الشاعر

١. * أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ * أَحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبِاطِلٌ *

والنصب على تركيب ما وذا وجعلهما معا كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ، فان قيل فهلا كانت ذا في قولك ما ذا صنعت زائدة ملغاة قيل عنه جوابان احدهما انه لو كانت ذا زائدة لقلت في الجواب عم ذا تسأل بحذف الف ما كما تقول عم تسأل لان ما اذا كانت استنفيها ودخل عليها حرف الجر حذفت الفها نحو قوله تعالى عم ينتساءلون ١٥ وفيهم انت من ذكراها فلما ثبتت الالف وقلت عما ذا تسأل دل على انها تركيب ائما وصارت الالف حشوا والثاني لو كانت ملغاة لكان التقدير في ما ذا تصنع ما تصنع وتكون في موضع نصب فلما قال * أَحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبِاطِلٌ * فأبدل المرفوع من ما دل انها مرفوعة بالابتداء والخبر ذا والفعل صلة على ما ذكره

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسميتها سببوية للشوش وذلك قولك الذي ابوه منطلق زيد وجاعني من عهدته عمرو واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع الى الذي ،

قال الشارح الموصول ما لا يتم حتى تصلة بكلام بعده تام فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً بإزاء مسمى
 فاذا قلت جاعني الرجل الذي قام فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل بمعنى القائم وإذا قلت
 جاعني من قام فمن وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة فنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده
 منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلا بصم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته
 ٥ ولذلك كان الموصول مبنياً بالموصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة فاذا جئت بالصلة قيل موصول
 حينئذ، وقوله لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه أي تتبعه وكل شيء يتبع شيئاً فقد ردفه
 وقوله من الجمل التي تقع صفات يريد من الجمل التي توضح وتبين وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر وصلاح
 فيها أن يقال فيه صدق أو كذب وجاز أن تقع صفة للنكرة فاما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به
 الذي وأخواتها لا يجوز جاعني الذي أريد أبوه قائم وكذلك الأمر والنهي لما ذكرناه من أنها لا تقع
 ١٠ صفة للنكرة إذ كانت لا تحتل الصدق والكذب، وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء الفاعل والفاعل
 والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى
 الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة
 عن كل كلام تام قائم بنفسه فاذا أنيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به فمثال وصلك
 بالفعل قولك جاعني الذي قام فالذي الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول وأستتر في
 ١٥ الفعل لأنه له ولو كان لغيره لم يستتر نحو الذي قام غلامه زيد وسواء في الفعل الفاعل اللازم والمتعدى
 والحقيقي وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا جاعني الذي قام والذي قام
 غلامه ومثال المتعدى جاعني الذي ضرب زيدا والذي أعطى عمراً درهما والذي ظن زيدا قائماً والذي
 أعلم عمراً زيدا خير الناس فالذي هو الموصول وضرب زيدا هو الصلة والعائد الفاعل المستتر في ضرب
 وكذلك الباقي الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقي قولك
 ٢٠ جاعني الذي كان قائماً والذي ليس قائماً فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر ولا فرق
 في ذلك بين أن تكون الجملة إيجاباً أو سلباً فمثال الإيجاب الذي قام زيد ومثال السلب الذي ما قام
 زيد وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر جاعني الذي أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة
 والعائد الهاء في أبوه ومثله جاعني الذي هو قائم فقولك هو قائم صلة وهو العائد إلى الموصول ومثال
 وصلك بالشرط والجزاء قولك جاعني الذي إن تأته يأتيك عمرو فقولك إن تأته يأتيك عمرو صلة والعائد

الهاء في تأته واعلم ان كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما جملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين الى الاخرى كافتقار المبتدأ الى الخبر فالجملة الاولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر واذا كان كذلك فانت بالخيار في الحاق العائد ان شئت اتيت به في الجملة الاولى نحو ما تقدم من قولك جاعنى الذى ان تأته يأتك عمرو فالعائد الهاء في تأته وان شئت اتيت به في الجملة الثانية نحو قولك جاعنى الذى ان تكريم زيدا يشكرك فالعائد المصغر في يشكر فان جئت بالصمير فيهما فأحسن شيء نحو قولك جاعنى الذى ان تزرة بحسن اليك فالعائد الاول الهاء المنصوبة في تزرة والآخر الصمير المرفوع في بحسن اليك كما يكون في المبتدأ والخبر اذا كانا صلة كذلك ان شئت اتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جاعنى الذى ابوه قائم وان شئت اتيت به مع الخبر وحده نحو الذى اخوك غلامه زيد وان شئت اتيت به معهما نحو الذى ابوه اخوه زيد والذى عمه خاله عمرو واما الصلة اذا كانت ظرفا او جارًا ومجرورًا فنحو الذى عندك زيد والذى فى الدار خالد واعلم ان الظرف اذا وقع صلة فانه يتعلف بفعل محذوف نحو استنقر او حل وحويه ولا يتعلف باسم فاعل لان الصلة لا تكون بمفرد اما تكون بجملة واكثر الحويين يسمى هذه الجملة صلة وسيبويه تسميها حشوا فالصلة مصدر كالوصل من قولك وصلت الشيء وصلنا وصلة والمراد ان الجملة وصل له فاما تسمية ١٥ سيبويه لها حشوا فن معنى الزيادة اى انها ليست اصلا واما في زيادة يتسم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بنى فلان اى من اتباعهم وليس من صبيهم وقوله واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل قد تقدم القول ان الالف واللام بمعنى الذى واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم ارادوا ان يصغوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصغوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيها فى التعريف والتنكير فجاءوا بالالف واللام ونووها بمعنى الذى ولم يمكن إدخالها على لفظ الفعل لانها من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل فصار اسما فى اللفظ وهو فعلى فى الحكم والتقدير وفيه ضمير يعود الى الالف واللام ان كانت فى تأويل الذى والصواب انه عائد الى مدلول الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الصمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر

الصلات

قال صاحب الكتاب وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربيا يقول ما انا بالذى قائم لك

شَيْئًا وَقُرئَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بِحَذْفِ شَطْرِ الْجُمْلَةِ وَقَدْ جَاءَتْ أَلْتِي فِي قَوْلِهِ بَعْدَ اللَّتْيَا وَأَلْتِي
مَحذُوفَةٌ الصَّلَةُ بِأَسْرَهَا وَالْمَعْنَى بَعْدَ لِحْطَةِ الَّتِي مِنْ قِطَاعَةٍ شَأْنَهَا كَيْتَ وَكَيْتَ وَأَمَّا حَذْفُهَا لِئُوهَمُوا أَنَّهَا
بَلَغَتْ مِنَ الشَّدَّةِ مَبْلَغًا تَقَاصَرَتِ الْعِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهٖ ،

قال الشارح اعلم انهم قد حذفوا الرواجع من الصلة وكثر ذلك عندم حتى صار قياسا وليس حذفها
ه دون اثباتها في الحسن وقد جاء الامران في كتاب الله تعالى نحو قوله اهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللّهُ رَسُوْلًا
والمراد بَعَثَهُ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ فَأَلِي بِالْعَائِدِ وَهُوَ الْهَاءُ وَأَمَّا حَذْفُهَا
العائد من الصلة لانّ الَّذِي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كل
موصول يكون هو وصلته كاسم واحد فكأنهم استنطالوا الاسم وأن يكون اربعة اشياء كشيء واحد
فكروها طولها كما كرهوا طول اشهباب واجميرار فحقوقه بحذف الياء وقالوا اشهباب واجميرار كذلك لما
استنطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفا وأما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة ان
لا يمكن سبيل الى حذف الموصول لانه هو الاسم ولا الى حذف الفعل لانه هو الصلة ولا الى حذف
الفاعل لانّ الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع ، ولا يحذف هذا الراجع الا بمجموع ثلث شرائط
احدها أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا لانّ المفعول كالفصلة في الكلام والمستغنى
عنه وأن يكون الراجع متصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن
١٥ يكون ضميرا واحدا لا بد للصلة منه فتقول الذي ضربت زيداً فحذف العائد الذي هو الهاء لانّ
الكلام والصلة لا يتم الا بتقديره ولو قلت الذي ضربته في دارة زيداً لم يجوز حذف الهاء لانّ الصلة
تتم بدونه فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه ، وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان
مبتدأً نحو قولك جاءني الذي ضاربٌ زيدا والمراد الذي هو ضاربٌ وحكى صاحب الكتاب
عن الخليل ما أنا بالذي قائلٌ لك شياً اي الذي هو قائلٌ ومن ذلك قراءة بعضهم متلاً ما
٢٠ بَعُوْضَةٌ بَرَفٍ بَعُوْضَةٌ كَأَنَّهُ جَعَلَ مَا مَوْصُوْلَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْمَرَادُ أَنَّ اللّٰهَ لَا يَسْتَحْبِي اِنْ يَصْتَرِبُ
مَثَلًا الَّذِي هُوَ بَعُوْضَةٌ وَمِثْلُهُ قِرَاءَةُ بَعْضُهُمْ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ اِي الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ
ومثله قوله

* لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَيْرِ * الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّقِبُهَا *

اي ينسون الذي هو عواقبها وحذف الضمير من هذا ضعيف جدا لانّ العائد هنا شطر الجملة

وليس فصلته كالهاء في قولك الذي كلمته والذي سهله قليلا العليم بموضعه ان كانت الصلة لا تكون بالمفرد ء وقد جاءت الصلة محذوفة بالكسبية وذلك شاذ في الاستعمال والقياس اما قلته في الاستعمال فظاهراً واما في القياس فلان الصلة هي الصفة في المعنى واما جيء بالذي وصلة الى ذلك فلا يسوغ حذفها لان فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك يا ابيها الرجل لانه هو المقصود ٥ بالنداء وأي وصلة الى ذلك ء فن ذلك قولهم في المثل بعد التتيا والتي بحذف الصلة من كل واحد منهما لان الغرض ان هذه الخطة لعظمتها وخامة امرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه وقيل التتيا والتي من اسماء الداهية كاتها سميت بالموصول دون الصلة واما قول الشاعر انشده ابو عثمان

* حتى اذا كانا لها اللدبين * مثل الجديدين المحملجين *

فانه شبه الذي بمن وما فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما فاما على اصل الكوفيين فانهم يجعلون ١ الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لانهم يجرونها تجرى الظرف ء

فصل ١٧٨

قال صاحب الكتاب والذی وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل وحرف الجملة التي يوصل بها ان تكون ١٥ معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم من الخضرة لمن بلغه ذلك ء

قال الشارح قد تقدم القول ان الذي انما اتي بها توصلا الى وصف المعارف بالجمل حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكرات كذلك وينبغي ان تكون الجملة التي تنفع صلة معلومة عند المخاطب لان الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الاخبار عنه بعد ذلك والصلة تخالف الخبر لان الخبر ينبغي ان يكون مجهولا عند المخاطب لان الغرض من الخبر افادة المخاطب ٢٠ شيئا من احوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا فلذلك لا تقول جاعني الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل تجيبه لان جاء خبر وقام صلة وكذلك لا تقول اقبل الذي ابوه منطلق الا لمن عرف انطلاق ابيه وجهل اقباله فاعرف ذلك ء

قال صاحب الكتاب ولاستطانتهم آياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد

فعلوا مثل ذلك بموتته فقالوا أَلَّتْ وَأَلَّتْ وَالصَّارِبَةُ هُنْدٌ جَعَتِ أَلَّتِي صَرِبَتْهُ هُنْدٌ وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق

* أَبِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي أَلَّدَا * قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَ *
 وقال * وَإِنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُ * وقال الله تعالى وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا

٥ قال الشارح قد تقدم أنهم استطالوا الاسم الموصل بصلته ولاستطالتهم آياه تجرؤا على تخفيفه من غير جهة واحدة فنارة حذفوا الباء منها واجتزؤا بالكسرة منها وقالوا أَلَّدَا وتارة يجذفون الباء والكسرة معاً لأنه أبلغ في التخفيف فاذا غائوا في التخفيف حذفوا أَلَّذِي نفسها واقتصروا على الالف واللام التي في أولها وأقاموها مقام أَلَّذِي ونوا ذلك فيها ولم يمكن إدخالها على نفس الجملة لأنها من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون أَلَّذِي وقد تقدم ذلك

١٠ وقد فعلوا في الموتث مثل ذلك فقالوا أَلَّتْ بكسر التاء وأَلَّتْ بسكونها كما كان في المذكر كذلك وقالوا الصارِبَةُ هُنْدٌ والمراد التي صرِبَتْهُ فحذفوا أَلَّتِي واجتزؤوا بالالف واللام وحولوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغة في التخفيف، وقد حذفوا النون ايضاً تخفيفاً من مثناه ومجموعه فقالوا جاعى أَلَّدَا قاما وأَلَّذِي قاموا والمراد أَلَّذَانِ وَالَّذِينَ فحذفوا النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة فاما قول الفرزدق

١٥ * أَبِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي أَلَّدَا الْحِج * فَإِنَّ الشَّاهِدَ فِيهِ حَذْفُ النُّونِ مِنَ أَلَّذَانِ وَقَوْلُهُ أَلَّدَا يَفْخَرُ عَلَى جَرِيرٍ وَهُوَ مِنْ بَنِي كَلَيْبٍ بَنِي يَرْبُوعٍ مِنْ أَشْتَهَرَ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ كَعَمْرٍو بَنِي كُنُوثٍ قَاتِلِ عَمْرٍو بَنِي هُنْدِ الْمَلِكِ وَعَاصِرِ بَنِي النُّعْمَانِ بَنِي مَالِكِ بَنِي عَتَابِ أَيْ حَنْشِ بَنِي حَنْشِ قَاتِلِ شُرْحَبِيلِ بَنِي عَمْرٍو بَنِي حُجْرٍ يَوْمَ الْكَلْبِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَادَاتِ تَغْلِبَ وَقِيلَ أَرَادَ بَعِيَّةَ هُدَيْلَ بَنِي هُبَيْرَةَ التَّغْلِبِيَّ الشَّاعِرَ وَالْهَدَيْلَ ابْنَ عِمْرَانَ الْأَصْفَرَ الَّذِي كَانَ إِخَا لَأُمِّهِ وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ

* وَإِنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُ * ثُمَّ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ *

٢٠ فَإِنَّ الْبَيْتَ لِلْأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ وَيُرْوَى زَمَيْلَةَ بِالرَّأْيِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النُّونِ مِنَ أَلَّذِينَ اسْتِخْفَافًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ قَوْلُهُ دِمَاؤُهُمْ فَعَوْدُ الضَّمِيرِ مِنَ الصَّلَةِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ يَدُلُّ أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا وَالْمُرَادُ أَلَّذِينَ لِقَوْلِهِ خَاضُوا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلَّذِي وَاحِدًا وَيُؤَدِّي عَنْ الْجَمْعِ فَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ فَتَنْظَرُ إِلَى الْفَلْظِ وَإِنْ عَادَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَبِالْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى حَدِّ مَنْ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقْتَنِي بِهِ أَوْلَيْكَ ثُمَّ أَلْتَسْقُونَ وَقَالَ

سبحانه كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ
 فعاد الضمير مرةً بلفظ الواحد ومرةً بلفظ الجمع مجازاً على المعنى، وهو يرثى قوماً قتلوا بقلج وهو
 موضع معروف بين البصرة وصرية وهو مذكور مصروف،

فصل ١٧٩

٥

قال صاحب الكتاب ومجال الذي في باب الإخبار أوسع من مجال اللام التي بمعناه حيث دخل في
 الجلتين الاسمية والفعلية جميعاً ولم يكن للام مدخل إلا في الفعلية وذلك قولك اذا أخبرت عن
 زيد في قام زيدٌ ومنطلق الذي قام زيدٌ والذي هو منطلق زيدٌ والقائم زيدٌ ولا تقول ألهو
 ١. منطلق زيدٌ. والإخبار عن كل اسم في جملة سائغ إلا اذا منع مانع،

قال الشارح الإخبار ضرب من الابتداء والخبر تُصَدَّرُ فيه بالذي او بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا ان
 الذي اذا تم وصلته كان اسماً مفرداً كزيد وعمرو لا يُفيد إلا بصمير جزء آخر اليه فاذا قيل لك أخبر
 عن اسم من الاسماء فالمراد الحيف الكلام الذي او الالف واللام واجعلهما في موضع مبتدأ وأنزع
 ذلك الاسم من مكانه الذي كان فيه وضع موضعه ضميراً يقوم مقامه يكون راجعاً الى الذي او الى
 ١٥ الالف واللام وأجعل ذلك الاسم خبراً. مثال ذلك اذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك قام زيدٌ
 بالذي قلت الذي قام زيدٌ فيكون الذي مبتدأ وقام صلته وفيه ضمير قام مقام زيد في كونه الفاعل
 وهو ضمير راجع الى الذي وبه تم الكلام وهو في المعنى زيدٌ لانه ضمير الذي والذي هو زيدٌ ولذلك
 كان خبراً عنه لان الخبر اذا كان مفرداً هو المبتدأ في المعنى فان أخبرت عنه بالالف واللام قلت
 القائم زيدٌ فالالف واللام قائم مقام الذي واسم الفاعل الذي هو قائم عوض عن قام وفي اسم الفاعل
 ٢. ضمير عائد الى الالف واللام والالف واللام هما زيدٌ غير أنك أعربت الالف واللام بتمامه بإعراب الذي
 وحدهما، فان أخبرت عن زيد من قولك زيدٌ منطلق قلت الذي هو منطلق زيدٌ جعلت بدلاً
 زيد ضميره وهو مبتدأ كما كان زيدٌ مبتدأً ومنطلق الخبر وهو منطلق صلة الذي وهو راجع الى
 الذي وزيدٌ خبر الذي لان زيدا هو الذي في المعنى فلو أخذت خبر عنه بالالف واللام لم يصح
 لذلك تحتاج ان تنقله الى اسم الفاعل واسم الفاعل انما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال ان

تَجَمَّلَ الَّذِي فِي بَابِ الإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ الألفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الَّذِي يَكُونُ مَعَ الجَمَلَيْنِ الأسمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ وَالألفِ وَاللَّامِ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فَكُلُّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالألفِ وَاللَّامِ يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالألفِ وَاللَّامِ فَكَانَ الإِخْبَارُ بِالَّذِي أَعْمَرُ ، وَقَوْلُهُ وَالإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِعٌ يَرِيدُ لَلْجُمْلَةِ لِلخَبْرِيَّةِ الَّتِي بِجَسَنِ فِي جَوَابِهَا صِدْقٌ وَكَذِبٌ لِأَنَّ هَذِهِ لِلْجَمَلِ تَقَعُ صِلَاتٌ وَصِفَاتٌ كَمَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَالْأَسْمَاءُ بِحُكْمِ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ سَمَاتٌ عَلَى مَسْمِيَّاتٍ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهَا بِأَحْوَالِهَا إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ وَسَنَدُكُمُ الْمَوَانِعَ فِيهَا بَعْدُ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَطَرِيقَةُ الإِخْبَارِ أَنْ تُصَدِّرَ الْجُمْلَةَ بِالمَوْصُولِ وَتُرْخَلِفَ الأِسْمَ إِلَى عَجْزِهَا وَاضْعًا مَكَانَهُ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى المَوْصُولِ بَيَانُهُ أَنَّكَ تَقُولُ فِي الإِخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ فِي زَيْدٍ مَنْطَلِقُ الَّذِي هُوَ مَنْطَلِقُ زَيْدٍ وَعَنْ مَنْطَلِقِ الَّذِي هُوَ مَنْطَلِقُ وَعَنْ خَالِدٍ فِي قَامِ غُلَامٌ خَالِدِ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ خَالِدًا أَوْ القَائِمُ أَوْ غُلَامُهُ خَالِدٌ وَعَنْ اسْمِكَ فِي ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا وَعَنْ السُّدَابِ فِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ أَوْ الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ وَعَنْ زَيْدِ الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَوْ الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ،

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ طَرِيقَةَ الإِخْبَارِ أَنْ تُصَدِّرَ الْجُمْلَةَ بِالمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ الَّذِي وَالَّذِي أَوْ الألفِ وَاللَّامِ بِعِنَايَتِهِمَا وَتَنْزِعَ الأِسْمَ الَّذِي تَرِيدُ الإِخْبَارَ عَنْهُ مِنَ الْجُمْلَةِ وَتَضَعُ مَوْضِعَهُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى المَوْصُولِ ١٥ يَكُونُهُ فِي المَعْنَى ثُمَّ تَأْتِي بِذَلِكَ الأِسْمِ الَّذِي تُخْبِرُ عَنْهُ آخِرًا تَجْعَلُهُ خَبْرًا عَنِ المَوْصُولِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الخَوْبِيِّونَ أَخْبِرَ عَنْهُ وَهُوَ فِي اللَّغْظِ خَبْرٌ لِأَنَّهُ فِي المَعْنَى مُحَدَّثٌ عَنْهُ إِنْ قَدْ يَكُونُ خَبْرًا وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ الفِعْلِ فَأَرَادُوا التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ وَمُحَدَّثٌ عَنْهُ فِي المَعْنَى ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ فَأَنَّكَ تَقُولُ الَّذِي هُوَ مَنْطَلِقُ زَيْدٌ نَزَعْتَ زَيْدًا مِنَ الْجُمْلَةِ وَجَعَلْتَهُ بِدَلِّهِ ضَمِيرًا وَهُوَ مَبْتَدَأٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ مَبْتَدَأً وَمَنْطَلِقُ خَبْرُهُ عَلَى مَا كَانَ وَالْجُمْلَةُ مِنَ المَبْتَدَأِ وَالخَبْرُ صِلَةُ الَّذِي وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي ٢٠ وَالَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلِذَلِكَ كَانَ خَبْرًا عَنْهُ لِأَنَّ الخَبْرَ إِذَا كَانَ مَفْرُودًا يَكُونُ هُوَ الخَبْرَ عَنْهُ فِي المَعْنَى ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ مَنْطَلِقٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ قُلْتَ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مَنْطَلِقٌ فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ مَوْضِعَ مَنْطَلِقِ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا كَانَ زَيْدٌ كَذَلِكَ وَجَعَلْتَ لَلْجُمْلَةِ صِلَةَ الَّذِي ثُمَّ أَتَيْتَ بِمَنْطَلِقٍ وَجَعَلْتَهُ خَبْرًا عَنِ المَوْصُولِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلَا يَصِحُّ الإِخْبَارُ بِالألفِ وَاللَّامِ هُنَا لِأَنَّ الألفِ وَاللَّامِ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي المَبْتَدَأِ وَالخَبْرِ عَلَى مَا بَيَّنَّا ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ خَالِدٍ فِي قَوْلِكَ قَامَ غُلَامٌ خَالِدِ قُلْتَ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ

خالدٌ جعلتَ الهاءَ موضعَ خالدٍ وهى مضافٌ اليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلكَ وجعلتَ خالدًا خبرًا عن الموصولِ الذى هو الهاءُ فى المعنىء فان اخبرت بالالف واللام قلت القائم غلامه خالدٌ فالقائم مبتدأٌ وغلامه مرتفع ارتفاعَ الفاعلِ كاتك قلت الذى قام غلامه لان الف واللام فى معنى آلذى واسمُ الفاعلِ فى معنى الفعلِ وجعلتَ خالدًا الخبرَ كما كان فى آلذى كذلكَء وجملةُ الامر ه ان الاضافة تنقسم قسمين احدهما ان يدلُّ المضاف اليه على شخصٍ بعينه والآخر ان لا يدلُّ على شخصٍ بعينه فاما ما دلَّ على شخصٍ مفردٍ فمحو غلامٌ زيدٌ وصاحبٌ عمروٌ واما ما لا يدلُّ على شخصٍ مفردٍ فمحو سامٍ أبرصٌ وأبى الحصينِ فاما الثانى وهو ما لا يدلُّ على شخصٍ مفردٍ فلا يجوز الاخبارُ عنه لانه لا يختص بالضافة واما الاولُ وهو ما يدلُّ على شخصٍ مفردٍ فانه يجوز الاخبارُ عن المضافِ مفردًا وعن المضافِ اليه مفردًا ولا يجوز الاخبارُ عنهما معا لان المصغر لا يدلُّ على اكثر من واحدٍ ولوقيل ١ لك أخبرٌ عن قامٍ من قولك قام غلامٌ خالدٌ قلت هذا لا يجوز لان الفعل لا يُصغرُ وقد بينا ان معنى الاخبار ان تنزع الاسمَ المخبرَ عنه من الكلامِ وتأتى موضعه بصميره ان كان مبتدأً كان ضميرًا منفصلاً

وين كان مفعولاً او مضافاً اليه كان المصغر متصلاًء فان اخبرت عن اسمك فى ضربتَ زيداً قد

الاخبار بالذى الذى ضرب زيداً انا فرعت ضمير المتكلم من الفعل ووضعت مكانه ضمير الغيبة لانه راجع الى الذى والذى موضوعٌ للغيبة واستندر الضميرُ فى الفعل لان الفعل اذا كان واحداً غائباً لم ١٥ تظهر له علامةٌ ثم جعلت ضمير المتكلم المنتزعَ خبراً فلما صار خبراً وجب ان يكون ضميراً مرفوعاً منفصلاً للمتكلم نحو انا واما كان مرفوعاً لانه خبرُ المبتدأِ وخبرُ المبتدأِ لا يكون الا مرفوعاً واما كان منفصلاً لان خبر المبتدأِ ليس عامه لفظاً فيتصل به وكان ضمير متكلم على حد ما كان فى ضربت وتقول فى الاخبار بالالف واللام الضاربُ زيداً انا فالضاربُ مبتدأٌ وفيه ضميرٌ يعود الى الف واللام وانا الخبرُء فان اخبرت عن المفعول الذى هو زيدٌ بالذى قلت الذى ضربته زيدٌ فالذى مبتدأٌ ٢ وضربته صلته والهاء عائدة اليه وزيدٌ خبرٌ ويجوز حذف الهاء فتقول الذى ضربتَ زيدٌ قال الله تعالى اهدنا آلذى بعث الله رسولا فان اخبرت بالالف واللام قلت الضاربُ انا زيدٌ فالهاء فى الضاربه ترجع الى ما دلَّ عليه الف واللام وهو آلذى وانا مرتفعٌ بضاربٍ وأظهرت المصغر الذى هو انا لان ضارباً لك وقد جرى على الف واللام الذى لزيدٍ وقد جرى على غير من هو له واسمُ الفاعل اذا جرى على غير من هو له برز ضميرهء وتقول يطير الذباب فيغضب زيدٌ ان اخبرت عن الذباب قلت

الذي يطير فيغضب زيد الذباب فيكون الذي في موضع رفع لأنه مبتدأ ويطير صلته وفيه ضمير
 يعود الى الذي وهو الفاعل استكن فيه لكونه واحدا لغائب وضمير الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان
 مستكنا في الفعل بلا علامة لفظية وقوله فيغضب زيد جملة معطوفة على يطير والمعطوف والمعطوف
 عليه داخل في الصلة والذباب خبر المبتدأ وقد كان قبل الاخبار فاعل يطير فلما اخبرت عنه وضعت
 مكانه ضميره وأخبرته فجعلته خبرا فان اخبرت بالالف واللام قلت الطائر فيغضب زيد الذباب
 فيكون الطائر مبتدأ وفيه ذكر يعود الى مدلول الالف واللام وهو مرتفع به وقوله فيغضب زيد معطوف
 عليه لأنه وإن كان مفردا فهو في تأويل الجملة لأن الطائر بمعنى الذي يضير فكأنك عطفت جملة على
 جملة في الحكم ومثله قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا على الذين
 تصدقوا وأقرضوا والذباب الخبر فهو الآن مرفوع لأنه خبر المبتدأ وقبل كان مرفوعا بأنه فاعل فان
 اخبرت عن زيد قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد فالذي مبتدأ ويطير الذباب صلة وقوله
 فيغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى المبتدأ والموصول وهو الذي وزيد الخبر والغاء ربطت
 الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنها أحدثت فيهما معنى للجزء وصار معنى ان طار الذباب يغضب
 زيد ولما كان الشرط والجزء كالجملة الواحدة فافتضى كل واحدة من الجملتين الاخرى كفى عود الضمير
 الى الموصول من احدهما اذا كانتا صلة نحو قولك الذي ابوه قائم زيد ولو كان مكان العاء الواو لم
 يصح الاخبار عن الذباب ولا عن زيد لأن الواو لا تحدث في الكلام معنى للجزء فتبقى احدى
 الجملتين اجنبية من الموصول فحلها من العائد وتفعل في الاخبار بالالف واللام الطائر الذباب فيغضب
 زيد فالطائر مبتدأ والذباب رفع به وليس فيه ذكر لأنه قد رفع ظاهرا ويغضب معطوف عليه وفيه
 ذكر يعود الى الموصول وبه تمت الصلة وزيد خبر المبتدأ

قال صاحب الكتاب ومما امتنع فيه الاخبار ضمير الشأن لاستحفاقه اول الكلام والضمير في منطلق
 في زيد منطلق والهاء في زيد ضربته ومنه في السمن منوان منه بدرهم لأنها اذا عادت الى الموصول
 بقى المبتدأ بلا عائد والمصدر والحال في نحو ضربى زيدا فلما لآتك لوقلت الذي هو زيدا فلما
 ضربى عملت الضمير ولو قلت الذي ضربى زيدا قائم أضمرت الحال والاضمار اما يسوغ فيما
 يسوغ تعريفة

قال الشارح قد تقدم القول ان كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الاخبار عنه الا أن يمنع منه مانع

فمن المواضع التي يمتنع الاخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشان والحديث لو قلت كان زيدٌ قائمٌ فأصرتَ في كَانِ ضميرَ الشان والحديث لم يجز الاخبارُ عن ذلك الضمير فلا يجوز الذي كان زيدٌ قائمٌ هو ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو لأن ضميرَ الشان والحديث لا يكون إلا أولاً غيرَ عائدٍ على ظاهرٍ وإنما تُفسره الجملة بعده وأنت إذا اخبرتَ عنه اخرجته عن هذه الصفة بأن يصير متأخراً يعود على ما قبله من

الموصول غيرَ مفسرٍ بجملةٍ وهذا غيرُ ما وُضع عليه، ومن ذلك الضميرُ في منطلقٍ في قوله زيدٌ منطلقٌ لا يجوز الاخبارُ عنه لو قلت الذي زيدٌ منطلقٌ هو لم يجز لأن الضمير في منطلقٍ كان عائداً الى المبتدأ الذي هو زيدٌ وأنت حين اخبرتَ عنه نزعته منه ذلك الضميرَ وجعلت فيه ضميراً يعود الى الموصول وأخرت الضميرَ الذي كان مستكثراً فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلاً فبقى المبتدأ الذي هو زيدٌ بلا عائدٍ اليه فان أعدت الضمير الى زيدٍ بقى الموصول بلا عائدٍ فكانت المسئلة باطلت من هذا الوجه، ومثله امتناع الاخبار عن الهاء في زيدٌ ضربته لأن هذه الهاء عائدةٌ الى زيدٍ ولو اخبرتَ عنه لنزعت هذا المصيرَ وجعلت مكانه ضميراً آخرَ يعود الى الموصول وأخرت الضمير الذي في ضربته الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلاً لتعدُّر الإتيان بالمتصل ولو فعلت ذلك لأخليت المبتدأ الذي هو زيدٌ من عائدٍ عليه، ومثله امتناع الاخبار عن الهاء في منه من قولك أسمنُ منونٌ منه بدرمٍ لأنك لو اخبرتَ عنها لكنت عائداً الى الذي السمنُ منونٌ منه بدرمٍ هو فتجعل الهاء في منه عائدةً على الموصول ويبقى المبتدأ الذي هو السمن بلا عائدٍ وذلك ممتنع، ومن ذلك قولك ضربى زيداً قائماً لا يجوز الاخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحال لأنك إن اخبرت عن المصدر لزمك إضماره وكنت تقول الذي هو زيداً قائماً ضربى فكنت تنصب زيداً قائماً بهو لأنها كناية عن المصدر الناصب والمصدر إذا أضمر لا يجعل نوناً موروياً بزويدٍ حسنٌ وهو بعرو قبججٌ لم يجز لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بأن والفعل وبعد الكناية

تزول منه حروف الفعل ويمتنع تقديره بأن والفعل وكذلك لو اخبرت عن الحال فقلت الذي ضربى زيداً آياه قائمٌ لم يجز لأن الحال لا يكون إلا نكرةً وأنت إذا كنيته عنه عرفته وذلك لا يجوز في الحال فلو اخبرت عن المفعول وهو زيدٌ لجاز وكنت تقول الذي ضربى آياه قائماً او ضربته قائماً زيداً فاعرفه

فصل ١٨٠

قال صاحب الكتاب وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر وموصوفة كقوله

* رَبِّ مَا تَكَرَّرَ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ *

ونكرة في معى نىء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فَنِعْمًا هِيَ وَقَوْلُهُمْ فِي التَّعْجِبِ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا
هـ ومصنئة معى حرف الاستفهام والجزاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وَقَوْلِهِ وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ
تَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ

قال الشارح لما ذكر الموصولات وذكر في جملتها ما أتبعها ذكر أقسامها وهي على اربعة اصرب احدها
أن تكون موصولة معرفة بمنزلة الذى والآخر ان تكون منكورة غير موصولة والثالث ان تكون استفهاما
والرابع ان تكون جزاء فاما الاول منها وهو ان تكون بمعنى الذى وتوصل بما يوصل به الذى ففد
١. تقدم الكلام عليها واما الثانى وهو ان تكون منكورة فهى على ضربين احدهما ان تكون غير موصوفة
والآخر ان تكون موصوفة فاما الموصوفة فكقوله تعالى هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ عَتِيدٌ خَيْرٌ نَّانٍ او صفة دنية
وجوز ان تكون ما بمعنى الذى ولدى بعده الصلة وهو خبر عن هذا وعَتِيدٌ خَيْرٌ نَّانٍ على حد
هذا بعل شَيْخٌ والفصل بين الصفة والصلة ان الصلة لا تكون الا جملة والصفة قد تكون اسما
مفردا فاذا وقعت لجملة صفة للنكرة فاتها تقع من حيث توصف النكرات بالجل لا ان ذلك ازم بخلاف
٥ الصلة والفرق بين لجل النى تكون صلة لما وبين لجل التى تكون صفة لها ان لجل التى تكون صفة
لها لها موضع من الاعراب بحسب اعراب موصوفها ولجل التى تكون صلة لا موضع لها من الاعراب
ومما جاءت فيه منكورة موصوفة قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ أَجَازَ بِعُضِّهِمْ ان تكون ما نكرة وبعضة
وصف لها على ان تكون ما في موضع البدل من مثلا فان قبل كيف ساغ وصفها ببعضة وهو نوع
قيل لا يبعد ذلك ههنا لان ما اسم عام قربت في الابهام والعموم من ذا وحكم هذه الاسماء ان تبين
٢. باسماء الانواع وقد تقدم علته ذلك وكذلك ما الثانية في قوله مَا قَوْفَهَا يجوز ان تكون نكرة ويكون
فوقها صفة والتقدير ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا شيئا بعضة فشيئا فوفها فاما قول الشعراء
* رَبِّ مَا تَكَرَّرَ الخ * فالبيت لأمية بن أبى الصلت والشاهد فيه كون ما نكرة وما بعدها صفة لها
والذى يدل أنها نكرة دخول رَبِّ عليها وهي بمعنى نىء والعائد من الصفة محذوف والمعنى رَبِّ سى
تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فَرَجَةٌ تَعْقُبُ الصَّيْفَ كَحَلِّ عِقَالِ المَعِيدِ وَالْفَرَجَةُ بِنَفْعِ

في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يُرى حتى أبو عبيدة عن ابي عمرو بن العلاء قال أخافنا الحجاج
فهرب الى نحو اليمن وهربت معه فبينما نحن نسير وقد دخلنا الى ارض اليمن كحقتنا اعرابى على
بغير بُشيد

* لا تصيقت بالأمر فقد يُكشَفَ غمّاؤها بغير احتيال *

* رَبّ ما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال *

فقال ابو عمرو وما الخبر قل مات الحجاج قال ابو عمرو وكنت بقوله فرجة بفتح الفاء أشد فرحاً من قوله
مات الحجاج ، والضرب الاخر من ضربى النكرة هو أن تكون نكرة غير موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى
ان تبدوا الصدقات فنعياً هي فما ههنا نكرة غير موصوفة والذي يدل على ذلك انها لو كانت موصوفة
لكان بعدها صفة وليس بعدها ما يصلح ان يكون صفة لان الصفة انما تكون مفردة او جملة واذا
١٠ كان الموصوف مفردا وجب ان يكون نكرة لابهام الموصوف وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون صفة
فتبت بما ذكرناه انها غير موصوفة وانها نكرة لعدم الصلة واذا كانت نكرة فهي في موضع نصب كما
لو كانت النكرة مفعولاً بها والتقدير ان تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئا ابدائها اي نعم الشيء
شبه ابدائها هو المخصوص بالمدح فحذف المصنف الذي هو الابداء واقيم المضاف اليه وهو ضمير
الصدقات مفعولاً للدلالة عليه وانما فلما ذلك لان في ضمير الصدقات غير ذى شك فلا يخلو اما ان
١٥ يكون على تقدير حذف المصنف الذي هو الابداء او لا على تقديره فلو لم يكن المضاف مفردا لكان
المعنى فنعم شيب الصدقات ونكون الصدقات في المدح وليس المعنى على ذلك انما المدح راجع
الى ابداء الصدقات انيب نفسها واخفاها وايتاءها الفقراء خيراً ومن ذلك ما في التعجب نحو
فونك ما احسن زيدا ومنه قوله تعالى فذل الانسان ما اكفره فما نكرة غير موصوفة في موضع رفع
بالابتداء واخبر الخبر ومعناه التعجب اي هو من بتعجب منه ومثله قما اصبرم على النار اي من
٢٠ يقل فيبم ذلك وقيل ان ما استفهام وهو ابتداء واكفره الخبر اي اى سىء حملهم على الكفر مع ما
يرون من الآيات الدالة على التوحيد ، واما القسم الثالث وهو كونها استفهاما فهي فيه غير موصولة
ولا موصوفة وهي سؤال عن ذوات غير الاناس وعن صفات الاناس نحو قوله تعالى وما تملك بيبيتك يا
موسى وقوله تعالى ما هذه التماثيل التي انتم لها عابفون فما اسم نكرة في موضع رفع بالابتداء والتقدير
اى سىء تملك بيبيتك ، وهي مبنية لتضمنها هرة الاستفهام وانما جىء بها لضرب من الاختصار وذلك

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَا بِيَدِكَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ أَعْصَى بِيَدِكَ أَمْ سَيْفٌ أَمْ خَاتَجَرٌ وَحَوْذُكَ مِمَّا يَكُونُ بِيَدِهِ
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِجَابَتُكَ عَمَّا بِيَدِهِ إِذَا لَمْ تَأْتِ عَلَى الْمَقْصُودِ فَجَاؤًا مِمَّا وَهُوَ اسْمٌ وَقَعَّ عَلَى جَمِيعٍ مَا لَا يَعْقِلُ
 مُبْتَهَمٌ فِيهِ وَصَمْنُوهُ بِهَيْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَاقْتَضَى الْجَوَابَ مِنْ أَوَّلِ وَهَلْئِذَا فَكَانَ فِيهِ مِنَ الْإِيجَازِ مَا تَرَى ، وَأَمَّا كَوْنُهَا
 جِزَاءً فَحَوْذُ قَوْلِكَ مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ مِثْلَهُ وَحَوْذُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا تَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ
 ٥ وَحَوْذُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا يَفْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَحِكْمُهَا فِي الْجَزَاءِ فِي حَصْرِهَا الْأَسْمَاءِ وَوُقُوعِهَا
 عَلَيْهَا تَحْكُمُهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِذَا قَالَ مَا تَأْكُلُ آكُلُ فَتَقْدِيرُهُ إِنْ تَأْكُلُ خُبْرًا أَوْ إِنْ تَأْكُلُ لَحْمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا
 يُؤْكَلُ فَمَا قَامَتْ مَقَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَأَعْنَتٌ عَنْ تَعْدَادِهَا كَمَا كَانَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ فَمَا مَوْضِعُهَا
 مِنَ الْأَعْرَابِ فَعَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ كَمَا أَنَّهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَعَلًا غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَانَ
 الْمَوْضِعُ رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ حَوْذًا مِمَّا تَقُمْ أَقْمُ وَمَا تَقُمْ أَضْرِبُ كَمَا أَنَّهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُنْعَدًّا
 ١٠ كَانَتْ مُنْصَوِّبَةً الْمَوْضِعَ بِهِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ جَرٌّ أَوْ أَضْيَفٌ أَلَيْهَا اسْمٌ كَانَتْ مَجْرُورَةً الْمَوْضِعَ بِهِ كَمَا
 أَنَّهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ فَمَا اجْزَامُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَبَعْدَ غَيْرِهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَزَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
 يَنْقَدِيرٌ أَنْ وَلَا يَكُونَ بِالْأَسْمِ لِأَنَّ لَمْ نَجِدْ اسْمًا عَامِلًا فِي فِعْلٍ وَأَمَّا الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ ،

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَهِيَ فِي وَجْهِهَا مُبْتَهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ نَقُولُ لَشَبَّحٍ رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ
 بِهِ مَا ذَاكَ إِذَا شَعَرْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ مَنْ هُوَ وَقَدْ جَاءَ سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ
 ١٥ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ ،

قَالَ الشَّارِحُ فَدَقَّ قَوْلُ أَنْ مَا فِي وَجْهِهَا الْأَرْبَعَةُ تَقَعُ عَلَى ذَوَاتٍ غَيْرِ الْأَنْثَى وَعَلَى صِفَاتِ الْأَنْثَى
 إِذَا قُلْتَ مَا فِي الدَّارِ فَجَوَابُهُ ثَوْبٌ أَوْ فَرَسٌ وَحَوْذُكَ مِمَّا لَا يَعْقِلُ وَإِذَا قُلْتَ مَا زَيْدٌ فَجَوَابُهُ نَوْبٌ أَوْ
 أَسْوَدٌ أَوْ سَمِينٌ فَتَقَعُ عَلَى صِفَاتِهِ وَفَدَقَّ الصِّفَةُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي الْخَبَرِ حَوْذُ مَرِيَّتٍ بَعَائِلٍ وَكَاتِبٍ فَذَلِكَ
 يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ مَقَامَهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ إِذَا قِيلَ مَا عِنْدَكَ قُلْتَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌ وَحَوْذُهَا مِنْ أَشْخَاصِ الْأَنْثَى
 ٢٠ وَذَلِكَ عَلَى إِثْمَةِ مَا وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَنِ الْأَوْصَافِ مَقَامَ مَنْ فِي الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَعَارِفِ لَمْ أَقْتِ أَنْ كَتَبَ
 مَقَامَ زَيْدٍ وَكَمَا أَقْتِ مَقَامَهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقْبِيَهُ مَقَامَهُ فِي الْخَبَرِ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَدَّى الْآ
 عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى عَنْ ابْنِ زَيْدٍ سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ
 وَسُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا فَمَا إِذَا قُلْتَ فِي جَوَابِ مَا عِنْدَكَ رَجُلٌ أَوْ فَرَسٌ فَلَيْسَ عَلَى إِثْمَةِ الصِّفَةِ مَعَهُ
 الْمَوْصُوفُ لِأَنَّ مَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْأَنْوَاعِ وَالْأَشْيَاءِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلٍ

وفرس نوعين يعان جماعة كثيرة جاز ان يقعا في جواب ما وليس ذلك باتساع كما كان وقوع زيد وعمرو في جوابها اتساعا وقوله تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك يريد انك اذا رأيت شخصا من بعد ولا تتحقق انه من العقلاء او غيرهم عبرت عنه بما لانها تقع على الانواع فكان السؤال وقع عن نوع الشبح امرعي فاذا تحققت انه انسان قلت من هو فتعبر عنه بمن ان كانت مختصة بالعقلاء وقد تقدم الكلام عليها

فصل ١٨١

قال صاحب الكتاب وبصيب ألفها القلب والكذب فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث ابي ذؤيب ١. قدمت المدينة ولاقلها صجيح بالبكاء كصجيح الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مة فقيل هللك رسول الله

قال الشارح اعلم انه لما كثر استعمال هذه الكلمة وتشعبت مواضعها وأوقعوها على ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل وربما اتسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه اجترأوا على ألفها تارة بالقلب وتارة بالكذب فاما القلب ففي الاستفهامية وذلك قولهم مة والمراد ما الامر او ما الخبر فقلبوا الالف ٥ هاء لانها من حرجها ووجانسها في الخفاء الا انها ابين منها قال الرازي ١ قد وردت من امكنه * من هاهنا ومن ههنا ن لم اروه همه

فعوله مة اي ما اصنع او ما قدرني ٤ ونحو ذلك حديث ابي ذؤيب قدمت المدينة الحج والمراد ما الخبر او ما الامر فقلبوا الالف هاء وحذفوا الخبر لدلانه للحال عليه ٥ وأبو ذؤيب هذا هو الشاعر كان مسلما على عهد رسول الله صلعم ولم يره وكان جاهليا اسلاميا واسمه خويلد بن خالد بن محارب وهذا ٢. الحديث رواه ابن يسار يرفعه الى ابي ذؤيب انه قال بلغنا ان رسول الله صلعم عليل فاستشعرت حُرنا فبت بطول ليلة لا ينجاب ديجورها ولا يطلع نورها وظللت افاصي طولها حتى اذا كان قريب السحر اغفيت فهنت في هاتف وهو يقول

* خَطْبٌ أَجَلٌ أَنَاخَ بِالْإِسْلَامِ * بَيْنَ الْخَيْلِ وَمَقْعِدِ الْأَطَامِ *

* فَبِضِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ فَعْيُونُنَا * نُدْرِي الدُّمُوعَ عَلَيْهِ بِالتَّسْجَامِ *

قال أبو ذؤيب فوثبت من نومي فزجاً فنظرت إلى السماء فلم أر إلا سعدَ الذابح فنفالتُ به ذكاً يقع في العرب وعلمت أن النبي صلعم قد قبض وهو مبتئ من علته فركبتُ ناقتي ومرتُ فلما أصبحت طلبتُ شيئاً أزجرُ به فعن لي شبيههم يعنى العنغد وقد قبض على صلٍ يعنى الحبنة فهي تلتوى والشبيههم يعصها حتى أكلها فزجرتُ ذلك فعلت شبيههم سيءٌ مهمٌّ والنواء الصلّ النواء الناس على العائم بعد رسول الله ثم أولتُ أكل الشبيههم غلبتُ الغائم بعده على الارض فحننتُ ناقى حتى إذا كنتُ بالغابة زجرتُ الطائر فأخبرني بوفاته ونعب غرابٌ سانحٌ فنطق بمنتلٍ ذلك فتعدتُ بالله من شرِّ ما عسى لي في

طريقي وقدمتُ المدينة ونهم صجيجٌ بالبكاء كصجيجٍ للحجيج إذا أهلوا بالإحرام فعلتُ مةً نلوا قبض رسول الله صلعم فجئتُ إلى المسجد فوجدته خالياً فأنبتُ بيتَ رسول الله فوجدتُ بابه مرسجاً وقيل هو مسجى وقد خلا به أهله فعلتُ أتنَّ الناسُ فعالوا في سعيغة بنى ساعدة صاروا إلى الانصر ١. فجئتُ إلى السفيفة فوجدتُ أبا بكرٍ وعمرَ وأبا عبيدة بن الجراح وسالمًا وجماعةً من قرنسٍ ورأتُ الأنصار فيهم سعدُ بن عبادة وفيهم شعراءهم حسن بن ثابت وكعب بن مالك ومأذٍ منهم فأوبتُ إلى فربش وتكلمتُ الأنصارُ فأطالوا الخطابَ وأكثروا الصواب وتكلم أبو بكرٍ فلله درة من رجلٍ لا يُطيل الكلام ويعلم مواضع فصلٍ الحسام والله لقد تكلم بكلامٍ لا يسمعه سامعٌ إلا أنقاد له ومال إليه من تكلم غير بعده بدون كلامه ثم مد يده إليه وبأيعه وبأبعوه ورجع أبو بكرٍ ورجعتُ معه قال أبو ذؤيب فشهدتُ الصلاة ١٥ على محمد صلعم وشهدتُ ذفته ثم انشد أبو ذؤيب ببكى النبي صلعم شعرٌ

* لما رأيتُ الناسَ في عسلانهم * ما بين ملحودٍ له ومصرح *
 * متبادرين لشرجٍ بأكفهم * نص اليرابٍ لفقْدِ أروعٍ أروح *
 * فهناك صرتُ إلى الهومِ ومن يبيت * جار الهومِ تبيتُ غيرَ مروح *
 * كسفتُ مضرعه الجومِ ويدرها * وترعرعتُ أطامَ بطنِ الأبطح *
 * وترعرعتُ أجبالٍ ينرب كلُّها * وتخيّلها بحلولِ خطبٍ مفدح *
 * ولقد زجرتُ الصبرَ قبل وفاته * بمصابه وزجرتُ سعدَ الأذبج *
 * وزجرتُ إذ نعب المشحج سائحاً * متفائلاً فيه بقالٍ أفبج *

ثم انصرف أبو ذؤيب إلى باديته وثوق أبو ذؤيب في خلافة عثمان بن عفان بطريق مكة ذاهبا إليها ودفنه ابن الزبير

شرح مَقْصِدِ الزَّمَخْشَرِيِّ

عَلَّامَهُ الْمُحَقِّقِ أَبِي الْبَقَاءِ ابْنِ يَعِيشَ

الجزء الرابع

ذيل التصحيحات

| صفحة | سطر | غلط | صحيح |
|------|-------|---------------------------------------|---|
| ٤٨٨ | ٦ | حيوة | حيوة |
| ٤٨٨ | ٨ | يُونِس | يُونِس |
| ٤٨٩ | ١٩ | الانسان | الأنساب |
| ٥٠٩ | ٨ | قَاطَوْتِ | قَاطَوْتِ |
| ٥١٠ | ٨ و ٧ | وطاءا و طاووا و هاءى كما تقول طاءى | وهاءا و هاووا كما تقول طأا وقأا و هووا كما تقول طأا وطأا و طاووا و هاءى كما تقول طأى |
| ٥١٥ | ١٢ | وبقول | ويقال |
| ٥١٩ | ٤ | دَفِرَةٌ | دَفِرَةٌ |
| ٥٢٢ | ٢١ | مُسَيَّلَمَةٌ | مُسَيَّلَمَةٌ |
| ٥٣٤ | ١٣ | صرفه | صرفه |
| ٥٢٩ | ٥ | الرقى | الرقى |
| ٥٢٩ | ٧ | أَقْرَبِيَّةٌ | أَقْرَبِيَّةٌ |
| ٥٣٣ | ٥ | قصره | قصره |
| ٥٣٧ | ١٨ | يقدم | يقدم |
| ٦٣٨ | ٨ | زائدة | زائدة |
| ٥٣٩ | ٩ | وهسايس | وهسايس |
| ٤٢٢ | ٥ | أغص | أغص |
| ٥٢٢ | ٢٢ | كجلمود | كجلمود |
| ٥٥٨ | ١١ | فيمنع | فيمنع |
| ٥٩٠ | ١٢ | حرقى | حرقى |
| ٦٠٧ | ١٥ | فأجروه | فأجروه |
| ٦١١ | ٢٢ | أرغفة | أرغفة |

فل صاحب الكتاب وانجزائية وذلك عند الحاق ما المزيدة بأخرها كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

قل الشارح وقد قلبوا ألفه هاء أيضا اذا كانت جراء فعالوا مَهْمَا وأصلها عند الخليل ما وحروف الجزاء قد تزداد فيها ما كفونك مى ما تَتْنِي آتِك وَأَيِّن ما تكن أكن فرادوا ما على ما كما يزيدون ما على مَتْنِي فصار ماما فاستفجحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين فأبدلوا من الالف الاولى هاء فقالوا مَهْمَا ان الالف وانتهاء من مَخْرَج واحد وقال آخرون في مركبة من مَهْ بمعنى أَكْفَفَ وما الشرطية والمعنى عندهم اكفف عن كل شىء ما تفعلل أفعل وقال غيرهم في اسم مفرد معناه العموم قالوا لان الاصل عدم التركيب وبويد العول الاول عَوْد الضمير الى مَهْمَا كما يعود الى ما قال الله تع مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ وبويد الثاني قول الشاعر

١٠ * أَمَوِي مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ * أَقَابِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِي يَنْدِمُ *

فركب مَهْ مع مَنْ كما ركبتهما مع ما فاعرفه

قل صاحب الكتاب والحذف في الاستفهامية عند ادخال حروف الجر عليها وذلك قولك فيم وبم وعم ولم وحتام والام وعلام

قال الشارح اعلم ان الف ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف جار فاقها تحذف لفظا وخطا ١٥ نحو قولك فيم وبم وعلام وعم ولهم وحتام والام واما حذفها لان الاستفهام له صدر الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من انعوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لثلا يخرج عن حكم الصدر واما وجب لحروف الجر ان تعمل في اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزاء من الاسم بجمعك عليهما جميعا بالنصب ولذلك يعطف عليهما بالنصب نحو قوله * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا بِالْحَيْدَا * واذا دخل على ما الاستفهامية حرف جر بعد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله ٢٠ وجر من الخبرية فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار فعالوا فيم وعم والاصل فيما وعم قال الله تع فيم انت من ذكراى وقد عم يتساءلون ، واما خصوا الف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية لان الخبرية تلزم الصلة والصلته من تمام اتوصول فكان ألفها وقعت حشوا غير متطرفة فتحصنت عن الحذف ، وربما انبتوها في اشعر وهو قليل قل الشاعر

* عَلَى مَ دَمٍ يَشْتَمِي لَثِيمٌ * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ *

فصل ١٨٢

قال صاحب الكتاب ومن كما في أوجهها ألا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة وهي تختص بأولي العلم ، قال الشارح اعلم أن من اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروف الجر ويعود عليه الضمير وهذه الاشياء من خصائص الاسماء فأما وقوعها فاعلة ه ففى غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولة او نكرة لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعل لا يكون الا بعد فعلٍ وأما المفعول فيكون في جميع ضروبها لان المفعول يجوز تقديمه على فعله نحو قولك من ضربت فن في موضع نصب ، وأقسامها كأقسام ما في جميع مواضعها ألا في وقوعها نكرة غير موصوفة على ما ذكرناه في ما في نحو فنيها وفي التعجب نحو ما أحسن زيدا عند سيبويه وأصحابه فإن من لا تستعمل في ذلك ، ولها ثلاثة مواضع الأول ان تكون موصولة بمعنى الذى تحتاج الى جملة بعدها تنتم بها اسما وقد تقدم شرحه الثانى ان تكون استفهاما نحو قولك من قام ومن عندك فن في موضع رفع بالابتداء وما بعدها للخبير والذى يدل على ذلك أنك لو اوقعت موقعها اسما معروفا مما يظهر فيه الاعراب لظهر فيه الرفع نحو قولك أى انسان عندك وأى رجل قام قال الله تسع من ذا الذى يشفع عنده ألا بأذنه وقال من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا وقال الشاعر

* من رأيت المنون خلدن أم من * ذا عليه من أن يضام خفير *

ه فن هنا استفهام في موضع رفع اذا رفع المنون وألغى الفعل الذى هو رأيت فان عملت الفعل نصبت المنون وكانت من في موضع نصب بخلدن وهي مبنية لتضمنها هزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت من هذا فكأنك قلت أزيد هذا عمرو هذا والاسماء لا تخصى كثيرا فأتوا باسم يتضمن جميع ذلك وهو من فاستغنى به عن تعدد الاسماء كلها على ما تقدم في ما ، الموضع الثالث أن تقع للمجازاة وتختص ايضا بذوات من يعقل وهي مبنية ايضا لتضمنها حرف الجزاء وهو أن وذلك نحو قولك من يأتني آتية ومن يكرمنى أشكره كأنك قلت إن يكرمنى زيد أو عمرو ونحوها ممن يعقل اشكره قال الله تع ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، الرابع ان تكون نكرة موصوفة نحو قوله تعالى كل من عليها فان فى احد الوجهين أى كل شىء عليها هالك ألا وجهه ومثله قول الشاعر

* يا رب من يبغض أذوانا * رحن على بغضائه وأعتدين *

ومثله قول الآخر

* رَبِّ مَنِ أَنْصَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ * قد تمت لي موتاً لم يُطع *

فمن في ذلك كلمة نكرة لدخول رب عليها وما بعدها من الجملة صفة لها وقد وصفت بالمفرد نحو قوله
* وكفى بنا فضلاً على من غيرنا * حب النبي محمد آياتاً *

فقوله غيرنا مخصوص على أنه نعت لمن والكوفيون يزيدون في أقسامها قسماً خامساً يجعلونها زائدة
هـ مؤكدة كما تُراد ما وأنشد الكسائي لعنترة

* يا شاة من قنص لمن حلت له * حرمت علي وليتها لم تحرم *

قال أراد يا شاة قنص وأصحابنا ينشدونه يا شاة ما قنص فإن صحت روايتهم حمل على أنها موصوفة وقنص
الصفة فهو مصدر بمعنى قانص كما قالوا ما غور أي غائر ورجل عدل أي عادل والمراد يا شاة انسان
قانص، وأما قال تختص بأولي العلم ولم يقل بأولي العقل على عادة الثوريين لأنه رآها تطلق على الباري
١٠ سبحانه في نحو قوله قل من بيده ملكوت كل شيء ونحو قوله ألا يعلم من خلق والبارئ سبحانه يوصف
بالعلم ولا يوصف بالعقل فاعرفه

قال صاحب الكتاب وتوقع على الواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر والحمل عليه هو
الكثير وقد حمل على المعنى وقرئ قوله تعالى ومن يغنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً بتذكير الأول
وتأنيث الثاني وقال ومنهم من يستمعون اليك وقال الفرزدق * نكن مثل من يا ذئب يصطاحبان *

١٥ قال الشارح أعلم أن من لفظها واحد مذكر ومعناها معنى للجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنتين
والجماعة والمذكر والمؤنث فإذا وقعت على شيء من ذلك وردت اليها الضمير العائد من صلتها أو خبرها
على لفظها نفسها كان مفرداً مذكراً لأنه ظاهر اللفظ سواء اردت واحداً مذكراً أو مؤنثاً أو اثنين أو
جماعة وإن أعدت الضمير اليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى فإما ما أعيد اليه
على اللفظ فحوقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك على حد قوله ومنهم من ينظر اليك وقوله ومن
٢٠ يتق الله يجعل له مخرجاً ومن يؤمن بالله يهد قلبه وعليه أكثر الاستعمال وإما ما أعيد اليه على
معناه في الجمع فحوقوله ومنهم من يستمعون اليك ومن الشياطين من يعصون له ويعلمون وإما ما
أعيد بلفظ التننية فحوقول الفرزدق

* تعش فإن عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذئب يصطاحبان *

ويروى تعال وقبله

* وَأَطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِبًا * رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي *

الشاهد فيه قوله يصطاحبان قَتَى الضمير الراجع الى مَنْ من حيثُ أنه اراد معنى التثنية لأنه عنى نفسه والذئب وصف أنه أوقد نارا وطرقه الذئب فدماه الى العشاء وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله يا ذئب وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب وإن لم يذكره فإن قدرت من نكرة ويصطاحبان ه في موضع الصفة كان الفصل بينهما سهلا ، وأما الموث فتحو قولهم فيما حكاه يونس من كانت أمك أثت كانت حيث كان فيها ضمير من وكان موثنا لأنه هو الأثر في المعنى هذا اذا نصبت أمك فإن رفعت الأم كان اسم كان وكان التأنيث ظاهرا ان كان الفعل مسندا الى موث ظاهرا وتكون من في موضع نصب خبر كان وعلى الوجه الأول تكون في موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قراءة الزعفراني وَالْجَحْدَرِي وَمَنْ تَقَنْتَ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا بالتاء فيهما حيث اراد واحدا من النساء ١. جعل صلته ان عنى الموث كصلة النبي وقرا حمزة والساعى يقنت ويعمل بالياء على التذكير جملا على اللفظ فيهما وقرا الباقر من السبعة يقنت بالتذكير على اللفظ وتعمل بالتأنيث على المعنى ، وذلك بعض الكوفيين اذا حمل على المعنى لم يجز ان يرد الى اللفظ واذا حمل على اللفظ جاز سماه على المعنى وهو ضعيف لأنه لا فرق بينهما وقد جاء ذلك في التنزيل قال الله تعالى وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا فجمع جملا على المعنى ثم قال قد أحسن ١٥ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا

فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقف عن نكرة قابل حركته في لفظ الذاك من حروف أمثا ٢. بما يجانسها يقول اذا قال جاعني رجل منو واذا قال رأيت رجلا منا واذا قال مررت برجل مني وفي التثنية منان ومنين وفي الجمع منون ومنين وفي الموث منه ومنان ومنين ومنات والنون والتاء ساكنتان

قال الشارح اعلم ان الاستفهام هنا استنبات وهو ضرب من الحكاية والغرض به اعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا اعرابه خوفا من ان يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم وكان العيب ان

تُعَاد الكلمة جَمْعَاءً بِالْألفِ وَاللَّامِ أَوْ تُصَوَّرَ لِأَنَّهَا تُصَوَّرُ مَعْهُودَةٌ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا قَالَ اللَّهُ تَع كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ إِلَّا أَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ لَشَلَا يُتَوَكَّلُ فِيهِ أَنَّهُ مَعْهُودٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَوَادُوا عَلَى مَنْ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةً تُؤَدِّنُ بِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامٌ هَذَا إِعْرَابُهُ وَأَنَّ الْقَصْدَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ وَكَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لِأَنَّهَا تُجَانِسُ لِلْحَرَكَاتِ فَجَابِلُوا كُلَّ حَرَكَةٍ فِي لَفْظِ الْمَذْكُورِ بِمَا يُجَانِسُهَا ه من هذه الحروف فان كان مرفوعا زدت في أداة الاستفهام واوا وان كان منصوبا زدت ألغا وان كان مجرورا زدت ياء فاذا قال القائل هذا رجل قلت في جوابه منو واذا قال رأيت رجلا قلت في جوابه منا واذا قال مررت برجل قلت مني وتثنى وتجمع وتوئث فتقول اذا قال هذان رجلان منان واذا قال رأيت رجلين او مررت برجلين قلت متين واذا قال هؤلاء رجال قلت منون واذا قال رأيت رجلا او مررت برجال قلت منين فان قال رأيت امرأة قلت منه ومنت كما يقال أبنته وبنت واذا قال هاتان امرأتان ا قلت منتان واذا قال رأيت امرأتين او مررت بامرأتين قلت منتين بإسكان النون كانه ثنى منت فقال منتان كما يقال بنتان وقتتان واذا قال في الجمع رأيت نساء قلت منات بإسكان التاء واعلم انك اذا قلت في الاستنابات منو او منا او مني فن في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف والتقدير من المذكور او من المستفهم عنه او يكون خبرا ومحذوف هو المبتدأ وهذه الزيادات ليست إعرابا لما دخلت عليه وإنما هي علامات يجسكى بها حال الاسم المتقدم وأما قلت ذلك لامرئين احدهما ان من مبنية ه لتضمنها حرف الاستفهام وذلك مستمير فيها واذا كان مستمرا فيها استمر البناء لاستمرار سببه والامر الثاني ان هذه العلامات لا تثبت الا في الوقف والاعراب لا تثبت في الوقف وقد اختلف العلماء في كيفية دخول هذه الحروف فقال قوم اما دخلت للحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة من حال الوقف حكاية لاعراب الاسم المتقدم ولم تكن الحركة مما بوقف عليها فوصلوها بهذه الحروف لتبيين ما فصدوه من الدلالة فوصلوا الضمة بالواو والفتحة بالالف والكسرة بالياء كوصلهم القافية ٢ المطلقة بهذه الحروف نحو قوله * سقيت الغيث أينها للحيامو * ونحو قوله * أفلى اللوم عادل وانعتابا * ونحو * بين الدخول فحوملي * وقال المبرد أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات فالواو في منوقبل ضمة النون والالف في منا قبل الفتحة والياء في مني قبل الكسرة وأما حركوا النون وأصلها البناء على السكون لعلتين احدهما انك تقول في النصب منا فتفتح النون لان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلما وجب تحريكها في النصب حركوها في الرفع والجري ليكون الجميع على منهاج واحد لا يختلف

والعلة الثانية ان الواو والياء خَفِيَّتَانِ فاذا جعلوا قبل كل واحد منهما للركبة التي هي منها ظهرت
وتبينتا واما مَنَّةٌ فاما فُحِثَ النون لان هاء التانيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا واما محربكها
في التثنية ولجمع فن قبل انهم ارادوا ان يكون الاستثبات في التثنية ولجمع على منهاج التثنية ولجمع
للحقيقي فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون في حكايته ولما كان ما قبل الواو في الجمع
مضموما وما قبل الياء مكسورا اعتمدوا مثل ذلك في حكايته اذا استثبتوا فاما مَنَّتَانٌ ومَنَّتَيْنٌ
بسكون النون في حكاية تثنية الموقث فكانه ثَمَى مَنَّتٌ بسكون النون كما تقول بَنَّتَانٌ وأَخْتَانٌ
جُعل النساء للإحاق بقليس وكعِبٍ كما كانت في بِنْتٍ وأُخْتٍ ملحقتين بعَدِلٍ ووَبِرٍ،
قال صاحب الكتاب واما الواصل فيقول في هذا كَلِمَةٌ من يا فتى بغير علامة وقد ارتكب من قال * أَتَوْا
نَارِي فقلت مَنُونٌ أَنْتُمْ * شُدُوذَيْنِ الإحاق العلامة في الدَّرَجِ وتحريك النون،

١. قال الشارح قد تقدم القول ان هذه العلامات اما تلحق في حال الوقف فقط فاذا وصلت عادت الى
حالتها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال في الوقف مَنُو وَمَنَا ومِنِي يقول
اذا وصل من يا فتى وكذلك اذا قال رَأَيْتَ نِسَاءً فقال في الوقف مَنَاتٌ واذا قال رَأَيْتَ رَجَالًا فقال مَنِينٌ
واذا قال رَأَيْتَ امْرَأَةً فقال مَنَةٌ او مَنَّتٌ فانه اذا وصل قال من يا فتى باسكان النون وكذلك اذا قال
رَأَيْتَ رَجُلًا وامرأة فبدأ بالمذكر قلت في السؤال من ومَنَةٌ وان بدأ بالوثة قلت من ومَنَا لان العلامة
٥. اما تلحق الذي تقف عليه وهو الثاني والاول لا تلحقه علامة لانه موصول بالثاني هذا مذهب
للخليل وسيبويه ، واما يونس فكان يُجِيزُ مَنَّةً ومَنَّةً ومَنَّةً في الوصل كما يكون مع الوقف ويغيبه على
أَيٍّ وزعم انه سمع عربيا يقول ضرب من مَنًا وعلى هذا ينبغي اذا نَتَى او جمع فقال مَنَانٌ او مَنُونٌ
ان لا يُغَيِّرُهُ وَيُثَبِّتُهُ وصلاً ووقفاً واستدل على ذلك بقول شَمْرِ بْنِ الْحَرِثِ الطائِي الشاعر

* أَتَوْا نَارِي فقلت مَنُونٌ أَنْتُمْ * فقالوا لِلنَّارِ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا *

* فقلت الى الطعام فقال منهم * زَعِيمٌ أَحْسِدُ الآنَسَ الطَّعَامًا *

٢.

وبعضهم يرويه عَمُوا صَبَاحًا والاكثر ظَلَامًا ويؤيده البيت الثاني وهو شَادٌ وشدوذة من وجهين أحدهما
انه أثبت الزيادة في الوصل وهي أما تكون في الوقف لا غير والثاني انه فتح النون وحققها السكون
وكان ابو اسحق يقول فيه ان الشاعر اعتقد الوقف على منون ثم ابتدأ بها بعده ، واما قياس من
على أَيٍّ فليس بصحيح لان أَيًّا معربة ومن مبنيّة واما ما حكاه من قولهم ضرب من مَنًا فهي حكاية

نَادِرَةٌ لَا يُؤْخَذُ بِهَا وَقَدْ اسْتَبَعْدَهَا سَبَبِيَّيْهِ فَقَالَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ وَوَجْهَهُ مِنَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ جَرَّدَ مَنْ
 مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ حَتَّى صَارَتْ اسْمًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ يَجُوزُ أَعْرَابُهَا وَتَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا كَمَا جَرَّدُوا
 أَيًّا مِنَ الِاسْتِفْهَامِ حِينَ وَصَفُوا بِهَا فَقَالُوا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ أَيْ كَامِلٍ وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ
 ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ

* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ * أَثَرُ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومٌ *

فهذا اعتقد خَلَعَ الاستفهام من هَلْ ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامين وهى أَمْ وهَلْ وإنما حكينا على
 خَلَعَ دليل الاستفهام من هَلْ دون أَمْ لأن هَلْ قد استعمل غير استفهام نحو هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ
 حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ أَيْ قَدْ أَتَى وَنَحْوَ قَوْلِهِ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ وَالْمُرَادُ النَّفْيُ أَيْ مَا جَزَاءُ
 الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ فَكَانَ اعْتِقَادُ نَزْعِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْهَا أَسْهَلٌ مِنْ اعْتِقَادِ نَزْعِهِ مِنْ أَمْ فَامَّا
 قول الشاعر

* أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ * رِيْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ *

فإنه ينبغي أن يُعْتَقَدَ نَزْعُ دَلِيلِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ أَمْ وَقَصْرُهَا عَلَى الْعَطْفِ لَا غَيْرَ أَلَا تَرَى أَنَا لَوْ نَزَعْنَا
 الِاسْتِفْهَامَ مِنْ كَيْفَ لَزِمَ أَعْرَابُهَا كَمَا أُعْرِبْتُ مَنْ فِي هَذَا الْوَجْهِ فَاعْرِفْ،

قال صاحب الكتاب ومنهم من لا يريد إذا وَقَفَ عَلَى الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ وَحَدَّامَ ثَنَى أَمْ أَنْتَ أَمْ جَمَعَ،

١٥ قال الشارح قوم من العرب لا يكونون إلا الأعراب لا غير فيقولون في الرفع مَنْوُ وَفِي النصب مَنْمَا وَفِي
 الْجَرْمَانِيِّ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمَوْثِقُ حَكَى سَبَبِيَّيْهِ عَنِ يُونُسَ أَنَّ قَوْمًا
 مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَكَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَهُ اسْتَفْهَمُوا بِهَا ضَمْنَهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَعْرَابِ وَجُرُونِ مَنْ عَلَى
 أصلها من كونها تصلح للواحد والاثنتين والجمع بلفظ الواحد المذكور فاعْرِفْ،

قال صاحب الكتاب وأما المعرفة فذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علمًا أن يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهِمُ كَمَا نُطَقَ بِهِ

٢ فيقول لَمَنْ قَالَ جَاعَنِي زَيْدٌ مِنْ زَيْدٍ وَلَمَنْ قَالَ رَأَيْتُ زَيْدًا مِنْ زَيْدًا وَلَمَنْ قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِنْ زَيْدٍ وَإِذَا
 كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ رَفَعَ لَا غَيْرُ يَقُولُ لَمَنْ قَالَ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَ الرَّجُلِ وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فِي
 الْمَعْرِفَةِ الْبَيِّنَةَ،

قال الشارح قد اختلفت العرب في الاسم المعروف فذهب أهل الحجاز إلى حكاية لفظه وهى أن يجرى

الاسم على أعراب الاسم المتقدم ذكره فإذا قال الرجل لرجلٍ جاعني زيدٌ قلت في جوابه متشبهًا من

زيدٌ وإذا قال رأيت زيدا قلت من زيدا وإذا قال مررت بزيدٍ قلت من زيدٍ وإنما يفعلون ذلك في العلم خاصةً وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ويقولون من زيدٌ بالرفع لا غير سواء قالوا جاعني زيدٌ أو رأيت زيدا أو مررت بزيدٍ فأما أهل الحجاز فحَرَّزُوا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالمشاركة في الاسم مجاؤا بلفظه لئلا يتوهم المسؤل أنه يسأل عن غير من ذكره من الاعلام ، وخصوا الأعلام بذلك لكثرة دورها وسعة استعمالها في الإخبارات والمعاملات ونحوها ولأن للحكاية ضرباً من التغيير إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضى عمل العامل والأعلام مخصوصة بالتغيير ألا ترى أنهم قالوا رجاء بين حيوةً وقالوا فحَبَّبٌ ومَكْوَزَةٌ وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنها في أصلها معبَّرة بتقلها إلى العلمية والتغيير يُؤنس بالتغيير ووجه تاني أن الاعلام إنما سَوَّغُوا للحكاية فيها لما تَوَقَّعُوا من تنكيرها ووجود التزاحم لها في الاسم فجاءوا بالحكاية لإزالة توهم ذلك وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف لأنه لا يصح اعتقاد التنكير فيما فيه الألف واللام مع وجودها ولا فيما هو موصوفٌ مع وجود الاضافة وكذلك سائر المعارف ، وكان يونسُ يُجْرِي للحكاية في جميع المعارف ويرى بابها في باب الاعلام واحداً وحكى سيبويه عن بعض العرب دعنا من تمرتان كأنه قال ما عنده تمرتان فحكى قوله وقال سمعتُ عربياً يقول لرجلٍ سأله أليس قرشياً فقال ليس بقرشياً حكايةً لقوله فعلى هذا إذا قال رأيتُ أخا زيدٍ جاز أن يقول من أخا زيدٍ وليس ذلك بالاختار والوجه الرفع في جميع المعارف ما خلا الاعلام نحو

١٥ قولك في جواب جاعني أخو زيدٍ من أخو زيدٍ ورأيتُ أخا زيدٍ من أخو زيدٍ ومررتُ بأخي زيدٍ من أخو زيدٍ وكذلك باقي المعارف ، فان قيل إذا كان الغرض من حكاية العلم إزالة توهم أن الاسم الندي غير الأول فهلاً زادوا على من زيادة تُنْبِي عن حال الاسم المذكور فيعلم أنه المراد دون غيره كما فعل بالنكرة حيث قالوا مَنُو وَمَنَا وَمَنِي فبيل كان القياس في النكرة للحكاية كالعلم لما ذكرناه غير أن إعادة لفظ النكرة لم تجز لأنه يلزم فيها إذا أعيدت إدخال الألف واللام فيها لانتها تصبير معهودة نحو قولك

٢ جاعني رجلٌ وفعل الرجلُ كذا وإذا أدخل عليه الألف واللام لم يمكن إعادة لفظ الأول فلما لم تسغ للحكاية في النكرة عدلوا إلى ما فعلوه من زيادة على لفظ من لتنوب مناب الحكاية وأما العلم المعرفة فلا يلزم فيه ما لزم في النكرة من الإتيان بالألف واللام لتعرفه فساغت فيه الحكاية ، وأما بنو تميم فإنهم جروا في ذلك على القياس في غير هذا الباب إذ لا خلاف أن مستفهما لو ابتدأ السؤال لعال من زيدٌ فن مبتدأ وزيدٌ الخبر أو زيد مبتدأ ومن الخبر فكذلك إذا وقع السؤال جواباً لا فرق بينهما

ولأن الحكاية إنما كانت في النكرة لتُنَبِّئَ أن الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدم لا عن غيره مما يُشارِكُه في اسمه وليس هذا المعنى في المعرفة فكان منزلة بنى تميم منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد نحو قولك أتاني القوم ومنزلة أهل الحجاز منزلة من أتى بالتاكيد نحو قولك أتاني القوم كلهم لأن التاكيد يُزيل توهّم اللبس كما تُزيله الحكاية، فان جئت مع من بواوٍ عطف أو فاء نحو قولك فَنِّ او وَمَنْ لم يكن هـ فيما بعده إلا الرفع وبطلت الحكاية وذلك قولك اذا قال الغائل رأيت زيدا وَمَنْ زِيدٌ او فَنِّ زِيدٌ وأما كان كذلك من قبل أنك لما أتيت بحرف العطف علم المسؤول أنك تعطف على كلامه وتحو نحو فاستغنيت عن الحكاية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا استفهم عن صفة العَلَمِ قيل اذا قال جاعني زِيدُ المنيّ اي الْقُرَشِيُّ أم التَّقْفِيُّ وَالْمَنِيَّانُ وَالْمَنِيَّونَ،

١٠ قال الشارح قد يحتاج الانسان الى معرفة نَسَبٍ مَنْ يُذَكَّرُ له وإن كان معروف العين عنده فاذا اراد ذلك أدخل الالف واللام على مَنْ من أولها وأنى بياء النسب من آخرها وأعرابها بأعراب الاسم المسؤول عنه فاذا قال جاعني زِيدُ قال المنيّ واذا قال رأيت زيدا قال المنيّ واذا قال مررت بزويد قال المنيّ كأنه قال آلثقفى أم القرشى واذا قال جاعني الريدان قلت المنيّان وفي النصب ولجّر المنيّين فجئت بمن لأن مَنْ يُسألُ بها عن الرجل المنسوب او الموصوف وأما علامة النسب التي هي الياء فليعلم أنه يُسألُ عنه ١٥ منسوبا وأما الالف واللام فلأنه إنما يُسألُ عن صفة العبارة عنها بالالف واللام ولو صرحت مكان المنيّ بالثقفى او القرشى لكان أعرابه أعراب المنيّ على حسب الاسم المتقدم، ويجوز رفعه البتة على إضمار مبتدأ تقديره أهو الثقفى او القرشى كما اذا قيل كيف أنت قلت صالح اي أنا صالح، ولا يحسن ان يقع في جواب المنيّ غير النسب الى الأب نحو الثقفى والقرشى ولا يحسن البصرى او المكيّ لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الانسان، وحكى عن المبرد أنه سُئل عن الرجل بقول رأيت زيدا فأردت ان تسأله عن صفته فقال أقول المنيّ كاتى أقول الظريفى او العالمى فعلى هذا يجوز في كل صفة والأول أكثر فعلى هذا لو قيل رأيت لاحقا وأريد البعير وأردت ان تسأله عن صفته فالفياس ان تقول المائى او الماوى لأن ما تختص بما لا يعفل فاعرفه،

فصل ١٨٤

قال صاحب الكتاب وَأَيَّ كَمَنْ فِي وُجُوهِهَا تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا أَيُّهُمْ حَضَرَ وَمُجَازِيًا أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ وَوَأَصْلًا
أَضْرَبَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَوَأَصْفًا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَهِيَ عِنْدَ سَبِيوِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صَلْتُهَا مَحذُوفَةٌ
الضَّادُ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ لَنْ نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا وَأَنْشُدُ أَبُو عَمْرٍو
هـ الشَّيْبَانِيَّ فِي كِتَابِ الْحُرُوفِ

* إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكِ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

فَإِذَا كَمَلْتَ فَالْنَصْبُ كَقَوْلِهِمْ عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ وَقَدْ فَرَى أَيُّهُمْ أَشَدُّ،

قال الشارح قد تقدم القول على أي وأن معناها تبعيض ما اصبفت اليه ولذلك لزمته الاضافة
وأقسامها كأقسام من في وجوهها وهي اربعة اقسام تكون استنفهاما وجزاء وموصولة وموصوفة فاذا كانت
١. استنفهاما او جزاء كانت تامة لا تحتاج الى صلة وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فرقعها بالابتداء لا غير
وقصبها بما بعدها من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لان الاستفهام والجزاء لهما صدر الكلام فمثال
الاستفهام أَيُّهُمْ حَضَرَ وَأَيُّهُمْ يَأْتِي فَأَيُّ هُنَا اسْمٌ تَامٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى صِلَةٍ وَهُوَ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ لِلخَبَرِ
قال الله تَعَالَى أَيُّكُمْ يَأْتِي بَعْرَشَهَا وَتَقُولُ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ فَأَيُّ نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ قَالَ اللهُ تَعَالَى مَنْقَلَبٌ يَنْقَلِبُونَ
فَأَيُّ نَصْبٌ بَيْنَقَلِبُونَ لَا بِمَا قَبْلَهُ، وَمِثَالُهُمْ إِذَا كَانَتْ جِزَاءً أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ وَأَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرَمُهُ فَأَيُّ
٢. نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ قَالَ اللهُ تَعَالَى مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَأَيُّ نَصْبٌ بِتَدْعُوا وَمَا زَائِدَةٌ،
وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً اِحْتِجَتْ إِلَى وَصْلِهَا بِكَلَامٍ بَعْدَهَا يُتِمُّهَا وَتَصِيرُ اسْمًا بِهِ كَاحْتِجَاجِ الَّذِي وَمَنْ وَمَا
إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي وَيَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا كَمَا يَعْمَلُ فِي الَّذِي وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ
مُسْتَقْصَى فِي الْمَوْصُولَاتِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مَوْصُوفَةً فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً إِذَا أَرَدْتَ نِدَاءً مَا فِيهِ الْاَلْفُ وَاللَّامُ
فَتَجِيءُ بِهَا مَجْرُودَةً مِنْ مَعْنَى الْاسْتَفْهِامِ وَتَجْعَلُهَا وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْاَلْفُ وَاللَّامُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ يَا
٣. أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا الْغُلَامُ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ نَحْوُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ وَلِزِمَتْهَا
هَاءُ التَّنْبِيهِ كَالْعَوَصِ مِنَ الْمِصْفِ إِلَيْهِ فَأَيُّ مُنَادَى مَضْمُونٌ كَيَّا زَيْدٌ وَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي النِّدَاءِ،

فصل ١٨٥

قال صاحب الكتاب واذا استنفهم بها عن نكرة في وصل قبيل لمن يقول جاعني رجل أي بالرفع ومن يقول

رَأَيْتَ رَجُلًا أَيًّا وَلَمَّا يَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيٍّ وَفِي التَّنْبِيْهِ وَالْمَجْعِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثُ أَيَّانٍ وَأَيُّونَ وَأَيِّينَ وَأَيِّينَ
وَفِي الْمَوْتِ أَيَّةٌ وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَاسْقَاطُ التَّنْوِينِ وَتَسْكِينُ النُّونِ ٥

قَالَ الشَّارِحُ سَبِيلُ أَيٍّ فِي الْأَسْتِثْنَاتِ سَبِيلُ مَنْ وَكَانَ الْأَصْلُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ رَأَيْتَ رَجُلًا أُنْ تَقُولُ أَيُّ
الرَّجُلِ لِأَنَّ الْإِنْكَرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ عُرِفَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهَا تَصْبِرُ مَعَهُودَةٌ بِتَقْدِيمِ ذِكْرِهَا فَاقْتَصَرُوا عَلَى أَيٍّ
٥ وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَحَكَوْا أَعْرَابَهُ وَتَثْنِيَّتَهُ وَجَمَعَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيٍّ أَوْ مَجْمُوعًا لِيُعْلَمُوا بِذَلِكَ أَنَّهُ

المقصود دون غيره فإذا قال جاعني رجلٌ قلتُ أَيٌّ وإذا قال رأيت رجلاً قلتُ أَيًّا وإذا قال مررت برجلٍ
قلتُ أَيٍّ وإذا قال جاعني رجلان قلتُ أَيَّانٍ وفي النصب والجر أَيَّينَ وإذا قال رجلاً قلتُ أَيُّونَ وفي
النصب والجر أَيَّينَ وإذا قال جاعني امرأة قلتُ أَيَّةً وإذا قال امرأتان أو امرأتين قلتُ أَيَّتَانِ أَوْ أَيَّتَيْنِ
وإن قال جاعني نساء قلتُ أَيَّاتٍ وكان ذلك أخصراً وأوجزاً من أن يأتوا بزيادة الألف واللام والجللة بأسرها
١٠ مع حصول المقصود بدونها وربما وقع عند ظهور الخبر بالالف واللام في الخبر لبسٌ بأن المذكور معهودٌ
غير الأول قال أبو العباس المبرد لو ذكرت الخبر وأظهرته لم تكن أَيٌّ إلا مرفوعة نحو قولك أَيٌّ من
ذكرت أو أَيٌّ هؤلاء ولم تحسن الحكاية لأن الخبر إذا ظهر علم أن المتقدم مبتدأ فبج مخالفة ما
يقترضه أعرابُ المبتدأ ألا ترى أنهم قد أجازوا الحكاية بمن في العلم فقالوا في جواب من قال رأيت زيدا من
زيداً لعدم ظهور الأعراب في مَنْ ولم يفعلوا ذلك مع أَيٍّ لظهور الأعراب فيها فاستنجدوا مخالفة ما يقترضه
١٥ ظاهر اللفظ وكذلك ورد عنهم أنهم اجمعون ذاهبون برفع اجمعين على الموضع لما لم يظهر في
المكثي الأعراب ولم يجيزوا إن القوم اجمعون ذاهبون على الموضع لظهور الأعراب في القوم ٥ وأعلم
أن أَيًّا لما كانت مخالفة لمن من جهة أن أَيًّا معربةٌ ومن مبنيةٌ كان ما يلحق أَيًّا أعراباً يثبت وصلها
وُجُدَتْ وَقَفًا وَيُبَدَّلُ فِي الْوَقْفِ مِنْ تَنْوِينِهِ فِي النَّصْبِ الْفَّ وَلَمَّا كَانَتْ مَنْ مَبْنِيَّةً لَمْ يَكُنْ مَا يَلْحَقُهَا
أَعْرَابًا وَأَمَّا هُوَ عِلَامَاتٌ وَدَلَالَاتٌ عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ وَلِذَلِكَ كَانَ بَابُهُ الْوَقْفُ وَجُدَتْ فِي الْوَصْلِ فَاعْرِفْ ٥
٢٠ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَمَا فِي لَفْظِهِ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ
وَالْجَرِّ حِكَايَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ مَنْ زَيْدٌ وَمَنْ زَيْدًا وَمَنْ زَيْدٍ مَنْ وَالْأَسْمُ بَعْدَهُ فِيهِ مَرْفُوعًا لِلْحَلِّ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا
وَيَجُوزُ إِفْرَادُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَنْ يُقَالَ أَيًّا لَمَنْ قَالَ رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً وَيُقَالُ فِي
الْمَعْرِفَةِ إِذَا قَالَ رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ أَيُّ عَبْدُ اللَّهِ لَا غَيْرُ ٥

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ وَقَلْتَ أَيًّا فِي جَوَابِ رَأَيْتَ رَجُلًا قَائِيًا فِي مَحَلِّ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ

والخبر محذوف والتقدير أَياً من ذكرت أو أَياً المذكور ويجوز أن يكون خبر ابتداء والحذوف هو المبتدأ والنصب في لفظه على حكاية اعراب الاسم المتقدم كما أنك إذا حكيت بمن عن العلم فقلت في جواب من قال رأيت زيدا من زيدا يكون زيدا في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإن كان منصوباً على الحكاية كذلك إذا قلت أَياً كان في موضع مرفوع وإن كان منصوباً في اللفظ على الحكاية وكذلك الجر إذا قلت أَي في جواب مررت برجل في موضع رفع بالابتداء وخفضه حكاية اعراب الاسم المتقدم وإذا قيل جاعني رجل قلت أَي فرفعت فالرفع على الحكاية لأنك إنما تستفهم عما وضع المتكلم كلامه عليه وليس الرفع الذي يوجب الابتداء إنما هو في محل مبتدأ ويجوز أن يقال أَياً لمن قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجلاً أو نساءً فتفردا مع الاثنين والجماعة وتذكريها مع المؤنث لأن لفظ أَي يجوز أن يقع للاثنين والجماعة على لفظ الواحد ويقع على المؤنث بلفظ المذكر كما كانت من كذالك فإذا استثبتت بأي عن معرفة لم يكن بد من الإتيان بالخبر وبطلت الحكاية فإذا قال جاعني عبد الله قلت أَي عبد الله وإذا قال رأيت عبد الله قلت أَي عبد الله وإذا قال مررت بعبد الله قلت أَي عبد الله بالرفع لا غير لم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالتيهما في السؤال وذلك أن السؤال في النكرة إنما هو عن ذاتها وفي المعرفة إنما هو عن صفتها فإذا سألت عن منكر فأنما سألت عن شائع في الجنس ليخصه لك باللفظ أو بغيره من المعرفات وإذا سألت عن معرفة فأنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت أن يخصه لك بالنعمة فإذا قال جاعني عبد الله قلت أَي عبد الله فالجواب الطويل أو العالٍ ونحوها من الصفات المميزة ممن له مثل اسمه فلما كان للجواب بالنعمة لم يكن بد من ذكر المنعوت فاعرفه

فصل ١٨٩

٢

قال صاحب الكتاب لم يُثبت سببويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم ما ذا وقد أثبتته الكوفيون وأنشدوا

* عَدَسٌ مَا لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ * أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ ظَلِيْفٌ *

أي والذي تحمليته ظليفاً وهذا شأن عند البصريين وذكر سببويه في ما ذا صنعت وجهين

أحدها أن يكون المعنى أى شىء الذى صنعته وجوابه حَسَنٌ بالرفع وأنشد للبيد
* أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ * أَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ *

والثانى أن يكون مَاذَا كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل أى شىء صنعت وجوابه بالنصب وقرى
قوله تعالى مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

ه قال الشارح قد تقدم القول فى ذَا من قولك مَاذَا صنعت أنها تكون على وجهين أحدهما ان تكون
بمعنى الذى وما بعده من الفعل والفاعل صلته وهو فى موضع مرفوع لأنه خبر المبتدأ الذى هو ما
والوجه الثانى ان يكون مَاذَا جميعا اسما واحدا يُستفهم به بمعنى مَا وموضعه نصب بالفعل بعده
وقد مضى مشروحا فأما البيت الذى أنشده وهو * أَلَا تَسْأَلَانِ الْحَجَّ * البيت للبيد والشاهد
فيه رَفَعُ أَحَبُّ وَضَلَالٌ على البدل من مَا فدل ذلك على أن ذَا فى موضع رفع بانه خبر مَا وهو بمعنى
الذى وما بعده صلته والتَّحَبُّ النَّذْرُ يقال سار فلان على تحب إذا سار فأجهد السير كأنه خاطر على
نىء فجدد فى السير كأنه يعنف الانسان على جدته فى أمر الدنيا وتعبه لها أى يفعل ذلك لئلا
يقضيه ام لصلالٍ وأمير باطلٍ ولا يكون ذَا ولا نىء من أسماء الاشارة موصولا عند البصريين ألا فيما
ذرتاه من ذَا اذا كان معها مَا وذهب الكوفيون الى ان جميع أسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولة
وإن لم يكن معها مَا واحتجوا بأشياء منها قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ومن ذلك ما قاله
ه تَعَلَّبُ فى قوله تعالى فَرَّ أَنْتُمْ هَوْلَاءَ تَفْتَلُونَ أَنْفُسَكُمْ أَنْ هَأُولَاءَ بِمَعْنَى الَّذِينَ والمراد الذين تفتلون
انفسكم ومن ذلك قوله * عدس ما لعباد الحج * البيت ليزيد ابن مفرغ والشاهد فيه قوله
وهذا تحمليين جعل هَذَا بِمَعْنَى الَّذِي موصولا وتحملين صلته أى والذى تحملينه طليقٌ يصف أمنه
بحروجه عن ولاية عباده وبخاطب بعلنه فقوله عَدَسٌ زَجْرٌ للبغلة كأنه زجرها ثم قال ما لعباد عليك
إمارة أمنيتٍ ويجوز ان يكون عدس اسما للبغلة نفسها سُميت بذلك لأنه مما تُزجر به كما قال
ه * اذا حَمَلْتُ بِنْتِي عَلَى عَدَسٍ * والصواب ما ذهب اليه اصحابنا وما تعلفوا به لا حجة فيه فأما قوله
تعالى وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى فَالْحَجَّ وَالْمَجْرور فى موضع الحال وما استفهام فى موضع رفع بالابتداء
وتِلْكَ الخبر كما يكون للجار والمجرور صفة اذا وقع بعد نكرة نحو هذه عصا بيمينك وصفة النكرة تكون
حالا للمعرفة وكذلك تحمليين من قوله وهذا تحمليين طليقٌ فهذا مبتدأ وطليفٌ الخبر وتحملين فى
موضع الحال والتقدير هذا محمولاً طليقٌ وأما قوله فَرَّ أَنْتُمْ هَوْلَاءَ تَفْتَلُونَ أَنْفُسَكُمْ فَانْتَمَ مَبْتَدَأٌ وهَأُولَاءَ

الخبر وتقتلون انفسكم في موضع الحال التقدير ثم انتم هؤلاء قاتلين انفسكم وذهب ابو العباس المبرد الى ان هؤلاء منادى والتقدير يا هؤلاء فهو في موضع اسم مضموم وانتم مبتدأ والخبر تقتلون ولو كان تقدير هؤلاء الذين كما ذهبوا اليه لكان تقتلون بلفظ الغيبة لان الذي اسم ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الاكثر وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ نحو قوله

* وَاَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا * وتركت مرة غير ذات سنام *

وهو قليل من قبيل الشاذ فاعرفه

اسماء الافعال والاصوات

فصل ١٨٧

قال صاحب الكتاب في على ضربين ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للاول وهو ينقسم الى متعدٍ للمأمور وغير متعدٍ له فالتعدى نحو قولك رويد زيدا اي أروده وأمهاه ويقدل تيد زيدا بمعنى رويد وهم زيدا اي قربه وأحصره وهات الشىء اي أعطيه قال الله تعالى هاتوا برهانكم وهاء زيدا اي خذها وحيهل التريد اي اينه وبه زيدا اي دعه وتراكها ومناعها اي اترنها وامنعها وعليك زيدا اي اترمه وعلى زيدا اي اولنيه

قال الشارح اعلم ان معنى قول الخويين اسماء الافعال المراد به انها وضعت لتدل على صيغ الافعال كما تدل الاسماء على مسمياتها فقولنا بعد دال على ما اخته من المعنى وهو خلاف العرب وموسك هيئات اسم للفظ بعد دال عليه وكذلك سائرهم والغرض منها الايجاز والاختصار ونوع من المبنغة ولولا ذلك لكانت الافعال الى هذه الانفاظ اسماء لها اولى بموضعها ووجه الاختصار فيها بجيئها للواحد والواحدة والتننينة والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة الا ترى انك تقول في الأمر للواحد صه يا زيد وفي الاثنين صه يا زيدان وفي الجماعة صه يا زيدون وفي الواحدة صه يا عند وصه يا هندان وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو أسكت وأسكتا للاثنين وأسكتوا للجماعة وأسكني للواحدة المخاطبة وأسكتن لجماعة الموت فتركهم اظهار علامة التننينة والجمع مع ان في كل

واحد من هذه الاسماء ضميراً للمأمور والمنهى بحكم مشابهة الفعل وتباينه عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار وأما المبالغة فإن قولنا صه أبلغ في المعنى من أسكت وكذلك البواقي، وأعلم أن هذه الاسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدة في الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة وليست هذه الاسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدة في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف والذي يدل على أن هذه الالفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل اليها قال زهير

* وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا * دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ *

فلو كانت نزال بما فيها من الضمير جملة لما جاز إسناد دُعِيَتْ اليها من حيث كانت لجل لا يصح كون شيء منها فاعلاً وأما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً لأن الفاعل يصح إضماره والجملة لا يصح إضمارها لأن المصير لا يكون إلا معرفة والجل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا والذي يدل أن هذه الالفاظ أسماء أمور الأول منها جواز كونها فاعلة ومفعولة فن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل اليها في قوله إذا دُعِيَتْ نزال والفعل لا يسند إلا إلى اسم تخص ومن المفعول قول الآخر

* فَدَعَوْا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ * وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ *

١٥ فان قيل فقد قال الشاعر

* وَمَا رَاعِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ * وَعَهْدِي بِهِ قَبِيْنَا يَغْشَى بِكَبِيرِ *

فجعل يسير فاعلاً وهو فعل مضارع وقال جميل

* جَزَعْتُ حِدَارَ البَيْنِ يَوْمَ نَحْمَلُوا * وَحَقَّ لِمِثْلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْرَعُ *

فأسند حَقَّ إلى يجزع وهو فعل قيل أن مراده ههنا معنى الفعلين والتقدير أن بسير وأن يجزع فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل لأن أن والفعل مصدر والمراد وما راعى ألا سببه وحَقَّ لمثلي للجرع وقد أطرده حذف أن وإرادتها نحو قوله

* أَلَا أَيُّهَاذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الوَقَى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّدَاتِ هَلْ أَنْتَ نُحْلِدِي *

والمراد أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وإن كانت مرادة ومثله قوله * فغالوا ما تشاء فقلت ألهو * والمراد أن ألهو أي اللهوء والثاني حكاية بنائه إذا نقل إلى العلمية وسُمي به وفي آخره الراء

فأنه يجتمع القبيلان بنو تميم واهل الحجاز على بنائه نحو قولك حصار وسغار فحالته بعد التسمية بحالته قبل التسمية في بنائه لانه اسم نقل فبقى على بنائه ولم يعرب ولو كان فعلا لوجب اذا نقل الى العليية أن يعرب نحو كعسب وتغلب واضرب فان قبيل فهلا كان اعراب بنى تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راء نحو نزال ودراك دليلًا على أنه فعلٌ قبيل لا يدل ذلك على كونه فعلا لانهم أجزوا ذلك هـ نجري أين وكيف وكم اذا سمى به واجماعهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية به دلالة على انه اسمٌ عندهم ، الثالث انه يُنون فرقًا بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صه كان معرفة واذا قلت صه كان نكرة والتعريف من خصائص الاسماء ويؤيد ما قلناه جهودها وعدم تصرفها فان قبيل هذه تعمل عمل الافعال وتفيد فائدة الافعال من الامر والنهي والزمان الخاص ألا تسراك اذا قلت هيئات فهمت البعد في زمانٍ ماضٍ وهذه دلالة الفعل فهلا قلت انها افعال وتكون من قبيل ١. الالفاظ المترادفة فصه وأسكت منزلة ذهب ومصى وقعد وجلس قبيل قد تقدمت الدلالة على اسمية هذه الكلم ما فيه مفتح وأما اعمالها عمل الافعال فللشبهه الواقع بينها وبين الافعال وأما دلالتها على ما تدل عليه الافعال من الامر والنهي والزمان الخاص فاما استفيد من مدلولها لا منها نفسها فاذا قلت صه دل ذلك على أسكت والامر مفهوم منه اي من المسمى الذي هو اسكت وهيئات اسمٌ ومسماه لفظ آخر وهو بعد فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم ، ولما كانت هذه الالفاظ اسماء للافعال ١٥ كالأعلام عليها كان فيها كثير من احكام الاعلام وذلك ان فيها المرتجل والمنقول والمشتق فالمرتجل نحو صه ومه والمنقول كعليك واليك ودونك والمشتق كترال وحذار وبدان ، وهذه الاسماء على ضربين كما ذكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للاول وأما كان الغالب فيها الامر لما ذكرته من ان الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة وذلك بأنه الامر لانه الموضع الذي يجتزأ فيه بالاشارة وقربنة حال او لفظ عن التصريح بلفظ الامر ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً او سدن سهماً او شهر سيفاً زيذاً او عمراً فتستغنى بشاهد الحال عن ان تقول أوجع او أرم او اضرب ويكفى من ذلك الاشارة وشاهد الحال وقامت المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالامر واذا جاز حذف فعل الامر من غير خالف لشاهد حال كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبر فلذلك قل استعمال هذه الكلم في الخبر وكثر في أمر الحاضر ووجهه بان الامر لا يكون الا بالفعل فلما قويت الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه ، ولما كانت هذه الاسماء عوضاً

عن اللفظ بالفعل وثابتة عنه أُعملت عمَّه ولما كانت الافعال التي هي مسميات هذه الاسماء منها ما هو متعدي للفاعل متجاوز له الى غيره نحو خُذْ زيداً والزَمْ عمراً ومنها ما هو لازم له لا يتجاوز الى مفعول نحو اُسْكَنْتْ وَاكْفُفْ كانت هذه الاسماء كذلك على حسب مسمياتها منها ما هو متعدي للمأمور ومنها ما هو لازم له لا يتجاوز الى غيره فمن المتعدي قولهم رُوِيَ زيداً اي اَرُوْهُ وَاْمَهْلُهُ فهو اسم لهذا اللفظ وهو مشتق من مسماه الذي هو اَرُوْ وَاَصْلُهُ المصدر الذي هو اَرُوَانٌ وُضِعَ بِحَذْفِ الزوائد تصغيراً الترخيم فقالوا رُوِيَ كما قالوا سُوِيَ في اَسْوَدَ وَزُهَيْرٌ في اَزْهَرُ وقال الفراء رُوِيَ تصغير رُوِيَ والرُّوْدُ الْمَهْلُ يقال فلانٌ يَمْشِي على رُوْدٍ اي على مهل قال الشاعر * كَانَتْهَا تَمَلُّ يَمْشِي على رُوْدٍ * وقالوا تَبَيَّدَ زيداً في معنى رُوِيَ زيداً فهو اسم لقولك اَرُوْ وَاْمَهْلُ وهو مبني لوقوعه موقع فعل الامر وتضمينه معنى لام الامر وكان الاصل ان يكون ساكن الآخر الا انه التقى في آخره ساكنان الياء والذال ففتحت الذال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء على حدِّ صَنِيعِهِمْ في رُوِيَ وَاَيِّنَ وَكَيْفَ وحكى البغداديون تَبَيَّدَكَ زيداً ويحتمل ان يكون الكاف اسما في موضع خفض ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة صَرْبَ زيدٍ عمراً ويجوز ان تكون للخطاب مُجَرَّدَةً من معنى الاسمية بمنزلة رُوَيْدَكَ زيداً والاقرب في هذه اللفظة ان تكون مأخوذة من التَّوَدَّةِ الفاء واو اُبدل منها التاء ولزم البدل على حدِّ تَيَّفُورٍ وَتَوْرَاةٍ وَالْعَيْنُ هَمْزٌ اُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غير قياس كما قالوا في قَرَأْتُ قَرِيْتُ وفي بَدَأْتُ بَدَيْتُ وفي هَوَزَاتُ تَوَصَّيْتُ ، ومن ذلك هَلَمْ زيداً اي قَرِيْبُهُ وَاَحْضَرُهُ وليس المراد انها دالَّةٌ على ما يدل عليه قَرِيْبُهُ وَاَحْضَرُهُ وانما هَلَمْ اسم لهذا اللفظ الذي هو قَرِبٌ وَاَحْضَرٌ وله موضعٌ يذكر فيه ، ومن ذلك هَاتِ الشئ اي اَعْطَيْتَنِي وهو اسم لَاعْطَى وَاَوَّلِي وَحَوِيْهَا وهو مبني لوقوعه موقع الامر وكسر لالتقاء الساكنين الالف والتاء وكأته من لَفِظِ هَيْتٍ ومعناه وقال بعضهم هو من آتَى يُوْأِي والهاء فيه بدلٌ من الهَمْزَةِ وَنُعَزِي هذا القول الى الخليل واستدل على ذلك بتصريفه نحو قوله * لَلَّهٗ مَا يُعْطَى وَمَا يُهَانِي *
٢. من المَهَاتَاةِ وَيُلْحِقُوْنَ ضَمِيْرَ التَّنْبِيْهِ وَيُلِجُ لِقْوَةً شَبَّهَ الْفِعْلَ قَالَ اللهُ تَعَالَى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ وفي الحديث هَاتُوا رُبْعَ عَشْرِ اَمْوَالِكُمْ كما فعلوا ذلك في هَلَمْ حين قالوا هَلُمَّا وهَلَمُوا وفي هاء حين قالوا هَاوَمَا وهاووم قال الله تعالى هَاوُمُ اَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً ، ومن ذلك قولهم حَيْهَلُ التَّرِيْدِ جَعَلُوا حَيَّ وَهَلَّ مِنْزَلَةً نَبِيٍّ وَاَحَدٌ وَفَاتِحُوْهَا كَخَمْسَةَ عَشْرٍ وَسَمَوْا بِهِمَا الْفِعْلَ فَحَيْهَلُ التَّرِيْدِ مِنْزَلَةٌ اَيْتُوا التَّرِيْدَ ، وقالوا بَلَّهٗ زيداً والمراد دَعَّ زيداً وقالوا تَرَكَهَا وَمَتَاعَهَا والمراد اُتْرَكَهَا وَاَمْنَعَهَا وقالوا عَلَيَّكَ زيداً اي اَلْرَمَّةُ وقالوا عَلَيَّ زيداً

أى أَوْنِيْبِهِ فهذه كلها أسماء لما ذكرناه من الدلالة وكلها متعدية ضمير المأمور الى المفعول كما كانت مسمياتها كذلك فاعرفه ٤

قال صاحب الكتاب وغير المتعدى نحو قولك صَمَّ أَيْ أُسْكُتْ وَمَمَّ أَيْ أُكْفَفْ وَأَيْبِهِ أَيْ حَدَّثْ وَهَيْبَتْ وَهَدَّ أَيْ أَسْرِعْ وَهَيْبَكَ وَهَيْبًا أَيْ أَسْرِعْ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ نَال * فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيْبًا هَيْبًا * وَنَزَالَ ه أَيْ انْزَلْ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ أَيْ اِكْتَفِ وَأَنْتَه وَالْيَيْكَ أَيْ تَنَحَّ وَسَمِعَ أَبُو الْخَطَّابِ مَنْ يَقَالُ لَهُ الْيَيْكَ فَيَقُولُ أَلِي كَاتِه قِيلَ لَهُ تَنَحَّ فَعَالَ أَتَنَحَّى وَتَعَّ أَيْ اِنْتَعَشَ يَقَالُ دَعَا لَكَ وَدَعَدَعَا وَأَمِينٌ وَأَمِينٌ بِمَعْنَى اسْتَجَبَ ٥

قال الشارح هذه الالفاظ كلها مما سُمي به الفعل في حال الامر وهي لازمة لا تُجَاوِزُ مَأْمُورَهَا لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ اَفْعَالٍ لَازِمَةٌ غَيْرِ مُتَعَدِيَةٍ وَإِذَا كَانَ الْاَصْلُ الَّذِي هُوَ الْمُسَمَّى لِاِزْمَانِهِ كَانَ الْاِسْمُ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ بِالزَّرْمِ وَعَدِمَ التَّعَدَّى أَوَّلِيٌّ فَمِنْ ذَلِكَ صَمَّ بِمَعْنَى أُسْكُتْ وَمَمَّ بِمَعْنَى أُكْفَفْ وَأَيْبِهِ بِمَعْنَى حَدَّثْ فَكُلُّهَا اسْمَاءٌ لِمَا ١. تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَكُلُّهَا لَازِمَةٌ لِأَنَّهَا اسْمٌ لِفِعْلٍ لَازِمٍ وَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ لِمَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ وَهُوَ الْاَمْرُ فَإِنْ قِيلَ فِعْلُ الْاَمْرِ مُخْتَلَفٌ فِي بِنَائِهِ وَاعْرَابِهِ عَلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ فَمَا بَأَلِ الْاِجْمَاعِ وَقَعَ عَلَى بِنَاءِ هَذِهِ الْكَلِمِ قِيلَ فِعْلُ الْاَمْرِ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى أَنَّا نَقُولُ أَنَّ وَقُوعَ هَذِهِ الْاَسْمَاءِ مَوْضِعَ مَا اَصْلُهُ الْبِنَاءُ وَجَرِيهَا مَجْرَاهُ فَسَى الدَّلَالَةُ سَبَبٌ كَافٍ فِي الْبِنَاءِ وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي أَنَّ اَصْلَ مَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْكَلِمُ مَوْقِعُهُ الْبِنَاءُ وَهُوَ الْفِعْلُ عَلَى الْاِطْلَاقِ فَكَانَ مَبْنِيًّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ٥ فَصَمَّ وَمَمَّ مَبْنِيَّانِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلِأَنَّهُمَا صَوْتَانِ سُمِّيَ بِهِمَا ١٥ وَحُكِيَ حَالُهُمَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَبَعْدَ التَّسْمِيَةِ وَهِيَ لَازِمَانِ عَلَى حَسَبِ مُسَمَّاهُمَا فَصَمَّ نَائِبٌ عَنِ أُسْكُتْ وَمَمَّ نَائِبٌ عَنِ أُكْفَفْ وَهِيَ مَبْنِيَّانِ عَلَى الْوَقْفِ وَذَلِكَ هُوَ الْاَصْلُ فِي كُلِّ مَبْنِيٍّ وَأَمَّا حُرُوكُهُ مِنْهُ مَا حُرِكَ لِعِلَّةٍ ٥ وَحَالُ اَيْبِهِ كَحَالِ صَمَّ وَمَمَّ فِي الْبِنَاءِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً الْاٰخِرَ كَصَمَّ وَمَمَّ اَلَا أَنَّهُ التَّنْفِي فِي اٰخِرِهَا سَاكِنَانِ الْاِيَاءِ وَالْهَاءُ فَكُسِرَتْ اَلْهَاءُ لِاِنْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَاحْتِمَالِ ثِقَلِ الْكُسْرَةِ بَعْدَ الْاِيَاءِ اِذْ لَوْ قُبِحَتْ لِاِنْتِسَابِ اِيَّاهَا اَلَّتِي لِلْكَفِّ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ زَدَّ اَوْ حَدَّثَتْ وَذَكَرَهَا مَعَ الْاِلَازِمَةِ نَظْرًا اِلَى الْاِسْتِعْمَالِ اِذْ ٢. لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ اِيَّهِ اَلْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ لَا اِيَّاهُ بَلْ يَقْتَضِيهِ لِأَنَّهُ اسْمٌ نَابٍ عَنِ فِعْلِ مُتَعَدٍّ نَحْوِ حَدَّثَتْ اَوْ زَدَّ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ مُتَعَدٍّ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ

* وَقَفْنَا وَقُلْنَا اِيَّهِ عَنِ اُمِّ سَالِمٍ * وَمَا بَأَلِ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ *

وَكَانَ الْاَصْمَعِيُّ يُنْكِرُ عَلَى ذِي الرُّمَّةِ هَذَا الْبَيْتَ وَيَزَعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَقُلْ اَلَا اِيَّهِ بِالنُّونِ وَجَمِيعِ

الْحَوِيثِينَ صَوَّبُوا قَوْلَ ذِي الرِّمَّةِ وَقَسَمُوا أَيَّهُ إِلَى قَسَمَيْنِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً فَإِذَا اسْتَزَادُوا مَنْكُورًا قَالُوا أَيُّهُ بِالتَّنْوِينِ وَإِذَا اسْتَزَادُوا مَعْرِفَةً قَالُوا أَيُّهُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى حَدِّ صَنِهِ وَصَنَّهُ، وَمِنْ ذَلِكَ هَيْئَتٌ وَهِيَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَفِيهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ كَصَنَّهُ وَمَنْهُ وَمَسْمَاهُ اسَّرِعَ يُقَالُ هَيْئَتٌ إِذَا دَعَاهُ قَالَ الشَّاعِرُ

* أَبْلَغُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَنَا *

* أَنْ الْعِرَاقِ وَأَهْلَهُ * سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْئَتٌ هَيْئَتُنَا *

يريد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وهو لازم لا يتعدى إلى مفعول كما أن مسماه كذلك وفيه ثلاث لغات هَيْئَتٌ بِالْفَتْحِ وَهَيْئَتٌ بِالضَّمِّ وَهَيْئَتٌ بِالْكَسْرِ وَأَصْلُهُ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَصَنَّهُ إِلَّا أَنَّهُ التَّقْيُّ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ الْبِيَاءِ وَالتَّاءُ فَحُرَّكَتِ التَّاءُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَمِنْ فَجَّ فَطَلَبًا لِلِخَفَةِ لِثِقَلِ الْكَسْرِ بَعْدَ الْبِيَاءِ كَمَا قَالُوا أَيُّنَ وَكَيْفَ وَمِنْ ضَمِّ فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِالغَايَاتِ نَحْوِ قَبْلُ وَبَعْدُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى هَيْئَتٌ دُعَاؤِي ١. لَكَّ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ وَاسْتِعْمَالُهُ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ كَقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَبِنَاءِ قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَنْ كَسَرَ فَقَالَ هَيْئَتٌ وَهِيَ أَقْلَبُ فَكَسَرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَرُبَّمَا يَبَالِ الثَّقَلُ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا وَتَدْرَجَتْ فِي الْكَلَامِ فَجَاءُوا بِهَا عَلَى الْأَصْلِ كَجَبْرِ، وَلَكَّ مِنْ قَوْلِكَ هَيْئَتٌ لَكَ تَبْيِينٌ لِلْمُخَاطَبِ جِيءَ بِهِ بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي سَقِيًّا لَكَ إِلَّا تَرَى أَنْ سَقِيًّا غَيْرُ مَحْتِاجٍ إِلَى لَكَّ لِأَنَّ مَعْنَاهُ سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا وَأَمَّا جِيءَ بِلَكَّ تَأْكِيدًا وَزِيَادَةً فَهِيَ فِي هَيْئَتٍ لَكَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا هَلْ فَهُوَ مِنَ الْإِصْوَاتِ ٥ الْمَسْمُومَةِ بِهَا أَيْضًا وَمَعْنَاهَا اسَّرِعَ وَتَعَالَى يَعَالَى هَلْ وَهَلٍ وَهُوَ مَبْنَى لِأَنَّهُ صَوْتٌ وَقَعَ مَوْجِعَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ وَسُكِنَ عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ وَتَنْوِينُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَوْتٌ كَصَنِهِ وَإِيهِ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَظَنْنَا أَنَّهُ غَالِبُهُ * فَدَعَوْنَاهُ بِهَابٍ ثُمَّ هَلْ *

وَأَصْلُهُ زَجْرٌ لِلْفَرَسِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ قَالَ الشَّاعِرُ انشده أبو عبيدة

* فَعَرَفْنَا هَيْزَةً تَأْخُذُهُ * فَزَجَرْنَاهُ وَقُلْنَا هَلْ هَلْ *

٢. وَقَالُوا هَيْبَتُكَ مَصْعَفَ الْبِيَاءِ وَالْمُرَادُ اسَّرِعَ وَالاسْمُ فِي الْكُفِّ حُرْفُ خُطَابِ كَالْتِي فِي رُوَيْدِكَ زَيْدًا وَهُوَ مَبْنَى وَحُرِّكَ آخِرُهُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَفُجَّ لِثِقَلِ التَّنْصِيفِ وَخَفَفَ بِحَذْفِ أَحَدِي الْبِيَاءَيْنِ فَيُقَالُ هَيْبَتُكَ كَمَا قَالُوا فِي بَجَّ بَجَّ فَحَذَفُوا أَحَدِي الْخَاءَيْنِ وَكَمَا قَالُوا فِي أُفٍ أُفٍ فَحَذَفُوا أَحَدِي الْغَاءَيْنِ فَإِذَا لَمْ يُلْحِقُوا الْكُفَّ جَاءُوا بِاللَّعْلِ لِلْوَقْفِ فَقَالُوا هَيْبًا كَمَا جَاءُوا بِهَا لِلْوَقْفِ فِي أَنَا قَالَ ابْنُ مَيْيَادَةَ

* لَتَغْرِبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا * مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا * وَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيْبًا هَيْبًا *

اى اَسْرَعَى اَسْرَعَى . يخاطب ناقته ولذلك كسر الباء من لتقربن وجلدياً اى سريعاً يجتثها على سرعة السيرة ، ومن ذلك قولهم قَزَالٍ فى الامر والمراد انزل فهو لازم غير متعد على حد لزوم مسماه وهو انزل وسيوضح امره فى موضعه بعد ، ومن ذلك قَدَّكَ وقَطَّكَ وهما اسمان ومسماهما اِكْتَفٍ وانته فهما لازمان على حسب ما سُميا به من الافعال وهما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني وجريهما مجراه فى الدلالة .
 ٥ وَسُكِّنَ آخرها على حد التنسين فى صه ومه لانه الاصل فى البناء ولم يلتنف فى آخرها ساكنان فتجب للحركة لاجتماعهما والكاف فيها ليست اسما وانما هى حرف خطاب على حدها فى الْحِجَاءِ ورويدك وقد مُخَفِّفَةٌ وأصلها قد متقللة فحذفت احدى الدالين تخفيفاً على حد قولهم بَخَّ خفيفة فى بخ متقللة لانه مأخوذ من فددت الشىء اذا قطعته طويلاً وكذلك قَطَّكَ مخففة من قَطَّ مأخوذة من قَطَطْتُ الشىء اى قطعته عرضاً كان الاكتفاء قطع عما سواه فاعرفه ، ومن ذلك اَلْيَيْكُ بمعنى تنح قال
 ١. الأعرشى

* فَأَذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي لِللِّسْمِ عَدَانِي عَنْ هَيْجِكُمْ أَشْغَالُ *

وَأُنْشِدُ تَعْلَبُ

* اِذْهَبِ إِلَيْكَ يَا بَنِي أَسَدٍ * أَهْلُ الْقِبَابِ وَأَهْلُ الْخَيْلِ وَالنَّادِي *

كانه قال اذهب تنح فالكاف فى محل خفض بحرف الجر والتسمية وقعت بالجار والمجرور ولذلك حُكِي لفظهما وَجَرِيًا فى التسمية مجرى الاصوات المسمى بها من نحو صه ومه ، وحكى ابو الخطاب انه سمع من يقال له اَلْيَيْكُ فيقول الى كانه قيل له تنح فقال أَتَنَحَّى لم يأت ذلك الا فى هذا الحرف وحده فلا يقال دُونِي ولا عَلَيَّ وذلك من قيل ان باب هذا الامر فاذا قلت اليك فقال الى فقد جعل الى بمعنى أَتَنَحَّى وهذا خبر ليس بأمر وقد تقدم ان باب هذه الاسماء انما الامر للمخاطب لان امر المخاطب يُكْتَفَى معه بشاهد الحال على ما سبق ، ومن قولهم نَحَّ ومعناه اِنْتَعَشَ يقال ذلك للعائر او لمن أصابته حادثة
 ٢. قال الشاعر

* لَحَى اللّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ * وَلَا لِابْنِ عَمِّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعْدَاءَ *

وهو صوت سُمى به يقال دَعْدَعْتُ بالمعز اذا دعوتها وهو مبنى على السكون وعلته بنائه كعلته صه ومه ، فاما قولهم دَعَا بك ودَعْدَاءُ فهو مصدر معرب كقولهم سَقَبًا لك ، ومن ذلك قولهم فى الدعاء أَمِينَ ومعناه اِسْتَجِبْ فهو اسم لهذا الفعل وفيه لغتان أَمِينَ بالقصر على زنة قَعِيل وأَمِينَ بالمد على زنة

قَاعِيل قال الشاعر

* يَا رَبِّ لَا تَسْلِبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا * وَبِرَحْمِ اللَّهِ عَبْدًا قَالَ آمِينًا *

فجاء بها ممدودة وقال الآخر في المقصورة

* تَبَاعَدَ عَنِّي قَطَّاعٌ إِذْ رَأَيْتُهُ * آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا *

ه والاصل القصر والمد اشباع فتحة الهمزة ومنه قول الهدلي

* بَيْنَا تَعَنَّفَ الْكَمَاةُ وَرَوْعُهُ * يَوْمًا أُتْبِحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ *

والمراد بين أوقات تعنقه قالوا في بين بيننا ، وفي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر وفتحت لالتقاء الساكنين على حد رويد وأين وكيف فلما قول ابى العباس في آمين بمنزلة عاصين فانه انما يريد به ان الميم خفيفة كصا عاصين لا انه جمع وقال ابو الحسن آمين اسم من اسماء الله تع والوجه الاول ان لو كان كذلك لم يكن مبنيا ويؤيد ذلك قوله تعالى قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكَ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبْرِ أَنَّ مُوسَى كَانَ يَدْعُو وَأَخَاهُ كَانَ يُؤْمِنُ وَالاسْمُ الْوَاحِدُ لَا يُقَالُ لَهُ دَعَاءٌ

قال صاحب الكتاب واسماء الأخبار نحو هيهات ذاك اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افتراقا وتبايننا وسرعان ذا اهالة اى سرع ووشكان ذا خروجا اى وشك وأف بمعنى اتصاجر وأوه بمعنى اتوجع ،

قال الشارح قد ذكرنا ان باب اسماء الافعال الأغلب فيها الامر لان الغرض منها مع ما فيها من المبالغة ه الاختصار والاختصار يقتضى حذف الحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف وهذا حكم مختص بالامر لما ذكرناه لان الامر يستغنى فيه في كثير من الامر عن ذكر ألفاظ افعاله بشواهد الافعال والخبر ليس كالامر في ذلك فلذلك قل في الخبر الا انه لما كان الحذف ايضا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد ووضوح الامر فيه وكونه محذوفا كمنطوق به لوجود الدليل عليه استعمل في الخبر بعض ذلك فجاءت فيه كما جاءت في الامر الا انها قليلة بالاضافة الى ما جاء في الامر وبأبه السماع دون الغيباس ه فن ذلك قولهم هيهات وهو اسم لبعد وانما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة فاذا قال هيهات زيد فكأنه قال بعد جدا او بعد كل البعد ولعله يخرج في كثير من الامر الى ان يؤنس منه وهو مبنى لوقوعه موقع الفعل المبنى وهو بعد ويقع الاسم بعدها مرفوعا بها ارتفاع الفاعل بفعله لانها جارية مجرى الفعل فاقترنت فاعلا كاقترانه الفعل قال جرير

* فِيهِبَاتٍ هَيْبَاتٍ الْعَفِيفُ وَأَهْلُهُ * وَهَيْبَاتٍ خِلٌّ بِالْعَقِيفِ نُوْاصِلُهُ *

العقيق وإد بالمدينة وقال أيضا

* هيهات مَنَزَلْنَا بِنَعْفِ سُوْبِقَةِ * كانت مُبَارَكَةً من الأيَّامِ *

فالعقيق ومنزلنا مرتفعان بإتھما فاعل هيهات فأما قوله تعالى هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ فقبيل اللام زائدة وما الفاعلة والتقدير هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعل محذوف والتقدير بعد الصدى ٥ لما توعدون فاللام على بابها لأنه لم تولف زيادة اللام في نحو هذا وإنما تُراد لتمكين معنى الاضافة نحو قوله

* يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ أَلْنِي * وَصَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا *

وقوله * يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّارًا لَأَقْوَامٍ * وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل وزعم أنه مصرٌ فيه والتقدير هيهات بَعَثَكُمْ وإخراجكم لتقدم ذكر الإخراج ، ومما سُمي به الفعل في حال الخبر شَتَانٌ ١٠. ومسماه افتترق وتباعد وهو مبني على الفتح وربما كسروا نونه والفتح المشهور وإنما بُني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي نحو افتترق وبعد وقال الرجاء إنما بُني لأنه على زنة فعلان فهو مخالف لأخواته إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة فبني لذلك وهذا ضعيف لأنه قد جاء عنهم نَوَاهُ لِيَأْنَا قال الشاعر

* تَطِيلِينَ لِيَأْنِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّفَاصِيَا *

١٥ وتحريكه للتنقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وإنما فُحج اتباعاً للفححة قبله وقيل إنما فُحج لأن الفححة حركة مسماه وهو الفعل الماضي وزعم أبو حاتم أن شَتَانٌ كَسَبْحَانَ وهو وُجَّهٌ لأن شَتَانٌ مبني وسبحان معربٌ لكنه لا ينصرف للتعريف والالف والنون ولذلك لما نُكِرَ في قوله * سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ * وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُدُّ *

انصرف ونون ولفظه مأخوذ من الشَّتِّ وهو التفرق والتباعد يقال شَتَّ الشَّمْلُ يَشْتُّ إذا تَفَرَّقَ ٢. وقيل أن شَتَّ الذي شَتَّانٌ مصدره فَعَلَ مضموم العين وإنما حذفت الضمة للاذغام قال الله نع أن سَعَيْكُمْ كَشَتَّى ولا بد له من فاعلٍ فيقال شَتَّانٌ زَيْدٌ وعمرو قال الشاعر

* شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ * وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ *

ويقال شَتَّانٌ ما زَيْدٌ وعمرو والمراد شَتَّانٌ زَيْدٌ وعمرو وما زائدة قال الاعشى

* شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا * وَيَوْمَ حَبِيَانَ أَخِي جَابِرِ *

* آوَهٌ مِنْ ذِكْرِي حُصْبَيْنَا وَدُونَهُ * نَقًا هَائِلٌ جَعَدُ الثَّرَى وَصَفِيحٌ *

وقالوا فيه آوَهٌ بالمد وتشديد الواو وفتحها ساكنة الهاء وكل ذلك من التآوِه ومنه قوله

* إِذَا مَا قُتُّتْ أَرْحَلُهَا بَلِيلٌ * تَأَوَّهَ آهَةً الرَّجُلُ الْكَزِينُ *

ومن ذلك قوله تعالى إِنَّ أَبْرَهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ فالهمزة فاء والواو عين والهاء لام فمن قال آوَهٌ فأنه كسر الهاء ه لسكون الواو قبلها ومن قال آه فأنه قلب الواو ألفا للفتحة قبلها كما قالوا في الندوة داوِيٌّ ومن قال آوَهٌ بتشديد الواو وسكون الهاء فأنه ضعف العين للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكن الهاء لتخريك ما قبلها ومن قال آوَهٌ فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها فقد كان القياس أن تسكن الهاء انى في لام لان ما قبلها منحرك الا انه حرك الآخر اتباعاً لكسر الواو وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض المعرب نحو أَخُوكَ وَأَبُوكَ وَإِمْرُوٌ وَإِنَّمُ ومن قال آوَهٌ بالمد فيجتمل ان يكون أشبع فتحة الهمزة فصدارت ألف لم قالوا آمين في آمين وفتحوا الواو اتباعاً للفتحة قبلها وقد قالوا اوت في معنى آوه وجاءوا فييب بلسغت قريبة من لغات آوه وينبغي ان لا تكون من لفظها بل من معناها لان آوَهٌ هي جمع اللام فهو من باب حَوْضٍ وَقَوْزٍ وَأَوْتِ الهمزة فاء والعين واللام وأو فهو من باب الهوة والغوة فهي ككلمت تعاربت العنداء واتحدت معانيها

فصل ١٨

١٥

قال صاحب الكتاب في رُوَيْدٍ اربعة اوجه هو في احدها مبنى وهو اذا كن اسم للفعل وعن بعض العرب والله لو أردت الدرهم لأعطيتك رويداً ما الشعر

قال الشارح لرُوَيْدٍ اربعة مواضع احدها ان يكون اسماً للفعل نحو ما تقدم ومسمية أرود وأميد ونحو ٢. متعد إلى مفعول واحد نحو رويد زيداً على حسب تعدى مسمية نحو فونك أرود زيدا واميد ومعد ضمير منوي وهو ضمير المخاطب ان كان المخاطب واحداً كان الضمير واحداً وان دن اثنين فضمير اثنين وان كان الخطاب لجماعة فالضمير لجماعة الا انه لا يظهر لذلك صورته لفظ لا في تنبيه ولا جمع بخلاف الفعل فان الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع لان الفعل هو الاصل في العمل وعده الاسم فرع ونائبة عنه فلذلك انحطت عن درجته قال الشاعر

* رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدَّى أُمَّهُمْ * الْبَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ *

فنصب علياً برويداً كأنه قال أروء علياً أي أمهاتهم وعلى قبيلةً وجداً قطع نسبتهم بنا وكفى بالثدي عن القرابة لأن الرضاع سبب القرابة ، فاما قولهم والله لو أردت الدرهم لأعطيتك رويداً ما الشعر فالمراد أروء الشعر وما زائدة كأنه قال لو أردت الدرهم لأعطيتك فدع الشعر لا حاجة بك إليه وقد تدخله ٥ كاف الخطاب فيقال رويدك زيدا جاؤا بها لتبين من يعنى بالخطاب لئلا يلتبس بمن لا تعنيه كما جاؤا بها في هلّم لك وسقياً لك ألا ان الكاف في لك في محل خفض بما قبله من الخافض والكاف في رويدك لا محل لها من الاعراب وإن كان طريقهما في البيان واحداً ، فإن كان المخاطب مذكراً فحتها وإن كان مؤنثاً كسرناها وتثنيها وتجمعها اذا اردت تثنية او جمعاً فنقول رويدك يا زيد ورويدك يا هند ورويدك يا زيدان ورويدك يا زيدون ، وقد اختلفوا في هذه الكاف فذهب قوم الى انها اسم ١٠ موضعه من الاعراب رفع وقال آخرون موضعها نصب وذهب سيبويه الى انها حرف مجرد من معنى الاسمية للخطاب كالكاف في ذلك وأولئك والجماع والصحيح مذهب سيبويه فيها لانها لو كانت في موضع رفع بانها فاعل لم يجر حذفها وأنت قد تقول رويداً زيدا فحذفها وتجعل في رويد صغيراً مرفوعاً في النية يجوز ان يؤكّد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك رويدك انتم وزيداً ورويدك اجمعون كما تقول قم انت وعبد الله وقوموا اجمعون فلما ساغ فيها ذلك دل على ان ١٥ الكاف ليست فاعلة ، ولا تكون ايضاً في موضع نصب لان رويد اسم أروء وأروداً إنما يتعدى الى مفعول واحد فلو كانت الكاف في محل نصب لكانت اذا قلت رويدك زيدا معدياً له الى مفعولين احدهما مضمراً وهو الكاف والاخر ظاهر وهو زيد ولو جاز ذلك لجاز رويداً زيدا خالداً ولا نعلم احداً قاله ولو كانت منصوبة ايضاً لجاز ان تقول رويدك نفسك اذا اردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز ان تقول رويدك نفسك على انه تأكيد ولا يسمع مثل ذلك ،

٢٠ قال صاحب الكتاب وهو فيما عداه مغرب وذلك ان يقع صفة كقولك ساروا سيراً رويداً وضعه وضعاً رويداً وقولك للرجل يعالج شيئاً رويداً اي علاجاً رويداً وحالاً كقولك ساروا رويداً ومصدراً في معنى ارواد مصافاً كقولك رويداً زيداً وسمع بعض العرب رويداً نفسه جعله مصدراً كضرب الرقاب ،

قال الشارح الموضع الثاني من مواضع رويداً ان تكون صفة نحو قولك ساروا سيراً رويداً وتكون معرفة مصدراً ووصف به على حد قولهم رجل عدلٌ وماء غورٌ ويكون اصله ارواداً ألا انه صغر بحذف زوائده

كما قالوا في أَسَوْنَ سُوَيْدًا وفي أَزْهَرَ زَهِيرًا ويجوز ان يكون تصغير مُرَوِّدٍ او مُرَوِّدٍ فحذفوا الروائد الموضع الثالث ان يكون حالا ويكون معرباً ايضاً نحو قولهم ساروا رويداً اي مُرَوِّدِينَ اذا ذكرت المصدر كان صفة له واذا لم تذكره كان حالا لُصِّفَ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ويجوز ان يكون المراد ساروا سيراً رويداً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف والموضع الرابع ان يكون مصدرًا بمعنى أرواد ويكون معرباً فتقول رويداً زيداً بمعنى أرواد زيداً إرواداً فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه كما قالوا سَقِيًّا ورعيًّا والمراد سقاك الله ورعاك الله وقد يضاف الى المفعول فيقال رويداً زيداً كما قال فَضْرَبَ الرِّقَابِ فهو باق على مصدريته غير مسمى به ولا مُغَيَّرٍ عن جهته قال الشاعر

* رويداً بنى شيبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ * تَلَّاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفْوَانِ *

ويروى رويداً بنى شيبان من غير تنوين ويحتمل ان يكون مصدرًا مضافاً الى ما بعده ويؤيده رواية ١٠ من نون ويجوز ان يكون اراد اسم الفعل ويكون بنى شيبان منصوباً به كقوله رويداً علياً

فصل ١٨٩

قال صاحب الكتاب قَلَّمَ مركبة من حرف التنبيه مع لَمْ محذوفة من ها الفها عند أصحابنا وعند الكوفيين من هَلْ مع أَمْ محذوفة هزتها والحجازيون فيها على لفظ واحد في التننية والجمع والندكسر والتأنيث وبنو تميم يقولون قَلَّمَا هلموا هلمى قَلَّمَنَّ وهى على وجهين متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تَعَالَ وأقبل قال الله تعالى قُلْ هَلَمْ شهداءكم وقال هَلَمْ اليينا وحكى الأصمعي أن الرجل يعد! هَلَمْ فيقول لا أهلم

قال الشارح قد تقدم أن هَلَمْ اسم من اسماء الافعال ومسماه ابيت وتعال وهو مبني لوقوعه موقع الفعل ٢٠ المبني وأصله ان يكون ساكناً على اصل البناء وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميبان في آخره وفتح تخفيفاً لثقل التصعيف وهو مركب قال الخليل أصله ها لَمْ فها للتنبيه ولَمْ من قولهم لَمْ الله شعثه اي جمعه كانه اراد لَمْ نفسك اليينا اي أقرب وإنما حذف ألفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولأن اللام بعدها وإن كانت منحركة في حكم الساكن ألا ترى أن الاصل وأقوى اللغتين وهى الحجازية أنك تقول ها لَمْ فلما كانت اللام في حكم الساكن حذف لها ألفها كما تحذف لالتقاء الساكنين وجعلوا

اسما واحداً ، وقال الفراء أصله هَلْ أم أَي ائْتِصِدُ فَخَقِّفْتَ الهمزة بأن أَلْقَيْتُ حركتها على اللام وحذفت فصارت هَلَمْ وقد أنكر بعضهم ذلك وقال أنه ضعيف من جهة المعنى إذ كانت هَلْ للاستفهام ولا مَدْخَلٌ للاستفهام ههنا والقول أن هَلْ التي رُكِبَتْ مع أم ليست التي للاستفهام وإنما هي التي للزجر ولحَثِّ من قوله * وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَتَّى هَلْ * وفيها مذهبان أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ ٥ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث نحو هَلَمْ يا رجل وهَلَمْ يا رجلان وهَلَمْ يا رجال وهَلَمْ يا امرأة وهَلَمْ يا امرأتان وهَلَمْ يا نسوة يستوي في اللفظ الواحد وَلِجُع كما كان كذلك في صَه ومَه ونحوها وهو القياس وبه ورد التنزيل قال الله تَعِ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا أفرد والمخاطبون جماعة وعليه قوله * يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ * وإنما كان هذا هو القياس لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسمٌ وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع أما ذلك للانفعال والذي يدل على ١٠ خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم لأن لغتهم أن يقولوا للواحد أَلَمْ بإظهار التصعيف نحو أَرُدُّ وأَشُدُّ فلما ركبوه مع غيره وسموا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع ، والمذهب الثاني وهو مذهب بنى تميم اعتبار الفعل وهو هَلَمْ وتغليب جانبه فيثبتون ويجمعون نحو قولهم هَلَمْ يا رجل وهَلَمْ يا رجلان وهَلَمْ يا رجل وهَلَمْ يا امرأة وهَلَمْ يا نسوة تفتح الهاء وتسكن اللام وتنضم الميم الأولى وتسكن الثانية وتفتح النون محققةً هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين وإنما كان كذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها إذ كانت ضمير مرفوع ١٥ كما تقول صَرَبْتَنَ وخَرَجْتَنَ وإذا سكن ما قبلها بطل الإدغام وصار بمنزلة أَشُدُّ وأَرُدُّ وزعم الفراء أن الصواب أن يقال هَلَمْ بفتح الهاء وضم اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون أيضاً مشددةً قل والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن فزادوا نوناً نائيةً قبلها ليقع السكون عليها وتنسلم فحكة الميم في هَلَمْ فتكون نائيةً لها من السكون كما قالوا مِئِي وعِي ٢٠ فزادوا نوناً نائيةً لتسلم نون مِنَ وعِنَ من الكسر إذ كانت ياء المتكلم ابداً تكسر ما قبلها وحكى أيضاً عن بعضهم هَلْمَيْنَ يا نسوة يجعل الزائد للوقاية ياءً وهذا شاذٌ وأعلم أن بنى تميم وإن كانوا يجرونها تُجْرَى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل فهي عندهم أيضاً اسمٌ للفعل وليست مبقاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم والذي يدل على ذلك أن بنى تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول رُدَّ بالضم وفِرَّ بالكسر وعَصَّ بالفتح ومنهم من

يكسر على كل حال فيقول رَدَّ وِفَّرَ وَعَصَّ ومنهم من يفتح على كل حال ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من هَلَمْ ليس احد يكسرها ولا يصمها فدل ذلك على انها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل نحو دَوَّكَ وَرَوَّيْدَكَ وَعِنْدَكَ ، وهي تكون على وجهين متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو قولهم هَلَمْ زيدا بمعنى قَرَّبَهُ وَأَحْضِرَهُ فنكون كهات قال الله تع هَلَمْ شَهَدَاءَكُمْ وغير المتعدية قوله هَلَمْ يا زيد بمعنى اَيْتِ وَأَقْرَبْ قال الله تع هَلَمْ اَلَيْتَا فَعَدَاهُ بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الافعال التي تستعمل لازمة ومتعدية نحو رَجَعَ وَرَجَعْتَهُ وَشَا فَوْهُ وَشَا فَاهُ وَحَوَّهَا وحكى الاصمعي هَلَمْ الى نداء فيقال لا أَهَلُّم اليه وهَلَمْ كذا فيقال لا أَهَلُّمُ بفتح الالف والهاء وضَم اللام والميم والاصل في ذلك لا أَمْ كما تقول لا أَرَدُّ كانه يردّه الى اصله قبل التركيب وهو شاذ ،

فصل ١٩

١٠

قال صاحب الكتاب ها بمعنى خُدَّ وتلحق الكاف فيقال هاك فتصرف مع المخاطب في أحواله وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء وتصرف تصريفها وتجمع بينهما فيقال هاءك بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ومنهم من يقول هاء كرام ويصرفه تصريفه ومنهم من يقول ها بوزن هَبَّ ويصرفه تصريفه ،

قال الشارح اعلم ان ها من الاصوات المسمى بها الفعل في الامر ومسماه خُدَّ وتناول وحوها ومنهم من يجعله ثنائيا مثل صَهْ وَمَهْ وتلحقه كاف الخطاب فيقال هاك يا رجل وهاكما يا رجلان وهاكم يا رجل وهاكي يا امرأة وهاكما يا امرأتان كالمذكورين وهاكن يا نسوة فالاسم ها وفيه ضمير بحسب المخاطبين ان كان واحدا ففيه ضمير واحد وان كان اثنين ففيه ضمير اثنين وان كان جماعة ففيه ضمير جماعة ٢٠ الا انه لا يظهر ذلك الضمير والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فتفتاحها اذا كان المخاطب مذكرا وتكسرهما اذا كان مؤنثا وتثنيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنى او جموعا ، ومنهم من يقول هاء بهمزة بعد الالف يجعله ثلاثيا كخاف وهاب ويفتح الهمزة مع المذكر وبكسرهما مع المؤنث فيقول هاء يا رجل وهاه يا امرأة ويكون فيه ضمير مستتر فان ثنى او جمع ظهر ذلك الضمير فتقول في تثنية المذكر وجمعه هاوما وهوم

قال الله تع هَؤُمُ أَقْرَوًا كِتَابِيَّةٌ وَفِي جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ هَؤُونٌ يَا نَسْوَةٌ وَهَذِهِ أَجْوَدُ لُغَاتِهَا وَبِهَا وَرَدَ الْكِتَابُ الْعَرَبِيَّةَ، وَاعْلَمُ أَنَّ الْبَابَ وَالْقِيَّاسَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا يَلْحَقُهَا ضَمِيرٌ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ أَيْمًا سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ لِصُرْبٍ مِنَ الْإِخْتِصَارِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتْ الْأَفْعَالُ الَّتِي هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَسْمَاءُهَا مَوْجُودَةً هُنَا غَيْرَ مَعْوَضٍ عَنْهَا وَوَجْهُ الْإِخْتِصَارِ مَجْبِئُهَا لِلوَاحِدِ وَالوَاحِدَةُ فَمَا فَوْقَهُمَا عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ ه تَقُولُ هَاءُ يَا رَجُلٌ وَهَاءُ يَا امْرَأَةً وَكَذَلِكَ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ أَكْثَرُ الْأِسْتِعْمَالِ وَأَيْمًا لَمَّا نَابَتْ عَنِ الْأَفْعَالِ وَقَامَتْ مَقَامَهَا قَوِيَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَاهَا فَصَارَتْ كَالْمُرَادِفَةِ لَهَا فَظَهَرَ الضَّمِيرُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لِيُبَيِّنَ بِقُوَّةِ الشَّبَهَةِ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِي مَعْنَاهَا وَيُعَلِّمُ أَيْضًا بِظَهْوَرِهَا أَنَّ فِي بَابِ صَنَةٍ وَمَمَّةٍ ضَمِيرًا كَمَا قَالُوا الْمَقْرُونُ وَالْحَوَكَةُ وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ * صَدَدَتْ قَاطُونِ الضُّدُودِ * لِيَكُونَ ذَلِكَ مَنبَهَةً وَأَمَارَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ ذَلِكَ وَلَمَّا ظَهَرَ الضَّمِيرُ ظَهَرَ عَلَى صُورَةٍ غَرِيبَةٍ لِيَبْدَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَوْضِعَ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ ظَهْوَرِ ١. انصَبِيرٍ وَأَيْمًا كَانَتْ غَرِيبَةً لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى حَدِّ أَفْعَلٍ وَإِفْعَلًا وَإِفْعَلُوا أَيْ ذَلِكَ هَاءُ وَهَاءُ وَهَؤُودًا فَتَمَّا هَؤُمٌ فَغَرِيبٌ مِنْ نَادِرِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّ الْمِيمَ أَيْمًا تَوْجَدُ فِي ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَمْرٍ نَحْوِ قُمْتُمْ وَقُمْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُمَا وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ كَوْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَسْمَاءً وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْهَا اتَّصَلَ عَلَى غَيْرِ حَدِّ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ أَيْمًا جَاءَ عَلَى نَحْوِ أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لَا أَفْعَالٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ قَالَ هَاءُ يَا رَجُلٌ وَهَاءُ وَهَؤُودًا عَلَى حَدِّ إِضْرِبًا وَإِضْرِبُوا حَتَّى ذَلِكَ أَبُو ٥. عَمْرٍو الْجَرَمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بِنِ السَّرَّاجِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَذَلِكَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هَاءُ يَا رَجُلٌ عَلَى وَزْنِ عَاطٍ وَرَامٍ يَجْعَلُ أَصْلَهُ هَاءِي بِالْبَاءِ فَيُنَالُهُ مِنَ الْفِعْلِ فَعِلٌ كَقَاتِنٌ وَسَقَطَتْ الْبَاءُ لِلْأَمْرِ وَمِثْلُهُ هَاتِ وَتَقُولُ لِلثَّانِي هَاتِيَا وَلِلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ هَؤُودًا وَلِلْمَرْأَةِ هَؤُيَ بِيَاءٍ وَالتَّثْنِيَّةُ هَاتِيَا كَالْمَذْكَرَيْنِ وَتَقُولُ فِي جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ هَاتِيَيْنَ قَالَ الشَّاعِرُ

* فَقُلْتُ لَهَا هَؤُيَ ففَالَتْ بِرَاحَةٍ * تَرَى زَعْفَرَانًا فِي أُسْرَتِهَا وَرَدًا *

٢. فَتَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ * أَفَاطِمَ هَاءُ السَّيْفِ غَيْرَ دَمِيمٍ * فَانَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّغَةِ الْأُولَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ وَحُذِفَ الْبَاءُ لِسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا، فَانْ قِيلَ فَهَلَا حَكِيمٌ عَلَيْهِ بَأْتُهُ فَعَلٌ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ عَلَى حَدِّ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ كَمَا قُلْتُمْ فِي لَيْسَ أَنَّهَا فَعَلٌ مَعَ عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهَا عَلَى حَدِّ اتِّصَالِهِ بِالْأَفْعَالِ قِيلَ الْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ الدَّلَالَةُ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ اسْمٌ وَمَنْ قَالَ هَاءُ أَوْ هَؤُودًا فَلِقُوَّةِ شَبَهَةِ بِالْفِعْلِ وَوُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ أَجْرَاهُ مُجْرَاهُ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ وَعَامَلَهُ

معاملةً مُقابلَه وهو هاتٍ وهاتِنياً وهاتوا وهاتِنين كما شَبَّهَ لَيْسَ بما من قال ليس الطيبُ الا المسسكُ
 فعاملها معاملةً في ابطالِ عملها عند دخولِ حرفِ الاستثناء على خبرها ، ومما يدلُّ انه نيس فعلا
 انك تقول في امر الواحد هاء ولو كان فعلا لقليل هأ كخف فلما لم يُقلد دل على انه اسر ونيس فعلا
 على ان منهم من يقول هأ يا رجل على زنة خف بهمزة ساكنة هاء او هاهى يا امرأة وهأوا وعان مثل
 ه خفن فهأوا يجعلونه فعلا ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل اذا قيل له ه ه من أه
 واه كما تقول ممن أخاف وقياس هذا المذهب ان يكون على فعل يفعل كعلم يعلم تخلفت اخذ
 ولذلك جاز كسر الهمزة من اوله فقالوا اهأ كما قالوا اخأ ، ومنهم من يقول هأ بهمزة ساكنة وع
 وهأوا كما تقول طأ وطأا وطأوا وهأى يا امرأة كما تقول طاعى وهأن كما تقول طأن وقياس هذه
 اللغة ان تجعلها من باب وهب يهب مما فاء واو وسقطت الواو على حد سقوطها في وهب يسهب ،
 ١٠ وقوله وتلحن الكاف فيقال هاك يعنى للخطاب فتصرف مع الخطاب في احواله يعنى ان كان المخنث
 مذكرا فاحت وان كان مؤنثا كسرت وان كان مثنى ثنيت وان كان مجوعا جمعت على ما تقدم ،
 وقوله وتوضع الهمزة موضع الكاف يعنى انهم يخاطبون بها فيفتخونها مع المذكر وبكسروني مع المؤنث
 كما يفعلون بالكاف ولا يريد انها زائدة للخطاب كالكاف اما الهمزة لام والكلمة بها ثلاثية فهد بانف
 وهزة بعدها من غير لفظ هأ بألف وحدها وان كانا بمعنى واحد على حد تولو ولاال وسبب وسبب
 ١٥ وقوله ويجمع بينهما يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول رأيتك زيدا ما صنع والجمع
 بينهما يؤيد ان الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه ،

فصل ١٩١

٢٠ قال صاحب الكتاب حيهل مركب من حى وهل مبنى على الفتح ويقال حيهلا بالتنوين وحيهلا دافع
 ذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيهل وحيهل وحيهلا ،

قال الشارح قد تقدم القول ان حيهل اسم من اسماء الافعال وهو مركب من حى وهل وهى صوت
 معناها الحث والاستعجال فجمع بينهما وسمى بهما للمبالغة فكان الوجه ان لا ينصرف كد كون
 حصر موت وعلبك كذلك الا انه ههنا وقع موقع فعل الامر فبنى كصه ومد وفيه لغات ن حنن

بفتحها شبيهه بخمسة عشر وبابه وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمري اى اُنح عمر آته من اهل هذه الصفة وقالوا حيهلا فنونوه للتكبير كما قالوا في صه صه وفي ايه ايه وقالوا حيهلا بألف من غير تنوين وأصلها ان تُلحَف في الوقف على حد الحاق الهاء في كتابية وحسابية للوقف ونظير الألف هنا الألف في أنا من قولك أنا اذا وقعت عليها من قولك أن فعلت وإثباتها في الوصل لغة رديئة وبابه ه الشعر نحو قوله

* فكيف أنا وأنتِ حالي القوافسى بعد المشيب كفى ذاك عارا *

وحكى غير سيبويه حيهل بسكون اللام على اصل البناء كصه ومه لأنه لا يُلحَف في آخره ساكنان فبقى على أصله من البناء قال ليبيد

* يتسارى في الأذى قلت له * ولقد يسمع قولي حيهل *

۱. وقالوا حيهل بسكون الهاء وفتح اللام وحيهلا بسكون الهاء مع الألف وإنما أسكنوا الهاء لأنها لما رُكبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحرّكات فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين في احدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحرّكات،

قال صاحب الكتاب وقد جاء معدى بنفسه وبالبناء وبعلى وبأى وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمري وقال

* بحيهلا يزوجون كل مطية * أمام المطايا سيرها المتفادف *

۱۵

وقال الآخر

* وهيج الحى من دار فظل لهم * يوم كثير تناديه وحيهله *

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء لما كانت اسما للفاظ الافعال ووافعة موقعها ومؤنثة معناها قويت دلالتها عليها فكان حكمها في الزوم والتعدى كحكمها فتكون لازمة اذا كانت اسما لفعل لازم غير متناول مفعولا نحو صه ومه فهذان اسمان لازمان لانهما وقعا موقع فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدى الا بواسطة حرف جر، وتكون متعدية وذلك اذا كانت اسما لفعل متعد نحو رويدك زيدا اى أمهله وعليك بكرا بمعنى الزمه وخذّه من قوقك ودونك بكرا اى تناوله من تخنك ومنها ما استعمل تارة لازما متعديا كرويد وهلم ونظير الاسم من هذه الاسماء ما استعمل تارة لازما لا يتعدى الا بواسطة حرف الجر وتارة متعديا بنفسه في الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحو

وزنت زيدا ووزنت له وكتنته وكتنت له قال الله تع وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوَّوْا كَالُومًا وَزَنُومًا يُخْسِرُونَ ، وحيهل ايضا متا يُستعمل لازما ومتعديا بنفسه وذلك على اختلاف تقدير الفعل المسمى فاذا قلت حيهل الثريد معناه أَحْضِرُهُ وَقَرِّبْهُ فلما كانا الفعلان متعديين كان الاسم الواقع موقعهما كذلك وتقول حيهل بعلان معني ايت به فتصل الاسم بالباء كما كان الفعل المنوب عنه كذلك وتقول حَيَّ على الصلوة اى اقبلوا عليها وَقَالُوا حَيَّ عَلَى الصُّبُوحِ وربما قالوا حَيَّ الى كذا بمعنى سارعوا اليه وبادروا فاما ما انشده من فوسه

* حيهلا بزوجون الخ * فشهد على ان معناها الاستحاث والتجلة والبيت للنايعة للجدى ادخل حرف الجر على حيهلا وتركه على لفظه ان كان مبنيا والباء متعلفة بزوجون يقول لتجلنهم بزوجون المطايا حيهلا على انها متقدمة في السير متفادفة في اى مترامية وجعل النفاذ للسير توسعا لانه يكون فيه ، واما قوله * وهيج للى الخ * فهو من أبيات الكتاب والشاهد فيه اعراب حن

١. ورفعه جعله وان كان مركبا من شيئين اسما واحدا للصوت ولم يرد به الدعاء اى كثير فيه هذا الصوت الذى معناه الدعاء ، ومثله في جعله اسما واحدا قول الاخر * هيهاه وحيهله * وصف جنس سمع به وحييف منه فانتقل عن الحل لأجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه ،

قال صاحب الكتاب ويستعمل حَيَّ وحده بمعنى أَفْبِلُ ومنه قول المودن حَيَّ على الصلوة وهلا وحده قال * ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا *

١٥ قال الشارح قد تقدم ان كل واحد من حَيَّ وهَلْ صوت معناه الحث والاستتجال فهو مسبق بنبه الغائده واما جمع بينهما مبالغة في افاده هذا المعنى فاذا اردت المبالغة جمعت ببي ، وادا اردت اصل الدعاء من غير مبالغة فيه جئت بكل واحد منهما منفردا فمن ذلك قول ابن احرمر

* أنشأت أسأله ما بال رفعته * حَيَّ لِحْمُولٍ فَإِنَّ الرُّكْبَ فَدَ ذَهَبًا *

ومن ذلك قول المودن حَيَّ على الفلاح أما هو دعاء الى الصلوة والى الفلاح وربما اذنعوا بيلى وحدهى دل

٢. النايعة للجدى * ألا حيبيا ليلى وقولا لها هلا * اى تعالى وأقبلي واستعمال حَيَّ وحدهى اذ من استعمال هَلْ وحدها ،

قال صاحب الكتاب بَلَّه على ضربين اسم فعل ومصدر بمعنى الترك وبصاف فيعمل بَلَّه زبد كانه صل

IBN JAIS

COMMENTAR

ZU

ZAMACHSARI'S MUFASSAL

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN,

OBERLEHRER AM KOELLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

ZWEITES HEFT.

LEIPZIG,

IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.

1877.